
لهذا نرفض
الماركسية
دكتور
عبد الرحمن
البيضاني

لهذا نرفض الماركسية
عبدالرحمن البيضاني . 1973
* بعض صفحات الكتاب مفقودة.

كلمة السيد عبد الله الأشول
مسئول اللجنة الثقافية

أيها الاخوة الزملاء باسمكم جميعا ترحب اللجنة الثقافية وللمرة الثانية بالدكتور عبد الرحمن البيضانى وتشكره على تلبيته هذه الدعوة .

أيها الاخوة يأتى لقاؤنا هذه الليلة وشعبنا فى الداخل تتهدده الأخطار الصهيونية والاستعمارية ويواجه احتلالا لأجزاء من أراضيه .

واذا كان قطاعنا الطلابى فى القاهرة يرقب الموقف بقلق بالغ ازاء هذا العدوان الصهيونى الا أنه لم يكن مفاجأة له لأنه يعـــرف طبيعة اسرائيل العدوانية التوسعية ومطامعها فى الوطن العربى كله وليس فى أجزاء معينة من المنطقة العربية الا أن [illegible] العدوان يؤكد من جديد وبما لا يدع مجالا للشك ان اسرائيل لم تكتف [illegible] تحتله من أراض عربية اليوم حتى تضمن سيطرتها على الوطن العر[illegible] كل الوطن العربى .

ولن [illegible] ذلك الا بالتوســـع المرحلى المخطط والمدروس من قبـــل الصهيو[illegible] والاستعمار والذى تظهر بوادره فى الأفق .

[illegible]وان الذين يظنون أنهم بعيدون عن مرمى المدفعية الاسرائيلية سوف تكشف زيف وهمهم هـــذا طبيعة المخطط الصهيونى الامبريالى فى ابتلاع المنطقة كلها ويبقى أمام هذا الأمر الجديد أن تتحمل الحكومتان فى الشـــمال والجنوب وفى المقام الأول مسئولية الدفاع عن الوطن وســـلامة أراضيه ، والاسراع فى خطوات الوحدة بين أجزاء الشعب الواحد انسجاما مع الطبيعة [illegible] دعا لمثل هذه المحاولات الاستعمارية .

[illegible]وان على الأمة العربية ثانيا تقع مسئولية المحافظة والدفاع عن المدخل الجنوبى للوطن العربى .

أيها الاخوة ..

لما نحسه حول ما يدور هذه الأيام كان هـــذا التنويه القص
محاضرتنا هذه الليلة فى سلسلة لقاءات بدأتها الرابطة ايمانا بواجب
بأن تكون الرابطة منبرا حرا لكل الأفكار تتفاعل بداخلها لتتاح بذلك
الطلابى فى القاهرة المتابعة للدور على الواقع وللخروج بفهم ...
القضايا الوطنية والمصيرية .

ومحاضرنا الليلة من «قدر المحللين للواقع وتناقضاته فى « اسلوبه العلمى » نستمع اليه ونحاوره ، « نوافقه أو نخالفه » .

كما تعودنا منه أن يكون النقاش علميا وبناء .. هادفا وموضوعيا .
أيها الاخوة ..

اليكم الدكتور عبد الرحمن البيضانى فى محاضرته :

« سوق الشـــعارات فى اليمن »

فليتفضل ..

شكر على الترحيب

زملائى واخوانى .. .. بناتى وأبنائى ..

لست أدرى كيف أشكركم جميعا على حسن استقبالكم الذى يعبر عن كريم شعوركم .

واننى مدين لرابطتكم الموقرة بهذه الفرصة التى هيأتها لى كما تهيؤها لغيرى كى يعبر كل منا عن وجهات نظره فى جو من الحرية والديموقراطية .

ثم يتقبل كل منا بصدر رحب مناقشته فى وجهات نظره بكل حـــرية وديموقرطية كذلك .

وأخص بالشـــكر هيئتكم الادارية النشيطة التى لا تترك مناسبة الا انتهزتها لتفتح حوارا بين أبناء الوطن على اختلاف وجهات نظرهم ، على أمل أن تفسح المجال لخلق أرضية مشتركة تتقبل الاتفاق العـــام على مفاهيم مشتركة .

ومن لا يتفق اليوم قد يتفق غدا ، ما دام باب الحوار يظل مفتوحا على مصراعيه ، والصدور الرحبة تظل متسعة لكل نقد بناء وحوار ايجابى .

وأما الأخ والزميل والابن الأمين عبد الله الاشول فاننى لا أرى كيف أبادله التحيـــة ..

فقد غمرنى بكلمات كبار أتمنى من الله أن أكون مستحقا لها ، لأننى لو كنت كذلك لاعتبرتها بمثابة وسام علقه على صدرى أحد أبناء الشعب اليمنى الخالد .

ذلك الشعب الذى لا انام الا وهو معى فى خيالى .. ولا أقوم الا وهو معى فى بالى ..

ولا اكتمكم سرا أننى حين أكتب أو أتحدث عن غير اليمن فاننى أجـــد القلم ينساب فى يسر •• واللسان ينطلق فى سهولة ••

لكننى حين أكتب عن اليمن •• أو أتحدث عن اليمن فاننى أجد الأمـر مختلفا تماما ••

ذلك لأننى حين أتحدث عن اليمن فاننى أتحـــدث عن أهل بيتى •• اتحدث عن أهلى •• أتحدث عن بيتى ••

اتحدث عن ماض هو ذكرياتى ••

أتحدث عن حاضر هو كل حياتى ••

اتحدث عن مستقبل هو كل رجائى ••

اتحدث عن مهد بدأت منه ولحد سأستقر فيه •

وعندما يتحـــدث المرء عن مبتدئه وعن منتهاه فانه لا يكتب بقلمه •• ولا يتحدث بكلمه •• وانما ينطق بشعوره •• وينطلق بروحه •• ويعتصر فى كل ما سيترك من ذكريات •

والله يشهد أن التجاوب الذى حظيت به محاضرتى الأولى قد حملنى فوق ما أحمل من مشاعر عاطفية ووطنية •

عاطفية بمعنى اننى شعرت بأننى لست وحدى الذى يسير فى الطريق الذى اسير فيه ••

هذا الطريق ذاته •• ليس غيره •

ووطنيـــة بمعنى أننى تأكدت من أننى لست وحـــدى الذى يشرفه أن يستشهد فى هذا الطريق ••

هذا الطريق ذاته •• ليس غيره •

وبعد ذلك اذا عجزت عن التعبير عن شـــعورى ، فان خير ما يتبقى لمن يعرف الكلام أن يعترف ذات يوم بأنه عاجز عن الكلام •

وشـــــكرا •

المحاضرة

زملائى واخوانى .. بناتى وابنائى ..

يختلف الناس فيما بينهم ..

بسبب اختلاف الرأى احيانا ..

ولعدم معرفة البعض بآراء الاخرين .. فى أغلب الاحيان .

فينشأ صراع ..

صراع تخفيه الدكتاتورية ((مؤقتا)) بالعنف أو تحسمه الديموقراطية ((نهائيا)) بالحوار .

وحسم الصراع بالحوار يعتمد على ((نضوج)) الحاجة الى اتفاق .

والاتفاق يحتاج الى ((مرونة)) أكثر من مناقشة الخلاف .. والى ((معرفة أكثر)) بأسبابه ، حتى يتفق من يريد الاتفاق ((عن بينة)) ، ويختلف من يصر على الاختلاف ((عن بينة)) .

ولذلك فان موضوع محاضرة اليوم يستهدف القاء بعض الاضواء .. على بعض الآراء .. الآراء التى اغرقت اليمن فى دوامة الصراع ..

حين تعصب لبعضها يمنيون .

وتمسك بنقيضها يمنيون .

وبصرف النظر عن اخلاص كل متصارع ، وايمانه بانه يخدم وطنه ، فان الذى يهمنا الان هو الاثر المدمر الذى أحدثه الصراع .. والمصلحة الوطنية الحقيقية التى أهملها المتصارعون .. ومستقبل اليمن الذى داس عليه الحماس .. وقتله الانفعال .. ودفنه التشنج .. حتى أصبحت المزايدة مجرد تجارة فى عظام مقبرة .

ولذلك ..

ان هدفنا اليوم هو البدء فى البحث عن الحقيقة .. حتى نعـــــرف ((بالحقيقة)) ، و ((للحقيقة)) لماذا نختلف .. ولماذا نتفق .. ؟

وسوف نبدأ حديث الليلة بمدخل يتضمن تصورنا للسياسة الوطنية .. والمعيار التقدمى الزمنى والموضوعى الذى تقـــاس به ثورية المناضلين فى مراحل التاريخ المختلفة والمتعاقبة .. حتى اذا اســـــتحق أحدهم قدرا من الثناء ، أو العتاب ، استحقه عن انصاف .

انصاف يتجرد من التحامل .. ويتجرد من التحيز .. على السواء .

وبعد ذلك ينقسم الحديث الى ستة أقسام :

أولا : حركة الأحرار اليمنيين ابتداء من ١٩٤٨ .

ثانيا : اسلامية ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

ثالثا : تطور حزب البعث العربى .

رابعا : تطور الجبهة القومية .

خامسا : شعارات الشطر الشمالى .

سادسا : تطور الفكر الماركسى .

ثم نختم المحاضرة بالأسباب التى جعلتنا نختار الاطار الاسلامى ليكون اطار التطور الحديث فى اليمن .

مدخل

ليس بيننا من يشك فى وجود التخلف الرهيب فى اليمن .. بشطريها .

لا يجادل فى هذه الحقيقة حاكم او محكوم .. شمالى او جنوبى ، ما دام يتمتع بحد ادنى من التمييز يجعله قادرا على ادراك التطور الذى تتزاحم عليه المجتمعات الأخرى .

وللتعرف على حياة المجتمعات الأخرى لا يلزم الذهاب اليها ، وانما يكفى الاستماع الى أخبارها . أو مشاهدة منتجاتها فى الأسواق المحلية .. حتى يتعرف الانسان اليمنى على مدى التخلف فى وطنه .. على وجه التقريب .

ولقد ادركت الطلائع اليمنية هذا التخلف ، وحاولت استئصال أسبابه الرئيسية المعروفة منذ وقت مبكر ، وتعاقبت هذه المحاولات منذ محاولة الأحرار اليمنيين سنة ١٩٤٨ التى حاولت استبدال الحكومات الامامية بحكومات أخرى امامية كانت تأمل منها قبول « الجرعة الاصلاحية » التى كانت هذه الطلائع تعتقد **أنها مطلوبة فى تلك الأيام ، أو أنها كانت كافية على مقاس تلك الظروف .**

بمعنى أن هذه الطلائع المبكرة كانت تعتقد أن تلك الجرعة الوطنية الاصلاحية **الحد الأقصى الذى لا ينبغى أن تتجاوزه** حتى لا تصطدم بعقبات اجتماعية واقتصادية وسياسية متمكنة من كيان المجتمع اليمنى ومحددة لطبيعته التقليدية المحافظة ، أى أنها كانت تقتصر على الجرعة التى **لا تجهض أمكانية التطور الممكن أثناء التشبث بفرض التطور المستحيل .**

هذا التطور للسياسة الوطنية هو الذى يجعل النظر الى الزعماء

ينبغى أن يكون على اساس معيار المصلحة الوطنية الممكنة، ومن خلال الظروف الموضوعية التى تتصدى لها هذه الطلائع الوطنية فى وقت معين .

فلا يمكن علميا أن نناقش زعماء حركة ١٩٤٨ انطلاقا من الظروف التى نعيشها الآن سنة ١٩٧٣، لأنه بعد انقضاء ربع قرن من الزمن تغيرت الظروف الموضوعية اليمنية والعربية والدولية التى كانت سائدة فى تلك الأيام والتى صاغت تفكير هؤلاء الزعمـــاء الوطنيين ، وأملت عليهم مخططا ثوريا وطنيا معينـــــا .

ان الذى يمكننا أن نفعله هو أن نسجل لهم أنهم هم دون غيرهم قـــد فكروا منذ ذلك الوقت فى الثورة وفى حتمية التغيير ، فأوجدوا مرحلة ثورية ايجابية مهدت الطريق الى ما بعدها .

هذا التصور للسياسة الوطنية لا ننفرد باكتشافه ولا نبتكر صياغته فلقد تضمنته خلاصة تقارير الندوة التى عقدتها كلية العلوم السياسية فى (لوبليانا) والمعهد اليوغسلافى للصحافة فى بلغراد تحت اشراف اللجنـــة القومية اليوغسلافية لشئون منظمة التربية والتعليم والثقافة فى الفترة ما بين ٣ ، ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٨ حيث شهد الندوة ١٢٠ عالمـــا وصحفيا وخبيرا فى الشئون الصحفية .

وقد نشرت وزارة الاعلام (هيئة الاستعلامات) المصرية هذه التقارير فى كتاب من سلسلة كتب مترجمة رقم ٧٠٩ بعنوان « وسائل الاتصـــــال الجماهيرى والتفاهم الدولى » . وجاء فى صفحة ٢١٢ من هذا الــكتاب انه ينبغى النظر الى الزعماء السياسيين (من خـــلال الآمال والأهداف بعيدة المدى للدول التى يمثلونها أكثر من النظر فى ضوء أية كتل أيديولوجية أو صفات شخصية ، وعندئذ يؤخذ الزعماء على أنهم يعملون من أجل أفضـــل المصالح لبلادهم) .

أولا : حركة الأحرار اليمنيين

هدفنا مما سبق هو أن نوضح أن الشعارات الصادقة التى تتبناها الطلائع الوطنية فى المراحل الثورية المختلفة ينبغى أن تكون مستخلصة من الآمال والأهداف التى يتصورون امكانية السعى الى تحقيقها ، وهى لا تكون كذلك من الناحية العلمية الا اذا استخلصت من ظروف مجتمعاتها ، والا فانها لا تتفق معها ولا تتلاءم مع طبيعتها وعندئذ تفشل هذه الطلائع فى تحقيقها فتبقى مجرد شعارات لفظية غير ذات ترجمة عملية .

فالمؤرخ أو المحاضر الذى يجهـــل أو يتجاهل هذه الحقيقة العلمية الموضوعية والتاريخية لا يستطيع أن يحجز لنفسه مكانا بين المفكرين ، وان استطاع مؤقتا أن يجذب اليه أنظار الذين لم يبلغوا بعد مرحلة التمييز بين الألوان ..

ومن امثلة ذلك ما كتبه الدكتور محمد على الشهارى فى كتابه بعنوان « اليمن .. الثورة فى الجنوب والانتكاسة فى الشمال » وجرد فيـــه من الثورية جميع الثوار اليمنيين ابتداء من ســـــنة ١٩٤٨ حتى الآن ، بل انه جردهم حتى من الوطنية حيث لصق بحركة الأحرار اليمنيين تهمة العمـــل لحساب الاستعمار البريطاني ، ولم يستثن من ذلك الا عددا محدودا جدا من الفئة التى استولت على السلطة الثورية الجاهزة فى جنوب اليمن ، والتى كما سنرى فى صلب المحاضرة ، كيف استولت أيضـــا على نظرية جاهزة ومعدة للتصدير ..

فقال الدكتور الشهارى فى صفحة ٤١ من هذا الــكتاب : « ان سياسة الاحرار اليمنيين أسفرت عن قيام انقـــلاب فى عام ١٩٤٨ كان يقف وراءه الاستعمار القديم ، طمعا فى فتح مملكة الامام المقفـــلة والحاقها سياسيا

بمنطقة نفوذه المباشر فى جنوب البلاد حتى يتسنى له بسط بسيطرته على اليمن كلها » (٥)

وبعد أن أدان زعماء ثورة ١٩٤٨ بأنهم كانوا عملاء للاستعمار البريطانى القديم أدان زعماء ثورة ١٩٥٥ فى صفحة ٣٩ قائلا انهم كانوا عمـــــلاء للاستعمار الامريكى الجديد فقال فى صفحة ٣٩ : « مالبث الأحرار أن انقسموا على أنفسهم فبينما استعجل القاضى عبد الرحمن الاريانى الاحداث ، وضع يده — شأن آخرين من المعارضة وعلى رأسهم المقدم أحمد يحيى الثلايا — فى يد السيف عبد الله الذى تزعم حركة انقلابية فى ٢٦ مارس ١٩٥٥ نصب بها اماما مكان أخيه — وهى الحركة التى كان وراءها تخطيط أمريكى طويل » .

واذا كان بوسع الأحياء من زعماء ثورتى ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ أن يعبروا عن وجهات نظرهم لفضح ما وراء هذه الافتراءات حتى لا ترثها الأجيـــال القادمة بغير قدرة على اكتشـــــاف مدى زيفها وحقيقة البواعث الأجنبية والاستعمارية التى تكمن وراء هذه المحاولات المتعمدة .. التى تســــتهدف تشويه الحركة الوطنية فى اليمن .. وتلويث زعمائها الذين قدموا رؤوسهم من أجل بلادهم ..

واذا كان فى وسع القاضى عبـــد الرحمن الاريانى بالذات ان يشرح ظروف ثورة ١٩٥٥ ، والتى أعلم مثل غيرى انها كانت تستهدف الخلاص من النظام الأمامى كله . وكان فى وسع القاضى الاريانى أيضا أن يصور التاريخ شعوره عندما أخرجوه من السجن بعد فشل ثورة ١٩٥٥ وجروه مكبـــلا بالسلاسل الى ساحة الاعدام وسيف الجـــلاد لا يزال يقطر أمام عينيه من دماء من سبقوه بينماكانت رؤوس زملائه لا تزال مبعثرة على الارض وجثثهم تصطدم بقدميه ، وهو فى طريقه الى مكان النطع وسط الجماهير التى كانت لا تملك سوى أن تدعو له بالنجاة .

اذا كان فى وسع القاضى عبد الرحمن الاريانى أن يصف لنا كل ذلك .. وفوق كل ذلك .. يشرح لنا كيف تدخل القدر فى آخر لحظة لانقاذ حياته ، وهل كانت مغامرته واستشهاد زملائه من أجـــل أن تستولى امريكا على اليمن فتنازع بريطانيا فى عدن .. ؟

اذا كان فى وسعه أن يشرح عن نفسه فليس فى وسع غيره من الذين استشهدوا فى سبيل الثورة اليمنية أن يردوا على افتراءات الشهارى التى توصل اليها عندما لم تنطبق ثورتى ٤٨ ، ٥٥ على مقاسات شعاراته التى لقنـــوه اياها فى وقت لاحق وفى ظروف مكشوفة . ولذلك فاننى أختصر الاشارة الى ثلاثة من الأبطال الشهداء بحسب ترتيب استشهادهم فيما يلى :

الشهيد المقدم أحمـــد يحيى الثلايا .. كان معلما للجيش فى تعز ، وكان مشهورا بالنزاهة والوطنية والاستعداد للفداء . وكان يستهدف القضاء كلية على النظام الامامى ، لكن الثلايا رأى بعد استشارة أهل الرأى فى تعز ان تجاوب الجيش مع الثورة فى المناطق الأخرى غير مؤكد ولم يكن موقف بقية القطاعات الشعبية مضمونا فرأى أن احلال أحد الأمراء محـــل الامام يمهد الطريق لتغيرات اخرى يتفق عليها وتقاس فيما بعد بحسب تطور الظروف .

وعن الشهيد الشيخ حسين بن ناصر الأحمر ذكر الشهارى فى صفحة ١٠٧ قائلا : كما كتب النعمان الابن فى « الأطراف المعنية » أصبح لزاما ارتياد الطريق الطويل .. طريق الجمهورية ، لأنه لا بديل له .. « ولأنه كان راسخا فى وعى الأحرار أن المستنيرين فى اليمن — وهم قلة — لا يستطيعون وحدهم أن يزيلوا نظاما او يقيموا نظاما . ولذلك مضت محاولاتهم تبحث عن سند من السلطة الحاكمة ذاتها ، فلما استنفذت هذه الوسيلة اتجهت انظارهم للأرض التى تقف عليها السلطة أساسا ، والقوة التى تضرب بها محاولات التغيير ، وهى القبائل ، وحتى تحس القبائل معنى التغـــيير الكبير دارت المباحثات على أساس تغيير نظام الحكم من ملكية الى جمهورية يرأســـها شيخ مشايخ القبائل ، وينوب عنه أحد الأحرار من القضاة » .

ورغم أن الاستشهاد بكتابات النعمان الابن تدل على أن الأحرار فى تلك الظروف قد درسوا واقع اليمن دراسة علمية واقعية واستخلصوا منها النتائج المنطقية السليمة ، وانتهجوا السبيل المعقول الذى يمكن أن يكون نقطة الانطلاق الثورية الحقيقية **فان ذلك لم يعجب الشهارى لأنهم لم يفرضوا النظرية الماركسية هكذا وخبط عشواء فى مجتمع لم يكن يتسع لمثل هذه المراهقة الفكرية أو المزايدة السياسية .**

ولذلك نجد الشهارى يستطرد فى نفس الصفحة (١٠٧) معلقا على الفقرة التى اقتبسها من كتابات النعمان الابن فيقول تحت عنوان « جمهورية .. أم سلطنة ؟ » : « ذلك هو التطور السياسى فى استراتيجية الأحرار : أن يحكم اليمن شيخ يستند الى عصبية قبلية ، وكان هذا الشيخ الذى استقر عليه (قدر اليمن) ليحررها من الامامة ، وينقذها من الاستبداد والاضطهاد هو حسين بن ناصر الأحمر شيخ مشايخ حاشد . ثم يتمادى الشهارى فى محاولة النيل من مكانة الشهيد الشيخ حسين الأحمر الذى فى سبيل الجمهورية اليمنية أعطى رأسه ورأس ابنه الشهيد حميد بن حسين الأحمر فيصفه فى نفس الفقرة بأنه « أكبر اقطاعى بين قبيلتى حاشد وبكيل مجتمعتين وأبرز وجه فى القبيلة الأم (همدان) .. » .

ونسى الشهارى ان ثورة آل الاحمر فى سبيل الجمهورية كانت أهم عامل من عوامل نجاح ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ التى أعلنت الجمهورية التى كان يسعى اليها آل الأحمر وقبائلهم بصفة خاصة وأبناء الشعب اليمنى بصفة عامة ، وعندما قامت هذه الثورة كان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر نجل الشيخ حسين الأحمر مقيدا فى السجن ، وكان أول قرار اتخذته الثورة هو اطلاق سراحه ، فلم يتوجه الى صنعاء لاقتسام مناصب الثورة ، أى ليضع نفسه فى مكانه الطبيعى بين أعضاء قيادة الثورة ، وانما توجه من السجن مباشرة الى ساحات القتال ليقود القوات الشعبية كلها التى كانت تطارد فلول الذين أغرتهم بعض الظروف على حمل السلاح ضد الجمهورية .

ولولا تلك الجهود لكان من الأقرب الى الاحتمال أن تسقط الثورة فى صنعاء ولا تقوم ثورة فى عدن ، ولا يتسع أى مجال للشهارى أو لغيره ليؤلفوا الكتب المضللة للفكر .. والمشوهة للتاريخ .. أو ينصبوا أنفسهم قضـــاة بغير قانون ولا منطق لمحاكمة تاريخ أبطال الحركة الوطنية فى اليمن .

فالحركة الوطنية تبدأ وتنتهى عند المغرضين المضللين بالانقياد السهل والأعمى للشعارات المتطرفة التى يتصورون أنهم برفعها يتصدرون العلم الحديث والثورة الديموقراطية بينما لا يزالون محشورين فى جشعهم غير المحدود الذى يستهدف الاستئثار بالسلطة كما وصفهم بحق المفكر العربى الكبير نزيه الحكيم فى المقدمة التى قدم بها كتاب (ماركسية القرن العشرين) للفيلسوف الماركسى روجيه جارودية حيث قال فى صفحة ٢٤ عن أمثـــال هؤلاء أنهم « **ينطلقون من أولوية الاقتصاد نظريا فحسب ، أما عمليا فالسلطة السياسية وحدها منطلقهم ومنتهاهم** » .

أما عن الشهيد القاضى محمد محمود الزبيرى فقال الشـــــهارى فى كتابه المذكور صفحة ٥٣ : « أن الزبيرى الذى غدا الزعيم اللامع لحـــركة الأحرار يزودنا من ذات نفسه ودون انتظار مساءلته بوثائق لا تقبل التأويل ، تحدد ليس فقط انتماءه ، بل وتعصبه الطائفى .. وبطريقة تكاد تزكم الأنوف وتسد الأنفاس .. فبنبرة حادة وقاطعة مليئـــة بالزهو ، متعاليـــة ، ينبرى الزبيرى الى رفع عقيرته فى تمجيد قبائل الشمال الزيدية ، وهمـــدان على رأسها .. التى تمثل .. من وجهة نظره العصب الحى ، والعمود الفقرى ، والقوة الضاربة فى الطائفة الزيدية » .

هذه طريقة الشهارى فى تشويه معانى الجمل والعبارات .. فقـــد تصيد بعض كلمات متناثرة من كتاب « مأساة واق الواق » للشهيد القاضى الزبيرى ليضم بعضها الى البعض الآخر كى يستخرج من الكلمات المتقطعة الاوصال والمتباعدة المعانى ما يستشهد به وبالقدر الذى يكفيه لتشويه من يأمل فى تشويههم حتى لايبقى فى الساحة النضالية التاريخية سوى مجموعة الانتهازيين الذين لا يستندون الى أى ماض فى الكفاح الوطنى .

فالشهيد الزبيرى كان فى كتابه المذكور يوقظ ضمير الشعب اليمنى كى يثور على مأساته ، واذا كان قد تطرق فى بعض فقرات كتابه الى الاشادة بقبيلة همدان باعتبارها القبيلة الأم لجناحى الامامة حاشد وبكيل فانه فعل ذلك لاستمالة أقوى قوة يمنية ضاربة يمكنها اذا حزمت أمرها أن تقضى على الامامة فعلا .

كما كان الشهيد الزبيرى يسعى الى أن يتماسك جسد الشعب اليمنى حول عموده الفقرى .. حاشد وبكيل ..

ولا شك أن الشهارى يجهـــل واقع اليمن فى تلك الأيام .. رغم أن **ذلك الواقع .. ((واقع الأمس)) .. يكاد لا يزال هو نفســـه ((واقع اليوم)) باستثناء تغيرات أحدثها ربع قرن مضى .. ((على مهل)) .. وغير سطح المجتمع اليمنى .. لــكنه لم ينزل الى أعماقه ، فالمجتمع اليمنى تتكون اغلبيته الساحقة من القوى القبلية .**

والقوى القبلية لا زالت لها ظروفها الخاصة التى ينبغى وضعها فى مقدمة الحساب اثناء اجراء أية تجربة ثورية أو حتى اصلاحية .

ولقد أشار الى هذه النقطة القاضى عبد الله الشماحى فى كتـــابه « اليمن .. الانسان والحضارة » أثنـــاء شرحه للأسباب التى منعت ثوار سنة ١٩٤٨ من ازالة الحكم الامامى من جذوره واقامة مكانه حكما شعبيا فقال فى صفحة ٢٠٧ « وبعد دراسة سريعة متعمقة قرروا أنه لم يبق متسع لــكسب قبائل الشمال بالتوعية .. اذا فلميبق منمندوحة الا اجتذاب القبائل عن طريق حكم امامى يكون مؤقتا ، يمثل دور انتقال من حكم الامامة الزيدية الى الحكم الشعبى ، ويشتد النقاش حول الأخذ بهذا الدور الانتقالى ، انتهى على مضض بالأخذ بهذا الدور الانتقالى » .

والخلاصة : كانت الحركة الوطنية الثورية قبل ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢حركة ثورية ووطنية وصادقة وكانت فى كل مراحلها تنطلق من ظروف

اليمن وتستهدف تطويرها نحو الأفضل بالقدر الذى كان ممكنا ومرئيا فى الأفق فى تلك الايام وانطلاقا من تلك الظروف .

ولقد حدثت فعلا خلافات بينى وبين الاستاذين الزعيمين أحمد محمد نعمان والشهيد محمد محمود الزبيرى فى السنة التى ســــبقت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، ولكن هذه الخلافات لم تكن تمس جوهر الثورة وانما كانت تتعــلق ببعض الوسائل المؤدية اليهــا ..

ثانيا : اسلامية ثورة ٢٦ سبتمبر

اذا كانت أنظمة الامامة ، قبل الثورة ، قد جنت عى الاسلام وفرضيت على الشعب اليمنى أن يرسف فى أغلال الفقر والبؤس والشقاء ، فان أنظمة أخرى اسلامية ومعاصرة تزدهر وتتقدم أمام أعيننا رغم تمسكها بالاسلام ، لأن الاسلام الذى يدعو الى التقدم والازدهار لم يمنعها من التقدم والازدهار ، وكل ما حدث فى هذه الأنظمة أنها حظيت بارادة التقدم والازدهار وكانت لديها مقومات هذا وذاك فتقدمت وازدهرت مع احتفاظها بقيمها الدينية .

لكن بعض المراهقين النظريين يتخذون من مهاجمة الدين وسيلة اثبات لانتسابهم غير الشرعى للحضارة الحديثة ، وما هذا الانتساب اللاشرعى سوى مجرد انحلال ظهر منذ عصور التخلف والظلام والجاهلية ..

هذه المراهقة تسوق صاحبها دائما الى عدم وضوح الرؤية السياسية، وعدم صفاء التحليل التاريخى وعدم النزاهة فى الخصومة الفكرية ، بل وتسوقه أيضا الى التناقض حتى مع نفسه كما يفعل الشهارى حين ينفى ثورية حركة الأحرار اليمنيين من أساسها ثم يعود فى صفحة ٩٩ فيعترف بثوريتها قائلا : « **لقد كانت المنـــاداة بالجمهورية قفزة فكرية وسياسية هامة حققتها وقامت بها حركة المعارضة** » ثم يستدرك قائلا : « من ناحية الشكل فقط ، أما اذا تجاوزنا الى المضمون الذى تصوروه لها فاننا لا نلبث أن نصدم فى الحـــال » .

وكان المفروض أن يحلل الشهارى ذلك المفهوم الذى تصورناه للجمهورية وكان بوسعه أن يناقش بيانات الثورة ودستورها الذى أعلنته تلك الثورة ، **واذا كان يريد أن يرجع الى جذوره التاريخية فكان بوسعه أن يرجع الى مجلة روز اليوسف القاهرية حيث يجد فى عددها الصادر بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٦٢ مقالا لنا بعنوان « مخالب الثوار » والذى أعلن ذلك الدستور**

حرفيا قبل اعلانه من صنعاء بنحو ستة أشهر ، والذى تضمن أكبر جرعة ثورية ممكنة فى تلك الأيام ، وقد اختتمنا ذلك المقال بعنوان « خلاصة الموقف » بقولنا : « ان عقلية الشعب قد تغيرت منذ ثورة ١٩٤٨ حيث أصبح لدى الشعب مئات من خريجى الجامعات والالوف من الشباب المثقف الثائر .. لقد أصبح للشعب هدف محدد .. ليس مجرد تغيير شخص الامام .. وانما تغيير كل نظام الحكم .. تغيير كل الأوضاع الاجتماعية الظالمة .. تحقيق الحرية والعدالة والمساواة .. لقد أصبح الشعب مؤمنا بالثورة الجذرية .. والتطور من الأوهام الى الحقائق .. والانتقال من القديم الى الجديد .. من مجرد تغيير فرد بفرد الى استبدال نظام بنظام .. ووضع جديد يستهدف تحقيق آمال الأمة فى النهضة والتقدم .. الأمر الذى يعتمد على الكفايات لا على الشعوذة .. وعلى قدرة العمل فى المستقبل .. لا على فن الاتجار بالماضى » .

الغريب أن الشهارى تجاهل هذه الثورة الجذرية ، وأهمل الاشارة الى أحد روافدها الفكرية الذى تحول بعد الثورة بحكم طبيعته الاقتصادية العلمية الى اطار اقتصادى لدولة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .

وبدلا من ذلك وحتى لا يشهد لثورة ٢٦ سبتمبر بأى عمق فكرى أو دلالة سياسية أو مضمون اقتصادى واجتماعى استطرد فى نفس الصفحة وحاول تجريح الاستاذ محسن العينى والنيل من دوره الوطنى بين المثقفين قبل الثورة وبعدها فقال « فمحسن العينى وهو المثقف فى جامعة السوربون بباريس الذى ينتمى الى الجيل الثانى فى حزب الأحرار يفاجئنا بمفهوم للجمهورية مفرط فى الغرابة.. استمده من الديمقراطية الملكية العبودية ».

واستدل على ذلك فى صفحة ١٠٠ بفقرة من كتاب الاستاذ محسن العينى « معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن » نقلها كما يلى : « على أرضنا عرفت البشرية الديمقراطية ، والشورى والحكم الشعبى لأول مرة فى التاريخ الانسانى ألم يقل القرآن الكريم على لسان بلقيس ملكة سبأ : يا أيها الملأ أفتونى فى أمرى ، ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون » .

هذه الفقرة نقلها الشهاري من كتاب الأستاذ محسن العينى المذكور صفحة ٦٠ .

والمعروف ان الأستاذ محسن أصدر ذلك الكتاب سنة ١٩٥٧ أى قبل ثورة ٢٦ سبتمبر بنحو خمس سنوات ، وكان يشـــيد بالشعب اليمنى ، ويفاخر بأمجاده التاريخية ، ويذكر القراء بأن مبدأ الشورى الديموقراطى قد عرفته اليمن وطبقته وشـــهد القرآن الكريم بذلك قبل أن تظهر أية نظرية اجتماعية سياسية فى أى مجتمع آخر .

لكن الشهارى لا يريد أن ينسب هذا الفخر الى الشعب اليمنى كمـــا فعل الأستاذ محسن العينى ، وانما يريد أن يحصر حقوق الشرف التاريخية للنظرية الماركسية وحدها ، ويأبى أن ينسب أى مجد الى أى شـــعب وفى أية مرحلة تاريخية من مراحل التـــاريخ الا اذا كان هذا الشعب معتنقـــا للنظرية الماركسية .

أو بمعنى آخر يريد أن يفرض على التاريخ أن يصدق أنه لم يشـــهد أية ثورة الا الثورة المـــاركسية ، ولم يستمتع بأية ديموقراطية على وجه الزمن الا بالديموقراطية الماركسية ، وخلاف ذلك لا توجد ثورات ، ولا توجد نظريات ، ولا يوجـــد مفكرون ، ولا توجد ديموقراطيات ، ولا توجـــد أمجاد تاريخية لأى شعب من شعوب الأرض .

ومن أجل ذلك تجلى حقد الشهارى بشكل خاص على الفريق حسن العمرى لأنه كما ذكر الشهارى فى كتابه صفحة ٢٦١ ألقى خطابا فى مدينة رداع فى ١٩٧١/٥/٢٠ عاهد فيه الله على التقـــدم بالشعب اليمنى نحـــو التقدم والحضارة متمسكا بمبادىء الدين الاسلامى ومتأهبا لافناء كل مبدأ يأتى من الخارج ، ومؤكدا أنه سيظل متمسكا بالعقيدة اليمنية التى تنسج من التربة اليمنية ، وانه سيوجه السلاح الى صدر كل مخرب .

وما دام الفريق العمرى لا يسمح بأى مبدأ يأتى من الخـــارج ، اذن

فهـو ليس ماركسيا وما دام سيضرب على يد كل مخـرب اذن فهو ليس ديموقراطيا .

وما دام الفريق العمرى ليس ماركسـيا ولا ديموقراطيا اذن فهو فى كتاب الشـهارى معارض لرئيس المجلس الجمهورى القاضى عبد الرحمن الاريانى .

وكأن الشهارى فى صفحة من صفحات كتابه يريد أن يظهر الرئيس القـاضى الاريانى بأنه متعـاطف مع نظام الحكم فى اليمن الجنوبية **لكن الشهارى لا يلبث أن يتناقض مع نفسه كعادته فيهاجم الرئيس الاريانى فى صفحة ٣١٩ حيث ينسب اليه أنه يتأهب ((لشن الحرب تحت ستار توحيد اليمنين الجنوبى والشمالى واسترداد الأرض اليمنية المحتلة من قبل الجبهة القومية وهو الموقف الذى تكشف بصورة خاصة عندما خرج القاضى الاريانى على الناس فى ١٩٧٢/٨/٥ فى ثوب خشن غير الثوب النـاعم الذى كان يرتديه ، وبدلا من لغة الدبلوماسية الهادئة التى كان يصطنعها ويجيدها ، ويخدر خصومه بها ، غدا يتكلم فى عنترية غير مألوفة ويوجه الخطـابات النارية ، ويدلى بالتصريحات الطافحة بالوعيد والتهديد ويقدم نفسه — على عكس الانطباع الذى كان يوهم به أنه ((حمامة السلام)) فى شمال البلاد — فى صورة ((صقر جارح مفترس)) قادر على انشاب مخالبه فى جسد النظام الثورى فى اليمن الشعبية)) .**

اذن لم ينفرد الفريق العمرى فى نظر الشهارى بوسام الصقر ، وانما أصبح الرئيس الاريانى أكثر منه افتراسا فى نظر دعاة الماركسية فى اليمن. بينما يعود الشهارى فيناقض نفسه كعادته أيضـا ويعطى الاحساس بأن الرئيس الاريانى قد عرض فى سخاء كراسى الحكم بما فيها كرسى الرئاسة على حكام اليمن الجنوبية فقال فى صفحة ٣١٨ على لسان الرئيس الاريانى ((بدلا من أن يحـددوا أفكار الناس داخل حزب القوميين العرب ، وهذا ما لا نقبله ، فليأت الأخ سـالم ربيع على الى صـنعاء رئيسـا لمجلسـنا

الجمهورى ، لنكون حكومة واحدة ، وليأخذ اخواننا فى الجنوب كلما يشتهون من مناصـــب فى حكومة الدولة الواحـــدة ، حيث أن المهم أن نصبح دولة واحدة ، لكنهم يعتذرون عن الوحدة تارة باختلاف المنهج السياسى والاقتصادى، وتارة بعدم توفر الظروف الموضوعية للوحدة ، وأحيانا بأن لهم برنامجا ثوريا خاصا ، وتثبت الأيام أنه لم يمنع من الوحدة اليمنية الا رغبة حكام الجبهـــة فى السيطرة والحكم وانهم وضعوا مغريات الكراسى فوق كل اعتبار والغوا بهذه أهمية الوحدة وضرورتها للجنوب قبل الشمال » .

وبعد أن يستعرض الشهارى تصريح الرئيس عبـــد الرحمن الاريانى الغاية فى الانفتاح على الوحدة .. يعـــود الشهارى فيرفض حتى تصريح الرئيس الاريانى نفسه رغم انفتاحه غير المتحفظ مدعيا ــ أى الشهارى ــ أن الوحدة اليمنية لا يمكن أن تتحقق فى الوقت الحاضر وشرح ذلك فى صفحة ٢٩٣ زاعما أنها لو تحققت الآن فانها تتحقق كما قال ((على أرضية وفى ظل الأوضـــاع الاقطاعية الرجعية وتحت قيـــادة طبقة الاقطاع والبورجوازية والـــكومبرادورية)) .

كيان ماركس فى الجنوب

معنى ذلك أنه لا داعى للتفكير فى الوحدة اليمنية بل ينبغى التسليم ببقاء كيانين يمنيين منفصلين تحقيقاً لنبــوءة الرفيق أندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى التى أفصح عنها فى القاهرة فى ٢٩ مارس سنة ١٩٦٧ أى قبل العدوان الصهيونى والنكسة العربة بشهرين ، وقبل استقلال شطر اليمن الجنوبى بثمانية أشهر حيث صرح بأنه ((**بعد انسحاب القوات البريطانية الاستعمارية من امارات اتحاد الجنوب العربى فانه يجب العمل على انشاء دولة اشتراكية مستقلة فى هذه المنطقة وأن الاتحاد السوفيتى يحتفظ لنفسه بحق التصرف تجاه أى حل تقرره الأمم المتحدة تجاه مشكلة الشرق الأوسط وخصوصا منطقة عدن)) .**

وقد أثبت هذا التصريح كريستوف فون ايمهوف فى كتابه « مبارزة فى البحر المتوسط» وترجمته وزارة الاعلام المصرية واصدرته هيئة استعلاماتها ضمن سلسلة كتب مترجمة رقم ٧٠٧ سنة ١٩٦٨ صفحة ١١٨ .

اذن فالكيان الماركسى المستقل فى شطر اليمن الجنوبى كان فى الصورة ((الاستراتيجية)) الدولية من قبل النكسة العربية ، ومن قبل استقلال هذا الشطر اليمنى نفسه ، وقبل أن يستولى الجناح اليسارى فى الجبهة القومية على السلطة ويصفى جنــاحها المعتدل الذى استنفذ مرحلته ((التكتيكية)) الدولية فى ٢٢ يونية سنة ١٩٦٩ ، وان هــذا الكيان الماركسى فى الشطر اليمنى الجنوبى مطلوب منه ((على مراحل متعاقبة)) ان يستوعب ليس فقط الشطر الشمالى ضمن الاطار الماركسى وانما أن يلتهم بقية المناطق العربية المجاورة تحت شعار تصفية النفوذ الامبريالى .

وتأكيدا لهذا المعنى الواضح والصريح والذى يلغى أى احتمال لنجاح لجان الوحدة اليمنية ، قال الشهارى فى صفحة ٢٩٤ : « ليس هناك بالنسبة لقوى التحرر والتقدم الا طريق واحد لتحقيق الوحدة اليمنية ، هــو طريق

الثورة الوطنية » .. وعندما تنجح هذه الثـورة الديمقراطية كمـا كتب، فى الصفحة التالية ٢٩٥ « **تستطيع قوى الثورة أن تنتزع راية الثورة من يد قوى الثورة المضادة .. ومن يد الاقطاع .. والكومبرادورية .. وأن تتقدم تحتها لمحاصرة ودحر مواقع الرجعية ، وتصفية النفوذ الامبريالى »** .

ثم يشرح الشهارى طريقة تحقيق ذلك فيقول فى صـفحة ٣٢١ انه « **يستلزم أن تتحول الجبهة القومية نفسها الى حزب ديموقراطى ثورى قادر على التحول الى حزب ماركسى — لينينى .. شبيه بالحزب الفذ الذى أقامه كاسترو فى كوبا** .. كما تشير الى ذلك كلمات عبد الفتاح اسماعيل .. الذى قال : اننا أقرب بالفعل الى التجربة الكاسترويه لأننا وصلنا الى خطنا الفكرى بنفس طريق كوبا ، التى بدأت بالـكفاح المسلح ضـــد الأوضاع القائمة وعبر التجربة النضالية نفسها بدأت تتبلور ملامح الخط الفـكرى العام الذى استقرت عليه ثورة كوبا » .

ودعا فى صفحة ٣٣١ الى اقامة بنـاء سياسى أطلق عليـه اسم « الجبهة الوطنية الديموقراطية » تضم تنظيمات وأحزابا وعناصر مؤتلفـة داخلها « يجمعها نهج سياسى عام واحد لا يلغى ذاتية ونهج أى منهـا ، والصفة الدالة على هوية مثل هذه الجبهة هى صفة التحالف .. تحت قيادة كادر سياسى طليعى واع ثورى مشـكل من قـواها الأساسية الوطنيـة والديموقراطية » ، ثم « **تتحول الجبهة الى حزب ثورى اشتراكى ديموقراطى بعد فرز القيادات غير الصالحة أو المستهلكة وتصعيد القيادات الجـديدة والمتفتحة »** .

أى انه يدعو الى قيام جبهة من القوى الوطنية المتحالفة التى تتفق على هدف عام ، مثل الوحدة أو التطور ، أو أى شعار آخـر . ومن خلال ضبط هذه القوى داخل الجبهة المتحالفة ستتمكن المجموعة القوية من تصفية بقية العناصر والتنظيمات الأخرى المتحالفة معها تحت شعار « فـرز القيادات الغير صالحة أو المستهلكة » .

وبما أن حزب الجبهة القومية هو الحزب المسلح بالنظرية الماركسية اللينينية والمستند على حكومة ثورية ذات عمق أرضى وجيش مسلح بأسلحة حديثة واذاعة وأجهزة اعلام قوية وميزانية مفتوحة فان هـــذا الحزب هو الذى سيبتلع بقية العناصر والتنظيمات غير المسلحة بأية نظريات أخرى .. والمتحالفة داخل هذه الجبهة .

وهذا ما ينبغى أن تعرفه هذه العناصر والتنظيمات المنتشرة فى الساحة اليمنيـــة والتى يسودها القلق عـــلى مستقبل اليمن ووحـــدتها وتطورها الاقتصادى .

اى ينبغى عليها أن تحذر مثل هذا الشرك المنصوب لها .. الواضح والمفضوح بصورة لا تقبل الجدل .

وأخيرا يعلن الشهارى هدفه الأساسى الذى سيناط الى هذه الجبهة ان تؤديه ، وذلك فى صـــفحة ٣٣٤ قائلا انه ((**اسقاط حـــكومة ٥ نوفمبر الرجعية ، واقصاء الضباط الـــكبار من الجيش والأمن .. وتأسيس وحدات حديثة وأسلحة مختلفة وربطها منذ البداية بالجبهة الوطنيـــة الديمقراطية ونهجها السياسى أى الماركسى اللينينى**)) .

ونسى أن ضباط الجيش والأمن الآن فى الشمال كلهم من رجال وأبناء ٢٦ سبتمبر ، لكنهم لأنهم لم يستسلموا للماركسية اللينينية والمـــاوية فانهم أصبحوا فى نظر الشهارى كغيرهم رجعيين يجب على الثورة اقصاؤهم .

وماذا بعد احتواء الماركسية للشمال !!

ثم يستعرض استراتيجية هذه الجبهة عند استيلائها على السلطة في الشطر الشمالي وضمه الى الجنوب فيحددها في صفحة ٣٣٧ بقوله أنها ((**تطهير الوطن العربى من الصهيونية والاستعمار القديم والجديد وقواعده العسكرية واحتكاراته النفطيـــة وتأسيس دولة عربية موحـــدة متحـــررة اشتراكية ديموقراطية**)) .. ونسى الشهارى انه لا تزال فى عدن احتكارات نفطية استعمارية بحسب تعبيراته تنتظر أن تطهرها الثـــورة الاشتراكية الديموقراطية المستولية الآن على الحكم فعلا فى شطر اليمن الجنوبى .

علما بأن تطهير هذه الاحتكارات النفطية لا يتوقف على اسقاط نظام الحكم القـــائم فى الشطر الشمالى ، وأنه فى وسع الحكم القـــائم الآن فى الجنوب أن يصدر قرارا بالانتفاضة الشعبية على هذه الاحتكارات النفطية فتأتى بدخل للحكومة أكبر من الانتفاضة عـــلى أصحاب قوارب الصـــيد أو أصحاب الشقق والعشش والأراضى البور .

الحقيقـــة اننى أردت أن أشرح هـــذه الأفكار التى جاءت فى كتـــاب الشهارى على علاتها رغم خلوها من أية قيمة علمية ، لأنها أصبحت بمثابة « المرجع النظرى » لدى أنصاف المثقفين فى اليمن بشطريها ، وبالذات فى شطر اليمن الجنوبى ، هؤلاء يتصورون من حمل الشهارى للقب دكتور فى التاريخ ومن استطاعته تركيب الجمل الانشائية انه يستطيع أن يبتكر ويبدع فى الاقتصاد .

أما ان أفكاره قد خلت من أية قيمة علمية فلأنها لم تسهم بأى جـــديد فى قضية التطور والتنمية التى هى حجـــر الزاوية لأى هدف ثورى ، وأن مجرد تجريح الزعماء السياسيين وتشويه مواقف الثوار دون أية دراســـة للأسباب التى دعتهم الى اتخاذ هذه المواقف لمعرفة هل فى ظل ظروف معينة

بالذات مثل الظروف التى كانوا يعالجونها هل كان فى وسعهم أن يتخذوا مواقف أخرى أو حلولا أكثر تقدمية أو أن هذه المواقف التى اتخذوها كانت بحكم تلك الظروف هى أفضل المواقف الممكنة ؟

ان مثل هذا التجريح والتشويه بغير هـــذه الدراسة العلمية المقنعة يوضح أحد أمرين : أما أن كاتب هذه الأفكار التى تضمنت هذ التجـــريح والتشويه على هذا النحو غير المدروس غير ملم بالأصول العلمية فى البحث والتحليل .. وتلك مصيبة ، واما أنه غير أمين ولا نزيه فى عرضـــه الأمور على هذا النحو وتصديه للأحكام التاريخية وانه يعمل لحساب تيار اجنبى معين وعندئذ فالمصيبة أعظم .

وبين المصيبة والمصيبة الأعظم تتعرض جماهير الشعب للانسياق خلف آراء خاطئة أو مضللة ، وقد تتخذ مواقف تضر بمصالحها الحقيقية وتعرقل فرص تطورها المتاحة .

نموذج من كوبا

ويسوقنا الحديث الى الاشارة الى ثورة كوبا واعتناق فيدل كاسترو للماركسية اللينينية ، لأن تجربة كوبا قد تحولت الى نموذج ثورى يراد لليمن أن تقتفى أثره وتنهج منهجه .. ولا يخلو حديث لمسئول يمنى فى الجنوب الا ويشيد بهذا النموذج فى معرض تحليله لتطور المعتقد الفلسفى هناك .. ومن ذلك ما جرى فى حوار عبد الفتاح اسماعيل أمين عام اللجنة المركزية للتنظيم السياسى للجبهة القومية فى اليمن الجنوبية والمنشور فى صحيفة الجمهورية القاهرية بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

فالحقيقة التاريخية أن الثورة الكوبية لم تبدأ ثورة ماركسية ، ولم يكن فيدل كاسترو ماركسيا قبل أن تنجح ثورته . ففى بيانات السييرا الصادرة فى يولية سنة ١٩٥٧ بعنوان « الوحدة ضد الدكتاتورية » والمنشورة فى كتاب «ثورة كوبا » بقلم فيدل كاسترو نفسه قال فى صفحة ٤٧ : « ليس من الضرورى لأجل تشكيل التجمع الواسع .. أن تعلن الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية نفسها ثورية .. وعليها أن تعد الصلح وتقود البلاد فى طريق الشرعية الديمقراطية والدستورية .. وهذه يجب أن تصبح شعارا لتجمع وطنى وثورى جديد سيضم جميع الأحزاب السيسية المعارضة ، وجميع المؤسسات الوطنية وجميع القوى الثورية .. وليس من الضرورى اعلان الثورة اذا تشكلت الجبهة التى نقترحها » .

فى هذه المرحلة كانت حركة فيدل كاسترو ديموقراطية دستورية تسعى الى تحقيق الوحدة الوطنية فى اطار من الشرعية . وهى بهذا المفهوم وبهذا القدر تصبح أقل ثورية من ثورة ١٩٤٨ التى قامت فى اليمن والتى اتهمها الشهارى بالتخلف والرجعية والاقطاعية رغم أن ثورة ١٩٤٨ اليمنية سبقت كاسترو بنحو عشر سنوات .

وفى صفحة ٧٣ يشرح كاسترو حالة الحكومة الثورية الأولى التى استلمت السلطة بعد نجاح الثورة فقال : « وعين فى هذه الحكومة رجال كانوا ، فى بعض الأحوال ، ذوى عقلية محافظة فى غير محلها . وفى نهاية المطاف كان هؤلاء وأولئك المحافظون فريقا حكوميا محافظا » .

وفى صفحة ١٧١ شرح كاسترو الأزمات التى بدأت سنة ١٩٦٢ حين بدأ تسلل الشيوعيين الى التنظيم السياسى أثناء تسوية النزاع الداخلى الذى كان يقوم بين كاسترو وبين بعض القادة الشيوعيين فقال : ((**ينبغى ألا ننسى أن عدم توازن القوى كان يلعب لصالح الشيوعيين ، لا سيما منذ هجرة قسم من أعضاء حركة ٢٦ يولية (الحركة التى قادت الثورة) وعاد بعض الشيوعيين الذين يحملون نفوذ العصبية الماركسية ، والذين كانوا مدربين أحسن تدريب على الدس وعلى التلاعب داخل الجهاز ...**)) الى أن قال فى الصفحة التالية : ((**انهـا صعوبة دمج حزب شيوعى كان يبلغ حدا من البيروقراطية والستالينية حتى بعد انتصار الثورة التى قادها آخرون ..**)) .

أى أن الثورة الكوبية قادها حتى النصر قادة آخرون غير شيوعيين .

وفى صفحة ١٧٥ أكد بجلاء أن ثورته لم تكن ثورة ماركسية الى أن نجحت فى استلام السلطة ، فقال : ((**يجب أن نعيد القول أن احدى التجارب المريعة هى أننا قمنا بثورة اشتراكية بلا اشتراكيين ، لأن الفكرة المسبقة المناهضة للشيوعية فى تلك الفترة كانت من القوة بحيث أنه حين كان يعين موظف شيوعى لعمل ، حتى ولو كان متواضعا ، كانت تصعد موجة من الاحتجاجات ..**)) .

وعلق على ذلك جورج طرابيشى فى كتاب « فى التنظيم الثورى » لجوزيف ستالين وجورج لوكاش وآخرين بقوله فى صفحة ٤٣٣ : « ان حركة ٢٦ يولية (بقيادة كاسترو) هى التى قادت الكفاح المسلح ضد باتيستا ، وكانت هذه الحركة تضم فى البداية عناصر متنوعة : قسم منها بورجوازى انضم الى صفوف المعارضة بعد اصلاحات ١٩٥٩ — ١٩٦٠ ، والى جانب

حركة ٢٦ يوليو كان هناك الحزب الاشتراكى الشعبى « الشيوعى » الذى ساهم هو أيضا فى النضال ضد باتيستا لـــكن مساهمته لم تكن حاسمة . وكان هناك أخيرا حركة « الادارة الثـــورية » التى نظمت فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ هجوما فاشلا على قصر الرئاسة . أما التركيب الاجتمـــاعى لهذه الحركات الثلاث فهو بوجه عام : حركة ٢٦ يوليو فلاحية ، والحـــزب الاشتراكى الشعبى عمالى ، والادارة الثورية طلابية » .

« وجرت أول محاولة لدمج هذه المنظمات الثلاث فى ٢٦ يولية ١٩٦١ يوم ولدت « المنظمات الثورية المندمجة » . وقد تمت عملية التوحيـــد من فوق ، عن طريق تجميع مناضلى شتى المنظمات القائمة » .

ولا داعى لأن نطيل عليكم فى سرد تفاصيل القصة .. قصة استيلاء الشيوعيين على الثورة الـــكوبية بعد نجاحها .. وخلاصة القصة :

تولى هانيبال اسكيلانتى ـ وهو قائد سابق للحزب الاشتراكى الشعبى الشيوعى ـ مهمـــة الاشراف على تنظيم ((المنظمات الثورية المندمجة)) ، فسلم المراكز القيادية فى التنظيم المندمج لأعضاء قياديين سابقين فى حزبه الاشتراكى الشعبى الشيوعى .. وبعد أن استيقظ فيدل كاسترو واتخـــذ قرارات لمواجهة هانيبال اسكيلانتى حيث اعتقله وقدمه للمحاكمة العلنية ، وعزل بعض من عينهم فى المراكز القيادية ، كان كل شيء قد انتهى وابتلع الحزب الشيوعى حلفاءه فى التنظيم الموحد ، والذين كان لهم الدور الأساسى فى الثـــورة .

والى جانب ذلك كان الحصار الأمريكى لـــكوبا قد بدأ يحاول اجهاض الثورة ، بينما انسحب عدد من زملاء كاسترو فى حركة ٢٦ يوليو نتيجة عدم موافقتهم على بعض الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التى اتخذها ، والتى اعتبروها أكبر من طاقة الشعب الـــكوبى وأكثر ضررا لمخططات التنمية .

ويضـــاف الى ذلك أن ثورة كاسترو لم تكن قد بحثت بنفسها لنفسها

عن نظرية تطور تستخلصها من ظروفها الكوبية الخاصة ، فوقعت فى مصيدة النظرية الثورية الجاهزة المتأهبة للتصدير ، والتى يقبل على استيرادها الذين ليست لهم ملكات البحث والاستخلاص ولا يقبلون أن يتركوا غيرهم كى يبحث ويستخلص .

وهكذا اعتنق فيدل كاسترو الماركسية اللينينية ، وللأسباب التى أوجزها كتاب « أشهر الثوار فى العالم » فى صفحة ١٤٥ بقوله :

« ان كاسترو لم يباشر حياته السياسية ماركسيا لينينيا ، بل لجأ الى الماركسية اللينينية كحل لابد منه من وجهة نظره لمستقبل كوبا ولمواجهة الحصار الأمريكى لبلاده » .

وعبر هو عن ذلك بنفسه فى تصريح لمراسل « الأوبسرفاتور » الباريسية سنة ١٩٦٣ بقوله : **« أنا كوبى أولا ، أمريكى لاتينى ثانيا ، ماركسى لينينى حديثا » .**

لانظرية .. لاهدف

واضطرار فيدل كاسترو الى اعتناق الماركسية بعد نجاح ثورته خلال الظروف الموضوعية والشخصية التى كان يعانيها ، يحكى لنا قصة كل حركة ثورية نضالية تنطلق من رفضها للأوضاع القائمة فى المجتمع وتستهدف استبدالها بأوضاع أفضل منها ، دون أن يكون لديها تصور مسبق لتفاصيل وقسمات هذه الأوضاع الفاضلة التى تسعى اليها عن طريق النضال الثورى .

وبالتالى تصبح بمثابة حركة انقلابية أو ثورية بلا نظرية ، تضع كل همها فى قلب نظام الحكم وتغيير شكل المجتمع دون أن تحدد الشكل الجديد الذى تسعى اليه .. وبالتالى تحصر كل جهودها الفكرية فى دائرة التحضير للعمل الانقلابى أو الثورى .. وهى مرحلة سهلة يمكن الاتفاق عليها ، ويمكن تجميع الأنصار حولها من بين أولئك الذين يرفضون الأوضاع القائمة الظالمة ولو كانت أسباب هذا الرفض مختلفة فيما بينهم .

وبعد نجاحهم فى الاستيلاء على السلطة تقفز على السطح مشكلة المشاكل ، وهى مشكلة تجسيد الآمال الوطنية والأهداف الثورية فى قوالب تنفيذية تكفل تبرير التضحيات الجسام التى تتكبدها الشعوب عادة أثناء مرحلة المخاض الثورى ، ثم ما يعقب ميلاد الكيان الثورى من ضروريات الدفاع عنه ضد القوى المضادة التى لا تستفيد من هذا الميلاد .

بمعنى آخر ..

هذه مشكلة الحركات الثورية التى تتسلح بامكانيات التحريض على الثورة ، ولا تتسلح بالنظرية الخاصة التى تعتقد أنها تصلح لتحقيق بداية التغيير والتطور بعد أن تنجح فى الاستيلاء على السلطة السياسية .

وبالتالى .. فان هذه الحركات الثورية تجد نفسها ، على هذا النحو ، وبعد استلام السلطة ، تدور حول نفسها لا تدرى من أين تبدأ فى تحقيق المجتمع الأفضل ، وهى اما تتوه فى دوامة الحيرة والتردد فتفقد السلطة التى استولت عليها وتسقط فى هاوية الفشل أو تلجأ الى اقتباس أية نظرية جاهزة التفصيل تنقلها برمتها وبحذافيرها من مجتمع آخر وتحاول فرضها على مجتمعها .. فلا تفلت أيضا من هاوية الفشل بعد أن تحدث أضرارا بالغة العمق وبعيدة الأثر فى المجتمع الذى أرادت فى البداية أن تنفعه .

وفى ظروف التخلف الاجتماعى والسياسى الذى يسود المجتمعات النامية ، لا يظهر فشل هذه الحركات الثورية بالسرعة المناسبة التى تكفل للقوى الواعية امكانية حشد الجماهير المضللة كى تساعدها على التقاط زمام المبادرة لوقف الأضرار القاتلة والمستمرة فى الاجهاز على قدرات المجتمع وتمزيقها وسحقها تحت ظلال الشعارات الثورية البراقة والملتهبة والحماسية والمنبثقة من النظريات المستوردة التى لم يكن فى الأساس فى وسع هذه الحركات أن تلم بأبعادها العملية كى تميز ما ينفع منها مجتمعاتها مما يضرها .

ويضاف الى ذلك ما تعانيه القوى الواعية من صعوبة فى الحركة الفعالة وعجز عن النفاذ المؤثر الى أسماع الجماهير المضللة ، **لأن هذه القوى الواعية :**

أولا غير متعاونة فيما بينها ، ومن يتولى من عناصرها موقعا سياسيا فانه يستأثر به ولا ينفتح من خلاله على بقية العناصر القادرة والواعية التى تشاركه نفس الرأى وتتجه معه الى نفس الهدف ، وبالتالى يتحول هذا ((المسئول الواعى)) الى ((عقبة وعى)) تحول دون العمل الجدى المؤثر فى مجال التوعية الجماهيرية ، وفى مجال خلق النموذج المتطور الذى يستقطب آمال الجماهير ويجعلها تفيق من سكرة الشعارات المضللة .

وثانيا لأنه يصعب على الجماهير المضللة اكتشاف الفشل الحقيقى الذى يعرقل التطور المنتظر .

لأن هذا الفشل لا يقاس الا بمقدار النجاح الذى كان من الممكن أن يحدث وفق اجتهادات تطور أخرى ، وهذا النجاح « **الممكن الحدوث** » ليس دائما « **ممكن التصور** » على مستوى الجماهير النامية بسبب ظروفهـــا الاقتصادية التى تعيشـــها ، ولأن وقت هذه الجماهير كله تقريبـــا مستغرق فى الاستسلام لعمليات الشحن الثورية الأيديولوجية البغبغائية المتواصلة التى لا تترك أى وقت ولا أى مجال للتأمل ولا للتفكير .. حتى على مستوى القيادات نفسها .

وبمرور الوقت ، وفى غيبة التوعية الحقيقية ، يتحـول هذا الصخب الجارف الى تيار جارف يبتلع أية مبادرة علمية يمكن أن تخطر على بال أحد .

ويضاف الى هذا التحليل انقسام الحركات الثورية على نفســـها فى المجتمعات النامية ، حيث لا تنقسم على نفسها فى المقـام الأول بسبب يقظة مفاجئة لدى بعض أجنحتها ، انما تنقسم فى أغلب الأحيـــان بسبب اختلاف المصالح الخاصة التى تتجسد فى النزاع على السـلطة ، وبسبب تعارض الانتماءات السياسية والحزبية لمـا وراء حدود هذه المجتمعات .

وعندما تتصـــارع الأجنحة داخل الحركة الثورية الواحدة لسبب أو لآخر ، فان كل جناح يحتفظ عادة باسم الحركة الأم مع اضافة لفظ أو لفظين جديدين لاظهار التمييز الايديولوجى الذى برر هذا الانقســام ، كما سنرى فيما بعد عند عرض مسار حركة القوميين العرب التى أفرزت الجبهة القومية ثم أفرزت أجنحتها المختلفة ، تلك الأجنحة التى لم تتوقف عن افراز أجنحة جديدة .

ثالثا : تطور حزب البعث

ولقد مر حزب البعث ، بصـــــــورة أو بأخرى ، بنفس هذه الأدوار أي المراحل .. بدأ في الأربعينات كحركة اصلاحية ترفض الأوضاع العربية التي كانت قائمة في تلك الأيام ، ودعا الى الانقلاب عليها .

وللحقيقة التاريخية يجب أن نشهد بأمانة أن هذا الحـــزب قد أسهم في وقت مبكر في تنمية الشعور العربي العام ، وفي تجذير شعار القوميـــة العربية ، وتجذير الاحساس العام برفض الواقع العربي والتطلع الى واقع أفضل منه .

لـــكنه ، أي حزب البعث ، لم يتسلح بنظرية توضح معـــالم الواقع العربي الجديد الذي يسعى اليه الانقلاب على الأنظمة العربية .

وبالتالي كان مصير البعث عند استلامه الســـــلطة هو نفس مصير أية حركة ثورية ((**تجيـــد فن الاستيلاء على الســـــلطة**)) دون أن تعرف ((**كيف تستخدمها**)) في خلق الواقع الأفضل الذي سعت اليه .

ويمكننا أن نتتبع باختصار خط سير حزب البعث منذ نشأته في كتابات **الأستاذ ميشيل عفلق** نفسه ، ومرة أخرى أكرر أنه **أسهم مساهمة تاريخية لا جدال فيها في تنمية الشعور العربي** بضرورة التغيير في وقت مبكر منـــذ مطلع الأربعينات ، وبصفته أستاذا في التاريخ حيث درس التاريخ في فرنسا بين سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٢ لم يكن مطلوبا منه سوى أن يكشف للطلائع العربية خطوط سير التاريخ العـــربي ، ويدعوها الى الالتفـــاف حول تجمع ثوري يستهدف استعادة التاريخ العربي لأمجاده ، وانتشال الواقع العربي المعاصر من التخلف الذي تردى فيه .

اما مهمة ايجاد نظرية التطور التى يمكن للواقع العربى الجـديد ان يتطور الى الأفضل وفق تفاصيلها ، فانها ليست مهمتـه كاستاذ متخصص فى التاريخ ، وانما هى مهمة الاقتصاديين العرب الذين كان عليهم أن ينضموا اليه ويكملوا حركته بتسليحها بالنظرية الاقتصادية التى تعطى للحزب معالم الفلسفة التى يلتزم بها .

وقد أشار الأستاذ ميشيل عفلق الى ذلك فى كتابه « **فى سبيل البعث** » صفحة ١١٣ حيث قال : « **ليس يكفى أن نقول ان حركة البعث العربى تستطيع بهذه المبادىء والشروط أن تسيطر على الظروف ، وبالتالى تحقق الانقلاب ، فهناك جوانب يجب أن توضح ويمكن أن ألخصها فى أن حركة البعث العربى لا غنى لها عن فلسفة عامة فى الحياة ..** » .

وفى صفحة ٦٥ يشكو الأستاذ ميشيل عفلق من المثقفين الذين أغرتهم سهولة نقل النظرية المـاركسية ، ولم يستخدموا ثقافتهم فى التأمل الجاد فى الواقع العربى واستخلاص نظرية التطور من أعماقه ومن ظروفه وتقاليده الايجابية وعلى مقاسه الخاص ، فيقول : « **فى بلادنا عدد غير قليـل من المثقفين المشوهين الذين غدت الثقـافة فى أيديهم أداة ايذاء .. من هؤلاء اخذت الحركة الشيوعية فى بلادنا عناصرها المثقفة** ، ومنهم نشأ ذلك الاتجاه الذى سميناه فى بعض الـكتابات السابقة بالتقدمية الزائفـة المصطنعة ، لأنه التقدم الذى ليس له جذور فى نفوسنا ولا يلبى حاجاتنا الحقيقية ، وانما هو من الخارج يلصق على حياتنا لصقا » .

ثم يؤكد الأستاذ ميشيل عفلق ادانته للارتماء فى أحضان نظرية جاهزة مستوردة من بيئة غير عربية ، معللا هذا الارتماء السهل بضحالة السـاحة العربية وخلوها من المفكرين العرب ، وهو يقصد بطبيعـة الحال المفكرين الاقتصاديين الذين ينبغى عليهم أن يملأوا فراغ السـاحة العربية بالفكر الاقتصادى السياسى الذى يتلاءم مع أفضل الحلول الممكنـة لتطوير الواقع العربى ، فيقول فى صفحة ٧١ : « **ان قوة الشيوعية فى البلاد العربية ناتجة عن ضعف الفكر بصورة عامة ، وعن ضعف الفكرة القومية بصورة خاصة** » .

وفى صفحة ٧٥ يقول : ((**وأخيرا فالشيوعية تمنع العرب من التفكير فى اشتراكيتهم والاهتداء اليها ، لأنها بادعائها أن الاشتراكية هى الماركسية وأن لا اشتراكية الا فيها وبها ، فقد شوهت الاشتراكية الصحيحة التى يحتاجها العرب**)) .

ثم فسر الأستاذ عفلق الاشتراكية التى يقصدها تفسيرا عاما فى صفحة ٩٧ فقال: ((**أما الاشتراكية فى البعث العربى فيقتصر معناها على التنظيم الاقتصادى الذى يهدف الى اعادة النظر فى توزيع الثروة فى الوطن العربى ، ووضع أسس وقواعد للاقتصاد تضمن المساواة والعدالة الاقتصادية بين المواطنين ، وتضمن تحقيق الانقلاب فى الانتاج ووسائله من جهة ثانية**)) .

وبطبيعة الحال .. هذا تفسير خطابى وانشائى يتضمن النية الحسنة والصادقة التى تستهدف تحقيق مستقبل عربى أفضل ، وكان من الواجب على الاقتصاديين من رجال حزب البعث أو حتى من خارج الحزب أن يتولوا تنظير هذه النية الحسنة ، وصياغتها فى الاطار العلمى المنهجى الذى يمكن أن يكون صالحا للتنفيذ العلمى والمرحلى من جهة .. وصالحا لاستقطاب قناعات المثقفين العرب وشد انتباه غيرهم من المتطلعين الى مستقبل أفضل من جهة أخرى .

وقد عبر الأستاذ عفلق عن هذه الحقيقة الملحة فى كتاب آخر بعنوان ((**معركة المصير الواحد**)) ، فقال فى صفحة ١٥ : ((**ومنذ سنين شعرنا بهذه الحاجة الملحة الى ايجاد الحل الايجابى الى الاشتراكية العربية التى تداوى أمراض المجتمع العربى من الناحية الاقتصادية .. ولا تضطره الى انكار قوميته ، والى الارتباط بذيل غيره من الأمم ، فيفقد سيادته وتطمس شخصيته**)) .

ثم لخص الدكتور سامى الجندى أحد أقطاب حزب البعث وأحد رؤساء وزرائه السابقين ، خلاصة النتائج التى أسفر عنها قيام حزب بغير نظرية ، وذلك فى كتابه ((**البعث**)) صفحة ٦٧ فى معرض شرحه لوقائع مؤتمر حمص على أثر انقلاب مصطفى حمدون ضد حكم أديب الشيشكلى فى بداية ١٩٥٤ ، فقال : ((**وجئنا نحن البعثيين وعلى وجوهنا ابتسامة النصر**

العريضة نبحث عن مكان الصدارة .. كان كل منا يشرح فكرة البعث على هواه وحسب مزاجه ، بعضنا اتخذ مظاهر الفيلسوف وتخلق بأشكاله وتزين بمسوحه دون منهج فلسفى .. اذا تحدث أحدنا قال له عضو ما : ولكن الأستاذ فلان ذهب غير مذهبك ، فنجيب بأن التنوع شرط للازدهار .. وذلك صحيح عندما تكون هناك عقيدة .. ولكن التنوع الشفوى الفوضوى لا يبنى عقيدة باقية ، بل يشوه حتى الشعارات القليلة التى بين أيدينا .. وهكذا ظل البعث بلا ايديولوجية شعارات قلقة لم توضح لمحاته الأولى وبذوره ، فانحرف الى حزب سياسى نهائيا .. وباتت الاجتماعات الحزبية لا تعدو أن تكون شرحا لمقالات الجريدة والنشرات الداخلية السياسية الضحلة .. وحافظ بعض منا بصعوبة على نهجه بأن يظل البعث حركة ثقافية عامة ، مؤملا أن يأتى جيل يصوغ الأفكار الشاردة فى عقيدة ثورية .. » .

ثم قال فى صفحة ٦٩ : « **طرح الحزبيون فى الاجتماعات أسئلة عن مفاهيم الحزب الأولى .. وأهم من كل ذلك ما هو البعث ؟ .. كانوا يريدون أن يفهموا من هم وما هم ؟ مثلهم مثل المؤمن الذى يسأل عن دينه وقد تسربت الشكوك الى قلبه فيطلب اليه أن يؤمن فقط .. »** .

ثم قال : « **وما زال (هذا) السؤال قائما حتى الآن : ما هو البعث ؟ .. لم تجب القيادات أبدا »** .

والمعروف أنه أصدر كتابه المذكور سنة ١٩٦٩ ، أى قبل الحركة التصحيحية التى قادها الرئيس حافظ الأسد ، والتى أسهمت مساهمة ايجابية فى استئناف المسيرة التاريخية للوحدة العربية بقيام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا .

وهكذا انقسم حزب البعث الى عدة أجنحة :

جناح ظل مغلقا على نفسه مكتفيا بتراثه بغير نظرية قومية ولا قطرية .

وجناح اقتنع بالانفتاح من بعيد على التجربة المصرية ، باعتبارها تجربة رائدة لا ضرر من الاستفادة من ايجابياتها ومن شعبيتها العربية .

وجناح رفض الانغلاق على نفسه ، وأبى الانفتاح من بعيد على التجربة المصرية ، وفضل التمايز فى المحيط العربى بكيان فلسفى مختلف، .. فاستسلم ـ كما فعل فيدل كاسترو ـ لنظرية جاهزة التفصيل ومعدة للتصدير ، وهى الماركسية اللينينية .

أما التقاء أحد أجنحة حزب البعث بنظام الحكم القائم الآن فى شطر اليمن الجنوبى ، فقد لخصه السيد أو الرفيق (كما هو لقبه الرسمى) عبد الفتاح اسماعيل فى تقريره السياسى الذى قدمه فى ٢ مارس سنة ١٩٧٢ الى المؤتمر الخامس للتنظيم السياسى للجبهة القومية ، فقال فى صفحة ٦٧ : ((كما أجرينا حوارا مع حزب البعث العربى الاشتراكى، ولم يكن هذا الحوار قد وصل الى المستوى الايجابى المطلوب .. ولا زلنا نأمل من منظمة البعث أن ترتفع الى المستوى المطلوب، لادراك أهمية العمل المشترك فيما بيننا والى أهمية وحدة العمل الوطنى الديموقراطى)) .

والبالغ أن حزب البعث اليمنى فى الشطر الشمالى قد قطع مرحلة اخرى كبيرة فى طريق اندماجه مع الجبهة القومية الحاكمة فى الشطر الجنوبى .. وهذا ما يفسر غموض بعض الأحداث التى شهدها الشطر الشمالى خلال عام ١٩٧٢ .

وأما عن حزب الشبيبة الشيوعى فقال (الرفيق) عبد الفتاح اسماعيل فى نفس الصفحة : **((ولقد وجدنا تفهما كبيرا من قبل منظمة الشبيبة فيما يتعلق بالاتفاق على الأسس المبدئية للعمل الموحد ، ولم يبق سوى بعض المسائل العملية التى بموجبها سيتم نهائيا العمل المشترك ، ونحن ندرك أن نجاح العمل المشترك فيما بيننا لا شك فى أنه سيكون خدمة لقضية الثورة وللحركة الوطنية اليمنية)) .**

والمفروض أن يتم هذا العمل المشترك بين الجبهة القومية وبين حزب الشبيبة الشيوعى وبين حزب البعث الاشتراكى اليمنى ، كما قال عبد الفتاح اسماعيل فى صفحة ٦٧ (ضمن اطار الجبهة القومية) .

واذا ذكرنا انه فى صفحة ٣٩ من برنامج التنظيم السياسى للجبهة ، جاء النص على أن « العمــل من اجل قيام الحزب الطليعى من داخل اطار التنظيم السياسى للجبهة القومية » لــكان معنى ذلك انه فى المرحلة القادمة سينصهر تنظيم حزب الشبيبة الشــيوعى وتنظيم حزب البعث الاشتراكى داخل اطار الجبهة القومية التى ستفرز من هذا الاطار حزبها الطليعى .

واذا عدنا مرة أخرى الى تقرير عبد الفتاح اسماعيل لنتبين النظرية التى يتبناها هذا التنظيم الطليعى ، لوجدنا انه فى صفحــة ٧٠ يطلب من « عضو التنظيم .. **أن يرفع مستواه الايديولوجى ويدرس نظرية الاشتراكية العلمية** » .. وكان فى صفحة ٦٩ قد صبغ هــذا التنظيم المتوقع بالصبغة العالمية بقوله : « ان الأحزاب الاشتراكية العلمية ليست جهازا متلاحقا من حيث الايديولوجية فحسب ، بل هى كذلك جهاز منظم عالميا .. » .

معنى ذلك أن حزب البعث (اليمنى) الذى تحالف الآن أو يكاد يتحالف مع الجبهة القومية ، ينبغى عليه أن يستعد مقدما للانصهار فى حزب الجبهة القومية واعتناق النظرية المــاركسية اللينينية ، ويسلم بأنه عند ظهور الحزب المندمج الجديد لا مفر من تسميته بغير اسم « الحزب الشيوعى اليمنى » بصراحة .

رابعا : تطور الجبهة القومية

تقتضى علمية البحث أن نرجع الى تاريخ الجبهة القومية ، لنتبين كيف نشأت وكيف تطورت .. وكيف توصلت الى هذا الاختيار النظرى ؟

بدأت قيادة حركة القوميين العرب فى بيروت بقيادة الأساتذة : جورج حبش وهانى هندى ومحسن ابراهيم ، وكان أول من أسهم ماليا فى تأسيس حركة القوميين العرب المليونير اللبنانى أميل البستانى وبعض أمراء الكويت .. كما كان من بين مؤسسيها الأستاذ أحمد الخطيب الذى أصبح فيما بعد عضوا فى مجلس الأمة الكويتى الحالى وأحد اقطاب حركة القوميين العرب الآن فى الكويت وأحد المشرفين على مجلة الطليعة الكويتية .

وكان الغرض من تأسيس هذه الحركة فى بدايتها تنمية الاتجاه الليبرالى بين شباب الجامعة الأمريكية ، وعن طريقهم ينتشر هذا الاتجاه ويتعمق على مستوى جماهير الأمة العربية بأسلوب منظم وممول .. ولو بدون نظرية علمية خاصة .

ثم عن طريق الصحفى السورى الأستاذ معن زيادة تكونت أول مجموعة اقليمية عن اليمن سنة ١٩٥٨ من طالبين يمنيين هما سلطان أحمد عمر وفيصل عبد اللطيف الشعبى ، ثم لحق بهما عبد الملك اسماعيل وعبد الحافظ قائد من طلبة القاهرة ، وفى سنة ١٩٥٩ انضم اليهم طه مقبل وعلى السلامى ثم محمد على هيثم وعلى ناصر محمد وقحطان الشعبى ونور الدين قاسم وسيف الضالعى وجعفر على عوض وناصر السقاف بعد أن انشق هؤلاء من رابطة أبناء الجنوب العربى ، ثم فى سنة ١٩٦٠ انضم اليهم سالم زين وآخرون .

وقد استفادت حركة القوميين العرب من خلاف الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مع البعثيين والشيوعيين ، فاتخذت الحركة الخط النــاصرى وكانت كتابات محسن أبراهيم فى مجلة الحرية تكاد تكون المتحــدثة باسم الجماهير الناصرية تحت زعامة عبد الناصر .

ويشهد بذلك سلطان أحمد عمر فى كتابه « نظرة فى تطور المجتمع اليمنى » صفحة ٢٣٩ ، حيث شرح نشاط حركة القوميين العرب سنة ١٩٦٣ بعد قيام الثورة اليمنية فقال : « كانت حركة القوميين العرب تنمو وتتوسع تنظيميا فى المدينة والريف ، وجماهيريا .. وتحاول السيطرة على النوادى القروية ، وكان يساعدها فى ذلك موقفها المؤيد للتجربة الناصرية التى كانت جماهير المنطقة مشدودة اليها .. » .

واهتمامنا بكتاب سلطان أحمد عمر يرجع الى ثلاثة أسباب :

اولا : لأنه من مؤسسى الجبهة القومية فى اليمن .

ثانيا : لأن تحاليله وان كانت عاجزة عن تقديم أى كيان فكرى متكامل ، فانها على أى حال أفضل بكثير من كتابات الشهارى التى لم تصل بعد الى قشرة الفكر الاقتصادى العلمى .

ثالثا : لأنه الآن على رأس القوى الوطنية التى استاءت (عن حق) من البطء الشديد فى حركة التقدم والتطور فى الشطر اليمنى الشمالى ، فاتجهت (عن خطأ) الى استخدام الألغام والقنابل والرشاشات (بصفة سرية) بدلا من أن تتقدم ببرنامج للعمل الوطنى يصلح لقيادة التطور فى البلاد وتناقشه (بصفة علنية) .

وتعود صلة سلطان أحمد عمر بالثورة اليمنية الى ما قبل قيامها بنحو ستة أشهر ، حين اقترح الأخ عبد الغنى مطهر (وكان حلقة الاتصــال بين الثوار) أن يرسل سلطان الى فى القاهرة لأعلمه كيفية استخدام الحبر السرى حتى تتم الاتصالات فى وقت أسرع ، وفى أمن من رقابة الامام فى الشمال

والسلطات البريطانية فى الجنوب .. غير اننا لم نستخدم هذه الطريقة لاهتدائنا الى طريقة أسرع .

ولما قامت الثورة كون سلطان مع سعيد الجناحى وعبدالرحمن محمد سعيد وعلى السلامى وسالم زين المؤتمر الشعبى فى اليمن الذى كان يقود المظاهرات المؤيدة للثورة .

ثم جاء سلطان مع قحطان الشعبى وناصر السقاف وطه مقبل وطلبوا منى ميزانية للتحرك الشعبى ، ولم أجد مانعا من ذلك فقد كانوا كلهم متفاعلين مع الثورة وكانوا يجمعون المتطوعين ويدفعون بهم الى بياجات القتال دفاعا عن الثورة فحولت لهم على خزانة الدولة ما قيمته ألف جنيه استرلينى لتوسيع نشاطهم فى الجنوب المحتل .

وكان بعض الزملاء فى الحكومة اليمنية يسيئون بهم الظن فى بعض الأحيان مما كان يؤدى بهم عدة مرات الى الاعتقال (وأذكر من بين هؤلاء سلطان أحمد عمر وسالم زين وسعيد الجناحى بالذات) ، وكنت فى كل مرة أطلق سراحهم بمجرد أن أعلم باعتقالهم وأصرف لهم مرتباتهم ..

وأذكر أن سلطان أحمد عمر جاءنى ذات يوم وأخبرنى بأن قيادة حركة القوميين العرب قد قررت انتخابى عضوا فى قيادتها العامة المركزية تقديرا منها لدورى فى الثورة اليمنية فقلت له أننا بصدد انشاء تنظيم سياسى يضم كل المؤمنين بالثورة بعد أن نبلور أهدافها فى صورة ميثاق وطنى مرحلى ، واننا سندعو كل المنظمات السياسية الى الاشتراك فى صياغة هذا الميثاق حتى يتحقق الالتزام به عن (طريق الاقتناع) وليس عن (طريق الاذعان) وقبول الأمر الواقع .

وأضفت أن اليمن لا تتسع لتعدد التيارات السياسية لكننا فى نفس الوقت لن نترك تيارا سياسيا يشعر بأنه (مغلوب على أمره) وانما سنشرك الجميع فى حوار ينطلق من واقع اليمن (بعينه) ويستهدف تطوير هذا الواقع (بالذات) تطويرا علميا دون الالتزام بتصور مسبق يفرضه أحد التيارات على التيارات الأخرى .

فى ذلك الوقت كان سلطان أحمد عمر لم يكمل دراسته الجامعية بعد، ولم يكن الميدان السياسى والاقتصادى اليمنى خاليا من الخطوة الاولى التى حددت الملامح العريضة لتخطيطنا الاقتصادى ، فكان سلطان فى ذلك الوقت يتكلم بنفس لغتنا .

ثم تطورت الأمور .. بعد بضعة شهور .. وحرمتنى الأقـــدار من الاسهام فى تطوير الوطن الذى وهبت حياتى له ولا اعرف أى معنى للحياة بعيدا عنه .

ولكن ..

تمر على الشـــعوب أوقات مرة .. يدرى فيها المرء كيف يامل .. ولا يدرى منها كيف يعمل ..

يجد الأمل مشروعا .. والعمل ممنوعا ..

لكن الرجاء لا ينقطع فى الوطن ..

فالوطن وطن .. له حقوق .. وعليه حقوق ..

له أن نفديه بارواحنا .. لا نضن بها عليه ..

وعليه أن يذكر وفاءنا .. لا يضن به علينا ..

ومهمة التاريخ أن ينصف من يفتقد الانصاف ..

عندما يجد التاريخ .. ذات يوم .. من ينصفه ..

حركة القوميين ناصرية !!

ونعود الى سلطان أحمد عمر الذى سجل لنا كيف تطورت حركة القوميين العرب والبعث فى اليمن ، وكيف استغلت الحركة تمزق القيادة السياسية اليمنية ، وتوقف من بقى منها فى السلطة عن الاستمرار فى محاولة ايجاد فكر سياسى اقتصادى يمنى ينبثق من واقع اليمن ويستهدف تحقيق مصالحها ضمن الاطار العربى العام .

وكيف بدأت حركة القوميين العرب فى محاولة ملء الفراغ الفكرى فى اليمن باستقطاب ولاء الجماهير لزعامة عبدالناصر لتنمية خلاياها لحسابها الذى استخدمته فيما بعد ضد عبد الناصر نفسه فيقول سلطان فى صفحة ١٨٥ أن « الخلافات بين حركة القوميين العرب فى اليمن ، كانت انعكاسا للخلافات السياسية بين حركة القوميين العرب مركزيا وحركة البعث مركزيا .. فبينما كان البعث غير ناصرى ، **كانت حركة القوميين العرب ناصرية حتى العظم .. وكانت حركة القوميين العرب فى اليمن فى تلك الفترة ناصرية ايضا ليس بسبب موقف الحركة مركزيا فحسب ، بل وبسبب قناعتها أيضا بان وجود جيش المتحدة ودعمها أمر تحتمه طبيعة الصراع .. وذلك أدى بحركة القوميين العرب فى اليمن الى مغالاتها فى الدفاع عن المتحدة . كما ادى بها ايضا لأن تدخل فى صراعات سياسية حادة ليس مع القوى الرجعية فحسب ، بل ومع البعث والشيوعيين أيضا »** .

معنى ذلك انه حتى ذلك التاريخ لم تكن حركة القوميين العرب فى اليمن قد تبنت النظرية الماركسية .

وفى صفحة ١٨٦ يقول سطان « أما حركة القوميين العرب اليمنية فلقد دخلت فى مواقف افتراق واضح سياسى وأيديولوجى مع حركة القوميين

العرب مركزيا ، وبالتحديد منذ سنة ١٩٦٤ أى منذ عقد مؤتمر الحـــركة الصاخب فى بيروت الذى برز فيه بوادر انشقاق عبر عن موقفين آنذاك **موقف برجوازى شوفينى بقيادة جورج حبش وهانى الهنـــدى ، وموقف بورجوازى صغير بقيادة محسن ابراهيم ونايف حواتمه . وأخــذت حــركة القوميين العرب فى اليمن الشمالية تتخلى عن كابوس حــركة القوميين العرب مركزيا التى أخذت تنهج نهجا بورجوازيا صغيرا .. وأخذت الحركة فى اليمن تنهج طريقها السياسى الخاص الذى أدى بها الى الانفتاح على الفكر الاشتراكى العلمى » .**

معنى ذلك انه يوضح فى صفحة ١٨٦ انفصال الحركة فى اليمن عن الحركة المركزية فى بيروت لعدم رضاها حتى عن بورجوازية محسن ابراهيم ونايف حواتمه الصغيرة .

لكنه ينسى ما كتبه فى صفحة ١٨٦ فيناقض نفسه فى صفحة ٢٤٣ مشيرا الى ذلك المؤتمر الذى عقد فى بيروت فى ١٩٦٤ فيقول « وفى ذلك المؤتمر أيد فرع الحـــركة فى اليمن الشمالية فريق محسن ابراهيم فى محاولته دفع حركة القوميين العرب خطوة الى الأمام بينما اتخـــذ أغلب ممثلى الجبهة القومية وعلى رأسهم قحطان الشعبى جانب الفريق الاخـــر بقيـــادة جورج حبش » .

ومع التغاضى عن هذا التناقض الذى وقع فيه سلطان فان عرضه هذه الفقرة الأخيرة يؤكد أنه لا يهتم بصياغة المعانى اذ أن هذه الفقرة تعنى أن الفكرة غير واضحة فى ذهن كاتبها ، ذلك لأنه بدلا من أن يتحـــدث عن انشقاق الجبهة القومية الى جناحين كما أشار الى ذلك فيما بعد فى صفحة ٢٥٩ ولا نستعجل الآن الوصول اليها ، فانه فى هذه الفقرة تحدث عن وجود حركتين منفصلتين سمى احداهما بفرع الحركة فى اليمن الشمالية وجعلها تنتمى الى فريق محسن ابراهيم ، وسمى الاخرى بالجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبى وجعلها تنتمى الى فريق جورج حبش .

ثم يعود فيؤكد هذا التناقض ويعمق عدم الوضوح فى ذهنه فيذكر فى أسفل الصفحة (صفحة ٢٤٣) قائلا : « أما فى الساحة اليمنية فقد شكلت تلك الخلافات بداية افتراق نهائى بين فرع الحركة فى اليمن الشمالية ، وبين الحركة مركزيا » .

ويستمر سلطان تائها فى ملكوت التناقض فيقول فى صفحة ٢٤٥ « وبرغم القصـــور الأيديولوجى الســـياسى لدى القيادات الثـــانوية للجبهة القومية وقواعدها الا أنها كانت تفكر جديا بضرورة احداث تغييرات أيديولوجية وسياسية وتنظيمية داخـــل الجبهـــة القومية » .

سبحان الله ..

مرة أخرى يعود فينسب نفسه الى الجبهة القومية التى كان قد انشق منها فى صفحة ٢٤٣ منحازا الى ما أسماه بفرع الحركة فى اليمن الشمالية التى انحازت الى الفريق الاكثر تقدما من جناحى الحركة المركزية بقيـــادة محسن ابراهيم والتى وصفها بالبورجوازية الصغيرة .

ومع ذلك كيف يستقيم قوله فى هذه الفقرة أنه يوجد قصور أيديولوجى وسياسى لدى قيادات الجبهة القومية بينما يدعى أنها كانت تفكر جديا بضرورة احداث تغييرات أيديولوجيـــة وسياسية وتنظيميـــة ، **ذلك لأن الذى لديه القصور الفكرى لا يستطيع أن يفكر جديا** كما قال ، أى **أن القاصر ايديولوجيا لا يستطيع ادراك حاجته الى أديولوجية والى سياسة .**

اللهم الا اذا كان يريد فقط مجرد الانشقاق عن المجموعة بايجاد مبرر ، أى مبرر ، كى ينقض عليها تحت شعار الاحساس بالقصور الايديولوجى ، وهذا ما حدث فعلا ، كما سنرى فيما بعد .

وبانفصال الجبهة القومية عن الخـــط الناصرى يعترف سلطان فى صفحة ٢٥٤ بصحة رأى نايف حواتمه الذى نشره فى كتاب « أزمة الثورة فى الجنوب اليمنى » صفحة ٥٣ عن ضعف الجبهة وقصورها حيث قال :

« ان تلك المنزلقات كان لابد وأن تحدث نظرا لغياب الأيديولوجية الثورية فى صفوف الجبهة ولقصور ١٤ اكتوبر على الانتفاضة السياسية دون أن ترتبط بانتفاضة ثقافية وتنظيمية بروليتارية تتجاوب مع الخطوة السياسية وتعطيها أفقها الثورى الحقيقى » .

على هذا الرأى كان المفروض قبل ثورة ١٤ اكتوبر القيام بانتفاضة ثقافية وتنظيمية بروليتارية فى شطر اليمن الجنوبى على ان يظل الوجود البريطانى فى الجنوب حتى تنضج هذه الانتفاضة البروليتارية كى يمكن أن تقوم جبهة قومية تتفادى تلك المنزلقات التى وقعت فيها بعد الاستقلال ..

والى جانب رغبة عناصر الجبهة القومية فى الانشقاق على أنفسهم ، كانت الجبهة القومية تبحث عن أية مبررات تسوغ بها اصرارها على رفض العمل مع جبهة التحرير فتارة تتستر فيما أسماه سلطان فى صفحة ٢٥٤ بانقلاب ١٤ أكتوبر حيث قال (وفى الذكرى الثالثة لثورة ١٤ أكتوبر دبرت قيادة الفدائيين فى عدن « بقيادة الحاج صالح باقيس وآخرين » انقلابا .. واعلنت عودة الجبهة القومية للعمل من جديد بعيدا عن جبهة التحرير) ..

وتارة تتستر فى اصطلاح البروليتاريا الذى اكتشفته الجبهة القومية مؤخرا حيث قال سلطان فى صفحة ٢٥٥ « يجب استمرار حـركة الجـدل الطبقية التى لا بد وان تفرز تطورات أيديولوجية وطبقية جذرية بروليتارية ، ولم يكن ذلك ممكنا من خلال جبهة التحرير التى كانت تعتمد فى نشاطاتها السياسية على عناصر تبحث عن قوت يومها » .

ولا ندرى علميا كيف يمكن أن تفرز حركة الجـدل الطبقية تطورات أيديولوجية وطبقية جذرية بروليتارية ؟.

فان أصل كلمة الجدل (الديالكتيك) فى اللغة اليونانية تعنى تبـادل وجهات النظر . فبالأخذ والرد فى النقاش قد ينتهى الأمـر بالطـرفين المتقابلين الى نتيجة جديدة تتجاوز الرأيين المتعارضين ، وفى الاطار الماركسى

التقليدى يتصورون انه بالصراع للطبقى تنمو طبقــة البروليتاريا ، وهــذا المفهوم لم يعد صحيحا علميا كما سنرى فيما بعد .

ولكن على اعتبار أن سلطان لم يتابع تطور الفكر الماركسى وتجمد عند المفهوم التقليدى القديم لنتيجة انجدل الطبقى فكيف يدافع عن رفض الجبهة القومية للتعاون مع جبهة التحرير بدعوى (كما قال هــو) فى نفس تلك العبارة ، أنها اى جبهة التحرير كانت تعتمد فى نشاطاتها السياسية على عناصر تبحث عن قوت يومها ؟

فأية عناصر أخرى أكثر بؤســا من التى تبحث عن قوت يومها ينتظر سلطان احمد عمر أن تجد فيهم الجبهة القومية طبقة البروليتاريا ؟

والغريب أن الجبهة القومية رفضت التعاون مع جبهة التحرير مرة لآن جبهة التحرير تعتمد على بعض السلاطين السابقين رغم سبق بعض هؤلاء فى العمل الثورى ضد الاستعمار من كثيرين من أعضاء الجبهة القومية .

ومرة أخرى لأن جبهــــة التحرير تعتمد على عناصر تبحث عن قوت يومهــــا ..

فهى اذا اعتمدت على سلاطين مرفوضة ، واذا اعتمدت على جائعين مرفوضة .

بل اكثر من ذلك كان الجناح القائد للجبهة القومية نفسها مرفوضا أيضا بدعوى أنه تقليدى .

وفى ذلك المعنى يقول سلطان فى صفحة ٢٥٩ : « وبتسلم الجبهة القومية للسلطة السياسية بدأ صراع جديد ـ قديم بين الجناح القيادي التقليدى للجبهة القومية بزعامة قحطان الشعبى ، وبين الجناح القديم ، وكان ذلك الصراع أمرا طبيعيا نظرا للتكوين الايديولوجى والطبقى المتعدد للجبهـــة القومية .. ولم يكن للجناح اليمنى بقيادة قحطان الشــــعبى تنظيم خاص متماسك داخل تنظيم الجبهة القومية كما لم يكن للجناح التقدمى تنظيم خاص داخله أيضا » .

ففى أول الفقرة يصف سلطان الجناح القيادى للجبهة القومية بأنه تقليدى ، وبعد سطرين يضيف اليه أنه يمينى وفى الصفحة التالية ، أى صفحة ٢٦٠ يضيف اليه لعنة ثالثة وهى الرجعية فيقول : « وبينما أخذت قوى اليمن الرجعى داخل الجبهة القومية » .. ثم فجأة يصفه بأنه أقلية ضئيلة تنحاز الى جانب قحطان الشعبى .. بينما أخذت « أغلبية » القوى تنحاز الى جانب الفريق التقدمى .

ثم فتح النار مرة واحدة على زعيم الجبهة القوميـــــة فقال فى نفس الصفحة : « **ان قحطان الشعبى والقوى التى يمثلها قد أخذت توطد أركان دولة بورجوازية متخلفة جدا على أرض اليمن الجنوبية من الناحية العملية ،** أما من الناحية النظرية فقد كانت خطب قحطان ووزرائه وأجهزة الاعلام تعتبر تلك القرارات البورجوازية التى كانت تصــــدر بين الوقت والآخــــر « اشتراكية » و « ثورية » .. **كما أنها أيضا كانت تقوم بعملية دجــــل ديموجاجية تستهدف** تخدير الجماهير **وتضليلها** ، من خلال الوعود الكبيرة بالمشاريع وتعليق الشعارات الثورية فى يافطات على مشــــــارف الطرق الرئيسية ، وترديدها فى الخطب والاذاعة والصحف وغيرها » .

أى انه فى نظر سلطان أحمد عمر أصبح الرئيس قحطان الشعبى زعيم الجبهة القومية الذى أسهم فى تحرير الشطر اليمنى الجنوبى رجعيا ومتخلفا ودجالا ، ومضللا للجماهير .

واأسفاه .. بل .. ولا حول ولا قوة الا بالله .

ثم يعود سلطان محقرا لزعيمــــه فيستطرد قائلا : « وذلك الأسلوب الدعاوى الفراغ من أى مضمون حقيقى ، فقد استعملته القيادات اليمينية الرجعية فى بلدان العالم الثالث لتضليل الجماهير وتعليقها بآمال كذابة ومظاهر شكلية ، وزخرفات وأبهة واحتفالات واستعراضات وخطب ثورية وغير ذلك .. **وقد استخدم الرئيس قحطان الشعبى أثناء فترة حكمه كل تلك**

الاساليب لتضليل الجماهير اليمنية ، غير أن تلك الاساليب لم تكن تفكه سـوى العجائز فقط)) .

وفى صفحة ٢٦٢ يقول سلطان « لذلك فقد أخذت العناصر التقدمية فى تنظيم الجبهة القومية على عاتقها مسئولية التصدى للقوى اليمينية الجديدة التى استلمت السلطة بعـد الاستقلال » .

وبعد أن تفاخر وأسهب فى شرح مؤامرات اسقاط نظام الرئيس قحطان الشعبى التى انتهت بحركة ٢٢ يونية ١٩٦٩ قال فى صفحة ٢٦٨ « ان حركة ٢٢ يونيه الوطنية شكلت خطوة سياسية الى الامام لانها أسقطت سلطة الجناح اليمينى التقليدى فى الجبهة القومية كما أنها أعادت الحياة لتنظيم الجبهة بعد أن أصابه الشلل التام ، كما فتحت الباب من جديد لنمو حركة جدل طبقية جذرية فى صفوف الجبهة القومية » .

المهم ، فى نظر سلطان وأصحابه أنهم تمكنوا من اقصاء حكم قحطان تحت شعار أو تحت شعار آخر ، وبصرف النظر عن مدى عملية هـذا الشعار أو ذاك .

وعندما نعود الى الأصول العلمية التى استند اليها سلطان فى كتابه والتى اهتدى بها الى تحاليله نجد أنه قد نقل هذه الأصول العلمية خطأ ، أو أنه قد فهمها خطأ .

مثلا فى صفحة ٨ يقول « ان شروط تطور قوى الانتاج قد فرضت انتقال المجتمع اليمنى من النظام المشاعى البدائى الى مرحلة النظام العبـودى القديم ، وذلك كما يبدو بسبب اتجاه بعض القبائل الى الاهتمام بالزراعة » .

والصحيح أن انتقال المجتمع ، أى مجتمع وليس المجتمع اليمنى وحده ، من حالة النظام المشاعى البدائى الى حالة النظام الزراعى هو اكتشـاف الزراعة الذى أدى الى تطور قوى الانتاج ، وليس العكس ، وقد دفع هذا التطور

الزراع والحرفيين الى مزيد من الذوق والابتـــكار كما قال انجلز ، وليس العكس كما قال سلطان أحمد عمر .

فميدان الانتاج الجديد والمكتشف فى ذلك الوقت وهو الزراعة هو الذى فرض تطور قوى الانتاج المشاعية البدائية ، فانتقل المجتمع من حالة اقتصادية معينة الى حالة اقتصادية جديدة ذات خصائص جديدة فى مقدمتها أنه بعد أن لم يكن هناك فائض فى المشاعية البدائيـــــة التى كانت تكتفى بالتقاط الثمار وجمع الأعشاب وصيد الطيور والحيوانات أصبحت الزراعة تؤدى الى فائض يزيد على حاجة الزراع **فظهرت الملكية الفردية التى من بين عيوبها على حد تعبير انجلز أحد قطبى الماركسية أنها جعلت الرجـــل يطلب من المرأة أن تخلص له اخلاصا يبرر له أن يصدقها حين تقدم له أولاده الذين يرثون ثروته ، وقد أفاض انجلز فى شرح هذه النقطة فى صفحة ٢٣٣ من كتابه**

Engels : The Origin of the Family and Private Property and State, Published in Marx and Engels, Selected Works, vol. II, P. 233.

شعارات الحزب الطبقي

وأما الشعارات الثورية التى يرى سلطان أنهـــا تصلح أداة لتجسيد التطور الاقتصادى فى اليمن والقضاء على التخلف الذى نشكو منه جميعا ، فقد بدأ سلطان بالتبشير لها فى صفحة ٢١٠ فى ملخص موجز بقـــوله **((مصادرة ملكيات الطبقة الاقطاعية والطبقة البورجوازية الكبيرة والغـــاء الامتيازات الطبقية ، ووضع وسائل الانتاج فى أيدى الطبقات المنتجـــة ، وتحقيق سيطرتها على السلطة السياسية وتمكينها من التوجه لايجـــاد اقتصاد وطنى حديث متطور ومستقل عن السوق الرأسمالية العالميـــة ، وتشييد دولة يمنية ديمقراطية شعبية)) .**

وعندما نضع هذه الشعارات تحت الاختبار العلمى التحليلى نتبين ما يلى :

أولا : انه لم يفكر سلطان فى الدعوة الى تخطيط اقتصادى يتولاه منذ الحرف الأول الى الحرف الأخير مفكرون اقتصاديون متخصصون يتفرغون أولا وقبل كل شىء فترة مناسبة من الزمن لدراسة الواقع اليمنى بالذات على الطبيعة قبل أن يعلنوا علينا تخطيطهم الاقتصادى .

ثانيا : دعوته الى مصادرة ملكيات الطبقة التى يصفها بالاقطاعيـــة يعنى أنه يدعو الى مصادرة الملكيات الزراعيـــة الكبيرة وتمليكها للدولة أو تفتيتها وتوزيعها على المعدمين .. **دون أن يقدم لنا أية دراسة تحليلية عن الجهاز الادارى الحكومى الذى سيتولى ادارتها اذا ملكناها للدولة ، ولا عن طريقة تمويل وتوجيه المعدمين اذا فتتناها ووزعناها عليهم .**

بل ولم يشر الى المساحة الشاسعة الصالحة للزراعة وغير المزروعة حتى الآن والتى تزيد على المساحة المزروعة فعلا فى بعض المناطق .

ولم يهتم بدعوة المواطنين الى استثمار هذه الأراضى ، بل اكتفى بأشاعة الذعروتسليط سيف المصادرة الذى يمنع المواطنين من بذل الجهود لاستثمار هذه الاراضى المهملة مادام مصيرها سيكون نفس مصير ما سبقها .

كما لم يقدم لنا أية دراسة عن تجارب البلاد التى سبقتنا الى تفتيت الملكية الزراعية حتى نستفيد من نتائجها الايجابية ونتحاشى مشاكلها السلبية .

ولم يوضح لنا ما اذا كان صحيحا أن كل مجتمع توجد فيه ملكيات زراعية كبيرة (مع مراعاة ظروف تعداد سكانه بالنسبة الى مساحات أراضيه) يكون بالقطع مجتمعا متخلفا ؟ .. واذا صح ذلك فبماذا يفسر لنا نجاح الزراعة فى الولايات المتحدة الامريكية ؟ (ونحن هنا لا نتحدث عن السياسية وانما عن الاقتصاد) .. وبماذا يفسر الفائض الأمريكى الزراعى الضخم الذى توزعه هنا وهناك فى أنحاء العالم وبصرف النظر عن بواعث هذا التوزيع ؟

وبماذا يفسر انفتاح القيادة السوفيتية الاخير واقدامها على طلب المساعدات الامريكية للنهوض بالزراعة السوفيتية الامر الذى يستلزم اعادة النظر فى تخطيطها الزراعى ؟.

ثالثا : دعوته الى مصادرة الطبقة البورجوازية الكبيرة تعنى أن سلطان أحمد عمر منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى بالاضافة الى أنه ليس من الملتفتين الى الدراسات الاقتصادية فحسب بل أيضا ليس من الملتفين الى المنجزات اليمنية التى نجحت بعد ثورة ٢٦ سبتمبر .

فلقد قامت فى الشطر الشمالى مشروعات اقتصادية خاصة يمكن أن نعدها على أصابع اليد ، أى أنها لا تزال فى مهدها ودون الحجم الذى كان مؤملا فيه منذ بداية الثورة .

والمفروض أن نشجع أصحاب الأموال والخبرات اليمنيين وغيرهم من

الأشقاء العرب ، بل ومن الاصدقاء الاجانب كى يستثمروا أموالهم وخبراتهم فى اليمن ٠

لأن ذلك النشاط الخاص الى جانب نشاط الدولة الاقتصادى يستطيع أن يخلق عمالة فى البلاد تخفف من حجم البطالة الظاهرة والمقنعة فى الأيدى العاملة لا سيما بين المثقفين ، كما يستثمر الموارد المهملة وغير المستثمرة استثمارا اقتصاديا ، وبالتالى تستفيد الدولة من ضرائب الدخول الجديدة ويستفيد المجتمع من زيادة الانتاج وزيادة الخبرات وزيادة الاستهلاك فى السلع والخدمات فيرتفع مستوى المعيشة وتبدأ عملية التطور ٠

كذلك تتعارض دعوة منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى فى الشطر الشمالى الى مصادرة ملكيات الطبقة البورجوازية ، مع برنامج التنظيم السياسى للجبهة القومية الذى أقره المؤتمر الخامس للجبهة فى مارس سنة ١٩٧٢ والذى ينص فى صفحة ٨٤ على ((تحرير رؤوس الاموال الوطنية فى الداخل وفى المهجر ، من كل المضايقات والاضطهاد الذى كان يمارس من قبل الاستعمار والشركات الاحتكارية)) ٠

معنى هذا النص فى برنامج الجبهة أن الجبهة تسلم بحتمية الاستفادة من رؤوس الأموال اليمنية الوطنية فى الداخل وفى المهجر ٠

وهنا نصفق للجبهة القومية لانها دون حاجة الى دراسة الاقتصاد أدركت حتمية الاستفادة من تشجيع رؤوس الاموال الوطنية فى الداخل وفى المهجر ٠٠

لكنها بعد أن أدركت هذه الحتمية ادراكا عفويا تلقائيا استسلمت للانقياد النظرى وقالت فى نفس برنامجها المذكور وفى نفس الصفحة المذكورة صفحة ٨٤ أن تحرير رؤوس الاموال الوطنية فى الداخل وفى المهجر من المضايقات ومن الاضطهاد يكون باجراءات التأميم ٠

أى أن اجراءات التأميم فى نظر الجبهة القومية هى التى ستشجع

رؤوس الاموال الوطنية فى الداخل وفى المهجر على الارتماء تحت أقـدام السلطة .

أو بمعنى آخر تعتقد الجبهة أن التبشير بالاعدام يشجع المواطنين على تعليق رؤوسهم بأيديهم على حبال المشانق ..

رابعا : دعوة سلطان الى وضع وسائل الانتاج فى أيدى الطبقة المنتجة .. يدعونا الى أن نسأله : ما هى الطبقة المنتجة فى نظره .. ؟ من هو المنتج ؟ وكيف يتم الانتاج ؟ وما هى عناصر الانتاج .. ؟

بطبيعة الحال العمال عنصر منتــج .. والمولون عنصر منتج ، والمديرون عنصر منتج ، والخبراء عنصر منتج .. ولقد تطورت عملية الانتاج التى كان يعرفها كارل ماركس وانجاز ولينين حتى انتقل الدور القيادى من الطبقة العاملة القديمة الى الباحثين والعلماء كما سنرى فيما بعد عند شرح كتاب ((التحول العظيم للاشتراكية)) لإحـد فلاسفة الماركسية العـالميين المعاصرين .

ومع التسليم بأن منظر الجبهة القومية وحزبهـا الطليعى فى الشطر الشمالى لم يتابع تطور الفكر المـاركسى ، ولم يقرأ عن مشاكل المجتمعات الاقتصادية حتى يمكن أن يجيب على أسئلتنا نستطيع أن نبسط له مشكلة اليمن الاقتصادية على النحو التالى :

المجتمع اليمنى حتى الان ليس مجتمعا صناعيا ، فلا توجد طبقـة عمالية ذات أغلبية ساحقة فى مواجهة فئة محدودة من أصحاب المصـانع الرأسماليين الجشعين حتى يمكن القول بأن الاغلبية العمالية الســاحقة يمكنها أن تنتفض وتستولى على المصانع وتذبح أصحابها وتحل المشكلة .

كما لا توجد فى الشطر الشمالى ندرة فى مساحات الاراضى الزراعية والقابلة للزراعة بالنسبة الى عدد السكان ، وبالتالى لا توجد ملايين غفيرة من المعدمين فى مواجهة فئة محدودة من الملاك الزراعيين الاقطاعيين حتى

يمكن القول بأن الملايين الغفيرة من المعدمين يمكنها أن تنتفض وتستولى على الأراضى وتذبح أصحابها وتحل المشكلة .

المشكلة فى اليمن ليست على هذه الصورة مطلقا .

المشكلة الاقتصادية فى اليمن هى مشكلة ..

ندرة ارادة .. ندرة ادارة .. ندرة خبرة .. ندرة مال ..

بهذا الترتيب بالذات .. وليس غيره .

ثم ندرة ادراك هذا الترتيب بالذات .. ليس غيره .

اذن .. ماذا يجدى لو أخذنا بشعار منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى وسلمنا الطبقة العاملة المعدمة والمسحوقة على حد تعبير الماركسيين كل وسائل الانتاج بغير المقومات سالفة الذكر ؟

ثم ما هى وسائل الانتاج الآن فى اليمن ؟ .

انها ليست أكثر من مصانع محدودة جدا بعضها أو معظمها مملوك للدولة وأراض قليلة مزروعة ، ومساحات أكثر منها بح صوتها وهى تنادى من يتفضل بزراعتها .

خامسا : دعوة سلطان الى سيطرة الطبقة المنتجة (العاملة) على السلطة السياسية هى ترديد لشعار دكتاتورية البروليتاريا ، وقد سبق أن شرحنا هذه النقطة فى المحاضرة السابقة ولا داعى لتكرارها . ولكننا نستطيع أن نضيف الى ما سبق أن قلناه فى تلك المحاضرة أنه اذا استولت احدى الطبقات على السلطة السياسية أى على الحكم فانها لا تستطيع أن تستمر مستأثرة به دون بقية الطبقات الا عن طريق القسوة والبطش والاذعان أى عن طريق الدكتاتورية .

وبالتالى لا يمكن أن تظهر فى هذه الحالة أية نبضة ديموقراطية مهما

رفعت هذه السلطة أية شـــعارات ديموقراطية ، ومعنى ذلك أن يســـتمر القلق والاضطراب واستبدال المواقع السياسية .

طبقة تفقد السلطة وتتحول الى المعارضة وتحمل السلاح ..

وطبقة تستولى على السلطة وتفرض استمرارها بقوة السلاح .

وتكون المحصلة النهائية تبديد الطاقات كل الطاقات فى صراع دموى مستمر فيصبح هذا التهديد عنصرا جديدا من عناصر التخلف . وليس عنصرا ايجابيا من عناصر التطور .

فالتطور يحتاج الى توافر عناصر ايجابية تتكامل من أجل احداثه .

وفى هذه النقطة نختلف مع ماركس وانجلز اللذين يريان ان ســـبب التطور هـــو مجموعة من التصارعات بين المتناقضـــات أهمها الصراع بين النقيضين : قوى الانتاج وعناصر الانتاج ، هذا القول ليس أكثر من القول بأن الأشياء تتطور .. مع استخدام أسلوب جديد يتضمن نفس المعنى .

ويدل على ذلك المثـــل الذى جاء به انجلز نفســـه حين قال ان بذرة الشعير تتطور الى نبات الشعير ثم الى عدد مضاعف من البذور نتيجـــة للصراع بين الاثبات ونفيه ، وبين النفى ونفى النفى ، وان الاثبـــات هـــو البذرة ، والنفى هو نبات الشعير ، ونفى النفى هو البذور الجديدة ، فمثل انجلز هذا لا يقترح علينـــا الا أن نستعرض وصـــفا لتطور بذرة الشعير مستخدمين عرضا جديدا .

نحن نوافق على أن الأشياء والأفكار والأنظمة تتطور .. لكننا لا نسلم بأنه بغير صراع لا يحدث تطور .. فبالصراع يمكن أن يحـــدث تطور .. وبغير صراع يمكن أن يحدث تطور ..

وبالتالى لم تتضمن النظرية الماركسية للتطور أية اضـــافة علمية فى

هذه النقطة بالذات لأن التطور يحــدث بصراع وبغير صراع ٠٠ ما دامت تتوفر عناصر التطور الضرورية ٠

فبذرة الشعير تتطور الى نبات شعير بغير صراع ٠٠ ولكن على شرط توفر عناصر تطورها الضرورية من تربة صالحة وشمس وهواء ودرجــة حرارة وماء أى مناخ ملائم لتطورها ٠

وبغير توفر هذه العناصر الضرورية للتطور ٠٠ لا تتطور بذرة الشعير مهما تصارعت على مرأى ومسمع من ماركس وانجلز وجميع نظرياتهما ٠

أما اذا فهمنا الصراع على أنه ((جهــد)) يتجه نحــو ((غاية)) فان النظرية الماركسية للتطور أيضا لم تأت بجديد لأن الحياة كلها صراع بهذا المفهوم ٠

الانسان فى صراع مســتمر مع غيره ومع نفســه ، والحيوان فى صراع ، والنبات فى صراع ، وحتى الجماد فى صراع مع عوامل التعرية ٠٠

أنت حين تأكل تصارع نفسك لأنك تبذل جهدا ، وأنا حين ألقى عليك هــذه المحاضرة أصارع نفسى لأننى أبذل جهــدا ، وأنت حين تستمع الى تصارع نفسك لأنك تبذل جهدا ، فاذا التقينا على مفاهيم جديدة فاننا نتطور ٠

هكذا ٠٠ وبمنتهى البساطة نسمى الامور بمسمياتها ٠

لقد وفرنا مناخ التطور فتطورنا ٠

لكننا اذا أردنا أن نعقد هذه المسميات فاننى أستطيع أن أقول لك ٠

ان القــائى هذه المحاضرة ((اثبــات)) واستماعك اليها ((نفى)) وتفاعلك بها ((نفى النفى)) وعلى ذلك فاننا نتصارع ٠٠ وبما اننا نتصارع اذن فاننا نتطور ٠٠

واذا تطورنا بهذه الطريقة فنحن اذن أعضــاء فى الجبهــة القومية وحزبها الطليعى ٠

سادسا : دعوة سلطان أحمد عمر الى ايجاد اقتصاد وطنى حـــديث متطور ومستقل عن السوق الرأسمالية العالمية دعوة غير ذات مضمون ، وغير ذات مفهوم ، ولا تمت الى علم الاقتصاد بأية صلة ، بل تدل على أن صاحبها لا يتابع حتى نشرات الاخبار كما يفعل الرجل العادى .

ذلك لأن الاقتصاد القديم والحديث يعتمد على تبادل السلع والخدمات وتوسيع دوائر الاتصال فى الأسواق العـــالمية ســـواء كانت رأسمالية أو اشتراكية .. بل ان بداية التطور فى أعماق التاريخ حدثت منذ أن أخـــذ الانسان يستبدل شيئا ما فى مقابل شيء آخر ..

بدأ التطور منذ أن نزل الانسان من فوق الشجرة أو خرج من تحتها وذهب الى السوق ليتقايض مع غيره فى سوق المبادلة العينية ، واستمر التطور حتى عرفنا الأسواق الدولية الحالية التى تتنافس الدول جميعهـــا (سواء كانت اشتراكية ورأسمالية) على اثبات وجودها فيها ، وتتزاحم على زيادة حجم مبادلاتها الدولية فى أسواق لا تعرف رأسمالية ولا اشتراكية وانما تعرف فقط العرض والطلب وسعر السوق واتفاقات الدفع والائتمان الى آخر المقومات الأخرى .

لم يتابع سلطانأن الولايات المتحدة الرأسمالية كانت تتبادل الكثير من السلع مع الصين الاشتراكية رغم القصف الجوى الأمريكى لفيتنام الشمالية بل والجزر الصينية المواجهة لجزيرة فورموزا .

وأما التوازن الدولى الجديد الذى حدث بعد اتفاق واشنطون وموسكو فقد تم لأسباب كثيرة أهمها احتياج كل من البلدين لأسواق البلد الآخر وليس هنا مجال تفصيل ذلك .

لكن سلطان أحمد عمر يتطوع بأن يفرض حصارا اقتصاديا على اليمن ويجعلها مستعمرة اقتصادية لغيرها .

ونسى أن النكبات الاقتصادية والسياسية تحل بكل دولة تربط اقتصادها بدولة واحدة دون غيرها ، أو بكتلة واحدة دون سواها .

نسى أن ارتباط الدولة الاقتصادى وحيد الاتجاه يجعـــل سلامتها الاقتصادية مرهونة بولائها السياسى للدولة صـــاحبة السلطة الاقتصادية عليها ، وبالتـــالى فان الدولة المربوطة اقتصاديا تفقـــد استقلالها الوطنى سياسيا .

نسمى ذلك استعمارا قديما أو جديدا .. لا يهم .. نسميه استعمارا غربيا أو شرقيا .. لا يهم .. نسميه ذيلية أو تقدمية .. لا يهم .. نسميه تحريفية أو أرثوذكسية .. لا يهم .

وانما الذى يهم ، أن الدولة التى تفقد استقلالها الاقتصادى تفقد معه استقلالها السياسى تحت أى شعار ، ورغم أنف أية عقائدية .. أو ثورية .

سابعا : دعوة سلطان الى تشييد دولة يمنيـــة ديموقراطية شعبية دعوة مجردة من كل معنى ما دامت تعتمد على الأسس الستة التى شرحناها فى البنود السابقة .. **فهى لا تخرج عن كونها مزايدة دعائية غير مستخلصة بالبحث العلمى وغير قابلة للتنفيذ العملى** ، وهذا شأن الذين يقدمون لنـــا مفاهيمهم الاقتصادية والسياسية على هذه الصورة التى لا تصل حتى الى أن تكون مجرد صورة مشوهة .

وننتقل الى مؤتمر زنجبار الذى انعقد فى مارس ١٩٦٨ ، لأن سلطان احمد عمر أشاد بهذا المؤتمر وأفاض فى تخنيد الشعارات التى طرحها وقال فى صفحة ٢٦٦ « كان طرح تلك الشعارات الثورية عبارة عن عملية تبشير أيديولوجية ثورية ، دفعت بحركة الجدل الطبقية الجذرية خطوة الى الأمام ، اكتسبت قيادات وقواعد الجبهة القومية مواقع نظرية ثورية » .

الحمد لله ..

لقد وصلنا أخيرا الى الشعارات الثورية الأيديولوجية التى أكســبت قيادات وقواعد الجبهة القومية مواقع نظرية وثورية .

فما هى هـــذه الشعارات الثورية ؟..

يلخصها لنــا سلطان فى صفحة ٢٦٤ بقوله ((**ان قــرارات مؤتمــر زنجبار قد استهدفت بدرجة أساسية حشـــد كافة الطاقات ، وتوفير أكبر فائض من الانتاج من أجل اقتصاد وطنى متطور .. لوضع البلاد على طريق الحل الاشتراكى العمالى لمعضلات الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية فى بلد شديد التخلف كاليمن الجنوبية وتحويلها الى قاعدة انطلاق لحركة التحرر الوطنى فى ظفار والخليج العربى وشبه الجزيرة العربية واريتريا الواقعة تحت الاحتلال الاثيوبى والصومال الواقع تحت احتلال الفرنسى ..))** .

عظيم جـــدا ..

قرارات مؤتمر زنجبار تستهدف توفير أكبر فائض من الانتاج فى بلد شديد التخلف كاليمن الجنوبية .

هذه معجزة .. تحتاج الى أنبياء لم نسمع عن ظهورهم لا فى جنوب اليمن ولا فى شمالها .

فنحن لا ندرى عقليا .. كيف يمكننا .. فى بلد يصفه سلطان بأنه شديد التخلف .. أن نعتصر منه فائض انتاج بينما شدة التخلف التى يسلم بها تفترض أن انتاج هذا البلد لا يكفى لسد حاجات مواطنيه الضرورية ، وبالتالى يستحيل تصور امكانية اعتصار هــذا الفائض الخطابى الذى يزيد عن الحاجات الملحة التى لاتزال بغير اشباع كما هو المفهوم العلمى لشدة التخلف .

العلمية فى هذه النقطة ليست رأسمالية ولا بورجوازية ولا اشتراكية ، وانما هى بديهية حسابية .

الموضوع هنا موضوع مجتمع متخلف بشدة ودخله لا يكفى حاجاته الضرورية .

فكيف يستطيع هذا المجتمع أن يدخر من هذا الدخل العاجز والقاصر فائض انتاج ؟

الحساب حساب ..

رجل يحصل بالكاد على ريال ، والريال لا يسد رمقه ، فكيف يمكننا أن ننتظر منه أن يدخر ؟..

والأدهى من ذلك والأشد مرارة والأكثر اهـــدارا لمصالح الشعب أنه بدلا من أن تستهدف قرارات مؤتمر زنجبار تنمية الدخـــل القومى فى اليمن الجنوبية وجعل ارتفاع مستوى معيشة شعبها هو هدفها النهائى ، اذا بنا نجد الهدف النهائى من اعتصار موارد هذه المنطقة ليس رفع مستوى معيشة الشعب اليمنى وانما كما قال سلطان « **لتحويلها الى قاعدة انطلاق لحـــركة التحرر الوطنى فى ظفار والخليج العربى وشبه الجزيرة العربية واريتريا الواقعة تحت الاحتلال الأثيوبى والصومال الواقع تحت الاحتلال الفرنسى** ».

وبكل تواضع لم تستهدف هذه القرارات أيضا تحرير جزيرة فورموزا وفيتنام الجنوبية أو حتى فلسطين .

وانما اقتصرت على الخليج العربى وشبه الجزيرة العـــربية واريتريا والصومال .

والظاهر أن هذه هى الحدود الجديدة لليمن الجنوبية الكبرى !

أو أن هذه وحدها الالتزامات الدولية المفروضة عليها !

ثم يستطرد منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى فى شرح العراقيل التى أخرت تحقيق هذه القرارات فقال فى صفحة ٢٦٥ « ان برنامج التحرر الوطنى الديموقراطى الشعبى الذى طرحه الفريق التقدمى فى مؤتمر زنجبار والقـــرارات الثورية التى صدرت عنه لم تأخـــذ طريقها الى حيز التجسيد العملى ، وذلك بســـبب **طبيعة الظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفـــة جـــدا ..** » .

وما دام هـــذا الفريق التقدمى يعترف بأن ظروف البـــلاد الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية متخلفة جدا فلماذا لم يعذر الفريق الآخر الذى كان

برئاسة قحطان الشعبى ولم يعمل الفريقان كفريق واحد فقط من أجل تطوير هذه الظروف المتخلفة ؟.

أى أنه اذا كانت الظروف المتخلفة هى التى تحول دون تحقيق الشعارات المتطرفة .. اذن فلماذا التطرف فى ظروف موضوعية تمنع تحقيق غاياته ؟..

لم تكن هذه هى المشكلة .

وانما كانت المشكلة أن فريقا يريد أن يلتهم الفريق الآخر ويتولى السلطة بمفرده .

فكان يجب على الفريق المعتدى أن يبرر اعتداءه على رفيق طريقه فى قالب شعارات حماسية مثيرة جديدة كى تتحمل الجماهير مشهدزعمائها الذين حملتهم على الأعناق (ذات يوم) .. وهم يجرون بالسلاسل ، أو يسحلون فى السجون (فى اليوم التالى) .

بطبيعة الحال كان من الممكن أن تكون المزايدة السياسية على الشعارات الأنفع علميا وموضوعيا للجماهير ، لكن مثل هذه الشعارات لا تثير الحماس لأنها تخاطب عقول الجماهير بعكس الشعارات الانفعالية التى تخاطب عواطفها .

وأخيرا جلس منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى على منصة القضاء التاريخى وقال فى صفحة ٢٦٩ « ان تجارب بلدان العالم الثالث قد أفرزت سلسلة من المعطيات النظرية » ثم أصدر أحكامه التاريخية النهائية التالية:

أولا : « ان أى عملية تطوير اقتصادية واجتماعية جذرية لا يمكن أن تحدث فى أى مجتمع متخلف بانتهاج الطريق البورجوازى (تركيا — الباكستان — كينيا) أو الطريق البورجوازى الصغير (التجربة المصرية والجزائرية وتجربة غانا وغيرها) .. » .

بذلك ادعى أنه يستحيل حدوث تطور اقتصادى واجتماعى جذرى فى مصر ولا فى الجزائر عن طريق التجربتين المصرية والجزائرية .

وهذا الادعاء لا يحتاج الى أى رد ولا تعليق من جانب أى عاقل لاثبات مدى حقد وسطحية أصحابه وتعصبهم الأعمى للجاهلية الصنمية التى تتخذ من الجدل والسفسطائية والفوغائية والانتهازية الدموية وسائل رخيصة لجذب انتباه الجماهير ودفعها نحو خيالات وأوهام لا تتجسد الا فى استيلاء هؤلاء على السلطة على جماجم وتراث من يكون من الثوار والمفكرين والمطورين الذين يتعففون عن مثل هذه الوسائل الرخيصة .

ونسى منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى أنه فى صفحة ١٧٨ قال **((لقد كانت اليمن فى حاجة الى خبرات الجمهورية العربية المتحدة لتأسيس جمهورية يمنية متحررة ومتطورة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ..))** ونسى أيضا أنه فى صفحة ١٧٩ **((وكان لوجود العربية المتحدة أثره البالغ فى نجاح الثورة المسلحة ضد الوجود الاستعمارى فى المنطقة ، فلقد قدمت مساعدات عسكرية ومادية هامة لثورة ١٤ اكتوبر .. وقامت بدور وطنى هام فى الساحة اليمنية شمالا وجنوبا ، كما أسهمت فى حركة التطويرات المادية والثقافية ..)) .**

كما نسى أنه بفضل التجربة المصرية تحرر معظم أجزاء الأمة العربية ومعظم أجزاء القارة الأفريقية كلها من الاستعمار الأجنبى — فضلا عن تضاعف الدخل القومى المصرى عدة مرات بفضل هذه التجربة المصرية التى حولت المجتمع المصرى من مجتمع زراعى ((**تقليدى**)) الى مجتمع زراعى صناعى ((متطور)) **ولولا ارتفاع معدل زيادة السكان فى مصر بتصاعد غير ملائم لأسباب اقتصادية اجتماعية وسياسية يضيق هذا المجال لشرحها ، ولولا أيضا اضطرار مصر الى تخصيص حجم كبير من دخلها القومى وحجز أكبر طاقاتها الوطنية للمجهود الحربى حيث قد استقر على أكتافها وحدها تقريبا عبء المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية مع العدو الصهيونى ، لولا ذلك لتغير شكل الحياة كلها فى مصر ولبلغت القمة الاقتصادية ذات ((العناصر المتوازنة)) الى جانب قمتها الحضارية ذات**

« الجذور العميقة » وبالحد الذى يقطع كل الألسن التى تشكك فى صدارتها للتطور العربى الجذرى ، ويفقأ كل الأعين التى لاتريد أن ترى هذه الصدارة .

واذا كان منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى يعتقد أن الجرعة الثورية التى تناولها الشعب المصرى كانت أقل من الضرورى بمعياره « الغوغائى » ، فاننى أرى ان هذه الجرعة الثورية كانت أكثر من الضرورى بالمعيار « العلمى » .

وليس ما يقوم به الآن الرئيس المؤمن والمجرب أنور السادات سوى الموازنة العملية لايجابيات التجربة المصرية للعمل علميا على تنميتها واستبعاد سلبياتها التى أفرزتها التجربة فرفع شعار « العلم والايمان » .. ثم أصدر بعض القوانين والقرارات الضرورية التى تستهدف معالجة عوائق التجربة .

وأما تجربة الجزائر ، ثورة المليون شهيد الأسطورية الخالدة ، فهى الأخرى فى غنى عن الاشادة ، وبعيدة عن كل مزايدة وعن كل مناقصة ، فهى مستمرة فى تطورها الجذرى فى جميع مرافق الحياة معتمدة على نظريتها الخاصة فى التطور التى تستخلصها بصفة مستمرة من ظروفها الموضوعية الخاصة .

وهذا هو المطلوب فى كل اقليم عربى فى المرحلة الحاضرة : أن يطور نفسه بحسب ظروفه المتاحة « بأقصى طاقة تطور ممكنة » مع احتفاظه « بالاطار العربى القومى العام » الذى يفترض تنسيق الطاقات العربية وتكامل المخططات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية على طريق تحقيق الوحدة العربية .

هذا ما تفعله الجمهورية الليبية ، من قبل ومن بعد اتفاق وحدتها الاندماجية مع مصر ، وما تفعله الجمهورية السورية ، من قبل ومن بعد اتفاق اتحاد الجمهوريات العربية .

وفى دول البترول كالسعودية والـكويت ودول الخليج يوجد تطور اقتصادى واجتماعى يتلاءم مع ظروف هذه الدول ونقاط البداية فى ظهور الثورة الاقتصادية وتركيبها ونقاط البداية فى تطورها الاجتماعى والسياسى، وهذه الدول لا تبخل على غيرها من الدول العـربية ومن بينها شطر اليمن الشمالى بالمساعدات الاقتصادية على تنفيذ مخططات التنمية والازدهار .

والمفروض أن يسود العقل كى يتسع الحوار العلمى الايجابى الهادىء ، حتى يسهم المفكرون الاقتصاديون والاجتماعيون فى تطوير البـلاد العربية بغير اثارة وبلا حساسيات .

أما الخلافات والمزايدات والمهاترات ورفع الشعارات المعادية فانه لن يحقق التطور العربى المنشود ، ولن يأتى بالوحدة المرجوة ، ولن يمنع دول البترول من الازدهار ، ولن يمكن العمل العربى من الانتصار ..

بل انه يكرس التخلف فى البلاد التى تهدر طاقاتها المادية والبشرية فى محاولة تصدير شعاراتها بالقوة الى غيرها ، كما يعمق الحقد وسوء الظن وما الى ذلك مما يؤدى الى تعميق الانفصال .

وأقرب دليل على ذلك : مشكلة تحقيق الوحدة اليمنية الطبيعية ، فلقد كان من المفروض والمنتظر بعـد خـروج الاستعمار البريطانى من الشطر الجنوبى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ أن تعود الوحدة اليمنية مرة أخرى الى الوجود ، وفورا ، وبغير أدنى مناقشة فى أية تفاصيل ، على اعتبار أن الوحدة أهم من كل تفاصيل .

ومن خلال الوحدة ، وفى اطار دولة الوحدة يمكن أن يبـدأ الحـوار الايجـابى المتعلق بأسـلوب التطور ومراحله الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية .

ولا بأس اذا متنا جميعا وانتهت أعمارنا كلنـا ونحن نناقش أسلوب التطور ومراحله .

لأنه رغم انتهاء أعمارنا فالوحدة تظل موجـــودة وقائمة وسيخلفنا فى الحوار ابناؤنا ومن بعدهم يخلفنا أحفادنا الى أن يتم الاتفاق على اسلوب التطور .

وربما يتم التطور فعلا حتى رغم عدم اتفاقنا فى الحوار لأنه ما دامت دولة الوحدة باقية وحية ، فانها تتعـــامل كل يوم وكل لحظة مع متغيرات وطنية وعربية ودولية تضطرها حتما الى التفاعل معها .

ومن خلال هذا التفاعل يظهر دائما ما يفرض نفسه على الحوار .. وينطلق فى موكب التطور .

لـــكن الذى حدث منذ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ كان ، ولا يزال ، عائقا للوحدة ، فالشعارات الملتهبة قائمـــة ، والعواطف المتطلعة متشـــــنجة ، والمزايدات الثورية تفرض نفسها فوق الوحدة ، وان كانت تتحلى باسمها .

وسيظل الانفصال اليمنى على ما هو عليه الى أن تســـــود المصلحة العامة على المصالح الشخصية (**على مستوى القيادة**) ، أو يسود العمق الفكرى على السطحية المراهقة (**على مستوى القاعدة**) .

ثانيا : والحكم التاريخى الثانى لمنظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى جاء فى نفس الصفحة المذكورة ٢٦٩ فقال : « ان انتهاج الطريق الاشتراكي العمالى للتطور هى الطريق الوحيد .. الذى يضع السلطة فى أيدى الطبقة العاملة وحـــزبها الطليعى « التجربة السوفييتية والصينية وتجـــربة كوبا وفيتنام » .. وعندما تصبح السلطة فى يد هذه الطبقة وبهذا الطريق الوحيد سيمكن وضع البلاد (على طريق التصنيع الثقيل والزراعة المتطورة وكهربة البلاد وتوفير المسكن النظيف والمـــأكل النظيف والعمل الشريف ..) .

أى أنه بمجرد استلام الطبقة العاملة للسلطة السياسية ، ستستطيع — هكذا وبغير مقومات اقتصادية — استخدام عصاتها السحرية القـــدرية فى خلق الصناعة الثقيلة والزراعة المتطورة وكهربة البلاد وتوفير المسكن النظيف والمـــاكل الشريف .. الى آخر المعجزات الأخرى .

واذا كان الاقتصاد مجرد عصاة سحرية قدرية ، فلماذا منذ أن استلم الجناح البروليتارى الحكم فى الشطر اليمنى الجنوبى فى ٢٢ يونيه ١٩٦٩ ، أى منذ أربع سنوات تقريبا ، لم نسمع عن صناعة ثقيلة ولا زراعة متطورة ولا شبكة كهربائية جديدة واسعة أو ضيقة ، ولم نسمع عن معجزة سـوى طرد ثلث الشعب ودفعـه سيرا على الأقدام الى الشطر الشمالى ؟ .. فأضاف الى مصاعبه المتوطنة مصاعب اقتصادية طارئة !

لم نسمع عن لقمة نظيفـة جديدة فى الجنوب غير معجزة اللقيمـات الضعيفة التى انتزعوها من بطون الذين يعملون ويعرقون ليسدوا بها أفواه الـكسالى الذين يؤثرون الاستعراضات الحزبية وحمل البنادق والرشاشات باسم الدفاع عن الثورة رغم جلاء الاستعمار عن البلاد .

لم نسمع عن المساكن النظيفة الجديدة سوى معجزة مصادرة المساكن المتواضعة التى انتزعوها من بناتها ليكافئوا بها حملة الشعارات واللافتات وأصحاب الحناجر القادرة والمستعدة للاثارة وتلحين الهتافات .

ثالثا : وأما الحكم التاريخى الثالث الذى أصدره منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى ، فانه أكثر غرابة وأكثر جاذبيـة للعجب ، ذلك لأنه قال من نفس الصفحة ٢٦٩ : « ان انتهاج طريق التطور الاشتراكى فى بلدان العالم الثالث لا يتطلب بالضرورة وجود طبقة عاملة بروليتارية لـكى يوجد حزبها الاشتراكى البروليتـارى .. ففى بلدان العـالم الثالث حيث تكون الطبقة العاملة البروليتارية معـدومة : يمكن أن يوجد الحزب الاشتراكى العمالى ويشكل نواة للطبقة العاملة البروليتارية (**الغائبة أو المحتملة**) ويقود جماهيرها .

هذا الـكلام يحتاج الى عقول خاصة لادراكه .

بمعنى آخر أنه يستعصى على العلم المنهجى ، بقدر ما يستعصى على المنطق الفطرى .

ذلك لأنه كيف يمكن تكوين حزب من طبقة غير موجودة « **غائبة أو محتملة** » ليقود جماهيرها الغائبة والمحتملة ؟ .. فما دامت الطبقة غير موجودة فانها لا يمكنها أن تشكل حزبا .. كما لا يمكنها أن تكون ذات جماهير تحتاج الى قيادة .

وبمعنى آخر .. ما دامت الطبقة غير موجودة فجماهيرها غير موجودة ، وحزبها غير ذى طبقة وغير ذى جماهير .

والقول بغير ذلك يتخطى ليس المنطق فحسب ، وانما يتخطى مفاهيم كارل ماركس وانجلز أنفسهم لمفهوم الطبقة والحزب والجماهير والقيادة .

ففى غياب الطبقة العاملة لا يصبح فى مقدور المفكرين سوى أن يبشروا بظهورها ، وينظروا لحركتها التاريخية ضمن اطار التطور الاجتماعى الشامل .

والتبشير والتنظير لحركة التاريخ شيء ..

وانشاء الأحزاب مع بدء ميلاد حركة التاريخ شيء آخر .

مهمة المفكرين

والمفكرون والمنظرون ليسوا حزبا أو احزابا ، وانما تيارات ومدارس ومذاهب فكرية .. انهم طلائع متقدمة على قدر معين من الادراك والمعارف يحاولون استشفاف مستقبل الأحداث وتطورها ويحاولون التأثير فى مسارها بتخطيط نقاط المنطلق ونقاط الهدف ، وتفاصيل ما بين المنطلقات والأهداف .. القريبة والبعيدة ..

ثم يأتى رجال السياسة والزعماء الثوريون يتأملون فى هذه الأفكار .. وينتفعون منها بالقدر الذى يرونه نافعا وقت ظهورهم على مسرح الأحداث ووقت تطور الأحداث فعلا ، لأنهم فى هذه الأوقات اللاحقة — عندما يظهرون وعندما تبدأ الأحداث فى مسارها التاريخى — قد يجدون أن الواقع قد تجاوز افكار المفكرين وتخطى نظريات المنظرين .

بمعنى آخر .. انه فى غياب الحدث ، تنحصر مهمة المفكرين فى الفكر .

واذا ارادوا ان يكونوا الحزب ، فلا مفر من ان يكون على مقاس الفئات الاجتماعية الموجودة فعلا وقت تكوين هذا الحزب ، وليس على مقاس الطبقة التى لا تزال فى علم الغيب .. لأنه عندما تولد هذه الطبقة من الغيب ربما تكون الظروف المعروفة وقت تكوين الحزب قد تغيرت واصبحت تحتاج الى فلسفة وتفاصيل اخرى ، واطارات تنظيمية مختلفة تتفق مع ظروف ميــلاد تلك الطبقة عندما تولد .

اما ان يفرض منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى نفسه وجبهتــه وحزبه وصيا على طبقة يعترف بنفسه أنها لا تزال غير موجودة ، ثم يتحدث باسمها ويطالب بالاستيلاء على السلطة لحســابها ، فان ذلك لا يزيد على مجرد رغبة دموية لشلة مسلحة همهــا الأوحد هو الاستيلاء على السلطة باسم الوصاية على جنين ستبحث له الجبهــة فيما بعد عن ابوين لتفرض عليهما علاقة بشكل او بآخر .

القصور الأيديولوجي والثقافة السطحية

أما كيف يفكر الجناح البروليتارى الذى استولى على السلطة فى الشطر الجنوبى ، وكيف يتصور أسلوب التطور فى البلاد ، فان منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى قد طرح هذا السؤال بنفسه فى صفحة ٢٧٢ فقال : « والآن وبعد أن انتهت السلطة السياسية للفريق التقليدى اليمينى فى الجبهة القومية بقيادة قحطان الشعبى يرد السؤال التاريخى : ما العمل ؟ » .. ثم يرد بنفسه قائلا : **« على صعيد تنظيم الجبهة القومية لابد وأن تحدث تغييرات جذرية فى بنياته الايديولوجية والطبقية والسياسية ، وذلك لا يمكن أن يكون الا بتأطير العناصر التقدمية بحيث تشكل حزبا اشتراكيا بروليتاريا طليعيا ، يلتزم بالالتزام النظرى والعلمى بالاشتراكية العلمية (أى الماركسية) .. كما يتوجب اعادة تثقيف تلك العناصر وترسيخ الثقافة الاشتراكية البروليتارية فى عقولها لاخراجها من فترة القصور الايديولوجى والثقافة السطحية الى فترة العمق الفكرى والسياسى الذى سيمكنها من الرؤية الواضحة والناضجة لمشكلات الواقع وقضايا الثورة استراتيجيا وتكتيكيا »** .

وهذا هو الدور الذى تمر به البروليتاريا ، كما جاء فى كتاب « فى الفكر اللينينى » لجورج لوكاش وبوخارين وروجيه جارودى فى صفحة ٨٨ حيث قال : « تستولى البروليتاريا على السلطة وتشيد دكتاتوريتها الثورية بأقل درجة من الاستعداد الايديولوجى » .

معنى ذلك ان منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى يعترف بصراحة ووضوح بأن عناصر الجبهة والحزب القياديين والتقدميين لا يزالون فى فترة القصور الايديولوجى والثقافة السطحية .. ولذلك فانه يرى ضرورة تثقيفهم بالثقافة الماركسية حتى يتمكنوا من الرؤية الواضحة والناضجة لمشكلات الواقع وقضايا الثورة .

ولا شك أن اعتراف المذكور بهذا القصور أمر هام جدا ، لأنه يريحنا كثيرا من عناء اثبات عدم علمية كل الاجراءات التى اتخذها أولئك الذين يصفهم سلطان بالقصر ايديولوجيا والسطحيين ثقافيا .

كما يريحنا من عناء تناول كل شعاراتهم بالبحث والتحليل ، مكتفين بتحليل بعضها على سبيل المثال .. لا على سبيل الحصر .

لكن الأهم من هذا الاعتراف هو سؤال جوهرى آخر .. هو ما الذى يدرى هذا الفيلسوف لعل هذه العناصر القيادية القاصرة أيديولوجيا والسطحية ثقافيا (اذا أخذت حظها من الثقافة ووضحت رؤيتها فيما بعد ، ونضجت فكرتها عن مشكلات الواقع وقضايا الثورة كما قال بنفسه) .. تستخلص برؤيتها الناضجة الجديدة نظرية جديدة تستخلصها من فهمها الناضج لمشكلات الواقع وقضايا الثورة ؟

وقد تكون هذه النظرية الجديدة التى تستخلصها بفهمها الناضج الجديد مغايرة فى كثير او قليل للنظرية الماركسية اللينينية !

ومغايرة حتى للمفاهيم التى عرضتها عليكم ، سواء فى المحاضرة السابقة أو فى هذه المحاضرة التى القيها عليكم الآن !

وبمعنى اكثر اقترابا .. أليس من الأكثر معقولية وبداهة انه اولا يجب ان تتثقف العناصر القيادية ايديولوجيا ، ثم بعد ذلك تتصدى للقيادة الايديولوجية وتختار النظرية التى تعتنقها عن علم وليس عن تعصب وتبعية وذيلية ؟

ان تصدى مجموعة من الوطنيين المخلصين لقضايا ((التحرر)) أمر تاريخى ثورى لا شك فيه ، لا يحتاج فى هذه المرحلة الى أكثر من الاستعداد ((للتضحية بالنفس)) .

اما ان تتصدى نفس هذه المجموعة بعينها لقضايا ((التطور)) فانه أمر

آخر يحتاج فى هذه المرحلة الى مواصفات أخرى ، وبغيرها يصبح اصرارا منها على ((التضحية بالوطن)) .

والتضحية بالوطن هى بالذات ، وليس غيرها ، ما تؤدى اليها اجراءات منظر الجبهة القومية وفيلسوفها وزعيم حزبها الطليعى فى الشطر اليمنى الشمالى ، والتى شرحها فى صفحة ٢٧٣ حيث قال : « لابد من انتهاج سياسات طبقية جذرية فى مواجهة مشكلات الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى الشديد التخلف بسلسلة من الاجراءات الثورية .. » .

أى أنه فى نظر هذا الفيلسوف لا يحتاج علاج التخلف الاقتصادى الشديد الى تخطيط اقتصادى متخصص ، وانما الى مجرد سلسلة من الاجراءات الثورية .

فيكفى لمواجهة التخلف أن يقفز ثائر بروليتارى متخلف ايديولوجيا وسطحى ثقافيا ، ويجلس على منصة الحكم ثم يصدر سلسلة من الاجراءات الثورية .. وفى الحال تنشأ المصانع وتدور الآلات ، وتتحول الصحراء الى جنات زراعية ، فتنتهى البطالة ويرتفع مستوى المعيشة لمجرد أن الثائر البروليتارى المتخلف ايديولوجيا والسطحى ثقافيا اراد ذلك واصدره فى سلسلة من الاجراءات الثورية .

ولو كان التقدم بهذه البساطة لاستغنت المجتمعات عن الجامعات ، واغلقت دور العلم واحرقت الكتب والأبحاث ، لظهور نوع جديد من البشر لا يحتاجون الى علمية تطورية .. وانما الى ثورية بروليتارية ذات قصور ايديولوجى وسطحية ثقافية .. كما قال سلطان احمد عمر منظر الجبهة القومية وحزبها الطليعى .

المعركة اليومية .. وعلم الفقر

وحتى لا نبخسه حقه ، فاننا نذكر له انه اشار فى كتابه الى ضرورة تعليم العناصر القيادية ، لكنه لم يشأ أن تتعلم فى المعاهد والجامعات وتستمع الى المحاضرات والأبحاث ، وانما أوضح طريقته فى تعليم هذه العناصر القيادية فى صفحة ٢٧٣ بقوله : « لابد من زج العناصر التقدمية فى نطاق المعركة اليومية مع جماهير الثورة من عمال وفلاحين فقراء وجنود ، ووضعها فى أتون المعركة اليومية مع الجماهير الثورية (لكى تتعلم منها !) .. » .

معنى ذلك ان القيادات التقدمية سوف تتلقى علومها من العمال والفلاحين الفقراء .

وبدلا من أن تذهب هذه القيادات التقدمية لتعلم الجماهير ستذهب اليها لتتعلم منها ، واذا تعلمت منها .. فبماذا ينفعها العلم الذى تتعلمه من هؤلاء العمال والفلاحين الفقراء ؟

ماذا ينفعها علم الفقر ؟

الم يكن المفروض ان تبحث هذه القيادات التقدمية عن علم جديد غير علم الفقر ، الذى كان سببا فى فقر هؤلاء العمال والفلاحين الفقراء ؟

لماذا لا تبحث هذه القيادات التقدمية عن علم التقدم .. علم الثروة الذى هو أحد تعاريف علم الاقتصاد ؟ .. لكن علم الاقتصاد لا يدرس فى المعركة اليومية مع العمال والفلاحين الفقراء ، وانما يدرس فى المعاهد والجامعات والدراسات الأكاديمية العليا ولا يستنتج هكذا بالفطرة والالهام وقراءة بعض الكتب واقتباس شعاراتها .

ثم لمـــاذا نفرض على جماهير العمال والفلاحين الفقراء البقـــاء الى ما لا نهاية فى اتون ((المعركة اليومية)) ؟

بينما المفروض بعد نجاح الثورة فى قضية ((التحرر)) وهى ((قضية نضالية)) أن تنصرف بكل طاقاتها الجماهيرية الى قضية ((التطور)) وهى ((قضية انتاجية)) .

المفروض ان تعمل السلطة الجديدة نتيجة لتخطيط شامل ومتكامل على ايجاد مصانع جديدة ومزارع جديدة واوجه متعددة للنشاط الاقتصادى المتطور بحيث ينصرف كل مواطن الى ميدان عمله المنتج الجـــديد ، ويكون له وقت عمل ، ووقت راحة .

اما ان تفرض السلطة الجديدة على الجماهير ان تظل دائما فى اتون معركة يومية بغير مصانع جديدة ، فان معنى ذلك هو ((تحويل)) الطاقات الجماهيرية المنتجة الى ((عصابات عاطلة مسلحة)) تضرب من تجد امامها من الجماعات الأخرى .. واذا لم تجد امامها سوى نفسها فانها تنقلب عليها وتدخل فى طواحين الابادة الذاتيـــة ، تحت شعار أو آخر ، باسم المعركة اليومية للجماهير الثورية .

وفى هذا المناخ العاجز والفوضوى يتمكن اى نفوذ اجنبى من التسلل لاحتواء هذه القوى المسلحة غير المنتجة لتوجيهها للعمل لحسابه الاستراتيجى .. وهو فى سبيل ذلك يحتفظ بعدم تمكين هذه القوى من الالتقاء فيما بينها ، وعدم تمكينها من الاستغناء عنه اقتصاديا وعسكريا .

وبالتالى يتمكن من تحويلهـــا الى فرقة مدرعة فى خطوطه الدوليـــة الأمامية أو حاملة طائرات على ارض يابسة .

بين الجنوب .. والشمال

واما عن الانجازات التى أوردها الأخ سلطان فى معرض المقارنة بين شطرى اليمن فى صفحة ٢٧٦ ، فقد ذكر « أن الجناح الأكثر تقدما فى الجبهة القومية ، الذى سيطر على السلطة فى البلاد ، اتخذ سلسلة من الاجراءات التقدمية : كتأميم المؤسسات الأجنبية كالبنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد وغيرها ، وكتطهير الجيش والأمن العام من كبار الضباط .. » .

واكتفى الأخ سلطان بهذين الدليلين لاثبات التفوق التقدمى للسلطة فى الشطر الجنوبى ، على السلطة فى الشطر الشمالى .

تاميم المؤسسات الأجنبية ، وتطهير الجيش والأمن العام من كبار الضباط .

واذا جاز القياس على هذا النحو ، وهو ما سنعود اليه فى مكان آخر من هذه المحاضرة ، فان الذى تجدر الاشارة اليه بادىء ذى بدء انه عند قيام ثورة ٢٦ سبتمبر فى الشطر الشمالى لم تكن فىهذا الشطر مؤسسات ولا وكالات ولا شركات تأمين اجنبية ، وكانت هناك فقط وكالة مصرفية خاصة كانت تسمى مجازا بالبنك السعودى ، وقد حولتـه حكومة الثورة الأولى الي بنك يمنى للانشاء والتعمير .

أما تطهير الجيش والأمن العام من كبار الضباط ، فلم يكن لدينا فى ٢٦ سبتمبر من ضباط كبار سوى ثلاثة فقط هم : العميد حمود الجائفى ، والعميد عبد الله السلال ، والمقدم عبد الله جزيلان .. والثلاثة كانوا أعضاء فى مجلس قيادة الثورة ، فهل كان المطلوب أن يشتركوا فى مجلس قيادة الثورة ثم نطهر الجيش منهم بدعوى انهم ضباط كبار ؟ .. **علما بان الأخ سلطان قد ابدى اعجابه بثانى هؤلاء الضباط الثلاثة ، وذلك فى كتابه صفحة ١٨٩ بسبب سماح هذا الضابط بنشاط الشيوعيين ايام حكمه .**

تلك خلاصة افكار الأخ سلطان احمد عمر منظر الجبهة القومية وحزبهـا الطليعى ، وهذه شعاراته التى يدعو الجماهير (فى صفحة ٢٧٧) الى حمل السلاح من اجل تحقيقها .

لقد طرحنا هذه الشعارات كما جاءت فى كتابه حرفيا ، مشيرين الى مواقعها فى صفحاته ، مع التعليق عليها .

والاختيار النهائى متروك لأغلبية الجماهير اليمنية ..

هل تقتنع باشاعة الفوضى والقضاء على الأمن والاستقرار .. لفرض هذه الشعارات على هذه الصورة ؟

أم تقتنع بالالحاح السلمى على السلطة ، كى تفتح حوارا علميا يستهدف استخلاص منهاج التطور من ظروف البلاد ؟

اننا لا نختلف حول وجود التخلف فى البـلاد .. ولا نختلف على ان التطور البطىء الجارى حاليا لا يكفى لتحقيق آمال الجماهير ، ولا يتناسب مع التضحيات الجسام التى تحملتها هذه الجماهير حتى اشعلت الثـورة ثم حافظت عليها .

لـكنا نختلف حول الأسلوب الذى يستهدف التطور .

نفترق بين اسلوب يدمر امكانيات التطور ..

واسلوب يبحث عن تنميتها .

وبين تدمير امكانيات التطور .. وتنميتهـا .. فاننا نناقش قضية الصراع وقضية التطور .

هل تتصارع بذرة الشعير حتى تنبت بذورا جديدة ؟

أم تتطور بذرة الشعير فى مناخ ملائم حتى تنبت بذورا جديدة ؟

اذا اتفقنا على الصراع .. فلتستمر عملياته الدموية .

وإذا اتفقنا على التطور .. فلنهيىء مناخه الملائم .

والمهم ان تنبت بذرة الشعير بذورا جديدة .

خامسا : شعارات الشطر الشمالى

اما شعارات الشطر الشمالى المطروحة رسميا ، فانها لا تخرج عن الشعارات التى أعلنتها الثورة يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، مع التسليم بتطور تفاصيلها الجزئية بفعل الممارسة العملية والاحتكاك بالظروف الموضوعية مع بقاء مضامين هذه الشعارات كما كانت يوم إعلان الثورة ، دون أدنى مساس بجوهرها الأساسى .

وقد أذيعت هذه الشعارات ونشرت فى جريدة ((العهد الجديد)) الصادرة فى تعز بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ .

وفى ٣ نوفمبر صدر الدستور الأول للجمهورية العربية اليمنية الذى أذيع ونشر فى جريدة الجمهورية اليمنية التى صدرت فى تعز بعددها السادس ، وقد تضمن نفس هذه الأهداف والشعارات مع مزيد من التفاصيل والقسمات التى لا تخرج عن الجوهر والمضمون المشار اليهما .

من هذه التفاصيل ، على سبيل المثال ، ما جاء فى البند الخامس من المادة الأولى ، ونص على اقامة مجلس يختار رئيس الجمهورية **((ولو أن هذا البند لم ينفذ عمليا الا عن طريق مجلس الشورى الحالى الذى اصبح من حقه اختيار المجلس الجمهورى ، وبالتالى اختيار رئيس هذا المجلس الذى هو فى منزلة رئيس الجمهورية))** .

وكذلك ما جاء فى البند العاشر من نفس المادة الأولى حيث نص على **((رفع مستوى معيشة الشعب بالبدء فورا بوضع خطط اقتصادية لاستثمار كافة موارد الدولة البشرية والطبيعية ، مع خلق أوجه للنشاط الاقتصادى فى المناطق الجرداء الآهلة بالسكان ، وتشجيع الصناعة والزراعة والتجارة والأعمال الأخرى المنتجة))** .

ثم تغيرت دساتير الجمهورية للظروف المعـروفة الى أن قامت حركة ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، التى شرحنا أبعادها فى المحاضرة الأولى ، واصدرت الدستور الأخير الذى أصبح نافذا ابتداء من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ م .

ولقد تضمن الدستور الأخير تفاصيل اخرى تتناسب مع انقضاء ثمان سنوات على قيام الثورة ، ولعل ما يهمنا ذكره فى هذه المحاضرة فقرة معينة تضمنها قرار الرئيس القاضى عبد الرحمن الاريانى باعلان ذلك الدستور ، ونصت على أنه ((**أصبح لزاما علينا أن نتعلم ونستفيد ممن سبقونا فى مضمار العلم والتقدم ، مع المحافظة على مقوماتنا وتراثنـا وتقاليدنا وعقائدنا التى لا تعوق بطبيعتها مسيرتنا نحو اهدافنا ولا تحول دون تقدمنا .. علينا ان نفتح أبواب اليمن لـكل علم وفن وثقافة نافعة من تجـارب الأمم جميعـا بحكمة وبصيرة ، ودراسة وتمحيص ، ونلتقط الحكمة حيث وجدناها ، ونقوى الروابط بيننا وبين اشقائنا عربيا وبين أصدقائنا شرقا وغربا ، ونسعى بكل الوسائل الممكنة لاستعادة الوحدة اليمنية التى لا تستطيع اية قوة خارجية أن تحول دون تحقيقها ..**)) .

معنى ذلك أن الرئيس الارياني ونظام الحكم القائم الآن فى الشطر الشمالى ، ومؤيدى هذا النظـام ، يقرون مبدأ فتح ابواب اليمن لـكل علم وفن وثقافة نافعة ، ومبدأ التقاط الحكمة حيث وجدناها ، ومبدأ الاستفادة من تجارب الذين سبقونا فى مضمار العلم والتقدم ، ومبدأ تقوية الروابط بيننا وبين اشقائنا عربيا وبين أصدقائنا شرقا وغربا ، ومبدأ استعادة الوحدة اليمنية .. مع المحافظة على تقاليد بلادنا الايجابية .

وهذه هى الشعارات الاساسية للثورة منذ قيامها ، وشعارات الدول المتطلعة الى التقدم والتطور ، وشعارات مصر بالذات كقدوة متطورة للعالم العربى .

وحين نقول : ان هذه شعارات نظام الحـكم الآن فى الشطر اليمنى

الشمالى ، فاننا لا نعنى مدى استفادة هذا النظام من هذه الشعارات حتى الآن .. اى اننا نتحدث عن الشعارات فقط ، وعن مضمونها فقط ، دون ان نتطرق الى نتائجها وتطور الاستفادة منها ، بل ودون ان نتطرق الى مجرد تطبيقها من عدمه .

اى اننا نتحدث عن الشعارات .. وليس عن التطبيق .

مهمة تنفيذ الشعارات

وان مهمة طرح الشعارات وان كانت تنطلق اساسا من القيادة السياسية ، فان مهمة تناولها بالتنفيذ والترجمة العملية وانزالها الى أرض الواقع المعاش وفرضها فى الممارسة الفعلية ، تحتاج الى اسهام القوى الوطنية ذات (التاثير الفعال) مع القيادة السياسية ذات (التطلع الوطنى) .

فاذا ما تعاونت هذه القوى مع تلك القيادة أصبح من الممكن ترجمة الشعارات اللفظية الى حقائق عملية ، واذا وقفت هذه القوى موقف المتفرج او موقف المعارض فان القيادة تصبح عاجزة عن مجرد تحريك المجتمع الى التقدم المتجسد فى الشعارات المعلنة .

حقيقة ان مهمة القيادة السياسية هى تحريك طاقات المجتمع انطلاقا من انفتاحها على القوى الوطنية ، وهذا واجب القيادة السياسية المقدس والا عجزت عن التحرك من موقعها المتخلف الذى ثارت هى نفسها عليه .. الا ان القوى الوطنية المؤثرة اذا انقسمت على نفسها ، واتخذ بعضها موقف الحائر المتفرج ، بينما وقف الآخرون موقف المعارض الذى يحمل السلاح ضد القيادة ليفرض شعارات أخرى غير منبثقة من واقع الظروف الموضوعية والملائمة لتطورها ، فان قدرة مثل هذه القيادة على الانفتاح ، ونجاحها فى تحقيق شعاراتها الايجابية البناءة .. يظل محصورا فى أضيق نطاق من المصادفات القدرية .

والمشكلة على أى حال مشكلة ((ظروف عامة)) على مستوى القاعدة الجماهيرية ، و ((مرونة خاصة)) على مستوى القيادة السياسية .

على أنه كان من أعظم الانجازات الحقيقية والتاريخية التى أنجزها الدستور اليمنى الأخير قيام مجلس الشورى ، اذ أنه بالرغم من محاولات

التشهير بقدرته السياسية فان قيـــام هذا المجلس كان بمثـــابة التجربة الديموقراطية الشعبية الاولى فى البلاد .. « التجربة القابلة للتطور » ، « القابلة للاستفادة من دروسها الذاتية » .. بل لقد أثبت مجلس الشورى فى صنعاء وجوده الايجابى ، وبالشكل الواضح والقاطع ، بأكثر مما قامت به مجالس شعبية نيابية كثيرة فى بلاد أخرى عربية وغير عربية سبقت مجلس الشورى اليمنى من حيث العمر والتجربة بسنين طويلة .

وعلى سبيل المثال : لقد كان لمجلس الشورى الفضل الأول فى المطالبة بتحقيق الوحدة اليمنية ، **واعتبارها رسميا الهـــدف** الأساسى الذى تسعى اليه الحكومة فى كل تصرفاتها وسياستها .. ثم توج ذلك عندما وقف بصلابة ليؤازر السيد رئيس المجلس الجمهورى فى التمسك بالطابع الاسلامى لاتفاقية الوحدة ، فعبر المجلس بذلك عن ضمير الشعب اليمنى المؤمن ، وعرى تجار الوحدة الذين يرفعونها مزايدة وشعارا ويمارسونها حزبية وانفصالا ، هادفين فى كل سلوكهم الى استدراج المنطقة كلها الى مغامرات أجنبيـــة باسم التقدمية غير المدروسة ولا الملائمة الا لبقاء هؤلاء فى مناصبهم المغتصبة ، جاثمين فوق صدر الشعب وضد مصلحته .. كما صرح بذلك **الأســـتاذ عبده نعمان عطا** فى صحيفة « مأرب » التى صدرت فى تعز فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، فقال فى صفحة ٧ : « ان مجلس الشــــورى تابع بقلق بالغ التطورات بين شطرى اليمن ونتائجها ، وبعـــد تحليل للأســـباب التى أوصلت الشعب اليمنى الى أن يقتل الأخ أخاه بدون مبرر ، اللهم الا تكريس الانفصالية حفاظا على مراكز السلطة والمطامع الحزبية بنظرتها الطفوليـــة والحاقدة التى تريد فرض ايديولوجيات لا تمت لواقع شعبنا العربى المسلم فى اليمن بأى صلة ، وبعد أن استعرض المجلس هذه الأســـباب قرر ان الوحدة الفورية لشطرى اليمن هى الحل الجذرى الوحيد للقضاء على الحدود المصطنعة الانفصالية ، وبالتالى تجنيب الشعب اليمنى مآسى الحرب الأهلية وويلاتهـــا .. » .

اذن .. فالذين يهاجمون مجلس الشورى يوافقون على كسر العصاة الغليظة المتمثلة فى هذا المجلس ، والتى بواسطتها يمارس الشعب حقــه التاريخى ويحاول تحقيق مصالحه الوطنية والقومية وتجنيب التورط فى تقدمية تصفوية دموية مثل التى تجرى على الضفة الأخرى الغارقة فى بحـــــور الدماء .

وبمرور الوقت يستفيد مجلس الشورى من تجاربه ويستكمل نواقصه ، ويعمق ممارسته الديموقراطية ويملأ ثغراته الحالية .

الجانب الاقتصادى
من شعارات الشطر الشمالى

واذا ما وصلنا الى الجانب الاقتصادى لشعارات الشطر الشمالى ، فاننا نجده يتجسد فى النصوص التى أعلنتها الثورة منذ قيامها ثم فصلتها فى دساتيرها المتعاقبة حتى انتهت الى الدستور الحالى ، كما يتمثل فى الانجازات الاقتصادية التى حققتها الثورة منذ قيامها حتى اليوم .

وبالرغم من ضآلة هذه المنجزات بالنسبة الى حجم الآمال التى كنا ننتظر تحقيقها ، الا أنها على اى حال تمثل الخط الاقتصادى العام للثورة .

وقد حاول الأخ الدكتور محمد سعيد العطار أن يضيف على شعارات الثورة شعارا جديدا أسماه « التجريبية الموجهة » .. وحيث أن مناقشتنا لهذا الشعار ستتضمن بالضرورة مناقشة شعارات ومنجزات الثورة الاقتصادية الأساسية ، فاننا لذلك لن نخصص لها بابا مستقلا فى المحاضرة منعا من تكرار عرضها مرتين .. مرة بصفة مستقلة ، ومرة أخرى فى سياق مناقشة شعار الأخ العطار .

فالأخ العطار طرح شعارا جديدا بشر به على الغلاف الأمامي الداخلى لكتابه « التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن — أبعاد الثورة اليمنية — المطبوعات الوطنية الجزائرية — تحت اشراف دار الطليعة فى بيروت — نوفمبر سنة ١٩٦٥ » حيث بشر فى هذا الغلاف الامامى الداخلى بقوله : **« يقترح المؤلف منهاجا للعمل فى اليمن أسماه (التجريبية الموجهة) انطلاقا من وعى حقائق الوضع الراهن .. »** .

بطبيعة الحال أثارت هذه العبارة اهتمامنا ، لأنها طرحت شعارا

أو منهاجا أو نظرية جديدة انطلاقا ، كما قال **الدكتور العطار من وعى حقائق الوضع الراهن .**

وبكل تواضع قال الدكتور العطار فى صفحة ١٢ : « والباب الثانى عبارة عن برنامج أولى أعددناه رغبة فى ارشاد **البلاد الى سبيل النمو** الاقتصادى ، آخذين بعين الاعتبار الشروط الواقعية والخاصة باليمن .. **واذا خلا هذا البرنامج المعتمد على (التجريبية الموجهة) من الأرقام ، فان ذلك راجع الى اعتقادنا بأنه لا دلالة للأرقام فى الاطار الراهن للبلاد » .**

أى أنه حكم بأن الأرقام والاحصائيات المتوفرة عن اليمن لا تعطى بيانات حقيقية عن تفاصيل الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن ، وله الحق فى ذلك ، لأن تلك الأرقام قد جمعت فى عهد الامامة وكان الموظفون فى تلك الأيام يبالغون فى ذكر كل ما يسر الامام ذكره ، ويبالغون فى اخفاء كل ما يسر الامام اخفاؤه .

لكن الدكتور العطار بعد أن استبعد فى صفحة ١٢ امكانية الاعتماد على الأرقام ، لأنها كما قال « لا دلالة لها فى الاطار الراهن للبلاد » ، عاد فى صفحة ١٤ فقال انه « **التجأ الى الأرقام القديمة على علاتها والمأخوذة عن مصادر ومن سنوات مختلفة .. وأضاف انه فعل ذلك ، بالرغم من أن المنظمات الدولية تجاهلت هذه الأرقام (لثبوت عدم دقتها أو عدم صحتها من الأساس) .. » .**

وهذا ما جعل الشك فى الأهمية العلمية لهذا الكتاب يتزايد ، وكان **هذا** الشك قد بدأ يساور العقل منذ قراءة الصفحة ٥ التى ذكرت تحت عنوان « مقدمة الطبعة العربية » ان هذا الكتاب « صدر باللغة الفرنسية فى أواخر سنة ١٩٦٣ فى مدينة الجزائر » ، ومضت سنتان حتى ترجمه المؤلف الى اللغة العربية .. ويمضى قائلا : « **وأبقيت هذا الكتاب كما هو دون تغيير ، مع أنه من الممكن اضافة عدة مواضيع ونظريات وانتقادات » .**

وعلل عدم تغيير هذا الكتاب بالاضافة أو بالحذف ، رغم اهمية ذلك

بعد تجربة سنتين ، بقوله : « انه ما زال يعتقد بما كتبه ، لا سيما وانه لم يطرأ ما يوجب تغييرا فى الأفكار التى طرحها » .

والذى يثير الحيرة هنا فى هذه الصفحة .. أنه اذا كان الدكتور العطار يرى أنه لم يطرأ خلال هاتين السنتين ما يوجب تغييرا فى الأفكار التى طرحها .. فلماذا أشار فى الفقرة السابقة الى أنه من الممكن اضافة عدة مواضيع ونظريات وانتقادات ؟

عرض الموضوع بهذه الصورة فى مقدمة الكتاب يعطى انطباعا أوليا أن الصورة العلمية غير واضحة فى ذهن المؤلف .. وهذا ما تأكد فعلا فى كل تفاصيل الكتاب حتى آخر فقرة من فقراته .. وهذا هو موضوع المناقشة الآن .

من الناحية التاريخية ، لا سيما فيما يتعلق بثورة سنة ١٩٥٥ وثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ، فانه تجاوز حقائق تاريخية معروفة للجميع .. واذا كنا نريد تفادى الحرج بتفادى ذكر الحقائق التاريخية « المعروفة » للجميع و « المجهولة » للبعض فقط عن ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ على اعتبار أننا داخلون فى هذا الاطار وأننا ومعظم زملائنا لا نزال على قيد الحياة .. فانه لا حرج من تصحيح الحقائق الخاصة بثورة ١٩٥٥ .

فقد ذكر الدكتور العطار فى صفحة ٣٩ « أن المعارضة فى صفوف النبلاء لم تظهر الا بعد تسمية سيف الاسلام البدر وليا للعهد فقد رأى عدة أخوة للامام فى هذه التسمية غبنا لهم فقاموا بتدبير انقلاب جديد يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ وقد كان الذى قاد عمليا هذا الانقلاب هو سيف الاسلام عبد الله وزير الشئون الخارجية وبمعيته الأمير عباس وزير الصحة » .

والحقيقة أن الذى قاد الانقلاب هو الشهيد المقدم أحمد يحيى الثلايا وزميله النقيب محمد قائد سيف ومجموعة من الضباط والمدنيين الأحرار ، وما كان اختيار السيف عبد الله اماما واجبار الامام أحمد على التنازل عن العرش سوى مرحلة تمهيدية بحسب ظروف تلك الأيام للقضاء على نظام الامامة من أساسه كما سبق الايضاح فى أول هذه المحاضرة .

ولما فشلت الحركة تمكن الضابط محمد قائد سيف من الهرب الى عدن، وأعدم الامام زعيم الحركة الشهيد المقدم الثلايا وبقية زملائه الذين تمكن الامام من التعرف عليهم وهم الشهداء الشيخ على الغولى والشيخ على المطرى والشيخ محسن الصعر والسيد محمد بن حسين عبد القادر والقاضي يحيى السياغى والضباط احمد الجدرى وأحمد الدفعى وأحمد معصار وعبد الرحمن باكر وحسين الجنانى وعلى السمة وكاد القاضى عبد الرحمن الاريانى ان يفقد راسه فى الميدان لولا أن تدخلت العناية الالهية فى آخر لحظة . فلم يكن السيف عبد الله قائد انقلاب ، ولم توجد فى اليمن طبقة نبلاء . والظاهر أن الأخ العطار تاثر بالإصطلاحات الفرنسية أكثر من اللازم .

وعلى سبيل التناقض ذكر دكتور العطار فى صفحة ١١٥ « ليست اليمن بالتأكيد بلدا اقطاعيا بالمعنى الذى عرفته أوربا للاقطاعيين فى تاريخها . فليس بها اقنان بالمفهوم الأوربى » بينما فى صفحة ١١٦ يعود فيقول : « غير أن اليمن هو بلد اقطاعى اذا كنا نعنى بهذه الكلمة استغلال جماهير الفلاحين التى تخدم الارض ، استغلالا فاحشا لا حدود له ، وليست وضعيته الاقطاعية هذه (واضحة التقنين) تبعا لقوانين دستورية ، بل هى (وضعية ضمنية) . والفلاح لا يجد أمامه وسيلة عملية سوى الرضوخ للشروط المفروضة عليه » .

ولعله يريد أن يقول ان اليمن ليس بلدا اقطاعيا بالمفهوم الأوربى وانما بالمفهوم اليمنى . والذى يهمنا هو المفهوم الانسانى ، وما اذا كان هناك استغلال لجماهير الفلاحين أم لا ؟ سواء كان هذا الاستغلال مفروضا ومستمرا بصورة قانونية أو بصورة ضمنية .

الذى يهمنا هو معرفة وجود الاستغلال من عدمه ثم كيفية التخلص منه .

وبعد جولات طويلة بين نظريات التخلف التى ازدحمت بها كل الكتب

الاقتصادية فى كل بلاد العالم وبكل اللغات .. وبعد استعراض الاصطلاحات الأجنبية وأسماء المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين الاجانب انتهى الدكتور العطار فى صفحة ٢٨٢ الى العثور على سبب التخلف الرئيسى فى اليمن فقال : ((**ينتج من هذا التحليل أن السبب الرئيسى لتخلف اليمن كامن فيما نرى فى النظام الامامى ، ولهذا كان من اللازم القضاء على هذا النظام الى غير رجعة قبل أى تفكير فى انتهاج سياسة للتنمية والتقدم**)) •

لم يكن العطار فى حاجة الى كل هذا البحث ليكتشف فى النهاية أن النظام الامامى فى اليمن كان سبب التخلف الرئيسى •

البطل الشيخ الشهيد حسين بن ناصر الاحمر شيخ مشايخ حاشد ثار على الامامة سنة ١٩٦٠ ودفع هو وابنه الشهيد حميد رأسيهما ثمنا لاقتناعهما بفساد نظام الامامة دون أن يطلع أحدهما على أى كتاب فرنسى •

وبدلا من الاستشهاد بآراء المفكرين الاجانب ليقتنع فى آخر سنة ١٩٦٣ بضرورة اسقاط نظام الامامة بعد أن سقط فعلا قبل اقتناعه بأكثر من سنة ، كان من الممكن للعطار أن يستشهد بكتيب الشهيد القاضى محمد محمود الزبيرى الذى كتبه قبل الثورة بعنوان ((الامامة وخطرها على وحدة اليمن)) او كتيب ((التاريخ الآثم)) للاستاذ محمد أحمد نعمان ، أو بكتاب أسرار اليمن الذى كتبناه قبل الثورة وكنا نذيع حلقاته من اذاعة صوت العرب ، وكل كلمة فيه تدعو الى اسقاط النظام الامامى فى اليمن وتدعو الى الثورة واقامة الجمهورية •

لكن الظاهر أن الاستشهاد بآراء مفكرين يمنيين لا يعطى الدليل على ثقافة المؤلف بقدر ما تعطيه الأسماء الاجنبية •

على كل حال ليس هذا هو المهم وانما المهم مناقشة اقتراح العطار الجديد الذى أسماه بالتجريبية الموجهة • ولنبدأ باستعراض وجهات

نظره الاقتصادية .. ورأيه فى تخطيط الثورة الاقتصادى الذى أعلنته الثورة منذ قيامها حتى نستطيع بعد ذلك اكتشاف الجديد الذى بشر باضافته الى الفكر الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن .

ذكر العطار فى صفحة ٣٠٧ ما يلى : « لقد قام مجلس الثورة خلال الأسابيع الاولى لقيام الجمهورية باتخاذ قرار هام يقضى بتكوين لجنة اقتصادية يكون من اختصاصها انجاز التدابير الاقتصادية والمالية الاولى ».

والمعروف أن هذه اللجنة الاقتصادية التى أشار اليها الدكتور العطار كانت برئاستى وعضوية السادة وزير الاقتصاد الدكتور حسن مكى ووزير الخزانة عبد الغنى على ووزير التجارة عبد الغنى مطهر ولما اخترنا الدكتور حسن مكى ليكون رئيسا لمجلس ادارة البنك وكان هو أول رئيس لمجلس ادارته ، وليس العطار كما ذكر فى الغلاف الخارجى لكتابه ، تعين السيد محمد قائد سيف وزيرا للاقتصاد وانضم الى اللجنة المذكورة مع بقاء الدكتور مكى فيها ، وقد اخترنا الدكتور مكى لرئاسة البنك نظرا للأهمية الكبرى التى اعطيناها للبنك والتى كانت تفوق فى ذلك الوقت أهمية وزارة الاقتصاد .

ثم ذكر العطار فى نفس الصفحة أنه قبل أن تقوم هذه اللجنة بأعمالها الأولى تكون بنك شبه عمومى (يقصد أن البنك اليمنى أنشىء قبل قيام هذه اللجنة) .

وهذه حقيقة صادقة لان قرار انشاء البنك صدر ضمن قرار سحب ترخيص الوكالة المصرفية السعودية وتحويلها الى بنك يمنى باسم البنك اليمنى للانشاء والتعمير ولم يكن من الممكن سوى اصدار هذا القرار فجأة وحصر الخبر قبل اعلانه فى أضيق نطاق حماية لاموال أصحاب الودائع ، فلم يكن يعلم بهذا القرار سوى مديرى الأمن فى صنعاء والحديدة وتعز لانهم كانوا مكلفين بالتحفظ على فروع تلك الوكالة المصرفية فى هذه المدن فور اعلان القرار فى مؤتمر شعبى .

بعد ذلك كونا اللجنة الاقتصادية التى أشار اليها العطار ، وليس

فى طريقة اصدار قرار انشاء البنك ما يعيبنا لأن هذه هى احدى الطرق التى تكفل ضمان السرية المطلقة ، حرصا على سلامة ودائع المواطنين .

ثم أشاد العطار بالبنك اليمنى للانشاء والتعمير فى نفس الصفحة وقال انه تكون برأس مال قدره عشرة ملايين ريال مارى تريز ساهمت فيه الدولة بنسبة ٥١٪ وظلت ٤٩٪ تحت تصرف رأس المال الخاص وقد كان « النجاح الباهر الذى حصل فى ميدان المساهمة بالغ التشجيع ، مع العلم أن المشروع كان الأول من نوعه فى تاريخ البلاد (هذا كلام العطار) خاصة مساهمة اليمنيين المغتربين ، الذين اهتموا به اهتماما يزيد على التشجيع وبهذا تم نفاذ جميع الأسهم المخصصة للبيع خلال شهر واحد فقط » .

ونسى العطار أن يذكرنا أننا أمام هذا النجاح الباهر أصدرنا قرارا بمضاعفة رأس مال البنك ما دام المواطنون يتزاحمون على شراء أسهم البنك ، والمراد هو تجميع أكبر قدر ممكن من رأس المال الوطنى للقيام بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومما يذكر أن وزير الخزانة حينئذ اقترح علينا أن نطرح حصة الحكومة على المواطنين فى الاكتتاب العام بدعوى أن الحكومة ليس لديها مال يغطى حصتها فى رأس مال البنك ، واقترح ذلك على أثر نفاذ الأسهم المخصصة للبيع وهى ال ٤٩٪ من رأسمال البنك وقد رفضنا هذا الاقتراح بغير حاجة الى دراسته لانه يتناقض مع هدف الثورة فى أن يكون للدولة نصيب بمقدار ٥١٪ على الاقل من رأس مال البنك حتى تبدأ الدولة سلسلة الاشراف والتوجيه على الاقتصاد من خلال البنك الذى كان من بين أهدافه العمل على تكوين شركات مختلطة يكون للبنك فيها نصيب لا يقل عن ٥١٪ من رؤوس أموالها .

لذلك رفضنا اقتراح وزير الخزانة واصدرنا قرارا بمضاعفة رأسمال البنك بنفس الكيفية تمكينا للراغبين فى الاكتتاب من الحصول على أسهم أخرى .

أما حصة الحكومة التى كانت تقلق وزير الخزانة لانه كان يظن أن

الدولة ستضطر الى دفعها نقدا وهو ما لم يكن ممكننا فى ذلك الوقت ، فقد أوجدنا لها الحل بان أصدرنا قرارا بتفويض وزير الخزانة بأن يودع لدى البنك سندا على الحكومة يمثل حصتها فى راس المال .. مجرد سند على الحكومة .

ومما يذكر فى هذه المناسبة أن بنك مصر أرسل فى تلك الاثناء وفدا يقترح انشاء فرع له فى اليمن فاعتذرنا عن عدم امكانية الاستجابة لاقتراحه وشرحنا لوفد **بنك مصر وجهة نظرنا التى** تتلخص فى أننا استهدفنا من انشاء البنك اليمنى للانشاء والتعمير تجميع أموال اليمنيين المقيمين والمهاجرين .. ليس فى صورة ودائع أى حسابات جارية كما يفعل بنك مصر وما كانت تقوم به الوكالة المصرفية السعودية .. **فذلك لا يفيد** خطة التنمية الاقتصـــادية اليمنية لأن الودائع لا يمكن الانتفاع بهـــا فى تمويل العمليات طويلة الأجل أو متوسطة الأجل ، ولا الاشتراك بها فى مشروعات قصيرة الأجل التى تحمل فى طياتها طابع المجازفة فى بلد كان لا يزال يسعى الى الاستقرار ولم يستطع التخلص من ظروف الدفاع عن الثورة وتثبيت النظام الجمهورى .

بل ان تلك الظروف المضطربة كانت تضيف الحاحا أكثر على الاحتفاظ بنسبة سيولة عالية من حجم الودائع الموجودة فى البنك لمواجهة احتمالات مطالبة أصحابها بحساباتهم عند أية هزة نفسية أو مجـــــرد أشاعة تثير القلق .

معنى ذلك اننا لو سمحنا لبنك مصر بفتح فرع له فى اليمن وهو لا يقبل سوى هذه الودائع أى الحسابات الجارية فان الاموال اليمنية التى ستتوافد عليه فى هذه الصورة ما كان فى الامكان الانتفاع بها فى خطط الثورة التى استهدفت تخطيط التنمية الاقتصادية فى اليمن .

ووجود بنك مصرى ثابت وقوى الى جانب بنـــك يمنى حديث الولادة ومعرض باستمرار للشكوك بحكم ولادته الحديثة فى بلد كان يمر فى مثل ظروف اليمـــن فى تلك الأيام كان من الممكن أن يدفـــــع المواطنين المقيمين

والمهاجرين الى ايداع اموالهم لدى بنك مصر القوى والثابت ويهزون أكتافهم للبنك اليمنى حديث الولادة والمجهول المستقبل ٠

لذلك اعتذرنا لوفد بنك مصر الذى اقتنع بوجهة نظرنا التى كانت هى بعينها نفس السبب الذى جعلنا نلغى ترخيص الوكالة المصرفية السعودية التى كانت موجودة فعلا فى اليمن ، ولم يكن ذلك اجراء موجها ضد السعودية مطلقا كما لم يكن تأميما بأى حال من الاحوال ، لان تلك الوكالة (التى كان يملكها الشيخ سالم بن محفوظ الحضرمى الأصل والمقيم فى السعودية) عندما أصدرنا قرارنا بالغاء ترخيصها لم يكن فى خزينتها سوى ودائع يمنية انتقلت كما هى الى البنك اليمنى للانشاء والتعمير ٠ ولم تكن للوكالة أية أموال ولا أصول خاصة بالشيخ سالم محفوظ حتى يعوض عنها ٠

وكانت الهندسة الاقتصادية للبنك اليمنى تقوم على أساس تجميع اموال اليمنيين فى صورة أسهم ، وهى بهذه الصورة تخرج تماما عن متناول طلب أصحابها لها نقدا من البنك كما يفعلون فى حالة الودائع أى الحسابات الجارية ٠

وبذلك لا يصبح لأصحابها سوى حق حضور الجمعيات العمومية للبنك واختيار ممثليهم فى مجلس الادارة ومراقبة حسن استغلال هذه الأموال ، وكل هذه أمور مطلوبة لضمان حسن ادارة البنك ، لأن أصحاب الأسهم عادة يكونون أكثر يقظة (من جهاز الحكومة) فى الاشراف على شئون البنك أو هكذا يجب أن يكونوا ، كما أن من حقهم بيع أسهمهم وفقا لسعر السوق دون أن يتحمل البنك بطبيعة الحال أى التزام فى هذا الشأن ٠

ويضاف الى ذلك أن عائد أموال المواطنين الذين يشترون أسهم البنك اليمنى يحصلون عليه فى صورة أرباح ، والارباح مشروعة دينيا فلا تحدث اية شبهات لدى الذين يرفضون الحصول على فوائد على الحسابات الدائنة على اعتبار أنها فوائد ربوية ٠ وبالتالى نفتح شهية المواطنين للاقبال على المساهمة سعيا وراء الربح المشروع ٠

وبعد أن اقتنع وفد بنك مصر بهذه المناقشة كلها ساعدنا فى الاعمال التحضيرية التى صاحبت عملية الدعوة الى انشاء البنك اليمنى ثم تأسيسه فعلا ، علاوة على أننا كنا نرى أنه لو فتح بنك مصر فرعا له فى اليمن وكانت نيته محصورة فى خدمة الشعب اليمنى فان هذه الخدمة لن تتحقق ، فضلا عن حتمية انتهاء فرع بنك مصر فى اليمن الى خسارة محققة ، فيما لو تم فتحه ، وذلك لأسباب كثيرة تتلخص فى أن الاحوال المصرفية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت فى اليمن والتى ينتظر أن تستمر لعدة سنوات اخرى بغير تغيير كبير كانت أدنى من المستوى المصرفى الذى يمكن لبنك مصر أن يحافظ فى حدوده على نقطة عدم الربح وعدم الخسارة .

وهذه مسألة فنية شرحناها لوفد بنك مصر وأرسلنا بها الى السلطات المصرية المسئولة مذكرة مستفيضة تشرح وجهة نظرنا ، فأحاطت بكل الأسباب التى جعلتنا نعتذر عن الموافقة على فتح فرع لبنك مصر فى اليمن وطلبنا تأجيل ذلك ، كما طلبنا مساعدة البنك اليمنى على النمو .

ولكن بعد أن غدر بنا عندما كنا فى مهمة رسمية خارج اليمن أخذت المزايدات السياسية طريقها الى القرارات الاقتصادية ، فألحت القيادة السياسية اليمنية على بنك مصر كى يعود الى فكرة فتح فرع له فى اليمن .. وفعلا فتح ذلك الفرع .. وانتهى الى الخسارة المحققة التى توقعناها ثم اغلقه وعاد الى القاهرة .

أما التدابير التى اتخذتها اللجنة الاقتصادية فكانت كما ذكرها العطار (صفحة ٣٠٧) :

— انتهاج سياسة اقتصادية للتعايش بين عدة قطاعات اقتصادية (القطاع العام وشبه العام والخاص) .

— وضع سياسة لتشجيع دخول راس المال اليمنى الموظف بالخارج ، والتعاون بالتالى مع الرأسماليين اليمنيين والمغتربين بقصد انماء الاقتصاد الوطنى .

- اتباع مبدأ حرية المؤسسة ، مع توحيد السلطات العمومية ، والبنك اليمنى للانشاء والتعمير ، نحو التوظيف فى القطاع الصناعى .
- تكوين شركات مختلطة .
- اعادة النظر فى الاتفاقيات الثنائية والامتيازات التى سبق منحها لشركة ماكسوم أويل بالنسبة للبترول والملح البلورى .
- الغاء الاحتكارات .
- اشراف وزارة الزراعة على استثمار الاراضى المصادرة .
- مبدأ اصدار عملة جديدة عوضا عن ريال مارى تريز .
- تهيئة دراسات عن الميزانية ، والضرائب ومصلحة الصرف .

وأخــــذ الدكتور العطار يسهب فى شرح المخطط الاقتصادى الذى وضعناه فى أول الثورة وكلها لا تزال أوسمة تاريخية نتشرف بها ، الى أن قال : « وهناك تدابير أخرى (يصفها بأنها اتخذت على عجل) مثــل قرار رفع المرتبات والاجور العمومية الى ضعفين وثلاثة ورفع أثمان القطن الذى تشتريه وزارة الزراعة من الفلاحين الى ضعفين » .

وهنا نتوقف قليلا .

لقد كان رفع المرتبات والاجور أمرا ضروريا بعد قيام الثورة للاسباب الآتية :

أولا : كانت المرتبات والاجور التى كان يقررها الامام ضئيلة جدا وأقل من الحد الادنى فى جميع المستويات وكان الامام يسعى الى دفع الموظفين وجميع المستخدمين الى استغلال مناصبهم اما بالرشوة واما بالاختلاس .. حتى يشيع الفساد الادارى ويدمر المستوى العام للأخلاق والمستوى العام لمعيشة كافة المواطنين والذين تتعلق حاجاتهم بالجهاز الحكومى .

وكان هدف الامام البعيد من ذلك تجريح سمعة الجميــع الى جانب انشغال الشعب بصعوبة المعيشة فينصرف عن السياســة فلا يتطلع الى الامامة أحــــد .

ويضاف الى ذلك ان زيادة المرتبات كانت فى ذاتها هدفا من أهــداف ثورة ١٩٤٨ وجاء النص عليها فى مادة خاصة هى المادة ٢٦ فيما كان معروفا فى ذلك الوقت بـــ « الميثاق الوطنى المقدس لثورة اليمن » وهذه المــادة منشورة ضمن هذا الميثاق فى كتاب « الانسان والحضارة » للقاضى عبد الله الشماحى صفحة ٢١٦ .

ثانيا : نتيجة لصرفيات المعركة والدفاع عن النظام الجمهورى فان قوة شرائية جديدة ذهبت الى أيدى فئات المحاربين ، وهذا من شأنه ان يخـــل بالتوازن الاجتماعى اذا بقيت مرتبات موظفى الدولة على حالها الأول .

وموظفو الدولة هم الذين يعطون الوجه الجديد للدولة بعد الثورة ، كما يؤثرون فى صياغة قراراتها السياسية والعسكرية التى يتوقف عليها مصير النظام كله .

ثالثا : كانت اليمن تعانى من بطالة الموارد البشرية واهمـــال الموارد الطبيعية ، وهى بهذه الكيفية تحقق فرصا لارتفاع الانتاجية الحدية لراس المـال (وهذه مسألة فنية اقتصادية) ، لــكن هذه الفرص لا تكفى لاستدراج رأس المال اليمنى المهاجر والعربى والاجنبى الى الاستثمار فى اليمن الا اذا توفر الاستقرار واتسع سوق الطلب مع توفير المناخ التشريعى الملائم .

ولذلك فان رفع مرتبات الموظفين والمستخدمين والقوات المســلحة والأمن من شأنه أن يعمل على توسيع سوق الطلب فيعمل على توفير شرط من شروط الاستثمار .. وعلى الدولة توفير بقيـــة الشروط وكانت تسعى اليها فعلا .. وعندما يتزايد الاستثمار تمتص زيادة الانتاج زيادة المرتبـات وتنكمش البطالة البشرية وتتحرك الموارد الطبيعية وتزداد انتاجية موظفى الدولة ويزداد الدخل القومى ويرتفع مستوى المعيشة .

أما من أين كانت الدولة ستوفر هذه الزيادة فى المرتبات فاننا قبــل أن نجيب على هذا السؤال ، نتساءل : ومن أين أتت الدولة بنفقات الحرب ؟

بينما كانت زيادة مرتبات موظفى الدولة لا تمثل الا جزء لا يكاد يذكر الى جانب هذه النفقات ؟

وأما خطة الدولة للحصول على أموال التنمية ومرتبات موظفيهـــا ومستخدميها فقد كانت متعددة المصادر ، منها المحلى ومنها الدولى . ومن المصادر المحلية بيع أراضى الحكومة غير المستثمرة لتشجيع استثمارها من ناحية والأنتفاع بثمنها من ناحية أخرى ، وهذا الاجراء معروف اقتصاديا وقد ذكره عالم الاقتصاد الامريكى Paul Samuelson في هامش صفحة ١٢١ فى كتابه Economics, An Introductory Analysis طبعة نيويورك — لندن سنة ١٩٥٨ لمعالجة ظروف تشابه ظروف قرارنا المذكور .

وكنا قد شكلنا لجنة وزارية للبدء في بيع أراضي الحكومة الصالحة للبناء فى الحديدة وضواحيها وكان ذلك أحد أسباب العمران الذى حدث فى هذه المنطقة الى جانب أسباب أخرى هامة .

وكذلك دخول الدولة كمساهمة في المؤسسات الزراعية بنصيب لا يقل عن ٥١٪ يقدر بثمن الارض التى كانت ستقدمها لكل مؤسسة تشترك فيها .

وتنظيم تحصيل موارد الدولة من ممتلكاتها المهملة .

وتنظيم تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب .

وتبسيط الاجراءات الادارية لتقليص الجهاز الأدارى للدولة الى الحجم الضرورى فعلا ونقل الزيادة فى عدد الموظفين الى المؤسسات والشركات التى تنشئها الدولة بمفردها او بالاشتراك (عن طريق البنك اليمنى) مع القطاع الخاص .

وتجريم الرشوة والاختلاس وتشديد العقوبة عليهما ، وقد أعلنا ذلك فعلا مع اعلان زيادة المرتبات ، والمراد من ذلك الى جانب العامل الخلقى تخفيض تكاليف الاجراءات على المواطنين والمستثمرين فيزداد الحافز على الاستثمار .. فتزداد ايرادات الحكومة .

وحتى لو لم تكن هذه الأسباب وجيهة لتبرير زيادة مرتبـــات موظفى الدولة ، ولم تكن هذه الموارد كافية لمواجهة هذه الزيادة ، فانه كان مع ذلك من الضرورى زيادة هذه المرتبات ولو استقطعناها من نفقات الحرب ، لاسيما كانت الأموال تتدفق من الخارج على المتمردين ضد الحـكومة الجمهورية وكانت الحرب النفسية الموجهة من الخارج تهدد الجبهة الداخلية ولم يكن يحرس الجبهة الداخلية سوى جهاز الدولة من موظفين ورجال أمن .

أما القوات المسلحة فلم يكن من الحكمة أهمال احتياجاتها وهى تتعرض للموت فى كل لحظة فى سبيل الجمهورية .

اذن لم يكن قرارنا (زيادة مرتبـات الموظفين ورجال الأمن والقوات المسلحة) قرارا اتخذناه بغير دراسة أو على عجل ، بل كان متوقعا منذ ثورة ١٩٤٨ وازداد توقعـــا والحاحا سنة ١٩٦٢ وبالتـالى لا يحق للعطار أن ينتقـــده .

أما قرار رفع أثمان القطن الذى تشتريه وزارة الزراعة من الفلاحين الى الضعفين والذى يصفه العطار أيضا بأنه اتخذ على عجل فقصـــته كما يلى :

كان الامام يشترى فراسلة القطن من الفلاحين بسعر ريالين ونصف ، وكان هذا السعر يمثل الحد الادنى الذى يبقى هؤلاء مستمرين فى زراعة القطن ، لكنه لم يكن يغريهم على التوسع فى زراعته أو يغرى غيرهم على الاقبال عليها ..

وكانت مزارع الامام ومزارع المحتكرين المتكتلين معه تمثل المساحات الأساسية لزراعة القطن .

ولم يكن هناك مشترون للقطن غير الجهاز الاحتكارى التابع للامام ، **فكان هذا السعر مفروضا على الفــلاحين فى غياب أية منافسة حرة وكانت سياستنا الاقتصادية تستهدف التوسع فى زراعة القطن بتشجيع الفلاحين**

الحاليين على توسيع رقعة أراضيهم المزروعة قطنا وتشجيع الفلاحين الاخرين على استبدال محاصيلهم الاستهلاكية بالقطن وتشجيع المستثمرين اليمنيين المقيمين والمهاجرين على شراء الاراضى التى تصلح لزراعة القطن لاستبدال المحاصيل التقليدية بالقطن وتشجيعهم على استصلاح الاراضى الاخرى التى يمكن زراعتها قطانا .

وكى ننجح فى تحقيق هاذه السياسة لا يكفينا أن نصدر قرارا جمهوريا بأننا نؤيد زراعة القطن ونصيح هاتفين ((تحيا زراعة القطن)) ونعلق هذا الصياح على جدران الشارع وننام فى القصر الجمهورى فتتحول أراضى اليمن الى زراعة القطن بعصاة القرار الجمهورى السحرية .

نحن لا نؤمن بالسحر .. على الأقل فى التخطيط الاقتصادى ومشروعات التنمية ، وزيادة الدخل القومى ورفع مستويات الشعوب .

ولا نكتفى بالشعارات والتمنيات القلبية والمزايدات السياسية .
وانما نؤمن بالعلم .

وفى مقدمة العلم علم الحساب ، الذى يدلنا على علم المصالح .

فكل نشاط اقتصادى ينبثق من عملية حسابية دقيقة يجريها كل عاقل يرغب فى القيام بعمل ما وفى نهاية خارج الجمع والطرح والضرب والقسمة تظهر النتيجة .. هل يستمر المرء فى عمل ما أو يعدل عنه ويبحث عن غيره ؟ .

بطبيعة الحال تعتمد هذه البديهية على حد أدنى من المستوى العقلى للتفكير والتأمل ، وهذا الحد الادنى متوفر عادة لدى كل الشعوب بصفة عامة مع استثناء لا يمس القاعدة العامة ، وعندئذ يأتى دور المخططين الاقتصاديين ليدخلوا فى هذه العملية الحسابية مؤثرات طارئة تجعل نتيجة الحساب تخرج فى صالح اقناع المرء بأن يستمر فى العمل المطلوب منه استمراره فيه واقباله على توسيع نطاقه .

ولم نخـــرج نحن عن هذا الفهم العلمى لطبيعة الأشـــــياء ومنطقية التخطيط والتطوير (*)

لقد بحثنا عن المؤثرات الطارئة التى يمكن ادخالها فى ذهن الفلاحين والمستثمرين .. وكان أمامنا أن نعطى مكافأة انتاج عن كل فراسلة قطن كما فعلت دول أخرى سبقتنا الى ذلك ، لكن كان معنى هذا الاجراء أننا سنبقى محصول القطن لدى المزارعين ونحرم الدولة من العملة الصعبة التى ستعود اليها من عملية تصديره بواسطتها مباشرة .

وكان أمامنا أن نعفى تصدير القطن من الرسوم الجمركية ، لكن هذه الرسوم لم تكن مفروضة على القطن أصلا .

وكان أمامنا أن نعفى زراع القطن من الزكاة ، لـكن الزكاة ركن من أركان الاسلام لا نستطيع الغاءه ، فضلا عن أننا قد أعلنا منذ بداية الثورة اعتبار الزكاة أمانة فى جميع أنحاء اليمن وبالنسبة لجميع المواطنين وجميع الاموال كى يسلمها المواطنون بمحض اختيارهم وتقديرهم الى الجهـــات الرسمية ، وكان ذلك القرار علاجا لمشاكل اقتصادية واجتماعية جسيمة عرقلت النمو الاقتصادى قبل الثورة .

اذن لم يكن أمامنا سوى أن نرفع سعر فراسلة القطن التى تشتريها الحكومة الى الحد الذى يحقق الأهداف الاقتصادية المذكورة .

لم يكن امامنا حل آخر .

وذلك الى جانب تحسين وسائل الانتاج ونوعه ووسائل التعبئـــة والمواصلات التى من شأنها تخفيض نفقات التكلفة وهذه الاجراءات الاخيرة لا تخص زراعة القطن وحدها وانما تشمل كل أنواع الانتـاج بصفة عامة وكانت هذه الاجراءات على كل حال جزءا متمما لسياسة الدولة الاقتصادية .

وقبل أن نعلن قرار رفع سعر القطن الذى تشتريه الحكومة استدعينا نائب وزير الزراعة وكان يحمل بكالوريوس الزراعة من جامعة القـــاهرة

وكلفناه بتشكيل لجنـــة برئاسته وعضوية عـــــدد من المختصين فى وزارته والمختصين فى شئون القطن والتصدير كى يوافونا بتقرير دقيق عن زراعة القطن فى اليمن وتصديره وثمنه وجملة تكاليفه حتى ظهر الباخرة على حد التعبير الاقتصادى .

وعندما حصلنا على هذا التقرير ، اتضح لنا (بناء على ذلك التقرير) أن الحكومة كانت تشترى الفراسلة من الزراع بريالين ونصف وتكلف كل فراسلة ريالين كنفقات تعبئة وتخزين وتوصيل الى ظهر الباخرة .. وتبيع الفراسلة الى الخارج بما يساوى تسع ريالات .

فوجدنا أن الحكومة تربح من كل فراسلة أربعة ريالات ونصف ، كما كان يفعل الامام المحتكر لتجارة القطن .

ولذلك رأينا اننا لو رفعنا الثمن الذى تشترى به الحكومة فراســـــلة القطن من ريالين ونصف الى خمسة ريالات فان ذلك سوف يشجع الزراع والمستثمرين على التوسع فى زراعة القطن .

ولذلك أصدرنا قرارنا فى مؤتمر شعبى ليحـــدث أكبر اثارة شعبية حماسية ممكنة كى يتحقق هدفنا ، وهو تشجيع زراعة القطن ، وقلنا اننا قررنا رفع ثمن الفراسلة الى خمسة ريالات .. على أن تخصص الأربعة ريالات الباقية من سعر البيع الى الخارج مناصفة بين تكاليف التعبئة والتخزين والشحن ، وبين انشاء صندوق باسم صندوق موازنة الأسعار .

أى ريالان تكاليف ، وريالان عن كل فراسلة لصندوق موازنة الاسعار ، بحيث اذا انخفضت الأسعار الدولية فى أية سنة ، فاننا لا نخفض ثمن الشراء من الزراع وانما نعطيهم نفس الخمسة ريالات وتتقاضى الحـكومة الفرق من هذا الصندوق .

واذا استمرت مالية الصندوق فى التزايد نتيجة لثبات أو ارتفـــاع الاسعار العالمية فان الحكومة تستطيع أن تنتفع من مالية هذا الصندوق فى عمليات التوسع الجديدة فى زراعة القطن وتحسين نوعيته وانتاجه .

المهم أن تمتنع الحكومة عن استقطاع أى جزء من ثمن القطن لخزينة الدولة ، ويكفيها أن تعمل على تشجيع التوسع فى زراعته ، الأمـــر الذى يؤدى الى زيادة الدخل القومى وزيادة حصيلة الزكاة .

وعندما تستقر زراعة القطن وتنتشر فوق الأراضى التى تصلح لها تستطيع الحكومة فى أى وقت لاحق أن تتقاضى صورا من دخل هذه الزراعة ، لكنها يجب عليها ، حتى فى هذه الحالة ، أن تلاحظ عدم الوصول الى الحد الذى يجعل المستثمرين يميلون الى ترك الاستثمار .

مرة أخرى .. المهم هو أن تحرص الحكومة دائما على أن تخرج عملية الحساب التى يجريها المستثمرون فى صالح استمرارهم فى الاستثمار .. وليس فى صالح امتناعهم وتوقفهم عنه .

وبعد يومين من اصدارنا قـــرار رفـــع ثمن القطن زارنا نائب وزير الزراعة المذكور حامل بكالوريوس الزراعة من جامعة القـــاهرة ورئيس اللجنة التى قدمت الينا ذلك التقرير الذى على أساسه أصدرنا القرار وقال انه يأسف جدا لأنه أخطأ هو وزملاؤه فى الحساب وأن ثمن بيع الفراسلة الى الخارج هو سبعة ريالات فقط وليس تسعة .. فسألناه عما يقترحه بناء على ذلك ؟ فقال أن نعدل عن قرار مضاعفة سعر القطن ونكتفى بشراء الفراسلة بثلاثة ريالات فقط حتى يتبقى أربعة ريالات ، اثنان للتكاليف واثنان لصندوق موازنة الاسعار .

وأثناء زيارة نائب وزير الزراعة المذكورة فوجئنا ببرقيات من الأهالى فى تهامة يشكون فيها من موظفى وزارة الزراعة ولجنة القطن لأنهم يرفضون تنفيذ قرار الحكومة بشراء الفراسلة بخمسة ريالات ويفرضون على الأهالى ثلاثة ريالات فقط .

بطبيعة الحال رفضنا اقتراح نائب وزير الزراعة ، رفضنا أن ترجع الحكومة عن قرارها ذلك بالذات لأنه سيخل بالثقة الاقتصادية فى حكومة

الثورة ، تلك الثقة التى كنا نبنيها باستماتة .. يوما بعد يوم .. حتى يمكن أن نبنى اقتصاد الدولة بمعونة جهود المواطنين .

وفى الحال أعلنا مرة ثانية التزامنا بقرارنا المذكور بتثبيت سعر الفراسلة بخمسة ريالات وأوضحنا لوزارة الزراعة بأننا يمكننا فى الوقت الحاضر تأجيل انشاء صندوق موازنة الأسعار الذى كنا قد اقترحناه شخصيا .

ثم استدعينا الأخ الشهيد العقيد محمد الرعينى وكان قائدا لمنطقة الحديدة وحملناه مسئولية تنفيذ قرار الحكومة والزام موظفى وزارة الزراعة ولجنة القطن باستلام فراسلة القطن مقابل خمسة ريالات وكلفناه بالاشراف على أعمال وزراة الزراعة ولجنة القطن فى المنطقة التى يمارس فيها قيادته العسكرية وهى منطقة تهامة حيث القطن على اعتبار أن المطلوب اداريا فى ذلك الوقت هو الالتزام بتنفيذ سياسة الدولة التى تتقرر فنيا واقتصاديا فى صنعاء .

ووعدناه بأنه سيتولى وزارة الزراعة فى أول اعادة تشكيل للوزارة لما كنا نعرفه ويعرفه الجميع من نزاهة وحزم وادارة فى الشهيد الأخ محمد الرعينى رحمه الله .

وفعلا تعين الأخ الشهيد محمد الرعينى وزيرا للزراعة بعد ذلك بأسبوعين اثنين وعلى وجه التحديد فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

هذه قصة رفع سعر القطن .

ولا أدرى بالضبط ماذا جرى للسياسة القطنية بعد خروجى من السلطة ؟

لكننى أدرى بالضبط أننى أصبت بصدمة كبيرة عندما اطلعت أخيرا على الاحصائيات المتعلقة بالقطن . فقد ذكر الأخ العطار فى كتابه صفحة ٢٠٣ أن انتاج القطن فى سنة ١٩٦١ — ١٩٦٢ أى قبل الثورة كان ٣٢٠٠ طنا

بينما ذكر الكتاب الرسمى للجمهورية العربية اليمنية « اليمن .. عشر سنوات مجيدة من عمر الثورة » الصادر سنة ١٩٧٢ فى صفحة ٢٣١ « بدأت زراعه القطن فى اليمن تأخذ أهمية لا بأس بها حيث وصل الانتاج فى عام ١٩٧٠ الى ٥٠٠٠ طنا ، خمسة آلاف طنا » .

ولو أخذنا هذا الاحصاء الأخير كما هو بدون أى تقريب لأن الاحصاء الاول الوارد فى كتاب الأخ العطار قد استقاه من سجلات التصدير فى عدن ولذلك فهو يمثل الرقم المصدر فعلا بينما **الاحصاء الاخير هو احصاء انتاج وليس احصاء تصدير أى انه يمثل رقما تقريبيا .**

ومع ذلك لو سلمنا بدقته لكان معنى ذلك أن انتاج القطن فى الشطر الشمالى زاد خلال عشر سنوات ثورية مجيدة بمقدار ١٨٠٠ طنا فقط أى بمتوسط سنوى قدره ١٨٠ طنا وهذا الرقم يدل دلالة واضحة على عدم وجود أية سياسة قطنية أو تخطيط علمى لاستمالة زيادة انتاج هذه السلعة التصديرية الهامة .. لا سيما وقد أشار كتاب الحكومة المذكور فى صفحة ١٨٨ الى أن المساحة القابلة للزراعة حوالى ١٢ مليون فدان تزرع منها حاليا مساحات تكاد لا تكفى للاستهلاك المحلى .

فالمفروض أن يوضع تخطيط اقتصادى للمساحات الضالة التى لم تزرع بعد ، ولزيادة انتاجية المساحات المزروعة فعلا .

ولا بد أن يتضمن التخطيط فى هذا المجال تشجيع المواطنين على الاستثمار الزراعى بكافة سبل التشجيع اذ لا يتصور أن تقوم الدولة وحدها بعبء الانتاج كله ، وعلى كل حال فهذا موضوع تفصيلى يدخل عرضه ضمن الفلسفة التى تقرها الدولة لتنظيمها السياسى .

أما عن البنك اليمنى للانشاء والتعمير الذى أنشأناه فى أول الثورة فقد أثنى الاخ العطار على فكرة انشائه فى صفحة ٣٠٧ ، ثم فى صفحة ٣٧٧ حيث يعود فيقسم أعمال البنك ويعلق بقوله أنه ((**يحمى مصالح الاقتصاد الوطنى ويوفر اختيارا أفضل .. ولا شك أنه من الافضل كما قيل لنا ، أن**

نقوم بعمل حتى ولو لم يكن مفيدا من أن لا نقوم بشيء)) .. ثم يذكر في هامش هذه الصفحة قائلا : ((هكذا كان يقول الدكتور عبد الرحمن البيضاني أول رئيس وزراء لليمن ووزير الاقتصاد سابقا ، ونحن لا نوافق مطلقا على هذا المنطق الاقتصادي)) .

وحقيقة هذا القول ليست كذلك ..

ففي معرض تشجيعي للوزراء في أحد اجتماعات مجلس الوزراء أبديت قلقي من تراخي بعض الوزراء كي يزيدوا من انتاجهم في وزاراتهم لأن الشعب كان ينتظر منا (نتائج ملموسة) ، ولا يكتفي بمجرد (الخطب والشعارات) .

وكان بعض الوزراء يعتقد أنه نظرا للتخلف الرهيب الذي يعيشه الوطن فانهم مهما اجتهدوا فان نتائج جهودهم لن تكون ملموسة ماديا في وقت قريب وهو الوقت الذي تتقرر فيه مصائر الثورات عادة ، ومصير الثورة اليمنية بصفة خاصة فقلت لهم ((من الافضل أن نقوم بعمل حتى ولو كان قليل النتائج القريبة من أن لا نقوم بشيء مطلقا .. وحتى اذا سقطت الثورة وسقطت معها رؤوسنا نكون قد تركنا وراءنا بداية أعمال منتجة على أمل أن يذكرنا بها الشعب عندما تظهر نتائجها الكاملة بعدنا ..))

ويبدو أن قولي ذلك قد نقل الى الأخ العطار محرفا لأنه لم يكن في ذلك الوقت لا وزيرا ولا عضوا من مؤسسي البنك اليمني كما ذكر في كتابه ، وانما كان طالبا في احدى الكليات بفرنسا ووصل بعد الثورة الى صنعاء وطلب مني مساعدته على جمع بعض المعلومات الاحصائية التي تنفعه في دراسته الجامعية حيث كان يعد بحثا عن اليمن ، ولما عرضت عليه احدى الوظائف الحكومية اعتذر حتى يتم دراسته ، فأعطيته الأوامر الى المسئولين ليسهلوا له ما يريد من معلومات باعتبار أن أي بحث عن اليمن سيفيد الحكومة في كل الأوقات . ثم عاد الى باريس ورجع الى اليمن بعد أن أتم دراسته وكنت قد خرجت من الحكم ، ثم تولى بعد ذلك مناصب معينة منها

رئيسا للبنك ووزيرا للاقتصاد ثم ترجم بحثه من الفرنسية الى العربية سنة ١٩٦٥ وطرح شعار ((**التجريبية الموجهة**)) .

فما هذه ((التجريبية الموجهة)) .. ؟

لقد أحس الأخ العطار بأنه لم يأت فى كتابه بجديد ، لا علميا ولا عمليا، وانه جمع المعلومات المدونة فى الجداول الاحصائية ، ونقل تقسيم المجتمع من الكتب التاريخية التى تتناول ذلك ، ثم سرد الاخبار القليلة عن الحركات الثورية وبالقدر الذى توصل اليه ، **أما الاجتهادات الاقتصادية ، والابداع الذهنى العلمى فانه لم يظهر من الغلاف الاول حتى الغلاف الاخير .. الى درجة أنه اعترف بذلك فى صفحة ٣٨٧ بقوله حرفيا ((اننا لم ننتـه الى برنامج التجريبية الموجهة ، نتيجة (لنزعة انتهـازية) أو تراجعا منا . ان الوضع الراهن هو الذى يملى علينا مثل هذه السياسة)) .**

أما ما هذه السياسة ؟ .. فانها بعينها السـياسة الاقتصادية التى وضعناها ونفذناها منذ اليوم الأول للثورة وكان الأخ العطار لايزال طالبـا وليس شريكا فى وضع أى منهاج .

أما ابتكار ((التجربة الموجهة)) فمعناه أننا ((نجرب)) و ((نوجه)) .

وهذا خطأ .. كل الخطأ ..

لأننا لا بد أولا وبالترتيب الآتى ((نوجه)) و ((نجرب)) .

الواو هنا للدلالة على الترتيب ..

أى أننا نضع التخطيط أولا أو التوجيـــه أولا .. ثم نطلقه الى حيز التنفيذ والتجربة ثانيا .

أى بالتوجيه نصحح مساره .

ولذلك كان من المنطقى ومن الأصح أن يقول ((التوجيـــه التجريبى)) وليس ((التجريبية الموجهة)) .

ولعله قرأ هذا الاصطلاح فى كتاب فرنسى وترجمه الى العربية خطأ .

لأن الصفة فى اللغة الفرنسية تأتى قبل الموصوف أما فى اللغـــة العربية فيأتى الموصوف قبل الصفة .

الموصوف هنا هو التوجيه لأنه هو الاساس .. هو التخطيط وهـــو الأصـــــل .

والصفة هنا هى التجريبى .

وهذا الشعار المصحح بهذا المعنى لا يأتى بجديد .. ولا يخرج عن الشعار القديم ((التجربة والخطأ)) .

وعلى كل حال فانه لم يستعرض أى برنامج ولا منهاج جديد سوى استعراض عناصر النظام الاقتصادى اليمنى التى بدأت منـــذ قيام الثورة وظلت قائمة حتى الآن .

وعندما أراد الاخ العطار أن يتخلص من المدرسة الاقتصادية اليمنية أظهر اتجاها ماركسيا بقوله فى صفحة ٣١٩ :

((ليس هناك فى نظرنا الا اشتراكية واحدة ، وذلك من النـــاحية النظرية على الأقل . وتطبيقها هو الذى يختلف وحده حســـب الشروط الموضوعية بكل بلد حسب تطورها التاريخى)) . وهذا تفسير الماركسيين للاشتراكية .

وفى صفحة ٣٩٠ كشف الغطاء أكثر عن ماركسيته بقوله ((لابد أحيانا من أن نعرف كيف نبتعد عن ((النظرية)) أى ((الماركسية)) لنطبق تجريبية موجهة تمليها الاوضاع الواقعية التى تعيشها البلاد ، مع الســهر واليقظة على أن لا تؤدى هـــذه السياسة الى التخلى عن الاشتراكية ، وانمـــا بالعكس تتجـــه اليهـــا .. ومن الصــــعب حاليا تصـــور مدة المرحلة الانتقـــالية)) .

وفى صفحة ٣٩٤ يتنبأ باستحالة تحقيق الماركسية فى اليمن فيقول « ان البرنامج المقدم هنا ؟ (الفترة الانتقالية الى الماركسية) يمكن أن يعتبر خيالا ومستحيل التحقيق ثم سأل نفسه قائلا الى أين ستنتهى هذه التجريبية الموجهة مع مخاطرها ، وانتهازينها وقلة حظوظها ؟ .. » .

وأجاب بنفسه على سؤاله فى نفس الصفحة ٣٩٤ بقوله « ربما الى نتائج قليلة بالنسبة لمطامع الاهداف المقصودة ، فاذا ما تحسنت قليلا ظروف حياة الطبقات اليمنية الكادحة (وهذا تعبير ماركسى أيضا) وعاد المهاجرون المتسكعون ، فان الامل سيبقى كبيرا فى أن يدخل الشعب فى القرن العشرين وأن يشارك فى الحياة الدولية كما فعل أسلافه الحميريون » .

أما جوابنا نحن على سؤاله فهو الآتى :

اننا نتمسك بالشريعة الاسلامية ، وندعو الى العدالة الاجتماعية التى نصت عليها والتى فى وسعنا أن نجتهد داخل اطارها فنتوصل الى التفاصيل التى تتفق مع آمال شعبنا فى التطور والتقدم والازدهار .

نسمى ذلك عدالة اجتماعية أو اشتراكية لا يهم ..

وانما المهم أن يتطور المجتمع اليمنى ويلحق بسكان القرن العشرين ويواصل مسيرته المتطورة الى القرن الواحد والعشرين وما بعده بغير توقف ولا تراجع .

وذلك لا يتوقف على تحسن ظروف حياة الطبقات الكادحة .

لأن الطبقة الكادحة لن تقود عملية التطور ولا داعى لان نتملقها ونستثيرها ونحن نعلم مدى قدرتها على الخلق والابداع .

وانما الذى يقود التطور هم الطلائع المفكرة المستوعبة لظروف المجتمع والمتفرغة لقيادته باخلاص وبعلم وبغير مزايدة .

واما المتسكعون المهاجرون فانهم لن يقدموا للوطن أية اضـــافة تطور ما لم يكفوا عن التسكع ويبدأ كل منهم فى التعرف على أية حرفة أو يتقن أية مهنة ليعود الى الوطن كعنصر بناء وانتاج وليس عنصر تخريب واستهلاك •

وأخيرا فان تخطيط التقدم والتطور ليس موضوع تعبيرى وانشائى •

وانما يتوقف (من ضمن ما يتوقف) على عودة أبناء الوطــن المثقفين والمتعلمين والمولين والمديرين والحرفيين والمهنيين •

وليس على عودة الكسالى المتسكعين من المهاجرين •

سادساً : تطور الفكر الماركسي

ان التطورات الجذرية التى حدثت فى مناطق كثيرة من العالم سـواء فى وسائل الانتاج أو فى قوى الانتاج ، والتقـدم الهائل الذى شـمل آفاق الحياة البشرية فى جميع المجالات تقريبا ، أوجد ظواهر جديدة فى عصرنا استعصى تفسيرها على الفلاسفة الماركسيين المعـاصرين المتفتحين على الاجتهاد الفكرى غير المنغلق على النظرية الماركسية التقليدية المألوفة .

من هؤلاء الفيلسوف الفرنسى الماركسى روجيه جاروديه . فالقضية التى طرحها فى كتابه « التحول العظيم للاشتراكية » تتلخص بدايتهـا فى الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة ، ومحاولة تحديد خصائص هذه الظاهرة وموقعها من مجريات التحول الاجتماعى كله .

وكان من حسن حظنا أن التقينا بهذا الفيلسوف الماركسى فى القاهرة وتناولنا معه عدة أكواب من الشاى أثناء لقاءات خاصة وعامة ، وقد وصفت مجلة الطليعة المصرية زيارة هذا الفيلسوف الماركسى للقـاهرة فى عددها الصادر فى يناير سنة ١٩٧٠ فى صفحة ١١٢ بقولها « كان جاروديه قد لبى دعوة أسرة تحرير الطليعة لزيارة القاهرة **وادارة حوار مفتوح مع المثقفين والمناضلين العرب حول قضايا العصر عامة وقضـايا الاشتراكية والحضارة العربية والاسلامية بصفة خاصة** .. وذلك فى الفترة بين ١٠ — ٢٠ نوفمبر سنة ١٦٩٦ . **وتأتى زيارة جاروديه للقاهرة فى اطار خطة الطليعة لادارة حوار عربى مع « أخصب عقول عالمنا المعاصر » ، واتاحـة أرحب الفرص للقاء والتفاعل مع تيارات الفكر التقدمى فى العالم)** .

واننا لن نتناول مناقشـاته فى القـاهرة ، ولكننا سنتناول بالعرض مناقشاته فى باريس لكونها أكثر اقترابا من موضوعنا الليلة ، فقد أصـدر

كتابا بعد أن أتم زيارته ومناقشاته فى القاهرة ، وبالتالى فانه قد غطاها ، بل وتجاوزها فى نفس الوقت .

ذلك الكتاب هو « التحول العظيم للاشتراكية » الذى أصدره فى نهاية عام ١٩٦٩ والذى اعتبره الماركسيون التقليديون خروجا عن الماركسية ، فأصدروا قرارا فى يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٧٠ يفصله نهائيا من الحزب الشيوعى الفرنسى بعد أن كان عضوا فى مكتبه السياسى ولجنته المركزية وعضوا عاملا فى الحزب مدة ٣٧ عاما متصلة ، وهو الذى حصل على الدكتوراه من جامعة باريس لمؤلفه « النظرية المادية للمعرفة » سنة ١٩٥٣ والدكتوراه من جامعة موسكو لمؤلفه « الحرية » سنة ١٩٥٤ وكان محترفا ثوريا منذ ١٩٤٤ وترك مقعده فى مجلس الشيوخ ليكرس وقته لتدريس الفلسفة بالجامعات الفرنسية .

من هذ التقديم المتواضع للفيلسوف روجيه جاروديه يتضح مدى اهتمامنا بمؤلفه الاخير « التحول العظيم للاشتراكية » لانه كتبه بعد دراسات مستفيضة ، وتجارب وملاحظات عميقة وواسعة ، ولم يكتبه فى آخر العمر لمزايدات سياسية أو عن مراهقات طفولية ، وانما سجله للتاريخ وأدار ظهره للحزب .

والذى سيبقى على مر الزمن ، وصفحات الفكر ، وخواطر الفلاسفة والمفكرين هو روجيه جاروديه الفيلسوف الذى يكتشف الحقيقة فيكشف الحقيقة .. وليس روجيه جاروديه عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى اذا اكتشف الحقيقة وأخفاها .

ذلك لان معرفة الحقيقة هى التى ستبقى للتاريخ ، وليس عضوية الحزب .. فكم من الملايين من أعضاء الاحزاب لا يعرفهم أحد ، يموتون أحياء .. أو يحيون موتى .. لا يحفل بهم الناس ..

ذكر جاروديه فى كتابه المذكور « فى رأيى أن جوهر المشكلة .. يتمثل

فى أن تطور الانسان الكامل .. يصبح عند مرحلة معينة من مراحل التطور الشرط الضرورى للتطور التاريخى .. وان القدرات الجديدة التى حصل عليها الانسان فى الثلث الأخير من القرن العشرين يمكنها أن تغير من طبيعته بنفس العمق الذى حدث منذ آلاف السنين عند اكتشاف أدوات العمل .. »

معنى ذلك أن جاروديه ينطلق من حقيقة أن الثورة العلمية والتكتيكية قد ادخلت تغييرا كيفيا .. وفتحت آفاقا ((مرحلية جديدة)) ، وأكسبت الانسان القدرة على أن يغير ((طبيعته وبالتالى طبيعة علاقاته الاجتماعية)) .

أى أن الثورة التى تفجرت (**فى العلم**) قد مهدت الطريق لظهور ثورة (**بطريق العلم**) . وان ((**السيبرناطيقيا**)) قد حلت محل ((**الميكانيكا**)) **فى موقع القيادة .. فأدخلت** تغييرا على طبيعة العمل .. فبعد ان كان العامل ((**موضوعا**)) يتصف عمله بالخضوع للآلة أصبح الآن ((**ذاتا**)) له استقلاله النسبى تجاه عملية الانتاج ويكتسب تدخله فيها طبيعة « العمل التوجيهى والذهنى فى الاساس » .

ويستخلص من ذلك أن الثورة ((بطريق العلم)) تجد تعبيرا عن نفسها فى الدور المتزايد الذى ينهض به العلم فى الانتاج .

فالعلم قد أصبح أكثر وأكثر فى هذا الثلث الاخير من القرن العشرين ((قوة انتاجية مباشرة)) . ويستدل جاروديه على ذلك بأن الفترة الزمنية التى تفصل ما بين الاكتشاف واستخدامه الصناعى تميل الى التناقص باستمرار.

ويستنتج من ذلك ، كنتيجة أولى ، أن دور العلم المتزايد (كقوة انتاجية مباشرة) هو احتلال العمل الذهنى مكانة تتزايد أهميـة فى اطار العمـل الانتاجى ككل .

ويؤكد ذلك ازدياد عدد الكوادر الفنية والطلبة ذلك الازدياد الضخم الأمر الذى يعد بذاته مؤشرا على صحة هذا الاستنتاج .

فالعامل الالكترونى يلعب دورا تتزايد أهميته شيئا فشيئا بالنسبة للعامل الميكانيكى .

ويستطرد جارودیه قائلا ان الجهاز الاقتصادى والاجتماعى مثله فى ذلك مثل الكائن الحى ، هو بناء تتشابك وتتلاحم فيه جميع عناصره ، وبالتالى فان نتائج الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة لا بد أن تنتشر فيما وراء قطاع المصانع الخاضعة لنظام التسيير الالى . وكذلك فيما وراء النشاطات التى تعمل فيها الحاسبات الالكترونية .

وهكذا فان مجموع الجهاز الاقتصادى والاجتماعى يخضع تدريجيا للتغيير ، تحت تأثير انتشار العلم فى مجالّ الانتاج ، وتحولّ القوى الانتاجية ، وهو تغيير يفوق بكثير ما سبقه من تغيرات .

وهذا التحليل العلمى لظاهرة التطور الحديث ، التى قلبت الفرضيات المبدئية التى اعتمدت عليها النظرية الماركسية ، والتى جعلت جارودیه يعيد صياغة تحليل هذه الفرضيات بما يتفق مع النتائج التى فرضها تطور العلم أو ثورة العلم ، لم تعجب الحزب الشيوعى الفرنسى فتناول قادته هذا التحليل بالنقد فى مجلة الحزب ((الفجر الجديد)) فى عددها الصادر فى يناير سنة ١٩٧٠ ، وقالوا ان جارودیه أعطى الاسبقية لعمليات البناء الفكرى بدلا من العمل الانتاجى المادى ، وبالتالى فانه عرض العلاقات الطبقية لتغييرات جذرية ، فنقل الدور القيادى من الطبقة العاملة (البروليتاريا) وأعطى هذا الدور القيادى الى (طبقة الباحثين والعلماء) .

وأضاف قادة الحزب الشيوعى الفرنسى فى مجلتهم المذكورة أنهم لو أخذوا بهذا المفهوم الجديد لما كانت هناك حاجة لحزب طبقى من النوع اللينينى ، لان الصراع السياسى سيتحول الى تداول عام للمعلومات .

والملاحظ أن رد قادة الحزب الشيوعى الفرنسى على جارودیه ارتكز فى المقام الاول على ((الحاجة الى حزب طبقى من النوع اللينينى)) كما لو أن

هذه ((الحاجة)) أى ((الحزب الطبقى اللينينى)) هى الغـــاية ، وليست الوسيلة ، وهى الهدف النهائى للتطور وليست نقطة الانطلاق نحو بلوغه .

ولذلك فاننا نستطيع القول بأن رد قادة الحزب الشيوعى الفرنسى على جاروديه لم يكن ردا عمليا أيديولوجيا وانما كان ردا حزبيا وتعصبيا وانقيادا محبوسا داخل أسوار ((المفاهيم التقليدية)) التى ستسقط ان عاجلا أو آجلا بصفة ((شاملة ونهائية)) وتتحول الى مجرد مرحلة فكرية تاريخية باستمرار التطور والثورة العلمية حيث يكون لجاروديه فضل السبق فى رؤية حتمية سقوطها منذ وقت مبكر .

وعندما تحدث جاروديه عن التحول فى الطبقات الاجتماعية والكتـــل التاريخية الجـــديدة ضرب مثلا بالولايات المتحـــدة الامريكية فقال « تعطينا الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للعالم الرأسمالى مثالا ممتـــــازا يسمح بدراسة التغيرات التى تحدث الان فى نظام يقام على أساس الســــــوق والربح والتى تبلورت فى أعقاب التحول الكبير فى القوى الانتاجية)) .

وتساءل .. « ما هى بالنسبة للولايات المتحدة نتائج هذه الثورة العلمية والتكنيكية التى تلد « مجتمع ما بعد التصنيع » أى مجتمعا يصبح فيه التنظيم المنظم للبحوث والمعارف العلمية القوة الانتاجية الرئيسية ؟ »

وأجاب جاروديه على ذلك بقوله : ((**لما كان (الذكاء المنظم) مـــع التحول العلمى والتكنيكى الكبير بدأ يصبح (القوة الانتاجية الرئيسية) ، فان الايدى العاملة التى يتطلبها النظام الاقتصادى قـــــد غيرت من تركيبها الهيكلى)) .**

وما دامت التغيرات العلميـــــة والكنيكيـــة الكبيرة قد أحدثت آثارا اقتصادية واجتماعية جسيمة ، اذن فلا بد من أن تتطلب تغيرات سياســـية عميقـــــــة .

وأشار الى هذه النتائج الاقتصادية الجسيمة بقوله .. « **أنه قد ظهر نموذج جديد للتنمية .. فعوامل التنمية الجديدة أصبحت التجديد التكنولوجى والتعليم ، فبينما كانت التنمية الاقتصادية فى الماضى تعتمد على تراكم رأس المال وازدياد عدد العمال ، فانها أصبحت الان تعتمد أكثر فأكثر على المستوى الذى يبلغه البحث العلمى ، وعلى مستوى جودة العمـــال المبتكرين الذين يشرفون ويخططون عملية الانتاج والادارة** » .

كما أن انتشار التسيير الالى — الاتوماشن — قد أثبت أنه يؤدى فى المدة القصيرة الى نقل العمل من قطاع الى آخر وليس الى الغائه .. أما فى المدة الطويلة فانه من المتوقع أن يؤدى الى تقصير يوم العمـــل وزيادة أوقات الفراغ . لكنه علق هذه النتيجة الاخيرة على شرط (أن تتناسق العلاقات الاجتماعية مع هذا التطور الجديد للقوى الانتاجية) .

ونحن نرى أن هذا الشرط مجرد تحصيل حاصل ولا يأتى بجديد لان العلاقات الاجتماعية تتطور جنبا الى جنب وبعلاقات سببية مباشرة مع تطور العلم الذى هو أساس الثورة التى تحدث التطور الجديد للقوى الانتاجية .

ثم ذكر جاروديه **أن انتشار التسيير الآلى فى ميادين الانتاج** يؤدى الى زيادة عدد العمال المهرة المتخصصين ، واستدل على صحة هذا **المؤشر** بقوله : « تشير تقديرات أمريكية وتشيكية وسوفيتية الى أن ٧٠ ٪ **من العمال** فى المجتمعات الاقتصادية المتقدمة سيحققون خلال العشرين سنة القادمة عند دخولهم المهنة ، ثقافة علمية يعادل مستواها المستوى المطلوب للالتحـــاق بالتعليم العالى » .

ويقول جاروديه « ان الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة **تتطلب أشكالا** جديدة فى ميدان الادارة قلبت الاوضاع القديمة بحيث **تتعـــدد المراكز التى** تتخذ المبادرات الاقتصادية والقرارات الادارية وهو أمر يحتـــم زيادة عدد

الكوادر الفنية والادارية زيادة ضخمة .. » وهذا ما يصفه جاروديه باحلال الطابع « السيبرناطيقى » محل التنظيم العلمى ذى الطابع « الميكانيكى » فى وسائل ونظم الادارة .

ونتيجة لهذه المفاهيم الجديدة قال جاروديه ((**ان الحزب لا يمكنه أن يعمل شيئا ما لم يبادر الى تغيير نفسه تغييرا جذريا ، تغييرا فى منهجه وفى طريقة عمله**)) .

وقال .. ((ان المركزية الديمقراطية تبعا للنظرية الجدلية لمؤسسيها ماركس ولينين ينبغى لها اليوم أكثر من أى وقت آخر أن تفهم مجتمعاتنا المتطورة تطورا كبيرا .. ليس وفق النموذج الميكانيكى وانما وفق النموذج القائم على السيبرناطيقا)) .

ولذلك انبرى « أيتيين فاجون » باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفرنسى للرد على جاروديه فى هذه النقطة وعممت رده مجلة « كراريس الشيوعية » فى عددديناير سنة ١٩٧٠ فقال ((**ان القواعد التى تحكم تنظيم الحزب هى قواعد ((المركزية الديموقراطية)) وان هذا المفهوم هو ثمرة نضال لينين العنيد ، وهو مفهوم تبنيناه لبناء حزب عمالى ثورى على أنقاض التنظيم الاشتراكى الديموقراطى ، ثم يأتى جاروديه ليقول لنا لقد حان الوقت التخلى عنه !**)) ..

مرة أخرى يتضح أن رد الحزب على جاروديه ليس ردا علميا وانما رد حزبى وأن السبب الوحيد والوجيه الذى يجعل الحزب يرفض تجديد جاروديه ليس لان هذا التجديد مخالف للمنطقية والعلمية وانما لمجرد أنه مخالف (لثمرة نضال لينين العنيد) .

ومن يدرى لعل لينين لو كان لايزال حيا وعاصر ما نعاصره منتطورات علمية فربما كان يذهب الى ما ذهب اليه جاروديه بل وربما ذهب الى أكثر من ذلك ، متجاوزا بنفسه ثمرة نضاله العنيد .

ويستمر جاروديه فى عرض وجهة نظره عن الحزب ، **فيقول انه يرى « ضرورة وضع حد للمحترفين الثوريين بعدم السماح للجانب الاكبر من قادة الحزب والسكرتاريين والاتحــاديين وأعضــــاء اللجنة المركزية ليستمروا « محترفين ثوريين » أى موظفين فى الجهاز ، وانما يجب أن يقوموا بتأدية مهنة اخرى منتجة ومحددة »** .

وذلك حتى يتحول الحزبيون المتفرغون الى عناصر منتجة ولا يبقون عالة على المجتمع خلال عضويتهم غير المنتجة فى الحزب .

ثم يصل الى المادية الجدلية والتاريخية ويقول **« اذا كانت المادية هى القادرة وحدها على تأسيس بحث علمى فعال ، فان الدليل على ذلك يجب أن يقام ، فى مناقشة حرة ، داخل البحث العلمى نفسه ، وليس فى أى دائرة أخرى ، وبصفة خاصة ليس تحت أى شكل عقائدى »** .

وقد علق على ذلك بيان المــكتب السياسى للحزب الشيوعى الفرنسى بقوله **« ان هذه المفاهيم تنتهى بنبذ المبادىء اللينينية للحزب الشيوعى ، فقد تم التخلى عن المركزية الديموقراطية والوحدة الايديولوجية ، ووحدة القرار والعمل ، ثم يأتى جاروديه لاول مرة يقترح بصراحة التخلى عن المادية الجدلية والتاريخية كمنهج وتصور وكأساس فلسفى الحزب ! »** .

وفى معرض انتقاد جاروديه للميكانيكية فى الحــــزب والتى يقترح استبدالها بالسيبرناطيقيا يقول « .. ان الزلة الأولى تحـــــدث عندما يتم الاحتفاظ باحدى لحظات الذاتية الثورية **وهو جلب الحــزب الوعى الثورى الى الطبقة العاملة من الخارج . أى لا ينشأ الوعى الثورى من داخل الطبقة العاملة نفسها ، وتكون النتيجة أن يحل الحزب محل الطبقة ، ويبت فى الأمور وحده باسمها ، ثم يلجأ الحزب الى جهازه ، وهذا الجهاز له قواده ، وفى النهاية يصبح هناك شخص واحد هو الذى يفكر ويقرر للجميع . وبدلا من تحرير الطاقات الاجتماعية التى تزداد اتساعا فان الحزب ، ثم جهازه ، وأخيرا**

الذين يوجهونه ، أو الذى يوجهه ، يخصون أنفسهم باحتكار اتخاذ القرارات ويبتون فى جميع المسائل باسم الطبقة العاملة ولكن بدونها ، وفى النهـاية ضـــدها » .

وخلاصة آراء جاروديه أنه تجنب دراسة التناقضات كما هى « **قائمة بالفعل** » فى كل مرحلة محددة . وليس التقيد بتحليل جامد مطلق للتناقضات يقيد حرية المفكرين فى جميع مراحل التطور التاريخى ، ويمنعهم من البحث عن « **الممكن الانسانى** » الذى يمكن استخلاصه فى كل مرحلة بعينها .

ونظرا للهوة السحيقة التى باعدت بين الدول المتطورة التى حققت انجازاتها التكنيكية وبين الدول المتخـلفة .. رأى روجيه جاروديه وجوب « **البحث عن مقاييس جديدة ووسائل جديدة لتطوير العالم الثالث** » .

والمقياس الذى نراه نحن لتطور اليمن هو تلك الفلسفة التى نادينا بالدعوة الى صياغتها فى المحاضرة السابقة وأوضحنا ملامحها الرئيسية على أمل أن تفتح ثغرة فى جدار الظلام .

ثغرة تلحقنا بروح العصر .. ولا تربطنا بأشباح التخلف .

بهذا نفهم التطور ، نفهمه على ضوء العصر الذى نصنعه ونعيشه ، وليس على ضوء وثيقة ظهرت فى ظروف لم نعاصرها وفسرت فى ظروف لم تعـاصرنا .

وكما قال الدكتور الياس فرح أحد كتاب الماركسية العرب المتعمقين فى دراستها فى كتابه «تطور الفكر الماركسى » من مطبوعات دار الطليعة فى بيروت صفحة ٤٥٦ « **كل نظرة الى الماركسية تصدر عن وثيقة جامدة لا بد أن تحكم على نفسها بالتخلف عن روح العصر** » .

وكانت هذه الجملة خاتمة كتابه .. وخلاصة تحليله .. وعصـارة دراسته .. وموجز جوابه على عنوان كتابه « تطور الفكر الماركسى » .

وكانت دار الطليعة البيروتية قد قدمت ذلك الكتاب فى غلافة الخلفى بقولها « ان الفكر الماركسى موزع بين آلاف المراجع .. وليس من السهل فهم بعضها على الكثيرين .. قد حاول الدكتور الياس فرح أن يقوم بهذه المهمة .. فجمع فى كتاب واحد ما لم يجمع من قبل » .

وكما قال الدكتور جلال أحمد أمين فى كتابه « الماركسية » صفحة ١٥٢ **« حينما يكون الفقر هو المشكلة الاساسية ، والتنمية هى الهدف الاساسى ، ويكون الامل فى التنمية معقودا على فئات من المديرين والفنيين والمثقفين .. فى مثل هذه الظروف لا يكون الموقف التقدمى مجرد التأكيد على القضاء على الفقر والاستغلال كشرط لتحقيق الديموقراطية السياسية كما فعل ماركس، بل قد يكون العكس بالضبط هو الموقف التقدمى ، أى التأكيد على أن الحريات السياسية والفردية (أى حرية المديرين والفنيين والمثقفين) هى شرط للقضاء على الفقر والاستغلال » .**

كذلك ما جاء فى كتاب « التجارب الاشتراكية أمام مشاكل التنمية » لرينيه ديون ومارسيل مازوييه صفحة ٣٥٣ فى معرض استعراض أخطاء نقل تجربة بعينها من مجتمع الى آخر دون الالتفات الى ظروف وواقع هذا المجتمع ومتطلباته الخاصة بالذات فقالا **« ان استراتيجية هذه المتطلبات ، سوف تفجر عبر تصحيح تلو التصحيح ، الى ان تأخذها (أى هذه المتطلبات) بعين الاعتبار تحت ضغط الوقائع ، وهذا ما تبينته تجربة الديموقراطيات الشعبية فى اوربا (يقصد دول أوربا الشرقية) التى طبقت النموذج السوفياتى فى ظروف مختلفة جدا .. ولذلك .. فان فكرة النموذج قد غدت فكرة بالية اذن ، ولابد من استبدالهابفكرة الطريق المتميز الاصيل .. »**

أى أن فتح باب الاجتهاد واغلاق باب التقليد هو نقطة الانطلاق الآن الى الطريق الأصيل والمتميز كما قال عبد الله العروى فى كتابه « الأيديولوجية العربية المعاصرة » المطبوع فى باريس سنة ١٩٦٧ والذى قدمه رودنسن حيث قال فى صفحة ٢٩٦ **« انى واثق من أن العرب**

اليوم على باب التاريخ الجدى .. لكن ذلك لن يكون بفتح باب الاجتهـــاد فحسب .. بل يجب أيضا اغلاق باب التقليد كليا ونهائيا .. » ولقد قدمت دار الحقيقة البيروتية هذا الكتاب للقراء فى أواخر سنة ١٩٧٠ مؤكدة على غلافه أنه « صيحة الأعماق الصادرة عن رجل اثار غيظه تواطؤ الجهـل والعجز عن التفكير العقلى المنتظم .. » .

ولقد سبق أن أكد هذا المعنى كتاب « تجارب اشتراكية » الذى اشترك فى تأليفه سارتر ، دويتشر ، دوبريه ، بويون ، دبينى ، نيرن سنة ٦٦/١٩٦٥ وعلى الخصوص جاء فى مقدمته فى صفحة ٦ : « **اننا لو قرأنا مؤلفــات لينين البالغ تعدادها أربعين مجلدا ضخما ، لما الفينا فيها وصفا ولا معطيات للسؤال الذى يطرحه علينا الواقع العربى** » .

والمعنى أن لكل واقع خصوصيته التى تفترض الاجتهـاد فى دقائقها وليس نقل الحلول الجاهزة اليها عن طريق التقليد الصنمى المتعصب .

أما اذا انزلقنا الى التعصب فاننا سنسقط فى هاوية المهاترات وتبادل الأوصاف كالانحراف اليمينى ، والانحراف اليسارى ، والجمود العقائدى ، والشوفينية ، والكوسموبوليتية ، والقدرية ، والليبرالية ، والانقسامية ، والفوضوية ، والانحلالية ، والانتهازية ، والتكتلية ، والتحريفية ، ومرض الموضوعية ، ومرض الذاتية ، والتلمودية ، والتروتسكية ، والتصفوية ، الى أن نصل الى نداء الصين المنشور فى « أنباء بكين » بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٧ صفحة ٢٤ — ٢٥ حيث جاء فيـه « أن الشعب السوفياتى لا بد أن يثور .. والشعب الصينى يقف بحزم الى جانب الشعب السوفياتى الثورى وكلنا يقين بأنه لا بد أن يأتى يوم يخفق فيه عاليا العلم الاحمر الساطع .. علم الماركسية اللينينية » .. أى أن العلم الأحمر السـاطع لم يرتفع بعـد خفاقا فى الاتحاد السوفييتى فى نظر الصين .

وقد جاء شرح تلك القصة فى كتاب « النزاع السوفياتى الصينى » فى مطبوعات دار الآداب البيروتية .

وأما اذا ابتعدنا عن المزايدات والمناقصات فى واقعنا اليمنى لتبينا أننا يلزمنا أن نستخلص منهاج تطورنا بالاجتهاد وليس بالتقليد ، مخاطبين بالدرجة الاولى فئات المثقفين الذين يقع عليهم الدور الرئيسى فى عمليـــة التقدم فى ظروف العصر التكنولوجى السيبرناطيقى الذى نعاصره .

وذلك ما جاء فى كتاب ((حول مشـــكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث)) للدكتور تيزينى صفحة ٢٥٦ حيث قال ((فى الوقت الذى نعنى فيه بالمثقفين مجموعة العاملين فى الحقول الفكرية والعلمية والتكنيكية والطبية والتعليمية ، فاننا نرى فى هؤلاء العاملين الطاقة الكبيرة التى يمكنها — اذا توفرت الظروف الذاتية لها — أن تمارس دورا خلاقا فى طريق التقـــــدم الاجتماعى للوطن)) . الى أن قال ((أن قضية تحويل العلم والثقافة الى قوة انتاجية (مباشرة) ليست هامة فقط بالنسبة الى البلدان المتقدمة حضاريا وانما أيضا — وربما هنا أكثر بالنسبة الى العالم المتخلف — هذه القضية ينبغى أن ترتفع الى مستوى أخطر القضايا فى أذهان الســـلطة السياسية والاقتصادية والعلمية ، كما فى أذهان الجماهير الواسعة فى العالم ذاك ..))

ولذلك فان العقل الاقتصادى العلمى المخطط تحتاجه الان بلدان العالم الثالث بشكل ملح . ولهذا نشأ ما يسمى ((**باقتصاد الوقت**)) كواحـــــد من الفروع العلمية التى تدرس فى صورة علوم عديدة ، فى مقدمتها علم الاقتصاد السياسى وعلم النفس الفردى والعام وعلم التربية وعلم الفلسفة .

ومعنى ذلك فى وطننا العربى أنه علينـــا أن نحقق أكثر ما يمكن من الخطوات الاقتصادية والعلمية والفكرية والتكنيكية فى ((أقصر)) وقت ، و ((بأقل)) ما يمكن من التكاليف الاقتصادية المادية والطاقات البشرية وبشكل تتحقق فيه ((أفضل نوعية لتلك الخطوات والانجازات)) .

ولذلك اذا كنا نتمسك بالشريعة الاســـــلامية ، ونرفض الماركسية ، فليس ذلك عن تعصب جاهلى للاسلام أو لجهل منا عصبى بالماركسية .

وانما عن دراسة واسعة وعميقة .

الاسلام يتضمن المبادىء الرئيسية التى تكفل التطـــــور المتــوازن بين الروح والمادة ، ويتسع للتطور المنهجى كى يمكن استخلاص الحلول التفصيلية الملائمة لكل زمان ومكان ، ضمن الاطار الاسلامى العام .

أما الماركسية التقليدية فانها تحبس مريديها داخل أسوار التقييد المذهبى باسم الانضباط العقائدى .

وتقيد ملكات مفكريها المبدعين باسم الانقياد الحزبى .

ومن يبدع فكريا ، ويتألق فلسفيا فانها تحكم عليه بالردة والانحــراف وتعزله عن الصفوف الحزبية .

وتود لو أنها تستطيع أن ترميه للسباع والطيور الجارحة .

كما فعل الرومان بالمسيحيين ..

والجاهليون بالمسلمين ..

أما الذى يؤمن عن معـــرفة ..

فلا يهمه أن يكون مفصولا منكورا فى الحزب ..

ما دام سيبقى موصولا مذكورا فى التاريخ ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المناقشة

المحاضر : أحب أن أعتذر لـكم عن طول المحاضرة ، لـكننى — فى نفس الوقت — واثق من أنـكم مؤهلون ((للاستماع الـكثير)) ، ومتطلعون الى ((المعرفة الأكثر)) . فأنتم طليعة مختـارة من الطلائع الجامعية الواعية ، وصفوة منتقاة من البراعم التى أنبتها مجتمعنا الـكبير وأهلها للدراسات العليا كى تحرس نضاله اليوم .. وتقود حضارته غدا .

ولذلك فان السبع ساعات التى استمعتم خلالهاللمحاضرة وان كانت وقتاطويلا بالنسبة للأوقات المعتادة للمحاضرات والطاقات المعروفة للشباب، فانها أقل بكثير من طاقة الشباب اليمنى بالذات .. المعروف والمتميز بقدراته السياسية .. وطاقاته الذاتية .. التى غرسـها (فى طبيعته الخاصة) التعود التقليدى على الصبر والمثابرة ، والجلد والمتابعة .

ورغبة فى المزيد من الايضاح الذى يؤدى الى تحـديد المواقف حتى يتفق من يحرص على الاتفاق ((عن بينة)) ، ويختلف من يصر على الاختلاف ((عن بينة)) أيضا .. فاننى قد حرصت على أن أعرض الموضوع متكاملا ((فى أكثر اختصار ممكن)) .. وفى ((أقل اسهاب ضرورى)) .

ولا شك فى أنكم قد أخذتم فكرة عامة وكافية عما أردت عرضه عليكم وأما امعانكم فى استيعاب خبايا تفاصيله الدقيقة فذلك ما سوف يتحقق انشاء الله عندما يتم طبع المحاضرة وتوزيعها عليكم حتى تتأملوها على مهل وتتأكدوا من أمانة النقل من المراجع التى استندت اليها والتى ناقشتها .

فالدراسة ((على الورق)) تعمق ما يستمع اليه ((على الهواء)) .

والآن فلنبدأ المناقشة :

طالب : هل سيبقى جهاز التسجيل ؟

المحاضر : هذه النقطة سبق أن أوضحناها فى المحاضرة السابقة ولا بأس من التكرار ..

وظيفة جهاز التسجيل هى ايجاد مضبطة للمناقشة حتى يمكن نشرها بغير أدنى حذف أو اضافة غير مقصودة يمكن أن تحدث اذا اعتمدنا على الكتابة بالقلم أثناء الحوار . وتضاف الى ذلك أهمية الرجوع الى الشريط اذا حدث أى شك فى أية فقرة عند نشرها فى المناقشة .

خلاف ذلك لا توجد وظيفة لجهاز التسجيل ، والشريط لن يذهب الى أية جهة ، ولن يخرج من بيتى ، واذا كانت هناك جهات تريد أن تسجل فبوسعها أن تسجل دون أن تعلم ، ودون أن تحتاج الى وضع جهاز تسجيل بهذا الحجم على المائدة .

فأنتم تعلمون أنه توجد تيارات كثيرة بين الاخوة الزملاء الطلبة ولكل تيار أجهزة وامكانيات تسنده ، ولن تعجز هذه التيارات عن تزويد مريديها بأجهزة تسجيل بالغة الصغر من حيث الحجم ، بالغة الدقة من حيث الأداء ، تفوق طاقتها قدرة الجهاز الكبير الموجود أمامكم الآن على المائدة .

ولقد جربتم فى المحاضرة الماضية ، كان الجهاز موجودا وثارت نفس الأسئلة وأشيعت نفس المخاوف ، ومع ذلك تكلم من أراد الكلام بحرية ولم يمسه أى أذى .

فالشريط الأول لم يخرج من مكتبى فى البيت حتى الآن ولن يخرج منه أبدا ، وذلك هو نفس مصير الشريط الحالى فتكلموا بحرية وديموقراطية وعلى مسئوليتى ، كما حدث فى المحاضرة الأولى .

والاخ الذى وقف للكلام الان كان هو أول المتكلمين فى المحاضرة الأولى وكان آخرهم أيضا على ما أظن ، وتكلم فى المرة الماضية بحريته وقال كل ما أراد ولم يصبه أى أذى . وفى اليوم التالى للمحاضرة أرسلت اليه ابنى يطمئنه ويعطيه رقم تليفونى كى يتصل بى اذا أصابه اى ضرر

بسبب كلامه الذى قاله فى المناقشة . وقد أرسلت اليه ابنى وهو زميله فى الجامعة عندما أخبرنى ابنى عن اشاعات وهمسات قيل أنها تدور حــول وضع اسم هذا الزميل فى القوائم السوداء لدى سفارة الجمهورية العربية اليمنية .

ولم أكتف بارســـال ابنى ليطمئن زميله وانما التقيت بالزميل بنفسى وقلت له اننى مســـــــئول شخصيا عن أى ضرر يصيبه بسبب ما قاله فى المحـــاضرة .

وأكدت له أننى اتصلت باخوانى رجال هذه السفارة وأشعرتهم بأن اى اجراء ضد أى طالب بسبب أى كلام يقوله فى الحوار بعد المحاضرات التى ألقيهـــا عليهم فانه سيكون اجـــراء موجها ضد سمعة الثورة وكرامة النظام الحاكم فى صنعاء الآن .

وقد أبلغنى اخوانى رجال ســـفارة الجمهورية العـــربية اليمنية أنه لا توجد لديهم قوائم سوداء للطلبة مطلقا وانهم يرحبون أيضا بديموقراطية الحوار والمناقشات ويرحبون بالنقد البناء الذى يستهدف التوجيه النزيه .

هذا موقف سفارة صنعاء واننى شخصيا أضمن صدقه .

أما موقف سفارة عدن فاننى لا أعلم عنه شيئا .

لكننى أرجو أن يكون مماثلا لموقف سفارة صنعاء بمعنى أننى أرجو أن يكون متفتحا متقبلا للحوار الديموقراطى ومتسع الصـــدر للنقد البناء الذى يستهدف التوجيه النزيه .

والآن فليتفضـــــل الطالب بالاقتراب من المنصـــة حتى يقترب من الميكروفون كى يظهر صوته بوضوح فى شريط التسجيل على أمل أن نجده واضحا فتنشر كل كلامه فى المناقشات .

الطالب : الحقيقة نشكر الدكتور عـــلى محاضرته القيمة الشاملة ،

التى كانت فى بعض جوانبها علمية لكنها فى البعض الآخــر لم تكن علمية على وجه الأطلاق .

برزت العلمية فى المحاضرة فى طريقة تحليلها للحوادث بشكل عام ، لكن الغير علمى هو تحليله لمسألة الثورة اليمنية فى الشمال وأيضــا فى تناوله فى أول المحاضرة للأمور بشــكل شخصى حيث ظهر فيه صراعه مع الدكتور الشهارى ، وذلك الصراع كان قديما من خلال الصحف المصرية .

والحقيقة أن محاضرته فيها الكثير من الأسئلة والاستفسارات ولى أكثر من ملاحظة أريد أن أبديها .

عنوان المحاضرة هو سوق الشعارات ولكن لا يوجــد فى المحاضرة شيء يربط بين موضوعها وبين عنوانها .

كان الســؤال المفروض أن يطرح هو لــماذا اعتنق بعض الشــباب اليمنى لبعض الشعارات ؟ أما لــماذا الشعارات فأعتقد أن المنطقة اليمنية أو الشعب اليمنى جزء من الأمة العربية التى انطلقت منها شعارات كثيرة بسبب قضية التخلف ونكبة فلسطين ، وتطلع الشباب العربى الى حل هذه القضايا ليغير وجه المنطقة العربية القديم حيث تسود فيه القوى الرجعية .

ونذهب الى حركة القوميين العرب والبعث . كان الشــعب اليمنى يعتقد أنه عليه مسئوليات مضاعفة ، لأن التخلف موجود فى اليمن أكثر من أية بلدة عربية أخرى وتوجد فى اليمن أيضــا مشاكل الطائفية فبــدأ الشباب اليمنى ينخرط فى هذه الأحزاب ليحل هذه المشاكل ، ثم اكتشف فيما بعد أن هذه الأحزاب تمارس نفس التخريب كالتجــزئة والطائفية كحركة القوميين العرب فى أحداث أغسطس وممارسة حزب البعث اليمنى الحالية .

ويوجد معياران لأى شــعار هما صدق الشعار ونبوعه من أوساط الجماهير الشعبية وتعبيره عن آمال الجماهير ، فى هذا المعيار ليس العيب

أن يطلق أي شعار لأن لكل ثورة شعار ، لكن العيب هي في عدم ممارسة هذه الشعارات ، الفارق الجديد بين الثورة العربية والأحزاب التي كانت موجودة هو في كيفية الممارسة فالبعث لم يمارس الوحـدة ولم يعط أي مفهوم للحرية ، حركة القوميين العـرب انطلقت في بادىء الأمر من شعار مثلث « حديد ونار وثأر » ، ومع هذا لم تمارس هذا الشعار وتبنت فيما بعد شعار « حرية واشتراكية ووحدة » لكنها مع ذلك تنكرت لهذه الشعارات . والاخوان المسلمون أيضا رفعوا شـعار الدعـوة الاسلامية ومع هـذا تنكروا له .

فيبقى المعول الأول والأخير على الممارسة .

كذلك اختلف مع الدكتور في أن المنهج الاسلامي بمفهومه العام الذي كان يطرح أيام الأفغاني ومحمد عبده صالح لليمن الآن ، ذلك لأن اليمن جزء من المنطقة العربية والثورة العربية وبالتالي فان هناك ثورة عربية لهـا أبعادها القومية والطبقية والروحية تتفاعل مع بعضها لتلقى نظرتها للثورة العربية .

والملاحظة الثانية تتعلق بالوحدة اليمنية ومدى صـدق النظامين في تنفيذ اتفاقية الوحدة .

أن المتتبع للاحداث في اليمن منـذ توقيع اتفاقية طرابلس ، يلاحظ مدى توجس كل نظام بالآخر ، وهذا وضح من خلال تشكيل منظمة الشبيبة الديموقراطية في الجنوب التي تضم عناصر معينة ، وتشكيل الاتحاد اليمني في الشـمال والذي يضم عناصر معينـة تحـاول الدفاع عن مواقعهـا وامتيازاتها .

فلماذا هذه التنظيمات بعد أن تم الاتفاق على وحدة اندماجية ؟

ثم تكلم السيد المحاضر عن حركة القوميين العرب وكيف أنها تسلقت

على الخط الناصرى حتى سنة ١٩٦٥ .. فهل هذا يبرر ما يقـال من أن المحاضر كان على علاقة وطيدة بحركة القوميين العرب ، وخاصة عنـد وصوله الى اليمن بعد سنة ١٩٦٢ وحمل حركة القوميين العـرب له على الأكتاف فى اليمن وبالذات عندما كان المحاضر يرى محمولا على أكتاف الأخ سلطان أحمد عمر والأخ سعيد الجناحى بالذات . بل حتى كان يقـال عن الحركيين أنهم حـزب البيضانى . وأشيع فى تلك الأيام أن البيضانى وزع عليهم كميات من النقود . فأرجو الاستفسار من الدكتور .

ثم استفسار آخـر من السـيد الدكتور لمـاذا ذهب الى عـدن أيام الاستعمار ؟

ثم نقد الدكتور البيضانى للماركسية فى الواقع أنه نظر الى الفـكر الاشتراكى نظرة علمية كبيرة ، وهو لم يأت من فراغ . لقد تكلم عن المادية وعن الجدلية ، وأكد أن الفـكر الأشتراكى الانسانى مستمر ومتطور . وما الفكر الماركسى الا حلقة من حلقات هـذا الفكر . ونحن نوافقه على ذلك ونشجب الذين ينظرون الى الفكر الماركسى نظرة أرثوذكسية مدعين أنه فكر كامل شامل لا يمس ، أى يقولون ان ماركس أخذ معـه العلمية وذهب .. وأما التحليل الماركسى من خلال التطور الفكر الانسانى يرتكز على العامل الاقتصادى وحده هو تركيز من جانب الماركسيين غير صحيح فهذا العامل يقوم بدور كبير فى قضية الصراع ، لـكنه ليس العامل الوحيد فى طبيعـة الصراع فى التاريخ .

لقـد لعب العامل القومى والدينى دورا كبيرا فى الصراع ونضـوج القوميات ، ويكفى أن ننظر الى التاريخ المعاصر لنتبين مدى صدق هذا المنطق وعلميته .

المحاضر : الأمر الذى يدعو الى الانتباه أن هـذا الأخ الطالب بالذات هو دائما أول المتسائلين ، فقد حدث هذا فى محاضرتى الأولى ، ويتكرر هذا

نفسه فى نفس هذه المحاضرة . والأمر الأكثر استحقاقا للانتباه أنه يحمل عادة معـــه ورقة مكتوبة من قبل استماعه الى المحاضرة ، يضيف اليها عدة عبـــارات من المحاضرة فقط ليخلق عـــلاقة ما بين المحاضرة وبين الورقة المسبقة .

وعلى كل سنناقش كل ما جاء فى ورقته بندا بندا .

قال الزميل الابن أن المحاضرة كانت علمية فى بعض جوانبها فقط ، وان علميتها برزت فقط فى طريقة تحليلها للحوادث بشكل عام ، وان الغير علمى منها هو تحليلها لمسألة الثـــورة فى الشمال ، والرد على ذلك هو أن **الجانب السهل عـــلى الفهم السريع** فى المحاضرة هو تحليلها للحـــوادث ، وهذا الجانب هو الذى استحق ثناء الزميل لأنه الجانب الذى أحاط به .

أما الجانب الصـــعب على الفهم السريع فى المحاضرة فهو مناقشتها لشعارات وتحاليل الآخرين وموقفنا العلمى التحليلى من كل ذلك ، وهـــذا يحتاج الى دقة فى قراءتها ، الأمر الذى أرجو أن يتيسر للزميل فيما بعـــد ، عند طبعها وتوزيعها ، وسأترك من الآن كعادتى نســـخة المحاضرة الأصلية لدى الهيئة الادارية للرابطة .

وعلى كل حال فالشهادة الصـــحيحة على علمية الموضوعات الفكرية لا تتوقف فقط على مدى ما « تتضمن » هذه الموضوعات من العلم ، وانما الى جانب ذلك تتوقف على مدى ما « يستوعب » الشاهد من العلم .

ولذلك فاننى وان كنت أعتز بشـــهادة الزميل بعلمية بعض أجـــزاء المحاضرة الآن ، فاننى لن أفقد الأمل فى أن يشهد نفس الزميل بعلمية أجزائها الأخرى فيما بعد .

لقد اســـتدل الزميل فى بداية كلامه على عدم علمية هـــذه الأجزاء

الأخرى بدليلين : أولهما « تحليلى لمسألة الثــورة اليمنية فى الشمال » . وثانيهما « تناولى فى أول المحاضرة الأمور بشكل شخصى حيث ظهر فيــه صراعى مع الدكتور الشهارى » .

ولنبدأ بالدليل الثانى لأنه شخصى كما قال .

اختلافى مع الدكتور الشهارى فى وجهات النظر معروف ومنشور فى مجلة الطليعة القاهرية ، وعبر كل منا عن وجهات نظره فى سلسلة مقالات متلاحقة .

وهذا الاختلاف الفكرى هو اختلاف صــحى يشقى من أجله المفكرون ويستفيد منه القراء .

ونحن لم نختلف فى السر أو فى الظلام ، بل فى العلن وتحت أشعة الشمس .

لقد وجد الأخ الزميل الدكتور محمد على الشهارى أن وجهات نظرى التى أنشرها فى أخبار اليوم لا تفيد المجتمع اليمنى والعربى بل وتضره ، ونشر وجهات نظره فى مجلة الطليعة .

وقد وجدت أن مقالات الأخ الدكتــور الشهارى هى التى تضر اليمن والأمة العربية ولا تنفعهــا ، ونشرت وجهــات نظرى هذه فى نفس مجلة الطليعة .

وفى هذه المحاضرة نقدت وجهات نظره التى نشرها فى كتابه الجديد المنصب على اليمن ، ونحن الآن نتحدث عن اليمن .

فكان لابد أن أشير الى كتابه وشعاراته التى طرحها على اليمنيين ، حتى تكون محاضرتى متكاملة قدر الامكان .

والفقرات التى جاءت فى كتابه ، وعلقت عليها ، أشرت الى مواقعها فى صفحات كتابه .

ولو اهملت ذلك لكان تقصيرا من جانبى يحاسبنى عليه الراغبون فى البحث عن الحقيقة ، والذين تجشموا مشقة الحضور الى هذه القاعة ، والذين سيتحملون مشقة قراءة المحاضرة بعد طبعها .

فاختلافى مع الأخ الدكتور الشهارى ليس اختلافا شخصيا كما وصفه الزميل ، وانما هو خلاف فكرى .. هو يمثل الاتجاه الماركسى ، وأنا اتمسك باتجاه الثورة العربية غير الماركسى .

نحن لم نختلف على اقتسام تركة أو افتراق غنيمة ، وانما يبذل كل منا جهدا من أجل ايضاح وجهات نظر يعتقد أنها أكثر صحة من غيرها .

ماركسية أو لا ماركسية ؟

الماركسيون يقفون مع الشهارى ، وغير الماركسيين يكملون عجز البيضانى .. حين يعجز عن اثبات خطر الماركسية على اليمن والأمة العربية .. ويكملون جهوده فى استخلاص برنامج تطور يمنى ينبع من ظروفها ويسير فى اطار الثورة العربية .

والحكم النهائى للجماهير على مستوى الساحة اليمنية بصفة خاصة ، والساحة العربية بصفة عامة كى تختار ما ينفعها من هذه الآراء وتترك ما لا ينفعها .

وأما دليل الزميل الأول على عدم علمية بعض أجزاء المحاضرة ، وهو تحليلى لمسألة الثورة اليمنية فى الشمال ، فاننى أدرك أنه مستاء من البطء الشديد فى سير التطور فى الشمال « وهذا ما نشكو منه جميعا » ولا يختلف فى ذلك أحد .. حاكم أو محكوم .

لكننى لم أسترسل فى شرح نواقص النظام القائم الآن فى شمال اليمن ، مكتفيا باستعراض شعاراته الأساسية التى أعلنتها ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، والتى لم يتحقق منها القدر المأمول .. كما ذكرت فى صلب المحاضرة .

ومع التسليم بوجود نواقص وقصور فى النظام القائم الآن فى صنعاء ، فاننى لم أسترسل فى شرح هذه النواقص ولم أسهب فى ايضـــــاح هذا القصــــــور ، لأن المطروح فى الســــــاحة اليمنية الآن هو « ماركسية » أو « لا ماركسية » .

دعاة المـــاركسية يقولون : انها وحدها التى تحل مشـــــاكل اليمن ، تستكمل نواقص النظام وتعالج قصوره .

والوطنيون التقدميون غير المـــاركسيين ، مع اعترافهم بنقص النظام وقصوره ، يرفضون المـــاركسية ويعتقدون أنه توجد منـــاهج أخرى غير ماركسية تتكفل باستكمال نواقص النظام ومعالجة قصوره .

هؤلاء غير المـــاركسيين وطنيون وثوريون ، ويحافظون على استقلال بلادهم ويسعون الى تحقيق أمانيها القومية .. ومن هؤلاء الزعماء جمال عبد الناصر وأنور السادات ومعمر القذافى على سبيل المثال .

بل ان الرئيس الفرنسى الحالى جورج بومبيدو يعطينا مثالا قريبا لنظام يعترف بنواقصه وقصوره ، ومع ذلك يرفض المـــاركسية ويبحث عن حلول لمشاكله بعيدا عنها ، دون أن يخشى اتهامه بالسطحية الفكرية أو الضحالة الأيديولوجية أو الذيلية أو التضحية بالمصالح الوطنية .

كان الشيوعيون المـــاركسيون الفرنسيون يصورون للمجتمع الفرنسى أن المـــاركسية هى البلسم الشافى الوحيد لعلاج مشـــاكل هذا المجتمع . ولهؤلاء أساليبهم الخاصة فى الاقناع المنظم والانتشار بين مختلف الأوساط المستاءة من عيوب النظام القائم .

وقد أجمعت معـــــاهد تقصى الآراء على فـــوز تحالف المـــاركسيين والاشتراكيين فى الانتخابات الفرنسية ، ذلك الفوز الذى كان من شـــأنه أن ينقض المـــاركسيون على الاشتراكيين فى مرحلة لاحقة .

وأظهرت نتائج الانتخابات الأولى دلائل هذا الفوز فعـــلا ، مما أفزع الرئيس الفرنسى بومبيدو كما ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ ١٠ الجارى أى منذ أربعة أيام فقط ، فألقى خطابا قبيل ساعات من بدء عملية انتخابات الاعادة حذر فيه الشعب الفرنسى قائلا « **ان انتصار الشيوعية الماركسية فى فرنسا من شأنه أن يجعل من الصعب للغاية المحافظة على « استقلال » فرنسا ، والمحافظة على رخائها ، والدفاع عن عملتها ، وعن الخطـــة التى وضعت للعمالة** » .

وأضاف الرئيس الفرنسى قائلا : « **انه على الفرنسيين أن يختاروا بين « الشيوعية » وبين « مجتمع حر » يكون فى وســـــع الاشتراكيين أن يساهموا فيـــه** » .

ثم اختصر الرئيس الفرنسى تحذيره للفرنسيين فى جملة مفيدة بقوله : « **ان الاختيار بسيط .. فهناك الشيوعيون وحلفاؤهم من ناحية ، وجميـــع الباقين من ناحية أخرى ..** » .

واعترف الرئيس الفرنسى بأنه «**توجد نواقص فى النظام القائم الان فى فرنسا ، كما توجد فيه أوضاع غير عادلة** » .. لكنه تعهـــد بالعمل على تغييرها فى ظل « النظام الحر القائم » عن طريق اصلاحات (وصفها بأنها جريئة) تتضمن مزيدا من العدل الاجتماعى الذى يمكن أن يتحقق كنتيجـــة « للتقدم الاقتصادى » .

وتفسير ذلك فى نظرنا من الناحية الاقتصـــادية أن الرئيس الفرنسى بومبيدو يقصد أن « التقدم الاقتصادى » الذى يعتمد على « التقدم فى الانتاج » هو الذى يحقق « العدل الاجتماعى » كما يرى علماء الاقتصاد ، وليس العكس كما يزعم دعاة المـــاركسية ، لأن البحث فى توزيع العدل الاجتماعى بغير تقدم اقتصادى لا يزيد عن مجرد اعادة توزيع الدخل القومى الموجود فعلا ، فلا يتم تقدم فى الانتاج ، بل يتناقص حجم الانتاج بالنسبة الى تزايد عدد السكان نتيجة لاعادة توزيع الدخل .. فتتقهقر حضـــارة الدولة ولا تتحقق الفائدة المرجوة من العدل الاجتماعى .

وقد أدى هذا التحذير أثره العميق فى تحويل اتجاه الناخبين الفرنسيين الذين كانوا فى الجولة الأنتخابية الأولى قد وقعوا تحت تخدير الوعود البراقة التى أطلقها الشيوعيون المـــاركسيون جزافا .. ولذلك أظهرت انتخابات الاعادة عن هزيمة ساحقة للشيوعيين ، على عكس ما كان متوقعا لهم من نجاح مؤكد يكفيهم لفرض النظرية الشـــــيوعية المـــاركسية على الشعب الفرنسى .

لـــكن المـــاركسيين بدلا من اعادة النظـــر فى الأسباب التى دفعت الشعب الفرنسى الى التخلى عنهم ، ذهبوا الى التهديد باثارة الاضطرابات حيث نقلت وكالات الأنباء بتاريخ ١٢ الجارى أن زعماء اليسار المتطرف دعوا العمال الفرنسيين الى تنظيم المظاهرات احتجاجا على نتائج الانتخابات .. وقال ميشيل روكر — وهو من زعماء اليسار المتطرف — انه سيتعين على الشعب أن يعبر عن غضبه عن طريق آخر غير الأنتخابات البرلـــانية ، وانه سوف تحدث اضطرابات فى فرنسا .. وقال ادموند لومير السكرتير العام لاتحاد العمال « يجب على العمال الفرنسيين أن يعقدوا المؤتمرات فى المصانع لتعبئة جميع العمال للقيام بعمل ما » .

وهذه هى الديموقراطية على الطريقة المـــاركسية ، بعد أن تفشـــل فى الانتخابت الشعبية الحرة تلجأ الى تخريب المصانع .

لـــكننى أعتقد أن العمال الفرنسيين على درجة عالية من الوعى بالمصالح الوطنية، ولن ينقادوا وراء المحترفين الحزبيين المتعصبين .

وهذا ما أكده أمس الرئيس بومبيدو حين صرح بأن فرنسا قد نبذت المجتمع الشيوعى بصورة أقوى فى الواقع مما أظهرته نتـــائج الاقتراع من خلال الأرقام .

وهذا التصريح منشور فى الصحف المصرية اليوم .. وأما التفاصيل التى عرضتها عليكم فقد نشرتها وكالات الأنباء فى بضعة الأيام المـــاضية ، ولذلك فانها لا تزال عالقة بكل دقائقها فى ذهنى .

اذن نحن اليمنيين لسنا وحدنا فى الدنيا الذين نعترف بوجود نواقص

وقصور فى نظامنا ، ومع ذلك نرفض المـــاركسية ونبحث عن علاج لنواقص نظامنا وقصوره بعيدا عنها .

هذه النقطة هى جوهر موضوع اليوم .

جوهر موضوع اليوم هو أننا مع التسليم بوجود نواقص وقصـــــور فى النظام فى اليمن الشمالى ، فاننا نرفض أن ننساق وراء اتجـــاه اليمن الجنوبى المـــاركسى .. هكذا وبصراحة وبغير لف ولا دوران !

وعندما أطرح مشاكل الثورة فى الشمال ، مع المبررات العلمية لهذا الطرح ، فاننى أعتقد أننى أطرح هذه المشاكل طرحا علميا .. العلمية هى البحث عن الحلول المتطورة الممكن تحقيقها فى الشمال ، ورفض الحلول المستوردة المطلوب فرضها عليه .

اذا كان الزميل الابن لا يزال يرى أن هذا الطرح غير علمى ، فعندى رجاء أن يعيد النظر فى رأيه .

كذلك أشار الزميل الى انطلاق شعارات كثيرة فى المنطقة العربيـــة بسبب قضية التخلف ، ونكبة فلسطين ، وتطلع الشباب العـــربى الى حل هذه القضايا .

ولقـــد ذكرت فى المحـــاضرة أن حزب البعث قام بدور هام فى مطلع الأربعينيات لتنمية الاحساس العربى بضرورة التغيير ، وأشدت بجهـــود الأستاذ ميشيل عفلق فى هذا المجال .

لـــكننى أضفت على ذلك أن حزب البعث وغيره من الأحزاب التى اشرت اليها فى محاضرتى قد عجزت عن تقدم نظرية تطور عربيـــة تلاحق تطور العصر .. فلجأت أجنحة منها الى اعتناق المـــاركسية ، وظلت أجنحة اخرى منعزلة عن تيار العصر ، وانفتح أحد الأجنحة على التجـــربة المصرية من بعيد .

وخلاصة قولى أن هذه الاحزاب قد تعثرت فى طريقها نظرا لانتهـــاء

مرحلة الاحساس بضرورة التغيير الى مرحلة التغيير الفعـــلى .. أى من مرحلة الاحساس بالضرورة الى مرحلة الضرورة نفسها .

ففى مرحلة تنمية الاحســـاس تكتفى الشعوب بالخطب الحمــاسية والتنظيمات السياسية غير الايديولوجية وعندما تنتقل الى مرحلة الضرورة والتغيير تجد الامر يختلف كثيرا حيث تصبح الشعوب فى حاجة الى برنامج عمل وطنى وتفصيلى يفصل ويجسد عملية التغيير الفعلي ويقودها .

وهذا ما عجزت هذه الأحزاب عن الوصول اليه ففشلت فى الاستمرار القيادى الجماهيرى وبقيت تعلن بعض الشـــعارات على سبيل التــذكير بوجودها .

ومن هنا لم أفهم وجهة نظر الزميل هل يقر هذه الحزبية على هـــذا النحو أو يرفضها ؟ .

الطالب : قلت ان الشعارات الكثيرة التى انطلقت فى المنطقة العربية كان سبب انطلاقها تطلع الشباب العـــربى لحل قضية التخلف ونكبــة فلسطين .

المحاضر : لانختلف حول هذه النقطة ، وانما أسألك هل تقر الحزبيــة رغم خلوها من النظرية العربية للتطور أم تشجبها ؟
اذا رفضتها فاننا نتفق ، واذا رأيت استمرارها فاننا نتناقش .. فهل تقرها أو ترفضها ؟

الطالب : أرفضها .

المحاضر : اذن اتفقنا .

نقطة أخرى أرجو أن يشرحها لنا الزميل ، لقد ربط بين حركة القوميين العرب وحزب البعث والطائفية فأرجو من الزميل أن يوضح لنا قصده من هذا الربط .

الطالب : قصدى أنه يوجدمعياران للحكم على أى شعار ، أولا صدق الشعار ونبوعه من الواقع المعاش للجماهير ، وثانيا الممارسة من قبل القوى التى تحمل هذا الشعار . الشباب اليمنى كان يعتقــــد أنه بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ستنتهى المشكلة الطائفية فى اليمن . لكن هذا الشباب خاب ظنـــه من ممارسة الطائفية على يد حزب البعث وحركة القوميين العرب فى اليمن والسيد المحاضر يفهم ذلك .

المحاضر : هل تسلم معى أن هذه الاحزاب مارست الطائفية فى اليمن، وأن الطائفية مرفوضة ؟

الطالب : طبعا أسلم .

المحاضر : وأنا أسلم معك أيضا .

وعندئذ نكون قد اتفقنا معا على أمرين .. أولا رفض الحزبية . وثانيا رفض الطائفية .

الطالب : نعم ..

المحاضر : شكرا ..

وننتقل الى قول الزميل أننى أرى أن تنهـــج اليمن منهج الشـــيخ جمال الدين الافغانى والشيخ الامام محمد عبده فالحقيقة أننى لا أستطيع أن أقترب منهما فهما عبقريتان فريدتان فى ميدان كل منهما ومقياس عصر كل منهمـــــــــا .

وأنا دكتور فى العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة بون بألمانيا الغربية ، وكل دراساتى الاسلامية الرسمية عبارة عن دبلوم الدراســـات العليا فى الشريعة الاسلامية من كليـــة الحقوق بجامعة القاهرة . وأضيف كل يوم الى معلوماتى قراءات فكرية متنوعة لأن هذه الاضافة فضلا عن أنها هى صميم عملى كمفكر يتصدى للقضايا الفكرية الوطنية والقومية ، فانها هى كل هوايتى التى لا أجد المتعة الشخصية بعيدا عنها .

بهذا العرض المختصر للاطار العام الذى يحيط بأفكارى أعتقـــد أنه لا يتسور أحد أننى بعقليتى التى تتجدد كل يوم أعيش فى عصر جمال الدين الافغانى ومحمد عبده .

لا يمكن أن أقترح على اليمن ولا على غير اليمن العودة الى الخلف . أقترح فقط الاستفادة ممن سبقونا من المفكرين والملهمين ، ونبنى تطورنا على احدث نظريات التطور الفكرى والتكنولوجى الحديث داخل الاطار العـام للشريعة الاسلامية .

فدراستى فى الاقتصاد وفى ألمانيا الغربيــة واستمرار قراءتى فى الاقتصاد يصوغ الخطوط العريضة لمنهاج التطور فى اليمن ، وانطلاقى من الواقع اليمنى بالذات يعطى هذه الخطوط العريضة كل تفاصيلها ، ثم ايمانى بالله ودراساتى الاسلامية تعطى الاطار العام الذى يحيط فى شكل دائرة بهذه الخطوط العريضة العلمية العصرية ذات التفاصيل الجزئية اليمنية .

والاسلام يتضمن الاطار العام للعدالة الاجتماعية وللتطور ، ويبقى على كل مجتمع فى كل عصر أن يطور تفاصيل هذا التطور بحسب ظروف كل عصر داخل هذا الاطار الاسلامى العام .

وبذلك يمكن أن تتطور ليبيا تطورا اسلاميا ، وكذلك سوريا ، ومصر حاليا تتطور تطورا اسلاميا وهى أم الثورة العربية ، ومنبع الحضـــارة العربية الحديثة ، ومخزن الخبراء والتكنيكيين العرب .

ليس معنى ذلك أن يعود النظام الاقتصادى ألف وثلاثمائة وتســعين سنة الى أيام عمر بن الخطاب ، وانما معناه أن نستفيد من عدالة عمــر وديموقراطية عمر التى هى عدالة وديموقراطية الاسلام مـــع ترك دكاترة الاقتصاد والهندسة والاجتماع وغيرهم يطورون المجتمـــع بأحدث الطرق العلمية داخل اطار عدالة الاسلام الاجتماعية وديموقراطيته السياسية .

وقلت هذا فى المحاضرة السابقة ، ولذلك فمن باب عدم الاستيعاب أن يقول الزميل أننى أدعو اليمن أو غير اليمن الى الاخذ بمنهاج جمال الدين الافغانى أو محمد عبده ونحن فى آخر القرن العشرين .

مستحيل بعد أن أدرس فى المانيا الغربية ، وأطلع كل يوم على كتاب حديث فى الاقتصاد ، أن أدعو الى تطبيق الأفكار الاقتصادية لأحد أئمة المسلمين الذين ظهروا منذ ألف سنة أو يزيد .

المفروض أن أطبق أحدث نظريات ١٩٧٣ ، وفى ١٩٧٤ سأطور آرائى الاقتصادية ضمن الاطار الاسلامى ، وكذلك فى ١٩٧٥ وقلت ذلك فى المحاضرة السابقة التى طبعنا منها خمسة عشر ألف نسخة ولا بد أن الزميل قد قرأها بعد أن استمع اليها بنفسه فى المحاضرة ، وعلى كل حال اذا كان الزميل قد فاتته الطبعة الأولى فنجرى الآن اعادة طبع خمسة عشر ألف نسخة أخرى فى نفس المطبعة وبنفس الكلام وان اختلفت أرقام الصفحات لاعادة التبويب .

أما حركة القوميين العرب وصلتى بهم فقد ذكرت أن بداية صلتى بهم كانت فى تعز بعد الثورة وذكرت الاسماء التى لا أزال أذكرها كالاخوة سلطان أحمد عمر وسعيد الجناحى وعبد الرحمن محمد سعيد وقحطان الشعبى وسالم زين وطه مقبل وعلى السلامى وناصر السقاف والاخرين .

فى ذلك الوقت لم أكن قد تبينت أنهم من حركة القوميين العرب ، كنت أعرف فقط أنهم تنظيم شعبى يمنى يهتف للثورة اليمنية ويجمع المقاتلين لدفعهم الى ساحات القتال للدفاع عن الثورة اليمنية ، فساعدتهم من هذا المنطلق وأعطيتهم السلاح والمال وذكرت ذلك فى صلب المحاضرة .

وأول مرة أعرف أنهم من حركة القوميين العرب كانت بعد ذلك عندما جاءنى الاخ سلطان أحمد عمر وأخبرنى بأنه تقديرا لدورى القيادى فى ثورة ٢٦ سبتمبر قد انتخبت عضوا قياديا مركزيا فى حركة القوميين العرب .

فقلت له أننى أشكر هذا التقدير لكننى أعتذر عن قبول هذه العضوية وأرجو أن تساعدنا الحركة علىايجاد تنظيم سياسى يمنى يجمع كل القوى اليمنية لأن اليمن لا سيما فى ظروف تثبيت النظام الجمهورى لا تستطيع أن تتسع لأى صراع حزبى داخلى بين القوى التقدمية ، ذلك الصراع الذى لا بد أن يحدث ولو عفوا ، من مجرد وجود تيارات حزبية متعددة داخل الساحة اليمنية .

وقلت له أن المطلوب فى ذلك الوقت هو برنامج عمـــل يمنى وطنى ومرحلى يجسد أهداف الثورة ويحدد معالم طريق الثورة نحو تحقيق هـذه الاهداف على أن نستفيد من ايجابيات التجـــربة المصرية بالذات باعتبارها التجربة الوحيدة التى وضعت الخطوط العربية الثورية العريضة فى نطاق الممارسة الفعلية فاظهرت دروسا مستفادة .

فى ذلك الوقت لم أكن آخذ على حركة القوميين العــــرب أى مأخذ مطلقا فقد كانت كما قال سلطان فى كتابه « ناصرية حتى العظم » . وكانت شعاراتها كلها ناصرية وكتاباتها كلها ناصرية .

ومع ذلك اعتذرت عن قبول عضوية قيادتها المركزية رغبة فى **انشاء تنظيم سياسى موحـــد يضم جميع القـــوى الوطنية ناصرية وغير ناصرية** على اعتبار أن اللقاء الفكرى بين هذه القوى والممارسة العملية التى يمكن أن يشتركوا فيها معا يمكنها صهر الجميع وجمعهـــم داخل الاطار الوطنى القومى الايجابى النافع .

أما عن سبب ذهابى الى عدن فى نهاية ١٩٦٣ فان لذلك قصة ذات جذور تغوص الى عمق الايام الاولى لقيام الثـــورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

فى تلك الايام المبكرة من عمر الثورة ، بينما كانت المعارك العسكرية تزداد ضراوة فى معظم أنحاء البلاد أعلنت عن تأسيس البنك اليمنى للانشاء

والتعمير ، وكنت لا أترك أى مجال شعبى الا وأخطب فيـــه داعيا جماهير الشـعب الى الاكتتاب فى رأسمال البنك .

حتى عندما كنت أزور المواقع العسكرية الأماميـــة كنت أخطب فوق الدبابات لاثير حماس الجماهير **للدفاع عن الجمهورية بالسلاح وبنـــاء الجمهورية بالاقتصاد .** لأنه كان يجب علينا أن نوضح للقـــوات فى ساحات القتال لماذا تقاتل من أجل النظام الجديد ؟ كان علينا أن نرسم لها المستقبل العريض الذى ينتظرها عند انتصار هذا النظام وثبوت جذوره فى البلاد .. كان علينا أن نقنع الشـعب ، وأن نقنع أنفسنا أولا أننا فعلا نبنى مستقبلا أكثر رخاء وأكثر اتساعا لأمانى الجماهير التى تبذل أرواحها فى سخاء دفاعا عن هذا النظام الجديد .

فلم تكن معنا جنة فى السماء نغرى بها الناس على الاستشهاد وهم يدافعون عن الدين الجديد فى الارض .. وانما كانت معنا جنة فى هـــذه الارض وكانت هى الامل الكبير الذى ينتظر الناس اذا ما استماتوا فى الدفاع عن النظام الجديد الذى سيبنى لهم هذه الجنة التى لا تتعارض مع جنـــة الســـماء .

أو باختصار كان علينا أن نقنع الجماهير أنها لم تكن تقاتل دفاعا عن فلان وفلان ، وبغضا لفلان وفلان ، أو انحيازا لكذا وكذا ، وانما سعيا فى طريق مستقبل أفضل يلحق شعب اليمن بسكان العصر الذى نعيشه .

وكان أول هذا الطريق هو انشاء البنك اليمنى للانشاء والتعمير .

كان أول الطريق لأنه فاتحة التخطيط الاقتصادى فى البلاد الذى كان ينبغى أن تتلوه تفاصيل اقتصادية أخرى .

لذلك كان اهتمامى بانشـــــاء البنـــك اليمنى ، أى بتأسيس النظام الاقتصادى الجديد ، لا يقل عن اهتمامى بتأسيس النظام السياسى الجديد .

وفى ظروف مثل التى كانت سائدة فى اليمن فى ذلك الوقت لم يكن من الممكن الاعتماد على خزينة الدولة للقيام بالمشروعات الاقتصادية ، ولا الاعتماد بصفة أساسية على القروض الخارجية لا سيما لا يوجد فى البلاد جهاز ادارى يتناسب مع الطفرة المفاجئة فى حجم المشروعات الاقتصادية المنتظرة .

وباختصار كان اهتمامى متركزا على الاموال الوطنية اليمنية سواء المهاجرة أو المقيمة للمشاركة فى ارساء دعائم النظام الاقتصادى الجديد .

ومن هنا كان اهتمامى الكبير بالعمل بكل الوسائل على نجاح ميلاد البنك اليمنى للانشاء والتعمير الذى خصصنا له معظم برامج الاذاعة ومعظم خطاباتنا الشعبية ومؤتمراتنا السياسية والاقتصادية .

وبدأت جماهير الشعب اليمنى تتجاوب معنا وتكتتب فى أسهم البنك حتى نفذت كل أسهمه المطروحة للاكتتاب خلال اسبوعين اثنين وهو رقم قياسى نظرا لأنه كان أول بنك يقام فى اليمن **وكانت طلقات المدافع وانفجارات القنابل هى اللوازم الموسيقية التى كانت تتخلل أصواتنا ونحن نخاطب جماهير المساهمين .**

وضاعفنا رأسمال البنك ونفذت جميع الاسهم الجديدة خلال الأسبوع التالى لقرارنا مضاعفة رأسماله .

وبدأ المهاجرون اليمنيون يصفون أموالهم فى المهاجر . أصحاب الفنادق يبيعون فنادقهم، وأصحاب المتاجر يبيعون متاجرهم وهكذا فعل معظم المهاجرين اليمنيين الذين اقتنعوا بأنه قد أصبح لهم وطن متحضر يمكنهم أن يعودوا اليه . أصبح لهم وطن فى حاجة الى أموالهم والى خبرتهم والى جهودهم ، أصبح لهم وطن يحتاج الى بناء من الأساس الذى تحت الأرض .

وأثناء هذه الثورة الاقتصادية ، وبينما كان المهاجرون اليمنيون الوطنيون

فى طريقهم الى اليمن بأموالهم وأولادهم ، وبينما كان المواطنون يتهافتون على الحصول على تراخيص انشاء المصانع من وزارة الاقتصاد فوجئت بما لم أكن أتوقعه ، فوجئت وأنا فى القاهرة على رأس وفد فى مهمة رسمية عليا بأن رئيس الجمهورية اليمنية يرفض عودة نائبه الى صنعاء ويطلب بقاءه فى القاهرة .

ورضيت بالأمر الواقع حرصا على وحدة الصف وحماية للنظام الجديد وكتبت الى جميع أصدقائى فى البلاد أحثهم على استمرار الولاء للقيادة السياسية فى صنعاء ، حتى لا تتعرض مصالح الشعب لهزات لا ارادية .

وبينما كنت فى القاهرة توافد على عدد كبير من المواطنين والمهاجرين اليمنيين أصحاب الأموال ، وشرحوا لى أن الأمور فى صنعاء قد تطورت على نحو غير مشجع اقتصاديا ، وقالوا ان القيادة السياسية اليمنية العليا كانت كلما احتاجت الى مال فانها تحول أوامرها على البنك اليمنى ، وعندما يرفض مديرو البنك تنفيذ أوامر هذه القيادة اليمنية العليا على أساس أن الأموال الموجودة فى البنك هى أموال المساهمين ، ولا يجوز استهلاكها بذلك الشكل على أغراض غير اقتصادية وبدون ضوابط مالية كانت تلك القيادة العليا ترسل المصفحات الى البنك وفروعه لتعتقل مديرى البنك وتستولى على المال المطلوب بالقوة العسكرية .

وكانت تلك الاجراءات داعية الى خلق ذعر اقتصادى فى البلاد ، فبدأت حركة عودة أموال عكسية ، أى بدأت الأموال تهرب من اليمن ، وتبتعد عن البنك الذى تجمد فى موقعه دون أن يتولى أى مشروع سوى شركة المحروقات التى كانت جزءا مندمجا فى البنك .

الى هنا كان من الممكن تحمل سماع تلك القصة ذات المأساة الاقتصادية الوطنية .. ولكن ظهرت قصص أخرى مأساوية ذات ظروف شخصية ، وهى ما لا يستطيع الصدر أن يتحمله .

ذلك أن عددا كبيرا من المهاجرين الذين كانوا قد استوطنوا أوربا وأمريكا وشرق افريقيا كانوا قد باعوا أملاكهم كلها وحولوها الى شيكات تمهيدا لنقل أرصدتها الى اليمن بالعملات الأجنبية . واحتفلت بهم الجاليات اليمنية فى هذه البلاد وودعتهم حتى الطائرات والبواخر . وعادوا الى اليمن واصطدموا بالواقع الاقتصادى الجديد ، وشاهدوا المصفحات وهى تقتحم البنك اليمنى وفروعه لتستولى بالقوة العسكرية على أموال المساهمين ، ولاحظوا أن المخططات الاقتصادية قد توقفت وحلت محلها الصراعات الداخلية فأخفوا شيكاتهم فى جيوبهم ، وبعضهم جاءنى الى القاهرة يحكى هذه المأساة .

فهؤلاء لا يمكنهم أن يستثمروا أموالهم فى اليمن حيث لم يعد هناك مجال للاستثمار ، ولا يمكنهم أن يعودوا الى مهاجرهم التى كانوا يعيشون فيها بعد أن احتفلت الجاليات والأصدقاء بتوديعهم ، فضلا عن أنهم باعوا ممتلكاتهم وحولوها الى شيكات مصرفية .

كنت أستمع الى قصصهم وقلبى يعتصر من الى ، وأحشائى تتلوى من عجزى ، حيث لم يكن فى وسعى وأنا فى القاهرة أن أنفعهم بشىء .

وأخيرا وجدت أنه فى الامكان تخفيف الخسارة الوطنية التى ستعود على البلاد من حرمانها من ((الانتفاع المباشر)) ، وتخفيف الخسارة الشخصية التى ستعود على أصحاب هذه الأموال من حرمانهم من ((الاستثمار المهاجر)) .

ووجدت المخرج ، وكان أن ننشىء بهذه الأموال بنكا يمنيا فى عدن ، على أمل أن تظل هذه الأموال قريبة من صنعاء متأهبة للعودة اليها بمجرد أن تسمح الظروف الاقتصادية بذلك .. بالاضافة الى أن اقامة بنك وطنى فى عدن كان كفيلا بتحويل اقتصاد عدن والجنوب المحتل من اقتصاد خدمات الى اقتصاد انتاج ، لأن البنوك الأجنبية التى كانت تعمل فى عدن فى ظل سلطات الاستعمار كانت لا تمنح أية قروض أو تسهيلات ائتمانية لأية اغراض

انتاجية ، وانما كانت تمنح القروض والتسهيلات الائتمانية لأغراض تمويل تجارة السياحة وتجارة المرور « الترانسيت » وبناء العمارات التى يسكنها ضباط وموظفو القاعدة العسكرية ومصفاة النفط والأجهزة الحاكمة ، حتى اذا تحررت المنطقة سياسيا سقطت فى هوة الانكماش الاقتصادى الرهيب والبطالة العامة والشاملة .

ولذلك كان من الممكن أن يعمل البنك اليمنى الذى أردنا انشـــاءه فى عدن على ايجاد اقتصاد وطنى مستقل وغير معتمد على استمرار بقـــاء الاستعمار الأجنبى لهذه المنطقة .

بالاضافة الى أن البناء الاقتصـــادى فى أى شطر من شطرى اليمن يؤدى الى نفع شامل يسود الشطرين معا ، لأنه أولا يعطى النموذج الوطنى النـــاجح فى الداخل وبالتالى يلغى الحاجة الى استيراد النموذج الأجنبى من الخارج ، ولأنه ثانيا يخلق عمالة منتجة على مستوى جماهير الشعب فى الشطرين وبالتالى يلغى فرص الفراغ الذى يؤدى الى اشتغال العاطلين بالسياسة غير المنتجة .

وتصادف أن كان الأخ الرئيس السابق عبد الله الســـلال فى زيارة القاهرة ، فعرضت عليه الظروف اليمنية المحلية التى أدت الى ذعر أصحاب الأموال اليمنيين وشرحت له أهمية انشاء بنك يمنى فى عدن ، على اعتبار أنه أحسن خيارين ثانيهما أن تتفرق هذه الأموال وتعود من حيث أتت حاملة معها تجربة مريرة يصعب نسيانها .

فوافق الأخ السلال على ذهابى الى عدن وقيامى بانشاء ذلك البنك ، كما شرحت وجهة نظرى للسلطات المصرية العليا التى لم تمانع فى ذهابى الى عدن بعد أن وافق الأخ السلال على ذلك .

وذهبت الى عدن ، وفوجئت يوم الاحتفال بتأسيس البنك فى مؤتمر شعبى عام بحضور نحو عشرين ألفا من أبناء الحرس الوطنى الذين كانوا

يقاتلون معى فى معارك تثبيت الجمهورية فى الشمال ، وكانت القيادة السياسية العليا بعد خروجى من السلطة قد تصرفت معهم بأسلوب جعلهم مع عشرات الألوف من زملائهم يتركون السلاح ويعودون الى أعمالهم .

فكنت كلما أخطب فى الحفل شارحا وجهات نظرى فى الاقتصاد ، على اعتبار أن المناسبة هى مناسبة تأسيس البنك ، كانت هذه الجماهير تستوقفنى وتطلب منى الكلام فى السياسة .

ثم تطور انفعال الجمهور وتواصلت الهتافات حتى غطت على كلامى فى الاقتصاد ، وهى تنادى بالعودة الى صنعاء مهما كان الثمن .

ولذلك اضطررت الى ايقاف هذه الهتافات قائلا للجماهير : اننى كنت على وئام تام مع الأخ السلال ، وان عودتى الى صنعاء لا تحتاج الى أى ثمن .. لكننى رضيت بالأمر الواقع حرصا على وحدة الصف تحقيقا لوحدة الهدف ، وأضفت أن لكل انسان منا محبين ومبغضين ، فاذا ذهبت الى صنعاء بدون دعوة رسمية من القيادة السياسية المسئولة فان المحبين سيلتفون حولى والمبغضين سيرفضون وجودى ، وبالتالى ينشأ موقف حرج يضع القوات العربية الشقيقة فى مأزق اذا تقاتل المحبون والمبغضون .. وهم كلهم جمهوريون مخلصون .

وأضفت أننى حرصا منى على تجنب هذا المأزق سأظل راضيا بالأمر الواقع ، داعيا لزملائى بالتوفيق على أمل أن يأتى يوم من الأيام يعود فيه كل مواطن الى وطنه ، وقلت اننى أرجو عندما يأتينى هذا اليوم الا أقابل أحدا فى الوطن قد أصابه ذات يوم ضرر بسببى ، ورجوت الجماهير أن تفهم اصرارى على التمسك بقبول الأمر الواقع وانتظار اليوم الذى أعانق فيه أبناء وطنى بلا أحقاد ولا تحديات ولا استفزازات ، ما دام طريق الجميع واحدا .. وهدفهم واحدا .

ولكن لسوء الحظ بعض الاخوة فى صنعاء قد فهموا كلامى خطأ

و قد نقل اليهم كلامى خطأ ، فحدثت مضاعفات ما لبثت أن تصححت لأنه لا يصح الا الصحيح .

وبالنسبة الى البنك الذى أعلنا عن تأسيسه فى عدن ، فقد اجتمعت هيئته التأسيسية فعلا وتم الاكتتاب فى راسمال قدره خمسة ملايين جنيها استرلينيا ، وقد رغبت الهيئة التأسيسية أن تصدر قرارا بتعيينى مديرا مؤقتا للبنك حتى يتم تعيينى محافظا من قبل مجلس الادارة بعد تكوين البنك بصفة نهائية ، لـكننى اعتذرت عن ذلك **لأننى لم أذهب الى عدن باحثا عن وظيفة وانما ذهبت اليها حاملا رسالة .**

وتركت الهيئة التأسيسية بعد أن تكونت فعلا وعدت الى القاهرة ، ولـكننى فوجئت فيما بعد ذلك بشهرين بأن الهيئة التأسيسية فشـلت فى الاستمرار فى عملها نتيجة للضغوط الاستعمارية ولفقدان الحماس لدى أعضاء الهيئة التأسيسية وعدم درايتهم بالشـئون المصرفية فاستصعبوا السـهل .

وتفرقت أيدى سبأ مرة أخرى .

هذه قصة ذهابى الى عدن سنة ١٩٦٣ .

ولا زلت أعتقد أنه لو نجحت فكرة انشاء بنك يمنى فى عدن ، وما يؤدى اليه ذلك من بناء المصانع واقامة المشروعات الزراعيـة والسمكية وأوجه النشاط الاقتصادى الأخرى منذ ذلك الوقت المبكر ، لتغيرت ظروف الشطر الجنوبى كلية اقتصاديا وسياسيا ، لأن القاعدة الاقتصادية المسـتقلة والصلبة كانت ستملى ارادتها على مجرى الأحداث .. الأحداث الحاليـة التى ادى اليها الفقر أكثر من أى ظرف آخر وجعلها مستسلمة للتيـارات الجارفة التى لم تجد أمامها من يقاومها بشكل فعال .

لقد ظفر شطر اليمن الجنـوبى بالحرية السياسية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، ونجحت مرحلة التحرير .. واذا بالسلطة الوطنية الجـديدة

والمستقلة تصطدم بالواقع الاقتصادى المرير ، اذا بعشرات الالوف يتعطلون فجأة ، والوف المساكن تخلو فجأة ، وتجارة المرور تنكمش فجأة ، سواء بسبب ظروف المنطقة السياسية غير المستقرة أو بسبب اغلاق قناة السويس ، وصراع مع الشطر اليمنى الشمالى يظهر فجأة بسبب تكريس الانفصال ، وبسبب المراهقة السياسية التى أوجدت الانفصال بين الواقع وبين النظرية ، وما أدى اليه كل ذلك من مضاعفات اقتصادية .

وكانت النتيجة الصريحة كارثة اقتصادية حاولت السلطة الجديدة علاجها بكوارث جديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية .

وتدحرج الأمل من فوق الجبل .. وسقط على رؤوس من تطلعوا اليه وشاركوا فى صنعه ، وكانوا أول ضحاياه .

وسوف يذكر المنصفون أن ذهابى الى « عدن » كان محاولة من جانبى للقيام فى وقت مبكر بحرب مؤخرة اقتصادية فى « عدن » دفاعا عن مصالح الشعب اليمنى فى شطرى اليمن عندما عجزت عن مواصلة القيام بدور فى « صنعاء » **يهدف الى خلق مصالح اقتصادية مشتركة تدفع الى الاحساس بوجود مصالح وطنية مشتركة ، أى مصالح سياسية مشتركة تستحق الدفاع عنها بجهود يمنية مشتركة كى تتحقق الوحدة اليمنية تلقائيا انطلاقا من واقع اقتصادى ثابت وليس من واقع عاطفى متردد .**

كانت محاولتى مجرد محاولة ، وفشلت .. لأن نجاحها لم يكن متوقفا على حسن نيتى وحدى ، ولا على قيامى بمفردى بتطهير الطريق من العقبات الموجودة ، وانما كان يتوقف بقدر أكبر على تجاوب الغير معى ، وعلى عدم القائه بعقبات جديدة وسط الطريق الوعر .

لقد ألقى الغير بالعقبات وسط الطريق الوعر فزاده وعورة ..

ثم ما لبث أن زلت قدماه فى الطريق الذى أغلقه .. وعندئذ ظهرت بداية أمل جديد فى عمل جديد .

أمل فى تطهير الطريق من عقبات الماضى كى يستأنف الشعب مسيرته نحو رجاء المستقبل .

هذه قصة ذهابى الى عدن سنة ١٩٦٣ باختصار ..

طالب آخر : لى ملاحظات عديدة جدا فى الموضوع نتيجة لطول المحاضرة أولا وتشعبها فى أشياء كثيرة جدا ، حتى أن المستمع تاه فى متابعته السياق الفكرى والربط بين عنوان المحاضرة ومحتواها .

كان مدخل المحاضرة أرسطو طاليسى ، ومن هذا المدخل حاول السيد الدكتور أن يفسر الصراع الموجود فى العالم بمفهوم فلسفى بأنه صراع فردى وأنه لا توجد ظروف موضوعية تثير هذا الصراع ، وفى الواقع أن الصراع وأى صراع يحصل فانه نتيجة ظروف موضوعية ونتيجة عوامل تؤدى الى هذا الصراع وتحتمه ، واذ يسلم الدكتور بأن الصراع طبيعى ومنطقى ولا غبار عليه الا أنه حاول أن يفسر الصراع بأنه صراع واعى ومقصود ، واننا نختلف أو نتصارع لحاجة فى نفس يعقوب .

الحقيقة ليس كذلك ، فهناك ظروف تدفع الى الصراع وتجعله عاملا يؤدى الى التمييز .. كما قال علماء الاجتماع وعلماء الانتربيولوجيا .

الصراع فى اليمن صراع فقراء يريدون الطعام ، ونذكر فى نهاية سنة ١٩٧٠ أيام طرح مشروع المصالحة الوطنية ، ولم يختمر هذا المشروع الا بعد أن ماتت تهامة من الجوع .

فهل يستطيع سيادة الدكتور أن يجزم بأنه لا يوجد فقراء فى اليمن ؟ ..

وما دام هناك فقراء فهناك صراع فى اليمن .

بالنسبة الى المقدمة التاريخية لموضوع الحركة الوطنية فى اليمن ، فبعد أن أشار الدكتور الى حركة ١٩٤٨ انتقل الى حركة ١٩٥٥ وأكد أنها كانت تستهدف تحويل النظام تحويلا جذريا ، أى اسقاط النظام الامامى كله روبالنص .

وكلنا يعرف أن حركة ١٩٥٥ التى تزعمها الشهداء الذين تكرهم السيد الدكتور ، ومن بينهم الثــلايا ، قد استعانوا بشقيق الامام السيف عبد الله ونصبوه اماما كما فعلت حركة ١٩٤٨ التى نصبت عبد الله الوزير اماما .. فلماذا لم تعلن حركة ١٩٥٥ الجمهورية صراحة مثلا ؟

نحن نذكر بالرغم من أننا كنا صغارا فى تلك الأيام أن اسم الجمهورية لم يظهر مطلقا .. كان الهدف من حركة ١٩٥٥ هو مواصلة حركة ١٩٤٨ ، ولم يكن من المفروض أن تكون حركة ١٩٥٥ نسخة طبق الأصل من حركة ١٩٤٨ أبدا ، ولا نستطيع أن نقــول ان حركة ١٩٤٨ جاءت هكذا عفوية ، بل هى تتويج لحركات وانتفاضات شعبية حدثت قبلها .

ونحن نذكر أن الصراع قبل الاحتلال العثمانى أنه كما جاء فى كتــاب تكوين اليمن الحديثة أن الاماميين كانوا يقومون بانتفاضات فى كل منطقة ، وتكررت هذه الانتفاضات فى سنة ١٩٤٨ ، وفى سنة ١٩٥٥ كانت الحركة اضافة وتتويجا لمــا حصل فى سنة ١٩٤٨ .

الهدف كان الاصـــــلاح ، وكان الأحرار فى ذلك الوقت دستوريين ، وفى تلك الأيام كان كل واحد دستورى يحارب ، وكذلك حركة سنة ١٩٥٥ لم تكن تهدف الى الغاء النظام الامامى ، انما الى الغاء شخص الحاكم فقط الذى وقع وثيقة التنازل .

وبعد ذلك جاءت ثورة ابن الأحمر سنة ١٩٦٠ التى قال اعنها السيد الدكتور أنها كانت أهم حدث قبل ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وان حسين الأحمر وابنه حميد لولا أنهم قاموا بحركتهم ما حدثت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .

الحقيقة أن حركة ابن الأحمر كانت من ضمن الحركات التى قامت أثناء الصراع ضـــد الامام فى محــاولات التمرد القبلى على هذا الشخص ، والامام الذى كان يريد أن يفرض سلطته على كل شىء فى البلد ويكون هو الــكل فى الــكل لا يرضيه هذا العمل ، فقام بعمله بالنسبة لهم وسجن

عبد الله بن حسين الى أن قامت الثورة ، وهى التى أفرجت عن عبد الله بن حسين وأفرجت عن الزملاء الطلاب الذين كانوا بجانبه فى وشحة .. الأحداث معروفة تماما ، عبد الله خرج معهم ولم يخرج قبلهم .

لذلك نستغرب كلام السيد الدكتور عن عبد الله بن حسين الأحمر ودوره ولولاه فى المناطق الشمالية لسقطت صنعاء .

يجب علينا كمحللين الا نحاول أن نربط حركة التاريخ بأشخاص معينين كما فعلت المدرسة الألمانية حين أكدت دور الزعامة ، دور الأشخاص المعينين ، أو دور الصفوة المختارة الممتازة التى هى الكل فى الكل .

والحقيقة أن المحاضرة تنطلق بكل سياقها من هذا الموضوع ، ان القضية قضية صفوة ، وقضية تكنوقراطيين كما هو الاستناد فى الأخير على جاروديه أن التكنوقراطيين هم الأساس وهم الكل فى الكل وأما الباقون فلا شىء ، وان حركة التاريخ تفسر بما يقوم به التكنوقراطيون من أعمال .

ويسوق السيد الدكتور بالنسبة الى المجتمع اليمنى أنه يتكون بصفة أساسية من القوى القبلية ، ولم يفسر لنا ما هى سمات المجتمع القبلى فى اليمن ، وكنا منتظرين من الأستاذ الدكتور من خلال تجاربه الكثيرة ومن خلال دراساته الواسعة أن يعطينا لمحة حول التركيب الاجتماعى فى الريف اليمنى مثلا .. وبذلك كان من الممكن أن يفيدنا تاريخيا .

وفى معارضة السيد الدكتور للأفكار الاشتراكية الآتية من الخارج واضح من المحاضرة كلها أن قضية الأفكار لا توجد الا فى مناطق معينة ، وانها امتيازات منطقية لمناطق معينة ، واذا جاءت الى البلاد الأخرى ، فاننا يجب أن نعارضها بأى حال من الأحوال .

الفكر يا سيدى الدكتور فكر انسانى عام ، يعنى يأتى المفكرون ويضيفون الى هذا الفكر وتستفيد منه البشرية وتفيده أيضا .

القضية ليست قضية استيراد وتصدير ، القضية فكر انســـــانى ، **الاسلام فكر انسانى صدر للعالم فى فترة العصور المظلمة ، كانت الفلسفة الاسلامية والدولة الاسلامية هى الاشعاع الحضارى للفكر الانسانى فى تلك المرحلة .. والآن يوجد فكر جديد وأفكار جديدة تأتى وتتفق مع الظـــروف الجديدة ، وقد طبقت فى مجتمعات كثيرة ، ويمكن أن نستفيد منها .**

نحن عبنا على الامام أنه حاول أن يغلق اليمن عن الأفكار الجديدة التى سادت فى العالم ، وبالفعل أخرنا تأخرا شديدا .. ولــا جاءت الثــورة انفتح الشعب اليمنى للحضاره وللفكر الانسانى .. وصحيح أننا انفتحنــا متأخرين لــكننا يجب أن نتعلم من الشعوب التى سبقتنا .

الثورة الــكوبية وقول الدكتور أنها لم يكن بها ماركسيون ، أعتقــد أن السيد الدكتور قد جاوز العلميــة فى ذلك .. فالثورة الــكوبية ثورة ماركسية .

وبالنسبة الى النقطة الأخيرة ، وقول الدكتور أن الدكتاتورية لا تؤدى الى الديمقراطية ويعيد الصراع وكأنه صراع ذاتى .. كما أن الدكتور يعرف التطور بأنه توافر للعناصر الضرورية لاحداثه ، ولا أدرى اذا كانت الظروف الموضوعية والصراع فى الدرجة الأولى هى التى تؤدى الى التطور ؟

ويلخص الدكتور المشكلة فى اليمن بأنها ندرة ارادة وندرة ادارة وندرة خبرة وندرة مال ، وأيضا ادراك هذا الترتيب ، ولم يذكر سبب النــــدرة وما هى العوائق .

الحقيقة أن هناك فى اليمن عوائق مقصودة ، توجد طبقات تستفيد من هذه الوضعية الموجودة فى المجتمع اليمنى وتحاول أن تفسر أن هـــذه الوضعية يجب أن تسود ويجب أن تبقى طالما أن الاستفادة منها باقية .

بالنسبة الى اعتصار فائض الانتــــاج وكيف يكون فى مجتمع فقير وجائع ؟

الحقيقة أن اعتصار فائض الانتاج ممكن أن يكون عن طريق استغلال كامل للموارد الموجودة فى المجتمع .. **والمشكلة مشكلتنا نحن وهى أن مواردنا الى الآن كما نعرف جميعا نحن اليمنيين هى أنه لا توجد « ارادة » لاستغلال هذه الموارد .**

ويمكن أن يوجد فائض ويمكن أن يتطور المجتمع ، والا كيف يمكننا أن نتطــور اذا لم تستغل مواردنا المـادية والبشرية الموجودة فى المجتمع ؟ وبالتالى سيوجد لدينا فائض .

وأخيرا اعتماد المحاضر على روجيه جاروديه وكأنه اللقية الذهبية .. فالحقيقة أن جاروديه كان يمارس الـكثير من الانحــراف التنظيمى طيلة العشر سنوات التى سبقت فصله ، وكانت سبب فصله ، **وليس تأليفه كتاب التحول الاشتراكى العظيم هو سبب الفصل .**

سبب الفصل هو الصراع الذى حدث داخل الحزب الشيوعى الفرنسى وأن روجيه جاروديه بدأ ينحــرف .. هو الآن يتنكر مثلا لـكتابه النظرية المـادية للمعرفة ، **يعنى أنه انحرف عن النظرية المـاركسية فانتهى هــذا الانحراف بفصله .**

وبعد أن صدر قرار فصله ألف كتاب التحول الاشتراكى العظيم .. ولذلك أرجو من سيادة الدكتور أن يلاحظ ذلك الترتيب التاريخى .

المحاضر : بدأ الزميل بقوله انه تاه فى المحاضرة ، والحقيقة أننى أنا الذى تهت فى أسئلته وتعيلقاته الغير محددة المعالم ولا واضحة التفاصيل ، وينتقدنى لأنه تاه فى محاضرتى التى استغرقت سبع ساعات ولا يجد أية غرابة عندما نتوه فى تعليقاته التى لم تستغرق سوى عشر دقائق .

الأخ لم يكن متيقظا خلال هذه السبع ساعات بدليل أنه ذكر فى تعليقاته أننى قلت فى المحاضرة أن ثورة كوبا قد خلت من المـاركسيين ، وأنه يرتب على ذلك أن المحاضرة قد خلت من العلمية .

والحقيقة أننى ذكرت فى المحاضرة على لســــــــان جورج طرابيشى فى كتابه « فى التنظيم الثورى » لجوزيف ستالين وجورج لوكاش وآخرين ماذكره فى صفحة ٤٣٣ قائلا : « ان حركة ٢٦ يوليو (بقيادة كاسترو) هى التى قادت الــكفاح المسلح ضد باتيستا ، وكانت هذه الحركة تضم فى البداية عناصر متنوعة ، قسم منها بورجوازى انضم الى صفوف المعارضـــة بعد اصلاحات ١٩٥٩ — ١٩٦٠ ، **والى جانب حركة ٢٦ يوليو كان هناك الحزب الاشتراكى الشعبى « الشيوعى » الذى ساهم هو أيضا فى النضـــــال ضد باتيستا لــكن مساهمته لم تكن حاسمة** ، وكان هنـــاك أخيرا حركة « الادارة الثورية » التى نظمت فى ١٣ مارس ١٩٥٧ هجوما فاشـــلا على قصر الرئاسة ».

معنى ذلك أنه كان هناك ماركسيون تحت قيــادة حركة كاسترو غير المــاركسية ، **وكانت مساهمة المــاركسيين غير حاســـمة فى الثورة الــكوبية** .

والمراد ايضاحه أن كاسترو نفسه لم يكن شيوعيا ماركسيا عند قيامه بحركته الثورية .

والى أن نجحت هذه الثورة فعلا لم تكن ثورة كاسترو ماركسية ، ولم يكن كاسترو عند نجاحها قد اعتنق **المــاركسية بعد** (*)

وكاسترو بنفسه يعترف بذلك بقلمه وفى كتابه « ثورة كوبا » وعلى وجه الخصوص فى صفحات ٤٧ ، ٧٣ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ثم أكد ذلك فى كتـــاب « أشهر الثوار فى العالم » فى صفحة ١٤٥ واعلن خطيا أنه لم يكن ماركسيا حتى بعد نجاح ثورته .

المشكلة أننى « مذاكر » موضوعى « مذاكرة » جيدة ، وأن الأخ الزميل لم يستمع اليه استماعا جيدا .. ولذلك وصف المحاضرة بأنها غير علمية .

والظاهر أن العلمية فى نظر الزميل الكريم هى اعتناق الماركسية ، وبذلك أصبحت القضية فى نظره على النحو التالى : **اما أن يعتنق المرء الماركسية وعندئذ يصبح علميا حتى ولو كان لا يقرأ ولا يكتب ولا حتى يسمع ، أو الا يعتنق الماركسية وعندئذ يصبح غير علمى حتى ولو كان يستند فى كل سطر وفى كل كلمة الى الأبحاث العلمية ويستشهد بآخر ما وصل اليه الاجتهاد الذهنى المتواصل والابداع الفكرى الخلاق والمتطور .**

وأما قول الزميل بأن روجيه جاروديه قد فصل من الحزب الشيوعى الفرنسى قبل اصداره كتاب « التحول الاشتراكى العظيم » ، وأنه أصدر ذلك الكتاب بعد فصله وكنتيجة لفصله وكرد شخصى من جانبه على فصله من الحزب ، فهذا تصور يدعو الى العجب .

لان تصور الزميل لقضية روجيه جاروديه على هذا النحو يعطيها صفة الطفولة السياسية .

يصورها على ان الحزب الشيوعى طرد جاروديه منعضويته فثار جاروديه وطلق الشيوعية الماركسية وألف كتابا ضدها ..

حكاية لطيفة .. لعب أطفال ..

لكن الحقيقة لم تكن كذلك ..

لقد أصدر جاروديه كتابه أولا وبسبب هذا الكتاب الذى اعتبره الحزب خروجا عن الماركسية أصدر الحزب قرارا بفصله .

ولقد ذكرت ذلك فى المحاضرة وحددت تواريخ هذه الحوادث فى المحاضرة ، والمحاضرة موجودة وسلمت صورتها الى الاخ المسئول عن اللجنة الثقافية بالرابطة الزميل عبد الله الاشول .

وجاء فيها **أن جاروديه أخرج كتابه « التحول الاشتراكى العظيم » فى نهاية سنة ١٩٦٩ وفى يناير ١٩٧٠ بدأت مجلة « الفجر الجديد » وهى لسان**

الحزب الشيوعى الفرنسى تهاجم آراء جاروديه التى وردت فى كتابه المذكور وكان لا يزال عضوا بالمكتب السياسى للحزب ، وكذلك هاجمت آراءه المذكورة مجلة ((كراريس الشيوعية)) فى عدد يناير سنة ١٩٧٠ وكان لا يزال أيضا عضوا بالمكتب السياسى . وظل كذلك حتى صدر قرار فصله فى ٢٠ مايو سنة ١٩٧٠ بعد عضوية كاملة ومتصلة فى الحزب مدة ٣٧ سنة .

قلت ذلك فى المحاضرة ولو كان الاخ متيقظا لوفر على نفسه تعليقه غير الصحيح ووفر علينا مشقة الرد عليه وورق الطباعة الذى سينقل هـذه المناقشات الى القراء .

أما قول الزميل أننى جردت الصراع فى اليمن من الموضوعية واعتبرته صراعا شخصيا ، وان الزميل يرد الصراع الى كونه صراعا بين أغنيـاء وفقراء ، أى صراع فقر ، فان الزميل ، حتى فى هذه النقطة ، لم يكن متيقظا لمـا ذكرته فى المحاضرة .

لقد ذكرت فى المحاضرة أنه يوجد تخلف فى اليمن ، وقلت فى مدخـل المحاضرة أنه ليس بيننا من يشك فى وجود التخلف الرهيب فى اليمن .. بشطريها ، واننا لا نختلف على ذلك ، وانما نختلف على أسلوب التطور ، نفترق بين أسلوب يستخدم العلم والاستفادة من ايجابيات التجارب النافعة كى يستخلص نظرية التطور اليمنى على مقاس اليمن فيطور أمكانياتها ، وبين أسلوب يستسلم للانقياد النظرى والتبعية الذيلية السلبية لشعارات لا تتفق مع مقاس اليمن فيدمر امكانياتها .

المشكلة مشكلة تنمية ، مشكلة تطور اقتصادى يستند الى أبعـاد اجتماعية ، وليست المشـكلة كما صـورها الأخ مشكلة مجردة بين اغنياء وفقراء .

ويوجد فرق كبير بين الوصفين .

وصف المشكلة بأنها مشكلة تطور اقتصادى يجعل التفكير يتجه الى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة وتقريب الفوارق بين الطبقات .

ووصف المشكلة بأنها مشكلة متجردة ومحصورة فى صراع بين أغنياء وفقراء يجعل التفكير يتجه الى تسليط طبقة على طبقة ، ودفع الجميع الى صراع دموى يهلك القليل الموجود من مفردات الدخل القومى ويسوق الجميع الى تقهقر مستوى المعيشة .

حل مشاكل التقدم الاقتصادى لا يكون بتسليط الاخ حسن كى يخطف اللقة من فم الاخ حسين ، وانما يكون بتوفير الخبز للاخوين الاثنين .

أما الفوارق الطبقية فقد بدأت منذ أن انتقل الانسان من العصر المشاعى البدائى الى بداية الحضارة بالتخصص وتقسيم العمل .

فما دام فى المجتمع تخصص وتقسيم عمل ستبقى فى المجتمع فوارق بين أصحاب التخصصات المختلفة الذين تنقسم الاعمال فيما بينهم بحكم تطور عمليات الانتاج .

والقول بغير ذلك مجرد خيال فى خيال .

الحضارة والتقدم والنهضة والتطور .. كل ذلك يتجه الى المزيد من التخصص .. والمزيد من تقسيم العمل .

ومادامت الاعمال والتخصصات غير متساوية فان عائد كل منها لا يمكن ان يتساوى مع عائد الاخر .

وبالتالى تظهر فوارق بين الناس بحسب كفاءاتهم وتخصصاتهم ومثابراتهم وانتاجهم ، وايثار بعضهم للعمل والمزيد من العمل وايثار الاخرون للراحة . وبالتالى تظل فى كل مجتمع طبقات كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى الآن الذى عجز عن الغاء الطبقية .

والمتابعون لحركة التاريخ يدركون أن الغاء الطبقيـــة ليس اكثر من شعار ثورى يثير الطبقات الفقيرة ويساعد القيادات على الوصـــول الى السلطة ، وبعد ذلك يتحول الى خيال شعرى رومانسى تتسلى به القيادات فى عطلة نهاية الاسبوع على شواطىء البحيرات الهادئة .

والمشكلة فى اليمن ليست مشكلة وجود أغنياء وفقراء ووجود شعراء يجسمون الفوارق الطبقية .

وانما المشكلة فى اليمن تنحصر فى وجود تخلف وفى عدم وجـــود مخططات تستهدف معالجته .

مخططات تبدأ بتقريب المسافات بين الاغنياء والفقراء . وتنتهى الى القضاء على الفقر فى ذاته ، وتحويل المسافات بين الاغنياء والفقراء ، الى مسافات بين أغنياء وأغنياء ، أى تجعل الاختلاف ينحصر فى نسبة الثروة .

بمعنى آخر ، ان مخططات التنمية الناجحة لا تخلق مجتمعا من طبقة واحدة ، وانما تلغى الفقر ، وتحصر الاختلاف بين الناس فى حجم التمتع الذى يظفر به كل منهم داخل اطار تكافؤ الفرص والعدل الاجتماعى .

أى لا يتفق التقدم ، ولا تستقيم الحضارة مع مجتمع من طبقة واحدة .

ما دام هناك تطور وازدهار فلا بد أن يكون هناك المهندس والعامل ، وأن يكون دخل المهندس اكبر من دخل العامل ، ولا بد أن تكون احتياجات المهندس أكثر من احتياجات العامل ، ولا بد أن يكون المهندسون طبقـــة والعمال طبقة .

ولو أردنا أن نســـوى بين الجميع فى كل شىء ، وجعلنا المهندسين يتساوون فى كل شىء مع العمال ، اذن لاختار الجميع أن يكونوا عمالا ، كى يوفروا على انفسهم مشقة الدراســـة واستيعاب نظريات الهندسة .. **ما دام العمل اليدوى يستوى مع العمل الذهنى ، والجاهل يستوى مـــع العالم ، وماسح الأحذية يستوى مع أستاذ الجامعة .**

لو تصورنا امكانية تحقيق ذلك في مجتمع من المجتمعات لامكننا أن نتصور مقدما مدى الدمار الذى سيلحق بهذا المجتمع نتيجة لسحق قدرات أبنائه ومحو ملكاتهم وازالة حوافز الخلق والابداع فى نفوسهم .

ومادام المراد ليس تدمير المجتمع وانما تقدمه اقتصاديا واجتماعيـــا فينبغى اذن أن يتجه البحث عن الحلول التى تستميل النـــــاس الى الخلق والابداع وتعمل فى نفس الوقت على تحقيق العدالة الاجتماعية بينهم بما يقرب المسافات بين الطبقات .

وباختصار ، عندما يتجه التفكير الى التطور الاقتصادى الخلاق فى اطار العدل الاجتماعى الذى لا يلغى المنافسة المشروعة ، لا تصبح القضية عندئذ قضية بحث عن وقود « لاشعال الصراع الطبقى » ، وانما قضية بحث عن وقود « لتحريك كل الطبقات » الى التقدم والرخاء والعدالة الاجتماعية .

القضية ليست كما وصفها الزميل قضية انسانية ، انها قضـــــية اقتصادية انسانية ، أى يجب أن نحيط جوهرها الانسانى باطار اقتصادى ، ولذلك أطلقوا على هذا الفرع من الاقتصاد اسم الاقتصاد الاجتماعى .

المسألة ليست كما وصفها الزميل مسألة فن رومانسى أو معلقة شعرية أو لوحة زيتية تحكى أحاسيس انسانية وتعبير عن أمانى عاطفية .

المسألة مسألة اقتصاد ، مسألة حساب ، علم تحريك المجتمـــــع من مستوى معيشة الى مستوى أفضل منه .

أما قول الزميل أن حركة ١٩٥٥ كان الهدف منها اسقاط امام واقامة امام ، فقط لا غير . وأن خلاصة الحركة كانت منصبة على تنصيب السيف عبد الله اماما على اليمن فى سلسلة الصراع بين الائمة على كرسى الامامة فله رأيه .

الزميل يقول انه كان صغيرا فى تلك الأيام ، وارجو من الزميل أن

يصدقنى لاننى كنت أكبر منه سنا فى تلك الايام وكنت أحـــــد وزراء اليمن المفوضين فى الخارج ، وكنت على صلة وثيقة بتخطيط الاحرار .

وأشهد أنه كان الهدف اسقاط النظام الامامى كله ولكن لم يكن من المتفق عليه أن تقوم الحركة فى مارس ١٩٥٥ حيث لم تكن قد كملت العناصر الضرورية لنجاح مثل ذلك التخطيط الجذرى .

لم تكن لدى الجيش اليمنى أسلحة كافية وحاســـــمة ، ولم تكن لدى الجماهير ارادة تغيير جذرى ونهائى .

فكان لابد من الانتظار ، وكان لابد أثناء الانتظار من العمل الجدى فى مجالين : **تسليح الجيش بالعتاد ، وتسليح الشعب بالارادة ..**

والارادة الشعبية لا تولد الا بعد الاقتناع الجماهيرى بأنه لم يعد ممكنا الوصول الى مستقبل أفضل عن طريق السلطة القائمة ، وأنه للوصول الى هذا المستقبل الافضل لم يعد هناك خيار الا اسقاط هذه السلطة .

والاقتناع الجماهيرى بذلك يحتاج الى معرفة بالمستقبل الافضـــــل لأدراك ضرورة التخلص من الواقع المظلم .

كل ذلك لم يكن متوفرا فى اليمن فى عام ١٩٥٥ مما جعل الاحـــرار يعدون للتغيير الجذرى على مهل ، باحثين **عن مصادر اغداق لتزويد الجيش بالعتاد الضرورى ، ومواقع انطلاق لتزويد الجماهير بالاقتناع اللازم .**

وفجأة وقعت حوادث قرية الحوبان على النحو المعروف وتصــــــور الشهيد الثلايا أن الجيش قد تورط فى هذه الاحداث وأنه مضطر الى مواجهة الامام وأن الفرصة بذلك قد سنحت لأستخدام توتر الجيش فى اسقاط الامام أحمد وأنه لا مانع من استخدام أخيه السيف عبد الله بصفة مرحلية كامام ضعيف مكان الامام **احمد (يا جناه)** .

وحتى هذه « **المرحلية**» لم تكن « **ممكنة النجاح** » وسط الظروف التى

كانت سائدة فى تلك الايام بدئيل فشلها ، وبالتالى فان « **الجذرية** » لم تكن « **ممكنة المحاولة** » وسط ظروف لم تكن قد تهيأت لها بعد .

ففشلت حركة ١٩٥٥ كما توقع قائدها الثانى **النقيب محمد قائد سيف** الذى أشعر زملاءه بحتمية هذا الفشل فى اليوم الثالث للحركة لانهم لم ينفذوا بقية المخطط المرحلى الذى اضطروا الى البدء فى خطواته الاولى وترك تعز والتجأ الى عدن ليشترك معنا فى ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ التى لا يجادل أحد فى كونها جذرية وفى أنها أسقطت النظام الامامى من جذوره .

وأما انتقاد الزميل اهتمامى بدور حركة الشهيد الشيخ حسين الاحمر سنة ١٩٦٠ فى مسار الثورة اليمنية ، فالرد على ذلك أن الاخ الدكتـــــور الشهارى نفسه قد ذكر فى كتابه **ان حركة الاحـــــرار فى تلك السنة قــد استهدفت اقامة جمهورية بزعامة الشيخ حسين الاحمر** . ذكر الاخ الشهارى ذلك فى كتابه فى صفحة ١٠٧ .

وفشلت الحركة والقى الامام القبض على الشيخ حسين الاحمر وابنه الشهيد الشيخ حميد ، وكنت فى تلك الاثناء محدد الاقامة فى السخنة مع الشيخ عبد الله الاحمر وكنا ممنوعين من مغادرة دار الضيافة وعلينـــــا حراس غلاظ .

عرضت على الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر أن نهرب من الاسر لنستأنف الحركة ضد الامام من خارج اليمن فرفض على أمل الابقاء على والده وأخيه المكبلين بالاغلال فى سجن وشحة .

وتمكنت من الهرب واستأنفت الحركة ضد النظام الامامى من الخارج على النحو المعروف للجميع وأرسل الامام الشيخ عبد الله الى السجن وأعدم والده وأخــــــاه .

وظل الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر فى السجن حتى قامت الثورة

في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وكان أول قرار اتخذته الثورة هو اطلاق سراح الشيخ عبد الله ، ودعوته الى صنعاء ، وكان أول قرار اتخذه هو أن يتوجه مباشرة من السجن الى المنـــــاطق الشمالية ليقود القـــوات الشعبية دفاعا عن الجمهورية .

في ذلك الوقت كان الجيش اليمنى النظامى قد تفرق وتشتت ، وتاهت بقاياه فى شتى أنحاء المناطق الشمالية والشرقية المتمردة .

وكانت حماية صنعاء تعتمد فى الاساس على المتطوعين وكان من بينهم شباب من مدينة صنعاء لم تتجاوز أعمار بعضهم اثنى عشرة سنة ، ولم تكن طلائع القوات العربية قد وصلت بعد الى اليمن .

وكان مصير الثورة معلقا على تضامن القوات القبلية التى كان يقودها الشيخ عبد الله الاحمر وهو يطارد الفلول التى اظهرت ولاءها للبدر ، الامر الذى خفف الضغط على صنعاء،وخلق الاحساس لدى القبائل المحيطة بها بأن الجمهورية تلقى قبولا شعبيا لدى القبائل القوية الاخرى فساعد ذلك على خلق المزيد من القبول الشعبى العام بها .

فى تلك الأثناء ، أى فى الأسبوع الثانى للثورة ، وصل الرئيس أنور السادات ليوقع معنا اتفاقية الدفاع المشترك . وكانت نصـــــيحته الاولى والوحيدة أن نصدر قرارا بتعيين الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر وزيرا فى الحكومة الجمهورية اعترافا بدوره البطولى الذى كان يقوم به ، والذى كان يمثل فى ذلك الوقت القوة الرئيسية الضاربة التى كانت الجمهورية تعتمـــــد عليها .

واعتذر الشيخ عبد الله عن الاشتراك فى الحكومة كى يتفرغ للقتال دفاعا عن الثورة والجمهورية .

هذا هو دور الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر وهو يستحق أن يذكر لانه ارتبط بنجاح الثورة وبقاء الجمهورية .

ولذلك لا أعتقد أن الزميل مصيبا فى وجهة نظره حين يطلب عدم الربط بين الاشخاص وبين حركة التاريخ ، لان التاريخ لا يتحرك وحده ، والشعوب لا تتحرك عفويا ، وانما فى حركات الشعوب التاريخية الجذرية يوجد دائما وحتما أشخاص يجسدون آمال الشعوب ويخطون طريقها ويقودون حركتها.

لا بد من أشخاص معينين ذوى قدرات معينة يظهـرون فى مراحل تاريخية ليعبروا عن أمانى شعوبهم ويتطوعوا للدفاع عنها ويصبحوا فيما بعد علامات مميزة لهذه المراحل .

وأخيرا ، خلط الزميل بين التكنوقراطيقيا والسيبرناطيقيا . ثم استرسل فى ترتيب أحـــكام ونتائج غير صحيحـــة انطــــلاقا من فهم غير صحيح الاصطلاحات .

يقول الزميل أننى أرى أن القضية قضية صفوة مختارة ممتازة هى الكل فى الكل استنادى الى استشهادى بروجيه جارودية .

والحقيقة أننى لم أذكر اصطلاح الكنوقراطيا ولم أشر الى التكنوقراطيين مطلقا . ولو أننى فعلت ذلك لــكان الزميل محقا فى انتقاده .

لأن التكنوقراطيين هم فئة من الفنيين الذين يســـيطرون على النظام الاقتصـــادى ، وبالتالى على النظام الســـياسى بصورة أرسطوقراطية استعلائية تعسفية واحتكارية .

وهى صورة مرفوضة تماما .

على العكس من ذلك لقـــد أشرت الى ملاحظة روجيه جارودية التى تتلخص في أن الثورة العلمية والتكنيكية الجديدة أصبحت تتطلب أشكالا جديدة فى ميدان الادارة حتى أنها قلبت الاوضاع القديمة لانها أصبحت تتطلب تعددا فى المراكز التى تتخذ المبادرات الاقتصادية والقرارات الادارية .

وذلك أمر يحتاج الى زيادة عدد الكوادر الفنية والادارية زيادة ضخمة ،

وهذا ما وصفه جاروديه باحلال الطابع (السيبرناطيقى) محل التنظيم العلمى ذى الطابع (الميكانيكى) فى وسائل ونظم الادارة .

هذه الكلمات بالذات تقريبا التى وردت فى المحاضرة . والطابع الميكانيكى فى الادارة هو مركزية الادارة ، أى أن القرارات تصدر من فوق من مركز قيادى أو ادارى ثم تتوزع بنفسها على المراكز والقيادات الاقل فالاقل حتى تصل الى جهات التنفيذ .

التطور الحديث فى الانتاج لا يتفق مع هذا الاسلوب القديم فى الادارة بل يحتاج الى سرعة البت واتخاذ القرارات التنفيذية على مستويات أفقية وليس فى شكل رأسى مركزى .

وهذا يتطلب عددا متزايدا من الخبراء والفنيين والمديرين الذين ينتشرون على جميع مراحل ومستويات الانتاج ليتخذوا المبادرات والقرارات الثورية « السيبرناطيقيا » .

هذا ما أشرت اليه فى المحاضرة وما قصده روجيه جاروديه باصطلاح « السيبرناطيقيا » .

والسيبرناطيقيا كلمة يونانية قديمة معناها « فن القيادة » وقد أحيى استخدامها فى العصر الحديث وأعطاها معناها المعاصر عالم الرياضة الامريكى « نورمبرت فينر » حين ألف كتابا فى سنة ١٩٤٨ بعنوان « السيبرناطيقيا » أو « المراقبة » بحث فيه فى الاجهزة والانظمة الديناميكية ذات الفعالية الذاتية والتنظيم الذاتى .

وكان لنشوء وانتشار الحاسبات الالكترونية دور كبير فى نشوء هذا العلم الجديد .. علم المراقبة الذاتية ، أو النظام الادارى الديناميكى أو السيبرناطيقى .

وللاسف الشديد بدلا من أن يستفسر الزميل عن مدلول اصطلاح جديد على أذنه لعله يسمعه لاول مرة راح يخلط بينه وبين اصطلاح مناقض له تماما .

واذا بى أتكلم عن اقتصاد وهو يتكلم عن شعر . والظاهر أنه جاء الى المحاضرات متأهبا للمهاجمة . وان اندفاعه الى الكلام .. أى كلام .. دون أى اهتمام بهدف الكلام ، جعله يبتعد ليس فقط عن موضوعية الكلام وانما عن الهدف الذى حضر من أجله .

وحكاية فائض الانتاج فى شطر اليمن الجنوبى الذى انتقدها الزميل فانها هى الأخرى لم تدخل فى دائرة استيعابه ، رغم أننى كررت شرحها فى المحاضرة أكثر من مرة ، وتوقفت عنـــــدها أكثر من عشر دقائق لدرجة أن الاخ عبد الله الأشول المشرف على هذا الاجتماع ، مسك يدى أكثر من مرة تحت المائدة كى أختصر فى تكرار شرح هذه النقطة وأنتقل الى صلب المحاضرة حرصا على الوقت .

الظاهر أن الاخ عبد الله الاشول قد جنى على الزميل عندما جعلنى أكتفى بشرح هذه النقطة نحو عشر مرات فقط .

وعلى كل حال أن فرصة الشرح قد جاءت للزميل مرة أخرى وأرجو هذه المرة أن ينتبه اليها أكثر .

لقد ذكرت فى المحاضرة أن اعتصار فائض انتاج من بلد شديد التخلف كشطر اليمن الجنوبى أمر غير ممكن .

بلد شديد التخلف يعنى بلد لا يستطيع اشباع حاجات مواطنيه الضرورية

حيث يوجد بلد شديد التخلف توجد بالضرورة حاجات ضرورية دون حد الاشباع .

أى أن انتاج هذا البلد شديد التخلف لا يكفى لاشـــباع حاجات مواطنيه الضرورية ، وبالتالى لا يمكن أن يفيض فى هذا البلد فائض انتاج .

ولذلك انتقدت الاخ سلطان أحمد عمر عندما ذكر فى كتابه أنه يدعو الى استخدام فائض الانتاج فى شطر اليمن الجنوبى (الذى اعترف بأنه شديد

التخلف) فى مغامرات خارجية لتحرير اريتريا والصومال والجزيرة العربية، الى آخره .

وقلت ان هذا الكلام ليس أكثر من اتلاف امكانيات البلاد القليلة الموجودة التى لا تكفى حاجات مواطنيها الضرورية . وقلت أنه يجب أولا العمل على زيادة الانتاج حتى يمكن اشباع المواطنين أولا وقبل كل شيء .

ثم بعد ذلك نفكر فى المغامرات الخارجية اذا كنا لا نريد أن نرفع مستوى معيشة هؤلاء المواطنين .

بمعنى أن زيادة الانتاج التى تؤدى الى اشباع حاجاتهم الضرورية ، تعتبر « **مرحلة انقاذ أساسية** » .

بعد اجتياز مرحلة الانقاذ الاساسية تبـــدأ مرحلة « **تحسين مستوى المعيشة** » باستخدام فائض الانتاج فى مشروعات التنمية الاقتصادية .

وبما أن ظروف شطر اليمن الجنوبى لم تبدأ حتى مرحلة الانقـــاذ الاساسية ولا تزال تعانى من وجود حاجات ضرورية دون حد الاشباع كمـا هو مفهوم شدة التخلف الذى يعترف به الاخ سلطان أحمد عمر فى كتابه فلا مجال اذن للكلام عن فائض انتاج ولا عن المغامرات الخارجية التى تستهلك « **قليل القليل** » الذى لا يكفى المواطنين اليمنيين المغلوبين على أمرهم .

الزميل يستطرد فى نقده ويقول انه توجد فى البلاد موارد مهملة ولا توجد ارادة استثمار .

انه بذلك يعترف من حيث لا يدرى بوجهـــة نظرى التى شرحتها فى المحاضرة . لانه عندما يذكر عدم وجود ارادة استثمار فى البلاد فانه يسلم بأحد عناصر المشكلة الاقتصادية فى اليمن كما عرضتها فى المحاضرة .

لقد قلت فى المحاضرة أن المشكلة الاقتصادية فى اليمن « بشطريها » هى

مشكلة ندرة ارادة .. ندرة ادارة .. ندرة خبـــرة .. ندرة مال .. وبهذا الترتيب بالذات وليس غيره ..

ثم ندرة ادراك هذا الترتيب بالذات وليس غيره ..

وقد اتضح أن مشكلة الزميل باختصار هى ندرة ادراك هـــذا بالذات وليس غيره .

طالب آخر : نشكر سيادة الدكتور على محاضرته العلمية القيمة التى أعطتنا مادة علمية غزيرة أغنتنا عن الاطلاع على مئات الكتب ، وهى بذلك تعتبر مرجعا علميا وتاريخيا وسياسيا واقتصاديا نستفيد منه ونفخر به فى نفس الوقت .

وعندى ملاحظة عن العوائق التى شرحها السيد الدكتور التى تشكل عقبة فى سبيل التقدم الاقتصادى فى اليمن .

لقد ذكر سيادته أنها أربعة عوامل هى الارادة والادارة والخبرة والمال.

وأحب أن أضيف عائقا هاما آخـــــر وهو النظرة الاقليمية فى اليمن . فاليمن ذات موارد محدودة ولو توفرت العوامل الاربعة التى ذكرها السيد الدكتور **فان التقدم الاقتصادى سيظل محدودا فى اليمن اذا انحصر التخطيط الاقتصادى فيها فى اطاره الاقليمى .**

ولذلك فاننى أرى ضرورة النظر بصـــفة عربيـــــة شمولية لأى تفكير اقتصادى فى اليمن ، بمعنى ضرورة **الارتباط العضوى والوحدوى مع الدول العربية** حتى يمكن أن يكون التخطيط الاقتصادى اليمنى ذا فعالية وآثار أكثر واشمل وأبعد أثرا . وأحب أن أستوضح السيد الدكتور عن رأيه فى هذه الملاحظة .

والملاحظة الاخرى هى أن السيد الدكتور تحدث كثيرا عن الماركسية وعرض علينا عرضا علميا شيقا عن تطور الفكر الماركسى ، لكنه لم يحدد لنا

مستقبل الماركسية فى الوطن العربى . اننا نرفض الماركسية لـكننا نرجو من السيد الدكتور أن يوضح لنا فرص تغلغل التيار الماركسى فى الوطن العربى رغم كونه مرفوضا على مستوى الساحة العربية عموما .

المحاضر : بالنسبة الىالملاحظة الأولى فاننى أؤيد الزميل فى وجهة نظره فحتى تكون مخططات التنمية اليمنية عميقة الجذور ، واسعة الظلال ، غزيرة الثمار ينبغى أن ترسم على أساس انتمائها للوطن العربى حيث المواردالمتكاملة والسوق الواسعة .

ولكن للاسف الشديد لم نسمع عن تفكير جدى فى الوطن العربى عن التكامل الاقتصادى، عن الوحدة الاقتصادية التى تقود الى الوحدة السياسية، **نسمع فقط عن شعارات وحدوية ، ونسمع أيضـــا عن اثارات وصراعات حماسية ذات نتيجـــة واحدة هى الحيلولة دون تحقيق الوحدة ســـواء كانت اقتصادية أو سياسية .**

لدينا فى اليمن امكانيات اقتصادية كثيرة جدا متمثلة فى الموارد الطبيعية والبشرية ، لكننا نعانى من نقص فى الموارد المالية التى توجد فى أقاليم عربية أخرى ، كما نعانى من نقص فى الخبرة التى توجد فى غير هذه من الاقاليم العربية .

وعندما نستكمل هذه النواقص ونبدأ فى عمليات الاستثمار الواســـعة سنصطدم بالسوق اليمنيةالضيق . **واذا ضبطنا استثماراتنا علىحجم سوقنا فاننا عندئذ نضطر الى الامتناع عن استخدام سرعة التطور اليمنية العربية الممكنة فى عصر ((تقفز)) فيه المجتمعات فى اتجاه التطور ولا تكتفى ((بالسعى البطىء)) فضلا عن رفضها ((الوقوف فى نفس المكان)) كما نفعل نحن حاليا فى اليمن بشطريها .**

واذكر فى هذه المناسبة مقالا قرأته أمس فى صحيفة الاخبار القاهرية

يوضح لنا جانبا من الحرمان الذى تعانيه الشعوب العربية نتيجة عدم الاهتمام بمبدأ التكامل الاقتصادى العربى .

المقال بعنوان « كلنا فى الهم لحم » بقلم الاستاذ زين الدين شكرى وقد شرح فيه وجهات نظر الدكتور جوزيف شامى الخبير اللبنانى فى شئون الانتاج الزراعى والحيوانى .

قال الدكتور جوزيف ان المواطن العربى لا يستهلك ربع ما يستهلكه المواطن العادى فى الدول المتقدمة من (**البروتين**) . وأشار الى أن البروتين مهم جدا لصحة الانسان وقد أثبت ذلك المؤتمر الدولى الذى انعقد فى بيروت واشترك فيه أعظم الأخصائيين العالميين فى التغذية وأكدوا أنه اذا لم يحصل الطفل فى السنتين الاوليين على ما يكفيه من البروتين فان خلايا عقله تكون ناقصة التكوين .

ثم علق الدكتور جوزيف شامى على ذلك ساخرا ان نقص البروتين فى عقولنا هو السبب فى المفارقات المضحكة المبكية التى نراها اليوم فى كل مجال عربى .

فبينما توجد بلايين الدولارات العربية فى البنوك الاجنبية تقدم الخير والجبروت لاعدائنا توجد فى الوطن العربى موارد هائلة من الثروات الحيوانية غير المستثمرة وتكفى لو أنها استثمرت استثمارا عقلانيا لإمكن توفير الكميات الكافية من البروتين لكل عربى .

ثم ضرب الدكتور جوزيف مثلا على ذلك قائلا أنه فى العراق يوجد أكثر **من عشرة ملايين بقرة وسبعة ملايين رأس ضأن** ، أما فى السودان فانه ثانى بلد افريقى من حيث حجم الثروة الحيوانية حيث يملك **ثلاثة عشر مليون بقرة واثنى عشرمليون رأس ضأن** . بينما استهلاك الفرد فى العراق والسودان من اللحوم لا يزيد فى المتوسط على الاستهلاك فى بقية الدول العربية ، وانه

لا يتعدى ١٨ جراما . والاكثر غرابة من ذلك أن العراق من الدول المستوردة للحـــــوم .

ويقول الدكتور جوزيف أن هذا النقص يرجع الى الانتـــــاج المنخفض لمجموع الثروة الحيوانية وليس لنقص فى حجم هذه الثروة .

وأضاف خبير التغذية الدولى المذكور اننا نحن العرب مشاكلنا مشاكل تنمية .. واننـــا دول متخلفة انمائيا .. فقراء غير قادرين على استغلال مواردنا .

واستطرد الخبير الدكتور جوزيف فقال ان العراق يمتاز بتوفر المناخ والبيئة المناسبة التى تفى بجميع متطلبات الانتاج . وأثبتت الدراسات أن السودان يستطيع أن ينتج لحما بقريا من أجود الاصناف ويستطيع أن يلعب دورا كبيرا فى توفير اللحوم للمنطقة العربية بأسرها كما أكدت ذلك تقارير منظمة الاغذية .

وأخيرا اقترح خبير التغذية ، لعلاج هذه المعـــادلة العربية ، **اجراء تخطيط علمى يقوم على أساس التنمية ، بحيث تقوم كل دولة عربية بمشروعات مدروسة للنهوض بانتاجها الحيوانى ، على ان تقوم الدول العربية المنتجة للبترول بأداء دورها .. أى دور التمويل .. وأضاف أنه لا بد من خلق سوق واسعة لانه ليس من مصلحة اى بلد عربى أن يعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتى ، بل أن يتخصص فى انتاج أكثر المحاصيل أو الثروات الحيوانية ملاءمة لظروفه ..**

بهذه المناسبة يوجد فى شطر اليمن الشمالى مليون ونصف بقرة فقط كما جاء فى احصائية الحكومة المنشورة فى كتاب « اليمن .. الثورة .. عشر سنوات مجيدة فى عمر الثورة » صفحة ١٩١ بينما عدد سكان اليمن ثمانية ملايين نسمة كما جاء فى نفس هذا الكتاب صفحة ١٥ .

اى اكثر من عدد سكان العراق التى لديها اكثر من عشرة ملايين بقرة وسبعة ملايين رأس غنم ومع ذلك يستورد العراق اللحم حتى لا يقل متوسط استهلاك الفرد العراقى عن ١٨ جراما .

ومعنى ذلك ان الفرد اليمنى يكاد لا يذوق اللحم الا نادرا .

الدكتور جوزيف شامى باعتباره خبيرا فى التغذية فقط يتصـــــور أن التكامل الاقتصادى العربى ((**سهل التنفيذ**)) بقدر ما هو ((**سهل الفهم**)) . وانه بمجرد دعوة الدول العربية المنتجة للبترول الى القيام بدور التمويل ، فانها ستهرع الى القيام بدور التمويل شاكرة هذه الدعوة .

الدكتور جوزيف لم يلتفت الى العوائق السياســية التى دفعت بلايين الدولارات العربية الى الهجـــــرة والاستثمار أو النوم المريح خارج الوطن العربى .

هذه العوائق السياسية تتمثل فى الشعارات المخيفة التى تطـــارد الاموال العربية والتشريعات المانعة التى تمنع من استثمار الاموال العربية فى البلاد العربية المتعطشة الى التمويل .

ولذلك أوافق الزميل على ضرورة انفتاح اليمن على الدول العربيـــــة ومراعاة الوحدة العربية الاقتصادية فى تخطيطها الاقتصادى .

وذلك أمر لا تستطيع اليمن فنيا أن تتجه اليه **منفردة وانما** يمكنها أن تسعى اليه **ثنائيا او ثلاثيا أو فى اطار عربى أكبر** كلما كان ذلك ممكنا .

وقد رحب الميثاق العربى بالوحدة الثنائية كلما تهيأت أسبابها على اعتبار أن أى ارتباط أو اندماج وحدوى فانه يعتبر بمثابة تقدم نحـــو الوحدة العربية الشاملة .

بالنسبة الى الملاحظة الثانية وهى عن مستقبل الماركسية فى الوطن العربى فاننى لا أرى للماركسية مستقبلا فى الوطن العربى .

وذكرت فى اجابة سابقة أنها فقدت حتى مستقبلها فى فرنسا ، وأضيف الان أنها ليس لها مستقبل فى الاتحاد السوفييتى نفسه .

والذى سيعيش منكم ربع قرن آخر سيشهد صدق هذا الرأى .

فطالما الانتاج يزيد فى الاتحاد السوفيتى بمعدل يزيد على معدل زيادة السكان فان الرخاء يزيد والدخل يفيض وتتراكم المدخرات الشخصية فتنشأ اتجاهات نحو الملكية الفردية الخاصة .

المشكة كلها كانت مشكلة نقص انتاج ، وسوء توزيع ، دخل هذا الانتاج الناقص ، وما ترتب عن ذلك من صراع طبقى زادت من اشتعال نيرانه الهزيمة العسكرية للسلطة والدعاية المنظمة للحزب .

الان تزايد الانتاج وبدأ يفيض فى الاتحاد السوفييتى واتجهت النية هناك الى التجاوب مع غرائز الافراد الطبيعية فاستدعوا الخبراء الامريكيين ابناء فنادق عطلة نهاية الاسبوع وتوسعوا فى انتاج سلع الاستهلاك والترفيه ، ورحبوا برؤوس الاموال الامريكية لاستثمار سيبريا لتحقيق المزيد من الرخاء والرفاهية .

فالمؤشر السوفييتى حاليا يتجه اتجاها غير ماركسى ، واذا كانت الصين تدين هذا الاتجاه بالتبرجز أى بالتحول من الماركسية اللينينية الى البورجوازية الغربية فان الصين نفسها ستتجه الى نفس الاتجاه عندما يتزايد انتاجها ويتجاوز معدل الزيادة فى سكانها .

فالصين حاليا لا تزال فى المرحلة الستالينية من التجربة السوفيتية ، وأمامها أن تصل أولا الى مرحلة خورشيف ثم الى مرحلة بريجنيف ، والى أن تصل الى هاتين المرحلتين من الناحية الاقتصادية فانها ستواصل ادانة الرخاء السوفييتى .

معنى ذلك أن الماركسية مجرد مرحلة اجتياز دموى عنيف للتخلف ،

وعندما يتم هذا الاجتياز تسقط هذه المرحلة تلقائيا ، ولذلك ليس صحيحا أن الماركسية هى آخر مطاف الفكر أو نهاية مراحل التطور .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على هذه المحاضرة ، وفى الحقيقة كان طرح الموضوع طرحا علميا وموضوعيا وكذلك الردود على بعض الزملاء ، لكن الردود على الزملاء الاخرين تضمنت نوعا من الاستفزاز وكأنهم طلبة جامعيين .

وأريد أن أبدى بعض الملاحظات .

أولا : طرح السيد الدكتور للحركة الوطنية فى اليمن كان بوجهة نظر علمية ، فحركة الاحرار سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٥٥ أو حركة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ فشلت كلها ولم يوضح السيد الدكتور أسباب فشلها جميعها ، فلو كان وضحها بطريقة علمية لقال أن سبب فشل هذه الحركات كلها هو أن الطبقة التى تصارعت على السلطة هى طبقة النبلاء ولذلك فشلت .

ثانيا : السيد المحاضر أشار الى الجبهة الوطنية الديموقراطية وأثار شكا حولها ودعا القوى الوطنية الى التشكيك فى العمل ضمن اطارها وأعتقد أن طموحاتنا العريضة تتجه الى أن تكون هناك جبهة وطنية ديموقراطية لجميع القوى الوطنية على مستوى الساحة اليمنية لكى نسير بطريقة أفضل .

لكن طرح السيد الدكتور للجبهة الوطنية الديموقراطية على النحو الذى يثير الشك فيها هو طرح غير وطنى .

ثالثا : السيد المحاضر اثار قضية انفتاح اليمن على كل الدول كى تفد اليها رؤوس الاموال من الشرق ومن الغرب . وبما أن السيد الدكتور هو خبير فى الاقتصاد فانه يدرك تمام الادراك أننا لو فتحنا بلادنا للشركات الغربية فمعنى ذلك أننا فتحنا بلادنا للسوق الاحتكارية .

رابعا : طرح السيد المحاضر موضوع الوحدة اليمنية وكأنها يمكن أن

تتم بصورة أوتوماتيكية بدون تحديد للمجتمع اليمنى فانه طرح بدون أى تحليل موضوعى **فنحن نعتبر أن الوحدة يجب أن تتم بين الكادحين اليمنيين وحدهم وليس غيرهم .**

خامسا : مسألة المقارنة التى وضعها السيد المحاضر وقال انه كان هناك صراع داخل الجبهة القومية قبل ٢٢ يونية ١٩٦٩ وكان هناك صراع على السلطة ولم يلتفت الى انه كان هناك صراع طبقى بالفعل ولم يشر الى الافكار التى كانت تطرح قبل ٢٢ يونية كما أنه تجاهل الانجازات التى تمت بعد ٢٢ يونية ١٩٦٩ وراح يغرينـــــا بأن السعودية تساهم اقتصـــاديا فى الشمال .

المحاضر : بالنسبة الى ردودى على بعض الزملاء وما قال الزميل عنها أنها تضمنت نوعا من الاستفزاز ، فاننى لا أوافقه على وصفه هذا .

حقيقة أن بعض الردود كان محددا وقاطعا ، لكنه **لم يكن بقصـــــد « الاستفزاز » وانما بقصد « الايقاظ » .**

ذلك لاننى أستنكر بشدة أن يستمع احد الطلبة الجامعيين الى محاضرة ثم يقف لينتقد بحماس أمورا لم تضمنها مطلقا .

كما أستنكر بشدة أيضا أن يأتى المستمع بأسئلة جاهزة ومكتوبة من قبل بقصد مهاجمة المحاضر وعندما يجد أن المحاضرة قد خلت تماما من موضوع هذه الاسئلة فانه لا يكلف نفسه باعداد أســـــئلة جديدة تتفق مع موضوع المحاضرة أو تعديل الاسئلة القديمة كى تتفق مع ما يسمعه فعلا ، وانمـــا يلقيها على علاتها وكأنه كان أثناء المحاضرة فى نوم أعمق من نوم أهل الكهف .

أعتقد أننا لو قلنا لهذا الطالب أنه كان نائما فاننا نكون « متلطفين » به كثيرا ، واذا جاريناه فى الحديث وأجبنا على أسئلته الخارجة عن الموضوع نكون « متلطفين » به أكثر وأكثر .

مثلا أنت تقولَ انّ ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢، فشلت لانها قام بها نبلاء والمفروض أنك تعرف من الذين قاموا بهذه الثورة فأعتقد أننا لا نبخسك حقك اذا قلنا لك أنك أنت شخصيا كنت نائما منذ سنة ١٩٦٢ .

وأما رأى الزميل فى أن الوحدة اليمنيـــــة ينبغى أن تنحصر فى الكادحين وحدهم أى طبقة البروليتاريا أو الشغيلة فقد سبق أن شرحت الفرق بين حصر الوحدة على فئة الشغيلة وبين شمول الوحدة لكل اليمنيين ، وكان ذلك فى محاضرتى الاولى عند معالجتى لخطـــاب الاخ الرئيس سالم ربيـــع على فى طرابلس .

ولا أدرى هل الزميل وهو طالب جامعى قد عزل نفســـــه عن الوحدة باعتبار أنه ليس من الشغيلة ؟ أم أنه يعتبر نفسه شغيلا فى الجامعة ؟

وهل يرضى الزميل بدخول كل الزملاء الحاضرين فى الوحدة اليمنية ؟ أم يختار بعضهم ويفرض حظرا على الاخرين ؟ **وهل الوحدة فى نظره مرادفة ((لعضوية حزب)) ؟ أو يوافق معنا على اعتبارها ((عضوية وطن)) ؟**

أما قولى أن الجبهة **الوطنية** الديمقراطية قد نصبت شركا للقوى الوطنية فلقد شرحت فى المحاضرة أن اللقاء الوطنى مطلوب وضرورى ، لكننى أضفت أن الأخ الدكتور الشهارى دعا فى صفحة ٣٢١ من كتابه الى تكوين جبهـــة وطنية ديموقراطية على أن تتحول الى **حزب ثورى اشتراكى ديموقراطى يعد فرز القيادات غير الصالحة أو المستهلكة .**

وذكر أن (الرفيق) عبد الفتاح اسماعيل أشار فى تقريره السياسى الذى قدمه الى المؤتمر الخامس للتنظيم السياسى للجبهة فى ٢ مارس سنة ١٩٧٢ وقال فى صفحة ٦٧ من ذلك التقرير أن الجبهة أجرت حوارا مع حزب البعث الاشتراكى وحزب الشبيبة الشيوعى .

وأضفت أن (الرفيق) عبد الفتاح اسماعيل طالب فى صفحة ٧٠ أن

يرفع عضو التنظيم مستواه الايديولوجى ويدرس نظرية الاشتراكية العلمية أى « المـــاركسية » .

واستخلصت من كل ذلك أن كل القوى التى تقبل العمل ضمن اطار الجبهة الوطنية الديموقراطية يجب أن تهيىء نفسها لامرين :

أولا : أن تكون مستعدة لاعتناق الماركسية .

ثانيا : أن تكون مستعدة للطرد من الجبهة فى أى وقت تحت شعار فرز القيادات غير الصالحة أو المستهلكة .

هذه الخلاصة لم أتوصل اليها من قراءة رواية بوليسية وانما من كتب وتقارير دعاة الجبهة الوطنية الديموقراطية وأمين عام الجبهة القوميـــــة الحاكمة الان فى شطر اليمن الجنوبى .

والعلمية التى يبكى عليها الزميل تقتضى أمانة الاســـتخلاص ، وأمانة الاشارة الى المراجع ، وأمانة العرض على المستمع والقارىء .

وبعد ذلك يأتى دور المستمع والقارىء ، يقتنع أو لا يقتنع .

أما قول الزميل أننا يجب أن ننفتح فقط على الكتلة الشرقية اقتصاديا فمعنى ذلك أننا نفرض بأنفسنا حصارا اقتصاديا على أنفسنا ، وقد ذكرت فى المحاضرة أن الذى يدعو الى ذلك ينسى أن النكبات الاقتصادية والسياسية تحل بكل دولة تربط اقتصادها بدولة واحدة دون غيرها ، أو بكتلة واحدة دون سواها .

وقلت أن ارتباط الدولة الاقتصادى وحيـــد الاتجاه يجعل سلامتهـــا الاقتصادية مرهونة بولائها السياسى للدولة صاحبة السلطة الاقتصادية عليها ، وبالتالى فان الدولة المربوطة اقتصاديا تفقد استقلالها الوطنى سياسيا .

وقلت : نسمى ذلك استعمارا قديما أو جديدا .. لا يهم .. نسميه

استعمارا غربيا أو شرقيا .. لايهم .. نسميه ذيلية أو تقدمية .. لا يهم .. نسميه تحريفية أو أرثوذكسية لا يهم .

وانما الذى يهم ، أن الدولة التى تفقد استقلالها الاقتصادى تفقد معـــه استقلالها السياسى تحت أى شعار ، ورغم أنف أية عقائدية .. أو ثورية ..

هذا الكلام سيطبع وسينشر ، والساحة اليمنية هى التى ستقرر أى الرأيين أكثر صوابا . رأى الزميل الذى يريد حصر علاقاتنا مع الكتلة الشرقة ، أو رأينا الذى يرفض الذوبان داخل أية كتلة منفردة .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على محاضرته العلمية الرائعة وعلى سعة صدره وتناوله تحليل القضايا بأسلوب علمى وموضوعى واسهابه فى الأجابات بما يحقق الغاية من الحوار بالشرح والايضاح والاقناع فى نفس الوقت .

وبالاشارة الى عرض السيد الدكتور لمسار الأحزاب السياسية على الساحة اليمنية فانها امتداد كما قال سيادته لاستراتيجيتها المركزية على مستوى الساحة العربية ككل .

فحزب البعث انطلق من الاساس انطلاقا طائفيا منذ نشأته وعكس هذه الطائفية على كل فروعه فى الاقاليم العربية الأخرى بالرغم من رفعه شعار الوحدة العربية .

فهو فى الوقت الذى يرفع فيه شعار الوحدة يمارس فعليا التجزئة والانفصالية داخل الاقليم الذى توجد له فيه ممارسة سياسية ، ثم يمارس حتى الشللية داخل الممارسة الانفصالية نفسها وبالتالى فانه يعجز عن تجسيد شعار الوحدة مهما كتبه بالخطوط العريضة وسط الشوارع وعلى نواصى الجدران .

وأما حركة القوميين العرب فقبل أن نبحث ماذا يمكن أن تقدمه لليمن ينبغى أولا أن نبحث أين نشأت وكيف نشأت ؟

لقد نشأت هذه الحركة فى حضن الجامعة الامريكية فى بيروت كما قال السـيد الدكتور ، وتصورى أن الجامعة الأمريكيـة لا تفكر بل ولا تستطيع أن تعمل على انشاء تنظيم يسعى الى خدمة الامة العربية .

ان مثل هذا التنظيم الذى ينشأ فى حضن الجامعة الامريكية ويرضع من لبنها لا يمكن أن يكون ثوريا مهما رفع شعار الثورية ، وانه يجب التسليم بأن مثل هذه الشعارات التى يرفعها تنظيم يولد ويتربى على هذا النحو شعارات مضللة تسعى الى تشتيت جهود الامة العربية وامتصاص طاقاتها الثورية الكامنة التى فجرتها الثورة العربية وعبرت عنها باخلاص وصدق وأصالة حقيقية .

وعندى ملاحظة أرجو أن أسأل عنها سيادة الدكتور فقـد قال حلل تيارات تنظيمية ثلاثة تمارس نشاطها فى الساحة اليمنية كما حلل شعاراتها وهى تنظيم الشبيبة الشيوعى وتنظيم الجبهة القومية الذى اعتنق الماركسية أخيرا وتنظيم حزب البعث اليمنى الذى اعتنق أيضا الماركسية أخيرا ، واننا نوافق السيد الدكتور على تحليله العلمى فيما يتعلق بهذه التنظيمات .

لكننا نتساءل لماذا أغفل السيد الدكتور الاشارة الى التيار الناصرى ؟ بينما يتمتع هذا التيار بثقل جماهيرى واسع على مستوى الساحة اليمنية فى شطرى اليمن ، وانه هو الذى يمثل فعلا أمانى واهداف الجماهير اليمنية وتطلعاتها ، والذى يمتاز باستخلاص مفاهيمه وآماله ومساره من المشاعر اليمنية والطاقات اليمنية فى الاطار العربى الوحدوى الصادق والمتجرد من المزايدات الحزبية أو المتاجرة بامكانيات البلاد المحدودة على حساب نهضتها العصرية الممكنة .

فأرجو الايضاح من السـيد الدكتور هل أغفل الاشارة الى التيار الناصرى لانه لم ينزل فى سوق المزايدة السياسية فى اليمن أو ما هو سبب اغفال ذكر هذا التيار فى المحاضرة ؟

أما بالنسبة الى التخلف فى اليمن ، والتخلف فى المنطقة العربية ككل فهناك طريقان لمعالجة هذا التخلف كما قال عبد الناصر العظيم : الطريق الرأسمالى الاحتكارى أو الطريق الاشتراكى .

الطريق الرأسمالى الاحتكارى لم يتحقق الا عندما استعمرت الدول الكبرى الدول الصغرى واستغلت خيراتها ونهبت ثرواتها واستخدمت كل ذلك فى تطوير نفسها فتطورت عن طريق التراكم الرأسمالى الاستعمارى .

هذا الطريق غير متاح الان لا لليمن ولا للمنطقة العربيـــة فى الثلث الاخير من القرن العشرين ، لا توجد مجالات متاحة للعرب كى يستعمروا مناطق أخرى . وأمامهم فقط أن يستثمروا امكانياتهم هم وحدهم ، وثرواتهم هم دون غيرهم .

وذلك لا يتم بالصورة الاقتصادية العصرية المتطـــورة الا بالطريق الاشتراكى الذى يحقق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع ويكفل استثمار كافة طاقات وموارد المنطقة المادية والبشرية بالاسلوب العلمى الحديث وفى اطار العدالة الاجتماعية التى حدد مفهومها الاسلام وانطلاقا من واقعنا نحن كما قال عبد الناصر العظيم ((يجب ألا ننهمك فى البحث عن النظريات استخلاصا للواقع ، وانما يجب أن ننهمك فى بحث الواقع استخلاصا للنظريات)) .

وهذا مضمون الفلسفة اليمنية التى دعا اليهـــا السيد الدكتور فى محاضرته الاولى كما أنه الاساس النظرى والعلمى الذى ينطلق منه فى مناقشته للشعارات والنظريات الدخيلة على المنطقة العربية والمستوردة من مجتمعات قديمة تختلف ظروفها كل الاختلاف عن واقعنا العربى المعاصر .

بل لقد أكد لينين نفسه هذا المعنى وقال ان النظريات جرداء قاحلة وان الشجرة هى التى ستظل خضراء الى الابد ، وكان يقصـــــد بالشجرة الحياة الواسعة .

لذلك فان رفض عبد الناصر للماركسية لم يكن رفضا لها فى ذاتهـا وانما بسبب اختلاف الظروف ، واختلاف العصر ، وتطور الفكر .

الماركسية جاءت فى ظروف معينة ، وفى زمن معين ، وفى واقع معين . وبالتالى فان استنتاج كارل ماركس للماركسية من هـذا الواقع المعين وان كان استنتاجا علميا الا انه وقع فى خطأ علمى عندما أراد أن يعمم هذا الاستنتاج ويجعله نظرية قابلة للتطبيق على كل المجتمعات وفى كل زمان ومكان .. بغير تفريق بين ظروف هذه المجتمعات وبغير انتباه لتطور الحضارة فى كل مرافق الحياة من فكرية ومادية .

فاستنتاج نظرية معينة من واقع المجتمع الألمانى فى منتصف القرن التاسع عشر يمكن أن يصلح لمعـالجة ظروف هذا المجتمع بالذات فى ذلك الوقت بالذات .

واما تجاوز هذا المجتمع بالذات وذلك بعينه فانه خروج عن العلمية بصورة واضحة تماما .

كذلك أخذ عبد الناصر على الماركسية رفضها للقوميـة ونظرتها للاحساس القومى بأنه احساس بورجوازى وهذا خطـأ فاحش لان لكل قومية خصائص ومقومات ومصالح تدفع الى الاحساس بالارتباط الروحى والمصيرى بين أبناء القومية الواحدة بصرف النظر عن تفاصيل الفوارق فى الدخول بينهم .

ولا تزال المشاعر القومية سائدة حتى الآن بين شعوب الاتحـاد السوفيتى نفسه الذى اعتنق الماركسية منذ نصف قرن . تلك النظرية التى ترفض الاحساس القومى .

فتفتيت الماركسية للقومية العربية القصد منه منع قيام وحدة عربية شاملة من الخليج الى المحيط ومنع ظهـور دولة واحدة فى هذه المنطقة العربية تضم أكثر من مائة مليون عربى وتتمتع بموقع استراتيجى فى غاية

الاهمية الدولية كما تتحكم فى القدر الاكبر موارد الطاقة البترولية ومخزونها فى العالم .

الماركسية لا تريد قيام هذه الدولة العربية الكبيرة ، والرأسمالية أيضا لا تريد قيام هذه الدولة العربية الكبيرة ، لان بقاء العالم العربى مجـــزءا ومبعثرا فى دول ودويلات يجعل من السهل على الماركسية والرأسمالية التهام هذه الاجزاء تحت شعار أو شعار آخر .

والذى يدفع الثمن هم العــرب ، هم نحن أنفسنا ، ولذلك استمات عبد الناصر العظيم من أجل تحقيق الوحدة العربية ودخل فى صراع فكرى علنى مع خروشوف حول القومية العربية التى تعمل الماركسية على تفتيتها والحيلولة دون التئام شملها .

كذلك رفض عبد الناصر الماركسية لانها ترفض الدين وتتنكر للقيم الروحية وتسعى الى قيام علاقات مادية مجـــردة بين الناس بلا ضوابط روحية .

ونحن نعتبر أن الدين فضلا عن كونه قيمة روحيـــة فانه ضرورة اخلاقية ، ضرورة نفسية تسد الثغرات التى لاتصل اليها القوانين الوضعية .

والماركسية تريد أن تهدم كل قيم المجتمع ، كل تقاليده حتى الايجابية والنافعة منها كل الزواجر النفسية التى تستكمل نقص القوانين لتكون هى القانون الوحيد ، وتكون هى بداية الحضارة ونهايتها معا وفى وقت واحد .

ماركس لم يقرأ الاسلام .. لم يقرأ الآية القرآنية الـكريمة ((**والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون)) صدق الله العظيم .**

ولذلك فان كارل ماركس عندما قال ان الدين أفيون الشعوب لم ينطلق من

دراسته للاسلام ، أو من دراسته للأديان ككل ، وانما تأثر بممارسة الكنيسة فى أوربا تلك الممارسة الظالمة والمظلمة التى حدثت فى فترة معينة .

كما سبق أن أوضح ذلك سيادة الدكتور فى مقـال بعنوان ((الدين والتقدمية)) فى مجلة أخبار اليوم القاهرية .

وبالتالى فان حكم ماركس المطلق على الدين حكم خاطىء .

وأما بالنسبة الى حل الصراع الطبقى وقـول ماركس بأنه لا يحل الا بالقوة الدموية والعنف الديكتاتورى ، فقـد قال عبد الناصر اننـا نصفى الامتيازات ولا نصفى الأفراد . أى اننا نصفى الفوارق الطبقية ولا نصفى أفراد الطبقات أنفسهم . ولذلك كان أسلوب عبد الناصر فى الصراع الطبقى هو أسلوب الحـل السلمى ورفض العنف الماركسى فى حل هـذا الصراع بالقوة .

وهـو بالتـالى قد التزم بالاطار الاسـلامى فى تحقيق العـدالة الاجتماعية .

بالاضافة الى ذلك فان الماركسية تنظر الى الانسان نظرة مادية مجردة كجزء من آلة مسـخرة ليس لها ارادة وتدور بالضغط الميكانيكى من قبل القيـادة .

وعلى خلاف ذلك كانت النظرة العربية الى الانسان فقد اعتبرته سيدا للآلة وليس جزءا منها .

وأخيرا فاننا حين نرفض الماركسية فاننا لا نرفضها كما رفضها الرئيس الفرنسى بومبيدو والشعب الفرنسى .

نحن نرفضها لأسباب مختلفة تماما عن الأسباب التى جعلت بومبيدو والشعب لفرنسى يرفضون الماركسية .

بومبيدو يرفض الماركسية لأنه على قمة أحد الأجهزة الرأسمالية .

فهو يرفض الماركسية دفاعا عن الرأسمالية . أما نحن فاننـــا نرفض الماركسية لأننـــا نؤمن بالاشتراكية العـــربية ، ونؤمن بالقومية العـــربية ونؤمن بالدين والقيم الروحية ، ونؤمن بانسانية الانسان .

بينما الماركسية ترفض كل ذلك ، ترفض الاشتراكية العربية أو الطريق العربى الى الاشتراكية ، وترفض القومية العـــربية ، وترفض الدين والقيم الروحية ، وتجرد الانسان من انسانيته وتحدده فى اطاره المـــادى المجرد .

فأرجو من السيد الدكتور أن يوضح أكثر مغـــزى استشهاده برفض الرئيس بومبيـــدو والشعب الفرنسى للماركســـية حتى لا يترك أى مجال للاستنتاجات الخاطئة التى لا يقصدها سيادته والتى يمكن أن يستغلها دعاة الماركسية للتشهير بالفكر العربى الثورى .

وقبل أن أترك الميكروفون أحب أن أبدى رأيى فيما يتعلق بالتعـــاون الاقتصادى مع الدول المختلفة .

فاننى فى الوقت الذى أرفض فيه الارتباط بدولة واحـــدة بعينها أو بكتلة واحدة بذاتها فاننى أدعو الى التعامل الدولى مع الدول بحسب مواقفها من القضية العـــربية وبحسب تجاوبها مع الأمانى العـــربية ، فلا يمكن أن تتساوى الدولة التى تقف معنـــا سياسيا واقتصـــاديا مع الدولة التى تقف ضدنا سياسيا واقتصاديا .

وذلك مع الحرص التام على عدم الوقوع فى مناطق النفوذ ، ســـواء كانت اقتصادية أو سياسية ، وهذا ما عبر عنه عبد الناصر بالبعد الثـــالث للثورة فى مجال العلاقات الدولية أى اقامة العلاقات الدولية من خـــلال الاحترام المتبادل والتنسيق المتبادل بين الدول بغير التفريط فى الاستقلال السياسى .

وكلما غرقت اليمن بشطريها فى الفوضى والتهديد بالابتلاع الماركسى كلما اضطرت السعودية الى الالتفات بكل ثقلها الى جنوب الجزيرة ، فتدير ظهرها للشرق ، أى تنسى الكويت ودول وامارات الخليج حتى سلطنة عمان، وبالتالى تنفرد بريطانيا بترتيب شئون منطقة الخليج بغير منافسة أو مناقشة من السعودية .

وكلما زادت الشعارات فى الجنوب ونادت بالامتداد الى الخليج ، كلما زاد اعتماد الخليج على بريطانيا التى تتقدم اليه كرجل شرطة مهذب يريد أن يحميه « لوجه الله » من « الشعارات الحمراء » التى تتأهب لابتلاعه .

اذن فالشعارات الماركسية فى شطر اليمن الجنوبى تقوم بدور دولى مزدوج .

تقوم بدور « قاعدة انطلاق » للماركسية الدولية فى هذه المنطقة .

وتقوم بدور « رجل الارهاب اليمنى » الذى يبرر دور « رجل الشرطة البريطانى » فى نفس المنطقة .

لذلك فاننى لا أحصر أسباب الانقسام داخل الجبهة القومية فى العوامل الشخصية وحدها وانما أضيف اليها مؤثرات دولية ، أضيف اليها عوامل اقتسام المصالح الدولية ، عناصر الاستراتيجية الدولية .

الكتلة الماركسية سعيدة بالوضع القائم فى شطر اليمن الجنوبى ، وبريطانيا سعيدة أيضا بهذا الوضع كل السعادة .

والذى يدفع الثمن هو شعب اليمن فى شطرى اليمن ثم شعوب الجزيرة العربية التى لا تستطيع أن تقف مستمتعة بمسرح العمليات الذى يتأهب فى شطر اليمن الجنوبى ليمتد الى مخانق هذه الشعوب .

باختصـــار ..

عرب الجزيرة العربية يمنيون وغير يمنيين هم الذين يدفعون الثمن ، وبريطانيا ودول الـكتلة المـاركسية هم الذين يقبضونه .

والأمر يتوقف على صحوة عربية تتيقظ على أنين الضمير العربى الذى يرجو أن تنطلق سياسة العرب من مصلحة العرب ، وعندئذ تنبع شعاراتهم من صميم واقعهم .

وأما ما أشار اليه الزميل بشأن الطريق الرأسمالى الاحتكارى والطريق الاشتراكى للتنمية فاننى أؤيد الزميل فيما ذهب اليه ، أو أنه يؤيدنى فيما سبق أن أعطيت بعض سماته فى محاضرتى الأولى عند حديثى عن ((**وضوح الرؤية وتنظيمها فى الشطر الشمالى**)) واشارتى الى فلسفة التطور اليمنى التى يجب أن تستخلص بالعـــلم من الواقع اليمنى وتســـتهدف تطويره الى الأفضل فى اطار عربى وضمن مفهوم العدالة الاجتماعية التى أوضح الاسلام قسماتها الأساسية وترك تفاصيلها الجزئية لتتطور مع الحياة حتى تتلاءم مع ظروف كل مجتمع واحتياجات كل عصر .

وتعليقات الزميل تقنعنى بأن جهودى الفكرية لا تذهب سدى .. وانما تلقى صدى ..

وبالنسبة الى الناصرية فاننى لم أشر اليها فى محاضرتى الآن لأنهـــا ليست مجرد شعارات حتى أتحـــدث عنها فى محاضرة بعنوان ((**ســـوق الشعارات فى اليمن**)) .

الناصرية تجربة حية ومستمرة وذات جوانب ايجابية ودروس مستفادة ولذلك فان مجال الحديث عنهـــا يمكن أن يكون عند الحـــديث فى محاضرة مستقلة عن نظرية التطور فى اليمن أو برنامج العمـــل الوطنى المرحلى فى اليمن . أو أى موضوع قريب من ذلك .

التجربة المصرية تجربة ذات جســـد وروح وتنمو كل يوم وتعطى كل

لحظة دروسا مستفادة ولا تفرض على أى شعب من الشعوب أن يتقيد بها حرفيا ، وانما يمكن لكل شـــعب من الشعوب العربية أن يدرسها ويأخـــذ الجوانب الايجابية التى أثبتت هذه التجربة ايجابيتها .

وبطبيعة الحال سيكون هناك اختلاف فى التفاصيل عند الاستفادة من هذه التجربة فى أى شعب من الشعوب العربية لأن الاختلاف بين خصائص الشعوب كما جاء فى الميثاق العربى يفرض الاختلاف فى منهاج كل منها ، مع احتفاظ كل المناهج بالاطار العربى العام والمنطلق العربى العام والهدف العربى العام .

وهذا أحدث ما توصلت اليه العلوم الاجتماعية الحديثة ، وهو ما نص عليه الميثاق العربى بصراحة ووضوح .

أما رفضنا للماركسية واشارتنا الى رفض الرئيس بومبيدو والشعب الفرنسى لها ، فاننى لم أقصد الربط بين الرفضين ، فنحن نرفض الماركسية كما قال الزميل لأسباب تختلف تماما عن أسباب رفض الفرنسيين لها ..

لكننى أشرت الى الرفض الفرنسى الحـــديث لهـــا لأن الماركسية الآن أصبحت ((موضة)) أنصاف المثقفين العرب .

نصف المثقف الذى يريد اثبـــــات ثقافته يتباهى باظهـــــار اعتناقه للماركسية ولو بغير أن يدرسها أو يفهمها .

فأردت أن أشير الى رفض الفرنسيين هذا الأسبوع لها لأثبت لأنصاف المثقفين أنه توجد شعوب أكثر ثقـــافة ترفض الماركسية ولا تعتبر رفضـــها تخلفا ، بل تقدما ومزيدا من التعمق فى الثقافة والتقدم .

أردت أن أقول لأنصاف المثقفين : لا تتباهوا بمجرد اعتناق الماركسية ، فاعتناقها لا يثبت ثقافة ، ورفضها لا يثبت جهلا ، بدليل أن الشعب الفرنسى صاحب أعرق الثقافات والحضارات الأوربية رفض الماركسية الآن وهـــذا الأسبوع بالذات .

الشعبالفرنسى ، شعب البذرة الاشتراكية الغربية الأولى ، شعب فيكتور هيجو ، وجان جاك روسو ، وفولتير وشعب العقد الاجتماعى .

فعندما يرفض هذا الشعب الماركسية هذا الأسبوع فانه يرفضها عن علم وليس عن جهل ، يرفضها ووراءه حضارة عريقة وتاريخ اجتماعى مجيد .

الاستشهاد بذلك لا يعنى أننا نرفض الاشتراكية لذات أسباب رفض الشعب الفرنسى لها .

كذلك أردت أن أضرب مثلا بالنظام الفرنسى الذى يعترف رئيسه بأنه يوجد به قصور ونقص ومع ذلك يرفض الماركسية ويعد الشعب الفرنسى بايجاد العلاج لهذا القصور وذلك النقص بعيدا عن الماركسية .

وقلت ان نظامنا فى شطر اليمن الشمالى به قصور وبه نقص ولكن ينبغى أن نبحث له عن علاج بعيدا عن الماركسية .

أى أن الماركسية ليست العلاج الوحيد لنظامنا فى اليمن ، اذا لم تكن الضرر الوحيد لنظامنا فى اليمن .

وشكرا ..

كلمة الختام للأخ عبدالله الأشول
مسئول اللجنة الثقافية

أيها الأخـــوة الزملاء ..

ان رابطتكم وهى تعكس التزامكم تجاه القضايا الوطنية ، واسهامكم بالحوار فيها بحثا عن الحقيقة ، وكشفا لـــكل الملابسات التى تغلف جوانبها ، واصراركم دوما على ممارسة الديمقراطية فى اطار رابطتكم يخلق منـــاخ يكفل لكل ذى رأى أن يعبر عن وجهة نظره بكل حرية ،وان يطرح كل ما يريد بكل صراحة ، مخضعين للنقاش المسئول والبناء اى مفهم يطرح .

واذا كانت الساعة الآن قد قاربت الفجر ومرت الساعات تلو الساعات دون أن نحس بمرورها ونحن نعيش مع السيد الدكتور عبد الرحمن البيضانى فى محاضرته العلمية القيمة واجاباته الصريحة المستفيضة والمتدفقة بغزارتها العلمية والمنطلقة من التزاماته الوطنية والقومية .. فباسمكم نكرر شكرنا العميق للسيد الدكتور على مشاركته لنا هذه الليلة .

ونحن نحيى فيه هذه القدرة الفائقة على تحمل مشاق الحديث والحوار طوال هذه الساعات الكثيرة ، كما نحيى فيه ما بذله من جهد ووقت كبيرين فى اعداد محاضرته العلمية القيمة مرتكزا على الاستدلالات العلمية وجاعلا من الأسلوب المنهجى فى تناوله لكل ما قيل حول قضايانا الوطنية والفـــكر الانسانى طريقا له فى التحليل والاقناع .

أيها الأخـــوة الزملاء ..

ان قضـــيتنا الوطنية تمر بمرحلة دقيقـــة وخطيرة تفرض على الجميع الارتفاع الى مستوى المرحلة الحالية . ودوركم هنا كقطاع واع وكبير من

قطاعات شعبنا ، ودور مفكرينا فى هــذه الفترة التاريخية المصيرية هــو المساهمة ، والمساهمة البنـــاءة للخروج من المــأزق الذى تمر به القوى الوطنية .

ولن ياتى ذلك الا عن طريق الحــوار ، والحــوار الجــاد بعيدا عن التعصبات والتشنجات ، وهذا ما التزمت به امامكم هيئتكم الادارية ولجنتكم الثقافية ، التى سعت الى تعميق الحوار داخل الرابطة للتعرف عــلى كل وجهات النظر للوصول الى فهم مشترك وموحد وتصور عام يخدم فى النهاية قضايا وطننا العزيز .

واننا نتمنى أن يكون السيد الدكتور عبد الرحمن البيضانى معنا دائما من اجل نفس الغاية الوطنية والقومية .

وأخيرا نعتذر للسيد الدكتور على تأخيره معنا الى هذا الوقت المتاخر من الفجــر .

وحيث أنه لا يزال لدينا فى قائمة طالبى الكلمة عدد من الأخوة الزملاء الذين يرغبون فى توجيه بعض الأسئلة الى سيادته فقد تقرر استمرار الحوار مفتوحا غدا وبعد غد لمن يريد أن يستأنف الحوار مع السيد الدكتور بحضور ممثلين عن الهيئة الادارية .

والى محاضرة قادمة وشكرا .

المناقشات اللاحقة

دارت هذه المناقشات يومى السبت والأحد الموافقين ١٧ ، ١٨ مارس سنة ١٩٧٣ لاستئناف الحوار تمكينا لراغبى الحوار من ابداء وجهات نظرهم، وذلك بحضور ممثلين عن الهيئة الادارية للرابطة .

طالب : أشكر سيادة الدكتور على محاضرته العلمية ذات الأبعاد الفكرية العميقة والواسعة المدى وأود أن أبدى بعض الملاحظات حول بعض الموضوعات التى تناولتها هذه المحاضرة .

أولا : بالنسبة الى الاستشهاد برفض المجتمع الفرنسى للماركسية فلقد كانت عندى نفس الملاحظة التى أبداها أحد الزملاء والتى رد عليها السيد الدكتور ردا مقنعا .

لكننى أرجو أن أضيف على ذلك أن الشيوعية الماركسية لا يمكن أن تسود الا بالقوة والاكراه وتستمر متحكمة فى مصير المجتمع بعد أن تشل ارادته الحرة وتلغى اختياره الديموقراطى .

ولذلك لم يكن من الممكن أن يختار المجتمع الفرنسى فى الثلث الأخير من القرن العشرين النظرية الشيوعية الماركسية بارادة حرة ديموقراطية بعد أن تقدمت الحضارة الحديثة وانتشرت أخبار المجتمعات التى احتوتها النظرية الشيوعية الماركسية بالقوة وجعلتها عاجزة عن التخلص منها بأية صورة من الصور والأمثلة الدولية على ذلك كثيرة ومعروفة .

ثانيا : لقد أصبحت السلطات التنفيذية فى جميع بلاد العالم تتدخل بقدر أو بآخر فى الحياة الديموقراطية بمعنى أنه لم تعد فى كثير من الديموقراطيات السياسية ممارسات ديموقراطية بالمعنى الكامل للديموقراطية .

وهذا يسوقنا الى التساؤل كيف يمكن تحقيق ديموقراطية سياسية كاملة فى مجتمع من المجتمعات ؟

ثالثا : أرجو من سيادة الدكتور أن يوضح مفهوم ونطاق التقدم الذى

يمكن أن يحرزه أى اقليم عربى على حدة مهما راعى فى تخطيطه الاقتصادى الاطار العربى العام للوحدة العربية ؟

ذلك لأننى لا أتصور امكانية نجاح أى اقليم عربى فى التطور الحضارى العصرى الا من خلال التحاقه بوحدة عربية شاملة تجمع طاقات الأمة العربية كلها ولا تكتفى بمجرد تنسيقها فحسب . كما تفعل جامعة الدول العربية التى استبدلت الوحدة بالتعاون . ثم اقتصر التعاون على مجرد التنسيق ، وبعد ذلك تلاشى التنســيق وتجســدت وتعمقت التجــزئية والانفصالية وتاهت الوحدة .

بينما توجد فى ليبيا الامكانيات المالية وتوجد فى مصر الامكانيات الفنية والعلمية وتوجد فى أقاليم عربية أخــرى امكانيات زراعية وفى غير هــذه الاقاليم توجد امكانيات من أنواع أخرى . وكانت المنطقة العربية كلها وحدة سياسية واحدة ثم جاء الاستعمار التركى وأنا أسميه استعمارا لأنه لم يعمل على تجديد طاقات الأمة العربية بل عمل على تعطيلها وشلها ، ومن بعــده جاء الاستعمار الغربى وفرض التجزئية .

ولذلك فان أى تقــدم عــربى يجب أن يعمــل أولا عــلى ازالة آثار الاستعمار ، أى ازالة حواجز التجزئة .

فأرجو من السيد الدكتور أن يوضح وجهة نظره بصراحة فى هــذه النقطة .

رابعا : لقد جاءت ثورة ١٩٥٢ تتويجا للفكر العربى وللنضال العــربى فأخذ الحس العربى يظهر من جديد مجسدا فى التجربة المصرية بصفة متميزة لأنه ليس وسطا وليس توفيقا وانما اتجــاه ثالث متميز فى العــالم . ولقد أشار السيد الدكتور الى هذا الفكر اشارة عابرة فى محاضرته علمــا بأنه يستحق التوقف عنده والتركيز عليه ..

خامسا : لقــد كان السيد الدكتور يهاجم السعودية ســنة ١٩٦٢ ثم تضمنت محاضرته الأخيرة نوعا من المهــادنة والمباركة فأرجــو من السيد الدكتور أن يوضح لنا أسباب ذلك .

سادسا : بالنسبة الى الوحــدة اليمنية واصرار أحــد الزملاء الذين سبقونى الى الحوار على حصر الوحدة بين الكادحين فاننى أتعجب من يعنى هذا الزميل بالكادحين ؟

اذا كان يقصد المجهودين بالكادحين فالشعب اليمنى كله كادح بهــذا المعنى ، واذا كان يقصد بالكادحين العمال فلا توجد فى اليمن طبقة عمالية . وطبقة الوسطاء (التجــار) لا تحتاج الى عنف ، أما تجــار التجزئة فانهم لا يحصلون على مجرد قوت يومهم .

ولذلك كنت أنتظر من الزميل قبل أن يطالب ((**بنضال عمالى**)) أن يطالب ((**بعمل عمالى**)) أى بمصانع .

ولقد أعجبنى تعقيب السيد الدكتور على ما جاء فى كتاب الأخ سلطان احمد عمر بخصوص هذه النقطة حيث أدانه فى المحاضرة بالدعوة الى انشاء حزب لطبقة يعترف هو نفسه ، أى سلطان أحمد عمر ، بأنها طبقة غائبــة وغير موجودة .

وكان الأولى بالزميل أن يدعو الى قيام اتحاد على النموذج العــربى يتكون من تحالف قوى الشعب العاملة الموجودة فعلا ليقود النضال العربى وفقا للنموذج الناصرى وليس على مقاس النموذج الماركسى أو الرأسمالى .

فان المنطقة العربية ترفض الماركسية ، وتستغنى عنها بمفهوم العدالة الاجتماعية الوارد فى الاسلام والذى يمنع استغلال الانسان لأخيه الانسان عندما يطبق تطبيقا صحيحا وفقا للشريعة الاسلامية .

واننا لا نريد صراعا بين الطبقات فى المجتمع العربى وانما نسعى الى اذابة الفوارق بين الطبقات فى النطاق الاسلامى .

أما الزملاء الذين يتشنجون بالنظرية الماركسية ، فهم لا يريدون أن يجهدوا أنفسهم فى التعرف على الفرق بين أوربا أيام كارل ماركس والظروف التى كانت تعيشها فى تلك الأيام ، والتى أملت عليه صياغة نظريته المذكورة ، وبين حالة المجتمع العربى الآن ليدركوا مدى الاختلاف الكبير بين ظروف مضت منذ قرن ونصف قرن وبين ظروف لا نزال تصنعها بأنفسنا .

فى تلك الأيام كانت هناك ملايين العمال المستضعفين المعدمين يصنعون القيمة لفئة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال .

الآن الوضع اختلف .

ولذلك فاننى أؤكد قول زميل آخر سبقنى الى الحوار وأشار الى قول الزعيم جمال عبد الناصر ، حيث قال اننا لم ننهمك فى النظريات للبحث عن واقعنا ، وانما انهمكنا فى الواقع للبحث عن النظريات .. **فهل هذا المفهوم ما يشير اليه السيد الدكتور بدعوته الى استخلاص نظرية تطورنا اليمنى بالعلم من واقعنا اليمنى ضمن اطار وحدتنا العربية ؟**

المحاضر : أولا .. : أوافق الأخ الزميل على أن الشيوعية الماركسية لا تختارها المجتمعات بالطرق الديمقراطية وبالانتخابات الحرة ، وانما تفرض عليها فرضا وبالقوة عن طريق أحزاب تستولى على السلطة السياسية فى ظروف دموية ، ثم تستمر بالقوة أيضا **سواء كانت قوة الاكراه المادى بالحديد والنار أو قوة الاكراه المعنوى بالدعاية المستمرة التى تحتوى عقول الجماهير وتسوقها الى تبنى مواقف محددة لا تستطيع فكريا أن تختار غيرها .**

هذه هى القاعدة العامة ، وما حدث فى شيلى لم يكن سوى استثناء جزئى من هذه القاعدة العامة ، استثناء أملته ظروف خاصة ، لكنه قابل للتكرار عند توفير نفس الظروف ، وهو ما كان يمكن أن يحدث فى فرنسا

أخيرا لولا أن أفاقت جماهير الشعب الفرنسى فى آخر لحظة وقبل فوات الأوان .

ثانيا : ما أشار اليه الزميل من تدخل السلطات التنفيذية فى الممارسات الديمقراطية ، فذلك مرجعه الى **تشابك الحياة التفصيلية اليومية للجماهير عموما ، لأن التكامل الاقتصادى وتقسيم الأعمال وقيام السلطات التنفيذية فى كل الديمقراطيات بمهمات اقتصادية انتاجية وقيامها باختصاصات متعددة ومتشعبة أملتها الحضارة الحديثة .. كل ذلك خلق أنواعا من الارتباط التبادلى بين الجماهير والسلطات التنفيذية ، مما خلق تأثيرات مباشرة وغير مباشرة** تستطيع **هذه السلطات أن تتحكم في ضوابطها لتصل الى قناعات شعبية معينة .**

ولكن على أى حال يبقى الاختيار النهائى فى الديمقراطيات حرا بارادة المواطن ، وان كانت السلطات التنفيذية تستطيع أن تلعب دورا فى جذور ومناخ صياغة هذا القرار النهائى الحر .

والديمقراطية والحرية هما معايير نسبية تقاس بهما ممارسات الشعوب بالنسبة الى ممارسات شعوب أخرى .

ثم تأتى نتيجة القياس لتميز بين الشعوب التى تمارس الديمقراطية والحرية أكثر من غيرها .

أو بمعنى آخر .. الديمقراطية نسبية والحرية نسبية ، فلا توجد ديمقراطية مطلقة ، ولا حرية مطلقة .

ثالثا : بالنسبة الى التقدم الوطنى والتقدم القومى ، فلا شك فى أن تجميع طاقات الأمة العربية كلها فى وحدة سياسية واقتصادية واحدة يعطى معيارا أكبر وأسرع للتقدم فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا سيما فى عصر الكيانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة ، وقد أسهبت فى شرح هذه النقطة فى عدة مقالات فى أخبار اليوم .

لكن هندسة بناء الاقتصاد القومى تحتاج الى هندسة بناء الاقتصاد الوطنى فى كل اقليم عربى ، لأن كل اقليم عربى يتميز بخصائص معينة تملى تفصيل دوره الوطنى الهندسى فى بناء الاقتصاد القومى .

بمعنى آخر .. يجب علينا ونحن نسعى الى بناء اقتصاد قومى أن نبدأ ببناء اقتصاديات وطنية قوية تتكامل فيما بينها ليقوم كل منها بدوره فى بناء الاقتصاد القومى .

وبناء الاقتصاد الوطنى فى هذا الاطار يعجل بالنفع الوطنى ، ولا يلغى العمل من أجل البناء القومى .

أما ترك البناء الوطنى انتظارا للبناء القومى ، فانه يهمل المصالح الوطنية ولا يحقق المصالح القومية .

وهذا ما قصدته بالبدء فورا بتخطيط اليمن اقتصاديا ، واضعين فى تخطيطنا ضرورة الوحدة اليمنية وضرورة الوحدة العربية .

هاتان الضرورتان تمليان علينا عدة ملاحظات عند قيامنا بالتخطيط الاقتصادى اليمنى الوطنى ، **منها التركيب العضوى لعناصر الانتاج ، واخصها الادارة والخبرة والمال ، ومنها المؤثرات العضوية فى فرص التوزيع كانواع المشروعات وحجم السوق .**

وهذا ما قصدته بدعوتى الى استخلاص نظرية تطورنا اليمنى بالعلم من واقعنا اليمنى ضمن اطار وحدتنا العربية .

ومن هذا المنطلق اتفق مع الزميل تماما فى أن التطور الأمثل هو الذى ينطلق من منطلق عربى أشمل ، **وليس من منطلق وطنى ضيق .**

رابعا : بالنسبة الى التجربة المصرية فقد أشرت اليها مضطرا لتفنيد مزاعم الأخ سلطان أحمد عمر ، وكنت أود أن أستبقى الحديث عنها الى محاضرة مستقلة تتضمن تفصيل برنامج العمل الوطنى اليمنى أو نظرية التطور اليمنى .

وسبق أن أوضحت فى اجابة سابقة على أحد الزملاء أننى لم أناقش التجربة المصرية فى المحاضرة ، لأنها ليست مجـرد شعارات حتى أتناولها من جملة الشعارات التى نزلت فى سوق الشعارات فى اليمن .

خامسا : بخصوص السعودية واشتراكى فى مهاجمتها سنة ١٩٦٢ ، ثم اشتراكى الآن فى مهادنتها سنة ١٩٧٣ ، فواضح من ذكر هذين التاريخين أن هناك عشر سنوات كفارق زمنى بين الموقفين .

خلال هذه العشر سنوات تغيرت الظروف الموضوعية التى تصـــيغ المواقف السياسية .

واننى أنظر الى السعودية من خلال أربع عدسات : عدسة يمنية .. عدسة سعودية .. عدسة عربية .. عدسة دولية .

والرؤية السياسية من خلال هذه العدسات الأربع قد تغيرت خلال العشر سنوات المـــاضية تغييرا جذريا .

فبالعدسة اليمنية : كنت أرى السعودية ســـــنة ١٩٦٢ دولة معادية للجمهورية اليمنية فى صنعاء ، وفى سنة ١٩٧٣ أراها لا تعترف بها فحسب ، وانما تساعدها اقتصاديا وتدفع نيابة عنها نفقات المدرسين والخبراء الذين تحتاجهم الجمهورية اليمنية ، ثم تقوم بتغطية العجز المـــالى فى ميزانيتها النقـــدية .

وسواء كان قيام السعودية بتغطية عجزنا المـــالى يرضينا أو يهيننا ، فانه أمر يخصنا نحن ونلام عليه نحن ، لأنه كان علينا نحن أن نضع مخططات التنمية الاقتصادية حتى نعتمد على دخلنا وحدنا .. على الأقل فى نطـــاق مرتبات موظفى الدولة والقوات المسلحة والأمن العام .

وقد عرضت علينا دول كثيرة ، كان آخرها ليبيا الشقيقة ، أن تقـــوم

بتمويل مخططات التنمية الاقتصادية ، لـــكننا لم نضـــــع هذه المخططات حتى الآن .

وبالعدسة السعودية : أرى تغييرات كبيرة فى **الهيكلين الاقتصـــادى والاجتماعى قد حدثت خلال هذه العشر سنوات فى السعودية** ، فلم تتوقف عقارب الزمن عند موقفها ســـــنة ١٩٦٢ ، وقد قرأت احصائيات تفصيلية كثيرة تؤكد ذلك فى كتب ومجلات علمية عربية وأجنبية .

فمثلا ارتفعت نسبة الانفاق على قطاعات الخدمات والتنمية الاجتماعية من مجمل اعتمادات الانفـــاق من ٢٥ ٪ ســـــنة ١٩٦٠ الى ٥١ر٧ ٪ فى سنة ١٩٧٠ .

والمعروف أن الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والادارى بدأ به منـــذ اعلان الاصلاحات الداخلية الذى صدر فى الرياض فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وتضمن ثمانية بنود رئيسية منشورة فى كتـــاب (**اليمن** الحرب المجهولة) YEMEN THE UNKNOWN WAR **لمؤلفـــه** DANA ADAMS SCHMIDT فى صفحتى ٥٣ ، ٥٤ طبعة لندن ١٩٦٨ .

أما توسيع قاعدة الحكم الى جانب تطوير النظام الاقتصادى ، فقد بدأ منذ ينـــاير سنة ١٩٦٣ كمـــا همس بذلك كتاب (حافة الهاوية) FACING THE BRINK لمؤلفيه EDWARD WEINTAL and CHARLES BARTLETT فى صفحة ٤٣ طبعة نيويورك ١٩٦٧ .

كذلك أشـــار الى التغييرات التى حدثت فى السعودية خلال العشر سنوات المـــاضية ، كتاب وزارة الاعلام السعودية « خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية » المطبوع سنة ١٩٧٠ فى صفحة ١٢ حيث نص **على أن التطور السريع قد حدث خلال الســـــنوات العشر الأخيرة (بالذات) وفى جميع القطاعات .**

وبالعدسة العربية : أرى أن السعودية الآن تقوم بدور عربى قـومى تشهد به القاهرة رائدة النضال العربى القومى .

وما دمنا نسلم بأن القاهرة هى رائدة النضـال العربى ، وأنها على أكتافها وحدها تقريبا قد استقرت مسئولية تحرير الأمة العربيـة من آثار العدوان الصهيونى .. فلذلك **يجب أن نسلم بشهادة رائد القاهرة الذى هو رائد النضال العربى الرئيس القائد أنور السادات .**

فالرئيس السادات يشهد فى معظم خطاباته العامة بالدور الايجابى الذى تقوم به السعودية فى المرحلة الراهنة من مراحل النضال العربى .

واننى وان كنت شخصيا لا أعلم طبيعـة هذا الدور ولا مداه ، فانه بالقطع لا يقتصر على ما تقدمه وفقا لاتفاقية الدعم العربى .

وان هذا الدور الذى لا أعلمه هو الذى جعل الرئيس السادات يشيد بالسعودية — دون غيرها من الدول العربية — فى خطابه الى الأمة المنشور فى الصحف القاهرية بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧١ الذى تضمن بيـان سيادته عن اعادة التنظيم الشامل للدولة .

وما دامت هذه نظرة الرئيس السادات الى السعودية ، فينبغى علينا أن نتكاتف حوله مدعمين لموقفه مقدرين للظروف التى يعلمها ولا نعلمها .

بل ولا ينبغى علينا أن نفتش عنها حرصا على بقائها فى الاطار المراد لها أن تبقى فيه ، حتى لا تضرها العلانية أو تتناولها المزايدات السياسية .

ومن جهة أخرى — وأنا لا زلت أتحدث من خلال العدسة العربية — ينبغى عدم تجـاهل الامكانيات المـادية الضخمة والمتزايدة التى تملـكها السعودية بالقدر الذى يستطيع أن يستوعب كل هذه الامكانيات .

وهذا يعنى اقتصاديا أنها تملك أحد عناصر الانتاج بقدر غير متناسب مع بقية عناصر الانتاج الأخرى ، **وهذا وضـع غير مريح اقتصاديا** بالنسبة

الى المدة الطويلة وما تحمله من تطورات وتقلبات ، لأنه يخلق لها نوعا من الاقتصاد « **غير المتوازن العناصر** » لأنه يعتمد فى الأساس على الايرادات البترولية وعوائد الاستثمارات الخارجية .

وقد حذر عالم الاقتصاد البريطانى اللورد كينز بريطانيا منذ العشرينيات من خطر الاعتماد على اقتصاد من هذا النوع ، وصدقت مخاوفه ابتداء من الخمسينيات وقبلها بقليل ، **وكان سببا فى تراجع الاقتصاد البريطانى بالنسبة الى الاقتصاديات المتطورة الأخرى .**

فالسعودية فى حاجة الى مجالات عربية تستطيع أن تستوعب استثماراتها عن طريق المساهمة فى بناء اقتصاد عربى قومى تكون هى **أحد مؤسسيه وليس أحد مموليه .**

والأقاليم العربية الأخرى ، وبالذات اليمن بشطريها (**حيث الامكانيات الطبيعية والبشرية النائمة**) ، فى حاجة ملحة الى استمالة هذه الاستثمارات تحقيقا لمنافع اقتصادية مشتركة عن طريق اقامة مشروعات اقتصادية مشتركة .. **وهذه خطوة أساسية نحو اقامة اقتصاد يمنى وطنى مزدهر ، وخطوة مبدئية نحو اقامة اقتصاد عربى متكامل .**

عندما يكون هذا هو أسلوب التفكير فان « **التقارب العربى** » وليس « **التباعد العربى** » هو الذى يستطيع أن يتقدم فى طريق الخلق والابداع وصنع المستقبل الوطنى الذى نتمناه ، والمستقبل العربى الذى نحلم به .

وبالعدسة الدولية : أرى أن السعودية قد اصبحت حليفا طبيعيا « أتوماتيكيا » ومباشرا للجمهورية اليمنية ، ذلك لأن الخطر الحالى والمباشر الذى يكاد يبتلع الشطر الجنوبى ويتأهب لابتلاع الشطر الشمالى هو الشيوعية الماركسية الدولية .. وأصبح جيش الشطر الشمالى لا يملك

من الأسلحة سوى قطع من الحديد بعد أن امتنعت عنه امدادات الذخيرة وقطع الغيار ، وفضلت أن تتجه الى الشطر الجنوبى الذى أعلن اعتناقه للماركسية .

معنى ذلك أن الأمور لو استمرت على هذا النحو ، فان المسألة تصبح مسألة وقت تزداد فيه أسلحة جيش الشطر الجنوبى وذخيرته وتدريبه ، وتتحول فيه أسلحة جيش الشطر الشمالى الى أكوام من الحديد القديم .

وعند وصول الجيشين الى هذه النقطة المرسومة لكل منهما يمكن عندئذ افتعال حوادث تبرر استئناف الاشتباكات العسكرية حيث تحسم القضية عسكريا لصالح الماركسية فى اليمن بشطريها .

وبذلك يسقط المخزون البشرى فى الشطر الشمالى فى قبضة الماركسية الدولية ، فتستخدمه بالقوة والاغراء فى استكمال بقية مخططها الاستراتيجى بالقفز على بقية المناطق العربية .

لذلك فان وقوف السعودية الى جانب الشطر اليمنى الشمالى فى مواجهة الخطر الماركسى ، انما هو ضرورة يقتضيها ((كرم الدفاع)) عن الجار بقدر ما تمليها ((غريزة الدفاع)) عن النفس .

والخلاصة :

ان المواقف السياسية ليست نزعات شخصية ، وليست مركبات نقص تعالج بها النفوس البشرية ضعفها ، وانما هى خلاصات لتقديرات حسابية تجريها القيادات السياسية المسئولة فى كل مرحلة من المراحل ، وتخضعها للحذف والاضافة ، وتجرى عليها اختبارات الملاءمة المستمرة حتى تستطيع هذه القيادات أن تعبر بصدق وايجابية عن المصالح الوطنية والقومية التى تتصدى للدفاع عنها .

لذلك أعترف بصراحة أننى اشتركت فى مخاصمة السعودية سنة ١٩٦٢ دفاعا عن مصالح وطنية وقومية ، وأعترف بصراحة أننى اشترك فى سنة ١٩٧٣ فى مصالحة السعودية دفاعا عن مصالح وطنية وقومية .

أعترف بذلك لأننى أعترف باننى لا أخاصم لحسابى ولا أصالح لحسابى ، وانما لحساب بنى وطنى وبنى قومى .

سادسا : بالنسبة الى رفض الزميل للماركسية وقوله ان المنطقـــــة العربية ترفض المـــاركسية ، وأن الظروف التى عرفها وعاشها كارل ماركس فى أوربا الغربية تختلف تماما عن الظروف التى يعيشها الثلث الأخير من القرن العشرين ، فاننى أوافق الزميل على كل كلمة قالها .

طالب اخر : ذكر سيادة الدكتور فى محاضرته القيمة أن الرفيق جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى صرح فى القــــاهرة فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٦٧ ، بأنه عندما تخرج قوات الاحتلال البريطانى من الجنوب اليمنى فانه يجب انشاء دولة اشتراكية مستقلة فى هذه المنطقة .. فهل وافقتــــه القاهرة على تصريحه ؟

المحــــاضر : من سياق الأحداث أستطيع القول بأن الراجح أن القاهرة لم توافقه على تصريحه ، على فرض صحة ذلك التصريح بالشكل والـــكلمات التى نشر بها .

واننى أستنتج عدم موافقـــة القاهرة على مضمون ذلك التصريح من حرصها بعد صدوره ، ورغم صدوره ، على تحقيق الوحدة الوطنية بين جبهة التحرير والجبهة القومية ، واستمرار حرصها على ذلك حتى بعــد وقوع العدوان الصهيونى على الأمة العربية فى ٥ يونية سنة ١٩٦٧ .

ففى الأشهر التالية لذلك العدوان ، وحتى يوم جلاء القوات البريطانية عن الجنوب فعلا ، لم تتوان القاهرة عن العمل على تحقيق تلك الوحدة الوطنية التى لو تحققت منذ ذلك الوقت لمـــا كان هناك أى مجال لقيام نبض ماركسى فى تلك المنطقة ، لأن جبهة التحرير بقيـــادة الأخ عبد القوى مكاوى كانت ولا تزال ترفض المـــاركسية بصراحة ، وهذا ما سهل عليها أمر اندماجهـــا أخيرا ضمن القوى الوطنية الأخرى .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على محاضرته العلميـــة الغزيرة ، وفى الحقيقة أنها كانت وجبة دسمة تحتاج الى وقت يتسع لقراءتها بامعان بعد طبعها حتى يمكن الوصول الى أعماقها والاستفادة من كنوزها الفكرية الثمينة .

ولقد ذكر السيد الدكتور فى محاضرته أن الشهارى يدعو الى انشاء تنظيم سياسى باسم الجبهة الوطنية الديمقراطية .

والمعروف أن القوى التى يدعوها الشهارى الى الانصهار فى هـــذه الجبهة هى الجناح المـــاركسى من الجبهة القومية الحاكم الآن فى الجنوب ، والجناح المـــاركسى لحزب البعث اليمنى وحزب الشبيبة اليمنى المـــاركسى .

ويتضح من ذلك أن المـــاركسية هى الايديولوجية المشتركة ، بل الوحدة التى تجمع بين هذه القوى ، كما يتضح أيضا أنه فى نظر دعاة هذه الجبهة الوطنية الديموقراطية الماركسية لا توجد قوى يمنية تقدمية غير العناصر الماركسية التى دعاها الشهارى الى الانصهار فى جبهته .

فما هو رأيكم فى الموقف الذى ينبغى أن تتخذه القوى التقدمية اليمنية الاخرى من هذه الجبهة كالناصريين والوحدويين والمستقلين ، وهل هناك ضـــمانات اذا رأيتم امكانية تحـــالف هذه القـــوى مع الجبهة الوطنيـــة الديمقراطية ؟

المحاضر : التقاء الماركسيين على الماركسية أمر مفـــروغ منه وكان

المفروض أن يتم منذ زمن طويل لولا أن تأخر بسبب احتكار الجناح الماركسى من الجبهة القومية للسلطة وحرصه على عدم اشراك الكتل الماركسية الاخرى معه فى السلطة رغم اشتراكها معه فى نفس العقيدة ونفس المصير .

وذلك على فرض أن الماركسيين اليمنيين يدركون فعلا النظرية الماركسية وهو فرض ضعيف جدا ويتأكد ضعفه من كتابات سلطان احمد عمر وخطب وتصريحات المسئولين الجنوبيين التى تدل بوضوح على عدم ادراك حقيقى أو تقريبى للنظرية الماركسية .

ومع ذلك فاننا نصفهم بالصفة التى يحلو لهم أن يصفوا أنفسهم بها وهى الماركسية ، سواء كانوا « **ماركسيين عن علم** » أو كانوا « **ماركسيين عن وظيفة** » .

وأما من جهة امكانية تحالف القوى الوطنية التقدمية غير الماركسية مع الجبهة الوطنية الديمقراطية الماركسية ، فانه بصرف النظر عن مدى ولاء عناصر هذه الجبهة للماركسية ، وبصرف النظر عن دوافع هذا الولاء وسواء كان « **ولاء اقتناع** » **أو** « **ولاء انتفاع** » فان سلوكهم الدموى والتصفوى يستبعد أى احتمال فى الثقة فيهم والاطمئنان اليهم والعمل معهم حتى فى المجالات الخيرية .

أم فى المجالات السياسية فلم يعد هناك أى متسع للاشتراك معهم فى أى اتجاه بعد انحيازهم الاعمى **اللاانسانى** للاجراءات التعسفية التى تتخذها سلطات الجنوب ضد جماهير الجنوب ، وبعد تصفيقهم **اللامعقول** لهذه السلطات وهى تقوم بتشريد هذه الجماهير،وبعد اعلانهم الانتماء **اللامدروس** الى النظرية الماركسية التى تقف أغلبية الشعب اليمنى العظمى متصدية لها حتى العظم .

اذن لم يعد هناك اى مجال لاى تعاون يمكن أن تفكر فيه القوى اليمنية

التقدمية غير الماركسية مع القوى التى تدعى الماركسية ، لان التعاون لا يكون بين النقيضين المتناقضين تماما فى كل شىء ، فى النهج وفى الاسلوب وفى الهـــــدف .

وحيث لا مجال للتعاون .. فلا مجال للضمانات ..

ولا يبقى للقوى التقدمية اليمنية غير الماركسية سوى أن تتحد فيما بينها على النحو الذى فصلناه فى اجابة سابقة على زميل سابق .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على محاضرته العلمية وعلى سعة صدره فى الحوار وعندى ملاحظة هى أن سيادته لم يشر الى الاحكام التى تصدر فى شطر اليمن الجنوبى جزافا ضد المواطنين الابرياء بغير محاكمات شرعية ولا حتى صورية بل ودون مجرد أى اتهام .

ولم يشر سيادته الى الوان التعذيب الذى يلاقيه السجناء على أيدى خبراء من المانيا الشرقية الذين تخصصوا فى التعذيب من أيام النازى ، ولم يشر سيادته أيضا الى الجثث المشوهة التى يفاجأ بها الناس كل صباح فى الشوارع وهى جثث المساجين الذين يستشهدون أثناء عمليات التعذيب .

فهل أهمل السيد الدكتور الاشارة الى كل ذلك فى محاضرته عمـــدا أو سهوا ؟ علما بأنه جزء لا يتجزأ من الممارسة الحيـــــة واليومية لشعار الديموقراطية وشعار الحرية وشعار الشعبية وبقية الشعارات التى تطلقها سلطات الارهاب فى الجنوب .

وهل يوجد قانون دولى يمكن الالتجاء اليه لانقاذ المســـــاجين الذين ينتظرون القتل بين لحظة وأخرى على أيدى العصابات الحاكمة ؟

المحاضر : لقد أشرت فى المحاضرة الى سوء استخدام السلطة فى شطر اليمن الجنوبى وما أدى اليه ذلك من مضاعفات اقتصـــــادية واجتماعيـــة وسياسية فى البلاد ، ولم أذكر تفاصيل جزئية متعلقة بهذا الموضــــــوع حيث لا توجد عندى بيانات احصائية أستند عليها فى محاضرة علمية .

وأما من جهة الالتجاء الى الهيئات الدولية لانقاذ المساجين فى شطر اليمن الجنـــوبى فهو أمر ممكن ومعروف دوليـــا ، واننى أعلم أن الأخ عبد القوى مكاوى قد أرسل برقيات الى السادة الأمين العـــام لجامعة الدول العربية ، والسكرتير العام للامم المتحدة ، والصليب الاحمر الدولى ، ولجنة علماء القانون الدولى فى جنيف .

وقد شرح الاخ عبد القوى مكاوى فى برقياته عمليات **الاغتيال بالجملة** التى تحصد المعتقلين السياسيين فى سجون شطر اليمن الجنوبى ، ونشرت الصحف العربية والاجنبية هذه البرقيات .

فالالتجاء الى الهيئات الدولية بقصد انقاذ المساجين السياسيين ممكن.

ولكن مدى جدوى الالتجاء الى هذه الهيئات الدولية فى انقاذ هؤلاء المساجين فانه أمر مشكوك فيه لانه يتوقف على مدى حرص الســـلطات الحاكمة فى الجنوب على حسن سمعتها الدولية ، فان كانت حريصة على سمعتها فان تحرك الهيئات الدولية مفيد ، وان لم تكن حريصة عليها فالتحرك لا يجدى شيئا .

وأغلب الظن أن السلطة التى يرضيها أن تقتل مواطنيها وتلقى بجثثهم فى الشوارع علنا ولا تعبأ بما يقال عنها فى الداخل لا يهمها فى كثير أو قليل ما يقال عنها فى الخارج .

المسألة مسألة ضمير شخصى قبل أن تكون سمعة حكم .

مسألة « سلوك انسانى » على مستوى الفرد المشترك فى الحكم قبل أن تكون « سلوك سياسى » على مستوى « الشلة » المشتركة فى السلطة .

فاذا كان العنف الدموى « صفة شخصية » فى الفرد المشترك فى الحكم كان العنف الدموى « طبيعة سياسية » للشلة المشتركة فى السلطة.

ولو حدث أى استثناء من هذه القاعدة فى صفة أى « فرد » من أفراد

هذه « الشلة » فانه يصبح هو بنفسه أول ضحاياها حتى تصحح الطبيعة نفسها .

أى حتى تنسجم الطبيعـة الدموية للشلة مع الصفات الفردية التى تتكون منها .

وعندما يستقر فرز أفراد الشلة على هذا النحـو الدموى فانه من العبث أن ينتظر المرء منها أن تصغى الى نداءات ضمير سواء كانت محلية أو قومية أو دولية ، ما دامت نداءات الضمير ليست لها أسنان تفرض فى المجتمع الدولى قوة الالزام . فالالزام هنا الزام حضارى .

وعنـدما لا تهتم السلطة بالحضارة فانها لا تتقيد بالالتزام الذى ينبثق منهـا .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على محاضرته القيمة ، وأشكره أكثر على اهتمامه الانسانى الوطنى الواضح بقضية المشردين الجنوبيين .

وعندى سؤال هو لماذا قطعت السلطة فى عدن علاقاتها مع أمريكا متهمة اياها بأن لها صلات ببعض الضباط ولم تقطع علاقاتها ببريطانيا رغم أنها تتهمها باستمرار بأنها تشن عليها الغارات الجوية من عمان ؟

وسؤال آخر عن موقف الجامعة العربية صاحبة القرار الصادر فى عام ١٩٦٧ الخاص بقضية الجنوب والذى يقضى بأن تتألف حكومة ائتلافية من جميع الكتل السياسية لتحكم الجنوب ؟

وما موقف الجامعة العربية من قضية المشردين الجنوبيين ، رغم أن جميع أعضاء الجامعة يعرفون جيدا وتفصيلا أن عشرات الالوف من أبناء الجنوب يعانون من ارهاب سلطة الجبهة القومية أكثر مما يعانيه أبنـاء فلسطين المقيمين فى ديارهم على يد السلطات الصهيونية ؟

المحاضر : أعتقد أن سلطات الجنوب قطعت علاقاتها مـع الولايات

المتحدة ولم تقطعها مع بريطانيا رغم تشابه الاسباب التى تبرر قطع العلاقات مع هاتين الدولتين **لان الصراع الدولى يدور بين الكتلة الماركسية وبين الولايات المتحدة وليست بريطانيا طرفا أساسيا فيه .**

وهذا فضلا عن احتفاظ بريطانيا بمصالح بترولية تقرها سلطات الجنوب نفسها ، بالاضافة الى العلاقات الخاصة التى لا تزال بريطانيا تحتفظ بها مع بعض مراكز القوى فى الجنوب وفى بعض مناطق عربية أخرى ذات تأثير خاص فى عدن .

وأما موقف الجامعة العربية من قرارها الصادر سنة ١٩٦٧ بشأن الوحدة الوطنية فى الجنوب ، فانه ليس أفضل من موقف مجلس الأمن من قراره الصادر فى نفس هذه السنة بشأن العدوان الصهيونى فى الشرق الاوسط .

القرارات الدولية لا تتحول الى قرارات تنفيذية الا اذا استطاع أصحاب الشأن الاستناد عليها وفرضها بالقوة .

فهى مجرد مبررات دولية فى أيدى أصحاب الشأن يستخدمونها عندما يقدرون على استخدام القوة فى فرض تنفيذها .

ولذلك فان قرار الجامعة العربية ليس أكثر من مبرر فى يد القوى الوطنية تستند عليه عندما تستطيع أن تفرض الوحدة الوطنية بالقوة ..

أما كيف تحصل على القوة .. وأين ومتى وكيف ، وبمن تستخدمها ؟ فذلك أمر آخر .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على الدقة العلمية الفائقة التى صاغ بها محاضرته حتى بلغت قمة الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى والفلسفى المعاصر ، والتى تعتبر بحق مرجعا يمنيا نفتخر به .

وان الثورة .. أية ثورة تقاس من خلال معيارين اثنين .. الشعبية والتقدمية .

ولو حاولنا تطبيق ذلك على ما يجرى الان فى الشطر اليمنى الجنوبى لوجدنا بالنسبة الى المعيـــار الأول أنه يوجد مستوى شعبى **جماهيرى** بين **السلطة الحاكمة وبين الجماهير المحكومة المغلوبة على أمرها .**

وكذلك بالنسبة الى المعيار الثانى لا توجد هناك تقدمية ، لأن التقدمية لا تتحقق الا من خلال تعبئة طاقات الجماهير صاحبة المصلحة فى التقـــدم لتصنعه وتحميه .

وما دامت الجماهير مغلوبة على أمرها ويفصلها عن السلطة الحاكمة طلاق شعبى فان هذه الجماهير لا تعطى طاقاتها الخلاقة التى تصنع التقدم لانها تدرك أن السلطة الحـــــاكمة لا تعمل لمصلحتها ، أى لمصلحة هـــــذه الجماهير .

فالجماهير **لا تثور من أجل الثورة فقط ، ولا خلاصا** من الملل ، وانمـــا تثور لتستخلص ارادتها من يد غاصـــــب كى تنطلق الى ما تريد من آمال ورخاء وتقدم .

أى أنها لا تثور الا على أمل تحقيق انجازات حقيقية ، بينما لا يحدث فى الجنوب سوى رفع شعارات وضرب مواطنين وتنكيل بأحرار ، أى لا توجد فى الجنوب اليمنى سوى شلة مسلحة تكسب على حساب عرق من تسميهم بالكادحين .

ولذلك هل لدى سيادة الدكتور اجابة صريحة توضح لنا الجهة التى تعمل لحسابها السلطة الحاكمة فى شطر اليمن الجنوبى ما دامت لا تعمل لحساب الشعب ؟ وكيف استلمت السلطة ؟ وما هى القوى التى تستند عليها الآن للبقاء فى السلطة **على صدر الشعب الذى يرفضها ؟**

المحاضر : اذا سلمنا بأن شعب الشطر اليمنى الجنوبى يرفض حقيقة السلطة التى تحكمه ، فان استمرار هذه السلطة فى الحكم يتوقف حينئذ على استمرار عاملين :

أولا : استمرار دعم الكتلة الماركسية الدولية للسلطة الحاكمة في الجنوب عسكريا واقتصاديا .

ثانيا : استمرار تفكك القوى الوطنية غير الماركسية وعدم اتفاقها على برنامج عمل وطني تدعو الجماهير الى النضال على أساسه .

ففى حالة التفكك العضوى بين القوى الوطنية تنشأ مجالات متعددة على الاخرى فتقع كل القوى الوطنية فىحالة تنازع سلبى فى مجال النضال تعمل فيها كل من هذه القوى على حدة ، وقد تنشغل ببعضها بعضا ، وقد تنصرف الى أمورها المعيشية الخاصة ، وقد تلقى كل منها عبء النضال الوطنى .

وبالتالى تنسى هذه القوى الهدف الوطنى حتى يتحول الى هدفشخصي .
بينما تعرف السلطة الحاكمة طريقها الى تعميق هذا التفكك الوطنى من جهة كما تعمل على استئصال كل نبضة معارضة من جهة أخرى .

واذا كان ينقصها العقل المفكر والمدبر فانها تستورده مجانا من الكتلة الماركسية الدولية التى تحمى وجود هذه السلطة الحاكمة عسكريا واقتصاديا وسياسيا .

وكان آخر أخبار هذه الحماية العسكرية ما اتفق عليه (الرفيق) على ناصر محمد رئيس وزراء شطر اليمن الجنوبى فى زيارته الاخيـــرة لبولنده حيث اتفق على تأسيس شركة صيد أسماك « يمنية بولندية » برأسمال قدره عشرة ملايين من الدولارات بصفة مبدئية على أن تقدم حكومة بولنده سفن الصيد مجانا الى الشركة الجديدة البولندية اليمنية .

وجه الغرابة هنا هو لماذا شركة بولندية يمنية ؟ لماذا لا تكون شركة يمنية فقط ؟ لا سيما أن حكومة بولنده ستقدم سفن الصيد مجانا ؟

لمــاذا لا تكون بقية المساعدة عبارة عن قرض على شطر اليمن الجنوبى وتكون الشركة يمنية فقط ؟

المعروف أن سفن الصيد لا تستعمل للصيد فقط ، وانما تستعمل لأغراض أخرى كثيرة من بينها جمع المعلومات السياسية والعسكرية ومن بينها القيام بعمليات عسكرية فعلا ، وكل ذلك تحت غطاء صيد الاسماك .

فوجود أسطول صيد يمنى بولندى فى مياه اليمن الاقليمية وخارج مياه اليمن الاقليمية يعطى دلالة عسكرية أكثر من دلالته السمكية .

وهذا ما ينبغى أن تتنبه له حكومة شطر اليمن الشمالى بالذات .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور البيضانى على تبنيه مشكلة المشردين الجنوبيين وابرازه لجوانبها السياسية والاجتماعية والانسانية ، مما أعطى جماهير شطر اليمن الجنوبى الثقة فى نفسها والامل فى مستقبل أفضل يسود فيه القانون وتمارس فيه الحريات الانسانية .

وما دام فى المجتمع اليمنى رجال يتسلحون فى نضالهم المشروع بفكر الدكتور البيضانى فان اليأس لن يتسرب الىالنفوس التى طال عليها الانتظار وهى تحمل السلاح تترقب اليوم الذى تعود فيه الى بيوتها .

واننا لم نضطر الى الخروج من الوطن بسبب اختلافنا فى الرأى على طرد الاستعمار البريطانى ، بل لقد كنا نحن أول من حمل السلاح قبل الفئة الحاكمة الان من الجبهة القومية ، ولقد وقع اخواننا وأبناء عمومتنا شهداء فى معركة التحرير .

وكنا نأمل أن نجد على الارض التى حررناها بدمائنا وعرقنا مكانا يتسع لامالنا العريضة فى بناء وطن يمنى متحرر بايمانه باسلامه ويحقق الوحدة اليمنية الفورية على أرض سبأ كى تعود الى اليمن أمجادها وحضارتها العريقة وتاريخها المجيد فى طريق الوحدة العربية الشاملة التى استشهد من أجلها الزعيم البطل جمال عبد الناصر والتى حمل رايتها من بعده خليفته الزعيم المؤمن أنور السادات .

لكننا أثناء تحرير البلاد فوجئنا بالاستعمار البريطانى يختــار عناصر الجبهة القومية ويساعدها ماديا ويبرزها اعلاميا ويشــــجعها على ضرب الوحدة الوطنية بين القوى التقدمية المحاربة أملا فى احتضان الاســتعمار لهذه العناصر وجعلها ركائز يستند عليها بعد رحيله من البلاد عندما تأكد من حتمية خروجه منها لا سيما أن جبهة التحرير كانت قد أصرت على اخلاصها اليمنى الوطنى المطلق وولائها العربى القومى ورفضـــت كل الاغراءات الاستعمارية .

وفوجىء العالم بتسليم الاستعمار السلطة بطريقة مسرحية لاعوانه الذين رتبهم على مراحل يتخلص من كل فئة منهم بحسب انتهاء مرحلتها ، وكانت آخر الفئات التى ظهرت تلك الفئة التى ادعت الماركسية .

فكيف تتصور ياسيادة الدكتور شكل الاستفادة البريطانية من الوجود البريطانى المستند على المــاركسية فى الجنوب ؟ وهل هذا نوع من الاخراج الانجليزى الجديد لمسرحية الاستعمار القديم ؟

وثانيا : ما تعليقكم على تشهير حكام الجنوب بالمشردين الذين لم يجدوا صدورا رحبة الا فى ضيافة مصر ومساعدة السعودية ، فهل كان من المنطق انسانيا أن يظل هؤلاء المشردون على الحدود بين شطرى اليمن بغير مغيث حتى يرضى عنهم حكام الجنوب الذين طردوهم من ديارهم ؟

ثالثا : ما رأيكم فى الدور الذى يمكن أن تلعبه القوى الوطنية المعارضة للماركسية ؟

المحاضر : سبق أن أجبت على الســـــؤال الاول بقولى **ان بريطانيا مستفيدة من وجود حكم مشاغب فى شطر اليمن الجنوبى لان دور رجل الشعب اليمنى فى الجنوب يعطى أهمية لدور رجل الشرطة البريطانى فى الخليج العربى ابتداء من الكويت وحتى عمان .**

فكلما كثر الشغب فى شطر اليمن الجنوبى وارتفعت أصوات المراهقين

بتحرير امارات الخليج وفرض الماركسية على الجزيرة العربية ، كلما زاد اعتماد امارات الخليج على بريطانيا لتحميها من المشاغبين الماركسيين .

والعكس صحيح ، اذا استقرت الأمور فى الجنوب وساد العقل وسيطر المنطق وبطل الشغب فان الحاجة الى « رجل الشرطة الانجليزى » تقل حتى تنعدم وتنحصر فى الحاجة الى « رجل الاقتصاد الانجليزى » .

حينئذ تتحول العلاقات بين بريطانيا ودول الخليج الى علاقات أرقام وتبادل منافع اقتصادية ويتحكم منطق العرض والطلب والسوق المفتوح . وهذا « أكثر نفعا للعرب » « وأقل نفعا لبريطانيا » .

ولذلك فمن مصلحة بريطانيا أن يبقى التشنج فى المنطقة لتظل « العلاقات الاقتصادية مختلطة بضرورات الحماية » .

وبالنسبة الى ضيافة مصر ومساعدة السعودية للمشردين الجنوبيين فان مصر معروفة منذ فجر التاريخ برحابة صدرها وكريم ضيافتها وقيادتها للقيم الانسانية ، وقد مارست ذلك ولا زالت رغم ظروفها الصعبة التى تمر بها . وذلك ليس جديدا على مصر فانه من صميم تركيبها النفسى والخلقى والحضارى .

وأما مساعدات السعودية للمشردين الجنوبيين فانها بالاضافة الى كونها تعبيرا عن الشهامة العربية والنخوة العربية التى هى من صميم التاريخ العربى المجيد فان السعودية تدرك خطرا مباشرا على نفسها من السماح بانتشار الماركسية فى الجزيرة العربية ، **فيوجد فى السعودية مليون يمنى شمالى وثلث مليون يمنى جنوبى يمثلون الاغلبية العظمى للطبقة العاملة فى السعودية ويمثلون نحو خمس سكان السعودية ذاتها** ، بالاضافة الى الحدود المشتركة بين السعودية وشطر اليمن الشمالى وبين السعودية وشطر اليمن الجنوبى .

فالقضية بالنسبة للسعودية ليست قضية أخلاق وشهامة فحسب ، بل انها الى جانب ذلك قضية مصير أيضا .

أما تشهير سلطات الجنوب باتصال المشردين الجنوبيين بالسعودية فانه لا يثير غرابة لان هذه السلطات كانت تنتظر أن يهلك هؤلاء المشردون أثناء هيامهم على وجوههم فى طريقهم الى الالتجاء الى شطر اليمن الشمالى، فاذا ما وصلوا الى أطواق نجاة فى الشمال **فتلك مصيبة** ، واذا ما تلقوا مساعدات من السعودية أو من ملائكة يوم القيامة **فالمصيبة أعظم .**

وبالمناسبة ، اسرائيل أيضا تشكو من اتصال الفدائيين الفلسطينيين بالسعودية ، ومن مساعدتها المستمرة لهم .

طالب آخر : أولا أشكر السيد الدكتور البيضانى على محاضرته القيمة وتحليله العلمى لمسار وتطور الاحزاب التقليدية فى اليمن بصفة خاصة وفى المنطقة العربية بصفة عامة . كما أشكره على الدراسة العلمية الرائعة التى قدمها فى محاضرته وتناول فيها تطور الفكر الاشتراكى العالمى بعد أن ناقش بموضوعية وعلمية الشعارات السائدة فى البلاد .

وفى الواقع لقد ظلت الاحزاب السياسية تدور حول نفسها فى محاولة يائسة لاخراج الواقع من التخلف الذى يعيشه ، لكنها كلها باءت بالفشل بسبب عجزها عن تحليل الواقع العربى تحليلا علميا صادقا وأمينا وبسبب التجائها الى المزايدات الشخصية كنتيجة لتفتت قياداتها وانقسامها على نفسها وتزاحمها على مغانم السياسة .

وفى ظل غياب الفكر الواضح المتطور المرتبط بالقيم والتقاليد الايجابية السائدة فى المجتمع العربى انحرفت هذه الاحزاب تارة نحو أقصى اليمين وتارة نحو أقصى اليسار ، وكأن المبادىء أثواب تلبس على مقاس عواطف الجماهير .

وهذه الاحزاب كلها قد تعلقت على كتف عبد الناصر فى يوم من الايام وبقدر أو بآخر وكانت تلجأ اليه فى فترات ضعفها حتى تستلهم منه القوة والنشاط والحيوية وبعد ذلك تنقلب عليه وترفع شعارات على سبيل المزايدة فى خصومتها معه ، وهى لا تدرى **أن الشعارات ليست مجرد بريق يسيل له لعاب الجماهير بقدر ما هى ممارسة عملية تشبع بطونها الجائعة .**

والتقدم فى اليمن لا يمكن أن يتحقق الا بالانطلاق من الواقع اليمنى ذاته وفى اطار الثورة العربية بأبعادها الاجتماعية والقومية التى أرسى دعائمها القائد والمعلم جمال عبد الناصر .

فالفكر الناصرى فكر مفتوح لكل التجارب الاجتماعية دون تعصب أو عقد ، كما أنه قابل للتطور والاضافة بحسب تغير الظروف وتطور عناصرها .

والتجربة الناصرية هى التجربة العلمية الواقعية المتطورة فى الوطن العربى وهى أيضا مستقبل الوطن العربى .

أما الماركسية فانها تعتبر فقط من التراث الانسانى الذى يمكن الاستفادة من بعض جوانبه الايجابية ، وأما تطبيقها برمتها فانه يتجاهل مرور قرن ونصف على صياغتها منذ منتصف القرن التاسع عشر .

واذا كان السيد الدكتور قد أشار فى محاضرته الى روجيه جاروديه الذى اتهمه الحزب الشيوعى الفرنسى بالانحراف عن الماركسية عندما رأى عدم انطباق بعض جوانبها على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة والمتجددة ، فان روجيه جاروديه **ليس الماركسى الوحيد الذى لاحظ عدم انطباق الماركسية بمفهومها التقليدى على الظروف الجديدة بل سبقه الى ذلك كثيرون وان لم تذع أسماؤهم لعدم تمتعهم بشهرة روجيه جاروديه العالمية .**

كما سوف يعقبه ماركسيون كثيرون فى المستقبل لان الفكر الاجتماعى كما قال السيد الدكتور فى أحد مقالاته القيمة فى أخبار اليوم ليس كالفكر

الهندسى يمكن الاخذ به فى كل زمان ومكان وانما هو فكر خاضع للعوامل البشرية وللتطورات الاجتماعية ، ويختلف من مجتمع الى آخر ومن زمان الى آخر .

ولذلك فان الماركسيين الذين يتعصبون لنظرية لا تتناسب مع مجتمعهم ولا تتفق مع طبيعة التطور فانهم :

اما منتفعون من تعصبهم ، وانتهازيون عملاء لتيارات دولية تسخرهم ضد مصالح مجتمعهم .

واما أنهم من أصحاب العقول المريضة والمعارف المحدودة غير المتطورة والتى تبهرها زخارف الشعارات الرنانة التى ليست ذات ترجمة عملية نافعة فى عصرنا الحديث .

معنى ذلك أن المثقفين العرب الذين يتعصبون للماركسية ويتشرنقون فيها ، فانهم يفعلون ذلك لأحد سببين :

١ — اما بسبب عجزهم عن محاولة الدراسة والتحليل لواقعهم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وهذا ((**هروب من الواقع**)) .

٢ — واما بسبب رفضهم التسليم بصحة تحليل غيرهم من المفكرين والزعماء اصرارا أنانيا منهم على تبوء مراكز الصدارة بغير كفاءة وهذا ((**قفز على الواقع**)) .

ولقد دلت أحداث كثيرة على أن عددا من الماركسيين تشدقوا بالماركسية وكانوا لا يؤمنون بها وانما يتخذون من التهريج لها حرفة ومصدرا للكسب غير المشروع ، ومن أمثلة ذلك **السنيور النزو** الملحق بالسفارة الكوبية فى بيروت فى منتصف الستينات ، والذى حاول أن يجمع عددا من المثقفين ويطرح عليهم **نظرية القفز الثورى والفلسفة الماركسية** ، وكان ينتهى فى كل لقاء الى مهاجمة فكر الثورة العربية وعلاقة عبد الناصر بالاتحاد السوفييتى .

وبعد ذلك هرب من بيروت الى الولايات المتحدة فأصدرت الخارجية الكويتية بيانا تعلن فيه أنه ثبت لها أن المذكور كان يعمل عميلا للمخـابرات المركزية الأمريكية .

وكان ذلك من ضمن آخر « **الموضات** » التى توصلت اليها المخابرات الامريكية أى « **موضة** » الثورية الماركسية .

وتوجد مدارس فى المخابرات الامريكية لتدريس الماركسية لتخدم فى النهاية المصالح الامريكية التى تزعم الماركسية أنها تحاربها .

فمارأى سيادة الدكتور بحكم اطلاعه الواسع وأفقه العريض فى دور المخابرات الامريكية المركزية فى تحريك وتحويل الماركسية فى شطر اليمن الجنوبى ؟ وما هو المخرج من هذا المأزق ؟

المحاضر : ان التطور العلمى الفكرى والتكنولوجى المذهل قد عكس نفسه أيضا على أجهزة المخابرات فى العـالم . لكن الاجابة على سؤالك تحتاج الى معلومات خاصة ليست عندى .

وأما من ناحية المبدأ العام فانه يجب التسليم بأن الدول الكبرى لا تترك الفرص تمر أمام أعينها دون أن تنتهزها لتحقق مصالحها الخاصة .

طرق انتهاز الفرص تختلف باختلاف الظروف ، أما مبدأ انتهاز الفرص فهو ثابت ومستمر ، لأن مصالح الدول ثابتة ومستمرة .

طالب آخر : أشكر السيد الدكتور على العلمية الغزيرة التى اتسمت بها المحاضرة والنزاهة الفكرية التى زانتها ، وهناك ملاحظات أرجو الاشارة اليها بالنسبة الى حزب البعث ، فلقد كانت نشأته بصفة عامة طائفية تتركز فى سوريا بين الدروز والعلويين على وجه الخصوص ، وفى العـراق بين العناصر التكريتية بالذات ، وبعد قيام الحزب لم يستطع أن يربى عناصره

تربية ثورية سليمة وظلت بتناقضاتها وتركيبها الطائفى ، وكانت نتيجة ذلك أن تشرذم الحزب الى عدة أجنحة .

ولم يستطع البعث أن يقدم أى شىء لخدمة القضية العربية سوى شعارات غيبية دون أن يفسرها أو يقدم اى مضمون لها .

وفى اليمن نجد أن البعث مارس نفس الطائفية انعكاسا لما هو سائر فى البعث بشكل عام ، وبعد ذلك حاول البعث اليمنى الخروج من مأزقه وافلاسه الفكرى فاعتنق الماركسية واتجه الى الاندماج ضمن الجبهة القومية كما صرح بذلك (الرفيق) عبد الفتاح اسماعيل .

والمعروف أنه يوجد تحالف حاليا بين حزب الشبيبة الشيوعى والجبهة القومية ذات المذهب الماركسى والبعث بعد اعتناقه للماركسية اللينينية ، فهل هذا هو التحالف الوطنى الديمقراطى والأسلوب الأمثل لتقدم وتطور اليمن ؟

ثم ما هو مصير هذا التحالف ، ومصير القوى الوطنية التقدميةالاخرى التى لا تؤمن بالماركسية ، بل ولا تتأخر عن التصدى لها ؟

الحاضر : ان تحالف الشبيبة الشيوعى والجناح الماركسى للجبهة القومية وحزب البعث اليمنى بعد اعتناقه الماركسية يعنى قيام جبهة موحدة ذات عقيدة ماركسية .

وهى بهذا الشكل لا تستطيع أن تعبر عن أمانى الشعب اليمنى فى اليمن بشطريها ، ونصيبها من الحركة محدد أولا بمدى الدعم الخارجى الذى تتلقاه من التيارات الماركسية العالمية ، وثانيا بمدى المقاومة المستمرة من القوى الوطنية المناهضة للماركسية وقدرتها على استيعاب الدعم الذى تتلقاه هى الاخرى من خارج البيئة اليمنية .

ذلك لان وجود دعم خارجى للماركسية فى اليمن يحتاج الى مناهضة وطنية وقومية .

وليس فى ذلك أى خروج على قولنا ان مشكلتنا مشكلة يمنيـــة ومن أبوين يمنيين وفى وسعنا أن نحلها حلا يمنيا ، لان الماركسيين الذين يتلقون الدعم من الخارج لفرض نظريتهم على اليمن يمكنهم أن يكفوا عن هذه المحاولة ويهبطوا الى أرض الواقع ويرتضوا بأفكار الثورة العربية الاجتماعية التى لا تخرج عن المفهوم الاسلامى الاجتماعى .

واذا لم يفعلوا ذلك فانهم يفرضون على الشـــــعب اليمنى فى اليمن بشطريها أن يهب حاملا السلاح دفاعا عن قيمه وتقاليده الايجابية وحضارته الانسانية التى فى وسعه أن يطورها وفق أحدث النظريات الاقتصادية وفى اطار من العدالة الاسلامية .

اذن فالماركسيون هم الذين يفرضون حمل السلاح على الشعب اليمنى وهم الذين يرفضون اعتبار المشكلة اليمنية .. يمنية .. ومن أبوين يمنيين ، ويصرون على أن يأتوا لها بأب شرعى يتولى أمرها باسم التقدمية الزائفة التى فى حقيقتها لا تخرج عن نوع جديد من أنواع السيطرة الاستراتيجية الدولية واحتكار أسواق المجتمعات البريئة الساذجة المتطلعة الى التطور .

أما مصير القوى اليمنية التقدمية غير الماركسية فانه مرهون بمـــدى التحامها فيما بينها لتقف صفا واحدا فى معركتين اثنتين :

معركة الحاضر بمواجهة الماركسيين ..

ومعركة المستقبل بمواجهة التخلف .

كلمة الختام للأخ يس عبده سعيد
رئيس الرابطة

أيها الاخوة الزملاء

بعد حوار وجدل شيقين مع السيد الدكتور عبد الرحمن البيضاني وانطلاقا من قول القائد والمعلم عبد الناصر العظيم : ((ان الانسان الحر هو أساس المجتمع الحر)) . فلقد عشنا مع الدكتور البيضاني فى محاضرته العلمية القيمة منذ يومين فى قاعة المحاضرات ، ثم عشنا معه أمس واليوم استكمالا للنقاش وتكملة للحوار وافساحا للمجال لكل من يريد أن يعبر عن وجهات نظره بحرية وديمقراطية ، حتى تتقارب وجهات النظر فيما بيننا وتتبلور فى فهم مشترك لواقع نعيشه ومستقبل نتطلع اليه حتى ننتشل وقعنا المتخلف ونصل به الى ما نصبو اليه من تقدم ، وما تتطلع اليه أمتنا العربية من آمال عريضة فى الحرية والاشتراكية والوحدة .

أيها الاخوة الزملاء ..

ان هذه المحاضرة الرائعة فى منهجها العلمى وأسلوبها الموضوعى اللذين يتميز بهما السيد الدكتور البيضانى سوف تخلق ولا شك حوارا واسعا وتفاعلا عميقا على مستوى الساحة اليمنية بأسرها ، لانها قد تناولت بالدراسة العلمية والفلسفية والتحليلية النزيهة ما يرفع فى هذه الساحة ، من ((اعلانات)) وما يباع فيها من ((شعارات)) فوصلنا بها الى الحقيقة التى قالها المعلم العظيم جمال عبد الناصر ((اننا لا ننهمك فى النظريات بحثا عن الواقع ، لكننا ننهمك فى الواقع بحثا عن النظريات)) .

وفى الختام نكرر شكرنا العميق للسيد الدكتور .. وننتظر محاضرته القادمة .. ونستودعكم الله ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تعقيب المحاضر

ربما لا نعلم عن حيرة تعانيها قيادة وطنية أكثر من تلك التى تعـــانيها القيادة الوطنية اليمنيـــة وهى تبحث عن بداية طريق لحل مشـــاكل اليمن بشطريها .

ذلك لأنها ورثت تخلفا اقتصـــاديا عاما وشاملا تراكمت سلبياته عبر قرون متواصلة فأصبحت ضمن مكوناته العضوية وظروفه الموضوعية التى تتحكم فى اختيار القرارات وصياغتها وتنفيذها .

ثم تزايدت المعوقات عمقا واتساعا بظهور الصراعات الحـــزبية ، وما صاحب ذلك من مزايدة على الشعبية .. ومناقصة على العلمية .

فتشتت العقل الوطنى الذى أرهقه التشنج الفوضوى .. وتحطمت الارادة الوطنية التى مزقتها المبارزة الارهابية .

وتاهت القيادة وسط الزحام .

والآن ..

ليس أمامنا سوى أن نبحث عن بداية طريق ..

طريق نخمد فيه النار .. ونطفىء به الصراع .

فيستيقظ المتصارعون .. وينصرف الجميع الى التفكير بهـــدوء .. وجماعية .. وموضوعية .. وعلمية .. فى مصلحة واحـــدة .. مصلحة الوطن .

وهذه المحـــاضرة ، وما تلاها من حوار ، ليست أكثر من نظرة هادئة على بداية طريق .

نظرة لا تسرف فى الأمل فى اكتشافها ..

ولا تفرط فى اليأس من العثور عليها ..

من المحاضرة :

لا يكفى لمواجهة التخلف أن يقفز على السلطة ثوار من طبقة (الشغيلة) يعترفون خطيا بأنهم سطحيون ثقافيا .

فلو كان الاقتصاد عصاة سحرية لتحققت فى الجنوب معجزات اقتصادية غير طرد الثلث وتجويع الثلثين .

ونحن لا نختلف على وجود التخلف فى اليمن بشطريها . لكننا نختلف على أسلوب التطور .

نفترق بين أسلوب يبحث عن امكانيات البلاد ليطورها .. وأسلوب يعبث بهذه الامكانيات ويدمرها .

خلاف صريح .. قديم .. ومستمر .. بين الذين يعرفون .. والذين لا يعرفون .. وبين أولئك وهؤلاء سيحكم التاريخ .. بانصاف .. عندما يجد التاريخ .. ذات يوم .. من ينصفه ..

الظــروف

المحيطة باتفاقية الوحدة اليمــنية

محـــــاضرة

القاها المؤلف يوم الاحد ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ فى نادى رابطة طـــلاب اليمن شمالا وجنوبا بجمهورية مصر العربية والمناقشات التى تلت المحاضرة فى مناخ حـــــر ديموقراطى .

كلمة السيد ياسين عبده سعيد

عضو الهيئة الادارية

نائبا عن رئيس الرابطة

أيها الاخوة الزملاء

في بداية لقائنا اليوم نرحب بالدكتور عبد الرحمن البيضاني ونشكره على التجاوب مع الهيئة الادارية في الاستجابة للحضور هذه الليلة ، ان موضوع لقائنا الليلة موضوع سبق وأن طرقناه في مناسبات عديدة في محاولة من الهيئة الادارية للتعمق في دراسته وتحليله في ظواهره الظاهرة والمستوطنة للخروج بتقييم علمي وموضوعي قائم على الاسس المنهجية التي يمكن أن توصلنا في النهاية الى اكتشاف مستقبل هذه الظاهرة الطبيعية ومعرفة العوامل المدعمة لتحقيقها وكذا العوامل المعوقة لها . ذلك هو موضوع اتفاقية الوحدة اليمنية الذي يعد وبحق خطوة وطنية متقدمة على طريق الوحدة اليمنية مطلوب من كل القوى الوطنية أن تتمسك به وتصر عليه ولكن ما هو الشيء الذي لا يطمئن على تحقيق هذه الاتفاقية بكامل موادها وبنودها . ذلك هو موضوع الضمانات العائمة وغير المحددة فيما يتعلق بالقوى الوطنية والمدفونة والقوى المشردة ، كما أنه أيها الاخوة يجب الا يغيب عن الذهن الظروف المحيطة بهذه الاتفاقية من حيث طبيعة النظامين في شطرى اليمن .

ان الوحدة اليمنية والظروف المحيطة بها هوموضوع لقائنا هذه الليلة وسيحدثنا الدكتور عبد الرحمن البيضاني ، فليتفضل .

شكر على الترحيب

زملائى وابنائى ..

أشكركم جميعا على هذا الترحيب الذى أعتز به وأقدره ، والـــذى يمنحنى طاقة الاستمرار فى خدمة الوطن المفدى . كما اشكركم على تفضلكم بالحضور للاستماع الى هذه المحاضرة واشكر الاخ يسن عبده سعيد والاخ عبد الغنى ثابت رئيس الرابطة واخوانى وزملائى وأبنائى المشرفين عليهـا الذين تفضلوا فهيئوا لى هذه المناسبة الكريمة كى أتشرف بالاستماع اليكم وأتشرف بأن تستمعوا الى .

ولا شك بادىء ذى بدء أنكم تدركون أنكم لم تتجشموا مشقة الحضور الى هنا كى تستمعوا منى الى تلاوة تفصيلية عن نصوص الاتفاقية ، فذلك ما تستطيعون قراءته فى بيوتكم ، كما انكم لم تتجشموا هذه المشـــقة كى تستمعوا منى الى بعض الأخبار والاحداث التى تترى هنا وهناك فى شطرى اليمن فذلك ما تستطيعون أن تتساقطوه من المسافرين ومن الرسائل ومن المذيعين الذين ينقلون اليكم الاخبار فى الاذاعات العربية والاجنبية ، ذلك ما لم تأتوا وتتجشموا المشاق من أجله،وانما أتيتم لتستمعوا الى وجهة نظر، ووجهات النظر ليست بالضرورة متساوية ومتفق عليها ، اذ يمكن أن يكون بينها قدر من الاختلاف ، الأختلاف الصحى الذى يستهدف المصلحة العامة، ولذلك أرجو أن يكون نقاشنا نقاش علماء ، نقاش متعلمين جامعيين ، نقاش الراغبين فى الحصول والوصول الى الحقيقة ، وليس نقاش الراغبين فى دفنها ثم الاختلاف فى جنازتها ..

وهذا ما أتوقعه لاننا جميعا نمر فى مرحلة خطيرة من مراحـــل تاريخ اليمن ، ونريد كلنا وباخلاص وبدون استثناء سواء فى الشمال أو الجنوب أن نتخطى هذه المرحلة بما يحقق الوحدة اليمنية التاريخية الأصيلة.

ولنبدأ فى الحديث عن موضوع المحاضرة وسوف أترك نصهـــا لدى الهيئة الادارية للرابطة الموقرة .

المحاضرة

زملائي وأبنائي ..

تدركون جميعا أن موضوع المحاضرة وهو عن « الظروف المحيطة باتفاقية الوحدة اليمنية » موضوع واسع وشائك فضلا عن كونه مثيرا للجدل لان منطق البطء الشديد في حركة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في اليمن بشطريها لا يزال سائدا في وقت تعددت فيه المطالب الحضارية الملحة والمتطورة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مما أدى الى اختلال التوازن بين المطلوب وبين المتاح .. بين الامل وبين فرص تحقيقه .

ونظرا لظروف الافق السياسي الحالي لم يتجه صراع المصالح البشري والمشروع في اتجاه المنافسة البناءة من أجل توسيع المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وانما انحصر في مجرد التزاحم على السلطة السياسية التي التجأت الى تبرير هذا التزاحم غير البناء في فلسفات اية فلسفات لا يهم ، ما دامت تؤدي الى اختلاف الفكر وصراع المصالح وخلق الفئات المتعددة التي تفرز بدورها قيادات متعددة تكفل الاستمرار في التناقض الاقتصادي والاجتماعي الذي يبرر وجود هذه الفلسفة واستمرارها في حماية القيادة السياسية التي تبنتها وعمقت جذورها .

وكلما زاد المتزاحمون في نفس هذه القيادة والمقتنعون بنفس هذه الفلسفة فان خلافات نظرية تنبثق من جديد ومن ذات هذه الفلسفة لتبرر طرد الزيادات القيادية التي ضاق بها المكان في القيادة .

حدث ذلك في التاريخ ، وفي معظم العصور ، وكان السبب دائما هو ضيق المجال الاقتصادي وانحصار الرزق في السياسة .

لذلك فان جدلية وشوكية موضوع محاضرة اليوم ناشئة من كون منطق الحلول الممكنة والمجردة من المصالح الانانية ، والمستخلصة فقط من مصالح اليمن الحقيقية .

هذه الحلول لا يمكن حصرها وضغطها فى بديهات علميـــة يمكن أن تحوز القبول بها فى يسر فتجذب الاجماع عليها فى سهولة .

ولذلك فاننى لا أطمع فى خلق قناعة عامة بأفكار معينة وانما أدعو الله أن يوفقنى فى حسن عرض هذه الافكار كى تطرح طرحا جيدا على التـــــأمل والاختيــــار .

زملائى وأبنائى ..

قبل أن أبدأ فى عرض الموضـــــوع أرجو أن أوضـــــح لحضراتكم الحقـــائق التاليـــــة :

أولا : أننى لست صاحب منصب رسمى ، وبالتالى فاننى حين أتحدث اليكم أو الى غيركم فاننى لا أتقيد بأى شكل من أشكال الوظيفة ولا بقيود الانضباط الرسمى ، ولذلك فان الذى سوف تستمعون اليه الان هو مجرد آراء حرة وشخصية ، غير أننى وان كنت لا أتحدث من واقـــــع مسئولية رسمية فاننى أتحدث من واقع مسئولية أهم وأشمل وأبعـــــد أثرا ، هى المسئولية الوطنية التى ينبغى علينا جميعا أن نلتزم بها مســـئولون وغير مسئولين لان العبرة بالالتزام الوطنى هى مصالح الوطن الدائمة وليست علاقاتنا الشخصية المؤقتة وأمزجتنا البشرية المتقلبة.

ثانيا : ان الجانب الاخبارى الذىأسهم فى تكوين هذه الاراء الحـــرة والشخصية هو معلومات متاحة للجميع وفى وسع كل مواطن أن يتابع مجـــــــراها .

ثالثا : ان الجانب العلمى التفصيلى الذى سوف تستمعون اليه الان

يمثل آرائى الان بمعنى أنكم قد تستمعون منى فى وقت لاحق ما قد يتجاوز هذه الاراء فى قليل أو كثير لان العوامل المؤثرة فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتحرك ، ولان حركتها تؤدى الى تحريك هـــذه الظروف نفسها ، فالمشهد أو المنظر الاقتصادى والاجتمـــاعى والسياسى الذى نراه ونحن متأكدون من أنه هو بذاته الذى نمسك بأعماقه وأبعاده ونقيم عليه أحكامنا ومخططاتنا قد لا يكون هو نفس المشهد والمنظر عندما نمعن فيه النظر مرة أخرى فى وقت لاحق .

كذلك العقل الذى نستخدمه الان فى تقدير هذه الظروف واستخلاص العلاقة بينها وبين الاحداث التى تتعـــاقب عليها ، والذى يدلنا على المخططات التى نتبناها الان ، هذا العقل هو أيضا يتحرك ، أى يتطور ، أى يزداد دراية وحكمة وخبرة مادام متفتحا للمعرفة متلهفا على الانتفـــاع من التجارب والاجتهادات الفكرية والتطورات العلمية ، فالعقل على هـــذه الصورة لا يتوقف عند رأى معين يتعصب عنده ، لأنه لا يتوقف عند قدر معين من المعرفة يتجمد عندها .

ولذلك أعود فأقول أننى لست متعصبا لأرائى بل اننى أرحب بتجديدها مستقبلا وحتى الان بعد هذه المحاضرة اذا ظهرتأثناء المناقشة التى ستعقبها أفكار أكثر نفعا للمجتمع اليمنى ..

وهذه شريعة الاجتهاد وسنة التطور وقانون المعارف المتجـــددة واللانهائيـــة (*) .

زملائى وأبنائى ..

يستدرجنا موضوع « الظروف المحيطة باتفاقية الوحدة اليمنية » الى تقسيمه الى أربعة أقسام :

أولا : المشاكل القائمة بين شطرى اليمن .

ثانيا : اتفاقية الوحدة اليمنية .

ثالثا : ردود الفعل فى شطرى اليمن بعد توقيع هذه الاتفاقية .

رابعا : توقعات المستقبل .

المشاكل القائمة بين شطرى اليمن

قبل الحديث عن هذه المشاكل أعبر لكم عن أسفى عندما أصـــفها مضطرا بأنها مشاكل حيث لم أجد لها صفة أخرى . وكان لا ينبغى تحت أى ظرف من الظروف أن تظهر أية مشاكل بين أهل اليمن ، فنحن جميعـا أسرة واحدة فى الشمال وفى الجنوب ضمن أسرة عربية أكبر من المحيط الى الخليج ،فضلا عنأن لنا تاريخا واحدا ودينا واحدا ولغة واحدةومصلحة واحدة واذا كانت ظروف الاستعمار القريب قد فرضـــت علينا نوعا من الحواجز الادارية والقانونيةفان شيئا لا يمكنه أن يخلق بيننا فواصل فعلية تستطيع أن تخلق بيننا التناقض السطحى الذى أدى للاسف فى الفترة الاخيرة الى وقوف الاسرة اليمنية الواحدة وجها لوجه فى معســكرين متحاربين . ولذلك يجب علينا أن ندرس أسباب ذلك بعناية وصراحة حتى نعرف العلاج الملائم فلا تتكرر المأساة الدرامية مرة أخرى .

وتنحصر المشاكل القائمة بين شطرى اليمن فى مشكلتين رئيسيتين:

أولا : الاختلاف فى طابع النظام الاقتصادى والاجتماعى فى كل من شطرى اليمن .

ثانيا : عشرات الالوف من اللاجئين الذين وفدوا من الجنــوب على الشطر الشمالى .

وكل ما عدا هاتين المشكلتين الرئيسيتين يعتبر مشاكل فرعية ونتائج جانبية تولدت عنهما بما فى ذلك تبادل الحمــلات الاعلامية وزرع الالغام فى الطرقات ونسف البيوت والمنشئات واغتيال المسئولين الشماليين وغيرهم وانشاء الخلايا السرية التى تتولى بصفة عامة احداث القلق والفــوضى والذعر بقصد اسقاط نظام الحكم فى صنعاء ، ثم ما تصاعدت اليه هــذه

المشاكل الفرعية من حدوث الاشتباك المسلح بين الشـــــطرين . كل ذلك نتائج فرعية ومباشرة ويمكن أن تأخذ صورا أكثر عنفا واتساعا نتيجـــة لاستمرار المشكلتين الرئيسيتين المذكورتين .

اذن .. كيف نشأت كل منهما .. وكيف تطورت .. ؟

تعود الجذور القريبة للنظام الأقتصادى القائم الان فى صنعاء الى فجر ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ عندما قامت الثورة اليمنية الخالدة وقضـت على النظام الامامى وأعلنت الجمهـــورية وأبرزت من ضمن أهدافها مبدأ العدالة الاجتماعية . وكان ذلك أهم انجـــاز ثورى الى جانب اعـــلان النظام الجمهورى .

ولم نذكر اصطلاح الاشتراكية مكتفين باصطلاح العدالة الاجتماعية رغم أن العدالة الاجتماعية هى الاشتراكية ، وان الاشتراكية هى العدالة الاجتماعية ، ورغم أن الثورة اليمنية تتمســك بالدين الاسلامى وأن الدين الاسلامى هو أول من أسس الدولة الاشتراكية فى التاريخ وبدأ فى تطبيق المبادىء الاشتراكية منذ سنة ٦٢٢ ميلادية قبل أن يفكر غير المسلمين فى مشكلة الظلم الاجتماعى بأكثر من عشرة قرون ونصف قرن .

رغم ذلك تفادت قيادة الثورة اليمنية اعلان اصطلاح الاشتراكية مكتفية باعلان الاصطلاح المرادف له تماما وهو العدالة الاجتماعية وعلى ذلك قمنا بتأسيس البنك اليمنى وجميع المؤسسات والشركات الرئيســية فى ذلك الحين بحيث يكون للدولة نصيب لا يقل عن واحد وخمسين فى المائة من رؤوس أموال هـــذه المؤسسات ومجالس ادارتها .. أى مارسنا الاشتراكية بغير استخدام لفظها .

فما سبب ذلك ؟

الاسباب كثيرة .. وأهمها أنه بالرغم من أن اصطلاح الاشتراكية هو

بالضرورة العلمية اصطلاح اسلامى لان الاسلام هو الذى أوجده وأعطاه المضمون الاقتصادى والاجتماعى الا انه بعد نجاح الثورة الماركسية فى روسيا سنة ١٩١٧ وبعد هزيمة ألمانيا النازية سنة ١٩٤٥ والتواجد العسكرى السوفيتى فى أوربا الشرقية بعد تحريرها من الاحتلال النازى، ثم اقامة أنظمة ماركسية فى هذه المنطقة وارتباطها سياسيا واقتصاديا بالاتحاد السوفييتى باسم الكتلة الاشتراكية . منذ ذلك الوقتأصبح اصطلاح الاشتراكية يتسع لمضمون سياسى طارىء الى جانب مضمونه الاصلى الاقتصادى والاجتماعى . وبتكرار استخدام اصطلاح الاشتراكية للدلالة على المضمون السياسى الجديد أصبحت الاشتراكية اذا لم يصحبها تحديد وصفى آخر تدل مباشرة على النظام السياسى المنبثق عن الماركسية .

فاختلاف التقدميين حاليا حول مدلول الاشتراكية واصرار بعضهمعلى حصره فى المدلول الماركسى وحده دون غيره هو اصرار علمى وصادق اذا كان المراد من الاشتراكية مدلولها السياسى الطارىء ، كذلك اصرار الاخرين على فهم الاشتراكية بكيفية تتسع لكل النظريات والاجتهادات التى تسعى الى علاج مشكلة الظلم الاجتماعى كالاسلام والماركسية وغيرهما اصرار هو الاخر علمى وصادق اذا كان المراد من الاشتراكية مدلولها الاصلى الاقتصادى والاجتماعى .

والسبب فى ازدواجية مدلول الاشتراكية فى العصر الحديث هو التكرار الشائع فى استخدام الاصطلاح الاقتصادى للاشارة سياسيا الى الانظمة التى تعتنق الماركسية .

من أمثلة التكرار الشائع الذى يخلق مضمونا جديدا للاصطلاحات العلمية تكرار استخدام اصطلاح الشرق والغرب لا للدلالة على الجهات الجغرافية الاصلية والاشارة الى الموقع الجغرافى للدولة ، وانما للدلالة على مذهبها الاقتصادى وموقفها السياسى .

مثلا يقال ان فيتنام الجنوبية دولة غربية وكذلك كوريا الجنوبية رغم أنهما تقعان فى الشرق الاقصى ، ويقال ان كوبا دولة شرقية رغم أنها تقع فى الغرب الاقصى .

ولذلك تفادينا عند قيام الثورة اليمنية فى صنعاء اطلاق اصطلاح الاشتراكية مكتفين بمرادفه الاقتصادى والاجتماعى وهو العدالة الاجتماعية حتى نستبعد المدلول السياسى لاصطلاح الاشتراكية الطارىء لا سيما أن ظروف أغلبية الشعب اليمنى لا تمكن هذه الاغلبية من متابعة الفوارق المتجددة فى مضامين مثل هذه الاصطلاحات والاقتناع بتفسيرات الحكومة للشعارات التى تتوخى تنفيذها ، والتى ليس فى وسعها أن تنفذها الا اذا كانت تتمتع بدرجة عالية من القبول الشعبى العام ، وبغير ذلك فان أعداء هذه الشعارات والاهداف يستغلون عدم وضوح الرؤية لدى الاغلبية ويدفعونها الى الوقوف ضد مصالحها من حيث لا تدرى .

ولقد عانى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر من هذه المشكلة بعد أن أورد فى الميثاق العربى سنة ١٩٦٢ اصطلاح الاشتراكية العلمية ، وبالرغم من أنه فسر ذلك أكثر من مرة وأكد أنه يقصد الاشتراكية الاسلامية فقد وجد من بين صفوف المشككين من ينحرف بهذا التفسير ويحاول صبغه سياسيا بالماركسية . وكان من بين ردود الزعيم الخالد ما قاله أمام مجلس الامة بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ مؤكدا ان اشتراكية الميثاق العربى ليست ماركسية بل اسلامية وانها لم تخرج عن الدين وأن الاسلام فى القرون الوسطى حقق أول تجربة اشتراكية فى العالم .

ورغم ذلك اضطر الزعيم الراحل الى تكرار نفس المعنى مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة يومى ٧ — ٨ مارس سنة ١٩٦٨ فقال « أما النقطة الخاصة بعدم وضوح الرؤية وعلاقة الاشتراكية بالدين فقد تكلمت فى مؤتمر قوى الشعب العاملة بكل وضوح وصراحة ، وفى التليفزيون وفى الراديو وأوضحت الفرق بين الشيوعية وبين اشتراكيتنا

فى الجرائد مع الصحفيين المراقبين .. وسبق أن تكلمت فى بور سعيد ولا ينقصنى الا الصعود لمئذنة القلعة وأن اقسم على ذلك » .

اننى أوضح لحضراتكم ذلك لاظهر لكم كيف أن الزعيم الراحل رغم تكرار تفسيره المستمر فى جميع المناسبات منذ أطلق اصطلاح الاشتراكية سنة ١٩٦٢ اضطر بعد ذلك بست سنوات أى سنة ١٩٦٨ فى حديثه المذكور الى أن يقر بعدم وضوح الرؤية فى مصر رغم ما فيها من وسائل اعلام أكبر طاقة ورجال اعلام اكثر فعالية من وسائل ورجال الاعلام فى اليمن .

وهذا ما جعلنا نتحاشى قدر استطاعتنا منذ البداية فتح ثغرة عدم وضوح الرؤية فى اليمن ادراكا منا بأنه فى المجتمعات التى فى بدايةمراحل التطور كاليمن ينبغى على قيادتها ان تلجأ الى الوضوح والبساطة فى كل ما تختار من اصطلاحات وشعارات حتى تتجنب اقحام الاغلبية الشعبية فى متاهات فكرية فى وقت نسعى فيه الى تجميع كل الصفوف لتحريك كل الطاقات نحو التقدم والبناء اللذين هما الهدف الرئيسى للثورة .

فالمجتمع اليمنى مسلم ومتدين ، وحتى اذا كان بعض أفراده لا يؤدون كل الشعائر الدينية فانه حتى هذا البعض يرفض قبول افكار أو أنظمة تصادم روح الشريعة الاسلامية (*)

حقيقة أنه رغم تدين الشعب اليمنى فانه يعانى من الفقر والتخلف ، لكن الفقر والتخلف فى اليمن لا يرجعان لأسبابدينيةاسلامية وانما إلى إساءة النظام الذى ساد اليمن قبل الثورة فأساء أول ما أساء الى الشريعة الاسلامية نفسها حين جعلها فيخدمة استمراره ضد مصالح الشعب .

وهذه قصة أخرى يطول شرحها ، ولها مجال آخر (*)

والمهم فى مجالنا الان أن نؤكد أن الشريعة الاسلامية مرنة وأن العدالة الاجتماعية التى أوردتها ودعت الى تحقيقها ليس لها قالب معين لا يتغير ، أو توصيف جامد لا يتحرك .

بل هى مجموعة أفكار انسانية يصوغها كل مجتمع علـى حـدة فى نصوص وأنظمة اجتماعية تتلاءم مع أوضاع هذا المجتمع بحيث تنصب مباشرة عليها هى بالذات وليس على أوضاع غيره من المجتمعات الاخرى، **ولذلك أورد الاسلام مبادىء العدالة الاجتماعية وترك تفاصيلها الجزئية لتتطور مع تطور الاوضاع التى تسود كل مجتمع وتختلف فى كـل عصر ، وبذلك يمكننا أن نتصور امكانية الاختلاف الجزئى بين تفاصيل الاجتهادات المحلية التى تحقق العدالة الاجتماعية من مجتمع الى آخر مع اتفـاق كل هـذه الاجتهادات مع الاصول الشرعية الاساسية فى الشريعة الاسلامية .**

وقد أشار الى معنى قريب من ذلك الاستاذ الدكتور مصطفى السباعى استاذ المذاهب الاسلامية بجامعة دمشق فى كتابه « اشتراكية الاسلام » صفحة ٢٨٢ حين قال « أن مبادىء اشتراكية الاسلام مرنة يمكن تطبيقها فى كل عصر بما يتفق مع تطور المجتمع وتقدم الحضارة » .

والميثاق العربى أيضا يقر امكانية الاختلاف الجزئى بين تفاصيل الإجتهادات المحلية العربية التى تحقق العدالة الاجتماعية فقد نص هـذا الميثاق على « **أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض خلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله، وان التجارب الاجتماعية قابلة للدراسة المفيدة ، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار** » .

ولذلك وضعت صنعاء الثورة لنفسها خطوطا عريضة للعـدالة الاجتماعية والتطوير الاقتصادى والاجتماعى مهتدية بمبادىء الشريعة الاسلامية التى استمد منها الميثاق العربى قيمه الاساسية .

وفى الحقيقة لم يتطور نظام صنعاء الثورة على النحـو الذى كان مأمولا منه ، وكان ذلك لاسباب معروفة ليس هنا مجال شرحها ، لاننا الان نقتصر فى الحديث على ايضاح أسس النظام الاقتصادى اليمنى فى صنعاء ولسنا بصدد فحص تجربة هذا النظام ودراسة معوقات انطلاقه .

وأما النظام الاقتصادى فى عدن بعد الاستقلال فقـد نشأ وتطور

لاســـباب مختلفة ، وكانت لنشـــأة هـــذا النظام قصة تبـــدأ منذ أن قامت الثورة اليمنيـــة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ واختلفت مع بريطانيا عـــلى ضرورة جلائها عن شطرها الجنوبى فبدأت حكومة الثورة فى صنعاء تنظم عمليات تحرير بقية أراضيها المغتصبة ، وتأكيدا منها لوحدة اليمن عينت السيد / قحطان الشعبى مستشارا لوزارة الزراعة برتبة وزير مع حقه فى حضور أجتماعات مجلس الوزراء والاشتراك فى التصويت على القرارات التى يصـــدرها وكان ذلك فى الوزارة الجمهورية الاولى ، وكانت قيـــادة الثورة اليمنية مقتنعة بولاء قحطان الشعبى للوحدة اليمنية لا سيما أنه كان قد أصدر فى مايو سنة ١٩٦٢ أى قبيل قيام الثورة اليمنية بثلاثة أشهر كتابا بعنوان « الأستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن » أوضح فيه ايمانه بوحدة اليمن ودعا فيه فى صـــفحة ٢٤١ الى ((**تكوين جبهـــة قومية تضم كل الفئات المخلصة فى الحقل الوطنى التى تؤمن ايمانا حقيقيا بقضيتها ومسئوليتها القومية فى اقليم اليمن جميعه**)) . وفى صفحة ٢٤٣ حدد أهداف هذه الجبهة بأنها ((**أهداف أساسية تتمثل فى اعتبـــار اقليم اليمن جزء لا يتجزأ من الوطن العربى الواحـــد الممتد من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى واعتبار الشعب العربى فى اليمن جزء لا يتجـــزأ من الشعب العربى الساكن فى هذا الوطن ككل**)) واشترط فى صفحة ٢٤٢ أن تســـتبعد هذه الجبهـــة ((**العناصر الشيوعية والعناصر العميلة ودعاة الانفصال المكشوفين والمستورين**)) .

ولذلك حظى قحطان الشعبى وبقية زملائه بتأييد وتدعيم الحـــكومة اليمنية ماديا وعسكريا واعلاميا ضمن مخطط يمنى يستهدف تحرير جنوب اليمن وتحقيق الوحدة اليمنية على أيدى قادة (غير شيوعيين) كمـــا أكد قحطان الشعبى .

وهنا يجب التمييز بين الشيوعية كمذهب اقتصـــادى ونظام سياسى وبين صداقتنا مع الاتحاد السوميتى ودول الكتلة الشرقية أو الاشتراكية ،

فالشيوعية نرفضها بصراحة ووضوح وبغير لف ولا دوران ولنـــا فى ذلك ألف سبب وسبب ، وكذلك رفضـــها الزعيم الخالد عبد النـــاصر ولا يزال يرفضها الرئيس القائد أنور السادات والقائد الشاب المؤمن معمر القذافى.
أما الصداقة مع الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية فاننى ، وأنا هنا اتكلم عن نفسى وحدها ، أدعو الى استمرارها وتوطيدها ضمن عـــلاقات دولية أشمل مع كافة دول العالم التى ترحب بتبادل المصالح مع اليمن مادام خارج الجمع والطرح الذى تجريه القيادة السياسية اليمنية فى معـــادلة الحساب السياسى والاقتصـــادى ينتهى الى تحقيق مصـــالح أكثر لليمن وطنيا وقـــوميا .

على أى حال لـــما تطورت حركة التحـــرير فى الجنوب وتصادمت الجبهات النضالية على أرض المعركة رأت الجامعة العربية ومعها كل من صنعاء والقاهرة أن تصلح فيما بين هذه الجبهـــات وتشكل من بينها جبهة نضالية موحدة فتشكلت فى يناير سنة ١٩٦٦ « جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل » واختير السيد عبد القوى مكاوى أمينا عاما لها ، لكن عناصر من الجبهة القومية فضلت عدم الانضمام الى هذه الجبهة الموحدة ، فأصبح فى ساحة المعركة تنظيمان متصادمان رغم أنهما يسعيان الى هـــدف مرحلى مشترك هو تحرير المنطقة من الاستعمار .

لذلك بدأت فى مايو سنة ١٩٦٧ محاولة أخرى لتحقيق الوحدة الوطنية بين جبهة التحرير والجبهة القومية لكنها فشلت كسابقتها ، ولـــما اشـــتد الاقتتال بين الجبهتين تدخلت الجامعة العـــربية مرة أخـــرى ونجحت فى استصدار بيان مشترك وقعه عبد القوى مكاوى عن جبهة التحرير والمرحوم فيصل عبد اللطيف عن الجبهـــة القومية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٧ ناشدا فيه المقاتلين من أعضاء الجبهتين « **وقف الاقتتال فورا والتآخى والحذر خاصة وأن الاستعمار يريد أن يعمق روح الخلاف وينشر بذور الحرب الاهلية قبل رحيله الذى أصبح محتما** » .

المعنى الذى أريد ابرازه الان أن الحــرب الاهلية كانت مقــدماتها معروفة وموجودة فى المنطقة ومنذ ذلك الوقت وكانت القوى الوطنية تدرك خطورتها تماما ومنذ ذلك الحين .

غير أنه رغم اعتراف الجبهتين بأن الاســـــتعمار يريد أن ينشر بذور الحرب الاهلية قبل رحيله فانهما **لم يستطيعا تحقيق الوحدة الوطنية** بينهما وتركا بذور الحرب الاهلية لتنبت حربا أهلية **لا تزال قائمة حتى الان .**

وانفردت الجبهة القومية باستلام الاستقلال من بريطانيا واستمرت المعارك الطاحنة بينهما وبين جبهة التحرير التى اضطرت قواتها فى النهاية الى الالتجاء الى الشطر الشمالى .

وعلى صعيد الجبهة القومية نفسها أخذ الصراع على السلطة يتفاقم بين أجنحتها فتم أولا القضاء على الجناح الذى وصفوه بأنه الجناح اليمينى باعتقال قحطان الشعبى رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه فيصل عبد اللطيف فى ٢٢ يونية سنة ١٩٦٩ وكان العقيــــد عبد الله صالح سبعة مدير أمن الجبهـــة القومية قد التجـــأ الى الشطر الشمالى مع مجموعة من ضباطه وجنـــوده بسياراتهم وأسلحتهم ، ثم لحق بهم العقيد حسين عثمان عشال قائد القوات المسلحة فى جمهورية الجبهة القومية .

وبدأ اليسار المعتدل بقيادة محمد على هيثم يفكر لاول مرة علميا فى تطوير الاوضاع الاقتصادية فى الشطر الجنوبى فأعلن عن الخطة الاقتصادية الثلاثية فى اطار تخطيطى متكامل كان من الممكن أن ينهض بالبلاد الى الحد الذى كان من الممكن أن يستفيد منه الشطر اليمنى الشمالى بحكم العلاقات الاقتصادية الخاصة القائمة بين الشطرين ، غير أن اليسار المتطرف أطاح بهذا اليسار المعتدل فى يوليو سنة ١٩٧١ وأعلن ابعـــاد محمد على هيثم رئيس الوزراء واتخذ اجراءات وقرارات متطرفة قضت على الخطة الثلاثية من ناحية ونفرت قطاعات شعبية هامة من امكانية التعـــاون الايجابى فى

تطوير البلاد من ناحية أخرى ، وكان من بين هذه القطاعات الشعبية قطاع التجار الوطنيين وقطاع اليمنيين المهاجرين الذين عادوا بأموالهم وخبراتهم من الخارج ، ثم تمادت هذه القرارات المتطرفة الى حد أسفر عنه التجاء آلاف العائلات الى الشطر الشمالى بغير عمل ولا أمل .

ويبدو ان بعض المتطرفين فى الشطر الجنوبى قد آمنوا بنظرية جيفارا التى شرحها للرئيس الراحل جمال عبد الناصر أثناء زيارته للقاهرة حين سأل الرئيس قائلا : « كم من اللاجئين المصريين أجبروا على مغادرة البلاد ؟ » وعندما رد عليه عبد الناصر بأن عددهم لم يكن كبيرا وانهم كانوا فى معظمهم من المصريين البيض أى من فئة أصحاب الجنسيات الاجنبية الذين تمصروا بحكم اقامتهم فى مصر ، لم يسعد هذا الجواب جيفارا فقال معلقا : ((**هـذا يعنى أنه لم يحدث شىء كثير فى ثورتكم . أننى أقيس عمق التحول الاجتماعى بعدد الاشخاص الذين يمسهم ويؤثر فيهم بحيث يبدأون فى الاحساس بأنهم لم يعد لهم مكان فى المجتمع الجديد)) .**

فالذين اضطروا الى الاحساس من اليمنيين الجنوبيين بأنهم لم يعد لهم مكان فى المجتمع الجديد فى الشطر الجنوبى قد بلغ عددهم عشرات الالوف فالتجأوا الى الشطر الشمالى عاطلين بغير عمل ، مقطوعين من كل رزق ، بينما تواجه حكومة الشطر الشمالى مصاعبها الاقتصادية الخاصة التى لاتزال بغير حل فضلا عن صعوبة توفير نعمة الامن أمام هذه المشاكل المتزايدة .

ولا يستطيع منصف انكار حق هؤلاء فى العودة الى ديارهم واستعادة حقوقهم المشروعة ، وهم أمام الطرق السلمية المسدودة لجأوا الى تنظيم أنفسهم فى تجمعات عسكرية انتهت بقيام الجبهة الوطنية المتحدة التى تشكلت بقيادة عبد القوى مكاوى واندمجت فيها جبهة التحرير والتجمعات العسكرية الاخرى فضلا عن قيام العقيد حسين عثمان عشال والعقيد عبد الله صالح سبعة بتنظيم أتباعهما من أجنحة الجبهة القومية المنشقة

وغيرهم تحت شعار وحدة وطنية من بين هؤلاء اللاجئين والمشردين الذين قد عصف بهم تطرف جيفارا .

هكذا اختلف النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الشطر الجنوبى عن النظام الاقتصـــــادى والاجتماعى فى الشطر الشمالى ، فبينما يتصف الاول باليسار المتطرف ، يستمد الاخر أصوله من الفــكر الاسلامى المتطور ومن وحى الميثاق العربى كما سبقت الاشارة قبل ذلك .

وهكذا أيضا نشأت مشـــكلة اللاجئين الجنوبيين الذين التجـــأوا الى الشطر الشمالى .

ثم ولدت المشاكل الفـــرعية والمباشرة التى تصـــاعدت بالاشتباكات المسلحة فى سبتمبر واكتوبر الماضيين ، الى جانب ما سبق أن كرره بعض المتطرفين فى الجنوب من أنهم يتحملون المسئولية التاريخية لتحرير شطر اليمن الشـــــمالى وبقية البلاد العربية الاخرى المجاورة ممن وصـــفوهم بالرجعيين والعملاء ليقيموا مكانهم مسارح أخرى لليسار المتطرف الذى أساء الى فلسفة الماركسية نفسها .

وخلال توسط الجامعة العربية لاقرار وقف اطلاق النار بين شطرى اليمن ظهرت اتجاهات وحدوية تنادى بالوحدة اليمنية مما يؤكد من جـــديد أن القوى الوطنية اليمنية لا تستطيع الا أن تكون قوى وحـــدوية بطبيعتها وخصـائصها حتى ولو اختلفت فيما بينها فى الرأى وتطرفت فى الاجتهاد ، بل وحتى اذا حمل كل منها السلاح فى وجه الاخر فان الاحساس الوحدوى يتحرك فى الضمير وهو كفيل بالقاء الاسلحة ليحل مكانها العناق والقبلات . وهذا ما يحتاج الى القاء المزيد من الشحنات العاطفية المتتالية على جـــو اللقاء الاخوى الحار حتى تتم الوحدة فعلا ، قبل أن ترتخى الاذرع المتعانقة فتعود لتحمل السلاح من جديد . لا قدر الله .

إتفاقية الوحدة اليمنية

وانتهت المفاوضات بين وفدى شطرى اليمن بتوقيع اتفاقية القاهرة فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٧٢ التى منبين موادها المادة السابعة التى نصت على تشكيل لجان فنية مشتركة من عدد متساو من ممثلى الدولتين لتوحيد الانظمة والتشريعات القائمة فىكل منهما . والمراد بهذا التوحيد هو التوحيد بين النظام اليسارى المتطرف القائم فى الجنوب مع النظام الاسلامى القائم فى الشمال ، **والتوحيد فى هذا النص جاء معنى مجازيا** ، اذ لابد أن يكون المقصـــود بالتوحيد هـــو **استخلاص النظام الاقتصـــادى والاجتماعى الذى يتناسب مع ظروف المرحلة اليمنية الراهنـــة ، ويتفق مع طبيعة العصر ، ولا يتعارض مع المفاهيم العامة للشريعة الاسلامية ونصوصها الصريحة .**

ولقد تأكد هذا المعنى فى اتفاقية طرابلس الموقعـــة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٢ حيث جاء فى مادتها الرابعة : ((**ان الاسلام دين الدولة ، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الاسلامية المصـــدر الرئيسى للتشريع**)) هـــذا النص يستبعد بصراحة أى بحث فى اليســـارية المتطرفة فهى مرفوضة رفضا باتا وصريحا فى هذه الاتفاقية .

وربما كان هذا الكسب الحقيقى من هذه الاتفاقية ، نفذت أو لم تنفذ، حيث قررت قيادة كل من صنعاء وعـــدن معا أن الشريعة الاســـلامية هى المصدر الرئيسى لكل تطور اقتصادى واجتماعى فى اليمن بشطريها ، وهذا ما عادت المادة السادسة من هذه الاتفاقية فأكدته مرة أخرى حين قالت : ((**تهدف الدولة الى تحقيق الاشتراكية مستلهمة التراث الاسلامى العـــربى وقيمه الانسانية وظروف المجتمع اليمنى**)) . **فقد قيدت هذه المادة أصطلاح الاشـــتراكية بمدلولها الاقتصـــادى والاجتماعى الاســـلامى ثم أخضـــعت**

استخلاصه من ظروف المجتمع اليمنى بالذات ، أى أنها فضلا عن تحديدها لمداول الاشتراكية بأنه اسلامى فانها منعت نقل أية تجربة اشـــتراكية من مجتمع آخر حتى ولو كانت هذه الاشتراكية فى المجتمع الاخر اسلامية نظرا لاختلاف الظروف الموضوعية بين المجتمعات الاسلامية نفسها .

وهذا أحدث تطور فكرى فى العلوم الاجتماعية كما سبق أن أوضحنا فى مقدمة هذه المحاضرة . **واصطلاح الاشتراكية بهذه الـكيفية الواضحة والمحددة يمكن اطلاقه الان فى اليمن بغير خوف من اساءة التفسير كما كان الحال عند قيام الثورة اليمنية لا سيما بعد أن تطور المجتمع اليمنى خـلال عشر سنوات ثورية كاملة .**

ونصت المادة السابعة على أن **الملكية العامة للشعب** اساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الانتاج ، وهذا نص عام يشير الى القطاعات الاقتصادية الكبيرة التى تتولاها عادة الحكومات فى معظم الدول .

لانها أما انها لا يقصد منها الربح بقدر ما تقصد منها المنافع العامة .

واما لكونها تتحكم بحكم طبيعتها فى بقيـــة القطاعات الاقتصـــادية الاخـــرى .

ويؤكد هذا التفسير ما جاء فى الميثاق العربى فى بابه السادس حين أشار الى أن الملكية العامة للشعب لا تلغى الملكية الخاصة .

ثم تحدثت الفقرة الثانية من المادة الســـابعة لاتفاقية طرابلس على **الملكية الخاصة غير المستغلة** ونصت على أنها مصونة ولا تنزع الا وفقـــا للقـــانون وبتعويض عادل . وتفسير ذلك **أن الملكية الخاصـــة كحكم عام مصونة** ، وهـــذا ما يؤكد من جديد عدم أخـــذ الاتفاقية بالافكار المتطرفة ، **وأما لفظ الاستغلال الذى أباح نزع الملكية الخاصة** وفقا للقانون وبتعويض عادل **فلم يأت فى هـــذه الفقرة بمعنى ادرار الربح** ، لان كل ادرار للربح

مهما كان ضئيلا ومشروعا فانه من الناحية الاقتصادية العلمية يعتبر استغلالا ، **أى محاولة لاستيلاء الغلة أو الربح من المال المطروح فى عملية الاستثمار ،** وعكس الاستغلال من الناحية الاقتصادية العلمية هو طرح المال فى عملية الاستثمار بقصد الخسارة ، وهو بهذا المفهوم يخرج عن دائرة الاستثمار من الاساس . **وبذلك لا يمكن أن يكون قصد هذه الفقرة هو أن تكون الخسارة وحدها هى المصونة ، والربح ، أى ربح ، وحده هو المعرض للنزع وفقا للقانون وبتعويض عادل . اذن فلفظ الاستغلال الوارد فى هذه الفقرة لا يراد منه المعنى الاقتصادى** أى مجرد الربح مهما كانت صورته وفى ظروف المنافسة الحرة التى تدفع الى المزيد من أحداث التنمية الاقتصادية فى المجتمع ، **وانما يراد منه المعنى اللغوى** الذى يفيد التحكم والظلم والجشع المرادف للربح الاحتكارى الذى يرهق المجتمع ويعوق تقدمه ، وذلك فى أحوال يحددها القانون بوضوح حتى يتعذر على السلطة اساءة استخدام حق نزع الملكية ولو كان ذلك فى نظير تعويض عادل لان حق النزع فى هذه الأحوال المعينة هو مجرد استثناء من الاصل العام الذى ينص على صيانة حق الملكية الخاصة كقاعدة عامة .

ولابد من أن القانون الذى سينظم أحوال هذا الاستثناء الخاص سوف ينظم فى نفس الوقت حق المواطنين فى التظلم سواء من قرارات نزع الملكية الخاصة أو قرارات التعويض عنها ، على أن يكون ذلك أمام سلطات قضائية مستقلة تماما عن السلطات الادارية التى ستتولى ممارسة هذا الاستثناء .

وهذا الاستثناء ، أى حق السلطة فى منع الاحتكار وتعويض صاحبه ، هو استثناء تجيزه الشريعة الاسلامية ، وفى تاريخ الفقه الاسلامى سوابق كثيرة تؤكد ذلك .

كذلك نصت المادة التاسعة من الاتفاقية على أن ينشأ تنظيم سياسى موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة فى الثورة .

وهذا النص لا يمكن أن يقسم الشعب سياسيا الى فئات منتجة وفئات غير منتجة لان كل هـــذه الفئات لها مصلحة سياسية فى الثـــورة ، فهـــذا **التقسيم النظرى لا يأتى بجديد فى الاتفاقية** طالما أنه ربط عضوية التنظيم السياسى الموحد بوجود مصالح فئوية فى الثورة ، ذلك لان الفئات المنتجة حاليا وغير المنتجة حاليا لها مصلحة فى الثورة . فالفئات المنتجة حاليـــا صاحبة مصلحة فى الثورة بنص المادة المذكورة لكونها منتجة حاليا ، والفئات غير المنتجة حاليا أى العاطلة ، أى التى ليست لديها حاليا أعمال منتجة فانها تتطلع اكثر الى الثورة كى توفر لها الاعمال المنتجة ، وهى بهذا المفهوم تكون لها مصلحة أكثر فى الثورة من الفئات المنتجة حاليا بغير الثورة .

اذن هذا النص فى اجماله يشير الى **انشاء تنظيم سياسى موحد يضم فئات الشعب صاحبة المصلحة فى الثورة وهى الفئات الراغبة فى حماية الثورة والمستعدة لدفع عجلة تطورها الى الامام** ، وهـــذا يتفق مع روح اتفاقية طرابلس ونصوصها الاخرى الصريحة التى نصت على أن الاسلام هـــو دين الدولة وأن الشريعة الاسلامية هى المصـــدر الرئيسى للتشريع ، والاسلام ينص على لسان الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حيث يقول: ((**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا**)) ، فهذا البنيان هـــو التنظيم السـيـاسى الذى يراه الاسلام وهو لا يستثنى أحدا من المؤمنين بعـــد أن آمنوا ، ولا يعيز الاســـلام أحـــدهم بسبق ماضيه فى الجاهلية وانما يقيمه بحسب ولائه للدين الجديد وقدرته على الانضباط بتعاليمه الجديدة واستعداده للدفاع عنه ، فالاسلام يضم جميع المؤمنين فى بنيان يشد بعضه بعضا .

فالاتفاقية فى نصوصها وفى مضامينها اسلامية العقيدة والتعاليم ، متفقة مع مفاهيم الميثاق العربى الاساسية ، ومراعية للظروف الموضوعية السائدة فى اليمن ، ومستهدفة تطويرها نحو الافضل .

ونصوص هذه الاتفاقية ، كما جاء فى ديباجتها ، تعتبر الاسس التى

بناء عليها تنشأ الظروف الملائمة لسرعة أعمال اللجان المشتركة التى اتفقت حكومتا الشطرين على تشكيلها تنفيذا لاتفاقية القاهرة .

وعاد الوفدان من طرابلس الى صنعاء وعـــدن ، وسط الالوف من برقيات التهنئة والتأييد وشكر **الرئيس معمر القذافى** الذى أسهم مساهمة تاريخية حتى تم الاتفاق على اتفاقية الوحدة بنصوصها المذكورة التى تعبر بصدق عن آمال الشعب اليمنى شمالا وجنوبا .

ردود الفعل في شطري اليمن
بعد توقيع الاتفاقية

في الشـــطر الجنوبي بدأت التفسيرات اليسارية المتطرفة تتردد في اذاعة عدن على السنة المسئولين الجنوبيين ، ومن بين هـــذه التفسيرات تصريح الاخ الاستاذ عبد الله الخامري بأنه **لا توجد اشتراكية اسلامية .**

كما جاء في برقية الاخ الرئيس سالم ربيع على التي أرســلها الى القادةالسوفييت بمناسبة مرور خمسينعاما على تأسيس الاتحاد السوفيتي: **((ان الشعب اليمنى في الجنوب بقيادة زعمائه يقومون بتغيير الوجه اليمنى القديم بتحويل سماته المتخلفة مستلهما في كل ذلك بالنظرية الاشـــتراكية العلمية لتجربة ثورة اكتوبر العظمى)) .**

كما صرح أحد المسئولينالجنوبيين أمامكم هنا بأنه **توجد اتفاقية سرية الى جانب اتفـــاقية طرابلس** وجاء ذلك التصريح في معرض الحـــديث عن التساوي الذي يراه في نسب تمثيل شطري اليمن في المجالس التنفيذية والتشريعية **بينما ينفي المسئولون الشماليون وجـــود أية اتفاقية سرية** الى جانب اتفاقية طرابلس تتعلق بالوحـــدة اليمنية من قـــريب أو من بعيد . والمعنى المراد ابرازه الان هو أن اطلاق اشاعة غير صحيحة عـــلى لسان مسئول جنوبي من شأنها أن تثير القلق والشك لدى الجماهير في الشطر الشـــمالي ، وليس المراد أن اعلق عـــلى نسب تمثيـــل الشطرين في تلك المجالس التنفيذية والتشريعية .

وقد أدت فعلا التفسيرات اليسارية المتطرفة التي تتدفق حتى الان من الشطر الجنوبي الى خلق ذعر وارتباك وحيرة وقلق لدى جماهير الشطر الشمالي ، حتى أن بعض المواطنين قـــد بدأوا فعلا في تصفية أعمالهم في

الشطر الشـــمالى أو تجميدها مما يهـــدد بحـــدوث كارثة اقتصـــادية .
بينما كان المفروض على جماهير الشطر الشمالى ألا تستسلم للقلق مطلقا لانها تعلم جيدا مدى اصرار قيادتها السياسية عـــلى رفض أية تفسيرات غريبة عن الاتفاقية ، كما تعلم جيدا أيضا أن الظروف الموضوعية فى الشطر الشمالى تستطيع أن تقاوم أية محاولة يسارية متطرفة .

لكنه على أى حال حدث الذعر فى الشطر الشمالى ، ليس بســـبب احتمال التطور الذى يتمناه ، وانما بسبب الخوف من التطرف الذى يرفضه .

ولا شك أن الاخوة فى عدن يتطلعون الى تحقيق العدالة الاجتماعية للطبقات التى وقعت تحت الظلم فى العهود السابقة ، **لكن مشكلة توزيع العدل بين المظلومين لاتحل وحـــدها قضية التطور ، لانه ليس المقصـــود اجتماعيا خلق مجتمع جـــديد من الفقراء والمساكين ، وانما المقصود هـــو توفير المناخ الملائم لتطوير المجتمع بحيث لا يكون فيه فقراء ولا مساكين ، وفى ظل الحرية الاجتماعية والسياسية ، وهذه مشكلة توفير عناصر التطور أكثر منها مشكلة رفع شعار الطبقة الكادحة من الفقراء والمساكين لتوصيلهم الى مواقع السلطة السياسية ثم تركهم يتقاسمون الفقر والمسكنة ويمنعون الرخاء والرفاهية باسم الخوف مما يسمونه بالتبرجز والتفسخ والترهل .**

وقد لفت النظر خطاب الاخ الرئيس سالم ربيع على الذى ألقاه عنـــد وصوله الى مطار طرابلس صـــباح ٢٦ نوفمبر الماضى حين خاطب جمهور مستقبليه قائلا : ((**أيها الرفاق : اننا كيمنيين نشعر بأن الوحدة اليمنية هى الطريق الصحيح ولكن الوحدة هى وحدة الطبقة الشغيلة (يقصد العاملة) فى بلادنا .. وحدة الكادحين المحرومين**)) .

وهذا الشعار منبثق من شـــعار **دكتاتورية البروليتاريا** أى الطبقـــة العاملة تفسيرا لمـــا جاء فى المانيفستو الشيوعى الذى اعلنه كارل ماركس وانجلز فى منتصف القرن الماضى حيث دعيا الطبقة العـــاملة الى الاتحـــاد قائلين : ((**أيها العمال اتحدوا فلن تخسروا غير القيود والاغلال**)) .

وكان هذا الشعار لاثارة الطبقة العاملة وحثها على الترابط والاتحاد من أجـل كسر النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الجامد والظالم للاستيلاء على السلطة .

وهـذا الشعار يصلح فعـلا عنـد التمهيد للثورة وتنظيم هندسة الانقضاض عـلى السلطة فى مجتمع أغلبيتـه عمال مظلومون وأقليتـه احتكاريون ظالمون يعرقلون التطور الاجتماعى اسـتنادا الى جمود النظام السياسى المتسلط على المجتمع والذى لا يسمح بأى تطور تشريعى يتناسب مع التطور الفكرى والحضارى الذى يتسرب الى ظروف المجتمع رغم ارادة سلطته السياسية ، وعندئذ ينشأ وضع يتحتم فيه التغيير بالقوة رغم ارادة هذه السلطة ، وهذا التغيير لا يتحقق الا باتحاد ارادات العناصر الاجتماعية المظلومة كى تنصهر فى ارادة واحـدة تستطيع أن تقهر ارادة السـلطة السياسية الجامدة والقائمة والظالمة .

هذا الاتحـاد بين ارادات العناصر الاجتماعية المظلومة هـو دائما العنصر الجـوهرى الذى ينقص المظلومين ويفرض عليهم بقـاء الظلم ، **ولا يهم فى ذلك أن يكون المظلومون هم أغلبية المجتمـع** ، بل انهم عـادة ما يكونون هم الاغلبية ، **لكنهم لابد من أن يكونوا أغلبية مفككة** غير متحدة وغير مجتمعة على رأى ولا متفقة على عمل .. ولذلك تأتى الاديان السماوية كما يظهر الثوار يدعون هذه الاغلبية المظلومة الى الاتحاد ليضربوا النظام الظالم القائم وليقيموا مكانه نظاما سياسيا واجتماعيا جديدا يحقق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع . لذلك دعا كارل ماركس وانجلز الطبقة العاملة الى الاتحاد وهى الطبقة التى رأيا أنهاهى الطبقة المظلومة والكادحة والتى تمثل الاغلبية القادرة باتحادها على احداث الثورة .

وقد سبقهما الاسلام بنحو عشرة قرون ونصف حين دعا المستضعفين الى الاتحـاد والجهـاد ووعـدهم بأن يسـتخلفهم الله فى الارض ، ولفظ المستضعفين لفظ أعم وأشمل من لفظ العمال ، **لكن الاسلام لم يدع**

المستضعفين الى اقامة دكتاتورية من المستضعفين ، وانما دعا الى نظام سياسى واقتصادى واجتماعى تسوده الاخوة والعدالة وتكافؤ الفرص قال تعالى ((**انما المؤمنون اخوة**)) ثم أتى بالأحكام التى تسعى الى التقريب بين الطبقات ولم ينظر الاسلام الى المستضعفين باعتبار أنهم سيظلون دائما مستضعفين حتى بعد قيام دولة العدالة وتكافؤ الفرص وانما استمالهم الى التضامن للجهاد من أجل القضاء على ظلم الجاهلية **والاشتراك فى تأسيس دولة العدالة وتكافؤ الفرص** والحصول على فرص متكافئة كى يظهر كل منهم مواهبه وجهوده فيصل الى المكان السياسى والاقتصادى والاجتماعى المتناسب مع هذه المواهب والجهود ، **ومن لا يستطيع منهم أن يبرز أية مواهب أو يقوم بالجهد المطلوب والمتنافس مع غيره يأخذ حقه من العدل والانصاف لكنه لا يصبح دكتاتورا ظالما جاهلا جديدا باعتبار أنه قبل الاسلام كان من طبقة المستضعفين** ، لان ذلك مخالف لمعنى العدل ومصادم لامكانية التطور التى تحتاج الى مواطنين ذوى كفاءة والى جهود بناءة متناسقة ومتكاملة ومتعاونة ومنسجمة كى يظل الباب مفتوحا دائما للنبوغ والعبقرية والتفوق والايجابية البناءة ، ولم يضع الاسلام الناس جميعا فى قوالب متساوية وجامدة وانما ترك للمجتهدين والمثابرين أن يحصلوا على نتائج اجتهادهم ومثابرتهم فى اطار من التراحم والتآخى بين أفراد المجتمع ، فيقول الله عز وجل : ((**ولكل درجات مما عملوا وليفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون**)) .. ويقول تعالى : ((**ولا تبخسوا الناس أشياءهم**)) .

أما اذا كانت السلطات ستوزع بين المستضعفين لسابق كونهم مستضعفين ، كالسماح بدكتاتورية البروليتاريا لسابق كونها بروليتاريا دون أن تتطور فى كفاءات ومواهب متجددة ، **فان التنافس بين الناس لا يصبح تنافسا بين الكفاءة والموهبة والاجتهاد** ، **وانما يصبح التنافس مجرد صراع بين العناصر المتخلفة المتزاحمة على المراكز القيادية التى تكفل بقوة القسر والقمع مصالح شخصية لا تستطيع هذه العناصر تحقيقها فى أى مجال آخر** .

وبالتالى لا يصبح هناك نصيب لأصحاب المؤهلات والـكفاءات ، وينعـدم الحافز على التفوق واضاعة الوقت فى تحصيل العلم ما دام التزاحم داخل التنظيمات الحزبية والشللية يكفل وحده الوصول الى المراكز التى لا تستطيع الوصول اليها الشهادات الجامعية .

لم يقل العقل بذلك ، بل دعا الاسلام الى تكريم العـلم والمتعلمين ، فقال الله تعالى : ((**ويرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات**)) وفى الحديث الشريف قول الرسول الـكريم : ((**العلماء ورثة الأنبيـاء**)) وقوله : ((**قليل العلم خير من كثير العبادة**)) .

فشعار دكتاتورية البروليتـاريا أو وحدة الشغيلة سبق أن استخدم الاسلام شعارا أكثر منه شمولا وعمومية لتوحيد المستضعفين حتى يكسروا النظام الظالم تمهيدا **لاقامة نظام العدل والتطور وتكافؤ الفرص ، فهـذا الشعار يصلح كأداة لقيام الثورة ثم يسقط بنجاح الثورة لأنه يصطدم بالمرونة الاجتماعية** التى يجب أن تسود المجتمع الثورى الجديد ، **كما يصطدم بشعار العدالة نفسه الذى سعت اليه الثورة من الأساس** ، فضلا عن أن قيام دولة الثورة واستمرارها من شأنه أن يفرز طبقة جديدة من بين العناصر القيادية والادارية لهذه الدولة ، وهى بالضرورة — ونتيجة التحول الوظيفى — تصبح متميزة عن طبقة العمال أو المستضعفين الذين أقاموا الدولة .

وهذا ما حدث فى التطبيق العملى فى الاتحاد السوفيتى ، وما شرحه المفـكر السـياسى روبرت ماكيفر فى كتابه « تكوين الدولة » حيث ذكر فى صفحة ١٦١ « لقد أدى تأميم الصناعة والزراعة فى الاتحاد السوفيتى الى تغيير قاعدة وجود الطبقات ، لـكنه لم يؤد الى زوالها تماما » وذكر « أن الدولة السوفيتية ألغت الامتيازات الطبقية التقليدية ، لـكنها لم تستطع ولن تستطيع الغاء الطبقية الاجتماعية ، وان كل ما فعلته هو أنها استبدلت الطبقات القديمة التقليدية بنخبة جديدة أو طبقة جديدة معيـار امتيازها

هرمى تتألف من أعضاء الحزب » .
الاقتراب من قواعد القدرة السياسية أو الابتعاد عنها ، وهى طبقة فى شكل

وذكر فى صفحة ١٨١ أن « الثورة الشيوعية وان كانت قد قضت على الملكية (الانتاجية) ، فانهـا لم تقض على الفوارق فى الدخل الفـردى .. فماتزال الفوارق واسعة فى الاتحاد السوفيتى، وما يزال الدخل الاعلى يبلغ بصاحبه منزلة أعلى ، ويوفر له مزيدا من القـدرة على الاستهلاك والادخار » .

والظاهر أن المفكر السياسى المذكور خلط فى الترتيب المنطقى للسبب والنتيجة ، فقال : ان صـاحب الدخل الأعلى يبلغ بصاحبه منزلة أعلى . والصحيح هو أن صاحب المنزلة الأعلى هو الذى يصل الى الدخل الأعلى فى النظام المـاركسى . لـكن هذا الخلط على أى حال لا ينال من حقيقة وجود طبقية حتى فى الأنظمة المـاركسية طالمـا وجدت الدولة ، **وقد لاحظ هذه النتيجة كارل ماركس نفسه وقال : ان الطبقية لا تزول ما دامت الدولة قائمـة .**

المهم فى موضوعنا هو ايضـاح أن شعار وحدة الشغيلة فى النظرية المـاركسية ، ووحدة المستضعفين فى الاسلام ، هو شعار ثورى يسبق قيام الثورة . ثم بعد نجاحها يفقد أبعاده السياسية ومضمونه الثورى بذوبان الفواصل التقليدية الجامدة بين طبقات ما قبل الثورة ، وبظهور دولة الثورة تنشأ ظروف طبقية جديدة يفترض أن تكون مرنة اجتماعيا والا فانها تصلح مستهدفة لثورة أخرى تقوم بها العناصر والفئات والجموع التى عزلتها طبقة الدولة الجديدة .

تلك الطبقة التى فى سبيل حفاظها على امتيازاتها الانانية تلجـأ الى استخدام كل أساليب العنف لتصفية مقاومة هذه العناصر والفئات والجموع ، **وتكون النتيجة أن نجاح قيام الثورة الأولى يصبح بسبب استئثارها بالدولة مجرد ميلاد لثورة مضادة .**

لذلك حين خطب الرئيس القاضي عبد الرحمن الاريانى فى نفس المكان والزمان ، وأمام نفس المستمعين الذين خطب فيهم الرئيس سالم ربيع على ، لم يضيق الرئيس الاريانى الوحـدة اليمنية ويحصرها فى طبقة الشـغيلة وانما قال : ((**ان الوحدة اليمنية بالنسبة للشعب اليمنى (كله) وكل الشعوب العربية قدر ومصير وهدف وغاية . ونرجو أن تصبح اليمن عضوا فى اتحاد الجمهوريات العربية ، وأن تكون العضو الثالث فى وحدة اندماجية وفورية باذن الله**)) . هذا الخطـاب ينطلق من منطلق اسلامى ويسعى الى جمع كلمة كل أبناء الشعب اليمنى ، ثم ضمهم فى وحدة اندماجيـة مع اخوانهم العرب فى مصر وليبيا على طريق وحدة عربية أكثر شمولا واتساعا تحقيقا لقوله تعالى ((**كنتم خير أمة أخرجت للناس**)) .

وسواء تحقق ما عبر عنه الرئيس الاريانى فى جيلنا أو لم يتحقق ، فانه قد حدد الهدف وأوضح الغاية .. الهدف وحدة يمنية تجمع كل أبناء اليمن وغايتها الاندماج مع الاخوة العرب فى وحدة أعم وأشمل . وهذا ما يجب أن نكرس جهودنا من أجله ، **ولا ندع الوحدة لتصبح انعزالا وانفصالا لطبقة الشغيلة عن بقية الجموع اليمنية والعربية** .. اذا أردنا أن نتوحد وأن نتطور وأن ننشىء دولة عصرية مستقرة .

ورب متسائل يقول : ولمـاذا التركيز هذه الأيام على الاسلام والنظام الاسلامى ؟ .. والرد على ذلك هو أننا منذ فجر ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وقبل ظهور التطرف اليسارى فى الجنوب ، أعلنا فى مبادىء الثورة اليمنية شعار العودة الى شريعة الاسلام الحقة بعد أن أهدرها الائمة السابقون ، أى حرفوها عن أصولها السمحة وأغرقوها فى ظلمات تخـدم مصالحهم الشخصية ، فحدث التخلف المعروف فى اليمن . وقلنا : ان عودتنا الى الاصول الاسلامية بعقلية متطورة تكفل لنا اعادة تنظيم البلاد وفق أحدث النظريات الاقتصادية والتكنيكية ، وقلنا ان ذلك ما يتسع له صدر المصالح المرسـلة فى الاجتهاد الاسلامى الذى لا يصادم نصا صريحا فى القرآن أو السنة .

فحديثنا عن الاسلام ليس جديدا أو مفتعلا . واذا كنا الآن نحرص على اظهار ايجابياته وسلبيات اليسار المتطرف ، فاننا نفعل ذلك لايضاح الامور وتبسيطها أمام العناصر الشابة المخلصة والمتطلعة الى التطور فى اليمن ، والتى تشعر بالحيرة وهى تبحث عن أول الطريق الصحيح من بين الطرق التى ازدحمت بالشعارات والمزايدات والصراعات الشخصية هذه الايام .

كذلك يرجع اهتمامنا بالحديث المستفيض عن الاسلام الى الغزو الفكرى الذى تسلط أخيرا على المنطقة العربية ، بقصد تجريدها من آخر مقوماتها المعنوية وهو الايمان ، **وما يتفرع من الايمان من أخلاق كريمة كالتعاون والمحبة والاخاء والتسامح والبر والتضامن والاتحاد ، وما الى ذلك من علاقات انسانية وصفات بشرية ايجابية ، تسعى الأفكار الطارئة الى استبدالها بعلاقات مادية مجردة تتسع للغدر والعنف والقسوة والخداع والصداقات المرحلية والتصفيات الجسدية .**

ولقد أشار السيد حسين الشافعى نائب رئيس جمهورية مصر العربية الى نحو ذلك فى حديثه المنشور فى صحيفة الجمهورية القاهرية بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى ، ردا على سؤال محرر هذه الصحيفة الذى سأل سيادته قائلا :

« تسود العالم حاليا موجات تدفع الى البعد عن الدين .. كيف نفسرها .. وكيف نقاومها .. وهل يصلح بناء دولة على مثل تلك الموجات والفلسفات المادية الضالة ؟ .. »

فرد سيادته قائلا :

« الغزو الفكرى سهل اذا تجرد الانسان من مقوماته .. وليست هذه الموجات شيئا مخيفا ما دمنا نتمسك بمقومات المجتمع الاسلامى السليم .. ويقينى أننا اذا أمسكنا بها كان سهلا أن نقاوم هذه الموجات .. ولكل فعل رد فعل .. ولم نكن نتصور أن تقوم موجة التدين فى مصر الا بعد أن أحس المصريون بالعدوان على الدين » .

توقعات المستقبل

أولا : لم تتضمن هذه الاتفاقية حلولا عاجلة لمشكلة الجنوبيين اللاجئين والمشردين حاليا فى الشطر الشمالى ، وربما رأت الحكومتان أن تحقيق الوحدة فعلا فى المستقبل سوف يحل هذه المشكلة .

وهذا الرأى صحيح **من ناحية الشكل** ، لكنه غير عملى ولا عادل **من ناحية الموضوع** . كما أنه ليس واضحا حتى فى حالة تحقيق الوحدة ما اذا كان هؤلاء سيستوطنون الشطر الشمالى حيث هم الآن بعيدين عن بيوتهم وممتلكاتهم ، **وعندئذ تنتفى عنهم صفة اللجوء وتستمر عليهم لعنة التشرد ؟** أم أنهم سيسمح لهم بأن يعودوا الى بيوتهم وممتلكاتهم فى ظل حكومة الوحدة التى ستكفل لهم الضمانات الدستورية والقانونية وممارسة حق المواطنة فى الاطار الدستورى والقانونى الذى سيسود دولة الوحدة ؟

واذا كان الأمر كذلك ، أى التفسير الثانى ، **فلماذا لا تقبل حكومة الشطر الجنوبى من الآن بحث أوضاع هؤلاء المواطنين المتعبين حتى لا تتركهم سنة أخرى أو يزيد يعانون من الظروف القاسية والتعسة التى يمرون بها حاليا مادامت هذه الحكومة ستقبل عودتهم بعد سنة** ..؟ أى أنه ألم يكن من الأولى بها انسانيا أن تعالج مشكلتهم من الآن مادامت قد أقرت حقوقهم فى المستقبل ؟ .. **أوليس من الحكمة أن أسترضى عدو اليوم .. اليوم .. اذا كنت قد قررت مخلصا أن أصادقه غدا ؟ .. لماذا لا أحتضنه من اليوم وأغسل أحزانه من الآن وأكفكف دموعه من هذه اللحظة ، وأرجوه التسامح ونسيان الماضى ؟ .. لماذا نترك الماضى يفرض نفسه على المستقبل ولا نفرش ورد المستقبل من الحاضر ؟**

أسئلة .. ليس عندى جوابها .. لاننى لا أملك الجـواب عليها .. لكننى أملك أن أخاف من بقاء هذه الأسئلة بغير أجوبة انسانية مقنعة ، لأننى لا أستطيع أن أتصور بقاء هؤلاء المشردين المسلحين بتزايد عددهم يوما بعد يوم مقتنعين بالصمت الرهيب تحت ضغط أحلام الاتفاقية .. **غير أننى وان كنت لا أستطيع أن أتصور ذلك ، فاننى رغم ذلك أتمناه حتى يتحقق المنـاخ السلمى الهادىء الذى يساعد على الاسراع فى تحقيق الوحدة .**

ثانيا : اذا عجزت اللجان المنصوص عليها فى الأتفاقية عن الاتفاق على نظام اقتصادى واجتماعى ينبثق من روح الشريعة الاسلامية .. وهـذا فى نظرى أهم مبادىء الاتفاقية ، فالمنتظر عندئذ **أن يضغط الممثل الشخصى للرئيس المؤمن معمر القذافى** والمشارك فى أعمـال الممثلين الشخصيين للرئيسين اليمنيين ، تنفيذا للمادة الثانية من ملحق اتفاقية طرابلس ، وذلك على الطرف المتراخى عن الاتفاق أو المعارض فى الصياغة الاسلامية للنظام الاقتصـادى والاجتماعى الذى سيكون أساس الوحدة بين شطرى اليمن ، والمنتظر أيضا أن يشارك فى هذا الضغط **ممثل السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية المقيم فى اليمن** لمساعدة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة فى عملهم .

واذا لم ينجح هذا الضغط ، فالمنتظر أن تحدد حكومة ليبيا والجامعة العربية موقفا واضحا ومحددا من الطرف الذى يتنصل من هذه الاتفاقيـة ونصوصها الاسلامية .

ثالثا : المعروف أن حكومة الشطر الجنوبى تعتمد على تنظيم سياسى منضبط ومنظم يمكن اعلان حله شكلا ، مع الاحتفاظ بكل تنظيماته وانضباطه موضوعا ، بينما **لا تزال حكومة الشطر الشمالى تعتمد على القبول الشعبى العام بها بغير فلسفة لنظام الحكم ولا تنظيم سياسى يعطى لأفكارها صفة الاستمرار والتجديد ويزودها بالـكوادر القيادية على مختلف المستويات .**

معنى ذلك أنه اذا استمرت حكومة صنعاء على هذا النحــو السلبى من ناحية الفلسفة الفكرية لنظام الحكم والتنظيم السياسى الذى ينضبط على مضمون هذه الفلسفة ، **فان حل تنظيم الجبهة القوميــة وتوزيعه وغرس خلاياه ضمن تنظيم سياسى جديد يشمل اليمن بشطريها**،كما نصت الاتفاقية، سوف يؤدى عمليا بمرور الوقت والمثابرة الحزبية **الى احتواء كوادر تنظيم الجبهة القومية لهذا التنظيم الشامل الجديد** .. وبعد فترة تطول أو تقصر تسود من جديد أفكار اليسار المتطرف على هذا التنظيم ، وما دام هذا التنظيم الشامل سوف يكون أداة الحكم فى جمهورية الوحــدة ، فان **فلسفة الحكم فى هذه الحالة سوف تكون هى التطرف اليسارى وعلى أنقاض الفــــكر الاسلامى .**

اذن .. ما العمل الآن ؟ .. ولابد من انشاء تنظيم سياسى موحد .

وهنا نأتى عند ختام هذه المحاضرة ، وهــو اقتراح يتعلق بموضوع وضوح الرؤية وتنظيمها فى الشطر الشمالى .

وضوح الرؤية وتنظيمها
فى الشطر الشمالى

أتمنى أن تدرس حكومة صنعاء هذا الاقتراح ، وتتبنى ما تراه مناسبا من بعض جوانبه ، سواء بدأ العمل الجدى من أجل تحقيق الوحدة أو لم يبدأ .

ومن الناحية التاريخية والسياسية يمكن تقسيم الجمهورية اليمنية — منذ قيامها فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ الى اليوم — الى جمهوريتين ، لكل منهما خصائص تبرز قدرا من الاختلاف وقدرا من الاتفاق .

الجمهورية الأولى : تبدأ منذ قيام الثورة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وحتى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وهذه الجمهورية كانت تعتمد فى وجودها وفى استمرارها على حماس الجماهير اليمنية المشتعل بالثورة وعلى **المد العربى الثورى الذى تمثله القاهرة بكل ما تمثل من مبادىء وطنية وقومية وشعارات شعبية وثقل فى الميزانين العربى والدولى وما كان من تواجد عربى مسلح فى الساحة اليمنية ، يحمى الجمهورية ويشارك فى اشعال ثورة أخرى فى الشطر الجنوبى** كما يحمى مؤخراتها ، وما نشأ عن عمليات التحرير فى الجنوب من جرعات متتالية من الحماس الجماهيرى أعطى المزيد من فرص الدعم السياسى للجمهورية التى ولدت فى صنعاء ، **الى جانب الارتباط الجماهيرى العاطفى الذى انعقد لزعامة عبد الناصر التاريخية والذى منح هذه الجمهورية رصيدا هائلا من الالتفاف الشعبى .**

هذه الظروف الذهبية التى عاشتها الجمهورية اليمنية الاولى جعلتها تنسى أهمية ، بل حتمية ، طرح فلسفة اقتصادية واجتماعية يمنية تنبثق من ظروف اليمن وتتناول مشاكلها الخاصة وتحدد وسائل علاجها ومراحل هذا العلاج فى صورة ميثاق وطنى يبرز وجهات نظر القيادة السياسية ، ويحدد

التزاماتها الوطنية والقومية ويستقطب آمال الجماهير فى اطار موضوعى الى جانب الحماس الذى كانت تعيشه لاسباب أخرى ، **وبالتالى لم تفكر هذه الجمهورية الأولى فى انشاء تنظيم سياسى ينضبط وفق هذه الفلسفة ويلتزم بها ويحرسها مادامت فى الاصل لم توجد .**

وكانت النتيجة سقوط هذه الجمهورية بمجرد الاعلان عن قرب عودة القوات العربية من اليمن ، لأن مجرد ذلك الاعلان قد كشف النزاع الفكرى والتنظيمى الذى كانت تعيشه هذه الجمهورية ولا تدركه .

وولدت الجمهورية الثانية فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧ فى ظروف ذهبية كذلك ، ولــكن من نوع آخر .. ظروف العودة الى النفس وحتمية الاعتماد عليها ، ظروف الحماس الغريزى التلقائى الذى يتولد عفويا عند الاحساس بالخطر ، ظروف الأسرة المبعثرة وهى تلتف حـــول الوالد لحظة الاحساس بالضياع ، وولدت الجمهورية الثانية بقيادة الرئيسى القـــاضى عبد الرحمن الاريانى ، الذى أدرك من خلال تجربة الجمهورية الأولى أن **الفرصة الوحيدة الممكنة لاستمرار حياة النظام الجمهورى فى اليمن بعد رحيل القوات العربية منها لا تتحقق الا بتلاحم قيادة هذا النظام مع القطاعات الشـــعبية المؤثرة ، والتى تستطيع بالتحامها مع هذه القيادة أن تدفع دم الحياة فى عروق هذا النظام** . وبذلك نجحت الجمهورية الثانية فى تحويل الاتكالية والســـلبية الى صحوة ايجابية للدفاع عن النفس ، **وانتصرت هذه الجمهورية بقدراتها الذاتية وحمت الأمل فى معارك تثبيت الجمهورية وفك الحصار عن صنعاء ، وقدمت البرهان التاريخى على أن شعب اليمن قد صرف النظر نهائيا عن نظام الامامة القديم ، وأنه يتمسك بنظامه الجمهورى ويدافع عنه بامكانياته الذاتية** .. وخلال ذلك استطاعت الجمهورية الثانية أن تمسح آلام أولئك الذين أوجعتهم جراح الجمهورية الاولى ، فاستأصلت بواعث الحقد والانتقام كى تمهد للسلام والاستقرار فى ربوع البلاد .

ولم تنس الجمهورية الثانية فى غمرة نجاحها أن تعترف بفضل القاهرة التاريخى على الشعب اليمنى وعلى الأمة العربيـــة كلها ، لمـــا قدمته من تضحيات فى سبيل حماية النظام الجمهورى اليمنى عند احتياجه الى هــــذه المساندة التاريخية المجيدة .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الانجاز التاريخى للجمهورية الثانية الذى منحها فرصة الميلاد ، ثم أعطاها فرصةالاستمرار **هو تحويل الاتكالية والسلبية اليمنية الى يقظة ايجابية للدفاع عن النفس وحماية الامل** الذى تجســــد فى اهداف الجمهورية .

غير أن هذه الجمهورية الثانية قد نسيت هى الاخرى فى ظل ظروفها الذهبية الخاصة أهمية طرح فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ، ولم تحدد وجهات نظرها فى علاج مشاكل الفقر والتخلف وخطــوات ومراحل تطوير المجتمع اليمنى نحو حياة أفضل ، مكتفية بشعار العدالة الاجتماعية العــام بدون تحديد تفاصيله وايضاح قسماته .

وبالتالى لم تنشىء هى الاخرى تنظيمها السياسى الذى يلتزم بفلسفتها ويزودها بالكوادر والقيادات فى مختلف المســتويات التنظيمية والادارية .

واذا كان طرح هذه الفلسفة المحددة وانشاء التنظيم المنضبط ضروريين منذ قيام الثورة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، فانه قد أصبح الآن أكثر ضرورة وأشد الحاحا أمام ضغط التيارات الغازية المتطرفة ورياح المواجهة المسلحة التى تستهدف شعب اليمن ، مع ما تحمله هذه التيارات الغازية من أحلام براقة غير ذات مضامين منطقية التطور ولا انسانية التحليل بهـدف تضليل جموع هذا الشعب المتطلعة فعلا الى التطور والباحثـــة حقيقة عن كيفيـــة الخروج من دائرة الواقع المؤلم .

هذه الظروف الجديدة فى الشطر الشمالى جعلت الجمهورية الثـــانية

تكاد تستهلك الآن معظم رصيدها الايجابى الذى أفرزته فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، مما يضطرها الى ضرورة تجديد هذا الرصيد .

ورغم اننى من دعاة الوحدة اليمنية والوحدة العربية القومية الكبرى فاننى لا أرى أن السعى المخلص والمتعجل نحو هذه الوحدة يمنع صنعاء من الاسراع فى طرح هذه الفلسفة وانشاء التنظيم الذى يقودها ، فان ذلك ما يصون الشعب فى شطرى اليمن من الانقياد الفكرى والتعصب الحزبى ، ويعطى الجماهير الدليل الفورى على بدء العمل الجدى فى طريق تطوير المجتمع اليمنى نحو حياة أفضل .

ولا شك فى أن نظام الجمهورية الثانية بقيادة الرئيس الاريانى يحوز اعجاب أغلبية الشعب اليمنى المتطلع الى التطور مع احتفاظه بالقيم الدينية، وان كانهذا التطور البطىء لايزال يحتاجالى دفعات علمية منظمة حتىينتسب الى الحضارة الحديثة ، لكن هذا **الاعجاب غير المنظم ، كأى اعجاب غير منظم ، لا يمكن أن يكون اعجابا مستمرا .**

الاعجاب غير المنظم كالبخار غير المنظم .. لا يولد طاقة دفع ولا قدرة تحرك .

الاعجاب غير المنظم يتجلى مع المناسبات العابرة ، ويتبخر مع البخار المنطلق ، لا يدفع طاقة شعبية ، ولا يحرك قدرات المجتمع فى اتجاه التطور الاجتماعى والاستمرار السياسى ، لانه لا يحدد ملامح القدوة المستمرة التى استحقت هذا الاعجاب ، ولا يفصل أبعاد النموذج الباقى الذى يتجسد فيه، ولا تلتقى أصداؤه فتلتئم فتحدث نبضات تدق فى شرايين المجتمع كى ينشأ الارتباط المتجدد بينه وبين قيادته التى استحقت هذا الاعجاب .

اذن لا بد من وضع فلسفة تحدد مشاكل الشعب اليمنى وتنصب عليها، كما تحدد الآمال الطموحة الممكنة لهذا الشعب وخطوات ومراحل تنفيذها فى صورة ميثاق وطنى يملأ الفراغ الفكرى ، **وبعد ذلك ، وليس قبل ذلك ،**

يبدأ العمل فى صنعاء على انشاء التنظيم السياسى الذى يلتزم بهذه الفلسفة حتى تتدعم عضويته على المؤمنين بها ، وهذا ما فعلته الاديان كلها ، بدأت بالتبشير بالرسالة ثم انتقلت الى تجميع طاقات المؤمنين بها . وهـــذا هو المنطق الطبيعى للامور ، ولو تصورنا مثلا أن الرسول عليه الصلاة والسلام دعا الى انشاء تنظيم قبل ايضاح دعوته الاسلامية لكان من الممكن نظريا أن يجمع الناس على مختلف عصبياتهم المصلحية **من أول أبى بكر الى آخر أبى جهل** ، لكن البدء بايضاح رسالة الاسلام جعل التنظيم الاسلامى الذى نشأ بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم ينحصر فى الذين آمنوا بما تضمنتــه رسالة الاسلام مع **التسليم بامكانية تسلل عدد من المخـــربين بين صفوف المؤمنين .**

والملامح الرئيسية للفلسفة التى أقترحها الآن على صنعاء يمكن الاشارة اليها اشارة عابرة فيما يلى :

أولا : أن تنبثق هـــــذه الفلسفة **من الواقع اليمنى** بالذات حتى تكون الحلول المطروحة فى هذه الفلسفة مستخلصة من هذا الواقع بالذات ومتلائمة معه هو ، **مع احتفاظها بالاطار العربى العام** الذى يستهدف تحقيق الوحدة العربية الشاملة . لاننا حتى نعرف ما **ينفع اليمن يجب أولا أن** نفهم موضوع مشاكل وظروف اليمن وحلول ومراحل تطويرها ، لان المعرفة كحكم فلسفى عام هى انعكاس ذاتى للواقع الموضوعى المعين المراد التعرف عليه ، وخروج **التـــأمل** عن دائرة هذا الموضـــــوع المعين الى موضـــوع آخر يجعـــــل الانعكاس ينبثق من هذا الموضوع الآخر ويجسد المعرفة به وليس بالموضوع الأول المراد التأمل فيه والتعرف عليه . ولذلك فان المفاهيم والحلول التى يستخلصها العقل بالمعرفة فى هذه الحالة قد لا تصلح لعلاج الموضوع **الأول** المطروح أساسا على البحث ، لأن هذه المعرفة لم تنعكس من واقعه هو وانما خرجت عن دائرته وانعكست من واقع موضوع آخر .

ولذلك فانى **أحــذر** من خطورة نقل الحلول الاجتماعية من مجتمع الى

آخر ، فهذا النقل سهل ومريح للقادة السياسيين لكنه خطر قد يكون قاتلا للمصالح الوطنية الحقيقية ، **وادعـــو** الى بذل الجهد فى التأمل ودراسة واقع ظروف كل مجتمع واستخلاص حلوله الاجتماعية من هذا الواقع **مع الاسترشاد بالتطور الحضارى والفكر القومى والمبادىء العامة التى تحكم مسار التقدم الانسانى والمادى بما يكفل التطور والعدالة الاجتماعية .**

ثانيا : أن تصاغ هذه الفلسفة **فى صياغة مرنة قابلة للحذف والاضافة** بحسب نتائج التجربة فى المجتمع اليمنى ، تلك النتائج التى لا تحكمها الصياغات الفلسفية والقرارات الحكومية وحدها ، وانما يؤثر فيها التطور المستمر فى نوعية المشاكل الاجتماعية ، والتغيير المتواصل فى منجزات المجتمعات الاخرى التى تسهم فى تغيير مستويات الحاجات الملحة للشعب اليمنى .

فالتطور نقيض الجمود .. والادعاء بأن نظرية تفصيلية معينة يمكنها أن تحل كل المشاكل الاجتماعية الى الأبد هو ادعاء باطل ، ومناقض للحقيقة كحقيقة متجددة ، ومناقض للعلمية كمحاولة مستمرة لملاحقة هذه الحقيقـــة والبحث المستمر عن جوانبها الغامضة وتفاصيلها المتطورة .. والا لو صح هذا الادعاء لكان دفنا للعلم وللعلمية وميلادا لجاهلية جديدة باسم التقدمية ، وللجمود الصنمى باسم التطور ، ولاصبح تحطيما للقدرات والعبقريات باسم الانضباط الحزبى والعقائدى .

ان الاستفادة من التجارب والاعتراف بنتائجها الحقيقية يمهد الطريق للبحث عن حلول أخرى أكثر ملاءمة للمشاكل التى استعصت على النظرية .

مثلا .. النظرية الماركسية لا تعترف بالوحدات القومية ، ومع ذلك وبعد خمسين عاما من تأسيس الاتحاد السوفييتى على أساس هذه النظرية **أعلن ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى** فى خطابه الذى ألقاه فى هذه الذكرى يوم ٢١ ديسمبر الجارى فقال « **ان بقـــايا التعصب القومى لا تزال موجوده .. وان هذا التعصب أصبح ظاهرة راسخة فى**

أعماق نفسية **الأفراد فى الاتحاد السوفيتى ..»** وفى معرض ايضاح أهمية التحول للاعتماد على الخبرات والكفاءات قال **« اننا يجب أن نبحث عن تحقيق زيادة أكبر فى مستوى الكفاءة »** . وأضاف **« اننا لا نبنى أرضا للكسالى حيث تجرى أنهار العسل واللبن »** .

معنى ذلك أن مشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى لم تستطع النظرية حلها الى الآن ، وبعد خمسين عاما من تطبيقها ، ويرجع سبب ذلك الى أن **هذه النظرية عالمية المجال ولم تنبثق أصلا من ظروف الاتحاد السوفيتى نفسه فلم تستهدف حل مشاكله هو بالذات ، ولا تتسع فى نفس الوقت للحذف والاضافة الجذرية التى تمليها نتائج تطبيق النظرية .**

وبطبيعة الحال ، هذه الرقفة لا تنال مطلقا من الاعجاب بالانجازات الاقتصادية الجبارة التى حققتها الدولة السوفيتية ، فذلك موضوع آخر .

ثالثا : أن تستهدف الفلسفة اليمنية المقترحة **خلق المناخ التشريعى والنفسى الملائمين لتشجيع رؤوس الاموال اليمنية والعربية والصديقة واجتذاب الخبرات اللازمة** كى تسهم **فى عملية تحريك الطاقات والموارد اليمنية الطبيعية والبشرية النائمة أو المستثمرة استثمارا تقليديا غير متطور ، وذلك فى اطار دستورى** وقانونى **يحدد معالم القطاعين العام والخاص .**

أما مسألة الخوف على استقلالية السلطة السياسية واحتمال خضوعها لنفوذ رأس المال الوطنى أو غيره فانها **مسألة** مستوى عام **للحضارة فى المجتمع** ، لأن الجهازين السياسى والادارى هما من العناصر الاجتماعية المنبثقة عن هذا المستوى العام مع اختلاف فردى فى التفاصيل بحسب الاستعداد الشخصى المستثنى من المستوى العام فى المجتمع .

وعملية التطوير تستهدف هذا المستوى العام نفسه وجعله يتقدم اقتصاديا واجتماعيا وانسانيا وخلقيا . **والتقدم لا يتحقق من مجرد اختيار فلسفة التقدم** ثم تفريغها فى أنظمة وتشريعات اقتصادية

واجتماعية ، ثم ينصرف كل الى سبيله . عندئذ تصبح الفلسفة مجرد كلام تم الاتفاق عليه فحسب . أما الانتقال الى **التقــدم فهو حركة تجسد مضمون هذه الفلسفة وتحقق محتواها ، والحركة الى التقدم تحتاج الى محرك .. والمحــرك يحتاج الى قدرة تحــريك .. وقدرة التحــريك تتضمن أمرين : أولا : المعرفة بالتحريك أى الخبرة .. وثانيا : طاقة التحــريك أى رؤوس الأمــوال .**

بهذا نفهم .. وبغير هذا نظل نحلم به ولا ندركه .

رابعا : أن تســـتهدف الفلسفة المقترحة ايضـــاح **تفاصيل المســـتقبل وتنظيمه وابراز قسمات الآمال الجماهيرية بحيث** يستطيع كل مواطن غير متعصب لشعار مسبق وغير ملتزم بتشنجات خاصة أن يقتنع عن طريق هذه الفلسفة **بأن اليوم أفضل من أمس ، وأن غدا سيكون أفضل من اليوم ، وأن بعد غد سوف يحمل معه مجالا أوسع لتحقيق أحلامه ، وآفاقا أشمل لممارسة قدراته ، ومكانا محجوزا يرحب بظهور الكفاءات والمواهب .**

عندئذ يعرف كل مواطن أنه بجهـــــده وعرقه وتفوقه يمكن أن يحقق ذاته فى مجتمع يحترم المجتهد ويقدر المتفوق ويفسح الطريق للمنافســـــة المشروعة بين أبنائه كى يتسابقوا الى دفع عجلة التقدم والتطور فى اطار من الشرعية والعدالة الاجتماعية . وعندئذ يتحقق ارتبـــــاط المواطنين بالتنظيم الســـــياسى الذى ينبثق عن هذه الفلسفة المقترحة ، وتنشـــــأ القناعة الفكرية فى المجتمع اليمنى ، تلك القناعة الفكرية التى تلد المناعة السياسية التى تستطيع أن تقف فى وجه التيـــارات المتطرفة غير الملائمـــــة لظروف المجتمع اليمنى .

فلا يكفى أن نثبت عدم ملاءمة هذه التيارات المتطرفة ونعلن أننا نتمسك بالشريعة الاسلامية ، وانما يلزم أن نوضح للجمـــــاهير تفاصيل اختياراتنا الاسلامية فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى وأن نطرح هذه التفاصيل فى

عرض يقنع هذه الجماهير بأن فى وسعها أن تلحق بركب الحضارة وفق هذه الاختيارات أى الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من ظروف اليمن والمهتدية بالشريعة الاسلامية وهذا ما نصت عليه اتفاقية طرابلس بصراحة.

زملائى وأبنــائى ..

ان حل مشاكل اليمن سهل وميسور اذا توجهنا مباشرة الى دراستها وحلهابعقلية تتلخص من التفكير فى ذاتها ومصالحها المؤقتة ، وتحصر كل اهتمامها فى المصلحة العامة للشعب اليمنى فى شطرى اليمن ، ومن خلال تحقيق هذه المصلحة العامة ستحقق تلقائيا المصالح المشروعة والعادلة لكل فــــرد منــــا .

اننا اذا درسنا مشاكلنا بعقلية المصلحة العامة سنتمكن من الاتفــاق السريع على حلولها ، أما اذا ما أصر بعضنا على حماية مواقعه المؤقتـــة ضد منطق المصلحة العامة فانه لا يستطيع أن يجاهر بذلك وانما يستر نواياه الشخصية والذاتية خلف شعارات واحلام ليس فى مقدوره تحقيقها ولا حتى تفسيرها ، ثم يتجاهل مشاكلنا اليمنية التى بوسعنا وحدنا حلها يمنيا وفى الحال ، يتجاهل هذه المشاكل اليمنية البسيطة ويعلقها على مشاكل أخرى خارجية ومعقدة وأكبر من طاقاتنا اليمنية والعربية .

ويبدو لهذا البعض أنه لا ينجح فقط فى الهروب من حل مشاكلنا اليمنية وانما ينجح أيضا فى استعراض أبعاده السياسية الدولية .

مثلا يقول البعض فى معرض شرحه وتفسيره لمشاكلنا اليمنية، وقال ذلك فى محاضرات حضراتكم ، أن **الامبريالية الامريكية تشعر بأن خروجها اصبح وشيك الوقوع من الهند الصينية وأنها تبحث من خلال أدواتها على ساحة أخرى لاستمرار حالة الحرب وتشغيل المصانع الأمريكيــة ولمسائل أخرى تتعلق بالاستراتيجية الكبرى لها رأت هذه الامبريالية أن البديل كموقع هو الشرق الاوسط فضلا عن أن أمريكا فقدت الامل فى العثور على البترول**

فى السكا ووجدت ان المنطقة البديلة لا توجد الا فى الخليج العـــــربى والجــــزيرة العربية .

كل ذلك صحيح ، فأمريكا متورطة فى فيتنام ، ولها مصالح فى الشرق الاوسط ، بصرف النظر عن حكاية مصانع الاسلحة وبترول السكا ، كما أن للدول الاخرى مصـالح فى الشرق الأوسط .

هذه حقائق اخبارية متداولة تنشرها الصحف وتذيعها الاذاعات كل يوم ، وأطفالنا الصغار الذين فى المراحل الابتدائية فى المدارس يعرفونهـــا جيدا ويستمعون اليهـــا كل صـــباح من الأذاعات المدرسية ، ويكتبون عنها مواضيع التعبير فى منهاج اللغة العربية .

كل هذه حقائق لا تخفى على أحد ، لا تحتاج الى ايضاح ، وانما الذى يحتاج الى ايضاح هو أن كل هذه الدول لا تستطيع تحريك الاحداث فى الشرق الاوسط ولا فى غيره من المناطق الا بواسطة فئات من أهل هذه البـــلاد أنفسهم .. وعن طريق خلق وتجسيم التناقض بين مصـــــالح هذه الفئات لاحداث الصراع فيما بينها .

ونحن فى اليمن مشاكلنا يمنية .. ومن أبوين يمنيين .. فاليمنيـــون المناضلون ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب هم الذين اختلفوا فيمـــا بينهم فاستأثرت فئة منهم بالاستقلال والدولة وأجبرت الفئة الاخرى على استمرار حمل السلاح لاستعادة حق المواطنة الشرعى والانسانى .

اليمنيون الســــياسيون مقيدون فى ســــجون يمنية وبأيدى يمنية وعليهم حراس يمنيون .

اليمنيون المشردون شردتهم قرارات يمنيـــة وطردتهم من بيوتهم أذرع يمنيـــــة .

التطرف الفكرى وما أدى اليه من تصفيات جســــدية داخل التنظيم الواحد قاده أخوه نضال يمنيون .

مشاكلنا كلها يمنية ومن أبوين يمنيين ، ويمكننا حلها يمنيا وفوريا .

فما الذى يمنع من تحقيق الوحدة بين جميع القوى الوطنية اليمنية ؟ ما الذى يمنع من السماح فورا بعودة جميع اللاجئين والمشردين الى بيوتهم وممتلكاتهم المشروعة ؟ .. كل ذلك يمكن أن يتحقق فورا وفى الحال ، وبغير علاقة لا بمشكلة فيتنام ولا بشعار يمننة الحرب اليمنية المستوحى من شعار فتمنة الحرب الفيتنامية . **فلا يجوز استعراض الشعارات غير المنطبقة علينا للهروب من الحل الممكن الذى فى أيدينا .**

كذلك يمكن الكف عن اساءة تفسير اتفاقية طرابلس وحل مشـــــــكلة اختلاف النظامين بين شطرى اليمن وفق **ما جاء فى هذه الاتفاقية حتى لا يتعقد تنفيذها ثم ينسب البعض هذا التعقيد الى عدم عثـــور أمريكا على البترول فى السكا أو الى مصالح ايران فى الخليج العربى .**

ان مشاكلنا يمنية .. يمنية .. ينبغى علينا أن نحلها .. وفورا .. حتى يتوقف القلق فى البلاد ويبدأ العمل المخلص البناء الذى يحقق مصلحة الشعب فى شطرى اليمن ، أو على الاقل حتى تخف آلام اخواننا المواطنين الذين ساقتهم أقدارهم الوطنية الى أن يشاركوا فى التحرير .. فاذا بهم .. وعلى أيدى زملائهم .. يفقدون الحرية .

أيها الزملاء والابناء ..

التقدمية انفتاح ..

التقدمية عدالة

التقدمية أمل ..

التقدمية أمن ..

التقدمية استقرار ..

التقدمية تطور ..

التقدمية وحدة ..

التقدمية قانون ..

التقدمية علم بناء ..

واذا لم تكن التقدمية كذلك ..

اذن فلا كانت التقدمية ولا كان التقدميون ..

وصدق الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال :

« اللهم انى أعوذ بك من علم لا ينفع » ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

المناقشة

المحـــاضر :

الآن نبدأ فتح الحوار وأرجو أن يكون الحوار محصورا فى موضـــوع المحاضرة فنحن جميعا راغبون فى العلم وباحثون عن حقيقتـــه ، وملتزمون بالاصول العلمية ، والاصول العلمية تستوجب حصر النقاش فى الموضوع ، وقد طلب بعض الزملاء اغلاق جهـــاز التسجيل حتى يكون الحـــوار حـــرا وديمقراطيا واننى أطمئن الجميع على أن الحوار سيكون حـــرا وديمقراطيا وسأبقى معكم حتى تتعبوا من الحوار وسأرد على كل سؤال ، وهذه مهمتى الوطنية ، لكننى أرجو أن يبقى جهاز التسجيل موجودا للرجوع اليـــه فى المستقبل اذا لزم الأمر ، فأنتم تعلمون جميعا ان الموقف حساس وأنه ينبغى تسجيل كل كلمة حتى تكون كل كلمة مسئولة ، أما اذا أغلقنا جهاز التسجيل فمن المحتمل اننا بعد أن نخرج من هذا المكان يتقول على أو عليكم بأقاويل تضركم أو تضرنى وطنيا أو قوميا ، وتسىء الى موضـــوع المحاضرة ، وتسىء الى القضية . وأنا لا أفهم مطلقـــا أن متحدثا ما أو متســـــائلا ما يريد أن يسأل سؤالا ولا يريد أن يكون هذا السؤال مسجلا عليه ، فاما أن يتحمل مسئولية سؤاله فيسجله ، واما أنه لا يريد أن يتحمل مسئولية هذا السؤال فيكف عنه من الأساس . فيستريح ويريح .

فيجب أن نشعر جميعا بأننا مسئولون وطنيا وتاريخيا واننا نتحدث من الآن وبعد الآن من واقع هذه المسئولية الوطنية التاريخية .

والآن فليتفضل الابن الكريم بشرح وجهات نظره وتعليقه بشجاعة .

سؤال : الى أين سيذهب هذا التسجيل ؟

جواب : لن يذهب الى أحد وانما سنرجع اليه عندما ننشر نص المحاضرة والمناقشات حتى يكون هو الحكم اذا ظهر أى تحريف أو تشويه فيما بعد .

طالب : الحقيقة أن المحاضرة كانت قيمة وطويلة . ولى ملاحظات .

أولا : جاء فى سياق المحاضرة أنك قلت أن الصراع الذى يجـــرى الان بين شطرى اليمن هو صراع من أجل السلطة . والحقيقة ان فى المنطقة نوعا من التفاعل يتمثل فيه الصراع . والنقطة الثانية هى أنك عرضت الموضوع بشكل غير متوازن وفيه نوع من التعاطف مع الشـــمال وانت قسمت الشمال الى جمهوريتين ، ورأيى الشخصى أنها جمهورية واحدة انطلقت وكانت من صميم الشعب اليمنى عام ١٩٦٢ وليست هناك جمهورية ثانية وهناك نكسة فى نضال الشعب اليمنى فى ٥ نوفمبر ١٩٦٧ انتكست بالشعب اليمنى ونضاله ، ثم راعتنى المقارنة بين الثورة حين انطلقت عام ١٩٦٢ وانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، حيث كان فى ٥ نوفمبر تسلل رجعى وتضحية بنضال الشعب اليمنى الذى استمر خمس سنوات متوالية .

ملاحظة : « حاول بعض الطلاب ايقاف المتكلم عن الاســـتمرار فى تعليقه بدعوى أنه خرج عن لياقة الحديث ، لكن المحاضر أصر على أن يترك له مجال الكلام قائلا : ينبغى أن نتركه حتى يفرغ كل ما فى نفسه ويستعرض أمامنا كل معتقداته التى تحول بينه وبين معرفة الحقائق ، ومهمتنا أن نتناقش معه بهدوء وموضوعية ومنطقية فاما أن يقنعنا فنشكره على أنه يخرجنا بذلك من آفاقنا الضيقة ويقودنا الى التعرف على الحقائق الاكيدة التى نجهلها ، وأما أن نقدم له الادلة التى تقنعه بضرورة تصحيح تعصباته الســياسية ، وبالتالى نكسب زميلا جديدا نافعا الى الصفوف الوطنية الايجابية ، فاذا لم يقتنع رغم ذلك فعندئذ يظهر أمامكم أنه غير مستعد للاقتناع وبالتالى يعزل نفسه عن التيار الوطنى الباحث عن مصلحة الوطن . والخلاصة أرجو من الزميل أن يقول كل ما يريد أن يقوله وأن يستعد للاستماع الى كل ما نريد أن نرد به عليه ، بغير تشنج ولا عصبية ، والان فليتفضل الزميل باستئناف تعليقه » .

واستأنف الطالب قائلا :

وأكثر من ذلك ، منذ ٥ نوفمبر ١٩٦٧ تسربت القوى الرجعية المعادية للشعب اليمنى تماما والمتصدية لنضاله ، ثم بدأت المشكلة بين الشعب اليمنى فى الشمال والجنوب سنة ١٩٦٧ باستقلال الجنوب وتصادف هذا الاستقلال مع توافر عناصر رجعية فى الشمال فى الوقت الذى تواجد فيه فى الجنوب خط عقائدى اقليمى من صالحه أن يتشبث بالسلطة خاصة فى المراحل الأولى .. واتفاق الوحدة الأخير هذا يثير الشكوك رغم أن الوحدة فى حد ذاتها هدف تسعى اليه كل الجماهير اليمنية وخطوة على طريق الوحدة العربية ، وأنت فسرت الوحدة بأنها موضوع عاطفى وأن اليمنيين أثناء تبادل النيران تركوا الاسلحة وتعانقوا بالقبلات . هذا ليس صحيحا . وأنت طرحت فىالمحاضرة أنه يوجد تناقض اقتصادى ، وأنا أقول انه لا يوجد تناقض اقتصادى . فاليمن تمر بمرحلة متخلفة مهما كانت خطوات الاصلاح الزراعى فى الجنوب ومهما كان التخلف أيضا والرجعية فى الشمال فالارضية الاقتصـــــادية تكاد تكون واحدة ، فالمشكلة مشكلة توجهات سياسية ، توجه يمينى رجعى فى الشمال تدعمه السلطات الرجعية فى السعودية .. **ووضع عقائدى فى الجنـــوب يرفض أية خطوة على طريق الوحدة .**

ثمجاءت اتفاقية الوحدة . اتفاقية الوحدة أنت تعرضت لها من خلال البنود التى نصت عليها اتفاقية الوحدة ، البنود هذه كأى بنود كثيرا ما قيلت وكثيرا ما كتبت .. المعول الأول والأخير هو الممارسات .. ممارسة السلطة فى الشمال وممارسة السلطة فى الجنوب .أنت تطرح أن السلطة فى الشمال صادقة . أبدا . أبدا . **السلطة فى الشمال تاجرت فقط فى الوحدة منـــــذ تواجدها** ، ولم تخط أية خطوات على طريق الوحدة ، فهذه السلطة ليست شعبية ، وأنت صرحت أكثر من مرة أنها سلطة شعبية وعليها أن تطـــرح فلسفة ، أية فلسفة هذه التى تدعيها أنت ، من الذى سيطرحها ؟ من هى السلطة فى الشمال ؟ سلطة رجعية ، سلطة مرفرضة من قبل الشـــعب ،

وأنت تقول وحدة عربية ، ما هذه الوحدة العربية ؟ وحدة أنظمة رجعية ، ثم مسألة الاشتراكية أنت تطرقت ايضا .

المحاضر : ارجو الا يرتعش الزميل وهو يتكلم ويمكنه أن يتكلم بصوت طبيعى غير عصبى يستطيع أن يفهمه الزملاء وحتى يستطيع أن يتأكد مما يقول ولا يستعجل فى كلامه فاننا سوف نستمع اليه حتى يقول كل ما يريد .

((الطالب يستأنف الحديث))

ان السلطة فى الشمال تقول عنها أنها سلطة ثورية وهذا طرح غير موضوعى ، ثم النصائح التى تبديها حكومة الشمال هى نوع من تثبيت النظام الرجعى فى الشمال . وهذا ما أردت أن أقوله .

المحاضر : للأسف الأخ الزميل لم يتابع الاستماع جيدا الى المحاضرة . فبدأ قوله بأننى أصف الصراع فى اليمن على أنه صراع انتهازى من أجل السلطة ، وفى الواقع أن هذا المعنى أشير اليه فى المقدمة بشكل عام عن الأنظمة الحزبية ، وقلت ان مثل ذلك يحدث فى كل العصور . ونص المحاضرة موجود وأخشى اذا أعدت تلاوة فقراتها لدى كل سؤال وجواب فاننا قد نستغرق شهرا فى هذا المكان . والمفروض أننى سأترك نص المحاضرة لدى الهيئة الادارية لهـذه الرابطة .

أما حكاية الصراع الانتهازى على السلطة ، هذا الموضوع ورد فى المقدمة من الناحية الفكرية أثناء الاشارة الى التنظيمات الضيقة الحزبية التى بحكم قصورها العلمى وقصورها الاجتهادى وعدم استطاعتها العمل البناء خارج مجال الكوادر التنظيمية **تتصارع فيما بينها داخل اطار التنظيم الواحد من أجل الحصول على السلطة كى تحصل على مصالح لا تستطيع الحصول عليها خارج هذه السلطة** ، وهذا حكم عام ينطبق على كل الأحزاب الضيقة والمتشنجة ، ولم أذكر فى المحاضرة لا عدن ولا صنعاء .

والنقطة الثانية التى أشار اليها وقال انه يعتقـد أن حركة ٥ نوفمبر

١٩٦٧ هي نكسة فهذا رأيه ، هو يرى أنها نكسة ، وأنا أرى أنها جمهورية ثانية لها خصائص معينة ومقومات معينة ، وهذا تفسير تاريخى ، وقد وفرت على الزميل أن ينتظر خمسين عاما حتى يقرأ هذا الكلام فى كتب التاريخ ، وكنت أظن أنه سيكون سعيدا بسماع تفسير تاريخى سيقرأه هو بعد خمسين سنة بينما يسمعه الآن ومجانا وبدون مراجع . لـكننى فوجئت بأنه تشنج بعصبية ظاهرة معترضا على هذا التفسير . وهـذا رأيه ، وهـو حر فى اختيار التفسير الذى يستحسنه ، يقتنع بأن حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ جمهورية ثانية ذات خصائص محددة ، أهلا وسهلا ، يعتقد أنها حركة رجعية ، أهلا وسهلا ، **لكننى فى اعتقادى وأنا أتكلم وأنا مسئول عن كلامى أنه لو لم تقم حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ لسقط النظام الجمهورى فى اليمن .**

هذا اعتقادى ، لأن القيادة السياسية لنظام الحكم فى صـنعاء كانت على خلاف مع عدد كبير جدا من القطاعات الشعبية الهامة والمؤثرة .

فعندما تخرج القوات العربية من اليمن مع وجود هذه القيادة السياسية فى صنعاء مختلفة مع كل هذه القطاعات الشعبية الهامة والمؤثرة لكان معنى ذلك سقوط النظام الجمهورى ، فنحمد الله على أن القوى التى كانت مختلفة مع تلك القيادة السياسية الجمهورية فى صنعاء اتفقت على استمرار النظام الجمهورى ، ولو تحت قيادة سياسية جديدة ظهرت فى ٥ نوفمبر وجمعت كل هذه القطاعات الشعبية والقوى الوطنية وبذلك استمر النظام الجمهورى وأعطتنا هذه القيادة الجديدة الدليل التاريخى على أن الجمهورية باقية بارادة الشعب اليمنى والا لكان من الممكن جدا بعد انسحاب القوات العـربية من اليمن أن يسقط النظام الجمهورى ، **وكان لا يوجد فى اليمن فى ذلك الوقت غير سبعمائة جندى يمنى منظم فقط** . فهل كان هؤلاء السبعمائة فى وسعهم وحدهم أن يحموا النظام الجمهورى من الراهدة الى صعدة ومن البيضا الى الحديدة ؟ ذلك مستحيل .

كان من الضرورى جدا الالتقاء على صياغة جديدة تكفل بقاء هـــذه الجمهورية .

وسأقول لكم شيئا الان للتاريخ ، وأنا دائما مسئول عن كلامي ..

قبل ٥ نوفمبر ١٩٦٧ بثلاثة أشهر أرسلت الى الاخ عبد الله السلال وقلت له انه بعد اضطرار القوات العربية الى العودة من اليمن فان المعادلة الحسابية السياسية فى اليمن ســـتتغير ، وقلت ٧ + ٣ = ١٠ (٧ هى القوات العربية و ٣ هى القيادة السياسية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت فى صنعاء) وقلت أن ٧ عندما تنسحب من المعادلة فان ٣ لا تساوى ١٠ ، فالمفروض أن تعيد القيـــادة السياسية صياغة تكوينها المذكور وأن تحاول استبدال الـ ٧ بقوى أخرى وطنية فتوسع قاعدة الحكم فى اليمن بحيث يتسع لاستمرار واستقرار النظام الجمهورى ، **وما كانت هذه القيادة ترفضه من قبل يجب عليها أن تروض نفســـها على قبوله بعد أن تغيرت تلك الظروف فأصبح عليها أن تتقبل كل الجمهوريين مع اختلاف نسب اقترابهم من مزاج القيادة الحاكمة حتى تستطيع أن تحمى على الاقل شكل النظام الجمهورى لتبقى الفرصة مستمرة لتطويره .**

كتبت هذا الكلام للأخ السلال والــكلام مسجل فى رسائل متبادلة . والرئيس السلال أرسل الى فى القاهرة يشكرنى على هذه الملاحظة روعدنى بأنه سيسعى الى تحقيقها . وتوجد تفاصيل أخـــرى فى الموضوع لا يمكن ذكرها لانها تضر بالمصلحةالعامة . **أقول لكم هذا من واقع المسئولية الوطنية وهذا يمسنى شخصيا لاننى محسوب على الجمهورية الاولى ..**

أقول لكم بمنتهى الصراحة والشجاعة الادبية ، وأؤكد لكم أنه بعد اعلان قرب عودة القوات العربية من اليمن نشأ وضع سياسي جـــديد فى اليمن يحتم ايجاد صورة جديدة تستطيع أن تضمن استمرار الجمهورية فى ذلك الوضع السياسى الجديد . أقول ذلك للتاريخ ومن يريد أن يســـمعه الآن فليتفضل ومن يصر على أن يغلق آذانه ليسمعه بعد خمسين سنة فليفعل .

والذى يهمنى كأحد بناة الجمهورية أن تبقى الجمهورية وتتطور تحت أية قيادة تستطيع ذلك .

كذلك قلت فى المحاضرة أن الجمهورية الثانية قـــد بدأت أخيرا وتحت ضغط الغزو الفكرى المتطرف والعسكرى تستهلك رصيدها الشعبى الذى بدأت به فى ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، وأنها فى حاجة الآن الى تجديد هذا الرصيد . معنى ذلك أن الجمهورية الثانية أصبحت فى وضع يشابه وضع ما قبل ٥ نوفمبر ١٩٦٧ مما يجعلهـــا فى حاجة الى اعادة الصــــياغة السياســـية والاقتصـــادية .

كيف يكون ذلك ؟ ليس من حقى أن أتطفل عليـــه لاننى **أقول كمتأمل يمنى فى الوضع السياسى فى اليمن أن ظروفنا الجديدة فى اليمن تحتاج الى اعادة صياغة والا فان خطرا داهما أكاد أراه فى الافق .**

والنقطة الثالثة التى أشار اليها الزميل وعاتبنى فيها على القبلات وقال ان الوحدة ليست قبلات .. فأحب أن ألفت نظره أننا هنا لا نتكلم كيمنيين فقط وانما سوف يستمعنا الآخرون ، وهم يعرفون أن اليمنيين يتحـــاربون ، يضرب بعضهم بعضا ، يتقاتلون ، وهذه فضيحة فأردت قبل أن أسترسل فى المحاضرة أن أخفف من وقع هذه الفضيحة أى أدخـــل فى نفسى أنا أولا — وعـــلى الاقل — اننا أخـــوة وأننا وحـــدويون ، واننا لا يمكن أن نكون غير وحدويين ، وان احساس الوحدة موجود فى ضمائرنا حتى ولو حمل بعضنا السلاح فى وجه الآخر ، وأن هذا الاحساس عندما يتحرك فى ضمائرنا فاننا نلقى السلاح ونتعانق .. فأعتقد أن هذا الكلام لا أستحق عليه اللوم ، بل أستحق عليه الشكر **لأننى أعبر به عن أصلكم الطيب، وعن أخلاقكم الكريمة ، أعبر عن انسانية الشعب اليمنى ، أعبر عن أخوة الشعب اليمنى ، أعبر عن كرامة الشعب اليمنى ، أعبر عن مجد الشعب اليمنى وتاريخه ومستقبله .** هذا ما لا أستحق عليه العتاب ؛ وقد قلت حرفيا فى المحاضرة « وخلال توسط لجان الجامعة العربية لاقرار وقف اطلاق النار ظهرت اتجاهات وحـــدوية

تنادى بالوحدة » . من أين جاءت هذه الاتجاهات ؟ .. **لا مصر قالت اتحدوا ولا ليبيا قالت اتحدوا .. الذين قالوا اتحدوا هم اليمنيون أنفسهم سواء فى الشمال أو فى الجنوب .**

ثم أضفت على « ظهور الاتجاهات الوحدوية اليمنية » أن ذلك يؤكد أن القوى الوطنية اليمنية لا يمكن أن تكون الا **وحدوية بطبيعتها وخصائصها . وهذا مدح للشعب اليمنى وليس اهانة للشعب اليمنى .**

وقلت انهذه القوى الوطنية وحدوية حتى ولو اختلفت فيما بينها فىالرأى وتطرفت فى الاجتهاد .. يعنى اننى أحب أن أنسـب حتى لاولئك المتطرفين الذين نحن على خـلاف معهم فى الرأى أنهم أيضـا وحـدويون ومخلصون ويمنيون . وقلت انه حتى اذا حملت كل من هذه القوى السلاح فى وجـه الاخرى ، فان الاحساس الوحدوى يتحرك فىالضمير وهو كفيل عندما يتحرك بأن يدفع الى القاء الاسلحة ليحل محلها العناق والقبلات .

وانى لا أقول هذا لكم وحدكم وانما أقوله لانه سينشر وسيوزع عـلى مستوى اليمن بشطريها وعـلى مستوى البـلاد العربية الاخـرى والدول الخارجية ، ولذلك فاننى أتوخى أن أشيد بالصـفات اليمنية التى ترفع من شأننا وتسمو بأخلاقنا وتجعلنا محل تقدير النـاس الذين يراقبون سلوكنا ويتابعون أخبـارنا .

أما اذا كان هذا المعقول غير مقبول فمن أين لى أن آتى بالعقـول ؟ **أنا على أن أجيد الكلام وعلى غيرى أن يجيد الفهم** ، وهو بعد أن يجيد الفهم سـيجيد الكلام .

أما حديثه عن التخلف الاقتصادى فى اليمن بشطريها ، فأنا لم أخالف رأيه . أنا قلت أنه يوجد تخلف .. حكاية الاصـلاح الزراعى فى الشطر الجنوبى لم أتكلم عنها .. وقلت ان اليسار المعتدل الذى كان فى الجنوب بقيادة محمد على هيثم حاول اصلاح اليمن الجنوبية ، محاولة ذكية ، محاولة

عملية ، محاولة علمية ، كادت أن تتطور فعلا الى ما ينفع الشطر الشمالى ، وقلت هذا على سبيل الانصاف .

أما تعليقه على الفلسفة التىأنشدها وانتقاده لتوجهى بالنصح الىحكومة الشمال باعتبار أنها فى رأيه لا تصلح لان تصيغ هى فلسفة ، فانى أرجوه أن يتفضل هو بصياغة هذه الفلسفة ، أرجوه أن يتفضل علينا ويشرح لنا ماذا نفعل ونحن على استعداد بالاقتناع اذا أتى بشىء مقنع . وأنا قلت قبل أن أبدأ فى القاء المحاضرة أننى لست متعصبا لرأيى ، وقلت اننى مستعد لتغيير رأيى حتى بعد الانتهاء من هذه المناقشة اذا ظهر من المناقشة فكر يساعد على خلق جو عام أفضل من الجو العام القائم .. قلت هذا **فى بداية حديثى ، فاذا كان لدى الاخ اقتراحات بناءة غير متشنجة وغير عصبية ، فأهلا وسهلا فليتفضل الآن الى جوارى وليشرح لنا مخططات المستقبل التى يراها ،** أو يحدد لنا موعدا ليلقى علينا محاضرة يوضح لنا فيها كل ما يريد .. أهلا وسهلا .. وبذلك ينفع اليمن بشطريها .

أما النقد فقط فهو سهل ، والشتم سهل ، ومخرب واحد يغلب ألف عمار .

أى انسان يمكن أن ينتقد ويمكن أن يشتم ويمكن أن يتشنج ويمكن أن يتعصب ، كل ذلك سهل .. ولكن الصعب هو البناء ، الصعب هو أن نخلق قاعدة فكرية ، الصعب أن نخلق عمل بناء نلتف حوله .

وأخيرا ألفت نظر الزميل الذى تكلم أنه أساء الى الجبهة القومية التى نصب نفسه محاميا عنها حين قال : « انه فى الشمال حكم رجعى تدعمه السعودية ويتاجر بالوحدة ، ووضع عقائدى فى الجنوب يرفض أية خطوة على طريق الوحدة » . ولا أدرى هل الزميل يدرك ما يقول ؟

طالب آخر : أولا أشكر السيد الدكتور على محاضرته **وعلى ما أبداه من حماس خطابى رائع ، وأتقدم بملاحظتين :**

الملاحظة الاولى : قال الدكتور ان كلا من مصطلحى العدالة الاجتماعية والاشتراكية يعطى كلّ منهما مضمونا واحدا . والواقع اننى اتفقت معه فى هذا الا اننى اختلفت معه فى أن قيـادة الثورة فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ قـد اختطت طريق العدالة الاجتماعية بالمفهوم الاشتراكى . لماذا ؟

أولا : لأن قيادة الثورة آنذاك لم يكن يتحقق لها حد كبير من التجانس الفكرى والعقائدى ، وخاصة فى مسألة التحويلات الاشتراكية والاجتماعية.

ثانيا : ان القيادة حين ذاك كانت تنتمى الى نماذج طبقية متعـددة أو متباينة ، منها العسكرى ، منها البرجوازى ، منها الاشتراكى اذا وجـد من القواعد البسيطة من قواعد الضباط الاحرار . فان عنصر العمق الفكرى لم يكن يتوفر لدى العـديد من عناصر القيـادة ، وهذا الحـال فى مرحلة التغيير أيضـا .

كل ذلك يجلعنا نشك كثيرا أن القيادة فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ قد اقتنعت بضرورة السير بتقدم المجتمع على طريق الاشتراكية .

الملاحظة الثانية : تتعلق بملاحظة الزميل الذى تكلم قبلى حـول تقييم الأوضـاع فى الشمال والجنوب . قلتم فى معرض المحاضرة ان النضـال فى الجنوب ينتمى الى فصائل اليسار ، واليسار المتطرف ، وان ممارساته فى الحكم أحدثت مساوىء كبيرة منها وجود لاجئين ومنها جمود اقتصادى ، وانى وان كنت أتفق معكم فى هذا ، فاننى أختلف معكم عندما قلتم ان قوى النضال فى الشمال تعود الى الفكر الاسلامى والى أصول نظرية متواجدة فى الميثاق العربى الذى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر .

الواقع أنه لا يوجد تشبيه ما بين الاصول النظرية للفـكر فى الميثاق العربى والفكر الاسلامى نفسه وما بين طبيعـة النظام أو طرح النظام فى الشمال نظريا .. لماذا ؟

أولا : ان عناصر السلطة فى الشمال عناصر رجعيــة مشائخية مائة فى المائة ، وعلاقاتهم علاقة عشائرية ، وتركيب السلطة كذلك بشكل عام . هذا النظام منذ ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى الآن لم يتجه نحو البناء وفق خطة تنمية قومية . طبعا والحركات تقاس ثوريتها وتقدميتها بمدى ما أنجزته . فاذا سألنا ماذا قدمت حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ للشعب اليمنى ؟ هل قدمت له بناء ؟ أبدا . بل بالعكس يوجد آلاف المعتقلين وآلاف المحـــرومين وآلاف من الجائعين . هذا النظام محدد موقفه الدولى من الصراع السياسى بصــورة تجعله جزءا من التجمع الرجعى على المستوى العربى وجزءا من المعسكر الغربى الامبريالى على المستوى الدولى .

الاسلام دين البناء ، والاسلام دين العدالة ، لا يوجد نظام فى الشمال ينفذ هذا الوضع ولا يوجد بنـــاء .

المهم الذى أريده أن تقييمكم للنظام فى الشـــمال لم يكن تقييما عادلا بالمقارنة الى ما قيمتم به النظام فى الجنوب ، بالرغم من أن التقييم كان صادقا بالنسبة الى الوضع فى الجنوب .

المحاضر : أشكر الاخ الزميل عـــلى الاتفاق معى فى مدلول العــدالة الاجتماعية والاشتراكية ، وفيما يتعلق بقيادة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وقوله أنها لم تنهج نهجا اشتراكيا . فكل ما أستطيع أن أوضحه فى هذا المجال هو أن المشروعات التى أنجزناها فى أول الثورة هى مشروعات تقــوم على النهج الاشتراكى . ويسعدنى أن أقول أننا أنشأنا البنك اليمنى للانشاء والتعمير رغم طلقات المدافع وهدير الطائرات وهذا معروف للجميع . والى هــذه اللحظة لا يزال البنك قائما ونصيب الدولة فيه لا يقل عن واحــد وخمسين فى المائة من رأس المال ومجلس الادارة وكذلك المؤسسات والمشروعات التى أقيمت فى ذلك الوقت أسست على نفس هذا الاساس .

ولم نعلن صراحة أننا ننهج النهج الاشتراكى فى ذلك الوقت للأسباب

التى شرحتها فى المحاضرة ، لكننا دخلنا دخولا ميسورا وهادئا فى التخطيط الاشتراكى بغير **التباهى** بشعاره والتغنى به وسحل المواطنين تحت ظله .

أما تكوين القيـــادة السياسية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ من مجموعة غير متجانسة كما تفضل الأخ . هذا صحيح . ولــكن كان لابد من وجود هذه المجموعة غير المتجانسة المستعدة للقيام بالثورة مادامت أنها كانت مســتعدة للقيام بالثورة ، والا لكان من الضرورى الانتظار عشرات السنين حتى يمكن تكوين قيادة ثورية متجانسة .

قيادة الثورة فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ كانت هى القيادة الممكنة فى ذلك الظرف ولها الفضل التاريخى فى قيام الثورة رغم عدم تجانس تركيبها ، المهم أنها فجرت الثورة ، وأوجدت البداية الاولى للتغيير فى اليمن ، وبعــد ذلك تأتى القياداتالأخرى الأكثر تجانسا والاكثر قدرة على استئناف المسيرة .

القيــادة الاولى فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فتحت باب التطور ، والتطور معناه الانتقال من طور الى طور ، يعنى لا يمكن القفز ، الانتقال فقط هــو الممكن ، والقفز مستحيل وأكثر من ذلك أقول لــكم بصراحة أننــا فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ أعطينا المجتمع اليمنى جرعة ثورية وقفــزية أكثر من طاقته الممكنة ، بدليل ما دخلنا فيه من مشاكل، **ولو عادت عقارب الزمن الىالوراء فاننى بنفسى يلزمنى أن أراجع نفسى وأختار جرعة ثورية اقل بحسب موازين المجتمع اليمنى فى ذلك الوقت حتى يمــكن أن نتطور تطورا ممكنــا بغير خسائر جسيمة .**

فالزميل الكريم ينتقد قيادة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ بمنظار وميزان سنة ١٩٧٢ ، والمفروض أن ينظر اليها بمنظار وميزان ١٩٦٢ ،وهى بذلك المنظار والميزان كانت الى حد كبير متجــاوزة لطاقة المجتمــــع اليمنى التى كان فى وسعه أن يتحملها .

أما اليوم ونحن على أبواب ١٩٧٣ فالامر يختلف . وفى سنة ١٩٨٣ سيختلف أكثر وأكثر .

ويقول الأخ الزميل أنه لا يوجد فى الشمال نظرية فكرية محددة واضحة المعالم . ولا نظام اقتصادى مخطط وواضح المعالم . أنا أقر بهذا واعترفت به فى المحاضرة **وأنا أقيس كل كلمة بميزان دقيق لاننى سأحاسب على كل كلمة محاسبة تاريخية عسيرة** ، فاننى لست كأى محاضر يأتى ثم ينصرف ثم يتحول حديثه الى نوادر ومسليات ، **اننى أحـــدثكم وعلى أكتافى أحمـــال المسئولية التاريخية الوطنية ، ولا ألقى الكلام جــزافا ، ولا أصـــوغه فى شعارات لانتزع بها الاعجاب** ، وانما أخاطبكم وأخاطب فى هيئتكم مستقبل اليمن وتاريخ اليمن ، وهذا يتطلب الوضوح الفكرى والصراحة السياسية مع تحمل تبعات مسئولية هذا الوضوح وتلك الصراحة .

وهذا ما يفرض على أن أزن كل كلمة أقولها لكم أو لغيركم **لأنها لا تذهب** مع رياح الصحراء .

وبالنسبة للنظام الاقتصادى اليمنى ، فأكرر مرة **أخرى اننى تحـــدثت لكم فى المحاضرة كما جاء فى نصها عن الاسس فقط عن « أسس هذا النظام فى الشمال » ولم أتحدث عن نتائج هذا النظام ولا عن معوقات انطـــلاقه ،** وقلت لكم فى صلب المحاضرة أن الحديث عن نتائج هذا النظام الذى لم يحقق ما كان **مأمولا منه** وعن معوقات انطلاقه موضوع آخـــر ليس هنـــا مجال شرحـــه .

وقد كررت هذه الفقرة الواردة فى صلب المحاضرة مرتين أثناء القائها ، لأننى أعلم مقـــدما أنكم ســـوف تلحـــون فى الســـؤال عن بحث أســـباب معوقات الانطلاق فى صنعاء .

أما اشارة الزميل الكريم الى ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وصفتها التقـــدمية أو الرجعية وانتسابها الى المعسكر الدولى هذا أو ذاك ، فلقد سبق أن أوضحت فى مقدمة المحاضرة اننى لست صاحب منصـــب رسمى وليس من حقى أن أدافع عن حكومة صنعاء ، **أنا مجرد مفكر يمنى حـــر مثل الزميل الذى طرح**

هذا التعليق ولا أستطيع أن أدافع عن حكومة ٥ نوفمبر حتى ولو كان معى الآن الدفاع عنها لأننى سأكون عندئذ فضـــوليا . أنا أقتصر فقط على شرح ظروف ومواقف تاريخية معينة ونتائج مقبلة ومتوقعة فقط لا غير ، لـــكننى لا أدافع عن حكومة صنعاء فهذه ليست وظيفتى ، وكذلك لا أستطيع أن أمنع الزميل الـــكريم عن انتقادها فتلك ليست مهمتى ، اننى عنـــدما أشرت فى المحاضرة الى حكومة صنعاء والى حكومة عدن فاننى فقط أشرت اليها بالقدر الضرورى المرتبط بموضـــوع المحاضرة فقط وليس بقصد مدح احـــداهما ولا انتقاد الاخرى ، وانما بقصد ايضاح الارتباط بين كليهما وبين المشـــاكل القائمة بين شطرى اليمن فقط لا غير .

اما اشارة الزميل الى أن الحكم فى الشمال لم يتجه الى البنـــــاء ، **فان البناء يحتاج الى تعاون وتضامن بين سواعد بناءة ، والسواعد الموجودة الآن والتى تزود الزميـــل بهذه الآراء لا تتعـــاون من أجل البناء وفى وضح النهار ، وانما تعمل وفى الظلام فى مجال التخريب والنسف والتدمير . وعلى كل حال فالامل معقود على الزميل وعليكم جميعا أن تتموا دراستكم وتعودوا الى الوطن للاسراع فى بنـــائه .**

طالب آخر : لقد تحدثتم طويلا عن التطرف فى الجنوب ولم تتطرقوا عن التطرف فى الشمال بالرغم من أن الرئيس الاريانى نفسه قـــد أقـــر بوجود تطرف فى الشمال .

والنقطة الثانية موضوع اللاجئين . هذا موضوع محلول بطبيعته بقيام دولة الوحدة لانه سيكون لكل مواطن الحق فى التنقل من مدينة الى أخرى داخل دولة الوحدة . ومعنى ذلك أنه يوجد الآن حل عادل لمشكلة اللاجئين . هذا اذا نفذت الوحدة حقا بالشروط التى تكفل المطالب الشعبية.

والنقطة الثالثة ، لقد دعوتم مثلا الى انشاء حزب للسلطة فى الشمال فى الوقت الذى تناقضتم فيه وقلتم أن الحزبية مرفرضة فكيف توفقون بين وجهتى نظركم ؟

والنقطة الرابعة ، أشرتم الى انشاء التنظيم الواحد والحقيقة أنكم قلتم انه فيه نقطة أو نوع من اللبس فى عبارة القوى المنتجة . قلتم أن القوى العاطلة لا يعنى ذلك مثلا انها غير مذكورة فى الوقت هذا ، أعتقد انه بالنسبة الى قوى الشعب العاملة لا تعنى القوى العاطلة وانما استبعاد القوى العاطلة بالوراثة كما هو موجود فى الميثاق . وهم الناس الذين يعيشون على ما لديهم من أموال وميراث .

والنقطة الخامسة أنكم أشرتم الى رفض الفلسفات الانسانية بشكل أو بآخر ، بينما بالنسبة الى الكثير من اليمنيين توجد لهم انتماءات أو تعاطفات مع فلسفة ما . فكيف اذا كنت تدعو الى فتح حوار والدخول مع هؤلاء بشكل متكامل يضمن طرح الفلسفة الجديدة بينما تطلب منهم رفض فلسفاتهم التى ينتمون اليها .

والنقطة السادسة أن اتفاقية الوحدة اليمنية الاخيرة لا يرجع الفضل فيها الى جامعة الدول العربية مطلقا .

المحاضر : اشكر الأخ الزميل على أسئلته ، وقد اشار فى البداية الى أن هناك تطرف فى الشمال وربما يقصد تخلفا فى الشمال وأحب أن أستوضحه فى هذا .

الطالب : نعم يوجد تطرف فى الشمال .

المحاضر : تطرف الى اليسار ؟ ..

الطالب : لا .. اقصد تطرف أكثر من التخلف ، أقصد أن السلطة فى الشمال متطرفة فى التخلف .. ومع ذلك أختصر فأقول تخلف .

المحاضر : ما دمت تقصد هذا المعنى فأنت قد فاتك الاستماع الى المحاضرة وربما غالبك النعاس ، وعندما ستعود لتقرأها بعد أن توزع عليكم ستتبين ذلك . وكذلك لقد فاتك أننى نشرت مقالا فى مجلة أخبار اليوم بتاريخ ٢٥ نوفمبر الماضى بعنوان ((جذور الوحدة بين شطرى اليمن))

وتكلمت بصراحة في المقال وأشرت الى أن هناك تخلفا في اليمن الشمالي ، وقلت أن دعاة التخلف يجب أن يعلموا أن ما مضى قد مضى وانقضى ، وأن عجلة الزمن لا يمكن أن تعود الى الخلف ، وأن الثورة في صنعاء في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ قد فتحت الاذهان للتطور ، ولم يعد في الامكان ولا في وسع أحد أن يغلق هذه الأذهان التي تفتحت للتطور .

في نفس الوقت تحدثت في نفس المقال عن التطرف في الجنوب ، وقلت : ان الحل المتوازن الذي يقارب بين الشطرين هو الاعتدال والتطور ، **اعتدال في الجنوب وتطور في الشمال** ، بمعنى أن التطرف الموجود في الجنوب يجب أن يعتدل ، وأن التخلف الموجود في الشمال يجب أن يتطور ، وطرحت شعارا جديدا في نهاية المقال هو « **الاعتدال والتطور** » .

في ذلك اليوم الذي صدر فيه ذلك المقال ، تصادف أن كان اليوم الذي وصل فيه الرئيس الارياني من اليمن الى القاهرة ، في طريقه الى طرابلس يوم ٢٥ نوفمبر الماضي ، كان يوم سبت .. وسلمت السفارة اليمنية في القاهرة الرئيس الارياني ذلك العدد من أخبار اليوم الذي به المقال المذكور ، والذي صدر قبل وصوله الى المطار ببضع ساعات ، ومكتوب فيه أن البيضاني يدعو الى تطور التخلف الموجود في الشمال .. في ذلك اليوم كنت على موعد لقاء مع الرئيس الارياني في المساء في القصر الجمهوري بالقبة ، وفوجئت بأنه كان قد قرأ المقال وبدأ يشكرني عليه ، وقال الرئيس الارياني : **ان اليمن في حاجة الى المزيد من الآراء المستنيرة والافكار البناءة وليس كما تعود الآخرون من مهاترات وتهويش ومزايدات ، وانما طرح أفكار جديدة وبديلة للأفكار غير المنتجة والسائدة في المنطقة حاليا .. وأقر الرئيس الارياني بوجود التخلف في اليمن الشمالي وشرح لي محاولاته للتطور والظروف التي تعطل هذه المحاولات ، وسألني عن كيفية معالجة هذه الظروف .**

وانني لا أحب أن أقف الآن في موقف الدفاع عنه ، لـكن هذه حقيقة وطني في سردها الزميل الذي أثبت بسؤاله أنه يتجنى عليها .

وذهب الرئيس الارياني الى طرابلس ، وذهابه هناك . هذا الذهاب وحده ، وبقصد بحث الوحدة ، يعتبر تطورا من جانبه ثم قبوله مفاهيم جديدة في اتفاقية لم نستطع نحن قبولها في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ يعتبر اقرارا منه بحدوث التطور .. وهذا أيضا يعتبر من جانبه تجاوبا مع التطور .

فالتخلف في الشمال وفي الجنوب أيضا ، لا ينكر وجوده أحد الا اذا كان كفيفا أو متعصبا ، وكذلك كل من لا يرى التطرف في الجنوب هو كفيف أو متعصب ..وعندما ننسب التطرف الى الجنوب ، فانما ننسبه الى طريقة تفكير السلطة السياسية في علاج قضاياها .

وفرق بين التخلف والرجعية ، فالتخلف اصطلاح اقتصادى يشير الى عناصر اقتصادية طبيعية أو بشرية غير مستثمرة أو مستثمرة بأســـاليب تقليدية ، وهذا موجود في اليمن بشطريها .

أما الرجعية فهي اصطلاح سياسى للدلالة على نظام حكم يرفض المرونة الاجتمـــاعية والسياسية ويعرقل التطور ، وهذا غير موجود في اليمن بشـــطريها .

وقال الزميل : ان حل مشكلة اللاجئين سيتحقق بالوحدة ، لأن تحقيق الوحدة سوف ينشىء دولة واحدة . وأنا قلت هذا في صلب المحاضرة ، فالزميل لم يأت بجديد ولا أعرف على ماذا يعترض ، لـكنني بعد اشارتي الى هذا الاحتمال ، أى الى احتمال حل مشكلة اللاجئين الجنوبيين بالوحدة تساءلت في نفس صلب المحاضرة قائلا : انه ليس من الواضح بعد تحقيق الوحدة ، هل سيبقى هؤلاء مقيمين حيث هم الآن في الشطر الشمالي ، وبذلك تنتفى عنهم صفة اللجوء وتبقى عليهم لعنة التشرد ؟

لأن اللجوء لا يكون مع اعتبار الانسان في بلده ، ولـكن التشرد يتحقق

منْ مجرد حرمان هذا الانسان من حقّ العودة الى بيته ، ليبقى فى مكان آخر لا يريد ان يبقى فيـــه (*)

كما قلت أيضا : انه اذا كانت اتفاقية الوحدة ستحل مشكلة اللاجئين والمشردين بعد الوحدة ، واذا كان الاخوة فى الجنوب قد قبلوا — ومنذ الآن — امكانية عودة هؤلاء الى بيوتهم فى المستقبل ؟ فلماذا لا يقبلونهم من الآن ؟ وضربت المثل بنفسى وقلت : أليس من المصلحة ومن الانســـــانية ما دمت قد قررت أن أصادق عدوى غدا .. أليس من المصلحة والانسانية أن أصادقه اليوم بدلا من أن اتركه بعداوتى وقسوتى الى غد ؟ لـــماذا لا أمسح دموعه من الآن ؟

المسألة مسألة عاطفية وانسانية واستعداد شخصى للتغاضى عن آلام الغير ، الزميل لا يحس بأية غضاضة من بقاء المشردين والمتعبين والبؤساء واللاجئين سنة أخرى فى العراء بين الشمس والهواء بغير عمل ولا أمل .. الزميل لا يتحرك وجدانه لهذه المـــأساة ، ولا يقشعر بدنه لهذه الـــكارثة .. ويرى أن تستمر سنة أخرى على هذا الحال حتى تنتهى لجان الاتفاقية من أعمالها .

المشاعر الانسانية احاسيس شخصية ، ومشكلة اللاجئين تنحصر فى انها مسألة مزاج وانها قدرة من المشاهدين على التفرج على مصائبغيرهم

أنا لا أستطيع أن أتحمل مجرد استعراض هذه الدراما ، الزميل على العكس يفضل استمرارها سنة أو اكثر .. فمن يدرى متى تنتهى لجـــان الاتفاقية من اعمالها ؟

وأكرر مرة أخرى : أليس منَ الانسانية حل مشكلة اللاجئين الآن وفورا ؟

ومرة أخرى اقول وبصراحة : ان مشــــكلة هؤلاء تتلخص فى ان الذين فى يدهم حل هذه المشكلة هم الذين أوجدوها ، وهم مرتاحون فى البيوت

الوثيرة التى استولوا عليها باسم العدالة والانسانية او باسم الاشتراكية والديموقراطية .

ثم تطرق الزميل الى موضـــوع التنظيم السياسى الذى اقترحه على الشطر الشمالى .. **وقال** : اننى شجبت الحزبية فكيف أنادى بانشـــــاء تنظيم حـــــزبى ؟

والرد على ذلك : **أولا** اننى لم أخترع الدعوة الى انشاء تنظيم ، **وانما** الذى أوجب الاسراع فى انشاء تنظيم — ومن الآن — فى الشطر الشمالى هو أن اتفاقية طرابلس نصت على انشاء تنظيم شامل للشطرين ، **وتفاديا لاحتواء تنظيم الجبهة القومية لهذا التنظيم الشامل نظرا لعدم وجود فلسفة ولا كوادر تنظيمية فى الشمال ، فان الاسراع بطرح هذه الفلسفة وانشاء التنظيم فى الشمال هو بمثابة التأهب والمناعة المطلوبين لصنعاء عند قيام التنظيم الشـــــامل .**

ثانيا : ان كل دولة منظمة يجب أن يكون لها تنظيم سياسى منظم ، وفارق بين تعدد الأحزاب داخل البلد الواحد وتصارعها لأسباب مصلحية شخصية وشللية ، وبين وجود تنظيم واحد يجمع كل القوى الوطنية فى طاقة وطنية واحدة ، يزود الدولة بالقدرات الفكرية والـــكوادر السياسية والتنظيمية وبصفة مستمرة . **فمن خلال التنظيم الواحد فى الشطر الشمالى يمكن أن تذوب الفوارق الفكرية ، وأن تتحقق الوحدة الوطنية وتسود المصلحة الوطنية بعد أن تذوب الصراعات الشخصية** . وهـــذا يتفق مع دعوتى الى شجب الحزبية ، لأن الحزبيـــة الآن فى اليمن أصبحت مرادفا للعصبية والشللية والتمزقات المصلحية الذاتية بغير أدنى اعتبار للمصلحة الوطنية ، رغم أنها تتستر تحت شعارها .

أما قول الزميل أن القوى العاملة داخلة فى تنظيم الثورة ، وحكاية أن

العاطلين بالوراثة يجب أن نرفضهم من التنظيم السياسى ، فان هذه المسألة هى الأخرى مسألة مزاج سياسى .

بمعنى أننا اذا كنا قد حققنا عدالة اجتماعية ودعونا الى وحدة وطنية ، ويوجد شخص معين كان أبوه ذات يوم حاكما أو موظفا كبيرا قبل الاستقلال فى الجنوب أو قبل الثورة فى الشمال ، فهل نلاحق هذا الشخص باللعنة حتى يموت لمجرد أن والده كان كذلك ؟ أو أنه هو نفسه كان كذلك ؟ فنخلق منه ثورة مضادة ومستمرة ؟ أو انه من الأحكم أن نقبله فى التنظيم السياسى ما دام قد قبل الالتزام بفلسفة هـــذا التنظيم ، أى الالتزام بفلسفة الدولة الجـــــديدة ؟

الدولة ستراقبه من الناحية التنظيمية ومن ناحيـــة الالتزام بفلسفة الدولة الجديدة ، فاذا خرج عن التنظيم فانه يستحق الملاحقة وفقا للقانون وطبقا لأحواله وضماناته التى تعالج كل خارج على التنظيم ، حتى ولو كان من الذين ساهموا فى الثورة فى الشمال أو الذين اشتركوا فى التحـــرير فى الجنوب .

هل هذا الأسلوب أكثر تحقيقا للمصلحة العـــامة ؟ أم نرفض هؤلاء ونلفظهم ونفرض عليهم حجرا سياسيا ومستمرا ، فنخلق منهم ثورة مضادة ؟

اذا كان عدد هؤلاء بضعة آحاد ، فان أمرهم بالنسبة الى نظام الدولة لا يؤثر موضوعيا وان كان يؤثر انسانيا .

أما اذا كان عددهم يتجاوز الآلاف المؤلفة ، **فكيف نتركهم خارج التنظيم وخارج كيان الدولة ما داموا قابلين الالتزام بفلسفتها والتقيد ضمن تنظيمها والاخلاص للدولة الجديدة والدفاع عنها ، كما فعل خالد بن الوليد بعد أن أسلم ؟**

ماذا يمنع أن نقبلهم فى التنظيم وفى الدولة الجـــديدة ، بدلا من أن

نفرض عليهم أن يستمروا فى حمل السلاح ضدها .. وبالتالى تضطر الدولة الى الاستغراق فى عمليـــات مواجهتهم ، فتترك عملية التنمية والتقـــدم وتستنزف كل امكانياتها فى عملية المطاردة ؟

لمـــاذا لا تضمهم الدولة جميعا الى صدرها ، وتتفرغ لتوطيـــد دعائم الاستقرار والازدهار ؟

المسألة مسألة عقلية دولة .. عقلية ادارة الدولة .. مسألة اختيار القيادة السياسية لسلوك معين .. وهل تكون قيادة الدولة بأسلوب قيادة دولة ؟ أم تكون قيادة الدولة بأسلوب قيادة شلة مسلحة استولت على دولة .

المسألة مسألة اختيار ، واستعداد شخصى لحسن الاختيـــار .. ثم ظروف دولية تستفيد من سوء الاختيار .

اما قول الزميل أننى كيف أرفض الفلسفات ، ثم أطلب من القـــوى الوطنية أن تلتقى لتقرر فلسفة وطنية بعد أن أجردها من الفلسفة .. أنا لم اقل هذا فى المحاضرة .

قلت فى المحاضرة : اننا يجب أن نســــتفيد من الفلسفات والتجارب الاجتماعية ، لـــكننا يجب الا ننقل منها أو عنها نقلا حرفيا .

أنا مثلا فى مكتبى فى البيت — وليتفضـــل الزميل بزيارتى — عنـــدى ثلاثة آلاف كتاب اقتصادى وسياسى ، من بينهم على الأقل خمسمائة كتاب ماركسى ، يلزمنى أن أقرأ وأن أقرأ كثيرا بصفتى مفكرا ، لـــكن كونى أقرأ فهذا أمر مطلوب ويخصنى وتفرضـــــه ضرورة سعة الاطلاع وتنوعه حتى أســــــتطيع أن أتناقش معك . أما كونى أفرض رأيى عليك فهذا أمر آخر ومرفوض .

انتم تدرسون فى الجامعة ، ومن منكم فى كليـــة الاقتصاد أو التجارة أو الحقوق فانه يدرس الآن المذاهب الاقتصادية كلها ، وسيجرى اختبارا

فى المذاهب الاقتصادية كلها .. ولـكن ليس معنى ذلك أن يلتزم بمذهب اقتصادى معين .

على كل منا ان يقرا وان يفهم ، لأن الفهم حالة ضرورية تسبق التفكير فى اختيار اى راى واى حل .

المفروض أن الذين يفكرون فى فلسفة اليمن الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يكونوا قارئين للاسلام ، وقارئين للميثاق ، وقارئين للماركسية ، وقارئين للراسمالية ، وقارئين عن كل التجارب الاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها المجتمعات الأخرى ، حتى يمكنهم أن يتعمقوا فى دراسة مشـاكل اليمن ويجدوا لها الحلول التى تتناسب معها .. **الحلول المبنية على الدراية والعلم ، وليست الحلول المبنية على القسر والقوة والاكراه الحـزبى .. الطبيب يجب أن يكون طبيبا قبل ان يتعرض لعلاج المرض : اى مرض .**

أما قول الزميل فى النهاية أن الاتفاق على الوحدة لا يعود الى الجامعة العربية ، فأنا لم أقل أنه يعود الى الجامعة العربية . .لقد ذكرت أن الفضل فى ذلك يعود الى الشعور الوحدوى الذى يسود قلوب اليمنيين ، حتى أن الزميل الأول عاتبنى فى سؤاله عن ذكرى للقبلات التى تمت بين اليمنيين .

لم اذكر أن القبلات اليمنية قد حدثت فى الجامعة العربية ، وانما قلت انها حدثت فى ساحة القتال فى اليمن .

والظاهر أن الزملاء الذين تعاقبوا حتى الآن من لون واحد ، كما أنهم غير ملتفتين لا الى المحاضرة ولا الى الأسئلة التى توجه واجاباتى عليها .

وعلى كل حال فلن يضيق صدرى بأى سؤال ، وسأبقى معـكم حتى يفرغ كل منكم ما عنده . فلقد جئت بنية البقاء معكم وبغير تحفظ ، ولن أنظر الى أى عدد من الساعات أو الأيام التى يمكن أن نمضيها فى المناقشة معا .

طالب آخر : السؤال الأول متعلق بموضوع الوحدة ، فقد ذكرت أن

الرئيس السابق قحطان الشعبى كان وحدويا بكل أعماله وكل أقواله . فلماذا عندما تسلم السلطة بعد الاستقلال مباشرة لم يعمل أى عمل جاد ولم يسع سعيا خلاقا من أجل تحقيق الوحدة ؟ أنا لا أرى أنه كان من المفروض أن يأتى للشمال . فهل كان يتشكك فى نوايا الحكام الذين كانوا فى السلطة فى الشمال فى ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ؟

السؤال الثانى عن موضوع التناقض بين نظامى الحكم بين شطرى اليمن . وما دام هناك تناقض بين هذين النظامين ، وأن هذا التناقض هو الذى يمنع تحقيق الوحدة . وما دامت الجماهير اليمنية مقتنعة بضرورة الوحدة على أنها قدر ومصير . فما هو نظام الحكم الذى يجب أن يكون فى اليمن ، سواء فى الدولة الجديدة : دولة الوحدة أو غيرها ؟

ما هو فى رأيك الشخصى نظام الحكم الذى يجب أن يكون ، والذى تقبله الجماهير التى رأت فى الوحدة قدر ومصير ؟

المحاضر : أشكر الزميل على أسئلته الموضوعية . وأما ما قاله عن الأخ الرئيس السابق قحطان الشعبى أنه وحدوى ، وسؤاله لماذا لم يبادر الى الوحدة عند استلامه السلطة ؟

فى الحقيقة أنا لم أقل أن الرئيس قحطان الشعبى وحدوى أو غير وحدوى .

قلت : ان قيادة الثورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ كانت مقتنعة بأن الأخ قحطان الشعبى وحدوى ... وفارق بين الأمرين .

نحن كنا مقتنعين بأنه وحدوى .. لماذا ؟ لأنه أصدر كتابا قبل الثورة اليمنية بشهرين وعرض فيه تحليلا وحدويا ، واثناء ما كنت أذيع حملات ثورية ضد النظام الامامى من صوت العرب فى السنة التى سبقت قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ، جاء الأخ قحطان وزارنى وأعطانى هذا الكتاب باهداء منه

وبخطه ، وقرأته بامعان ، ووضعت خطوطا تحت السطور التى أورد فيهـا ما يثبت أنه وحدوى . فوثقت فى وحدويته ، وكذلك زملائى ، فساعدناه وعيناه مستشارا ثم وزيرا فى حكومة الثورة على اعتبار أنه وحدوى .

وأثناء عملية التحرير حصل خلاف بين جبهة التحرير بقيـادة الاخ عبد القوى مكاوى ، وبين الجبهة القومية بقيادة الأخ قحطان الشعبى .

فى الواقع هذا الخلاف الذى حدث بين هاتين الجبهتين لا يمكن فصله عضويا وتاريخيا وعلميا ومنطقيا عن موضوع محاضرة الليلة ، لا يمكن فصله كاساس أصلى ويكاد يكون وحيدا للمشاكل القائمة الآن بين شطرى اليمن ، ولقد كتبت شرحا تفصيليا لهذا الخلاف ، وكان هذا الشرح جزءا من محاضرة الليلة ، وكنتم ستستمعون اليه الليلة .. وفى آخر لحظة قررت أن اتفادى الحديث عنه ، وذلك لسببين :

الأول : انه يمكن أن يثير حساسيات فى وقت نسعى فيه جميعا الى تجميع الصفوف ، واعطاء الفرص وحسن النوايا كى تتبلور فى تنفيذ اتفاقية الوحدة بدون اثارة للماضى ، وما مضى قد مضى ، ورحمـه الله .. ولنفتح صفحة جديدة للوحدة الوطنية ، ولا داعى لتجريح الجبهة القوميـة واثارة الشكوك حول سلوكها ..

نريد أن نفتح صفحة جديدة للاخوة القائمين الآن بالأمر فى عدن كى يتفضلوا بتنفيذ هذه الاتفاقية .. فخشيت أننى اذا تحدثت عن شرح تطور الخلاف بين جبهة التحرير والجبهة القومية أن نثير حساسيات ، ويقال انه فى الوقت الذى تنعقد فيه لجان الوحدة فى صنعاء يأتى البيضانى ويحاضر فى طلبة اليمن فى القاهرة ويثير فتنة ضد الجبهة القومية ، فأردت أن أستبعد هذا الاحتمال ..

السبب الثانى : انى وجدت أن موضوع المحاضرة يمـكن أن يستوفى مع تأجيل شرح هذه النقطة فى الوقت الحاضر ، حتى لا أعطلكم كثيرا لأن القاء

المحاضرة بدون هذا الجزء استغرق ثلاث ساعات ونصف ، ولو اننى أضفت هذه النقطة اليه لاستغرقت ثلاث ساعات أخرى . وفى ذلك مشقة عليكم ، لا سيما أن المناقشات استغرقت حتى الآن اكثر من ساعتين ولا يزال بينكم من يريد أن يستفسر عن أسئلة أخرى .. ولن نوقف سير المناقشة مهما طال الوقت .

أما لماذا لم ينفذ الأخ الرئيس قحطان الشعبى تحقيق الوحدة مع الشطر الشمالى بعد أن ظفر قحطان بالاستقلال ، فاننى لا أستطيع نفسيا ان أتعرض لهذا الموضوع لأن الأخ قحطان محبوس .. قحطان الشعبى زعيم الجبهة القومية ومؤسسها محبوس ، وخلقيا وانسانيا لا أستطيع أن أتكلم عن انسان محبوس ليس فى مقدوره أن يرد عن نفسه ويعبر عن وجهات نظره .. لو كان قحطان الشعبى مطلق السراح ، حتى ولو كان خارج السلطة لتكلمت ، لأنه كان يمكنه عندئذ أن يرد عن نفسه ويعبر عن وجهة نظره وقد يكون محقا فيها .. فالمسألة مسألة أخلاقية .

أما اقتراح الأخ بأن أقوم بطرح فلسفة الوحدة أو نظام الوحدة ، فهو اقتراح فى محله . لكنه كمن يطلب منى وضع فلسفة دولة ونظامها على ورقة فى عشر دقائق . المسألة طويلة وقد اكتفيت فى المحاضرة بالقاء بعض الأضواء على القسمات والملامح التى أتمنى أن تبدو عليها الفلسفة الجديدة .

كل ما أستطيع أن اقوله هو مجرد قسمات أو سمات مجرد ملامح للفلسفة الجديدة والنظام الجديد ، لا أكثر .

أما عملية تفصيل الفلسفة وتجزئة الظروف كلها وفرزها وايجاد العلاقات بينها ، وعزل المقدمات والنتائج ، ووضع تخطيط تفصيلى وتنظيمى لها . فانها تحتاج الى وقت ، ولا أحب أن انفرد بها مطلقا ، لأنها حتى لو كانت مقنعة فلن يقبلها أحد ولو جاء من عندى هرم فكرى متكامل لنظام فلسفى

محكم ومنبثق من ظروف اليمن ومنطبق على واقعها ومجسد لأحلامها ، أيضا **لن يقبله أحد لانه سيقال عنه أنه فلسفة البيضانى .**

لقد علمتنى التجارب أن أرفض الانفراد بأى عمل أو طرح أى بديل ، **وحتى لو طلبت منى حكومة صنعاء ان اضع لها وحدى فلسفة واطارا لتنظيم سأرفض** ، ولنفس الأسباب المذكورة ، **وانما ارحب بان اجلس مع غيرى فى تجمع أكبر من القوى الوطنية ليدلى كل منا بوجهات نظره ، حتى ولو لزم الأمر أن اتجشم بنفسى مشاق القسط الأكبر من العمل ، فان نتيجة هذا العمل ستكون مقبولة لأنها حينئذ ستكون نتيجة عمل جماعى وليست نتيجة عمل البيضانى وحده .**

والمطلوب هو قبول النتيجة ، وليس التسابق والتباهى بأبوتها .

وحتى اذا طلبت حكومة عدن أن اشترك مع أية مجمـــوعة تراها ، بقصد الاتفاق على اختيار أفكار وحلول اقتصادية واجتماعية ملائمة ، فاننى لن أتأخر مطلقا ما دام عملى ذلك سوف يكون ضمن جماعة وليس عمـــلا انفراديا .

أما اذا حبست نفسى شهرا فى مكتبى وخرجت بفلسفة يمنية وبرنامج لتنظيم سياسى ، فماذا ستكون النتيجة بعد ذلك ؟

بعض الناس سيقتنعون بهذه الفلسفة وسيدافعون عنها ، لأنهم سيرون أنها معقولة ومقبولة . والبعض الآخر سيرفضها ، وبغير مناقشة ، لمجرد كونها صادرة من البيضانى . وهذه طبيعة بشرية ويمنية .

وبذلك تصبح المحصلة النهائية من عملى .. أن فريقا من الناس سوف يتبنى هذه الفلسفة ، وفريقا آخر يرفضها . والفريق الذى سيتبناها سيدافع عنها ، والفريق الذى سيرفضها سيقاومها . وبذلك ينشأ صراع جديد وتمزق جديد وحزبية جديدة ، وسيسمى الفريق المؤيد لهذه الفلسفة بفريق البيضانى ،

والفريق الآخر باية تسمية أخرى .. وتستمر الشللية ويستفحل الخلاف ويأخذ فيما بعد كالمعتاد وصف العقائدى .

ومعنى ذلك أننى اذا قمت بأى عمل فردى فاننى أضر بقضية التطور فى اليمن ، لأننى بذلك أرمى فى ساحة الصراع بأسباب جديدة للصراع .

هذه خلاصة تجاربى خلال عشر سنوات ، تبدو على بياض شعر رأسى . لذلك فاننى أعتذر عن اى عمل فردى ، حتى ولو كان ذا قصد وطنى ، فذلك مجاله مجال آخر كالصحافة كما أكتب الآن فى أخبار اليوم .

لكننى لن أتردد اذا دعيت للاشتراك ضمن مجموعة أكبر وأشمل لوضع هذه الفلسفة وبرنامج ذلك التنظيم . **وبعد حوار بيننا نخرج بفلسفة تكون هى فلسفة الجماعة ، وليست مذهب الفرد .**

طالب آخر : أشكر الدكتور عبد الرحمن البيضانى على محاضرته العلمية القيمة ، لكنه ركز على ادانة التطرف اليسارى فى الجنوب على انه سبب الصراع بين اليمنيين ، ثم حصر المشاكل اليمنية فى أنها يمنية فقط ، وهو بذلك خالف المذهب العلمى أساسا لآن أية مشكلة محلية لا يمكن عزلها عربيا وعالميا .

فمشكلة ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ عند قيامها المملكة العربية السعودية طبعا كان لها موقف سياسى معين . لم تعترف بالجمهورية العربية اليمنية ، تلاها موقف عسكرى . وكان هذا موقف السعودية من ثورة ٢٦ سبتمبر ، وكان هذا أيضا موقفها من ثورة ١٤ أكتوبر فى الجنوب . نفس الموقف . السعودية هى الوحيدة التى لم تعترف بجمهورية اليمن فى الجنوب أو هى واسرائيل فقط ، ولم توافق السعودية على دخولها فى الأمم المتحدة .

المشكلة أننا يجب أن ندرك أن هناك شركات احتكارية بترولية هى التى تدفع بالأمور فى المنطقة العربية اليمنية الى قيام حرب .

أما مسألة أن الجنوب يعيش فى ارهاب ، فأظن أن هذا موضوع غير حقيقى ولا موضوعى .

فالمشكلة اليمنية ليست مشكلة يمنية ، وانما مشكلة دوليــة ، وهى وليدة للصراع مع الامبريالية والرجعية السعودية . ولذلك يجب أن ندرسها بأبعادها الحقيقية .

هذا بالنسبة الى اختلاف النظامين .

أما بالنسبة الى اللاجئين ، فأظن أننا لا يجب أن نتكلم عنهم هكذا بشكل عام . يجب ان نقول ان هناك لاجئين قبل سنة ١٩٦٧ ، وهم من جبهة التحرير وانصارها الذين لجأوا الى اليمن الشمالى .

وأظن أن الجبهة القومية ، لا سيما بعد حركة ٢٢ يونيه سنة ١٩٦٩ ، قد طرحت معهم ومع الناصريين كلهم فكرة الرجوع الى البلاد .

أيضا هناك مجموعة ثانيــة من اللاجئين نتيجة للاصــــلاح الزراعى والتأميمات ، فالذين تضرروا منها هربوا ولجأوا الى اليمن الشمالى ، أى أن أسباب لجوء هؤلاء الى الشمال هى نتيجة لتصفية الاحتكار . وليس من المعقـــول أن أطرح الأشياء بشكل عام واتحدث عن اللاجئين بشكل عام .

المفروض أن الناس الأحتكاريين هم الذين تضرروا وهربوا الى الشمال ، والمفروض أن هناك مجموعات أخرى .. مجموعات الضباط المتقاعدين الذين كانوا فى الجهاز الادارى أيام الأستعمار ، هؤلاء طردوا لأنهم مفروض فيهم أنهم من أدوات النفوذ الأمبريالى ، وليس من المعقول أن نتيح لهم العودة الى بيوتهم باسم انهم لاجئون .. هؤلاء ليسوا لاجئين .. هؤلاء قوى احتياطية للامبرياليــة .

أيضا لى بعض الملاحظات بالنسبة لمــا قلت عن الرئيس الخالد جمال عبد الناصر ، بالنسبة لتعريفه للاشتراكية بأنها هى الاشتراكية الاسلامية .

طبعا أنا لا أنكر الاســـــلام ، لــكن اقول ان طرح الرئيس الخالد للاشتراكية كان بالشكل التالى : الاشتراكية العلمية لا تنكر الأديان ، لــكن الاشتراكية العلمية هى الاشتراكية العلمية المعروفة والمحددة وذات المنهج العلمى الذى شرحه الرئيس الخالد .

ولم يربط الرئيس الخالد الاشتراكية بالاسلام ، وانما ربطها بالعلمية . لأن ربط الاشتراكية بالاسلام ربط خاطىء فلا يصح أن نقـــول اذا نجحت الاشتراكية نجح الاسلام ، واذا فشلت الاشتراكية فشل الاسلام .

لم يقل الرئيس الخالد ذلك ، وانما حصر الاشتراكية فى الاشتراكية العلمية وحدها بغير ارتباط بالاسلام .

أما تفسير الدكتور البيضانى للاشتراكية بأنها العدالة الاجتماعيـــة ، والعدالة الاجتماعية بأنها الاشتراكية ، فهذا تفسير غير علمى ولا مقبول ومحاولة من جانبه للهروب من الاشتراكية الحقيقية وهى العلمية .

المحاضر : مع شكرى الخالص للزميل الـــكريم ، فاننى أعتبر أن أسئلته وتعليقاته هى أهم أسئلة وتعليقات مباشرة اثيرت فى هذه القاعة الآن ، لأنها تكشف الغطاء ــ وبصراحة ــ عن نوعية المفاهيم التى تسود سوق السياسة هذه الأيام ، وهى بذلك تتيح الفرصة كى نناقش هذه المفاهيم بصراحة أيضا حتى نطرح التفسيرات الصحيحة التى توضح هذه المفاهيم . وبذلك لا تنفرد المفاهيم الخاطئة بسوق المزايدات السياسية، بل تكون الى جوارها تفسيرات منطقية علمية على أمل أن يكون هناك راغبون فى التخلى عن هذه المفاهيم عندما يرون عدم صحتها وعدم علميتها ، ويتأكدون من أنها ليست أكثر من مجرد وسائل للهروب من الحلول الممكنة للمشاكل التى نعيشها ،وربطنـــا بحزبية دولية لا نعرف أبعادها .

الأخ يقول : ان المشكلة بين اليمنيين يجب ألا تدرس على أنها مشكلة

يمنيين ، لأن هذا مخالف للمنهاج العلمى — حسب قوله — واننـــا يجب أن ندرسها وأن نفهمها فى اطارها العربى والدولى .

هذه شعارات معروفة .

وفى محاضرتى لم أنكر أن هنـــاك صراعا دوليا فى الشرق الأوسط ، لـــكننى قلت ان المتصارعين الدوليين فى الشرق الأوسط لا يســـتطيعون ممارسة هذا الصراع الا عن طريق فئات من أهل الشرق الأوسط أنفسهم .. منا نحن .

وتساءلت : لمـــاذا لا نبادر نحن الى حل مشـــاكلنا ؟ ونترك هـــؤلاء المتصارعين الدوليين ينعون صراعهم ؟

اما استخدام البعض لطريقة ربط بعض العلاقات والظواهر والمقدمات والنتائج ودمجها وعجنها من أجل أن يستخلص المرء من هذه العجينة المخلوطة مفهوما معينا ، وبطريقة معينة يسميها البعض منا منهاجا علميا فى البحث ، فان البحث بواسطة مثل هذا المنهـــاج العلمى يتسع لـــكل نتيجة ولـــكل مفهوم ولا يؤدى الى وضع الاصبع على الداء الحقيقى . وبذلك نعجز عن معرفة العلاج المناسب له .

مثلا .. فى وسعى اذا استخدمت المنهـــاج العلمى على طريقة هذا البعض .. فى وسعى اذا اختلفت مع زوجتى فى البيت أن أثبت لـــكم أن هذا الخلاف ليس خلافا عائليا ، وانما خلاف سعودى ..

على هذه الطريقة يمكننى أن أقول لكم انه لولا أن تراخت الســـعودية فى الاعتراف بالنظـــام الجمهورى فى اليمن عند قيامه مباشرة ، لمـــا نشأ الأرتباك المعروف فى قيادة الثورة اليمنية ، ولمـــا استغرقت فى مشـــاكل داخلية وخارجية متعددة . ولولا ذلك الارتباك الذى حدث فى قيادة الثورة اليمنية ، لمـــا كان هناك مكان للغدر فيما بين أعضائها .. ولولا أن كان للغدر مكان فى تلك القيادة لمـــا غدرت بى وأنا فى مهمة رســـمية فى القاهرة

واجبرتنى على الاقامة فيها طالبة منعى من العودة الى صنعاء • ولولا أن اجبرت على الاقامة فى القاهرة فترة طويلة بغير عمل وجها لوجه مع زوجتى ، لمـا نشأت ظروف نفسية أدت الى احتمال الخلاف بينى وبينها •

اذن ، وعلى طريقتهم ، يصبح الخلاف الذى يحدث بينى وبين زوجتى واولادى صراعا سعوديا ، ويمكن أن تدخل فيه أمريكا أيضا واسرائيل اذا أردتم ، وبالتالى يجب على أن أحمل السلاح وأذهب لاحارب فى السعودية وأحارب فى أمريكا وفى فيتنام الجنوبية حتى أسقط أنظمة الحكم هناك كى اتصالح مع زوجتى وأولادى فى القاهرة •

لا تضحكون ولا تصفقون ، فهذه طريقتهم فى تحليل المشاكل والامور •

لـكننى لا زلت بقواى العقلية ، ولا أحلل مشاكلى العائلية بهذه الطريقة العـامية لأننى فى وسـعى أن أخلق فى بيتى وبنفسى ظروفا أكثر ملاءمة للسعادة العائلية •

فبوسعى أن أهدىء أعصابى بطرق أخرى غير حمل السلاح •• واذا لم أجد لنفسى وبنفسى دواء لتهدئة أعصابى ، فاننى أذهب الى مصحة عقلية كى استشفى واعود الى بيتى وأولادى سليما معافا •• رغبت السـعودية أو لم ترغب •

أما أن افقد أعصابى ولا أعالجها ، واتشنج وأحمل السـلاح وأزرع القنابل ، لأن التحليل المنهجى على طريقتهم يخرج مشكلتى عن كونها عائلية ويضعها فى الاطار العقائدى النضالى العالمى ضد الرجعية والامبريالية ، فاننى بهذه الطريقة أضل الطريق وأفقد نفسى وأسرتى على السواء •

هذه طريقتهم التى يسمونها بالمنهاج العلمى فى التحليل •

وهذه هى الشعارات التى يلقنها المتزاحمون على السلطة كى يحصلوا بها على المزيد من الانصـار •

وكل شعار يمكن أن يجد له مبررا وتحليلا وأنصارا .

كان هتلر يخرق المعاهدات ، ويخون الأصدقاء ، ويبدأ الغزوات .. وبعد ذلك يطلب من مستشاريه السياسيين والقانونيين أن يضعوا كل ما يفعل ويقرر فى شعارات وطنية وصياغات القانون الدولى .

ويفعل المستشارون الهتلريون كل ذلك ، ويقدمون للجمهور الألمانى تصرفات هتلر الحمقاء فى الاطار القانونى العقائدى والحماسى الذى يثير الاعجاب .

المسألة ليست مسألة شعارات وتلقين . المسألة مسألة واقع نعيشه وندرك أبعاده ، بل ونشارك نحن فى صنعه ان خيرا أو شرا .

اننى لم أنكر أن فى الشرق الأوسط صراعا تقوده دول كبرى .

أمريكا لها مصالح فى الشرق الأوسط ، وبريطانيا لها مصالح فى الشرق الأوسط ، والاتحاد السوفيتى له مصالح فى الشرق الأوسط . وغير هذه الدول له مصالح فى الشرق الأوسط . وكل هذه الدول تتصارع فى الشرق الأوسط .

هذا معروف .. ومعروف حتى عند الأطفال .

لكن لماذا نبقى نحن هكذا أدوات لهذا الصراع فى أيدى هذه الدولة أو تلك ؟

لماذا لا نتفق نحن على حل مشاكلنا بأيدينا ؟

لقد ذكرت فى المحاضرة أن حل مشاكلنا اليمنية يمكن أن يتم داخل أسرتنا اليمنية .

أنا وزوجتى يمكن أن نحل وحدنا مشاكلنا العائلية .

أما قول الزميل عن الاحتكار ، وأن حكومة الجبهة القومية ضربت

الاحتكار ، وأن الذين تضرروا من نتائج ضرب الاحتكار هم الذين هربوا ولجأوا الى شطر اليمن الشمالى ، وأن تصفية الاحتكار أمر تقره الشريعة الاسلامية .. فاننى قد ذكرت فعلا أن الشريعة الاسلامية لا تقر الاحتكار حقيقة .. لكن عملية تصفية الاحتكار تحتاج الى نواح انسانية ، **فلا يصفى الاحتكار جسديا وانما يصفى الاحتكار مصلحيا .**

يجب أن تراعى النواحى الانسانية عند اتخاذ القرارات لأننا بشر ، ولا ينبغى أن نتجاهل النزعات الخلقية والبشرية فينا .. يجب أن نتحلى بالأخلاق أولا وقبل كل شىء ، لا سيما اذا كنا حكاما نتقلد سلطة ، لأننا عندما نتقلد السلطة يصبح فى وسعنا وبسهولة أن نقول اعدموا فلانا واشنقوا فلانا واسحلوا فلانا .

كل ذلك سهل من حيث التنفيذ ، لكن آثاره الانسانية خطيرة من حيث النتائج الاجتماعية ، فضلا عن تأثير هذه الاجراءات فى محو آدمية الذين يقومون بها والذين يتعرضون لها على حد سواء .

انها تقلب المجتمع الانسانى الى مجتمع وحشى مجرد من نزعات الخير .

المشكلة ليست مشكلة ضرب الاحتكار ، فاننى ذكرت أن الشريعة الاسلامية لا تقر الاحتكار .. لكن طريقة تصفية الاحتكار وضرورة التعويض العادل لأصحابه يجب أن تراعى فيها النواحى الانسانية والعادلة .

أما قول الزميل عن الاشتراكية التى شرحها الرئيس الخالد جمال عبد الناصر ، وقوله أن الزعيم الخالد لا يقصد الاشتراكية الاسلامية ويقصد الاشتراكية العلمية ، أى الاشتراكية بالمفهوم الماركسى .

فهذه حكاية لا أسمعها لأول مرة ، **فقد سبق لقلة من المتطرفين المزايدين أن كانوا يهاجمون عبد الناصر فى حياته ، وبعد مماته يحاولون الآن سرقة تراثه .**

واحب أن أقول للزميل الــكريم : اننى قرأت كل كلمة قالها عبد الناصر بالحرف .. ملايين الــكلمات التى قالها عبد الناصر محفوظة عندى فى كتب ومجلدات ونشرات ، وملايين الــكلمات التى قالها غير عبد الناصر فى المجالين الاقتصادى والسياسى أحفظها كذلك ، لأن هذه صنعتى . ليست عنــدى صناعة أخرى . لست للأسف طبيبا ولا مهندســا ولا تاجرا . أنا صناعتى الاقتصاد والسياسة .. فلابد أن أقرأ كل ما تجب قراءته فى الاقتصــــاد وفى السياسة .

عبدالناصر لم يقل ان اشتراكيته شيوعية .. لقد ذكر فعلا أن اشتراكيته اشتراكية علمية ، لــكنه فسر العلمية وقال بالحرف الواحد : علمية بمعنى اننا نستخدم العلم فى اكتشاف الحلول التى تناســب مجتمعنا .. وضرب لذلك مثلا فقال : اننا اذا فتحنا الراديو وسمعنا أن فريق الــكرة خسر مباراة كرة القدم لأنه لم يستخدم الطريقة العلمية فى اللعب ، وأنه كان عليه أن يستخدم العلمية فى طريقة لعب الــكرة ، فاننــا لا نقصد أن نقول انه كان عليه أن يلعب بطريقة شيوعية ، أى أننا لا نقصد أن نقول انه يجب على فريق الــكرة هذا أن يكون ماركسيا حتى ينتصر .

لا تصفقون .. هذا كلام عبد الناصر ، والذى يستحق التصفيق هو عبد الناصر الذى أوضح بهذا المثال — وبكل جلاء — أن العلميــة ليست مرادفا للماركسية ، لأن المــاركسية لا تستطيع أن تحتــكر العلم وتترك الآخرين بغير علم .

ومع ذلك ترون الآن من يدعى على عبد الناصر بأنه قصد المــاركسية بلفظ العلمية .

قال عبد الناصر : ان العلمية معناها الاستفادة من العلم .. ولا يمكن أن ينفرد بالعلم كارل ماركس وحده لا شريك له .. فهذا مخالف للعلم ومخالف للتطور .

وقد كتبت مقالا فى أخبار اليوم أشرح فيه هـــذه النقطة بالذات .. وقلت انه لا يمكن لعالم مهما بلغت عبقريته أن يغلق على نفسه باب العلم ثم يموت ويطلب من أتباعه أن يتبعوه حتى يوم القيامة .

العلم يتطور ويتجدد ، وكل يوم يتطور ويتجدد ، ولابد أن يكون هناك مطورون ومجددون وعلماء .. لابد أن يظهر من هو أكثر علمـــا من كارل ماركس حتى داخل الفكر المـــاركسى .. **وقال روجيـــه جاروديه فيلسوف الحـــزب الشيوعى الفرنسى المعاصر أفكارا فلسفية تجـــاوزا بها أفق كارل ماركس فى بعض النواحى** .. ومؤلفات هذا الفيلسوف الفرنسى المعاصر موجودة عندى لمن يريد أن يطلع على ما جاء فيهـــا ، وفيها تخطئة لـــكارل ماركس فى بعض آرائه .. لانه ليس كل ما قاله كارل ماركس منذ قرن ونصف لا يزال على ما هو عليه من الناحية العلمية وممكن الأخذ به كما أنزله منذ ذلك الحين ، لأن الفرضيات التى بنى عليها أحكامه تطورت فأصبح من الضرورى أن تتطور هذه الأحكام ، والا فانها تصبح موقفا متخلفا .

وقد قلت لـــكم فى مقدمة المحاضرة : ان الآراء التى ستستمعون اليها منى فى المحاضرة مستعد لتغييرها فى الحال بعد المحاضرة اذا ظهر اثنـــاء المناقشة ما يفرض ذلك من أفكار أكثر منطقا وأكثر نفعا وأكثر تطورا .. لمـــاذا ؟ لأن الذى نتفق عليه الآن ينبغى أن يظل خاضعا لاعادة النظر فيه ومن الآن .. ودائما .

ثم ما معنى **الاتفـــاق** ؟

انا آسف اذا كنت سأطيل عليكم الحديث ، اذا كنتم مستعدين للاستماع فاننى مستعد للـــكلام .. فهل أنتم مستعدون ؟

الحاضرون : نحن مستعدون للسهر حتى الفجر .. ونرجو ان تستمر .

المحاضر : ما معنى الاتفاق ؟ اننا عندما نحلل الاتفاق من الناحية العلمية نجد أنه يتكون من عنصرين :

العنصر الأول : **الموضوع محل الاتفاق .**

والعنصر الثانى : **العقول التى تتأمل فى هذا الموضوع ، أى أن الاتفاق يعتمد على عنصرين : موضوع ، وعقول تتفق عليه .**

الموضوع يتطور باستمرار ، حتى الجبل يتطور ويتغير شكله وأبعاد مكانه بفعل عوامل التعرية ، بل قد يختفى كليـــة نتيجة لظروف وهزات أرضية .. البحر أيضا يتطور وتتغير معالمه وحدوده بفعل الظروف الجغرافية .. كل شىء يتطور ، لا يوجد شىء دائم ، وسبق أن قال أفلاطون : ان كل شىء يتغير الا التغير نفسه هو وحده الشىء الدائم .

فأى موضوع اجتماعى واقتصادى وسياسى ندرسه الآن قابل للتغير بفعل التطور .. يتطور مع عناصره التى تؤثر فيه ، يتطور بفعل ظروف جديدة ومتجددة وعوامل سياسية واقتصادية وتدخلات حضـــارية وما الى ذلك ، مما يؤثر فى تحديد المعالم الحالية والطبيعـــة الحالية للموضـــوع الذى نبحثه الآن .

اذن العنصر الأول من الاتفاق ، وهو الموضوع ، يتغير ويتطور .

وكذلك العنصر الثانى ، وهو العقول ، أيضا يتطور .

أنت تستمع الى محاضرتى اليوم فتزداد معرفة ببعض نواح علمية ، ربما لم تسمع عنها من قبل .. ستذهب غدا الى الجامعة ، ستستمع الى محاضرات علمية أخرى لأول مرة غير المحاضرات الجامعية التى سبق لك أن استمعت اليها ، فهذه طبيعة المنهاج الدراسى . وبعـــد غد ستلتقى مع اصدقاء آخرين وتسمع منهم معلومات وأخبارا جديدة ، تذهب الى السينما أو المسرح فتشاهد موضوعا قد يحتوى على أفكار جديدة .

أنا كذلك ، أسمع منـــكم الآن فأضيف الى معلوماتى مواقف طلابيـــة ربما لم أكن أعلم عنها شيئا من قبل ، أذهب غدا الى ندوة فأستمع الى حوار

اكتسب منه أفكارا جديدة ، أقرأ الكتب التى لم أقرأها حتى الآن فأزداد اطلاعا على حقائق علمية كنت أجهلها ، أطالع الصحف والمجلات العربية والأجنبية فأستفيد من الكثير من الموضوعات والبحوث التى تجرى هنا وهناك ، وقد تحدث شرخا فى المفاهيم التى أتبناها .

فعقولنا هى الأخرى تتطور .

وهذا يعنى أن عنصرى الاتفاق ، وهما الموضوع والعقول ، فى تطور مستمر .

لذلك فان الاتفاق الذى ينشأ عنهما فى وقت ما ، ويكون ملائما لهما ومتفقا معهما تمام الأتفاق فى ذلك الوقت المعين ، ينبغى أن يظل محل تأمل واختبار .. حتى اذا تطور الموضوع أو تطورت العقول ، فان اتفاقا جديدا يلزم أن يحل محل الاتفاق الأول . أما اذا تمسكنا باتفاقنا الأول فاننا نصبح متخلفين وجامدين ورجعيين وغير علميين ولا حتى مثقفين .

ليس فى ذلك تناقض ، وانما ذلك تطور .. تطور أى تجدد ، أى استمرار فى الملاءمة .. تجاوب مع الطبيعة المنطلقة .

لذلك فان الأفكار البناءة التى تتفق الآن على أنها تنفع اليمن ، لا يمكن أن نقول عنها انها هى الأفكار التى ستظل نافعة الى يوم الدين .. لا يمكن .

الأفكار التى نتفق عليها الآن استنادا الى ظروف معينة واستخلاصا بعقول معينة ، قد لا تكون نافعة بنفس المقدار بعد سنة أو بعد سنتين أو بعد عشر سنوات لا أدرى .. وانما أدرى ومن الآن **أنها سيأتى عليها وقت قادم قريب أو بعيد تصبح فيه أقل نفعا ، بل وربما أكثر ضررا** ، ممايحتم ضرورة البحث عن غيرها .

كان عبد الناصر يصرح بأنه لابد من اعادة النظر فى الميثاق العربى على ضوء مرور الوقت ونتائج التجارب ،ولهذا لا ينبغى أن نشتبك بأفكاراجتماعية

تفصيلية جامدة ، لأنه لا توجد علميـــا قواعد اجتماعية تفصيلية جامدة .. والقواعد الاجتماعية ليست كالقواعد الهندسية .

قاعدة واحدة مع واحد يساويان اثنين يمكن أن تظل حسابيا صحيحة باستمرار .

لـكن زيد وعمرو ومحمـد وعلى وابراهيم وعبد الحق وعبد الحميد عندما يعيشون معا فى علاقات اجتماعية وفقـا لنظام معين ، فان هـذه العلاقات عرضة للتغير وظروفهم ومستوياتهم وعقولهم وأفكارهم عرضـة أيضا للتغير ، فلابد اذن من أن النظام الذى يصوغ علاقتهم هذه من الناحية الاجتماعية والاقتصادية يتغير تبعا للتغير الذى يطرأ على علاقاتهم وظروفهم .. وبحسب محصلة نتائج هذا التجمع الذى يتكون من هؤلاء ، والذى يؤثر فيه ما ينساب اليه من تأثيرات حضارية من مختلف جهات العالم ، فيضاعف من الآثار الناشئة عن الاحتكاك الذاتى .

هذا معنى تطور الفكر الاجتماعى ببساطة .

اذا قلت لك ان فيلسوفا ما أو ثائرا ما يمكنه أن يضع قواعد تفصيلية اجتماعية تصـــلح لكل مجتمع ولكل زمان ، وتســتطيع البشرية اتبـاعه حتى يوم القيامة ، فاننى أقول لك كلاما باطلا وغير علمى .. بل ولا يمكن تنفيذه عمليا الا بواسطة القسر والارهاب اللذين يعوقان التطور الحضارى الدقيقى المقصود أصلا بهذه القواعد التفصيلية الاجتماعية .

وأخيرا قال الزميل ، ان الاشــتراكية لا يرفضها الشـعب اليمنى ، ولا ترفضها من الشعب اليمنى الا فئة من المتعصبين .

فهذا لا يخرج عما سبق أن قلته فى المحاضرة ..

قلت اننا فى بداية الثورة لم نستطع أن نعلن شعار الاشتراكية للظروف التى سبق أن شرحتها ولا داعى لتكرار شرحها ، وقلت اننا مع ذلك نفذنا

فى بداية الثورة مشروعات اقتصادية ذات طابع اشتراكى كالبنـــك اليمنى وغيره .

الآن الظروف تغيرت فى اليمن ، وأصبحت أغلبية الشعب اليمنى تدرك أبعاد الاشتراكية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وتدرك أن القيادة السياسية اليمنية فى صنعاء لا يمكن أن تقع فى مصيدة المفهوم السياسى للاشتراكية .

هذا الوعى العام الذى ساد اليمن خلال عشر سنوات ، امتلأت بالاشاعات وبالرد عليها ، وامتلأت بالصراعات والمزايدات وظهور فساد نواياها .. هذا الوعى اليمنى العام هو الذى أعطى الفرصة لاطلاق شعار الاشتراكية هذه الأيام ، أى فى اتفاقية طرابلس بغير حذر من سوء تفسيرها لدى الشعب اليمنى .. **اما اذا كان البعض يحاول اســـاءة هذا التفسير ويحاول صبغه باللون الشيوعى المـــاركسى ، فان ردود الفعل الشعبية السيئة ستحدث ، حقيقة ، لــكنها ستكون محدودة ومؤقتة ، لا سيما اذا تولت القيادة السياسية فى الشطر الشمالى الرد على هذا التفسير ، واوضحت الطابع الاسلامى الذى انطلقت منه اتفاقية طرابلس .**

وليتفضل الزميل الآخر ..

استدراك : من احد أعضاء الهيئة الادارية للرابطة .

لو سمح لى سيادة الدكتور ، بقيت نقطة آثارها الزميل ولم تردوا عليها وهى مشكلة اللاجئين ، فلو سمح الدكتور بالتعقيب عليها .

انا آسف ، انا فعلا نسيت التعقيب عليها .

ان تصـــنيف الزميل للاجئين الى فئات ، فى الواقع يســـتدرجنى الى الحديث عن التمزقات التى مزقت الجبهة القومية ، وكنت لا احب أن يقحمنى احد فى هذا الحديث .

لأن الزميل عندما يقسم اللاجئين الى لاجئى ما قبل ١٩٦٧ ، اى لاجئى ما قبل الاستقلال وأثناءه ، فانه يقصد جبهة التحرير . والى لاجئى بعد ١٩٦٧ خلال عهد قحطان الشعبى . والى لاجئى بعد ٢٣ يونيه ١٩٦٩ ، أى أثناء تصفية قحطان الشعبى وأصحابه . والى لاجئين آخرين تشردوا بعد ذلك ، ولا يزالون يتزايدون حتى ساعة القاء هذه المحاضرة .

هذا يجرنى الى الكلام عن سياسة الجبهة القومية ، وعن طريقة تركيب الجبهة القومية ، وعن السلوك الحزبى المتعصب والضيق الذى تسلكه الجبهة القومية .

أنا لست عضوا فى الجبهة القومية ، لكننى حريص على عدم تجريح الجبهة القومية ، لاننا نحن الآن بصدد وحدة نريدها تتحقق .. وأخشى اذا تحدثت عن ذلك لما تمليه ضرورة التعقيب على تصنيف الزميل للاجئين الجنوبيين أن يشتم من حديثى ، حتى ولو كان واقعيا وحقيقيا ومعروفا للجميع ، أن يشتم منه التجريح . واننى حريص على تفادى حتى مجرد احتمال التجريح .

وبغير أدنى تجريح ، كل ما أدعو اليه هو ألا يضطر مواطن يمنى الى ترك الموقع اليمنى فى وطنه الذى يريد أن يبقى فيه ولو مواطنا عاديا . ولو يعمل فى بيع السجائر أو تنظيف الشوارع . ليس المهم أن يعمل فى السياسة ، أو يؤدى عملا رسميا ، أو يشترك فى السلطة ، أو يعود الى أية وظيفة . المهم أن يكون له حق البقاء فى وطنه .

هذا حق انسانى يجب أن يكون مكفولا للجميع .

لماذا نجبر بعض الناس على أن يقيموا ، رغما عنهم ، خارج وطنهم ؟

واننى اسأل الزميل الذى برر شرعية تصنيف اللاجئين والمشردين : هل يضمن الا يتشرد القائمون الآن بالحكم فى الجنوب ويلجأون الى صنعاء

أو القاهرة أو الى مكان آخر ؟ ما دامت عملية التصفية مستمرة فبوسعنا أن نتصور ظهور لاجئين جنوبيين جدد : لاجئى سنة ١٩٧٣ ولاجئى سنة ١٩٧٥ ولاجئى سنة ١٩٨٣ وهكذا وهكذا .. وبوسعنا أن نتصور — اذا استمرت الأمور على هذا النحو — أن يتحول شعب الجنوب كله الى لاجئين ومشردين يصنفون فى مصنفات نضالية وعقائدية وفلسفية .

المشكلة فى منتهى البساطة .. أنت اذا أردت أن تطردنى من وظيفتى لتستأثر بها ، وكنت تستطيع ذلك ، فأنت تطردنى منها بغير فلسفة .

واذا أردت أن تخرجنى من بيتى لتسكن فيه أنت ، وكنت تستطيع ذلك فأنت ترمينى بعيدا عنها بغير عقائدية .

واذا أردت ان تنزع اللقمة من فمى لتأكلها أنت ، وكنت تستطيع ذلك ، فأنت تنزعها بغير شعارات .

الوحوش تفعل كل ما تريد فى الغابة ، بغير أن تطلع على أية نظرية أو تعتنق أى مذهب .

والذى أنادى به هو الغاء شريعة الغاب ، ووقف عمليات التسريح والتشريد ، ثم اطلاق حرية كل مواطن فى العودة الى أى مكان فى وطنه يريد أن يحيا فوق ترابه ..واذا كان قد أجرم فى حق وطنه فليحاكم محاكمة عادلة ، يعلم فيها القضاة قبل الجناة أنهم قد يقفون ذات يوم فى نفس الموقف ينشدون العدالة .

هذا ما أنادى به .. وليتفضل الزميل الآخر .

استدراك : طالب من أعضاء الهيئة الادارية للرابطة .

لو يسمح لى سيادة الدكتور أن بعض الاخوة يرى أن اليمن واحدة ، وأن الانسان اذا ذهب الى تعز فكأنه فى بلده وفى قريته ، وأنه بعد الوحدة يتم كل شىء .. القضية هى تصوير اللاجىء بأنه كل من شرد بالقوة

او بالارغام تحت اى ظرف من الظروف ، ليس من بين ذلك من شردتهم السيول .. اى **عامل طبيعى بغير قوة ساسية أوضغط .. اللاجىء هو كل من طرد من بيته تحت الارغام ، وحتى فى منطقة واحدة وليس من شطر الى شطر .** فتصورنا أن كل اللاجئين هم الذين شردوا تحت قوة الارغام ، وأن عملية أن تحل مشكلتهم بعد الوحدة ، اذا كنا نريد أن تقوم وحدة بكل حرية وبمعنى الديمقراطية .. فلكل انسان أن يعود الى مسقط راسه .

تأثير الانسان فى الانتخابات .. قد يكون تأثير انسان ما فى شارع على عبد المغنى اكثر من تأثيره فى اى شارع آخر بحكم المعيشة والمولد ومعايشة الآخرين ، اى انه حتى تكون هناك حرية بمعنى الكلمة ، وأن تكون هناك ديموقراطية بمعنى الكلمة ، يجب أن يكون لكل مواطن الحق فى العودة الى المكان الذى يريد أن يعود اليه فى الوطن .

بالنسبة الى ما قاله احد الزملاء الطلبة الذين تكلموا قبل ذلك ، حيث قال انه بعد قيام الحركة التصحيحية فى الجنوب فى ٢٣ يونية سنة ١٩٦٩ فتح باب العودة للمستقلين والتيار الناصرى ، وانهم بالفعل بدأوا يعودون . واننى أؤكد انه بكل اسف هذا الكلام غير صحيح .. لقد وضع كشعار فقط لكنه لم ينفذ ، بل وصل الأمر الى حد أن الجبهة القومية استدعت الأخ ابو جلال العبسى فى التنظيم الشعبى باعتبار أن التنظيم الشعبى اثبت شرفه . وبمجرد ان عاد اختطف من الشارع ، والى الآن لا احد يعرف مصيره : هل ذبح او لا يزال مسجونا ؟ لا ندرى فالنية غير سليمة فى رفع هذا الشعار من جانب الجبهة القومية .

طالب : أولا الدكتور فى عرض المشكلة قد أخطأ . انا أتفق معك اذا نظرنا الى المشكلة بالمنظور الجزئى فانها تصبح فعلا مشكلة يمنية ، وفى نطاق اليمن ، أما اذا نظرنا اليها بالمنظور الشامل فانها تصبح خارج نطاق اليمن . قد يكون مناخ المشكلة فى اليمن ذاتها ، أما الذى يحرك هذه العوامل فهو

عوامل خارجية . قد تذكر أنت هذا الخلاف ، وأنت ضربت لنا مثلا انك اذا اختلفت مع زوجتك فلا يكون هذا خلافا مع السعودية . انا لا أتفق معك فى هذا التفسير . الوطن ليس كالمنزل ، والمنزل ليس كالوطن . والسبب أن الشعب مجموعة من الفئات أو الطبقات المتعارضة المصالح ، بينما الأسرة تجمعهم كلهم أرضية واحدة ، سواء من الناحية الاقتصادية الى آخر هذا الكلام . انما الوطن أشمل وأكبر من ذلك ، فهو مجموعة من الفئات ذات المصالح المتعارضة والمتضاربة .

هنا جاء دور السعودية .. استغلت هذه المصالح المتضاربة أو الاختلافات الموجودة فى الوطن لتضرب وتشن الحرب فى اليمن ، من هنا جاء دور السعودية . طبعا لن أقول ان مشكلة اليمن هى غير يمنية أصلا ، والسبب هو أن اليمن فى ظروفها الحالية — سواء الشمال أو الجنوب — ليس فى نيتها أن تقوما بحرب . نحن نعرف أن الشمال ليس فى امكانه أن يخوض الحرب حتى منذ سنة ، لأن معنى ذلك عودة العشائرية والقبلية الى نظام الحكم . بينما فى الجنوب نفس الشيء ، مما يعنى القصور عن بناء الوطن أو عدم القدرة على التنمية .

هذا عن الملاحظة الأولى . ونأتى الى الملاحظة الثانية : انت تقول أن يعود جذور النظام الاقتصادى الحالى فى اليمن سنة ١٩٦٢ ، بينما هذا غير سليم ، يمكن أن نقول ان الجذور السياسية أو جذور النظام السياسى تعود الى سنة ١٩٦٢ . أما جذور النظام الاقتصادى فلا .. السبب أنه بعد ١٩٦٢ أو قبل ١٩٦٢ لم نرى الا تغييرات بسيطة جدا فى العلاقات الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية .

المحاضر : بصراحة كلامك غير مفهوم وغير مترابط ، بل اننا لو اعدناه عليك لما فهمت منه شيئا .. فوضح لنا ما تقول .

الطالب : أنا أقول انك تعيد جذور النظام الاقتصادى فى صنعاء الى سنة ١٩٦٢ .

المحاضر : وانت تعيده الى أى تاريخ ؟

الطالب : الى قبل ذلك .

المحاضر : الى أى تاريخ بالضبط

الطالب : الى أيام الامامة ، والى ما قبل الامامة .

المحاضر : تقصد أن النظام الاقتصادى القائم الآن فى الشمال هو نفسه النظام الاقتصادى الذى كان قائما قبل أيام الامامة ، أى منذ ألف سنة واكثر ؟

الطالب : نعم أقصد ذلك .

المحاضر : يعنى كان فى ذلك الزمان — أيام الامام الهادى — يوجد بنك يمنى ومؤسسات وشركات وادارات وقوانين جمركية ومصرفية ونقـــدية الى آخره ؟

الطالب : وهل النظام الاقتصادى هو مجــرد اقامة بنك ومؤسسات وشركات ؟

المحاضر : النظام الاقتصادى هو الأسلوب الذى ينظم الحياة الاقتصادية ومن ضمن هذا الأسلوب وجود قوانين ووجود بنك ومؤسسات وشركات .. الى آخره . فهل الأسلوب الموجود حاليا فى الشمال كان موجودا بذاته منذ ذلك العهد السحيق الذى أشرت اليه ؟ أى منذ الامام الهادى ؟

الطالب : النظام الاقتصادى هو العلاقات الاقتصـــادية والعلاقات الاجتماعية ، وهى بهذا الشكل كانت موجودة ولم تتغير منذ تلك الأيام .

المحاضر : هذا خطأ علمى .. وأرجو أن تصحح مفهومك للنظام .

الطالب : أعتقد أنه صحيح جدا .

المحاضر : الذى يجب أن تعرف أنه هو الصحيح علميا هو أن النظـام ليس العلاقات ، وانما الاطار الذى يحكم وينظم هذه العلاقات .

المفروض أنك تتكلم عن الاقتصاد ، أى عن علم الاقتصاد ، وللعلم قواعد وأصول وأسس . فاما أن تقبل معرفة هذه الأصول العلمية فيستمر الحديث علميا ، واما ترفض معرفة هذه الأصول فيتحول الحديث عن العلم الى أى مجال آخر . وليكن الحزبية مثلا ، لأنها عادة لا تشترط العلم .

الطالب : الشيء الثانى أنك صورت حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ بأنها كانت هبة من الله أنقذت النظام الجمهورى ، ونحن نعتقد أنها العكس تماما . والسبب أول مرة أننا ننظر الى طبيعة حركة ٥ نوفمبر من خلال معلوماتنا ، أى أن أى حركة اجتماعية أو أى ثورة اجتماعية لا تقاس ثورتها الا من خلال مقياسين : أولا بمدى ثوريتها ، وثانيا بمدى شعبيتها . ونطبق هذين المقياسين على حركة ٥ نوفمبر :

أولا : فى اليوم التالى لحركة ٥ نوفمبر جاء الرفض الشعبى لها ، وسيادتك تذكر المظاهرات التى حدثت فى تعز والقتلى الذين سقطوا فى هذه المظاهرات فى تعز . الشيء الثانى من حيث التقدمية ، فهى لم تقدم أى انجاز ، يعنى أنها ليست تقدمية .

ونسيت أن أقول ملاحظة هامة جدا : أنت تقول عن تطور النظام القائم فى صنعاء ، وتشابه أو تقارب بينه وبين النظام أيام الرسول . أنا أقول لم يكن أيام الرسول تنظيم سياسى .. كذلك اليمن بعد ٥ نوفمبر أنت تقول انهم بعد ما قاموا بحركة ٥ نوفمبر لم يقيموا التنظيم السياسى . أنا أعتقد أن هذه المقارنة هنا بعيدة عن الواقع وغير واردة .

المحاضر : اعذرنى .. اننى لا أفهم ما تقول .. وأعتقد أنك أيضا كذلك .. وأرجو أن تبحث معى من جديد هل توافق أن تطرح حكومة صنعاء أولا فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ، ثم تنشىء التنظيم من الذين يؤمنون بها كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو أنت ترى أن تنشىء حكومة صنعاء التنظيم أولا ثم تأتى بالفلسفة فيما بعد ؟ .. ركز تفكيرك على هذه النقطة أرجوك بالله العظيم

الطالب : أنا غير مختلف معك من حيث الأسلوب ، لكننى مختلف معك من حيث الطبيعة .

المحاضر : أية طبيعة تقصد ؟

الطالب : أنا أرفض أى شىء يقوم به النظام فى صنعاء ..

المحاضر : ترفض أى شىء ، حتى ولو كان صالحا ومفيدا للوطن ؟

الطالب : أرفض كل شىء من هذا النظام بصراحة .

المحاضر : وما الحل فى رايك ؟

الطالب : أنا أحتفظ بالحل لنفسى .

المحاضر : ما دمت تتكلم الآن معنا ، وتخالفنا فى الرأى ، فعليك أن تعطينا البديل .. البديل البناء .. البديل المفيد .. افادك الله .

الطالب : أنا لا أستطيع أن أتكلم .

المحاضر : وبماذا تصف كل الذى قلته حتى الآن .. أليس كلاما قلته ؟ فهل تبخل علينا بالحل الذى تراه ، أم ليس عندك حل وانما عندك فقط ورقة مكتوبة تقرأها علينا الآن .. وليس مكتوبا فيها الحل ؟

الطالب : الكلام يسجل فى جهاز تسجيل ، ولا أريد أن أقول الحل . وباختصار أنت تعرف ، وكل يمنى يعرف ، أن النظام الحاكم فى صنعاء مرفوض رفضا باتا من كل فرد من أفراد الشعب . ومع ذلك تقدم لهذا النظام فلسفة جديدة ، ومعنى ذلك أنك تعطى لهذا النظام المرفوض تدعيما قويا مع علمك أن فى تدعيم هذا النظام ضررا كبيرا للشعب .

المحاضر : الزميل يقول انه يختلف معى فى وصف المشكلة اليمنية بأنها مشكلة يمنية ، وفى بداية حديثى أبديت أسفى مقدما لاضطرارى الى وصفها بأنها مشكلة .. وكنت أتمنى الا تكون مشكلة بين إخوة يمنيين وبين أسرة يمنية واحدة ، لكنه لعلاج ما يجرى الآن بين الاخوة يجب تحديد

الصفة المناسبة لهذا الذى يجــرى حتى يمكن علاج هذا الذى يجــرى .. فاضطررت الى وصفه بأنه مشكلة لعرض تفاصيلها بالأسلوب المنهجى العلمى الذى يؤدى الى تشخيصها وعلاجها .

وبعد أن استنكر الزميل وصفى ما يجرى الآن فى اليمن بأنه مشكلة ، عاد ووصفه بأنه مشكلة خارجية ، أى أنه عاد فأقر بأنه مشكلة والسلام .

واذا كانت التعقيدات الموجودة الآن بين اليمنيين ليست مشاكل يمنية ، وانما على حد تشخيص الزميل مشاكل خارجية .. فلماذا لم يطرح لنا الزميل الحل المناسب لها ؟ مثلا يقول لنا : كيف نحــل هذه المشاكل الخارجيـــة فى اليمن ؟

لقد طرحت الحــل على قدر معرفتي ، وقلت انه فى وسعنا كيمنيين أن نتفق فيما بيننا فنضيع الفرصة على التدخل الأجنبى ، ونغلق البــاب فى وجهه ، ونقضى على فرصة تأثيره فينا . هذا حل يمنى . اجتهاد يمنى . والمجتهد قد يخطىء وقد يصيب . واذا أخطأ فله أجر ، واذا أصــاب فله اجران . وهذا اجتهادى .

الزميل له اجتهاد آخر .. يقول ان مشاكلنا ليست مشاكل يمنيــة ، وأنها مشكلة السعودية والامبريالية .

اذن ما هو الحل الذى يراه ؟

لم يعرض اى حل .. واننى مستعد ، وأنتم مستعدون كذلك ، أن نسمع منه الحل الذى يراه لمواجهة السعودية والامبريالية .

ما هو الحل الذى فى أيدى اليمنيين أن يحلوا به مشكلتهم التى يسميها الزميل بمشكلة السعودية والامبريالية ؟

أنا أعتقد أن الهروب من الحل اليمنى الممكن هو هروب من المشكلة ، هو محاولة لابقاء هذه المشكلة لمصالح حزبية تنتهى الى مصالح شخصية .

أكرر مرة أخرى : الحل اليمنى الممكن هو ايجاد صياغة مشتركة لنظام اقتصادى واجتماعى يصلح لليمن بشطريها حسب اتفاقية طرابلس ، وحل مشكلة اللاجئين فورا .

فاذا كان هذا غير ممكن ؟ فما هو الممكن ؟

لم يأت الزميل الكريم ببديل ..

والمفروض أن يكون البديل فى مقدورنا ..

فكما عرضت عليكم حلا يمنيا ممكنا ، باعتبار أن المشكلة مشكلة يمنية ، فاننى أنتظر من الزميل أو من أصحاب هذا الزميل بديلا خارجيا ممكنا .. ما داموا يرون أنها مشكلة خارجية .

بكلمات أخرى : الحل اليمنى معروف وممكن .. ولكن ما هو الحل الخارجى ؟

هل يريد الزميل أن نطلب من الدول العربية محاربة السعودية ؟ ولماذا ؟ ونطلب من الاتحاد السوفيتى أن يحارب أمريكا ؟ ولماذا ؟

واذا رفضت الدول العربية طلبنا ، ورفض الاتحاد السوفييتى كذلك .. فماذا نحن فاعلون بعد أن نخرج نحن أنفسنا من المشكلة ؟

يا زملائى .. ويا ابنائى : فكروا معى ..

هل المطلوب وطنيا وعقليا أن نهرب من حل مشاكلنا وننام ؟ .. ونلتمس لأنفسنا عذر الهروب والنوم فنقول : لا .. لا .. هذه المشاكل اليمنية ليست مشاكلنا ، بل هى مشاكل غيرنا ؟

هل المطلوب وطنيا ونضاليا وعقائديا أن نتحمس على حساب غيرنا ، فنطالب الدول العربية بمواجهة السعودية ، ونطالب روسيا بتصفية امريكا

لننام نحن على كراسى الحكم ونسوق خلفنا الأبرياء والمضللين باستراتيجيتنا الدولية وآفاقنا العالمية وشعاراتنا العقائدية والنضالية ؟

منطق لا يسعى الى حل مشاكلنا .. بل انه ليس من المنطق فى شىء .

فلا الدول العربية تقبل أن تخاصم السعودية تجاوبا مع مزاجنا الأنانى ، ولا الخصام العربى مطلوب عربيا .. لا الآن ، ولا بعد الآن .

وانما الاتفاق العربى هو المطلوب عربيا وقوميا ، بل ويمنيا .. الآن ، وبعد الآن .

وأما الخصام والاتفاق بين روسيا وأمريكا ، فتحكمهما المصالح الخاصة لهاتين الدولتين .

اذن فالالتجاء الى حيل الهروب من حل مشاكلنا اليمنيـــة ، ينبغى أن يكون معروفا وواضحا ومدانا ، اذ لا ينبغى الاتجار بدماء اليمنيين وتشتيت أفكار المواطنين من أجل الحفاظ على مصالح شخصية فردية بل ومؤقتة .. لأن المصالح المغتصبة التى لا تنبت من الواقع الحقيقى لابد أن يأتى عليها وقت تبدو فيه أنها غريبة عنه .

وهذا ما اثبتته التجارب فى كل مكان وزمان .

أما قول الزميل : ان حركة ٥ نوفمبر انقلاب رجعى .. فاننى لا أدافع عنها .. وسبق أن تناولت هذا الموضوع بالشرح المسهب ردا على زميل ، ويمكن للزميل أن يعود اليه ليجد جوابى عليه .

ولقد أوضحت رأيى فى حركة ٥ نوفمبر .. والمسألة مسألة اجتهاد ، مسألة رأى .

وبالنسبة الى انتقاد الزميل وادعائه باننى عقدت فى المحاضرة مقارنة بين نظام صنعاء القائم وبين أسلوب وظروف نشـــأة التنظيم السياسى أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ، فالحقيقة اننى ذكرت أن التنظيم قد نشـــأ

أيام الرسول نتيجة لتبشير الرسول بالرسالة الجديدة ، أى بالدين الجديد ، ولم يحدث أن جمع الرسول الناس حوله فى تنظيم قيادى ثم بشرهم بالدين الجديد (*)

قلت ذلك فعلا .. وهو ما حصل فى التاريخ فعلا .. وما لا يمكن أن يحدث عكسه مطلقا .

وطلبت من حكومة الشمال أن تقتفى أثر الرسول صلى الله عليه وسلم ، بمعنى أن تطرح فلسفتها التى توضح للمجتمع اليمنى كذا .. وكذا .. مما لا يلزم تكراره .. ثم تبدأ فى انشاء تنظيم سياسى من المؤمنين بهذه الفلسفة المستعدين للالتزام بها والدفاع عنها (*)

قلت ذلك فعلا .. ولا أدرى لماذا يستنكر الزميل هذا الاستعراض المنطقى .. اذا كنا نحتكم الى منطق ؟

لقد سلكت الأديان كلها نفس الأسلوب .

تأتى بالرسالة أولا ، ثم ينشأ تجمع من المؤمنين بها .. ونحن نسمى هذا التجمع تنظيما بحسب مصطلحات العصر الذى نعيش فيه .

الماركسية أيضا سلكت نفس الطريق .. أوجدت النظرية أولا ثم نشأ الحزب الشيوعى ثانيا ، ولم يحدث العكس أبدا (*)

لقد ضربت لكم مثلا بما حدث فى التاريخ ، وأقوى مثل يعجبنى أن أستشهد به هو ما حدث أيام الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولنا فى الرسول أسوة حسنة .. لكننى لم أشبه أحدا بالرسول ، ولم أقل ان الأوضاع القائمة الآن فى صنعاء تماثل أيام الرسول صلى الله عليه وسلم .. لم أقل ذلك ، ونص المحاضرة موجود ومسجل وسيطبع ويوزع .

أما اذا كان الأخ يتضايق من مجرد اشارتى الى النظام القائم الآن فى صنعاء ، لأنه يرفضه — كما قال — رفضا باتا وقاطعا ، فهو حر يرفضه وأنا لا أفرض عليه رأيى : يحب الزميل أن يقوم بانقلاب فى صنعاء ، يتفضل

يقوم بانقلاب .. أنا لا أمنعه ولا أمانع غيره .. وصنعاء مفتوحة وكلُّ يمنى يمكن أن يذهب اليها . اننى موجود فى القاهرة وليس معى حديد ولا نار .. وليست لى مصلحة شخصية فى الدفاع عن فئة معينة ..

اننى أقدم فكرا لمن يريد أن يتأمل ويريد أن يفكر ، ويسعى الى معرفة مصالح اليمن .

واذا كنت قد حللت أمامكم الأوضاع فى الشمال ، وأبديت وجهات نظر معينة على أمل أن تقدم حكومة صنعاء فلسفة تستقطب بها آمال الجماهير فينبثق عنها تنظيم سياسى يحرسها ، فاننى قصدت مصلحة الشعب اليمنى حتى يمكن أن يجد بداية الطريق السلمى والعلمى الذى يقوده الى الاستقرار والرخاء والتقدم والتطور .. قصدت ذلك فقط ، أى مصلحة الجماهير اليمنية والأجيال اليمنية .. ولم أضع نصب عينى مصلحة القائمين الآن بالأمر فى صنعاء .

فأنتم تعلمون أن الأيام دول .. والذى سيبقى فى اليمن هو شعب اليمن .. الذى نأمل أن نفتح له ثغرة فى جدار الظلام ..

لقد عرضت عليكم ملامح فلسفة ، على أمل أن تنجح فى فتح هذه الثغرة .

عرضت عليكم كيفية انشاء التنظيم الذى يحرس هذه الفلسفة ..

من الذى يقوم بوضع تفاصيل هذه الفلسفة ؟

لا أدرى ..

من الذى ينشىء ذلك التنظيم ؟

لا أدرى ..

وليست مهمتى أن أدرى اجابة هذين السؤالين .. مهمتى تنحصر فى محاولة فتح ثغرة فى جدار الظلام ..

على أمل أن نرى شعاعا من نور ..

فنتفق على بناء مستقبل أفضل ..

وشكرا ..

كلمة الختام للأخ على عبد الله سعيد
عضو الهيئة الادارية للرابطة

أيهــا الاخــوة :

لقد عشنا هذه الليلة العلمية مع الدكتور عبد الرحمن البيضانى .. واننا اذ نتمنى تكرار مثل هذا اللقاء مع سيادته ، وتكرار هذا النقاش الهادف والبناء انطلاقا من قول القائد والمعلم عبد الناصر العظيم حيث قال: « أن حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديموقراطية » ..

فان رأىقطاعنا الطلابى من خلال ندواته ..

ومن خلال اللقاء مع الأخ عبد الله الخامرى .

وبعد الاستماع الى محاضرة الدكتور عبد الرحمن البيضانى ..

وما اعقبها من حوار هادف بناء ..

قد تبلور الرأى الطلابى حول اتفاقية الوحدة اليمنية فى أنه لابد من اجل تنفيذ هذه الاتفاقية من وجود ضمانتين اثنتين :

الضمانة الأولى : اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين على مستوى الشمال والجنوب .

الضمانة الثانية : عودة كل المشردين الى ديارهم .

واننا اذ نكرر شكرنا العميق للدكتور عبد الرحمن البيضانى مرة أخرى ، فاننا نرجو أن نلتقى به مرات أخرى كثيرة .. والسلام عليكم ورحمــة الله وبركاته .

تعليق المحـاضر

اشكر زملائى وأبنائى على حسن الاستماع الى المحاضرة والى الحوار الذى أعقبها .. وأشــكر بصفة خاصة زملائى وأبنــائى الذين أســهموا فى الحوار ، لأنهم بأسئلتهم الصريحة وتعليقاتهم المتنوعة قد نقلوا الحاضرين الى مناخ الساحة اليمنية بما فيهــا من أفكار متصــارعة ينبغى أن تناقش مناقشة علمية حرة وديموقراطية ، وأن تنشر على الجماهير حتى يستطيع كل مواطن أن يعرفها وأن يعرف الرد عليها .. فيمســـك بأول الطريق الى الحقيقة .

الحقيقــة ..

التى اذا عرفها الجميع ما اختلف عليها أحد .

من المحـــاضرة :

اذا درسنا مشاكلنا بعقلية المصلحة العامة ، سنتمكن من الاتفـــاق السريع على حلولها ..

ونحن فى اليمن مشاكلنا يمنية .. فاليمنيون المناضلون فى الجنـــوب هم الذين اختلفوا ، فاستأثرت فئة منهم بالدولة وأجبرت الفئة الأخرى على استمرار النضال لاستعادة حق المواطنة الشرعى والانسانى .

اليمنيون السياسيون مقيدون فى سجون يمنية .. اليمنيون المشردون شردتهم قرارات يمنية .. التطرف الفكرى وما أدى اليه من تصفيات جسدية داخل التنظيم الواحد قاده اخوة نضال يمنيون .

مشاكلنا كلها يمنية ، ومن أبوين يمنيين ، ويمكننا حلهــا حلا يمنيــا وفوريا .

مجموعة مقالات تهدف إلى نفس الغرض
وقد نشرها المؤلف في الصحف المصرية
حسب التاريخ المذكور في نهاية كل مقال

الدين والتقدمية

الاديان كلها قفزات نحو الامام والتقدم .. وليست قهقرة الى الوراء والتخلف .. لولا أن حرفها المغرضون وأحالوها الى أدوات تضليل وخداع واستغلال للجماهير .. فعرقلوا مسيرة الاديان نحو العدالة والمساواة والتقدم والرفاهية .. فمرت البشرية بعهود ظلامها دامس .. توقفت فيها عقارب التقدم .. وتبدلت خلالها عبقريات المصلحين .. فذلت هامات المفكرين تحت سيوف الكهنة والجلادين الذين تستروا بأصوات المآذن وأجراس الكنائس .. فألقوا بجماهير الشعوب فى طواحين الحكام والاقطاعيين .. باسم الله والجنة وصكوك الغفران .

ولا شك فى أن انقضاض الحكام والكهنة ورجال الدين على جوهر الدين هو الذى دفع الفيلسوف فيورباخ الى صياغة نظريته عن الدين .. فهاجم الأديان .

غير أن فيورباخ لم يقدم عرضا تحليليا عن التاريخ وجوهر الاديان وظروفها وتطور تفسيرها واحتكارها واستغلالها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة .. ولذلك جاءت نظرية فيورباخ عن الدين مجحفة بجوهره وغير تاريخية ولا جدلية .

ثم تأثر كارل ماركس وانجلز .. فى مستهل عهدهما بالتأليف والكتابة .. بنظرية فيورباخ عن الدين فظهرت لأول مرة عبارة « الدين أفيون الشعوب » فى كتاب « مقدمة لنقد فلسفة القانون عند هيجل » بقلم ماركس وانجلز سنة ١٨٤٣ .

فى تلك السنة كان ماركس لايزال فى الخامسة والعشرين من العمر، ولم يكن قد كتب بعد « المخطوطات الاقتصادية والفلسفية » التى أصدرها سنة ١٨٤٤ .

أى أن ماركس عندما قال « الدين أفيون الشعوب » لم يكن ماركسيا بعد . وهذه هى المرحلة التى وصفها انجلز بقوله « لقد كنا جميعا فيورباخيين » .

وفى سنة ١٨٤٦ أصدر ماركس وانجلز كتاب« الأيديولوجية الألمانية » فأرسيا بذلك أسس المادية التاريخية ناقدين فيورباخ نقدا مبدئيا لأنه عالج بطريقة ميتافيزيقية مسألة الاغتراب الدينى .. وقالا ان خطأ فيورباخ ليس تعبيره عن ظاهرة الاغتراب الدينى بل تصويره اياها طريقة مثالية وبعزلها عن باقى الظواهر بدلا من تفسيرها كنتاج لمرحلة تاريخية .

وأضاف ماركس وانجلز عنصرا جديدا بقولهما أن الضيق الدينى هو تعبير عن ضيق واقعى واحتجاج ضد هذا الضيق الواقعى فى نفس الوقت.

وبذلك عالج ماركس وانجلز ظاهرة الدين معالجة جدلية .

وحينما أصبح ماركس وانجلز على وعى تام بمذهبها لم يعودا يرددان عبارة « الدين أفيون الشعوب »بل أوضح تحليلهما التاريخى أن المعتقدات الدينية يمكن أن تلعب دورا متباينا فى العصور المتباينة .

فحين عالج انجلز سنة ١٨٥٠ حرب الفلاحين فى المانيا فى عصر الاصلاح البروتستانتي أوضح كيف أن أيديولوجية دينية . فى ظروف تاريخية محددة قد لعبت دورا جديدا . وكانت التبرير الايديولوجى لنضال ثورى حقيقى .

ولذلك قال الفيلسوف الشيوعى الفرنسى المعاصر روجيه جارودية ان

القضية القائلة بأن الدين فى كل زمان ومكان يصرف الانسان عن الفكر وعن النضال وعن العمل يتناقض تناقضا صارخا مع الواقع التاريخى .

لقد تضمن الاسلام ثورة هائلة فى الفكر التقدمى الثورى مما ليس هذا مجال تفصيله ، الامر الذى أقنع جارودية حتى قال « أن كل من يدين بالاسلام يمكنه أن يكون من بناة الاشتراكية » .

وقال الزعيم جمال عبد الناصر فى ٢٢ يولية سنة ١٩٦١ « أن الدولة الاسلامية حينما قامت كانت هى أول دولة اشتراكية والاسلام سار بعد النبى فى طريق الاشتراكية .. وأن جميع الديانات تنص على العدالة الاجتماعية » .

فالتطبيق العربى للاشتراكية مستمد أصلا من جوهر الاسلام الذى اورد أحكاما عامة فى المعاملات وحلولا تفصيلية لبعض القضايا لتقاس عليها حلول أخرى كلما تطور المجتمع عبر مراحل التاريخ المختلفة .

وقد تمت صياغة التطبيق العربى للاشتراكية ارتكازا على الاسلام وقد أكد ذلك المعنى الزعيم جمال عبد الناصر فى مجلس الأمة بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقوله « احنا اشتراكيتنا علمية قائمة على العلم .. اشتراكيتنا علمية وليست قائمة على الفوضى .. مقلناش ان احنا اشتراكيتنا اشتراكية مادية .. ومقلناش ان احنا اشتراكيتنا ماركسية .. ومقلناش ان احنا خرجنا على الدين .. قلنا أن الدين بتاعنا هو دين اشتراكى .. **وان الاسلام فى القرون الوسطى حقق أول تجربة اشتراكية فى العالم » .**

وفى لقاء الزعيم جمال مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة يومى ٢ / ٨ مارس ١٩٦٨ قال الزعيم **« أما النقطة الخاصة بعدم وضوح الرؤية وعلاقة الاشتراكية بالدين فقد تكلمت فى مؤتمر قوى الشعب**

العاملة بكل وضوح وصراحة ، وفى التليفزيون والراديو — وأوضحت الفرق بين الشيوعية وبين اشتراكيتنا .. وعددت أسباب ذلك ، ومن مدة عشرة أيام نشر لى حديث فى الجرائد مع الصحفيين العراقيين .. وسبق أن تكلمت فى بور سعيد ، ولا ينقصنى الا الصعود الى مئذنة القلعة وأن اقسم على ذلك » . ثم أضاف الزعيم قوله : « ان اشتراكيتنا ليست عربية وانما اسمها الصحيح انها التطبيق العربى للاشتراكية .. فمثلا اذا تغير اسم الجمهورية العربية المتحدة الى اسم مصر وأنا من الذين عز عليهم اسم مصر كدولة فماذا تسمى الاشتراكية حينئذ ؟ » .

وتأكيدا لاحتفاظ التطبيق العربى للاشتراكية بجوهر الدين ، نص الميثاق العربى على أن جوهر الاديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، فمشكلة الظلم الاجتماعى لم يخلقها الدين .. بل ولم يعترف بها .. ودعا الى القضاء عليها .

فالميثاق العربى يستمد تقدميته من الاحتفاظ بجوهر الدين مع تطوير الظروف الموضوعية تطويرا علميا وسلميا يكفل للمجتمع أن ينطلق نحو التقدم والنهضة والعدالة والمساواة .

وأن تقدمية الميثاق العربى .. تتجلى فى أن الفكر الثورى العربى لم يتجاهل الواقع الموضوعى للأمة العربية .. وانما تعمق فى بحث وتحليل هذا الواقع الموضوعى العربى .. ليس من أجل الوصول الى تبريره كأمر واقع .. وانما للوصول الى الحلول العلمية الصحيحة التى مع احتفاظها بجوهر الدين فانها تكفل تغيير الواقع الموضوعى مع فتح حوار علمى لتطوير هذه الحلول ذاتها حتى يتحرر الثوار والتقدميون من المعتقدات الشمولية المنقولة من المجتمعات الأخرى والتى تزعم لنفسها صفة الدوام عندما تفسر الانسان والطبيعة تفسيرا نهائيا يدعى غيبية لاهوتية جديدة باسم العلم أو باسم الثورة والتقدمية .

لذلك اكد الميثاق العربى أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض اختلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله .. وأن التجارب الاجتماعية قابلة للدراسة المفيدة وليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار .

واذا كان الميثاق العربى قد احتفظ بجوهر الدين ودعا الى عدم الانعزال عن التجارب الغنية التى حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها .. فانه فى نفس الوقت قد حذر التقدميين من أن يحبسوا أنفسهم فى نظريات مغلقة يقيدون بها طاقات الثورة .

اذن فعلمية وتقدمية الحلول ليست فى سهولة طرحها عن طريق النقل .. وانما فى التعمق باستخلاصها عن طريق البحث :

فى ظروف معينة ..

وزمن محدد ..

وتفكير علمى متطور نحو الأفضل ..

والقول بغير ذلك اتهام صريح للعملية بعكس العلمية .. ووصف قاطع للتقدمية بنقض التقدمية .

وعلى ذلك فان الفكر الثورى العربى التقدمى عندما استمد جذوره وأصوله من جوهر الدين فانه يكون قد لاحظ مقومات الامة العربية ومقدسات تراثها .. ولذلك اصبحت حلوله المطروحة حلولا ممكنة منبثقة من واقع المجتمع العربى ومستخلصة بتفكير علمى اجتماعى متطور نحو الافضل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهذا ما قصده الرئيس القائد انور السادات بطرحه شعار ((العلم والايمان)) .

ولقد اتضح من دراسة النتائج التطبيقية فى الدول التقدمية ان صياغة الحلول التقدمية ليست عملية نقل لوصفات جاهزة وقوالب جامدة من

مجتمع الى آخر .. كما أنها ليست مجـرد ردود فعل عصـبية لحوادث عارضـة . وانما هى تخطيط علمى للأهداف الرئيسية التى تبرز فى كل مرحلة من المراحـل فتفرض نفسها على طريق التقـدم متقيدة بالامكانيات الواقعية والقوى الموضوعية التى يعتمد عليها التنفيـذ الممكن المتحـرر من الامانى المجـردة .

وبما أنه من الحقائق العلمية المسلم بهـا أن التطور هو القـانون الأساسى الذى يحكم الطبيعة والمجتمع فان التقـدمية حينئذ تعتمد عـلى ديمومة الحاجة الى استمرار المزيد من التعمق فى دراسة الظواهر المختلفة وتحليل أسبابها ونتائجها .. واستخلاص العلاقة بينهما فى مختلف جوانب الحياة الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ولذلك فان الحلول العلمية التقـدمية التى تطرح فى كل مرحلة من المراحل لا يمكن أن تكون حلولا دائمة .. والا فانها هى الأخرى تصبح حلولا جامدة غير متطورة .. وتتحول بمرور الوقت الى مواقف متخلفة .

وهذا ما حدث بالنسبة الى اجتهادات بعض فقهاء الدين الذين كان عليهم أن يحتفظوا بجوهر الدين ويتركوا التطبيق التفصيلى للمعاملات للتطور مع تطور المجتمع . لكن أبواب الاجتهاد قد أغلقت فأصـبحت الحلول التى كانت تقدمية فىمرحلة من المراحل حلولا جامدة .. ثم تحولت بمرور الوقت الى مواقف متخلفـة .

وهكذا نشأ الاغتراب الدينى كما يسميه فيورباخ .. أو الضيق الدينى كما يسميه ماركس .. فظهرت اتجاهات لدى بعض التقدميين المعـاصرين تنادى بالابتعاد عن الدين **ما دامت الحلول التطبيقية التى يتمسك بها رجال الدين هى ذات الحلول التى أفتى بها المفسرون والفقهاء منذ مئات السنين قبل أن تتنوع وسائل الانتاج وتتعقد علاقاته .. وقبل أن يتحول المجتمع من**

مجتمع ماء وكلأ ونار الى مجتمع اقطاعيات ومصانع .. بخار وكهرباء .. ادخار واستثمار .. تضخم وانكماش .. احتكارات ونقابات .. بترول وذرة .. شركات ومؤسسات .. بنوك وبورصات .. خصم وتأمين وما يترتب على كل ذلك .. وعلى غير ذلك .. من أزمات اقتصادية وعلاقات انتاجية .. وجشع واستغلال .. وتزايد فى الفوارق بين الناس .. وكوارث اجتماعية لا حصر لها .. مما لم يخطر على بال أساتذتنا وفقهائنا الأولين .

أن دعوة بعض التقدميين المتطرفين الى الابتعاد عن الدين خطأ ..

وهى لا تقل خطأ عن دعوة بعض المتعصبين المتطرفين الى الالتزام بحرفية تطبيق الحلول التفصيلية التى قال بها أساتذتنا وفقهاؤنا الاولون .. الذين لم يسمعوا عن الانقلاب الصناعى .. وثورة المواصلات .. وقفزات العلوم الاقتصادية والاجتماعية .

وبعد ..

ان أحكام العبادات أزلية .. لا تتغير .

وانما التطبيق التفصيلى للمعاملات .. وتنظيم الانتاج .. والعلاقات الانتاجية .. هو الذى مع احتفاظه بجوهر الدين .. ينبغى أن يختلف من مجتمع الى آخر .. ويتطور من زمن الى زمن ..

مع تطور الظروف الموضوعية لكل مجتمع .. واختلاف مشاكله المتوالدة فى كل عصر .

وهذا هو جوهر التطبيق العربى للاشتراكية .

استهدف هذا المقال الرد على الذين ادعوا ان الرئيس أنور السادات خرج عن خط الثورة العربية عندما أعلن شعار (العلم والايمان) .

اخبار اليوم فى ٥ يونية ١٩٧١

سيادة القانون

اذا كانت الثورات عواصف تهب بارادة الشعوب .. لتقضى على الظلم والفساد والتخلف .. فانها بعد أن تتم ذلك لابد أن تهدأ وتستقر .. وباسرع وقت .. حتى لا تعيش الشعوب فى جو العاصفة ..

اما اذا استمرت فمعنى ذلك أن الثورات لم تنجح فى تحقيق اهدافها .. او ان فسادا جديدا قد وقع .. وظلما آخر قد ضرب جذوره فى الأعماق .. باسم الشعوب والثورات .

لذلك لا تنحصر مهمة الطليعة الثورية فى مجرد صياغة الهدف .

وانما تتسع لتستوعب صياغة الطريق الذى يؤدى اليه .. ثم لا تتوقف عند هذا الحد .. وانما تسعى الى جعل الهدف الثورى سلوكا عاما يلتزم به الحكام والمحكومون .

من هنا تظهر اهمية التنظيم الثورى الذى يبدأ بالتوسط بين النظرية والممارسة .. اى بين هدف الثورة وبين تحقيقه .. ثم ينتقل .. بعد نجاح الثورة .. من مرحلة التنظيم الثورى الى مرحلة تنظيم الثورة .. اى تقنينها وصياغتها وتحديد أبعادها فى دستور وقوانين سياسية واقتصادية .

ويمثل التنظيم العامل الذاتى فى التطور .. ولا يقل أهمية عن العامل الموضوعى الذى تمثله علاقات الانتاج والوضع الاجتماعى والاقتصادى .

الا أن صعوبة العمل التنظيمى فى أجزاء الوطن العربى قد نشأت الى جانب أسباب أخرى كثيرة .. بسبب عدم طرح بعض التنظيمات العربية

قضية شكلها التنظيمى منذ ولادتها وتسلحها بالنظريات العلمية .. وانما طرحت شكلها التنظيمى بعد تطورها واستلامها للسلطة .. فلم يتمكن بعض هذه التنظيمات من الاحتياط من محظور اقرار التجربة .. ثم احتضان مفرداتها وعناصرها التى تحتضن عادة عناصر فاسدة وانتهازية .. وعادة لا يتم اكتشافها بالسرعة المطلوبة أثناء عملية بناء التنظيم .. فجاء بعض هذه التنظيمات مجرد كوادر ادارية غير قادرة على استشفاف مسار التطور الثورى .. وعاجزة فى نفس الوقت عن ضبط هذا المسار فى اتجاه صالح الثورة .

وبدلا من ان تاتى هذه التنظيمات بمثابة رد قاطع على الواقع الفاسد الذى قامت الثورات من اجل القضاء عليه .. اذا بها تسمح فى بعض الظروف بسبب شروطها الموضوعية بانتقال هذا الفساد الى اجهزتها وبنيانها .. حتى اصبحت مجرد مرايا للواقع الفاسد ذاته .. بأمراضه الموروثة والمعروفة ..

وقد أدرك الزعيم جمال عبد الناصر هذا المحظور حين قال : « نحن غير مستعدين لأن يكون الاتحاد الاشتراكى عبارة عن شلل وبطانات .. بدلا من أن يكون قائما على عناصر اشتراكية وقيادية منزهة .. ان الشخص الذى نأتى به ونضعه فى الامانة العامة ثم بعد ذلك يظهر له اتجاه يشذ به فينقلب فان هذا الشخص يعبر عن أنانية شخصية وهو انتهازى أكثر منه وطنى .. وصل الى شىء فتطلع الى الوصول الى شىء أكبر » .

وما أشار اليه الزعيم عبد الناصر له أمثلة فى التاريخ المعاصر . ففى كوبا .. وعلى اثر نجاح الثورة هناك .. حاول هانيبال اسكيلانتى وهو قائد سابق فى الحزب الاشتراكى الشعبى .. والذى عهد اليه بالاشراف على تنظيم (المنظمات الثورية المندمجة) أن يجعل من هذا التنظيم الموحد الجديد أداة ذات طبيعة بيروقراطية لخدمة أغراضه الشخصية الضيقة

متخلصا من كل رقابة شعبية .. فعين أنصاره في مراكز التنظيم الحساسة وكون منهم مركز قوة لنفسه داخل التنظيم .. وضد قيادته العليا التي على رأسها فيدل كاسترو زعيم الثورة نفسه .

ولما ظهرت بوادر الانحراف انبرى كاسترو وتصدى لهذا الانحراف وأسقط اسكيلانتي وهاجمه هجوما عنيفا سنة ١٩٦٢ .

وقال كاسترو أنه ((**ليس المطلوب حزبا مروضا .. مكونا من شذاذ ومغرورين ومتكبرين .. يسندهم انتهازيون ووصوليون تسللوا الى الحزب عندما أصبح وسيلة للارتقاء في أجهزة الدولة .. وأن الابتعاد عن الجماهير يمهد ويسهل تسليم المسئوليات الى وصوليين وانتهازيين قد لا يكونون قد ناضلوا قط في حياتهم**)) .

ولا شك أن كاسترو قد أدرك مبكرا .. وفي الوقت المناسب .. أن حيوية التنظيم الثوري لا تتوافر الا عندما تستطيع الجماهير أن تعبر عن نفسها وأن تدخل أيضا في الوقت المناسب .. وقبل وقوع الكارثة .. لتصحيح مسار التنظيم نفسه الذي هو جهاز الشعب لتحقيق أهدافه .

وهذا لا يتحقق في ظل القلق والخوف من الاجراءات الاستثنائية غير المستندة على القانون والبعيدة عن رقابة الجماهير .. الأمر الذي يفتح المجال لقوى الثورة المضادة .

فالثورات لا يمكن أن تستهدف احداث القلق المستمر لذات القلق المستمر والخوف المتواصل .. والرعب الذي لا يقف عند حد .

كما أن الثورات ليست تصاريح مرور الى الظلم والقلق .. والغاء سيادة القانون .

ولقد ظهرت مطالبة شعبية بسيادة القانون حتى في الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٢٧ عندما طالب الشعب هناك باصدار نص قانوني في قانون

العقوبات يحرم الاضطهاد ويعاقب كل مسئول رسمى عن اضطهاد مباشر أو غير مباشر يقع من السلطة على أى مواطن ...

وعندما لم تستجب الحكومة آنذاك الى هذه المطالبة الشعبية كتب راكوفسكى سنة ١٩٢٨ قائلا « **ان الطـرق المفسدة للاخلاق قـد حولت المفكرين السـوفييت الى بشر مسـيرين كالآلات وقتلت الارادة والطباع والكرامة الانسانية** ».

ثم اصدر المؤتمر العشرين للحزب الشـيوعى السوفييتى بيـانه المعروف سنة ١٩٥٦ معلنا اعادة سـيادة القانون ومنددا بالاجـراءات الاستثنائية التى سبقت ذلك والتى كما قال البيان المذكور « قد أنزلت ضررا كبيرا فى بناء الاشتراكية وتطور الديمقراطية داخـل الحزب والدولة .. مما أدى الى سقوط أجهزة الامن واقترافها انتهاكات للشرعية .. ووقوع عمليات قمع جماعية » .

واذا كانت الثورات هى احدى وسائل الشعوب لتحقيق أهدافها .. وأهمها التطور والعـدل والاستقرار وسيادة القـانون .. فان التنظيمات الثورية المعبرة عن ارادة الشعوب هى تلك التنظيمات التى تنقل الاهداف الشعبية الى واقع الممارسة الفعلية ..

كما أن التنظيمات الثورية التى تنبثق فعلا من ارادات الشعوب وتعبر حقيقية عن امانيها هى تلك التنظيمات التى ــ بعد أن تزيل عقبـات التطور من طريق الشعوب ــ تعمل وبأسرع وقت الى استعادة الحياة الطبيعية .. بصياغة الاهداف الثورية ووسائل تحقيقها وحمايتها فى دسـاتير وقوانين ولوائح .. حتى يدرك المسئولون أبعاد سلطاتهم ويعرف المواطنين حـدود واجباتهم وحقوقهم .. فينطلقوا فى اطارها .. ممارسين تطلعـاتهم الانسانية .. واثقين من خطواتهم المشروعة .

فتقنين الثورة .. ليس معناه تصفية الثورة .

وانما معناه تنظيم الثورة ..

استهدف هذا المقال الرد بأمثلة من التاريخ على الذين حاولوا التشهير بشعار (سيادة القانون) الذى كان الرئيس أنور السادات قد أعلنه رسميا تمهيدا لاقامة الدولة العصرية .

اخبار اليوم فى ١٩ يونية ١٩٧١

المرحلة الجديدة

الثورة تعبير شعبى عن ارادة التغيير ..

تعبير عن وجود عقبات سياسية واجتماعية تحول دون تقدم الشعوب ، ولا يمكن ازالتها ديموقراطيا عن طريق المؤسسات الشعبية السائدة فى انظمة الحكم المختلفة .. فتاتى الثورات لتقوم بمهمة التصفية الجذرية لهذه العقبات ، فتمهد طريق الشعوب نحو التقدم .

فالثورات عمليات تمهيدية على طريق التقدم .

اما التقدم ذاته .. اى احداث التغيير المطلوب نحو الأفضل .. فانه يعتمد على مجموعة نظريات سياسية واقتصادية واجتماعية تستخلص بالعلم والتامل فى واقع المجتمعات المراد تطويرها ، وترتبط بالوسائل الممكن اتخاذها وصولا بهذه النظريات الى أرض التطبيق والممارسة .

اذن لا يكفى أن تقوم ثورة شعبية تنجح فى القضاء على نظام حكم سياسى متخلف وتستبدله بنظام آخر ذى شكل تقدمى .. وبعد انتهاء هذه المرحلة تقف الطليعة الثورية الحاكمة معصوبة الاعين مكتوفة الايدى أمام مشكلات التطور والنهضة ، ماذا بها تضطر الى مسايرة العوائق الموضوعية للتقدم والازدهار .. ثم تستنفذ كل جهودها فى حماية نفسها مكتفية باطلاق الشعارات الشعبية الثورية التى انتهت مهمتها أثناء المرحلة الثورية الاولى عندما نجحت فى اثارة الشعب ضد نظامه السياسى المتخلف .

هذه الثورة وحيدة المرحلة تفقد معناها بمجرد سقوط مقاليد الحكم فى

أيدى الثوار الذين سرعان ما يتحولون الى سياسيين ثم الى قوى مضادة للثورة .. أى لأهداف الشعب المتطورة .

فلكى تستمر الثورة ثورة .. ينبغى أن تتحول الشعارات الشعبية الثورية التي تنصب فى المرحلة الاولى على مضمون النظم السياسية المتخلفة لتنصب على المضمون التقدمى لأهداف الثورة .. وبذلك تدخل الثورة فى المراحل الثورية المتتالية .

واذا كانت الشعارات المتجددة تعبر عن مراحل متعددة فانها تعطى تلخيصا موجزا لمضامين هذه المراحل .

فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كان مضمون مرحلتها الأولى ما تضمنته مبادىء الثورة الستة .. مضافا اليها انها بدأت العملية التمهيدية للتغيير الثورى الاجتماعى . وقد وصف الميثاق العربى تلك المرحلة بقوله ان « **الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لمقدماته . لقد فتحت الباب للثورة** » .. وأن المتتبع لفكر الزعيم جمال عبد الناصر يتبين أن هذا الفكر قد تطور تطورا مستمرا منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وكان فى كل مرحلة من مراحل الثورة يعبر عن مضمونها الثورى بشعارات جديدة .

وفى عيد العمال الأخير أطلق الرئيس القائد أنور السادات شعار العلم والايمان معبرا به عن مرحلة قادمة .. مرحلة تطور علمى الحاق بموكب العصر استنادا الى الاخلاق والايمان ثم اتبع هذا الشعار بشعارات جذرية أخرى .

وهذا يعنى بالضرورة مراجعة مفردات المراحل الثورية السابقة للاستفادة من دروسها .

وهذا جوهر التقدمية .

فالتقدمية محاولة مستمرة ومتطورة لبلوغ المستوى الأفضل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

والسياسة والاقتصاد علوم اجتماعية .. مرتبطة بالمجتمعات .. فيلزم أن تتطور معها .

والقوانين الموضوعية التى استند اليها ماركس لم تكن من خلقه أو من اختراعه . وانما اكتشفها أثناء تعمقه فى دراسة تطور المجتمع الانسانى ثم صاغ اطارها النظرى بعد ذلك .

فلما أصدر ماركس وانجلز بيانهما التاريخى سنة ١٨٤٨ ذكرا ((**أن تطبيق المبادىء الواردة فى ذلك البيان يتعلق دائما وفى كل مكان بالظروف والأوضاع التاريخية فى وقت معين**)) .

وعندما أصدرا مقدمة ذلك البيان فى الطبعة الروسية سنة ١٨٨٢ **ذكرا** فيها انهما تحدثا ((**عن كثير من الاوضاع فى البيان الذى أصدراه سنة ١٨٤٨ . ولكن لشد ما تبدل كل ذلك الان**)) أى عند صياغة تلك المقدمة .

فالجمود مخالف للتطور .. وادعاء احتكار الحقيقة العلمية مخالف للحقيقة وللعلمية .

والانغلاق على ما تم انجازه فكرا أو عملا فى أية مرحلة ثورية والادعاء بأنها أنجزت كل شىء وتضمنت كل الافكار . ادعاء سطحى وغير علمى .. لكنه يحدث على أى حال من وقت الى آخر ، ويقع فى كل المجتمعات العربية وغيرها ، وحدث فى مرحلة ستالين ان زعم العالم الروسى ليسنكو انه اكتشف فى الماركسية نظرية فى علم الوراثة ومع أن الماركسية ثورة علمية اجتماعية **واقتصادية وسياسية** للطبقة العاملة .. لا علاقة لهـا

بالصفات الوراثية وما يتعلق بعلم الوراثة فان أحزابا شيوعية تلقت هذا الزعم هذا وروجت لنشره .. ثم اتضح زيف هذا الزعم بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي فاضطر العالم الكبير مارسيل برينان الى الاستقالة من عضوية الحزب الشيوعي لانه شارك في نشر ذلك الزعم الخاطىء الذى أساء الى الماركسية نفسها .

فلا عيب على الاطلاق فى كشف أخطاء مرحلة من المراحل .. بل أن هذا الكشف هو المقدمة الضرورية لتحديد مضمون المرحلة التالية والاتفاق على عناصرها واطلاق شعاراتها .

لكن التوفيق فى تحديد مضمون كل مرحلة واختيار الحلول المناسبة لها يتوقف على المدى المتاح لنقد المراحل السابقة نقدا موضوعيا .. اى ما حدث فعلا .. ونقدا ذاتيا .. اى نقد شخصى من جانب الذين ساهموا فى احداث ما حدث فعلا ..

غير أن الشرط الجوهرى فى النقد البناء هو ما حدده .. بصدق .. الكسندر رانكوفيتش فى جوهر التقرير المقدم الى المؤتمر الثامن لرابطة الشيوعيين اليوغسلافيين فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ حيث قال « ان **الجوهرى** فى النقد ، كما فى كل شىء آخر هو ماهيته ، الموقف الذى ينطلق منه الهدف الذى ينزع اليه .. وحتى يستطيع العضو فى الرابطة أن يمارس النقد بنجاح ، وحتى يكون نقده مساهمة فى حل مشكلات محددة ، ينبغى أن يعرف هذه المشكلات . ينبغى أن يعمل بلا **انقطاع** على بناء نفسه ، والا بقى سطحيا واحادى النظرة فى ملاحظاته النقدية .. ان المساهمة النشيطة فى حل هذه المشكلات هى المناخ الايجابى للنقد .. **اما اذا لوحظت الامور من الخارج ، ووجهت الانتقادات على اساس الانطباعات والكتب المقروءة والصيغ المحفوظة فان المجتمع لن يكسب اية فائدة من مثل هذا**

النقد .. بل ان هذا النقد بدلا من أن يساعد القوى الثورية فانه يبلبلهـا ويضللها حتى وان كان حسن النية)) .

واننا اذا كنا ندعو .. وبغير تحفظ .. الى حرية النقد البناء للمراحل الثورية العربية السابقة وصولا الى اكبر قدر ممكن من سلامة المراحل التالية .. فاننا نلاحظ بكل اسف ان الظاهرة العامة للنقد فى المجتمع العـــربى هى من نوع النقد الذى شكا منه الكسندر رانكوفيتش .. الامر الـــذى يؤدي الى انصياع بعض اعضاء التنظيمات الثورية العربية وراء اقليـات سطحية أو مغرضة .. مما يؤدي بدوره الى اتجاه بعض المجموعات فى بعض الاحيان الى **مواقف تتعارض** مصالحها الثورية مع مواقفها المبدئية ذاتهـــا .

وقد يعزى ذلك الى **المستويات الفكرية السائدة** فى المجتمع العربى او الى حداثة عهد هذه التنظيمات الثورية العربية بالســـلوك التنظيمى والانضباط القيادى. .أو عدم التمييز بين **جماعية القيادة** .. وهى **امر مقطوع بضرورته لضمان حسن سير الثورة** .. وبين **زعامة القيادة الجماعية** وهى **امر طبيعى لضمان حسن سير القيادة .**

ومما يضاعف من محظور هذه الظاهرة سرية الاجهزة السياسية داخل هذه التنظيمات .. فبدلا من أن تعمل هذه الاجهزة على قيـــادة الوعى الجماهيرى فانها تتفرغ بحكم سريتها لعمل من نوع آخر .. فاذا بها تعمق الانفصال الشبكى بين القيادة والقاعدة .. وتطمس المعالم الفاصلة بين الحقائق والاشاعات .

لذلك فان علنية نشاط الجهاز السياسى كمـــا يقول تقرير المؤتمـــر الثامن لرابطة الشيوعيين اليوغسلافيين « مرتبطة ارتباطا وثيقا برأى المجتمع العام لان الرابطة **لا تستطيع التاثير** بصورة فعالة الا من خلال الاشكال العلنية لعملها كما أن الهدف من هذا المبدأ ، أى مبدأ علنية الجهاز السياسى

الطليعي ، هو ضمان تأثير سياسي واجتماعي اكبر لقوى الثورة على السياسة في جميع ميادين الحياة الاجتماعية وعلى التطور الداخلي لرابطة الشيوعيين » .

فمجال الاجهزة السياسية السرية هو اثناء النضال من أجل القضاء على أنظمة الحكم المتخلفة .. اى في المرحلة التمهيدية للثورة .. وأما بعد استلام الثوار للسلطة السياسية فانه لا يبقى اى مجال للعمل السرى سوى لاجهزة الامن والمخابرات لتأمين مسيرة الثورة .. ويتحول تنظيم الثورة الى تنظيم علنى مشروع ومعروف وواضح .. وهذا منطق الثورات .. ومنطق اشراك قوى الثورة في صياغة الحلول واتخاذ القرارات ثم مراقبة تنفيذها ونقد نتائجها نقدا بناء موضوعيا وذاتيا .

ومن طبيعة البشر الا يسلم الجميع بأخطاء التجربة .. بل عادة ما يظل عدد من الاشخاص يدافعون عنها .. اما لانهم اكتسبوا مواقع شخصية معينة من خلال هذه الاخطار .. واما لكونهم قد تعودوا على اساليب خاصة في العمل لا يشعرون بالقدرة على تغييرها واستبدالها بأساليب أخرى يقتضيها تصحيح مسار الثورة في المرحلة التالية .. واما لتفاعل هذين العاملين معا .. فاذا لم يتمكن أمثال هؤلاء من التخلص .. وبسرعة .. من هذه القيود الشخصية فانهم سرعان ما يجدون أنفسهم في مواقع الثورة المضادة وبكل مخاطر هذه المواقع ، أو يجدون أنفسهم في أحسن الفروض موصوفين بأنهم عناصر مرحلة ثورية منتهية . ويتحولون الي سياسيين تقليديين معزولين انتهت ادوارهم ..

أمثال هؤلاء بولجانين وفورشيلوف ومولوتوف ومالنكوف وزملاؤهم .. الذين كانت لهم مواقف ثورية تاريخية في مراحل معينة .. لكنهم عندما تعودوا على أساليب خاصة في العمل لم يستطيعوا التخلص منها أو نقد

أنفسهم نقدا ذاتيا لمسايرة المجتمع السوفيتى وتطلعاته الى أساليب أفضل تتفق مع حاجاته الملحة الى الشعور بالطمأنينة والضمانات القـــانونية الشـــخصية .

غير أن التغيير الذى تفرضه كل مرحلة من المراحل لا يعنى ثوريا مجرد تغيير الاشـــخاص .

فتغيير الاشخاص أمر مألوف .. ويتم عادة وباستمرار خـــلال كل مرحلة دون أن يعنى انتهاءها وابتداء مرحلة تالية .. فتعاقب المراحـــل لا يستدل عليه من خلال تعاقب الاشخاص .. كما لا توجد فواصل حادة بين المراحل المتتابعة للاستدلال بها على تتابعها .

أما الدليل على الانتقال من مرحلة الى أخرى فانه تغيير المنـــاخ الذى أفرز أخطاء المرحلة السابقة ..

تغيير الظروف التى أنتجت سلبياتها التى يتم اكتشافها وعزلها أثناء مراجعة المرحلة المنتهية ..

ايجاد الضمانات الفعلية التى تضمن أمرين ..

استمرار الثورة فى مسيرتها المنظمة ..

وعدم تكرار الاخطاء والسلبيات .. قدر الامكان .

وهذا ما عبر عنه الرئيس القائد أنور السادات عند اطلاقه شعارات المرحلة الجديدة ..

وما أوضحه بيان ٣٠ مارس الذى بعـــد أن تحـــدث عن ((الصورة الكاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة)) ذكر ((أن التغيير المطلوب لابد له أن يكون تغييرا فى الظروف .. وفى المناخ ..))

معنى ذلك ..

ان اى اشخاص جدد فى نفس الظروف ..

وفى نفس المناخ ..

سوف يسيرون فى نفس الطريق ..

الذى سبق اليه غيرهم ..

استهدف هذا المقال الرد على الذين حاولوا التشكيك فى ثورية الانتقال الى المرحلة الجديدة التى اعلنهـــا الرئيس أنور السادات وبدأها بتغيير الظروف ، وتغيير المناخ الذى افرز المناخ (الانحرافات والاخطـــاء) التى وقعت فى المرحلة السابقة والتى وصفها بيان ٣٠ مارس بصراحة .

اخبار اليوم فى ٣ يولية ١٩٧١

دورة الديموقراطية

عرف الناس الثورة منذ فجر التاريخ .. ناقشها النقاد الثوريون والمؤرخون من زوايا مختلفة .. وتباعدت بينهم مسافات الاختلاف بحسب الابعاد السياسية والاجتماعية التى حصرت كلا منهم فى مفهومه الثورى أو التاريخى .

بعضهم ناقش مضمونها .. وبعضهم تحدث عن مسيرتها .. وأكثرهم فسرها بأنها انفجار لقوى تتكون لتشق طريقها الى السلطة ثم ينتهى المطاف ..

تنجح الثورة .. تصفق الجماهير .. ويسجل التاريخ ..

لكنه يسجل تفسيرا لنصف الحقيقة .

ونصف الحقيقة عادة ما يكون من السهولة والجاذبية بحيث يستهوى الذهن اكثر من الحقيقة كلها .. لان نصف الحقيقة يسهل مهمة شرح علل الاشياء واصولها .. ثم لا ينتقل الى مرحلة ادراك طبيعة السببية المعقدة والمتعددة الجوانب .

يذكر ارسطو أن فقدان المساواة بين أبناء المجتمع الواحد يخلق بينهم الشعور بالظلم .. وأن الشعور بالظلم هو مصدر الثورة .

ويمضى فى تحليله ويقول ان فقدان المساواة يحدث نتيجة حتمية وطبيعية للتفاوت بينهم فى الامتيازات الاجتماعية .. أو فى المنزلة أو فى الثروة .

ويتوقف ارسطو عند هذا الحد ..

يقتصر على تحليل مصدر الثورة .. يحدده بفقدان المساواة ويعلله بالتفاوت فى المنزلة الاجتماعية أو فى الثروة .. ثم لا يشرح أسباب التفاوت .. ولا كيفية تراكم الثروة .. ولا الظروف الاخرى الموضوعية والذاتية التى تمهد لقيام الثورة ثم تضطلع بها .. لا يقدم تفاصيل النظام الذى يمكن أن يحقق الشعور العام بالمساواة .. مكتفيا بملاحظة منطقيــــة مؤداها أن الثورات تحدث فى النظم الديكتاتورية أكثر مما تحدث فى النظم الديمقراطية.

وجاءت الاديان .. وفى ختامها الاسلام .. تدعو الى ازالة أسباب عدم المساواة بين أبناء المجتمع .. وقدم الاسلام للحضارة الانسانية نظاما ديمقراطيا وان كان هذا النظام لم يستمر طويلا ولأسباب كثيرة الا انه قدم للانسانية أول ثورة ديمقراطية عرفها التاريخ .

والمقصود بالثورة .. ليس ذلك النوع من الثورات المعروف بـ ((**ثورات القصر**)) التى تكثر فىأمريكا اللاتينية وفى بعض بلاد الشرق.. والتىتنزع السلطة من يد ديكتاتور كى تسلمها الى يد ديكتاتور آخر والتىلا يرى فيها الناقد الثورى روبرتو ميشلز سوى « أنها فى الامد الطويل تستبدل نخبة من حكام تكون فى حالة انحلال بنخبة جديدة قوية .. لا تلبث أن تعــود الى وسائل النخبة القديمة التى حلت محلها » .

أى ليس المقصود بالثورة تغيير أفراد الاوركسترا دون تغيير أنغــام الموســـيقى الحزينة .

وانما المقصود من الثورة هو التحول الجذرى .. فى مضمون الحكم وفى أسلوبه .. وصولا الى التقدم والرفاهية بتحقيق المساواة الســـياسية والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد .. أى وصولا الى الحــرية

السياسية والحرية الاجتماعية .. اللتين لا يمكن الفصل بينهما .. لانهما كما قال الميثاق العربي جناحا الحرية الحقيقية .

فالثورة التي ليست ذات طابع ديموقراطي .. ليست ثورة .. هي انقلاب يستبدل فئة ظالمة ومتخلفة بفئة اخرى لا تقل ظلما وتخلفا عن سابقتها .. وإن كانت اكثر منها خبرة في مسايرة مقتضيات الحال .. وأكثر مقدرة على تضليل الجماهير باسم الثورة .

فالثورة ديموقراطية بطبيعتها .. في مضمونها وفي شكلها .. وفي سلوكها ..

هي ديمقراطية لانطلاقها بارادة الجماهير .. وفي مسيرتها معهم .. وتلك هي المسئولية التاريخية الكبرى والحاسمة التي تتحملها الطليعة الثورية .. والتي على أساسها تبني مكانها في التاريخ ..

ذلك المكان الذي لا تستطيع أن تحجزه لنفسها قسرا ..

وانما تتكفل الإجيال التالية بهذه المهمة ..

عندما تكون الطليعة نفسها .. ومعارضوها .. في ذمة التاريخ . بغير سلطة او قوى مضادة ..

ولا يكون في الميزان سوى ما بقيت أثارة في ضمائر هذه الأجيال .

وعندما تكون الطليعة على هذا المستوى فان أقصى ما تستطيع تقديمه وباخلاص .. هو نقطة الانطلاق الاساسية نحو الديموقراطية .

ذلك لأن الثورة لا تؤدي الى خلق الديموقراطية خلقا مفاجئا .. بل تؤدي في البداية الى مجرد استبدال نظام ظالم متخلف بنظام آخر يبدأ في التمهيد لنمو الديموقراطية عبر عمليات تحول طويلة الامد لا بد أن تمر من خلالها كما مرت جميع أشكال الديموقراطيات التي عرفها العالم قبل

أن تتوصل هـذه الديموقراطيات الى وضـع الحكم تحت رقابة جميع المواطنين .. وقبل أن تتوصل الى محاولة تحقيق عدالة التوزيع بينهم .

على ذلك .. لا تقاس ديموقراطية الثورة بامكانية تحقيق كل عناصر الديموقراطية يوم ميلادها .. فهـذا نوع من الخيـال لا يهبط الى أرض الواقع .. وانما تقاس بمدى الظروف التمهيدية التى تهيؤها الثورة لنمو الديمقراطية .. بمدى الوسائل والاجراءات التى تصوغها لتعويد الجماهير على ممارسة الديموقراطية .. بمدى القـوانين واللوائح والقرارات التى تستحدثها لحماية هذه الممارسة .. ثم بمدى سـلوك الحكام الثـوريين واحترامهم لهذه القوانين واللوائح والقرارات التى تستحدثها .

وعندما تولد الديموقراطية بارادة الثورة فانها لا تنمو .. واذا نمت فانها لا تستمر .. الا مع تهيئة الظروف الصحية المناسبة لها والتى غالبـا ما تكون غير متوافرة بالقدر الكافى لحظة قيام الثورة .. لأن حاجة المجتمع الى الثورة تعنى غالبا .. عدم توافر هـذه الظروف الصحية المناسـبة للديموقراطية مما يقضى بحتمية قيام الثورة وصولا اليها .

وهذه ظروف موضوعية تضع أعباء ثقيلة واضافية على أكتاف الطليعة المتحملة مشاكل الثورة الاخرى المعقدة .

فالديمقراطية تزدهر أكثر وأسرع بين الشعوب التى بلغت مرحـلة مناسبة من التقدم الثقافى والاقتصادى .

ولكن ليس معنى ذلك أن التقدم الثقافى والاقتصادى يؤدى حتما الى الديموقراطية .. وانما يوفر لها مجرد مناخ مناسب .

وتزداد مهمة الطليعة صعوبة فى المجتمعات التى تعانى من صعوبة المواصلات وتسودها التقاليد الجامدة والعادات المتخلفة والعصبيات العمياء سواء كانت اقليمية أو عنصرية أو طائفية . أو ينتشر فيها الفقر والتعـود

على الاستكانة السياسية .. وتفتقر الى الوعى بمنفعتها المشتركة .. مهما كانت هذه المجتمعات على درجة عليا من الذكاء .. لأن الذكاء الفطرى ليس بديلا عن الوعى بالمنفعة المشتركة .

ثم تأتى صلابة الشعوب المتطلعة الى الديموقراطية .. فهى كذلك أحد العوامل الحاسمة فى تثبيت الديمقراطيـــة بعد ولادتها .. فالمخاطر التى تجعل الديمقراطية تقترب من خطر الموت أكثر من العوامل الايجـــابية التى تدفعها الى الحياة .. ولذلك تعلو نسبة وفيات الطفولة المستحدثة أثناء صراعها مع القوى المتربصة والمتشبثة بالانظمة القديمة الساقطة .

ومن المفارقات أن تفرز الديموقراطية بنفسها أخطارا تهـدد وجودها ذاته .

لانها وهى تطلق حرية الشـــــعوب فى التعبير عن آرائها حتى تتقرر السياسات بالرأى الحر والاقتناع الفعال ، لا بالقوة والاكراه ، فانهـــا فى نفس الوقت تقدم مدخلا ديموقراطيا واسعا للعناصر الانتهازية ولقوى الثورة المضادة التى عادة ما تكون (فى بداية عهـد الشـــعوب بالديموقراطية) أكثر قـــدرة على نشر الاشاعات وبلبلة الافكار ودفـــع الجماهير الى نقيض مصـــــلحتها .

وبذلك تتعقد مهمة الطليعة التى تسعى الى مخاطبة العقل واعتبـــاره قاعدة الحكم .. والتى تسعى الى جعل السياسة قائمة على افتراض الخير العام .. وعلى قبول الجماهير لمفهوم هذا الخير العام حتى يفوز بالرضـــا العـــــام .

وللخير العـــــام .. أثران .. أثر عـــام بالنســـــبة الى المجتمـــع .. وأثر خـــاص بالنســــبة الى كـــل فـــرد من أفـــراده . وقـــد يتفق الأثران .. وقـــد يختلفـــان .. وعنـــد اختلافهما فى بعض الأحـــوال لدى

بعض الافراد ينشأ مدخل آخر للقوى المضادة .. ثم يتوقف حسم هذا الاختلاف على مدى تحمل الفرد فى سبيل المصلحة العامة .. فينتج من سلوك الأفراد مدى ادراك الأغلبية لمنفعتها المشتركة .

وادراك الأغلبية تصونه وتحميه اجراءات أمن الثورة .

والثورة — ككل نظام — لابد لها من اجراءات أمن .

فى النظم الديكتاتورية توجد اجراءات امن لحماية الأقلية الظالمة من يقظة الأغلبية المظلومة .

وفى النظم الديمقراطية توجد اجراءات أمن لحماية الأغلبية المنتصرة من جيوب الأقلية المنهزمة .

لـكنها كلها اجراءات أمن

واجراءات الأمن بطبيعتها تتسع وتضـيق .

اذا اتسعت مكنت القوى المضادة من التشهير بالثورة الديمقراطيـة فتصمها بالديكتاتورية .

واذا ضاقت أعطت الفرصة لهذه القوى الرجعية كي تنفذ الى بنيـة النظام الديمقراطى لتقويضه من داخله .

ومهمة الطليعة الثورية الواعية حينئذ أن توازن بحكمة بين الأمرين .. فتحدد نطاق اجراءات الأمن بحسب طبيعة وظروف كل مرحلة ، وفى اطار سيادة القانون .

وعلى ذكر سيادة القانون بمفهوم خضوع الحكام والمحكومين له .. يمكن القول بأنها لا تعنى وحدها ديمقراطية الثورة .

فقد يسود القانون .. ولا تسود الديمقراطية .

وليس المهم ايجاد القانون واحترامه ، وانما الأهم تحديد أهدافه ومعرفة

ما اذا كان يستهدف اطلاق الحريات وتنظيمها وحمايتها .. أم يستهدف كبتها وتحريمها ؟

وهل يستهدف حماية الجمود الطبقي ومنع الحركة الاجتماعية وحصر الحقوق السياسية على فئات معينة عنصرية أو طائفية أو طبقية ، أو يستهدف تحقيق وحماية مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ؟

وهل يستهدف حصر السلطة فى فئة خاصة وجعل ذاتها مصـونة لا تمس ، أو يعطى الحق لكل مواطن كي يشارك بدور فى ممارسة السلطة وفى مراقبتها .

فتوجد ديكتاتوريات كثيرة يسودها القانون ..

حتى قانون الغابة .. قانون .

لذلك ينبغى فحص أهداف القانون ، حتى اذا ما تبين أنها ترمى الى حماية الحقوق الديمقراطية للجماهير فان سيادة هذا القانون بالذات تصبح أحدعناصر ديمقراطية الثورة .

ومن ذلك تتجلى ديمقراطية الطليعة التى تدعو الشعوب الى المشاركة فى وضع دساتيرها ، حتى تتضمن هذه الدساتير الاهداف الديمقراطية التى تأتى القوانين لتنظيمها وحمايتها .. فتمهد الطريق أمام هذه الشعوب كى تمارس حقوقها الطبيعية ممارسة منظمة من خلال تنظيماتها السياسية التى تستلزمها مسيرة الثورة .

وكما أن الديمقراطية تفرز ذاتيـا أخطارا تهدد وجودها ، فان هـذه التنظيمات السياسية الجماهيرية هى الأخرى تفرز أخطارا تهدد طبيعتهـا الديمقراطية ، لأنها مع حداثة تكوينها وافتقارها الى التجربة فانهـا تفرز نزعات تكتلية .. اذا تركت وشأنها فانها تقضى حتما على ديمقراطية هـذه التنظيمات ، لأنها تخلق المناخ المناسب لنشوء ديكتاتوريات متنازعة داخـل

التنظيم الواحد .. مما يؤدى فى مرحلة من المراحل الى انتصار تكتل واحد والى تكوين حلف من بعض التكتلات .. لا تلبث أن تنصهر جميعا لحظة ميلاد ديكتاتور يفرزه الصراع ، يظهر باسم الديمقراطية .. وهو على أنقاضها .

وهذه حكمة اعادة بناء التنظيمات السياسية بواسطة الجماهير صاحبة المصلحة فى الثورة ، كلما ظهرت على هذه التنظيمات بوادر نزعات تكتلية .. لتصحيح مسارها .

وهنا .. يتريث الذهن وهو يتقبل هذه الحقيقة ، لأنها حقيقة نسبية وليست مطلقة .. ذلك لأن القوى صاحبة المصلحة من الثورة ليست طبقة محكمة الاغلاق .. ولا معقمة .. ولا محصنة ضـــد تلوث بعض عناصرها بمرض الانتهازية والوصولية .. وبقية مغريات الفساد .

فهذه أمراض كامنة فى البشر .. تتطهر بالتربية .. وتستحى بالرقابة .. وترتدع بالعقوبة .

لـــكنها موجودة .. ولا يكاد يسلم منها أى مجتمع .. من كل الأجناس ، وفى كل العصور .

ولذلك تحتمى ديمقراطية الثورة فى استمرار مراجعـــة نفسها ، وفى استمرار تجديد خلاياها .. فى تنحية الضعيف منها ، واتاحة المجال للجماهير كى تدفع الى التنظيم الديمقراطى بخلايا جديدة .. قوية .. ومتحمسة .. تأخذ حظها من التجربة .. تثبت أصالتها فتبقى فى التنظيم ، أو تثبت غير ذلك فتجد نفسها بعيدة عنه .

ولا نهاية لهذه الدورة .

لأنها دورة الديمقراطية .. دورة الحياة ..

خلايا تضعف فتبتعد ..

وخلايا تاخذ مكانهـا .

طبيعية تتجدد ..

وحياة تستمر .

استهدف هذا المقال ايضاح أبعاد الديمقراطية التى أعلنها الرئيس أنور السادات ، وكان من بين عناصرها الاستفتاء الشعبى العام على دستور دائم تضمن توسيعا فى نطاق الحريات العامة لاول مرة منذ قيـام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

اخبار اليوم فى ١٧ يولية ١٩٧١

إتحـاد الجمهوريات

لم تعد الوحدة العربية مجرد أمل .. يراود الجماهير العربية ، تنشده وتتمناه وتحلم به .. وينطلق فى شعارات وهتافات .. تتحقق أو لا تتحقق ، ثم يتفرق كل الى طريق .

بل أصبحت الوحدة العربية أهم نبضة يدقها قلب العروبة ، ويحيـا عليها .. ذلك لأن الوجود العربى ذاته أصبح مهددا بالخطر .

وتاريخ الشعوب العريقة ملىء بالامتحانات العصبية الرهيبة .

وجيلنا قد ورث أمة عربية مزقها المـاضى .. فشتتها الحاضر فى اقاليم واقطار من المحيط الى الخليج .

ولـكن مهما تكن أسباب هذا التشتت .. كيف بدأ ، وكيف تطور .. فالواقع الملموس هو كيانات صغيرة وعصبيات وركائز اقليمية ذات مصالح شخصية تتشبث باستمرار التجزئة ، ولا تكف عن التعاون مع أعداء الوحدة .. الذين لا يسرهم قيام دولة عربية واحدة ذات مائة مليون مواطن آخذين فى الزيادة المطردة ، ويقيمون على أرض تفوق قيمتها مساحة أوروبا بأكملها .

وما دام العرب مبعثرين فى كيانات صغيرة ، بعضها متناه فى الصغر .. فانهم لا يمكنهم الافلات من نفوذ غيرهم .. كما لا يمكنهم الحصول على أنصبتهم العادلة من استغلال ثرواتهم .. ولا الحفاظ على استمرار هـذه الكيانات فى شبه الاستقلال الحالى .

واذا كان الاستعمار القديم قد توارى خلف ستائر المسرح كى يساير

مقتضيات التطور العربى ، فان شكله الحديث أكثر خبثا وخبرة فى اخضاع الشعوب الصغيرة لنفوذه واستغلال خيراتها لحسابه .. بجهد اقل وطاقة اكبر .. وهذه احدى نتائج تقدم الاستعمار فى دراسة العلوم الاجتماعيـــة لمواجهة وكبت تيارات التطور فى الشعوب النامية .

والعرب يشتركون مع غيرهم من الشـــــعوب فى هذا الخطر .. ثم يختصون عن غيرهم بخطر اضافى بعد أن استغلت الصهيونية العالمية واقعهم الممزق ، فغرست أول جذورها فى الأرض المحتلة .. وتتأهب لغرس بقية جذورها كلما أمكنها التوسع .

ولا يوجد فى الأرض المحتلة الآن أكثر من ١٧ ٪ من يهود العالم ، الذين بلغ تعدادهم سنة ١٩٦٥ ثلاثة عشر مليونا .. منهم خمسة ملايين وسبعمائة وعشرون الفا فى الولايات المتحـــدة الامريكية ، ومليونان وأربعمائة ألفـــا فى الاتحاد السوفيتى — ومليونان ومائتا وتسعة وتسعون ألفـــا فى الارض العربية المحتلة .. والباقون منتشرون فى معظم دول العالم يحتكرون الاقتصاد والاعلام والعلوم العصرية ، ويعملون على تســـــخير امكانيات هذه الدول لحساب اسرائيل .. التى لم تكف عن مطالبة جميع يهود العالم بالهجــرة اليهــــا .

ففى ١٤ يولية سنـــة ١٩٦٣ خطب دافيـــــد بن جوريون فى مؤتمر الصهيونيين الأمريكيين المنعقد فى تل أبيب ، فقال : (**ان تعداد اليهود الذين لا يزالون يقيمون فى أمركا أكثر من ضعف سكان اسرائيل**) .. وطالب المؤتمر بنشر الوعى الدينى بين اليهود الأمريكيين لحثهم على الانتقال الى اسرائيل .

والصهيونية تستغل الدين كلما أعيتها الحيل الأخرى .. لـــكن حقيقة أهدافها ليست دينية .

وقد كشف عن ذلك يهودى أيطالى فى رسالته الى (**الاخوان فى الدين**)

سنة ١٧٩٨ مشيرا الى الارض العربية ـ فقال: ((**ان هذا الموقع المتفوق على ما عداه ، والمتميز عن سائر المواقع فى العالم .. سوف يجعل منـا حين نمخر عباب البحر الاحمر أسياد تجارة الهند والجزيرة العربية وجنوب افريقيا وشرقها والحبشة .. ان قرب حلب ودمشق سوف يسهل تجارتنا مع بلاد فارس .. وعن طريق البحر الأبيض المتوسط نستطيع اقامة الاتصالات مع فرنسا واسبانيا وايطاليا وسائر انحاء القارة الأوروبية .. ان بلادنا الواقعة فى مركز الوسط فى العالم سوف تصبح مركزا تجاريا لتوزيع السلع من كل المنتجات الفنية والثمينة على سطح الكرة الارضية .. ايه اخـوانى .. الا تتضاءل قيمة التضحيات أمام تحقيق هذا الهدف ؟)) .**

فالهدف الصهيونى اقتصادى ينطلق من أهمية استغلال الموقع الجغرافى للأمة العربية ، وليس من مجرد الرغبة فى تجمع أمة يهودية فى وطن .

فاليهود لم يكونوا أمة يهودية منذ ضياعهم بعـد موسى .. وقد أثبت ذلك عالم الاجتماع الفرنسى اليهودى جورج فريدمان فى كتابه **(نهاية الشعب اليهودى)** الصادر فى سنة ١٩٦٧ ، وشرح كيف أن اليهـود لم يكونوا قط فى يوم من الأيام مجتمعا وطنيا بالمعنى الفنى لهذا الاصطلاح .. ثم أشار الى يهود اسرائيل ، فقال : **انهم وفدوا اليها من ١٠٢ دولة ومن خمس قارات يتحدثون بلغات ولهجات مختلفة ، ويتصفون بتقاليد وطبائع متمايزة .**

والذين جاءوا من خمس قارات ومن ١٠٢ دولة بأهداف اقتصادية ، وينتظرون أن تلحق بهم الملايين العشرة الباقية .. لا يهددون قطرا عربيـا واحدا ، أو بضعة أقطار عربية .. كما لا يقتصرون على اغتصاب أرض عربية محددة ، وانما يسعون الى السيطرة الكاملة على مقدرات الأمة العربيـة كلها .. ليحتلوا مكان الدول الاستعمارية التى كانت تستعمر العالم العربى ، ولا تزال تعمق انفصالية أجزائه .

حقيقة واضحة .. وبديهية ..

ولكن ربما ان افراط هذه الحقيقة فى الوضوح .. والبداهة .. قد أدى الى عدم ادراك البعض لها .

وذات يوم ..

وبين ظلام المسرح السياسى العربى الدامس ..

تسلل شعاع فجر .. وظهرت نواة أمل ..

وصدر بيان بنغازى فى ١٧ أبريل سنة ١٩٧١ يعلن عن قيام اتحاد الجمهوريات ، بتوقيع الرؤساء الأبطال الثلاثة أنور السادات ومعمر القذافى وحافظ الأسد (انطلاقا من الحقيقة الكبرى التى عبر عنها التاريخ الطويل ، وهى أن وحدة الوطن العربى — بما تتيحه من امكانيات ، وبما توفره من طاقات سياسية وعسكرية واقتصادية — هى الرد الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية .. وهى السبيل الى استرداد الكرامة ، وان كان الصحفى اليهودى اشرزفى جنسبرج قد لخص اجابته فى مقال نشره فى أبريل سنة ١٨٩١ ، أى منذ ثمانين عاما ، حيث قال : **(ان العرب يرون ويفهمون ما نفعله وما نبتغيه فى فلسطين .. لكنهم لا يقابلون هذا العمل المضاد ، ويتظاهرون بانهم لا يلاحظون شيئا) .**

مأساة مرة .. مرارتها أنها مستمرة .

لذلك انطلق الرؤساء الثلاثة فى اتفاقهم من منطلقات أساسية تشكل حجر الأساس فى بناء الاتحاد ، وكان من بينها (أن يكون الاتحاد الأداة الرئيسية للأمة العربية فى معركة التحرير) .

وهكذا يتكون جنين الوحدة العربية الشاملة .. كما تنبأ الميثاق العربى حين ذكر « ان اى وحدة جزئية فى العالم العربى ، تمثل ارادة شعبين أو أكثر

من شـــعوب الأمة العربية .. هى خطوة وحدوية متقدمة .. تقتربه من الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى أعماق الارض العربية » .

وكما ذكر الميثاق العربى : ليست للوحدة العربيـة صورة دستورية لا مناص من تطبيقها ، فقد تتعدد الأشكال والمراحل وصولا الى الهدف الأخير .

وعندما كان الاستعمار يصنع الوحدة العربية لمصلحته ، لم تكن هناك تضحيات .. لان المستعمر يصنعها لينظم كيفية استغلال العرب لحسابه .. وكيفية اقتسامه غنائم هذا الاستغلال بين المستعمرين .. فجاء فى المـادة الأولى لمعاهدة سايكس / بيكو فى أبريل - مايو سنة ١٩١٦ : ان فرنسـا وبريطانيا العظمى مسـتعدتان أن تعترفا وتحميا حلف دول عـربية تحت رئاسة رئيس عربى .

فى ذلك الوقت كان الوطن العربى كله تحت الاحتـلال .. انجليزى أو فرنسى أو عثمانى .. ثم تغيرت الخريطة العربية بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو الرائدة .. فتحرر الوطن العربى من الاستعمار ، وبقيت التجزئة والتخلف .

والتجزئة مغرية للاستعمار الجديد ، ومغرية للغزو المسلح الذى تعاقب على الوطن العربى .. من صليبيين الى تتار ، ثم صهاينة .

وازالة آثار العدوان بجهود دولة عربية .. واحدة أو دولتين .. أمر ممكن مع الـكثير من التضحية .

لـكن الأهم من ذلك هو حماية الوطن العربى من التهديد المستمر ، الذى يتخذ على مسار التاريخ صورا مختلفة .

هذه الحماية .. مستحيلة بغير الوحدة العربية .

فمهما زالت آثار العدوان ، فان الأخطـار التى تهدد الوجود العربى ستبقى قائمة .

وما دامت الحياة مستمرة .. فالصراع لا يتوقف .

والحياة اولا واخيرا صراع ..

صراع بين البقاء والفناء ..

بين القديم والجديد ..

بين الطبيعة والانسان .

وبين الانسان والانسان .

وعندما ينتظم الصراع يأخذ صورة التعاون ..

والتعاون فى جوهره تبادل سلمى بين المصالح المتصارع عليها .

لكن الأقوى لا يرضى عادة بالتعاون .. وانما يفرض نفوذه ليحصل على نصيب الأسد .

ونصيب الأسد ليس ظاهرة مقصورة على الغابة ، وانما هى حقيقة سائدة فى المجتمع الانسانى .. تستحى من القانون ..

والقانون فى المجتمع الدولى قانون الأقوى ..

والأقوى دوليا لا يتقيد الا بتوازن القوى .

لذلك يقول الرئيس القائد أنور السادات : ان عصرنا عصر الكيانات الدولية الكبيرة ، وان دول أوروبا نفسها لم تعد تطيق الاستمرار بغير وحدة أوروبية سياسية .. فأخذت تمهد لها بالوحدة الاقتصادية .

فالوحدة العربية هى الحارس الوحيد لأمن الأمة العربية ، فضلا عن كونها المنطلق الأساسى الى نهضتنا والحاقها بركب الحضارة .. وموكب العصر ..

وهى المفجر التاريخى الذى سيستخرج طاقتها الخلاقة ..

وطاقات الأمة العربية الخلاقة ذات مجالات متعددة ..

ولــكل مجال .. مقال .

استهدف هذا المقال الرد على دعاة الأممية الذين يرفضون وحدة العرب على أساس قومى

اخبار اليوم فى ٣١ يوليو سنة ١٩٧١

قومية الخطر

عندما تتعرض احدى الأمم لغزو أو اغتصاب قديم أو جديد ، فلابد من أن تكون الظروف الموضوعية التى تسود هذه الأمة قد جعلت مثل ذلك أمرا ممكنا ومستمرا .. ما دامت الظروف التى أفضت اليه .. باقية ومستمرة .

ولا ينال من ذلك أن يكون الغزاة المغتصبون أو المستعمرون اقلية .. ما دامت هذه الأقلية قادرة على استغلال الظروف التى جعلت الأغلبية مؤهلة للغزو والاغتصاب والاستعمار .

قاعدة عامة ..

لا نعلم من التاريخ ما يناقضها .

كانت بضعة آلاف من الجنـــود الهولنديين يستعمرون مائة مليون اندونيسى ، وهم بين طرفى الـكرة الأرضية .. وبعدد مماثل من الجنــود استعمرت شركة الهند الشرقية الانجليزية ثلاثمائة مليون هندى .. وكانت مئات الملايين من الصينيين مخدرة ومستباحة .. ناهيك عما أصاب افريقيا وأمريكا اللاتينية .. وغير هذه وتلك .

والأمة العربية لا تلفت من هــذه القاعدة العامة .. فعندما تراكمت الظروف المغرية لنهب خيراتها واقتســـام أراضـــيها .. لم يتردد الغزاة والمستعمرون فى التهامها ، مستغلين الظروف الموضوعية التى بدأت تنفذ الى جسدها منذ عدة قرون .. عندما انهارت الدولة العربية الاســـلامية وانقسمت الى دويلات ، ثم اندمجت فى امبراطورية الدولة العثمانيـــة .. ثم تهشمت الدولة العثمانية تاركة أجزاء الوطن العربى تواجه مصـــائرها

فى وقت أخذ فيه شعور الجماعة يتراجع أمامالانطواء على الذات، والاقتصار على الجزء منفصلا عن الـكل .

فتمزقت الروابط العضوية بين أجزاء الامة العربية حتى أصبحت فرائس سهلة أغرت القوى المتربصة على احتوائها أمام سمع ونظر بقية الأجـزاء الاخرى التى فقدت اهتمامها بالمصلحة العربية المشتركة .. ففقدت وعيها بالخطر المشترك .. فسقطت كلها فى قبضة الغزاة فى مراحل متعاقبة .. ولـــكن بصفة أجماعية وشاملة .

وكانت شهية الاستعمار قد تجاوزت امكانية الصبر والانتظار ، بعـد أن زادت الأهمية الجغرافية للوطن العربى على أثر استعمار بريطانيا للهند واستراليا وشرق آسيا ، وحرصـها على تأمين طرق الملاحة الى الشرق الأقصى .. خصوصا بعد أن أفزعتها الحملة الفرنسية على مصر ، وبعد أن لفتت أنظارها حملات محمد على فى سوريا والحجاز والسودان .. **مما جعل بريطانيا تخشى من امكانية قيام دولة عربية موحدة ، لأول مرة بعـد تفتت الدولة الأيوبية** .. فأسرعت الى التعاون مع السلطان العثمانى لابعـاد المصريين عن غرب آسيا ، وارسلت أسطولها الى بيروت ليقضى على الوحدة المصرية — السورية فى مهدها .

وامعانا فى الحيلولة دون احياء الوحدة العربية ، كتب رئيس وزراء بريطانيا — المستر بالمرستن — الى سفيره فى القسطنطينية فى ١١ أغسطس سنة ١٨٤٠ ، يأمره بأن يحرض السلطان العثمانى كى يقبل اسكان يهود جدد فى فلسطين قائلا : **(سيكون الشعب اليهودى اذا عاد الى فلسطين فى رضى السلطان وتحت حمايته سدا بوجه أية رغبات شريرة يفكر فيها محمد على أو خليفته فى المستقبل) .**

كما أرسل الـكولونيل تشرشل قنصل بريطانيا فى بيروت — فى ذلك الوقت — الى مجلس الممثلين اليهودى فى بريطانيا يقترح تأسيس وطن قومى

فى فلسطين، ثم شرح فى كتابه سنة ١٨٥٣ عن لبنان (**مخاوفه من أن يستعيد العرب اقامة دولة عربية موحدة فى غرب آسيا وشمال أفريقيا**) .

أثناء ذلك كانت الدول الاستعمارية تتسابق على وراثة السلطنة العثمانية المحتضرة ، واحتلال أجزاء الأمة العربية المتناثرة التى خلت من القيادات الوحدوية .. فسيطرت بريطانيا على عمان سنة ١٨٢٠ ، بعد أن كانت قد عقدت معاهدات بقوة السلاح مع امارات الساحل الجنوبى للجزيرة العربية منذ معاهدة مسقط سنة ١٧٩٨ ، ثم احتلت عدن سنة ١٨٣٩ ، وتوسعت شرقا الى مقلا وشحر وسقطره وبريم والبحرين سنة ١٨٥٨ .. ثم حولت المعاهدات الى حماية ، ثم حصلت على تنازل من تركيا عن منطقة تمتد من عدن الى الكويت .

وعند بدء الحفر فى قناة السويس كتب الكولونيل تشرشل قنصل بريطانيا المذكور ،يحذر حكومته ((**من اغفال أمر سوريا بينما تعد بريطانيا العدة للسيطرة على القناة فى مصر**)) .

وكان بذلك يردد الحقيقة التى تقول بأن أمن مصر مرتبط بأمن سوريا ، وأمن سوريا مرتبط بأمن مصر .

هذه الحقيقة التى حملت فراعنة مصر منذ العصور القديمة ، ومن بعدهم الحكام الاسلاميين من عرب وأتراك ، على تأمين حدود البلدين معا .. والتى رددها العالم البريطانى ، الذى ذاع اسمه خلال الحرب العالمية الأولى باسم اللورد كتشنر ، عندما ألح هو الآخر على حكومته ((**أن تحتل فلسطين على الأقل كى تحمى احتلالها للسويس**)) .

وعندما نجحت فرنسا فى اتمام مشروع قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، اسرعت بريطانيا واشترت القسم الاكبر من أسهم الشركة بعد افلاس الخديوى سنة ١٨٧٥ ، ثم افتعلت حادثة الاسكندرية واحتلت مصر والسودان .

وبسيطرتها على قناة السويس فى الشرق ومضيق جبل طارق فى الغرب أصبح البحر الأبيض بحيرة بريطانية ، وكان العسكريون قد توصلوا منذ زمن بعيد الى حقيقة استراتيجية ملخصها ان البحر الابيض مفتاح أوروبا وآسيا وافريقيـــا .

ولا يغير من هذه الحقيقة تقدم تكنولوجيا المواصلات والحروب ، لأن الجغرافيا ستظل هى الجغرافيا التى تؤثر فى معطيات الظروف الأخرى .. اقتصادية واجتماعية و سياسية وعسكرية .

وهكذا أخذت أجزاء الوطن العربى تتساقط من جسد الأمة العربية ، فاستولت فرنسا على الجزائر بين سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٤٧ ،واستولت على تونس سنتى ١٨٨١ و ١٨٨٣ ، واستولت على قسم من مراكش سنة ١٩٠٧ ، واستولت اسبانيا على بقية مراكش سنتى ١٩٠٩ و ١٩١٢ ، واســـتولت ايطاليا على ولايتى طرابلس وبنغازى سنتى ١٩١١ و ١٩١٢ .

أما وسط الجزيرة العربية ، فقد عقدت بريطانيا اتفاقية مع سلطان نجد سنة ١٩١٥ مقابل خمسة آلاف جنيه شهريا ، وتعهد بمقتضاها ـــ كجميع أمراء الخليج والجنوب ـــ بألا يتنازل عن شـــبر من أراضـــيه وألا يقيم علاقات مع اية دولة الا بعد موافقة بريطانيا التى عينت الى جانبه المستشار البريطانى فلبى .. ثم اتفقت مع خصمه أمير الحجاز مقابل خمسة وعشرين الف جنيه شـــهريا مع وعد انجليزى بتاج امبراطورية عربية كبرى وعينت الى جانبـــه المستشار البريطانى لورانس .

ثم تنازل أمير الحجاز الموعود بتاج امبراطورية عربيـــة كبرى ، وفى رسالة الى المستر هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى فى مصر ، تنازل عن جزء من سوريا وعن جبل لبنان ، ثم ترك مصر والعراق ـــ كما قال ـــ لعدالة بريطانيا وحكمتها .

ودخل البترول الى حلقة الصراع منذ أن منح السلطان العثمانى امتيازا البحث عنـــه لوليم تكس الثرى الأسترالى ، فأسس شركه نفط العراق بالاشتراك مع أثرياء انجليز وأمريكيين والمان وبلجيكيين وفرنسيين ، قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى ، فازداد اهتمام بريطانيا بالمنطقة .. **لا سيما بعد أن أبدل وزير بحريتها ونســـتون تشرشل سنة ١٩١٣ — لأول مرة** فى التاريخ — الفحم بالبترول كوقود للبحرية .. وقال كلمنصو : **« ان نقطة البترول تساوى نقطة الدم » .**

استغلت الصهيونية حصيلة هذه الظروف كلها ..

امبراطورية عثمانية عجوز منهارة ، ومحتضرة .. أمة عربية ممزقة . استعمار أجنبى شرس يحتل معظم أجزائها ، ويعمل بكل طاقتـــه على منع وقتل أية بادرة وحدوية يمكن أن تنمو لتعيد احياء الدولة العربية الوحـدوية الـــكبرى .

حتى أن وايزمان ذكر فى كتابه (التجربة والخطأ) سنة ١٩٤٩ ، أنه عندما قدم مشروعه الى الحكومة البريطانية سنة ١٩١٥ طالبا تأسيس دولة يهودية فى فلسطين ، أقنع الانجليز بقوله : « ان اقامة دولة يهودية قـــوية الى جانب مصر تضع حاجزا ضد أى خطر يستهدف مصر من الشمال » .. يقصد حماية الاحتلال البريطانى لمصر .

وكانت هـــذه الفكرة هى الارضية التى مهدت لصـــدور وعـــد بلفور سنة ١٩١٧ ، بعـــد أن كان زملاء تيدور هيرتزل حتى سنة ١٨٩٨ مقتنعين باقامة دولتهم الصهيونية فى الارجنتين أو المكسيك أو البرازيل .

ومن سجلات التاريخ : أنه حين اجتمع هيرتزل مع وزير المستعمرات البريطانية جوزيف تشمبرلين سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٣ ، استغل خوف بريطانيا من عودة الوحدة العربية الى الظهور .. فعرض عليه فكرة انشاء دولة يهودية

فى سيناء تتمتع بالحكم الذاتى تحت اشراف بريطانيا ، فرحب الوزير بالفكرة لانها « تضمن عزل مصر عن غرب آسيا ، وتضع شـــوكة فى قلب العالم العـــــــربى » .

وبعد صدور وعد بلفور .. والتوسع فى اقامة المستعمرات اليهودية فى فلسطين .. ظهرت أصوات صهيونية تعارض الاكتفاء بفلسطين مادامت الأمة العربية (**فطيرة سهلة الهضم**) .

بينما كان من رأى صـــهاينة آخرين .. التأنى والتروى وابتلاع الأمة العربية (**لقمة .. لقمة ..**) فقال السير لورى همند أحد أعضـــاء لجنـــة بيل فى اجتماع هام فى سنة ١٩٣٨ « ستجدون أن الوطن القومى فى فلسطين سيكون الخطوة الأولى .. سيأخذ ذلك العمل ســـنوات ولـــكنه سيتحقق » .

والصهاينة يتقنون اســـتغلال **الدول الكبرى لصالحهم** .. ويحسنون انتهاز الظروف الدولية المحيطة بقضيتهم .. ويجيدون نشر القناعات الفكرية التى تتفق معها .. فعندما كان مركز **الثقـــل الدولى فى بريطانيا** فى مطلع القـــرن التاسع عشر أسسوا الجمعيات اليهودية فى جميع أنحـــاء بريطانيا وحاولوا تفسير الحروب الصليبية **بأنها مقـــدمة لاعادة اليهود** الى فلسطين وقالوا أن هذه مهمة بريطانيا المقدســـة ثم أغرقوا المدارس بكتب التـــاريخ اليهودى حتى ان رئيس وزراء برطانيا لويد جورج عقب على محاضرة فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ قال :

لقد عرفت تاريخ اليهود أكثر بكثير مما عرفت تاريخ بلادى .

ثم استغلت الصهيونية **مشكلة فرنسا مع العرب** أثناء ثورة شـــمال أفريقيا .. فنســـقت العمـــل معها ومع بريطانيا وبدأ العـــدوان الثـــلاثى ســـنة ١٩٥٦ ..

ولـــكل طرف .. هـــدف .. اسرائيل تريد التوسع .. بريطانيا تريد القناة والعودة الى احتلال مصر وتثبيت مواقعها فى العراق والأردن والخليج العربى وجنوب الجـــزيرة العـــربية وليبيـــا .. وفرنسا تريد الحفاظ على استعمارها لشمال أفريقيا كله ..

أى أن العدوان الثلاثى لم يستهدف مصر وحـــدها .. وانما استهدف الأمة العـــربية كلها .. شأنه فى ذلك شأن كل عـــدوان ينزل بأى جـــزء من الوطن العـــربى .

وقد استفادت الصهيونية من العدوان الثلاثى لانها استخلصت منـــه ضرورة اغراء الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب من الغنيمة .. بلقمة على المائدة .. فاستغلت الصهيونية خطر الشيوعية المحدق بالشرق الاوسط .. وحصلت بذلك من أمريكا على أكثر مما كانت تحـــلم به .. من رغيف الخبز حتى الطائرة الفانتوم كما قال الرئيس السادات .

ويقول التاريخ .. انه يمكننا أن نتصور فى يوم قريب أو بعيد .. نجد فيـــه أمريكا بعيدة نســـبيا عن الاشتراك المؤثر فى الصراع .. بشكل أو بآخر .. كما سبق أن ابتعدت بريطانيا وفرنسا .. ولكن الصهيونية ستظل تتلمس ظروفا دولية جديدة تستغلها لصالحها ضد العرب لانها لا تستطيع أن تعتمد على نفسها عسكريا الا اذا أصبح عدد سكانها خمسة ملايين كما قال عالم الاجتماع الفرنسى اليهودى جـــورج فريدمان فى كتابه « نهـــاية الشعب اليهودى » ..

وهذا لن يكون الا على حساب الأمة العربية .. كما أنها لا تستطيع أن تعتمد على نفسها اقتصاديا الا اذا سيطرت بالسلم أو بالحـــرب على اقتصاديات الامة العربية .. الأمنية الكبرى التى من أجلها تحـــارب منذ القرن المـــاضى .

فالخطر الصهيونى .. وغير الصهيونى .. الأطماع الدولية المتجددة ..

الاستعمار بأنواعه .. التكتلات الاقتصادية الدولية .. التيارات الفكرية المناهضة للوحدة العربية .. كل ذلك يستغل تجزئة الأمة العربية ويستهدف كل جزء منها دون استثناء ..

وهذا ما جعل المستشرق الفرنسى جان جاك بيرى يقول فى كتابه (جزيرة العرب سنة ١٩٦٠) : ان من الخطأ الاعتقاد ان الشركات العاملة فى الشرق الاوسط لا تهتم ببترول الصحراء الجزائرية والليبية لأن ذلك معناه قبل كل شىء تناسى الأهمية الاستراتيجية والسياسية للبترول .. بصرف النظر عن أهميته الاقتصادية ..

حقائق ليست جديدة .. وبديهية .. وستظل الامة العربية معرضة للخطر المشترك .. الخطر القومى .. حتى يتكون لديها الادراك الحضارى العام بالمصلحة المشتركة .

وهذه مهمة المفكرين الوحدويين ..

فالادراك لدى الانسان لا ينجم عن طبيعته البيولوجية وحدها .. وانما الى جانب ذلك .. عن مجموع العلاقات الاجتماعية والقناعات الفكرية المتصارعة التى يقدمها اليه المفكرون من مختلف الاتجاهات .

وادراك المصلحة العربية المشتركة .. القومية .. يمهد لادراك الخطر الذى يحيط بها ..

ويمهد لادراك حتمية العمل المشترك والقومى لمواجهته .

فادراك الخطر الحاضر .. هو جنين المستقبل القادم .

وعدم ادراك هذا الخطر .. هو الخطر .

استهدف هذا المقال أيضا الرد على دعاة الامية الذين يرفضون وحدة العرب على أساس قومى .

أخبار اليوم فى ١٤ اغسطس ١٩٧٩

قومية الفكر

عنـــدما نهتدى الى ادراك قومية الخطر فاننا نهتدى الى ادراك حتمية العمل (القومى) لمواجهته أى ادراك قومية العمل .

واذا كان الفكر .. كقاعدة .. يسبق الارادة ثم يصوغ شكلها ويحدد طاقتها ويتابع مسارها فان قومية الفكر تسبق قـــومية الارادة التى تقـــود الى قومية العمل .

فلا يمكن أن نتصور قيام عمل عربى مشترك انطلاقا من اختلاف عربى مشترك .. من اختلاف فكرى يشترك على الاقل بعض العـــرب فى صنعه وتعميقه واستمراره مهما كان هذا البعض أقلية مادامت هذه الاقلية قادرة على استغلال عزوف الاغلبية عن توحيد مواقفها وعدم مبالاتها بما تزرعه الاقلية عن مسببات الاختلاف وما تنشره من فلسفات البلبلة وتشـــيعه من شكوك فى نوايا المخلصين الذين يشفقون على حاضر الامة العربية ، والذين وهبوا حياتهم ليصنعوا شيئا لمستقبلها .

يدرك هذا الجيل أنه ورث وطنا عربيا يعـــانى من التجزئة والتخلف اللذين يحرص الاستعمار على استمرارهما حماية لصالحه . وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليـــة المجيدة بدأت مرحلة التحـــرير باعتبـــارها المرحلة الاولى والمنطقية التى تسبق مرحلة التطوير وتمهد لها .. وتحررت الأمة العربية ، أو كادت ، على الاقل من الاستعمار القديم الذى يحاول أن يطور نفسه فى اسلوب جديد حتى يتلاءم مع المتغيرات الوطنية والدولية .

وفى مرحلة التحرير لا يحدث عادة اختلاف جـــذرى فى الرأى يمزق القـــوى الوطنية .

ولا يضعف من ذلك ما نشاهده الان من اختلاف فى صفوف المقـــاومة الفلسطينية فذلك أمر لا يدخل ضمن منطق ولا ينطوى تحت قاعدة عقلانية .

لكنه .. عندما بدأت الامة العربية مرحلة التطوير ظهر الاختلاف .

والمفروض أن يظهر قدر من الاختلاف على وسائل وخطوات التطوير . فهذا اختلاف ايجابى يصل بالمناقشة والحوار الى اتفاق حقيقى وعلمى . لان اختلاف أسلوب التفكير ضـــمن قواعد المنطق ينتهى الى استخلاص النتائج العقلية التى لا يختلف العقل عليها .

أما عنــدما يكون الاختــلاف اختلاف بواعث شخصية فان أصـــحابها لا يتقيدون بمنطق وانما يســـــترون بواعثهم بفلسفات ونظريات يزخرفونها بجـــدل وصراع يسمونه صراعا عقـــائديا ليجتذبوا اليهم أكثر الذين تبهرهم الشعارات الكبرى والذين بحكم ظروفهم ومراحلهم الثقافية لا يمكنهم التمييز العلمى بين حجم الشعار وبين مضمونه .. بين ما يثير من حماس وما يثير من مشاكل اجتماعية وعقبات موضوعية تعترض سبيل التطور وتعوق التقدم الذى استهدفه الحماس أصلا فيخلق بذاته استحالة تحول بين الحلم وتحقيقه .

والاســـتعمار بأنواعه .. والنفوذ الأجنبى بكل صـــوره .. التكتلات الدولية على اختلاف مذاهبها .. تستغل هـــذا النوع من البواعث وتدعمه بالتيارات الفكرية الجدلية فيستمر الانقسام والتمزق والصراع داخل الوطن العربى وداخل كل جزء من أجزائه ويستمر القلق والتوتر والتخلف وما الى ذلك من الاعراض التى تكشف عن استمرار مرض الاستسلام والخضـــوع للنفوذ الاجنبى الذى يحرص على بقـــاء امكانيات الشعوب تحت ســـيطرته وبقاء مواردها ومواقعها الجغرافية ضمن استراتيجيته .

فى القرن الماضى كان النفوذ الاجنبى يستغل الطائفية والعصبية الدينية فى الوطن العربى . ولما اختفت هذه الظاهرة فى معظم أجزاء الأمة العربية

وأخذت تختفى فى بقية أجزائها تحول النفوذ الاجنبى الى استغلال الحزبية التى أصبحت الاداة الجديدة والعصرية لاستمرار تمزيق الامة العربية **فسمعنا عن اليمين واليسار ثم سمعنا عن يمين اليمين ويسار اليمين .. وسمعنا عن يمين اليسار ويسار اليسار .. وكل مجموعة تجد المقاعد السياسية محجوزة تبتكر لنفسها اجتهادات جديدة ثم تطرحها فى شعارات وتلقى بها فى السوق .**

ويستمر تمزيق العرب . وتستمر طاحونة الخلافات غير الواقعية وغير العلمية تطحن امكانيات العرب وتسحق قدراتهم وتقطع أواصر القربى بينهم فتعوق ميلاد الارادة العربية العملاقة .

وكما قال المفكر الثورى فرديناند تونيس « ان انتشار الاحزاب الفئوية يدل على انحلال الاواصر التى تشد أبناء الجماعة الى بعضها بعضا » .

ولقد تنبه الى ذلك دستور دول اتحاد الجمهوريات العربية الذى وقعه الابطال الثلاثة السادات والقذافى والاسد .. تنبه الى أن **الاسلام وحدة فكرية أنزلها الله فألف بين قلوب المسلمين ثم عمل الرسول الكريم على تنميتها خطوة .. ومعه الوحى .. آية آية .. حتى أصبح المسلمون قلب رجل واحد كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا .**

فنصت المادة ٦٢ من دستور الاتحاد على تكوين جبهة من الدول الثلاث تعمل على « **تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب فى جمهوريات** الاتحاد وترسيخ أسس الديمقراطية وقيمها وتوحيد منطلقات وأساليب العمل السياسى فى الجمهوريات الاعضاء وخلق مناخ ملائم لقيام الحركة العربية الواحدة » .

وهذا المناخ المناسب يحتاج الى تعميم قدر مناسب من ادراك المبادىء الاساسية التى تحكم الاطار العام الذى يحيط بالأمة العربية من الناحية الكلية .. ويختلف فى أجزائها من الناحية التفصيلية .

معنى ذلك .. اطار عام لكل الوطن العربى ..

وانتباه خاص لظروف كل جزء من أجزائه ..

ثم نظرية فكرية عربية تشمل الاطار العام .. وتراعى الانتباه الخاص.

تستخلص من الظروف الموضوعية للوطن العربى .. تراعى تقاليده الايجابية وفى مقدمتها الايمان وتقيس امكانياته الحقيقية فلا تتجاوزها ولا تتقاعس دونها .

فالتخلف لا يحدث فقط من مجرد اهمال الامكانيات الموجودة وانما يحدث أيضا من تجاوز حدود هذه الامكانيات ، وتجاهل الحقائق الموضوعية التى تتحرك بمعدل سرعة تطور يتفق مع طبيعة هذه الامكانيات وطاقاتها .

فالتطور .. تطور ..

أى انتقال من طور الى طور .. ونجاح عملية التطور هو نجاح عملية الانتقال من طور الى طور ..

وهو ما يحدث عندما تكون القيادة السياسية واعية لظروف وامكانية المجتمع متهيئة للانتقال بايجابياته من (طوره القائم) الى (طوره القادم) . ثم تتبع ذلك النجاح بحلقات انتقال متطور نحو الافضل حتى لا يجهض التطور لحظة ميلاده .. أو يموت بأمراض الطفولة .. بسبب المراهقة الفكرية .

فالحكم فن ..

يستخدم جميع العلوم اللازمة لتقدم المجتمع ثم يضيف اليها الالهام والاخلاص والصدق فى تقدير ظروف المجتمع .

فلا يوجد علم يعلم الحاكم كيف يحكم كما يعلم علم الملاحة ربان السفينة

كيف يقود سفينته ، وكذلك لا توجد وصفات جاهزة للتطور تنسخ بذاتها لتطبق فى مجتمع ما لمجرد أنها نجحت فى مجتمع آخر .

فالتطور يقاس ويرسم وينظم من خلال ظروف موضوعية معينة وفى زمن معين .

وقد أشار الى ذلك الميثاق العربى بقوله : « ان خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية **تفرض** خلافا فى **منهاج** كل منها لحل **مشاكله** .. » .

لكن بعض القيادات السياسية فى المجتمعات النامية تلجأ الى نقل الوصفات الاجتماعية الجاهزة ، وعندئذ يحدث الانفصال الحتمى بين هذه القيادات والقواعد ، فتهدر طاقات هذه الشعوب ، وتعمق الحواجز الانفصالية التى تحول دون وحدتها .

بينما اذا تعمق الثوار فى البحث فانهم يجدون أمامهم نموذجا حيا ومتكاملا لأسلوب التطور . يجدون قدوة من الاسلام ..

فالاسلام .. وهو دين منزل من عند الله .. لم يضع كل القواعد دفعة واحدة فى سورة العلق أول ما نزل به جبريل .. فذلك ارهاق للمجتمع لا يطيقه .

بل نزل التشريع الاسلامى الالهى على مراحل تعاقبت مع استيعاب كل مرحلة منها ، ثم ترك التفاصيل الجزئية للتطور مع الزمن ، مع تطور الحياة والمجتمعات ، حتى يسترشد المسلمون من القواعد الاصولية الى ما يتناسب مع كل عصر من قواعد تفصيلية .

كذلك الفلسفات الاجتماعية ، أيديولوجيات نسبية تتطور مع تطور الحقيقة الاجتماعية .

والفلسفة الاجتماعية هى محاولة معرفة الحقيقة الاجتماعية وتفسيرها ومحاولة تطوير عوامل تطويرها .

والمعرفة انعكاس ذاتى للواقع الموضوعى ، فاذا خرجت عن دائرة هذا الانعكاس لا تصبح معرفة وانما تصبح تقليدا أو تعصبا وتشنجا وابتعادا عن الموضوع .

من ذلك يتضح أن نسبية معرفتنا بظروفنا لا تكمن فقط فى أننا مضطرون وبصفة دائمة الى تصحيح واستبدال واستكمال فرضياتنا وآرائنا بل تكمن أيضا فى ذات الظروف التى نعرفها حاليا والتى تنمو وتتطور خارج ارادتنا.

فاذا أردنا أن تكون أحكامنا صحيحة ومنطقية على الواقع المتحرك يجب أن تكون مفاهيمنا متحركة بقدر تحرك تجاربنا وتحرك الواقع الذى نريد أن نحكم تطوره .

وبمرور الزمن ، وبتعاقب التجارب الناجحة نستطيع أن نبنى بأنفسنا هرم التطور الذى ننشده .

لذلك ينبغى أن نستبعد من امكانية النجاح كل قفزة غير مدروسة .. وكل فكرة غير مستخلصة من ظروف الموضوع الذى نفكر فيه .

كما ينبغى أن نستبعد كل تصور انه فى استطاعة احد أن يتجاوز حدود الطاقة المتاحة للتطور .

واذا كانت التجارب الهندسية منذ زمن اقليدس قد تطورت تدريجيا خلال عدد من القرون حتى أدت الى خلق بديهيات هندسية فى غير حاجة الى براهين تجريبية فان التجارب الاجتماعية لا تستطيع أن تؤدى الى خلق بديهيات اجتماعية مماثلة للبديهيات الهندسية .

ومجمل البديهيات المستخلصة من علم الاجتماع أن الحقائق الاجتماعية غير ثابتة .. بل متطورة ومستمرة فى التطور ..

أى ان الفرضيات الاجتماعية متحركة وبالتالى لا تخضع لأحكام هندسية ثابتة وبديهية .

وما دام المجتمع يتطور فالافكار الاجتماعية تتطور . وعندئذ تصبح مهمة المفكرين الثوريين تطوير الافكار الاجتماعية بالقدر الذى يستميل سرعة تطوير المجتمعات مع مراعاة ظروفها .

اذن ..

أقصى اليمين غير متطور .. وأقصى اليسار غير متنور .. أقصى اليمين لم يتابع تطور المجتمع وأقصى اليسار لم يتابع تطور الفكر .

لذلك يقع أقصى اليمين فى محظور الجمود .. ويقع أقصى اليسار فى محظور التطرف .

وعلى هذا فان العمل العربى فى حاجة الى علم أكثر من حماس ..

فبالعلم يمكن ادراك الواقع ثم ادراك العلاج الذى يناسبه .

وادراك الواقع يستلزم العلم بتشخيصه ..

وادراك العلاج يستلزم العلم بفاعليته الايجابية واثارة الجانبية ..

والتشخيص والعلاج .. طب .

فى مجال الصحة والمرض طب بشرى ..

وفى مجال التقدم والتخلف طب اجتماعى .

لكنه كله طب .. تشخيص وعلاج ..

كله علم .. دراسة وخبرة .

استهدف هــذا المقال أيضاح عدم علمية الدعــوة الى نقل النظرية الماركسية بغير دراسة أكاديمية ، ولا ادراك لابعاد التطور الحضــاري المعاصر ، ولا اهتمام بمعرفة الظروف الموضوعية السائدة فى كل جزء من اجزاء الوطن العربى .

اخبار اليوم فى ٥ سبتمبر ١٩٧١

قــــومــيـــة الارادة

الارادة تعبير تنفيذى لأمنية .. تتجسد بالمفاضلة العقلية والاختيار النهائى فى مضمون هدف .. وبذلك تتصل الارادة بالهدف عن طريق الاختيار .

والاختيار عندما يكون حرا تصبح الارادة المختارة مرتبطة بالهدف ارتباطا عضويا وعندما يكون مفروضا يصبح الهدف المفروض مجرد حالة قسر واذعان لا دخل فيها لارادة المغلوب على أمره .

والشعوب كالافراد .. لا تفلت من هذه القاعدة .

فاذا كانت هى التى تختار أهدافها كانت هذه الأهداف مرتبطة بارادتها ممثلة لأمانيها ، واذا كانت منصاعة لمشيئة القوى الاجنبية أو القيادات غير الشعبية فان الاهداف المفروضة عليها تصبح بعيدة عن مصالحها ويصبح الاختيار المفروض معبرا عن مجرد التسلط والسيطرة والنفوذ الخارج عن نطاق ارادتها .

ولقد مرت الأمة العربية بعهود طويلة كانت تعانى خلالها أهدافا أمليت عليها ، وكانت قيادتها السياسية تختار ما يريده النفوذ الاجنبى الذى أوجدها وأجلسها على مقاعد السلطة ، ورسم لها حدود الاقاليم التى كان عليها أن تتشبث بانفصاليتها والحيلولة دون عودتها الى الالتحام بالوطن العربى الأم .

وبدأ النفوذ الاجنبى يفرض وصايته على الارادة العربية ثم بالغ فى الاكثار من الحكام العرب الذين اختارهم بارادته وخلع عليهم الالقاب بمراسيمه ولم يمانع فى احناء هامته تحية لهم واحتراما ماداموا يتقيدون

بتعاليمه ، حتى اذا ما خرج أحـدهم من مساره المرسوم أو ظهرت عليـه أعراض ذلك وجد نفسه محروما مطرودا مقيدا فى منفى أو قلعة أو مستشفى امراض عقلية كما حدث مع طلال بن عبد الله .

تاريخ الأمة العربية حافل بهذه السيرة .

حافل بسـيرة الكثيرين من حكام العـرب .. كيف جاءوا .. وكيف حكموا .. وكيف ذهبـوا .. وكيف لم يكن للارادة العـربية أى دور فى مجيئهم أو فى ذهابهم .

وكان حكام ذلك الزمان عندما يفكرون فى وحدة أو اتحاد لا يلجأون الى الشعوب العربية وانما يذهبون الى العواصم الاجنبية .. كما فعل الملك عبد الله فى مطلع العشرينات حين ذهب الى لندن يلتمس الموافقـة على مشروع اقامة دولة واحدة فى فلسطين وشرق الاردن وسوريا ولبنان يجلس جلالته على عرشها وتخضع لانتداب بريطانى فرنسى مشترك ومباشر على ان يؤسس اليهود لأنفسهم فى جنوبها دولة مستقلة .

وكان لورانس فى سنة ١٩١٨ قد تقدم الى مؤتمر الخبراء البريطانيين المنعقد فى لندن بمشروع اقترح فيه على بريطانيا أن تقسم تلك المنطقة الى أربع دول منفصلة وتضع على كل منها ملكا ..

الحسين ويخلفه على فى الحجاز .. فيصل بين الحسين فى سوريا .. زيد فى شمال العراق .. وعبد الله فى جنوب العراق .

وبسبب اختلاف المصالح بين بريطانيا وفرنسا لم ينجح الملك عبد الله فى اقامة العرش الكبير وكان على الشعوب العربية أن تخضع بغير ارادة لمـا كانت تختاره بريطانيا وفرنسا .

وربما استخدمنا عبارة « تخضع بغير ارادة » فى غير موضـعها أو حملناها صفة ليست أكثر من تحصيل الحاصل لأن الخضوع يتم دائما بغير

ارادة . وكان الواقع العربى فى النصف الأول من هذا القرن يكاد أن يكون امتدادا ذاتيا وحرفيا للواقع العربى الذى كان سائدا فى القرن الذى سبقه .. والقرن الذى جاء من قبله .

وطن عربى بغير ارادة عربية .

وطن كبير يستقطب بظروفه كل قوى أجنبية ذات مصلحة فى استغلال سلبية أصحابه وانطواء كل منهم على مشاكله وحساسياته وانصرافه الى معالجتها فرديا واقليميا وطائفيا بأسلوب يعمق ذات الداء عن طريق الاحتكاك باخوانه الذين يشاركونه نفس المصير .

فتزاحم الأوصياء من الخارج يفرضون وصايتهم على العرب .. يحمون المرض ويثبتون الداء وينزعون من الارادة العربية كل فعالية .

فادعى نابليون الاسلام ليلتقط ارادة المسلمين ووصف نفسه وحملته على مصر صفة انقاذ الاسلام وأكد ذلك فى رسائله الى أمراء الجزيرة العربية وشرق أفريقيا .

وعندما وقف قيصر ألمانيا أمام قبر صلاح الدين سنة ١٨٩٨ أعلن أنه نصير المسلمين وناشد ملايين المسلمين أن يتخذوه حاميا ورمزا كما كان صلاح الدين .

وادعى موسولينى نفس الادعاء متمنيا زعامة العرب ضد الإنجليز .

وأما بريطانيا فبعد أن أتمت احتلال الجزء الاكبر من الوطن العربى استخدمت سلاح الاقليات فنصبت نفسها حامية لليهود فى فلسطين ضد العرب المسلمين وحماية للدروز فى لبنان ضد الموارنة مثل حماية تركيا للسنة وحماية ايران للشيعة وحماية روسيا القيصرية وفرنسا والمانيا والنمسا لعدد من الطوائف المسيحية .

وحتى جهود السلطان عبد الحميد لانشاء وحدة اسلامية عالمية أثبت

التاريخ انها من صنع بريطاني هو المستر دزرائيلي اليهودي الأصل والذي أراد اذابة السلطنةالعثمانية في بوتقة اسلامية بأسلوب يمنع تكتل الشعور القومي العــربي ويعطي بريطانيا في نفس الوقت امكانية السيطرة عــلى السلطنة المحتضرة بأكملها دون المخاطرة بتفتيتها وخسارة أجزاء منها تتربص بها دول أوربية أخرى كثيرة .

والحق يقــال ..

ان الاستعمار يعرف كيف يختار طريقه عند مفترق الطـــرق ويعرف كيف يجيد الهاء الشــعوب المستعمرة باصطناع تحقيق أمانيها وهو يعمــل حقيقة على ذبحها وسلخها وتجريدها من كل مقوماتها ..

في مستهل الاربعينات .. أدركت بريطانيا ان التيار القومي العربي ينبيء بانطلاق الارادة العربية القومية لا سيما بعد التفاف العرب حول ثورة الكيلاني في العراق فأسرعت الى احتلال العراق ، وأثنــاء تحفزها لاحتلال سوريا أعلن ايدن في ٢٩ مايو ١٩٤١ في دار بلدية لندن انه يدعو العرب الى انشاء جامعة عربية تلم شملهم ، ووعد بمساعدة بريطانية غير مشروطة قائلا في خطابه :

ان تقوية العلاقةالسياسية والاقتصادية بين الدول العربية أمر طبيعي ومطلب حق ولذلك فان بريطانيا تؤيده ..

أثناء ذلك كتب المسيو كاترو المفوض الفرنسي العام في سوريا ولبنان الى الجنرال ديجول يقول : « **ان تبني بريطانيا لقضيةالوحدة العربية يجعلها تأخذ زمام المبادرة ولذلك يجــدر بفرنسا أن تدعو الى نفس الفكرة وتنقــل محورها من بغداد والقاهرة حيث النفوذ البريطاني الى دمشق وبيروت حيث النفــوذ الفرنسي .**

في ذلك الوقت كانت الوحدة العــربية مجرد أمنية عربية قومية .. ولم تكن ارادة عربية قومية ..

كانت أمنية ينقصها التعبير التنفيذى حتى تتحول الى ارادة فتهبط من عالم الرجاء والخيال الى أرض الواقع والحقيقة .

كانت مشاريع الوحدة ترسم فى لنــدن وباريس تحقيقا لأهــداف غير عربية .. ولا وحــدوية .

ومرة أخرى خطب ايدن فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ وألح على انشاء الجامعة العربية . ثم انتهت جهود بريطانيا بتوقيع ميثــاق الجامعة فى ٢٤ مارس ١٩٤٥ وكان الموظفون الانجــليز يحضرون الجلسات السرية لتذليل العقبات التى كانت تقف فى طريق انشائها .

وكان بعض العرب يعتقدون باخلاص أن فكرة الجامعة رغم كونها من صنع بريطانيا ولمصلحتها الا أنها فرصة يمكن تطويرها .. ينبغى ألا تفلت ..

وكان الآخرون يعتقدون أن قيامها عــلى ذلك النحو الشامل يجهض مشروعاتهم الاقليمية التى يحلمون بعروشــها فاعترض الوفدان العــراقى والاردنى على مشروع قدمه الوفد السورى لانشاء وحدة عربية شاملة .

واشترط الوفد الاردنى اعلان الملك عبد الله ملكا على وحــدة عربية اقليمية فى آسيا ، وأعلن توفيق أبو الهدى رئيس وفد الإردن فى المؤتمر مطالب الأردن الاساسية . وكان من بينها : ((**أن تتعهد بريطانيا بحماية فكرة الجامعة العربية وتأييدها وأن حق الملك عبد الله فى عرش سوريا يقوم على وعود منحها له الانجليز .. وانه يجب تصفية كيان لبنان وتحويله الى وطن طائفى مستقل عن المجموعة العربية .. وابقاء الاحتلال البريطانى للسودان .. ولا ضرورة لاقامة كيان عربى موحد ومستقل فى ليبيا .. كما يجب منع دخول السعودية واليمن الجامعة ..**)) .

وكان هدف الأردن ابعاد اللبنانيين والسوريين عن المصريين والسعوديين واليمنيين حتى لا تحقق نواة الوحدة العربية الشاملة ويبقى الامل فى تحقيق مشروع وحدة سوريا الكبرى ثم الهلال الخصيب تحت عرش الاردن .

وكانت بريطانيا لا تريد شمولا عربيا يحقق وحدة عــربية حقيقية .. ولا اقليمية عربية تحــرم بريطانيا من الســــيطرة على بقية أجـــزاء الوطن العــربى ..

كانت تريد فقط اطارا شكليا أجوف من حكام يمكنها توجيههم الى حيث تريد .. فعرقلت بريطانيا كــلا من المشروعين .. الشـــامل والاقليمى .. وذللت عقبات الاطار الشكلى .

وقامت الجامعة العربية .. واستطاعت بجهود المخلصين من العرب أن تحقق كثيرا من الخطوات البناءة . على طريق الوحدة العربية مما جعل بريطانيا تندم على انشائها وتحاول تحطيمها .

وأخذ جنين الارادة العربية القومية ينمو حتى انطلق عملاقا لحظة ميلاده .. وقامت الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، التى رغم نكسة الانفصال فانها عمقت المشاعر الوحـــدوية وزودت الامة العــربية بدروس مستفادة اعانتها كثيرا على ميلاد دولة اتحاد الجمهوريات العربية التى وضع دستورها الزعماء الابطال الثلاثة السادات والقذافى والاسد .. مستفيدين من كل التجارب .. معبرين عن ارادة الامة العربية .. مستلهمين مشروعهم من ضميرها وليس من العواصم الاجنبية ..

لا يطمع أحدهم فى زعامة .. ولا يسعى الى عرش .. ولا يتطلع الى تنصيب نفسه حاكما رغم ارادة الجماهير ..

بل تنزه الثلاثة عن كل ما يتضاءل أمام التاريخ متشبثين بكل ما يفخر به .

والتاريخ لا يفخر الا بمن يعمل للشعوب .. بارادة الشعوب .

من يعمل بهدوء العلماء .. وطموح الثوار .. وصبر المناضلين ..

ومـــع ذلك ..

رغم ثقتهم فى خطوتهم المعبرة عن الأرادة القـــومية فانهم طرحــوها للاســتفتاء الشــعبى كى تقول الشــعوب المعنيــة بالأمر كلمتها فتعــلن اختيارها وتمارس ارادتها .

وفتح دســتور دولة الاتحــاد طريق الانضــمام اليه بعــد أن أزال الحساسيات التى يثيرها أى اختلاف فى الظروف الموضوعية السائدة فى كل كل جزء من أجزاء الأمة العربية . والتى تفرض اختلاف كل جزء فى منهاج سياسته الداخلية وأسلوب معالجته لمرحلة نموه .

فالذى يصلح تفصيليا للتنفيذ فى جزء من أجــزاء الامة العــربية قد لا يصلح بعينه وبذاته للتنفيذ فى بقية الاجزاء .. مع التقاء جميع الاجزاء على فكر مستخلص من الاطار العربى العام يتخذ من الشريعة الاسلامية مصدرا اساسيا للتفكير .. ومن تطور المجتمع والفكر، معيارا متطورا للتطوير .

بذلك يتسع المجــال لانضــمام المزيد من الاعضاء كلما استوفى العضو الجــديد مؤهل العضــوية .

ومؤهل العضوية أن تكون للعضو ارادة وطنية متحررة يريد أن يشترك بها فى صنع الارادة القومية .

وهو لا يكون كذلك الا اذا كان متحررا من النفوذ الاجنبى ..

متحررا من الانطواء والانكماش فى الذات المتخلفين فى النفس البشرية عموما منذ عهد الغــابة ..

متحررا من اثقال الشعارات التى اثبت العقل والتجربة عدم ملاءمتها .

وبذلك يشترك الاعضاء المتحررون فى تجسيد الأمنية العربية والتعبير عنها بالارادة القوميــة التى تسعى الى خلق الــكيان العربى الــكبير فى عصر الكيانات الــكبيرة ..

وإذا كان هناك فى دنيا العـــرب من هم فى أقصى اليســـار يرفضون عقائديا المفاهيم القومية لاهثين وراء (مثالية) الوحدة العالمية للبروليتاريا فانهم فى عصرنا المتطور يبدون وكأنهم يعيشون فى زوايا نظريات القـــرن الماضى قبل أن تتطور مع طفرة الاقتصاد العالمى وتطور الاستراتيجية الدولية التى لا تسقط من حسابها كل ذرة رمل فى هذا العالم .

ان الاتحاد السوفيتى لم يصبح الاتحاد السوفيتى الا بشعوبه وملايينه ومساحاته الهائلة وكل مقوماته التى صاغت وحـــدة الارادة السوفيتية .. وكذلك الصين بكل ما تمثله من بشر وأرض وامكانيات أخرى .

وأما البانيا فمع تقديرنا لمواقفها فانها بأقصى يسارها لاتزال هى البانيا بغير فعالية دولية .. مجرد صوت دولى كبقة أصـــوات هايتى ونيكاراجوا وترنداد .. لا يتجـــــــاوز تأثيرها أى أثر يمكن أن تمارســـه امارة موناكو بأقصى يمينهـــا .

والسبب واحد .. حجم الكيان .. الذى يحدد حجم الفعالية .. التى يتوقف عليها حجم التأثير النهائى .

فالـــكيان يحـــدد المصلحة .. والمصـــلحة تفرض الصراع من أجـــل تحقيقها ثم الحفاظ عليها ..

لذلك يوجـــد صراع بين الشرق والشرق .. بين الصـــين والاتحـــاد السوفيتى أى بين البروليتاريا والبروليتاريا .. كما يوجد صراع بين الغرب والغرب .. بين أوربا الغربية والولايات المتحدة .. أى بين البورجـــوازية والبورجوازية أو بين الرأسمالية والرأسمالية حسب درجات التصنيف التى يحلو للبعض استعراضها .

وسيبقى الصراع يختفى ويظهر .. يتستر أحيانا ويسفر أحيانا أخرى .. مادامت فى الكون مصالح .

والصراع لا يحتاج الى مجـرد رغبـة صراع ، وانما الى فعالية .. صراع لأن الصراع بدون فعـالية صراع يصبح مجرد شـعارات .. وخيال مراهقة .. وفقدان للذات .. وتكسير للرأس على صخور جبل ..

ونحن فى الوطن العربى نحتاج الى كيان عربى كبير يمثل مصلحتنا ويحدد حجم معاليتنا وحجم تأثيرنا .

ونحن فى سبيل ذلك يمكننا أن نعتمد على أنفسنا فلسنا فى حاجة الى نابليون أو قيصر أو موسـوليني ينصر المسـلمين أو غير هـؤلاء يحمون الطوائف الدينية الاخـرى .

نحن العرب الاخوة نحمى السلام والمسيحية ..

نحمى الشيعة والـكاثوليك والسنية والأرثوذكس والموارنة والدروز .

نحمى كل هؤلاء ..

لأننا كل هؤلاء ..

نحمى الايمان وحرية العقيدة فى بلادنا مهبط الديانات وموطن الرسل والأنبياء .

ثم بالعلم نصنع فكرنا ..

فلا استيراد فكرى ..

ولا جمود فكرى ..

وانما امعـان فكرى ..

امعان فى واقع كل جزء من أجزاء الوطن العربى ..

امعان فى اختيار الحلول الملائمة .. الوطنية والقومية .

امعان فى التنسيق بين مصالحنا الخاصة ومصلحتنا القومية ..

امعــان فى صنع ارادتنا ..

ارادتنا القــــومية ..

استهدف هذا المقال ايضاح كيف يستغل النفوذ الاجنبى نقاط الضعف العربية ، وكيف ظهر اتجاه جديد يسعى الى تعميق الانفصال العربى تحت شعار السـعى الى وحدة البرولبتاريا الشيوعية العالمية الامر الذى يؤدى الى نفس الهدف الذى يسعى اليه النفوذ الاجنبى فى تفتيت العـرب والحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية القومية .

اخبار اليوم فى ١١ سبتمبر ١٩٧١

خطوة من اليمن

بعد الحديث عن قومية الخطر .. وقومية الفكر .. وقومية الارادة.. كان من المنطق أن نتحدث اليوم عن قومية الهدف .

لكن اليوم عيد ثورة اليمن .. وعيدها يعترض منطق الحديث كما اعترض قيامها منطق الاحداث .

سنة ١٩٦٢ قبيل مرور عام على محنة الانفصال ، كان منطق الأحداث يتلخص فى ظروف عربية تضعف الامل فى ثورة الوحدويين وظروف يمنية تلغى الرجاء فى ثورة اليمنيين ، وتسمح فقط بمجرد تكرار نمطى . لصراع السلطة الذى بدأ فى اليمن منذ ألف ومائة عام ..

مجرد انقلاب بين الذين يتزاحمون على عمامة الامام محتفظين برأسه.

وعلى غفلة من هذا المنطق قامت ثورة اليمن تنسف مقدماته وترفض نتائجه .. فعاشت أحداثا غير منطقية كان عليها أن تتعامل مع الشىء ونقيضه .. مع المجتمع الذى تنطلق منه ونقيضه الذى تسعى اليه .

ومع ذلك استطاع شعب اليمن أن يخطو خطوة وحدوية على بداية الطريق القومى .. وبداية الحياة العصرية ..

ربما لأن منطق الحديث يختلف عن منطق الاحداث .

فالأحداث لا تلتزم بما نفكر فيه ونستلهمه من علمنا والهامنا ثم نصوغه فى مسلمات نرتبها لنستخلص منها نتائجها الحتمية والمحتملة وانما تعتمد الى جانب ذلك على عناصر بعضها مجهول بعيدا عن آفاقنا وبعضها يتوالد ذاتيا أثناء تدفق الاحداث واحتكاكها وتفاعلها .

كذلك قيام ثورة السودان ، ثم ثورة ليبيا أثناء النكسة العربية .. ثم قيام دولة الاتحاد رغم النكسة العربية . فاذا بالنكسة التى رسمها منطق الاستعمار بعقوله الالكترونية لاضعاف الروح العربية القومية تتحول الى الهام مبدع تمكن من خلق نقيض النتيجة المنطقية الالكترونية التى انتظرها أعداء العرب .

وثورة اليمن ابداع من منجزات القومية العربية التى كلما تعرضت لضغوط أفرزت أحداثا عملاقة لتثبت للعالم أنها موجودة وثابتة وحقيقية .

وكما كانت ثورتا السودان وليبيا ردا قوميا على نكسة الحرب كانت ثورة اليمن ردا قوميا على نكسة السياسة .

وكلا الردين غير منطقى بمنطق الحديث وكلاهما منطقى بمنطق الأحداث .

لا سيما بعد أن انطلق المارد العربى يبحث عن حقوقه السلبية ويفتش عن بيته الكبير .

واذا كانت ثورة اليمن قد مرت بصعاب خاصة غير عادية بمقياس الشرق أوالغرب ، فان هذه الصعاب عادية وطبيعية بمقياس اليمن . وبحسب ظروفها وطاقاتها التى تتحكم فى مسار تطورها وحجم العقبات التى تعترضها.

وكما يدلنا علم الطبيعة على التلازم بين الكتلة والطاقة .. فلا كتلة بغير طاقة .. ولا طاقة بغير كتلة .. وان كل طاقة تتناسب مع كتلتها التى فجرتها ، كذلك يدلنا علم الاجتماع على التلازم بين الشعوب وطاقتها للتطور ويدلنا التاريخ على أنه **كلما تهيأت الظروف الموضوعية لتطور شعب من الشعوب فان العقبات التى تحول دون تطوره سرعان ما تتهاوى وتسقط ولكن على مدى زمنى يتوقف على طاقة هذا الشعب**

وابعاد رسوخ هذه العقبات فى جذوره التاريخية التى صـــــاغت تركيبه الاجتماعى ..

ثم تضاف الى هذه الظروف الموضوعية عناصر أخرى لا تقل أهميـــة عنها حتى يتحقق النجاح السهل للثورة ، منها تنظيم يضبط طاقة الجمـــاهير ويصوغ أهدافها ويعبر عن ضميرها متقيدا بمعتقداتها وممثلا لمرحلتهـــا .. ومنها تخطيط نضالى لكيفية تحقيق النجاح ثم كيفية الاحتفاظ به .. ومنهـــا قيادة تستوعب الظروف المحيطة وتتصدى للطريق الصعب .

ظروف اليمن فى تلك الايام ما كانت تسمح بأن ينتظر شعبها مئات أخرى من السنين حتى يكتمل لديه كل هذه العناصر بالقدر المثالى الـــذى يساعد الظروف الموضوعية كى تظفر بالنجاح السهل **فاعتمدت الثورة على الحاح الجماهير وأصرارها على التغيير مما عرضها لمفاجآت غير محسوبة بين جماهير مسلحة تدفعها ظروفها الى الثورة وتشدها نفس هذه الظروف الى الثورة المضادة .**

والظروف الموضوعية التى تدفع الى انفجار الثورة عادة ما تكون هى ذات الظروف التى يمكن أن تقضى عليها لحظة ميلادها ثم أثناء مســــــيرتها قبل أن تستقر وتتحول الى نظام حكم . مفارقة .. لكنها حقيقة . فالثوار يبدأون بتغيير شكل الحكم تمهيدا لمواجهة مضمونة بتغير الظروف الســـائدة المعوقة للعدل والتقدم ، والمتمثلة فى الوجود الاجتماعى الكائن من قبـــل الثورة .. والتى قامت الثورة من أجل خلق نقيضه ثم حكمه وهذا ما يؤدى الى مقاومة المستفيدين من النظام السائد قبل الثورة .

أى ان سبب الثورة هو نفسه سبب الثورة المضادة ..

هو شعور المظلوم بالظلم الذى دفعه الى الثورة .. وشعور الظـــالم بضياع امتيازاته بقيام الثورة .

فالظلم اذن علاقة ارتباط بين الظالم والمظلوم .. هو سبب ثورة المظلوم ومقاومة الظـــــالم .

وفى ظروف الانعزال والتخلف وغيبة التنظيم الجماهيرى واستحالة خلقه بالسرعة المناسبة يصبح السند الوحيد المتاح للثورة هو ســــلوك الجمــــاهير المظلومة وهو أمر لا يخلو من خطـــــر لأنه يعلق رؤوس الثوار وأهدافهم على علامات استفهام بغير اجابات أثناء المسيرة الثورية .

فسلوك الجماهير غير المنظم يفجر طاقاتها فى كل الاتجاهات حسب التقديرات العاطفية .

مثلا .. الظلم الواقع على الجماهير قبل الثورة يؤدى الى الامل .. كما يؤدى الى اليأس .

والأمل واليأس يشتركان فى تحديد مصير الثورة بنسب ايجابيـــــة وسلبية متفاوتة .

فالعزم والتردد .. الامل واليأس .. الاقدام والاحجام .. اختلاط المشاعر والقناعات الايجابية والسلبية وبقية آثار عدم التنظيم الشـــــعبى المسبق فى ظروف قبلية مسلحة وتضاريس جغرافية قاسية ومنعزلة .. كل ذلك جعل سلوك الجماهير اليمنية متأرجحا بين كل الاحتمالات متجاوبا مع كل الاثارات .

ويمضى التاريخ .. تظهر قيادة تســــتفيد من تجـــارب من سبقها .. تصيب أو تخطىء .. تنجح أو تفشل .. لكنها فى كل الأحـــــوال تعبر عن الظروف التى قضت بحتمية الثورة ونجاحها وتحويلها الى نظام حـــــكم فى وقت تكون فيه عناصر الثورة أكثر اكتمالا بعد أن أضيفت الى الممارســـــة الثورية تجارب ميدانية بدروسها العملية التى تستكمل بها الثورة كل أوجه النقص أثناء مسيرتها المستمرة .

ولذلك كانت مساعدات شعب مصر العظيم عنصرا تاريخيا نجح فى حماية آمال شقيقه شعب اليمن الخالد واعانته على التصدى للمقاومة الشرسة التى تعرضت لها ثورته .. والتى لا تختلف من حيث النوع عن أية مقاومة تتعرض لها كل ثورة جذرية ، وان اختلفت عنها من حيث الدرجة التى تختلف باختلاف الأوضاع الاقتصادية وموارد الثروة واختلاف الشعوب فى تقاليدها وعاداتها وصفاتها الاجتماعية والجغرافية والاطماع الاستعمارية فيهــا .

ولكن حرص الشعب اليمنى على وحدته الوطنية هو الضمان الكبير لاستمرار ثورته واطراد تقدمه ..

فبالوحدة الوطنية يستطيع شعب اليمن أن يشق طريقه نحو التقدم والازدهار ، لا سيما بعد أن استعاد دعائم الأخوة المتينة مع حكومة المملكة العربية السعودية التى اعترفت بنظامه الجمهورى فساعدت الشعب اليمنى على تحقيق السلام والاستقرار فى البلاد .

كذلك عندما تنجح الثورة اليمنية فى تصفية السحب المتراكمة على علاقتها مع شقيقتها حكومة اليمن الديموقراطية الشعبية ، فانهــا تستطيع أن تتفرغ بكل طاقتها للاصلاح والبناء لتحقيق الأهداف الكبرى للثورة ، وانه لما يبشر بالأمل ماينشده الفريقان الشقيقان فى شطرى اليمن من وحدة للأراضى اليمنية كخطوة أساسية نحو الوحدة العربية القومية .. مطلب الجماهير اليمنية فى الدولتين .. الجماهير المتعطشة الى السلام والاستقرار والازدهار والمتطلعة الى الوحدتين اليمنية والقومية .

الى جانب ذلك يتوقف الاستقرار فى اليمن على قدر النجاح فى تعبئة **مواردها وطاقتها البشرية والطبيعية ، ثم على مدى حسن تحريك هذه الموارد والطاقات فى اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى نطاق المنهاج الذى يستخلص بالعلم ويتفق مع تقاليد الشعب اليمنى وظروفه كما وعد**

الرئيس الاريانى أمام المؤتمر الطلابى الذى انعقد فى صنعاء فى مطلع العام الماضى .

لأن منهاج التطور والتقدمية فى اليمن كما فى اى بلد آخر لا يجوز أن ينقل من أى مجتمع الى أى مجتمع ..وانما يوضع ويفصل على مقاس المجتمع اليمنى بالذات حتى يمكن تحريك طاقاته الكامنة فى اتجاه تدعيمه .. لا فى اتجاه مقاومته .. وليس فى ذلك اى تعميق للانفصالية العربية بل تعميق للوحدة العربية .

ودولة الاتحاد كما أشار دستورها تسلم بأن لكل جزء من أجزاء الأمة العربية ظروفه التى تصوغ منهاج تقدمه مع اتفاق كل الاجزاء فى الاطار العربى العام ، وهذا ما سبق أن نص عليه الميثاق العربى على أمل أنه بمرور الوقت وبالتنسيق المتواصل بين المناهج العربية التقدمية يأتى اليوم الذى تتقارب فيه الى حد التماثل عندما تبلغ الظروف السائدة فى هذه الأجزاء العربية نفس الدرجة .

وهذه المرونة الفكرية والسياسية هى احدى الضمانات العملية لاستمرار العمل الوحدوى وبقاء الأمل القومى .. وجعله حقيقة ممكنة وليس مجرد خيال وحلم يقظة .

وبعد استخلاص منهاج التطور اليمنى من ظروف المجتمع اليمنى يمكن البدء فى تحقيقه تدريجا وهو ما ليس بمستحيل ولاصعب رغم الضغوط التى تعانيها اليمن من اقصى اليسار ومن أقصى اليمين .

فأقصى اليسار يلهث وراء خيال لن يتحقق فى اليمن لأنه يصطدم بجبال شاهقة من تقاليد الشعب اليمنى واسلامه الذى يستوعب مشاعر جميع المواطنين حتى الذين لا يؤدون منهم الشعائر الدينية ولذلك فانه لن يحقق فى اليمن سوى اشاعة الذعر من التقدم والنفور من الوحدة ثم اشاعة

الفوضى وعدم الاستقرار واتلاف طاقات الاصلاح فى عمليات الامن فضـــــلا عن اعطاء المبرر النظرى لتطرف أقصى اليمن الذى هو بدوره لا يتفق مـــــع الظروف المتغيرة والآمال المعقودة على التطور السلمى فى البلاد لا سيما أن هذا التطور عندما يستند على العلم والايمان كما قال الرئيس الســـادات سوف يجمع بين ظروف العصر وتقاليد الشعب .. أى شعب ..

وفى اليمن يعطى ثماره للجميع دون استثناء وينشىء وطنا لا مكان فيه للمجاعات والاوبئة المتوطنة ويخلق تقاليد وأساليب جديدة يسودها القـــانون والنظام بغير عجز ادارى أو مالى أو اقتصادى ، ولا يعلق مستوى معيشـــة الشعب علىأمزجة المواسم الزراعية المتقلبة وانما علىتخطيط علمى متطور.

أن مدخل اليمن الى التطور العلمى والسلمى هو بدؤها فى استخلاص منهاج تطورها ورفضها للأنشطة الحزبية كما نص دستورها ثم حفاظها على الاعتدال وعدم التهور مع أقصى اليسار أو الجمود مع أقصى اليمين .. وأن تكون بين ذلك قواما .

فتنطلق نحو التقدم لتستعيد أمجاد شعب اليمن الذى يملك طاقات اقتصـــادية غير مســـتغلة . ويتمتع بعدد كبير من الخريجين الجامعيين الذين علمتهم الثورة والذين اذا وضع كل منهم فى مكانه حسب تخصصـــاته فان جهازا حكوميا عصريا يمكن أن يقوم فى اليمن ثم يستكمل نفسه بالخبرات العربية المخلصة .

وحينئـــذ يقاس النجـــاح بمعيار يمنى وليس بمعيار الدول التى تتزاحم فوق القمر وذلك حتى يمكن تقدير نجاح كل خطوة يمنية بحســـب الظروف المحيطة بهـــا والتى تنطلق منها فتحدد طاقاتها للنجاح وبهذا يمكن الاستفادة من دروس كل خطوة عند اجتياز الخطوات التالية .

فاليمن فى حاجة الى استغلال عقول أبنائها ، وهى موجودة ورخيصة .. اذا كان المراد تحقيق الممكن ، وليس مجرد العجز أمام المستحيل .

والنجاح المنتظر فى اليمن هو بداية الحركة البناءة وبداية السير على الطريق نحو الدولة العصرية بعد أن انتهت مرحلة (**تثبيت النظام الجمهورى**) وافسحت المجال لمرحلة (**تثبيت عصرية**) هذا النظام والحفاظ على اسلاميته .

فى مرحلة (**تثبيت النظام**) كانت اليمن فى حاجة الى (**جهود نضالية**) ، وفى مرحلة (**تثبيت عصرية**) تحتاج الى (**جهود فكرية**) ..

جهود تحرك العناصر الايجابية .. اقتصاديا بتحريك الموارد .. وسياسيا بتحريك الجماهير .

وتحريك الجماهير يتحقق بجعلها تتفاعل تفاعلا عقليا وايجابيا مع قيادتها .. لا تفاعلا عاطفيا سلبيا .

والتفاعل العقلى الايجابى يولد بالاقتناع أثناء مشاهدة البداية الصحيحة للمسيرة ثم ينمو بتحمل المسئولية وتوزيعها على أوسع قاعدة ليبقى التفاعل متصديا للنضال متقبلا للتطور متجاوبا مع القيادة فيحدث أثره فى صنع التاريخ .

أما التفاعل العاطفى السلبى الذى يشعله الخوف من المجهول ويثيره التعصب أو المصالح الشخصية الوقتية فانه سرعان ما يتحول الى حالة خاصة تنتهى بانتهاء ظروفها .. يطير مع الرماد ويسقط بعد العاصفة .

ولقد حان الوقت كى يشارك شعب اليمن ايجابيا فى الدور الحضارى الذى تمارسه الشعوب العربية التقدمية الاخرى وهو قادر على ذلك بعد أن استعاد ارادته بتفجير ثورته ..

ولم يبق أمامه سوى تفجير نهضته .

وبين تفجير الثورة وتفجير النهضة فارق كبير ..

بحجم ما بين السلطة والخدمة ..

بين التحكم والحكمة ..

بين تمنى الشيء وتحقيقه ..

وبين هذا وذاك تتحدث المعرفة وتنصت الشعوب ويســـجل التاريخ .

ولقد أدرك افلاطون بعد أن أدى دوره السياسى أن شـــعب أثينا فى حاجة الى عارفين أكثر من حاجته الى حاكمين فانصرف الى الاكاديمية وتفرغ للكتابة لاعداد جيل كما قال (من أصحاب المعرفة .) .

تحية متواضعة الى ثورة الشعب اليمنى المجيد فى عيد ميلادها التاسع :

اخبار اليوم فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧١

الهدف الشعبى أمنية شعبية تعبر عنها ارادة شعبية ،

يصوغها المفكرون ويجسدها الثوار ويرفعون أعلامها ويستشهدون فى سبيلها حتى تدرك الجماهير انها تمثل امانيها .

وعندئذ تتحول الامنية الشعبية الى عقيدة شعبية تحيا عليها الجماهير أو تموت دونها *

والهدف الشعبى حقيقة كسائر الحقائق ، والحقائق ذات أثرين أحدهما ينفع فى ظروف والاخر يضر فى ظروف مناقضة لها ويتحقق النفع أو الضرر بحسب الموقع من أحد مجالى الحقيقة .

فلكل هدف قوم ينتفعون به ويدافعون عنه وآخرون يضارون منه ويقفون ضده .

الذى يدافع عن الهدف كالذى يقاومه لان كليهما ينظر اليه من موقع المجال الذى يتأثر به وبحسب مدى فهم كل منهما للهدف وشمول مضمونه وتفاصيل طبيعته وحدود مداه القريب والبعيد .

لذلك ينشأ صراع فكرى فيما بين الذين يعرفون الهدف ثم يتطور الى صراعات سياسية واقتصادية وعسكرية .

الذين يؤيدون الهدف عن معرفة يشرحون جوانبه ويفسرون آثاره الشعبية الايجابية لكسب تأييد الجماهير وتنظيم طلقاتها . والذين يعارضون الهدف عن معرفة يطمسون معالمه ويزيفون طبيعته وينفرون الناس من احتمالاته كى يضللوا الجماهير فيبعدوها عن فهم الهدف حتى يثيروها ضده .

فمعركة الهدف اذن تبدأ بمعركة معرفة .. معركة شرح وايضاح

وتفسير .. ثم تكرار الشرح والايضاح والتفسير .. ومناظرة جدلية مستمرة مع اعداء الهدف .

هكذا بدأت الرسالات السماوية والثورات الكبرى فخاض الرسول الكريم ومعه الوحى والصحابة معركة المعرفة يرتلون ويشرحون ويناظرون . ثم يرتلون ويشرحون ويناظرون حتى استوعبت الجماهير دينها الجديد وأدركت أنه يمثل أمانيها فاتخذته عقيده تحيا عليها أو تموت دونها .

وقومية الهدف تعنى الهدف الذى يحقق أمانى كل العرب .. من الخليج الى المحيط .

غير أن عبارة (كل العرب) لا تعنى بقواعد الحساب كل العرب .

لانه سيبقى فى كل الظروف عدد من العرب يتصورون أنانيا أن مصالحهم الخاصة والمؤقتة تتناقض مع مصالح جموع العرب وهؤلاء سيبقون لفترة طويلة حتى بعد اقامة الدولة العربية الكبرى يحاولون الانقضاض على مصلحة كل العرب ، وليس فى ذلك أى شذوذ من بعض العرب لان ذلك شأن كل المجتمعات فى العالم .. لا يمكن ان تتخلص ممن يعترضون سبيل المصلحة العامة .

لذلك يوجد فى كل مجتمع قانون يحمى الأغلبية من الأقلية .

والأغلبية العربية حتى تصبح أغلبية عربية ذات قانون عربى يحميها ينبغى لها أولا أن تتوحد ، وهى لا تتوحد الا بعد أن تعرف لماذا تتوحد .. وهذه مهمة دعاة الوحدة ..

شرح الهدف القومى والتصدى لخصومه :

قيل من ضمن ما قيل عن مزايا الوحدة العربية أنها تحقق الاستفادة من خبرات فائض المتعلمين فى أجزاء الوطن العربى ، وفائض الاموال والثروات الطبيعية والزراعية والحيوانية فى الأجزاء الأخرى . ولو اقتصر

الامر على ذلك لكان معناه أن ينكمش هدف الوحدة فى مجردة تشغيل فائض المتعلمين واستثمار فائض المولين . **وهذا ما يمكن تحقيقه بغير وحدة سياسية** ، لأن تبادل المصالح يتم بتبادل العلاقات وتنسيق الظروف الاقتصادية لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية من التبادل الاقتصادى .

وقيل أن الوحدة العربية تحقق الاستفادة من المواقع الاستراتيجية العربية وتكاملها والاستفادة من تجميع طاقات العرب لمواجهة الخطر المشترك .

لو أضيف هذا العنصر السياسى والعسكرى الى العنصر الاقتصادى، لما بلغت الوحدة العربية كذلك منزلة العقيدة، لأنه يمكن بغيرها دفع الخطر المشترك بعمل عربى مشترك عندما يتحقق ادراك الخطر وادراك شموله وقوميته .

كل هذه عوامل مساعدة الى جانب عوامل أخرى مساعدة من بينها الدين واللغة والتاريخ والاتصال العضوى الجغرافى والروابط الاجتماعية المتزايدة .

والأهم من ذلك كله .. والاكبر من ذلك كله ..

اننا كعرب نحتاج الى استعادة وطننا الكبير ليصبح كل منا كبيرا فى دنيا الاوطان الكبيرة .. فالكبيرمنا فى محيطه كبير بين قومه وعشيرته ، لكنه عندما يطل برأسه خارجهم فانه يشعر بشىء يختلف عنذلك تماما وسطالتقدم الحضارى الهائل الذى أحرزه غيرنا فى محيط القفزات العصرية التى لا تتوقف لحظة واحدة عند أى حد .

مثل هذا التقدم الحضارى يحتاج الى تقدم علمى . والتقدم العلمى يحتاج الى امكانيات بشرية ومادية هائلة أثناء اللحاق به والامساك بأسراره واجتياز حدوده المعروفة ثم الى امكانيات أكثر من ذلك أثناء تحويل النتائج

العلمية الى منتجات مادية ترتفع بها مستويات الشعوب وتنتسب بموجبها الى موكب الحضارة .

هذا لا يتحقق عربيا بغير وحدة عربية لانها وحدها التى تمكن العرب من تجميع امكانياتهم وطاقاتهم كى تلمس أقدامهم بداية طريق الحضارة العصرية .

وعندما يبلغ العرب نقطة البداية فانهم يبدأون فى صنع دورهم الحضارى فى العالم .. لا يتأثرون بنفوذ أجنبى وانما يؤثرون بنفوذ عربى.. وتصبح علاقاتهم الدولية علاقات مشاركة فى صنع الاحداث وليست مجرد نقاط التقاء فى صراع الاحداث .

أن الوحدة العربية ستقيم دولة ذات مائة مليون مواطن على أرض أكبر من مساحة أوربا وأكثر أهمية منها من حيث الاستراتيجية العالمية ، وذات طبيعة مليئة بالكنوز المعدنية التى لا يزال أكثرها بغير استغلال ، وظروف مناخية متكاملة ومساحات زراعية تستطيع أن تكفى اضعاف المائة مليون الحاليين لو أنها استغلت كلها استغلالا علميا عصريا .

وأما التقدم العلمى الذى بلغه غير العرب فانه ليس بمعجزة أتى بها أنبياء ولا نورة طاشت بها طبيعية ..

كما أنه ليس وقفا على أحد . فالعلم مشاع بين الناس وفى وسع العرب أن يصلوا الى ما وصل اليه غيرهم عندما يبدأون السير فى الطريق العلمى بعد أن يتهيأوا لتوفير ظروفه وامكانياته .

فالصين كانت قبل عشرين عاما أو أكثر قليلا تعانى من ظروف أشد قسوة مما يعانى منها العرب الان لكنها بدأت الطريق ووصلت الى الصف الاول ودقت اسمها على المائدة الذرية .

وكذلك تستطيع كل أمة ذات هدف وارادة وبصيرة أن تكشف البداية الصحيحة .

وقد يقول أعداء الوحـــدة أن أجزاء الأمة العـــربية تختلف من حيث مستويات التقدم الحضارى ، وأن الوحدة ستنفع أكثر وأسرع الاجزاء الاكثر حضـــارة .

هذا قول غير علمى .. وغير وحدوى .

غير علمى لأن الأجزاء العربية الأكثر تقدما اذا كانت تعانى من فائض المتعلمين وفائض السكان ومن نقص نسبى فى الامكانيات المادية فان الاجزاء الاقل تقدما تعانى من نقيض ذلك . تعانى من نقص فى المتعلمين ومن فائض نسبى فى الامكانيات المادية .

وغير وحدوى لأنه ينطلق من تفكير أحادى ومن زاوية ضيقة محـــدودة الافق .. فبعد أن تتحقق الوحدة العربية لن يكون هنـــاك شامى أو مغربى وانما سيصبح كل مواطن فى الوطن العربى عربيـــا لا يذكر محـــل ميلاده الا فى بطاقته الشخصية ، كما حدث بعـــد أن توحدت الولايات المتحـــدة الامريكية فأصبح جميع الامريكيين أمريكيين ، وبعد أن توحدت المقاطعـــات الالمانية وأصبح جميع الالمان المانا ، وبعد أن توحد شطرا النيل أيام الفراعنة وأصبح جميع المصريين مصريين .

والامريكى الذى دق العلم فوق القمر لم يفعل ذلك باسم تكســـاس أو كاليفورنيا وانما فعل ذلك باسم أمريكا وجميع الامريكيين .

على أن العمل القومى لا يخلق الوحدة الشاملة من أول خطوة وحدوية فذلك أمر أثبتت تجربة ١٩٥٨ أنه يحتاج الى خطوات عملية متتالية ومترابطة وهذا ما أفاد القادة الابطال الثلاثة السادات والقذافى والأسد عندما قاموا بتأسيس دولة اتحاد الجمهوريات العربية مستفيدين من دروس تلك التجربة وواضعين نصب أعينهم أن تخطو الامة العربية نحـــو الوحدة الشاملة عبر خطوات مدروسة تمهد كل منها للاخرى فى سلسلة محكمة الحلقات من خلال تقدير موضوعى للظروف السائدة فى كل جزء من أجزاء الأمة العربية .

ذلك التقدير الذى يعطى لكل جزء عربى حق استخلاص منهاج تطوره بالحجم الذى يتفق مع تطور العصر ولا يتناطح مع العقبات المسيطرة على هذا الجزء ، لأن علمية منهاج التطور تكمن فى مدى ادراك واضعيه للظروف السائدة فى المجتمع المراد تطويره ومدى قدرتهم على تطويره برفق للارتفاع به الى مستوى ظروف العصر .

واثناء هذا الانتقال **المترفق تتقارب المناهج العربية حتى تبلغ مستوى التجانس .**

أما التشنج والتطرف ورفع الشعارات المنقولة بغير دراسة من المجتمعات الاخرى فانه يؤدى الى طمس معالم الهدف القومى وتحويله الى صراعات حزبية الامر الذى يسفر عن مضاعفات أجنبية يتمنى الوحدويون أن يتجنبوها .

ناهيك عما يخلق التطرف من تطرف أكثر لأن الذين يتطرفون هم الذين يزايدون ، والذين يبتعدون عن الواقع بقدر مزايداتهم عليه .

ولذلك أصبح التطرف وسيلة التميز .. وأصبح التميز وسيلة لخلق مجالات حزبية جديدة .. وأصبحت المجالات الجديدة وسيلة لبروز زعامات سياسية جديدة .

وهكذا .. صراعات على القشرة .. وابتعاد عن الجوهر .

تنافس على الكراسى الموسيقية .. وابتعاد عن صنع التاريخ .

ان الوحدة العربية هدف تاريخى وليست سعيا وراء مناصب أو زعامات عن طريق التطرف والمزايدات .. وهى مجد تاريخى لكل حاكم فى السلطة أو مواطن فى الطريق يسهم فى تحقيقها .

أن تاريخ الزعيم لا يقاس بسنوات حكمه .. وانما بسنوات ذكره .. ولا يغنيه ما يكتبه عن نفسه .. وانما ما تكتبه الأجيال من بعده .. فكم من حكام وزعماء ماتوا فى حياتهم .. وقليل منهم عاشوا بعد موتهم .

وفى سطور التاريخ العربى آلاف الأسماء التى تعاقبت على الحكم هنا وهناك فى أجزاء الوطن العربى لا نكاد نذكر منهم سوى من بقيت آثارهم فى أسماعنا .

وفى جيلنا لا تكف الألسن حديثا ولا نمل اعجابا وفخرا بصلاح الدين ، وعندما نذكر الحاكم بأمر الله لا نمنع أنفسنا من السخرية .

صلاح الدين وهب حياته لأمته ودعا الى الوحدة العربية ..

والحاكم بأمر الله وهب حياته لنفسه وادعى الألوهية ...

وتاريخنا المعاصر فى حاجة الى نماذج متطورة من صلاح الدين ..

وليس الى صور منكررة من الحاكم بأمر الله .

بعد أن حدد مقال (قومية الفكر) عناصر الفكر القومى ، وحدد مقال (قومية الارادة) عناصر الارادة القومية ، فان هذا المقال يستهدف ايضاح (الهدف القومى) الذى يتحدد بالفكر القومى ويتجسد بالارادة القومية .

اخبار اليوم فى ٩ أكتوبر ١٩٧١

الوحدة الوطنية منطلق وطنى وقومى

نحن لن نبلغ مرتبة التطور الاجتماعى الا بعد أن نخلق السلوك الجماعى وهو يتحقق بعد أن نجتمع على مصلحة جماعية عندما نشعر بالقلق تجاه الظروف التى ورثناها ولانزال نحياها مهددين بعدم اللحاق بركب الحضارة العصرية .

عندما نشعر بهذا القلق سنرفض الاقتناع بالواقع السطحى الذى نحياه ..

كما نرفض اهدار طاقاتنا الخلاقة فى خصوصات عقيمة ..

ونمتنع عن اغراق قواربنا فى بحور مشاكلنا الشخصية والجزئية التى تلهينا ظواهرها الشكلية عن جذورها الحقيقية فتنسينا أهدافنا الكلية الشمولية التى من شأنها أن تعالج هذه المشاكل وتمنع استمرارها وتحول دون تكرار نشوئها .

مجتمعنا العربى يعانى مشكلتين أساسيتين :

التجزئة على مستوى الوطن العربى .

والصراعات الداخلية على مستوى بعض أجزائه .

ثم ما نتج عن هاتين المشكلتين من آثار لا تدخل تحت حصر .

واذا كان البعض من أجزاء الوطن العربى قد اجتاز مرحلة الصراعات الداخلية أو كاد يجتازها متجها نحو التقدم الاقتصادى والوحدة العربية .. **فلا يزال الطابع العربى العام يتميز بالتجزئة والصراعات الداخلية** وهما مشكلتان تؤدى احداهما الى الأخرى ثم تغذيها وتعمق جذورها كما تعمل كل منهما على عرقلة ميلاد الارادة الوطنية الواحدة والحيلولة دون التقدم الحضارى بمقاسات العصر الحديث .

واذا كانت التجزئة العربية التى ورثناها ليست كالصفات الوراثية فانه لا يستحيل علينـــا أن نتخلص منها أو نجملها لأننا لانزال أحرارا فى وسعنا أن نمحو الآثار السيئة التى ورثناها لنستبدلها بصفات ومقومات أكثر علمية وأكثر عصرية وأكثر قدرة على تحقيق التقدم والرفاهية .

ومع ان الناس جميعا أحـــرار فى معتقداتهم وانتماءاتهم وارتباطاتهم الاجتماعية ، الا أنهم فى حاجة الى تعريفهم (**بالموعظة الحسنة**) على الآثار السيئة التى تؤدى اليها هـــذه الانقسامات التى لم تعـــد تتفق مع ظروف الحضارة العصرية .

كما أنهم فى حاجة الى اطلاعهم **(بقواعد الحساب)** على حجم المصالح الجديدة التى ستعود عليهم أكثر عندما يسمحون للمرونة الاجتماعية أن تفعل أثرها فى تحريك طاقات المجتمع المعطلة كى تخلق الفرص الاقتصادية **الأقل عناء والأكثر عطاء** كثمرة من ثمار الوحدة الوطنية التى تمهد للوحدة العربية فتخلق للجميع فرص الانتفاع من مزايا التعاون والتخصص وتقسيم العمـــل وحجم السوق العربى الكبير مع الثمـــار الاخرى الاكثر والاهم عندما تبرز الشخصية العربية الدولية .

على أنه من الظواهر الايجابية ان النعرات الطائفية والقبلية والاقليمية التى اختفت تماما من بعض أجزاء الوطن العربى قد بدأت تخف حدتها الى حد كبير فى الأجزاء العربية الأخرى .

ولكن الذى يكاد أن يلغى هذا الأثر الايجابى تزايد الصراعات الداخلية تحت رايات أخرى منها التكتلات السياسية (الشلل) ومنها المزايدات الفكرية على مراحل التطور ودرجاته ونقاط بدايته وحدود شعار الوطنية ومدلوله .

فبالرغم من أن شعار الوطنية له أساس واحد هو حب الوطن والرغبة فى رفع شأنهواسعاد أبنائه والدفاع عن شرفه فان أسلوب الوصـــول الى

تحقيق هذا الشعار أصبح محلا للاختلاف ومصدرا للصراع الذى كاد أن يقضى على الهدف المراد تحقيقه بالاختلاف والصراع من أجله ٠

ولا شك فى أن القضايا الاجتماعية ليست كالقضايا الرياضية مفروضة التصديق بمعنى أن نقيضها مستحيل منطقيا ٠

هـــذه الفرضية غير واردة فى القضـــايا الاجتماعية فهى قابلة دائما للحوار والجدل ومعرضة للمزايدات التى تغرى عليها سهولة نقل الشعارات من أمهات الكتب بما لا يكلف الانسان أى جهد فكرى ٠

بل يكفيه أن يحلق فى آفاق الخيـــال كما يستطيع ، ويسبح فى ملكوت المثالية كما يشاء ، دون أن يستند فى تحليقه أو فى ســـباحته الى الواقع الموضوعى ٠٠ ودون أن يحاول الاستفادة من طرح هـــذه الشعارات على اختبارات الواقع ٠٠ والاستفادة من تجارب الذين سبقوا الى وضعها موضع التنفيذ ٠٠ واستخلصوا من ذلك تجارب ودروسا مستفادة ٠٠

ثم يزداد الصراع الوطنى تعقيدا عندما تتحول هذه الشعارات بمرور الوقت الى نوع من الطقوس اللاهوتية والتعاليم الغيبية التى تفرضـــــها التيارات السياسية على الجماهير باسم الوطنية فتجـــرها الى صراعات شعبية تبتعد بها عن الهدف الحقيقى وهـــو التطور والتقـــدم والازدهار مما يهدر التطور والتقـــدم والازدهار الأمر الذى يهدر طاقاتها البشرية ويبـــدد مواردها المـــادية ٠

لذلك يقول الفيلسوف الاقتصادى البرتينى أنه من النادر فى العـــالم الثالث أن يوجد تجمع اجتماعى متلاحم ثم يقول ان هذا هو أهم عقبات التقدم والازدهار فى هذه المجتمعات ٠

فلكى يكون هناك تقدم اجتماعى ينبغى أولا أن يوجد المجتمع ٠

ولكى يوجد المجتمع ينبغى أن يوجد التجمع ٠

والتجمع لا يمكن أن يحـــدث مع اســتمرار الصراعات الداخلية فى مجتمعات لاتزال تعانى من التخلف الاقتصـــادى وآثاره الفكرية والثقـــافية والاجتماعية مما يسمح بصراع فى كل مجالات الاختلاف والاجتهاد (من أقصى اليمين الى أقصى اليســـار) دون أن يســـتطيع الـكثيرون التمييز بين ما يصلح وما يضر .

الى جانب احتمالات التسلل الأجنبى الذى ينـــاصر هـــذه أو تلك من الأفكار المتصارعة بحثا وراء موقع سياسى واقتصادى واستراتيجى وتثبيتـــه لصـــالحه بين زحام الخلافات والمهاترات وتبـــادل الاتهامات بالوطنية تارة والخيانة تارة أخرى ..

ويصبح شعار الوطنية نفسه قميص عثمان يتنازعه الجميع .

لكل مفهوم يفسره على هـــواه ..

ولكل ماليشيا تحميه بعصاه ..

وتتوه الجموع الشعبية وسط هذا الطوفان ..

تغوص فى الرمال الناعمة ..

باحثـــة عن الوطنيـــة !!..

هل هى الاندفاع مع أقصى اليسار بغير انتباه الى ظروف التطور ؟..

أو هى الجمود مع أقصى اليمين .. بغير التفات الى تطور الظروف؟..

أو هى التوفيق بين الظروف والتطور ؟..

ثم هـــل الوطنيـــة اندماج فى أى تيـــــار عالمى الى حـــد الـــذوبان تحت أمواجه ؟.

أو هى انكماش فى الذات الى حد الانعزال عن تيار الحضارة العالمية ؟

أو هى انفتاح على العلاقات الدولية ومساهمة فى تقرير مصير مشترك؟..

وجهات نظر كثيرة .. ووجهات نظر أخرى أكثر لا يتسع لها الحديث..

لكنها مع ذلك يمكن أن تختار القوى الوطنية المعايير المناسبة منها عندما تناقشها بغير التزامات مسبقة اذا ماكانت هذه القوى الوطنية تستهدف مصلحة المجتمعات التى تريد تطويرها بعد أن تدرس ظروفها دراسة علمية مناسبة .

لكن الذى يحدث عادة فى المجتمعات النامية عموما الا تتم هذه المناقشات بل يستمر تبادل الاتهامات من بعيد .. ويستقل حل تيار بأفكاره وأسلوبه . ويرفض مناظرة الآخرين ويجتمع الأنصار هنا وهناك . ويتزايد الصراع الوطنى الذى يتفرغ له الكثيرون فى مجتمعات تعانى كقاعدة عامة ، من البطالة أو العمالة الناقصة فتزداد الأحوال سوءا .

وينتشر الشك فى الكفاءات الوطنية مما يؤدى الى تجميد فعاليتها الايجابية البناءة ويسود شعار التمييز بين (أهل الثقة وأهل الخبرة) .. مما يعمق جذور الصراع الوطنى .. ويضاعف آثار عدم الاستقرار .. ويحول دون تحقيق الوحدة الوطنية .

فالوحدة الوطنية هى المدخل الرئيسى الى الاستقرار ثم الى التطور .. و (ثم) هذه لم تكتب عفوا بل كتبت قصدا للدلالة على الترتيب ، لأنه لا يبدأ تطور دون أن يسبقه استقرار .

وهذا مايفسر اهتمام الرئيس السادات باقامة المؤسسات الشعبية والسياسية منذ ١٥ مايو على جميع مستوياتها من القاعدة الى القمة حرصا على الوحدة الوطنية وتنشيطا للطاقات والقوى الوطنية التى تصب روافدها كلها فى تيار المصلحة الوطنية المشتركة .

ذلك لأن الوحدة الوطنية وهى تسمح داخل اطارها باختلاف وجهات النظر ومناقشتها بغير تعصب ، فانها تصبح تيارا وطنيا واحدا مادام الاختلاف فى وجهات النظر يحتفظ بوحدة الهدف ولا يمس وحدة العمل السياسى من اجل تحقيقه .

فالوحدة الوطنية لا تعنى الاجماع على كل الأهداف وكل الغايات وكل المثل العليا وكل تفاصيل الأهداف والغايات والمثل .

وانما تعنى الشعور بالمصلحة المشتركة ، التى تستلزم القيام بالجهود المشتركة فى سبيل تحقيقها .

وهذا ما يتحقق بعد أن تمتنع القوى الوطنية عن محاربة بعضها .. مع بقاء قدر من المصالح الفـردية المختلفة عليها ، وقـدر آخـر من الآراء الفلسفية التى لا يتم عليها الاتفاق .

وعندما يسمو تقدير المصلحة المشتركة ترتفع الجماعة فوق اختلافاتها وصراعاتها فلا يتعرض أساس وجودها ذاته لأى خطر .

اما أن تستمر الصراعات الداخلية فى بعض أجزاء الوطن العربى رغم الأخطار المحلية التى تتعرض لها هذه الأجزاء بصفة خاصة .. ورغم الأخطار القومية التى يتعرض لها الوطن العربى بصـفة عامة فان ذلك لا يؤدى الى عرقلة الاستقرار الوطنى فحسب وانما قد يؤدى أيضا الى نكسة الحـركة الوطنية والقومية فى هذه المنطقة .

حقيقة أن عقارب الزمن لا تعود الى الوراء ..

لكن هذه الحقيقة كبعض الحقائق الأخرى قد لا تكون فى بعض الظروف حقيقـة ..

فقد تعود عقارب الزمن الى الوراء فى ظروف معينة ..

أو قد تقفز نفس هذه العقارب الى الامام متسترة فى ثياب تتفق مع ما حدث من تغيير فى أذواق الجماهير ..

لكنها تكون هى بعينها نفس العقارب .

سنة ١٦٤٩ أعـدم الانجليز الملك شارل الأول وقام أوليفر كرومويل

بدور حامى الجمهورية البريطانية وفى سنة ١٦٦٠ أى بعــد عشر سنوات عاد شارل الثانى وجلس على عرش أبيه وعادت عقارب الزمن الى الوراء .

وســنة ١٧٨٩ دمر الفرنسيون ســجن الباستيل وأقاموا الجمهورية وبعد حوالى خمسة وعشرين عاما عادت أسرة البوربون الى عرش فرنسا واســتردت أملاكها .

وعادت عقارب الزمن الى الوراء .

وفتح العرب الأندلس .. وخرج العرب من الأندلس .

فالزمن زمن ..

حر فى سلوكه لا نعتمد على حكمته ..

ولا نعلق مصيرنا على غيبياته .

يفعل بعقاربه ما يشاء .. يعيدها أو يقتلها .

ما علينـــا ..

وانما علينا ان ندرس طبيعة حاضرنا التى تمهد لمستقبلنا . ونحن نفعل ذلك اذا اتفقنا ولو على القليل الذى يمكن أن يكون محلا للاتفاق . كما بدأ الاتفاق بقيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية .

فالقليل الذى يجمعنـــا أولى باهتمامنا من الــكثير الــذى يفــرقنا ويباعــد بيننا ..

لاسيما ان القليل الذى نتفق عليه يؤدى الى مزيد نتفق عليه ..

ثم الى مزيد نتفق عليه ..

فتبقى فرصة الاتفاق قائمة نامية ومستمرة .

ولا ننسى اننا كغيرنا من سكان الأرض لا نتفق وحدنا ولا نختلف وحدنا ..

وانما نتعرض كغيرنا لتيارات عاتية تهب علينا من كل اتجاه ولا نستطيع الاستفادة منها أو ترويضها أو مداعباتها الا اذا كنا متفقين فيما بيننا داخــل

اطار الوحدة الوطنية وكنـــا متفقين أو على الاقل غير مختلفين داخــل اطار الوحدة العربية .

بذلك نخـلق الظروف الأكثر صـــلاحية لمســـتقبلنا والأكثر ملاءمة لمصير اجيالنا .

استهدف هذا المقال ايضاح اثر التسلل الاجنبي فى احداث الصراعات الفكرية والشخصية التى تمكنه من القضاءعلى الوحدة الوطنية والقومية.

اخبار اليوم فى ٦ نوفمبر ١٩٧١

التخلف والصراع على السلطة

التقدم حركة الى الأمام .. حركة ظروف موضوعية فى اتجاه مستويات سياسية واقتصادية واجتماعية أفضل ..

ظروف تتأثر بسلوك المجتمع كما تؤثر فيه ..

وتتحرك بعمل ارادى لا يحقق غاياته المقصودة الا اذا انبعث من ادراك يصقله علم .. وتهذبه خبرة .. حتى تتوجه حركته وفق تخطيط (مقدر .. ومحسوب) وصولا الى الهدف .

فالتقدم ظاهرة اجتماعية ، والتخلف ظاهرة أخرى نقيضه ، ويستطيع كل قادر على التمييز أن يميز بينهما ولا يكلفه ذلك أكثر من المشاهدة والمقارنة بالقاء نظرة على هذه وتلك .

أما ادراك أسباب الظواهر الاجتماعية والقدرة على استبدالها بأسباب أخرى تخلق ظواهر مضادة فذلك أمر آخر يتعدى مجرد المشاهدة والاخلاص فى استبدالها .. ويستلزم ادراك كيفية احداث ذلك الى جانب الاخلاص فى ارادة احداثه .

فتغير الظروف الموضوعية التى تتكون منها ظاهرة التخلف يحتاج بادىء ذى بدء الى تفصيل هذه الظروف .

تفصيل لا يستهدف عزل مفرداتها وعلاج كل منها على حدة ، وانما يستهدف تحديد آثارها المتبادلة والمتداخلة لترتيب كيفية البدء فى معالجتها وتعيين القدر الذى لا تسفر عنه مضاعفات غير مقصودة قد تؤدى الى مزيد من التخلف المراد تخفيف ظاهرته على طريق استبدالها بظاهرة أخرى تقدمية .

واذا كان تخلف المجتمعات وتقدمها يتوقفان على عاملين رئيســـين هما : **موارد الطبيعة وســلوك البشر** ، واذا أخرنا الحـديث عن موارد الطبيعة على اعتبار أنها معطيات اقتصادية تتأثر بسلوك البشر فان سلوك البشر يتسع لعدد كبير من مكونات ظاهرتى التخلف والتقدم .

وكثيرا ما يسفر تحريك الظروف الموضـــوعية **وبحسن نية عن** آثار عكسية ومناقضة لما كان المخلصون يبتغون تحقيقه . وغالبـــا ما يكون ذلك بسبب قيامهم بعلاج أسباب التخلف الرئيسية كل على حـــدة بغير مراعاة لعلاقة الارتباط العضوى بينهما . فتؤدى النظرة الجـــزئية الى كل ســـبب على حدة الى علاج جزئى قد يكون ضارا ببقية الأجزاء الأخرى .

ذلك لأن الجزء غالبا ما يتضـــمن شيئا يختلف عن ذاته عندما يندمج مع كله الذى يتألف منه ولذلك قد يؤدى علاج كل جزء على حدة الى خلق ظواهر جديدة أكثر تخلفا من التى عنيت بالعلاج .

مثـــــال ذلك :

مشكلة المرض وعلاجها أمر هام وحيوى لا شك فى ذلك ، لكنها اذا عولجت بصفة منفصلة عن بقية المشاكل المرتبطة بها وفى مقدمتهـــــا **مشكلتا حجم الانتاج وحجم السكان اللتان تؤثران فى مستوى المعيشـــــة** فان علاج مشكلة المرض وحدها يؤدى الى زيادة السكان . ومع بقاء حجم الانتاج على حاله فان مستوى المعيشة ينخفض فتعود مشكلة المرض الى الظهور مع مشاكل أخرى اضافية .

واذا عولجت مشكلة الانتاج وحدها وزاد الانتاج بغير عدالة توزيع فان الفوارق بين الطبقات تتسع وتزداد مشكلة الظلم الاجتماعى .

واذا عولجت مشكلة الظلم الاجتماعى وحدها بغير مشكلةزيادة الانتاج فان عدد السكان يزداد فترتفع نسبة الاستهلاك وترتفع الأسعار وينخفض مستوى المعيشة .

واذا عولجت مشكلة التعليم وحدها فان جيشا من العاطلين المثقفين هو الذى يصبح ثمرة هذا العلاج .

كذلك اذا عولجت مشكلة السلطة السياسية وحدها وتم اســتيلاء الطليعة عليها دون معالجة لبقية المشاكل الاخرى فان التخلف يتفاقم وتتعمق جذوره أكثر بعد أن أضيفت اليه عناصر تخلف جديدة وهى الصراعات الداخلية والازدهام (وحيد الغاية) حول السلطة .

وهكذا جميع المشاكل الاجتماعية كلها حقائق اجتماعية لهـــا أسبابها ولها جذورها وعلاقاتها المتبادلة والمتداخلة مع بعضها **بحيث يمكن أن تعتبر كل مشكلة سببا لبقية المشاكل ونتيجة لها فى نفس الوقت .**

ولذلك فان دراسة أية حقيقة اجتماعية لا يمكن أن تكون دراســــة مجدية أن هى اقتصرت على حدود هذه الحقيقة وعزلتها أثناء الدراســـة من الظروف المحيطة بها التى تتبادل معها التأثير . هذه الدراســـة تبتعد بهذه الحقيقة عن مجال الحقيقة ولا تخرج عن كونها مجرد **(انفعال حسن النية)** بظاهرة أو حادث أو موقف سرعان ما يصــــطدم بنتائج غير منتظرة تخلق ظاهرة أخرى نقيضة أو حادثا مضادا أو موقفا قد يكون أخطر من الموقف الاول الذى أدى الى ميلاد الانفعال .

فعملية التنمية والتقـــدم ليست ردود فعل عاطفية ، أو انفعـــالات وقتية ، والتقاط ظواهر ، ونقل شعارات ، وانما هى دراسات .. وفحص وامعان .. **واســـتخلاص حلول ممكنة من واقع ظـــروف معينة** فى اطار عدد من ظواهر متداخلة **لا يمكن الفصل بينها الا أثناء** محاولة فهم ذاتيتها لتحديد أبعادها وأثارها .

وما دامت السلطة السياسية فى أى مجتمع تمثل أحـــد عناصر ومكونات هذا المجتمع فانها فى المجتمعات المتخلفة تكون أحد عناصر التخلف سواء كانت هذه السلطة السياسة وطنية أو أجنبية وسواء كان وصولها

الى القمة قد تم بالرضا الشعبى أو بالفرض والقسر، وبصرف النظر عما اذا كانت تمثل أغلبية المجتمع أو أقليته .

لأن ظاهرة كون المجتمع متخلفا تفرض الحكم على سلطته السياسية بالتخلف .

لذلك تتجه الطليعة الى محاولة الاستيلاء على السلطة السياسية كخطوة أولية على طريق احداث التطور وتغيير الظروف الموضوعية .

أى ان الأنظار تتركز على الاطار أولا باعتباره الخطوة الاولى والتمهيدية

وقد يحدث ان تنجح الطليعة فى كسر هذا الاطار والاستيلاء على السلطة السياسية ثم تتوقف عند هذا الحد ، لأنها لم تدرس الخطوات التالية لها ، أى لم تدرس ظروف المجتمع الأخرى ، وكيفية تطويرها ، فلم تضع تخطيطا شاملا لعملية التنمية والتقدم التى كانت الطليعة تستهدفها من الاستيلاء على السلطة .

وذلك لانها لم تدرك منذ البداية أن السلطة المتخلفة هى احد عناصر التخلف وليست عنصره الوحيد الذى بالقضاء عليه يتحقق التقدم .

وعندما تفاجأ الطليعة بهذه الحقيقة بعد استيلائها على السلطة تحاول أن تسلك سبيل التطور ويحدث أن تلجأ الى نقل أيديولوجيات من مجتمعات أخرى لما يغرى به ذلك من سهولة النقل .. وعندئذ تقع فى محظور التقليد وعدم الملاءمة .

وقد يحدث أن تجتهد الطليعة فى اختيار الايديولوجية التى تناسب ظروف مجتمعها مستخلصة اياها بالعلم ومراعاة منها الواقع هذا المجتمع بالذات وعندئذ تبدأ فى سلوك الطريق الوحيد الذى يحقق التنمية والتقدم بأوسع نطاق واقوى طاقة وبأقل جهد وأدنى مقاومة .. مع اعتبار التجاربه السابقة والاستفادة من دروسها العملية .

أما اذا انتصر تيار من التيـارات المتصـارعة والمتسلح بنظرية غير ملائمة فانه سرعان ما يصطدم بالواقع وجهـا لوجه فيتبين أنه يستعصى على التغيير المفاجىء .

وعندما يحاول تجربة نظرياته الفكرية التى نقلها ورفع شـعاراتها وبدأ فى فرض التغيير المفاجىء بالقوة فانه يدخل فى طواحين الفـوضى والقلق وأعاصير الاضطرابات التى تفرزها ظروف المجتمعات المعقـدة بمفاهيمها وتقاليدها وعلاقاتها الاجتماعية السائدة وبذلك تضيع (فرصة التطور الممكن) أثناء محاولة القفز على (التطور المستحيل) .

ولذلك يمكن اضافة سبب جوهرى الى أسباب التخلف وهو **(الصراع على السلطة)** ذلك لأن الازدحام اللا معقول حـول القمة يفرز صراعات شخصية رهيبة تتستر خلف صراعات عقائدية وشعارات سياسـية لتبرر هذا الازدحام..والذى يعنينا من هذه الصراعات أنها تحدث أثرها الخطير فى تضليل الجماهير وتعطيل موكبها نحو التقدم واهدار طاقتها التى كان يجب أن تنصهر كلها فى قالب العمل المشترك والمنسق من أجل التنمية .

وقد يحدث أن يكون الاختلاف فى الرأى بحسن نية مع التقاء الجميع فى الهدف . ويكون ذلك بعد ادراك حقيقى لطبيعة الظروف الموضـوعية التى تعانى منها المجتمعات النامية . **لكن الموقف التقـدمى والحضارى فى مثل هذه الحالة يقضى بالا يتحول الاختلاف على الرأى الى صراع على السلطة كى يستمر الحوار الديموقراطى فى اطار الوحدة الوطنية . وينحصر اختلاف الرأى فى الرأى .. فى المناقشة والمناظرة والاقناع والاقتناع . والاستعداد للفهم بغير تعصب . وفى نطاق الاحترام المتبادل والحرية الفكرية التى تولد بعد ميلاد الوحدة الوطنية وليس قبلها .**

لأنه من العبث وأحلام اليقظة أن يتشبث المرء بحرية فكرية فى **مجتمع** متصارع يتنازعه فرقاء يتشنجون يتربص كل منهم بالآخر .

لذلك يحرص الزعماء والمفكرون فى المجتمعات المتقـدمة والنامية على صيانة الوحـدة الوطنيـة كاطار حيـوى يحيط بتطور المجتمعات ويحميها فى اطار يكفل لأصحب الراى أن يستعرضوا آراءهم فى نطاقه وبهذا تنمو المجتمعات وتزدهر ولا تخلق لنفسها عوائق تقدم اضافية .

وهذا على أى حال أمر مرتبط بالوعى الذى يحدد مدى تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية .

ولعل أبرز نموذج لذلك ما ذكره الرئيس السادات فى ذكرى عبد الناصر حين أشـار الى أنه فى احـدى المناسبات السياسية فى الهنـد شـاهد السياسيين الهنود على إختلاف آرائهم السياسية ومعتقداتهم المذهبية يقدمون الاحترام الكامل للرئيس نهرو رغم عدم التقاء بعضهم معه فى وجهات نظره ..

فوجهات نظره أمور اجتهادية قد يكون هو المصيب فيها وهم المخطئون وقد يكون عكس ذلك هـو الصحيح . وعشرات ومئات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وآثارها وتفاعلاتها تسمح باختلاف وجهات النظر ، **لأن أبعـاد الرؤية لا يمكن أن تكون متساوية .. واذا تساوت فان العقول والأمزجـة والمصـالح التى تترجمها الى أفكار ومواقف لا يمكن أن تكـون متساوية .**

لكن شروط الوحدة الوطنية التى تحمى الجميع وأصول العمل السياسى الذى يستهدف مصلحة المجتمع تقتضى وجود قيادة سياسية وتقتضى احترامها ولا يمكن لأية قيادة سياسية أن تمثل حرفيا كل جزئيات وجهات نظر المواطنين وكل اتجاهات السياسيين والمفكرين وانما يكفى القيادة السياسية أن تمثـل الأهداف الرئيسية وتمسك بالاتجاه العام وتحمى الاطار الوطنى الذى يضم كل الأفكار وكل الأحلام كى تقود مناقشتها الحرة الديموقراطية الى خلق التيار الفكرى العام الذى يقود زحف الشعوب نحو أمانيها .

وكان نهرو يمثل ضمير الهند ويجسد مرحلتها ، وكان يريد من وجهة

نظره ألا يسبق تطور هذه المرحلة أو أن يتأخر عنه وكان محافظا فى كل ذلك على وحدة الهند الوطنية كقاعدة أساسية ثابتة للانطلاق .

فالوحدة الوطنية هى الاطار الذى يجمع كل القوى الوطنية القادرة والراغبة فى خدمة مجتمعاتها بغير صراع وبغير انتباه الى حجم الادوار التى يمكن أن تقوم بها خلال التجمع الوطنى الكبير أثناء مسيرة الشعوب نحو أهدافها الكبرى .

وعندما يتم ذلك فانه بالحوار الهادف الى مصلحة هذه الشعوب يتم **اختيار الحلول العلمية المناسبة لاجتياز ظاهرة التخلف بما يتجنب مخاطر الاندفاع ..**

ومخاطر الجمود ..

على السواء .

استهدف هذا المقال الرد على دعاة الاستيلاء على السلطة السياسية كمنطلق وحيد للتطور ، وبغير دراسة للظروف الموضوعية الاخرى التى تمثل موضوع التطور ذاته ، الامر الذى ينتهى الى مزيد من الصراع ومزيد من التخلف .

اخبار اليوم فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧١

الـدولـة العـصـريـة

ليست الدولة العصرية مجرد استخدام لبضعة عقول الكترونية أو اقامة عدة مصانع آلية . وما الى ذلك من مستحدثات العصر ما دامت بشكل انفرادى وصورة أحادية .

وانما الدولة العصرية استخدام شامل لموارد المجتمع الطبيعية والبشرية بأسلوب يختلف عن الاساليب القديمة التى تجاوزها التطور .

أسلوب تتكامل فيه العلوم والفنون .

ينطلق بهذه الموارد وفق تنظيم يتفق مع امكانية استخدام كل الطاقات الممكنة ، واستغلال كل الامكانيات المتاحة بحيث يصوغ المجتمع قدراته فى (لحن جماعى) منسجم متطلع وهادف الى غاية مدروسة ومقدرة عند بداية التفكير فى دفع عجلة التطور الى التطور .

مثل هذا التطور المنظم ، لا يمكن أن يحدث عفويا تلقائيا وانما يبدأ بعد دراسة كافية ، وينجح أثر تخطيط كفء تتولاه الدولة بأجهزتها المتخصصة والمستحدثة ، ثم تطرح أدواره على التوزيع العام كى تضطلع به العناصر القادرة على أداء بعض هذه الادوار حسب النطاق المرسوم فى ذلك التخطيط بينما تقوم الدولة بالدور الرئيسى فى لحن التطور وتملأ الفراغ الذى لا يقبل عليه المنظمون غير الحكوميين .

ذلك لان القفزات الحديثة فى التطور لم تعد تطيق الانتظار الممل ترقبا

لمبادرات الطبيعية . كما لم تعد تتحمل **الصبر المضنى** توقعا لاجتهادات الافراد أو النمو التلقائى للعقلية الاجتماعية والاقتصادية بل أصبحت تستلزم قيام الدولة بالتقاط زمام المبادرة ليس فقط فيما يتعلق بالتخطيط العام وانما أيضا فيما لا يقبل الافراد على تنفيذه الى جانب مالا يحسن تركه رهن مشيئتهم .

ويضيق هذا المجال ويتسع بحسب طبيعة النظام الاقتصادى الذى تتبعه الدولة ، لكنه فى جميع الانظمة الاقتصادية بما فيها الانظمة الرأسمالية فرضت الطبيعة العصرية للتطور أن تقوم الدولة بمهمة التخطيط العام فضلا عن القيام بمشروعات حيوية معينة .

فالطبيعة العصرية للتطور أضافت أعباء جديدة على الدولة ووسعت مجالات انشطتها مما يتطلب من الفرد أن يغير نظرته اليها . فبعد أن كان ينظر اليها على اعتبار أنها مجرد حارسة على الامن والعدل وقائمة على بعض الخدمات العامة وحامية للمصلحة الوطنية وللحدود الاقليمية **فانه فى الدولة العصرية أصبح الفرد ينظر اليها على أنها مديرة لمشروع اقتصادى كبير يستوعب كل وظائف الدولة التقليدية ثم يتجاوزها الى آفاق أخرى أكثر بعدا تحقيقا لمصلحة هذا المشروع الاقتصادى المتنوعة والمتطورة والمتشعبة الجوانب .**

وبذلك أصبحت علاقة الفرد بالدولة أشبه بعلاقة المساهم بالشركة كمالك لجزء شائع فى كل ذرة من ذرات المشروع الكبير وعندئذ أصبحت المصلحة الاقتصادية العامة مرادفة للمصلحة الوطنية العامة .

وبمرور الوقت واطراد نجاح الدولة العصرية تتطور العقلية الاجتماعية لتصبح المصلحة الاقتصادية العامة هى الرباط الوطنى والمحرك الاساسى

لاتجاهات المجتمع السياسية داخليا وخارجيا .. فيزول الانفصال الشبكى بين المصلحة الاقتصادية العامة والمصلحة الوطنية العامة .

ذلك الانفصال الذى لا يزال يعوق تقدم الكثير من الدول النامية التى لا تزال فى حالة تشنج وطنى وعصبية اقليمية مما حجب رؤيتها عن مصلحتها الحقيقية .

فالمشاهد فى بعض هذه البلاد النامية أنها تتخذ فى بعض الأحيان سياسات لا تتفق مع مصالحها الاقتصادية اما بقصد (التقليد غير المحسوب) أو بغرض (**المزايدات المذهبية**) أو (**تصفية الخصومات الشخصية**) ، وأما بسبب عدم ادراك أبعاد المصلحة الوطنية التى ينبغى السعى الى تحقيقها والتى لا تختلف فى جوهرها عن المصلحة الاقتصادية العامة والتى كما تصاب بمرض المراهقة السياسية فانها تعانى فى بعض هذه المجتمعات من **الجمود الانطوائى** ، **ومن الافراط** فى الحذر من التعاون الاقتصادى الدولى اللازم لدفع تيار **التنمية والتقدم** .

هذا الانفصال بين تقدير المصلحة الوطنية وتقدير المصلحة الاقتصادية يحول عمليا دون البدء فى التحرك نحو عصرية الدولة . لأنه يعزلها داخل حدودها المتحجرة والصنمية..ويحصرها بين أسوار امكانياتها غير المستغلة .. فيحرمها من فرص الانتفاع بأساليب الحضارة الحديثة .. ووسائل الانتاج ومن رؤوس الاموال اللازمة لكل عمليات الاستثمار والتنمية ، **الأمر الذى يشترط أن يتفتح المجتمع بعقليته وسياسيته وتشريعاته ورحابة صدره الاجتماعى على كل ما ينفع فى تحريك طاقاته المهملة واستثمار موارده المعطلة .**

وتحريك الطاقات والموارد لا يتحقق الا بتحريك الافكار والمفاهيم .
وهذه مهمة القيادات الرشيدة الواعية ..

ورسالة المفكرين والدارسين ••

وأما فى عالمنا العربى •• فان الامر يحتاج الى بعض التفاصيل ••

استهدف هذا المقال ايضاح مدى الارتباط بين مصلحة المجتمع الوطنية ومصلحته الاقتصادية •

أخبار اليوم فى ١٨ ديسمبر ١٩٧١

حتى نتخلص من الفقر

التخلف ظرف اقتصادى .. يؤثر فى الظروف الاجتماعية والسياسية ويتأثر بها .. ويتبادل معها علاقات السببية .

فهو اذن مشكلة مركبة ، متداخلة العنصر .. متشعبة التفاصيل .. يحتاج حسمها الى جهد شامل ينبثق من ادراك قادر على ربط نقطة الانطلاق بهدف الوصول .

خلال ذلك تظهر مفاهيم وآراء ضرورية .. تستمد ضروريتها من موضوعيتها فى كل مجتمع .. ومن توسطها العضوى بين الانطلاق والهدف .

نصوغ ذلك فى نظريات أو نصكه فى شعارات .. لا يهم ..

وانما يهم أن نقتنع بأن هذه المفاهيم والآراء ضرورية لكونها ضرورية ..

والضرورى فى موضعنا أن نسلم بأن حقيقة كون أحد المجتمعات فقيرا يعنى ان شيئا ما فى ظروف هذا المجتمع يعوق انتقاله الى مرحلة الرخاء والرفاهية ..

وان هذا الشىء يجب أن يتغير ..

مثلا .. من الاشياء الظاهرة فى كثير من المجتمعات النامية افتقارها الى النظرة العلمية الواقعية فى أسلوب معالجتها لمرحلة انتقالها . ولذلك تتعثر خطواتها الايجابية وتتوه انجازاتها المحققة فى خضم المشاكل التى ينساها العلاج السطحى .. ويخلقها التطور المراهق .

هذه واحدة .. وهى مشكلة تطوير .

وأما المشكلة الثانية فمشكلة تقدير .

مشكلة استعلاء على الظروف الموضوعية .. وتقدير ساذج للقـــدرة الذاتية مما يخلق اعتقادا وهميا بامكانية التعامل مع الغير على أســــاس من هذا الاستعلاء وتلك القــــدرة ..

وخلال الانفعال الذاتى ونشوة الاعجاب بالنفس تفقد الشعوب النامية امكانية الاستفادة من اقبال الغير على التعاون من أجل تطوير ظروف هذه الشعوب التى ينبغى تطويرها .

ويغيب عن البال ان هذه الظروف لا تتطور الى الافضل تلقائيـــــــا وذاتيا وانما تستمليها الى ذلك ارادة واعية تستند فى خلق قدرتها على خبرة ورؤوس أموال .. وهذا ما يحتاج الى مناخ مناسب وطنيا ودوليا .. لأنه اذا كانت الطاقات الوطنيـــة تتحـــرك بدوافع ومفاهيم معنوية ووطنية فان الطاقات الدولية لا تتحرك الا من خلال تعاون يرتبط بمصالح اقتصـــــادية متبـــادلة .

فالتعاون فى جوهره مبادلة .. مبادلة منافع ولذلك يترتب على الدولة **التى تريد أن تتبادل مع الغير لتحصل منه على منفعــــة أن تغرى هذا الغير بمنفعة مقابلة .**

وهى لا تغريه بذلك الا اذا أقنعته بامكانية حصوله عليها ثم بامكانيـــة استمراره فى حصوله عليها .. وبغير ذلك ليس هناك ما يلزم الغير عـــلى اجراء عملية التبادل مع هذه الدولة الا اذا قصد هذا الغير من البداية ان يعطى على سبيل الهبة .. وهذا أمر آخر لا يدخل فى حديثنا اليوم .

(**فالمشكلة**) تتلخص فى أن استثمار موارد المجتمع الطبيعية والبشرية يحتاج الى رأس مال بالقدر الكافى الذى يسمح بحجم الاســـــتثمار الأمثل اقتصاديا وبالمدى الذى يضع المجتمع على عتبة التقدم والعصرية . وان معظم المجتمعات التى تذخر بالموارد الطبيعية والبشرية المتعطشـــة الى الاستثمار تعانى من افتقاد القدر الكافى من رأس المال .

(والقضية) تتلخص فى أن هذه المجتمعات غالبا ما تكون قد مرت بتجارب قاسية مع الاستعمار وسيطرته .

مثل هذه المجتمعات النامية التى ما تكاد تتلخص من الاستعمار القديم حتى تصطدم بمشاكل التنمية الاقتصادية ومعضلاتها التى من بينها حتمية توفير رؤوس الاموال اللازمة لتطويرها ، ومن الطبيعى أن تسود هذه المجتمعات مخاوف من مبدأ الاستعانة برؤوس الاموال غير المحلية .

المشكلة اذن حالة مادية ، هى انعدام القدر الكافى من رؤوس الأموال لاحداث التطور العصرى ..

والقضية حالة نفسية ، هى عقدة الخوف من نتائج الاستعانة برؤوس الاموال الصديقة .

المشكلة المادية لا تحل نفسها بنفسها مهما طال عليها الزمن لان حالة التخلف تلتهم كل مدخرات المجتمع وتمنع من تكوين فائض للاستثمار اللهم الا اذا ظهرت موارد جديدة ليست فى الحساب الآن وما ليس فى الحساب الآن لا يدخل فى الحساب الآن .

أما القضية النفسية فانها قابلة للحل التلقائى الذاتى بنمو الوعى الثقافى والادراك السياسى واتساع البعد الاقتصادى مع استمرار الحاح الرغبة فى التطور واللحاق بركب الحضارة العصرية . ذلك أن تطور الظروف الاقتصادية العالمية قد أصبح على درجة عالية من التداخل والتشابك بحيث لا تستطيع الدول النامية أن تتجاهل حتمية الاستفادة من الآلة الاقتصادية الدولية أن هى أرادت أن تجلس على مائدة العصر الاقتصادية .

والجلوس على مائدة العصر الاقتصادية يتحقق عندما تنجح الدولة فى تنمية انتاجها الذى يحدد قدرتها على التأثير الاقتصادى فى عالم القوى الاقتصادية المتزاحمة . تلك القوى الاقتصادية التى تقوم وحدها بترتيب مكانة الدول السياسية بعد تحديد فعاليتها فى التأثير العالمى ..

والبلاد العربية تستطيع أن تقطع مرحلة الوصول الى هـذا المقعد العالمى بامكانياتها الحالية والتى لا ينقصها أى عجز فى الموارد الطبيعية ولا فى الموارد البشرية ولا فى رؤوس الاموال ولا الموقع الجغرافى والاستراتيجى

وانما يعيبها انعزال هذه الامكانيات بعضها عن البعض الاخر .

الذى ينقص البلاد العربية هو علاج هذا العيب تمهيدا لوضع هـذه الامكانيات فى نقطة الانطلاق ، وهذا ما يمكن أن يتحقق بعد ادراك العرب أهمية تجميع امكانياتهم وتنسيقها واستثمارها .

ولذلك يصبح من أولويات كل مجتمع عربى أن يهيىء ظروفه وضوابطه الاقتصادية وقناعاته الفكرية العامة كى تكون مشجعة وباعثة على الاقتناع العربى العام بالتعاون الاقتصادى .

وذلك لانه ما دامت الاقاليم العربية لاتزال فى حالة استقلال سياسى فان أى تعاون اقتصادى يرجى أن يتم فيما بينها لابد أن يأخذ طبيعة التبادل . والتبادل كما سبق القول هو تبادل منافع .. تبادل يدفعه الاغراء بالمنفعة .

والاغراء بالمنفعة لا يتم الا بالاقناع بامكانية الحصول عليها ثم استمرار الحصول عليها وفق تنظيم محدد ومعلن سلفا ومضمون الثبات والاستمرار واذا كانت الوحدة العربية السياسية الشاملة قد تعثرت بعض الشىء .. فما الذى يمنع من تكرار محاولة العمل من أجل تحقيق الوحـدة الاقتصادية العربية . اذ ليس هناك ما يمنع من البدء بجلوس العرب حول مائدة اقتصادية يدرسون تنظيم اقامة مشروعات عربية مشتركة فى مناطق عربية تصلح اقتصاديا لاقامة هذه المشروعات .

يجلسون لا يتحدثون عن السياسة .. لا يفكرون فى مستقبل العرب ولا فى مصير أمة العرب .. يتركون ذلك لرجال السياسية .. ثم يناقشون

احتمالات الربح والخسارة ويتفقون على أحوال وضـــمانات انتقال رؤوس الاموال وتحويل الارباح والمدخرات والتصويت فى الجمعيات العمومية لهذه المشروعات وما الى ذلك من الشئون التجارية البحتة .

المهم أن يطمئنوا الى مستقبل أموالهم وجهدهم ومصير مشروعاتهم وأن يقيموا بعد ذلك مشروعات عربية مشتركة .

وبيت القصيد هو الاشتراك المباشر فى المشروعات المشـــتركة وليس الاكتفاء بالتمويل من بعيد .

هذا ما يسهم فى خلق المصلحة الاقتصـــــادية العربية المشتركة وفى استثمار الموارد العربية الطبيعية والبشرية كما يرفع مستوى الدخل القومى فى البلاد العربية التى يشترك أبناؤها فى اقامة هذه المشروعات ســـواء بالمال أو بالعمل أو بالمكان . فضلا عما تؤدى اليه هذه المشروعات المشتركة من خلق المناخ الملائم للفهم المتبادل والادراك المشترك لوجهات النظر المتقابلة .

عندئذ يذوب الجليد المتراكم على قومية العمل العربى . على الاقـــل فى الجانب الاقتصادى . فيتحقق تشجيع عودة ألوف الملايين من الجنيهـــات العربية النائمة .. بعد أن نتخلص من مفاهيم الفقر وتقاليده التى خلقتهـــا ظروفه .

وعندئذ يستعيد العملاق العـــربى مكانه العملاق بين العمالقة بغير صراعات فلسفية ومزايدات نظرية .

اذن ..

فلنصنع فلسفتنا ونظرياتنا من احساسنا المشترك بحالنا المشترك ..

كى يظهر من خلال هذا الاحساس ..

أمل مشترك فى عمل مشترك ..

استهدف هذا المقال الرد على الذين يعارضون استثمار رؤوس الاموال العربية فى البلاد العربية ، اولئك الذين يسرهم بقاء الوف الملايين من الجنيهات والدولارات مهاجرة فى الخارج حتى لا تضطر الدول العربية الى اعادة النظر فى مفاهيمها وتشريعاتها حين تفكر فى استمالة هذه الاموال كى تعود الى الساحة العربية .

اخبار اليوم فى ٨ يناير ١٩٧٢

المفهوم العصرى للقناعة

المجتمعات النامية متقشفة بطبيعتها ..

متصلبة بطباعها ..

قانعة راضية متشبثة بتقاليدها التى صنعتها أحوال طبيعتها .

ثم جمدتها أحكام طباعها .

وتتوارث الأجيال هذه التقاليد منفعلة بسهولة الاتباع ومنطقيةالتقليد..

فيتواصل التخلف فى الطبيعة وفى الطباع .

هذه المجتمعات لا تتخلص من التخلف الا بعد أن تتخلص من أسـبابه حين تدرك أن (أسبابه هى أسبابه) ..

وهى تفعل ذلك حين تتوجه مباشرة الى جوهر المشـكلة ولا تضيع وقتها فى الحوار بعيدا عنه . ولعل الحوار بعيدا عن الجوهر هو بذاته أحد طبـاع التخلف .. أحـد أسـبابه وأركانه .. أو لعله أكثر جـذوره عمقا وصـلابة ..

وقد لا يتنافس مع الجدل بعيدا عن الجوهر سوى الافتاء فيه بغير علم .. ثم اغراق العقول فى بحور النظريات أحيانا .. والتحليق بها فى خيال الشـعارات أحيانا .. وتركها تائهـة ضائعة فى أغلب الأحيان .

وتتزاحم أسـباب التخلف .. وتتفاعل ظروفها القاسـية .. وتظل المجتمعات المتخلفـة على حالهـا تعانى **(مرحلة تنظير بغير نظر) .. أو (صياغة نظريات بغير معلومات) .**

لذلك لا تنجح المجتمعات النـامية فى تطوير طبيعتهـا ما لم تتهيأ أولا

لتطوير طباعها لأن طباعها المتخلفة التى أوجدتها ظروفها المتخلفة تصبح بمرور الزمن سلوكا عاما متلائما مع الطبيعة المتخلفة ودافعا خطيرا على استمرارها .

بذلك نصل الى المعايير الاجتماعية من عادات وتقاليد وحكم وأمثال وقصص واساطير وكل ما يصوغ نظرة المجتمع واستجاباته التى تتناقلها الأجيال على صفاتها السائدة والجامدة ..

من هذه المعايير ما يحتفظ بمضمونه عندما يتلاءم مع الانتقال من ظروف الى ظروف أخرى متغيرة يصنعها التطور المادى والحضارى .. ومنها ما يتعرض للزوال لتحل محله معايير أخرى تتفق أكثر مع الظروف المستحدثة .

هذه المرونة الفلسفية أو الانسياب الفكرى الاجتماعى هو الذى يسمح باجتياز مراحل التطور بنجاح أكبر وبسرعة أكثر .

ولكن قد تستبقى ذهنية المجتمع بعض المعايير الاجتماعية رغم عدم ملاءمتها للظروف المتجددة وعندئذ يتعثر التجديد ويتجمد ميلاد التطور .

على سبيل المثال .. فى أزمان القدرات المحدودة والابعاد القريبة والآفاق الضحلة كانت القناعة فضيلة أخلاقية واقتصادية فى نفس الوقت .

كانت فضيلة أخلاقية لأنها تحث الفرد على عدم الاعتداء على حقوق الغير أو الحقد عليه . وكانت فضيلة اقتصادية لأنه لم يكن يومئذ فى الأفق احتمال خلق مجالات أكثر .. وكان الطموح الاقتصادى الذى لا تستسيغه القناعة الاخلاقية لا يستطيع أن يعبر عن نفسه بغير المزيد من الزحام غير المنتج على المجالات المتاحة والمستغرقة وغير القابلة للتوسع ضمن القدرات المحدودة والملكات السطحية السائدة فى تلك الأزمان .

فى مثـل تلك الأحـوال كان الطموح غير المنتج يؤدى الى الصراع غير المستحب .

فى تلك الأزمان اتفق المضـمون الأخلاقى مع المضـمون الاقتصادى فى جـوهر القناعة .

أما بعد أن اتسعت القدرات والملكات وترامت الأبعاد والآفاق . فان المضمون الاقتصادى التقليدى للقناعة أصبح لا يتفق مع المضمون الاقتصادى العصرى للطموح . وأصبحت القناعة بشـقها الاقتصادى التقليدى عقبـة تعرقل التطور بقدر ما تقتل الطموح الى الأفضل ، وتحد التطلع الى الأكثر ، فأصبحت القناعة فى مضمونها العصرى الملائم للتطور محصورة فى شـقها الأخلاقى بمعنى انها لا ينبغى لهـا أن تتجاوز مجرد الامتنـاع عن الأضرار بحقوق الغير أو الحقد عليه ..

فالأمم لا تتطور الا برفض ابنـائها لواقعهم وليس برضـاهم عنـه وقنـاعتهم به .

الأمم الناهضة تجعل ابناءها يعيشون فى الأمل .. ينظرون الى الأمام .. ولا يتشبثون بالواقع الا بالقـدر الذى يفيد الانطـلاق ويضاعف التطور وليس بالقدر الذى يشد الى الخلف فيربط المجتمع بقيود الذكريات .

والأمم أفراد جمعتهم روابط مشتركة فى مصالح مشتركة .

مصالح يحققها الفرد بنفسه ممثلا فى قدرته الشخصية ..

ومصالح تحققها الجماعة باجمالها ممثلا فى قدرة الدولة .

لذلك فانه من الواجب المستمر على الدولة أن تعمل على تنمية رشاد الفرد فى اتخاذ قراراته .. قراراته فى القيام بالعمل .. وقراراته بالانفاق .. فالطموح معناه عمل أكثر .. من أجل دخل أكثر .. من أجل انفاق اكثر ..

وقد يتوسط بين الدخل والانفاق ادخار واستثمار ولكن تظل العلامات الرئيسية كما هى .. عمل .. فدخل .. فانفاق ..

ذلك لأن عملية الانفاق فى ذاتها ليست مجرد رغبة جامحة وطائشة فى التخلص من مال .. وانما هى ارادة مقصودة للاستفادة منه .. انها العملية النهائية المتوجه للكسب .. المكافأة الختامية للعمل .. التبرير الفلسفى لبذل الجهد والتضحية .

والمقصود من الجهد هنا هو الجهد الاقتصادى .. أى ذلك الجهد الذى يستهدف أما زيادة دخل معين أو مورد معين . وأما نقصان نفقة هذا الدخل المعين .

لكن بذل الجهد لا يتوقف على ارادة الفرد وحده وانما يتأثر بالفرص الاقتصادية المتاحة أمامه والتى تستدرج الانتباه اليها . والفرص الاقتصادية المتاحة تشجع الطموح أو تقتله .. فبعض المجتمعات تعرقل التطور بمواصلة كبت الغرائز البشرية فى التطلع والطموح .. وبعض المجتمعات تستميل الأفراد الى استثمار طاقاتهم وملكاتهم وبذل أقصى قدراتهم ..وهى تشجعهم على ذلك بمختلف الوسائل التى تختلف من مجتمع الى آخر بحسب اختلاف ظروف كل مجتمع وبحسب العقبات التى أوجدتها الطبيعة فى طريق الاستثمار .. وصنعها الطباع فى طريق التفكير .

من ذلك أن تخلق الدولة الروابط العضوية بين العمل والفوائد التى ترجى منه حتى ينشأ الباعث على العمل وبذل الجهد والتضحية . والدولة لا تستطيع أن تخلق الباعث على العمل الاكثر الا اذا مهدت لخلق الرغبة فى التطور والترقى .. **والدولة لا تمهد لخلق القناعة العامة بالرغبة فى التطور والترقى الا عن طرق اتاحة فرص الانتفاع من عائد العمل فى النطاق الذى يغرى الفرد على زيادة عمله .. ليزداد دخله .. فيزداد انفاقه .. فيرتفع مستواه .. فيشترك فى ركب الحضارة الجديدة .**

أما حين تقطع الدولة هذه السلسلة من أية حلقة من حلقاتها فانهـــا تعرقل العملية من أولها الى آخرها .

خلال ذلك التعويق تصدر من الافراد قرارات غير رشيدة ســـواء فى مجالات العمـــل أو فى مجـــالات الانفاق فتظهر ظاهرة اتلاف القدرات فى البطالة أو الاعتماد على الدولة ، كما تسود ظاهرة اتلاف المال الخاص على أوجه انفاق كان من الممكن توجيهها على وجهات اقتصادية أكثر نفعا فرديا واجتماعيا اذا كانت حلقات السلسلة الاقتصادية متصلة فيما بينها .

وظاهرة اتلاف المال الخاص بمعنى انفاقه فى أوجه أقل نفعا لا تختلف كثيرا عن ظاهرة اتلاف المال العام . ففى المجتمعات النامية تتسابق الأجهزة العامة الى تقليد رفاهية الدول المتقدمة فتقع فى محظور اتلاف المال العام .

والرغبة فى التقليد .. على أى حال طبيعة بشرية وطموح ايجـــابى وهى وسيلة التقدم ولكن بشرط أن يصحب التقليد بذل جهد مساو للمستوى المتطـــلع اليـــه .

وعندما يبدأ تصحيح هذا الاتلاف فان هذا التصحيح لا يعتبر تقشـــفا أو قناعة .. فهذه أمراض تخلف ينبغى التخلص منها . وانما يعتبر تصحيحا لخطأ .. تصحيحا لوجهة الصرف .. توجيها لنفس القدر من المال الى أوجه أكثر نفعـــــا .

أما التقشف بمعنى الحد من الانفاق فانه يقتضى عدم انفاق ذلك القدر من المال أى عدم توجيهه الى أى سبب آخر . وتسمى هذه الحالة من الناحية العلمية انكمشا وهو مالا تلجأ اليه الدولة الا فى حالات التضخم وكعـــلاج جزئى له وبالقدر المدروس اقتصاديا لاجتياز مرحلة طارئة **وليس على سبيل جعـــله أسلوبا فكريا للمجتمع وشعارا رسميا للدولة** ، هـــذا فضلا عن أن تكرار لفظ التقشف على السمع يعمق جـــذوره فى السلوك الفـــردى والجماعى .. فيشيع مفهوم القناعة فى شـــقها الاقتصادى التقليدى على

حساب الطموح العصرى الذى هو الاساس الاول والمحرك الحقيقى للتطور والترقى .

واذا كانت العادات لا تتغير بسهولة .. وحين تبدأ فى التغير بصفة فردية فانها تصطدم بذهنية الجماعة فلا تصبح العادات الجديدة جماعية الا بعد أجيال متعاقبة ، لذلك تظهر أهمية الدور الذى ينبغى أن تقوم به الدولة فى طرح العادات البديلة وتشجيعها واستمالتها وتثبيتها بشتى وسائل الاعلام والتشريع حتى تصبح سلوكا عاما جديدا ملائما للتطور والترقى .

ذلك لأن طموح الأفراد يصوغ طموح المجتمع .

وطموح المجتمع يتمثل فى مدى ما يتاح للفرد من الحق فى ممارسة طموحه .

لكن طموح الفرد يظل مجرد تمنيات حتى يلمسه فيجده شيئا ، والفرد لا يجد فى طموحه شيئا الا حين تشاء الدولة ..

وحين تشاء الدولة ضمن اطار العدالة الاجتماعية يتوقف على كيف تشاء .

وكيف تشاء ..

موضوع آخر ..

استهدف هذا المقال شرح أهمية تشجيع الدولة لافراد المجتمع كى ينطلقوا نحو التطور و التقدم

اخبار اليوم فى ١١ مارس ١٩٧٢

فلسفة المجتمعات المتطورة

تختلف المجتمعات باختلاف نظرتها العامة حين تفاضل بين عائد العمل وبين الجهد اللازم بذله وصولا اليه .. بعض المجتمعات يؤثر الراحة مع الاكتفاء بالاقل .. والبعض يبذل أقصى الجهد وصولا الى الاكثر ..

ثم تختلف باختلاف أمزجة قياداتها السياسية وقدرتها على تشـجيع ابنائها فى اتجاه تنمية ملكاتهم وتوسيع آفاقهم وزيادة امكانياتهم واستمالتهم الى ان يعيشـوا فى (مسـتقبلهم المرجو) مجتهدين فى تطوير (واقعهم المرفوض) .

فالنظام السياسى يتحكم فى مسار المجتمع ..

يتولى دفع تيار التقـدم والتنمية ..

أو يتحمل تبعات عرقلتـه .

ذلك لأن المجتمعات التى على عتبة التقدم يميل أبنـاؤها عادة الى تحرير حوافزهم التى تشدهم الى مستويات أفضل ، وبذلك يسهمون مع الدولة فى احداث التقدم ، ما لم تتصد لهم الفلسفة السائدة .. التى بدلا من استمالتهم الى خلق المزيد من المبادرات المبدعة ثم تنظيمها فانها تعرقل مسيرة التقدم فتبقى المجتمع على حالته المتخلفة .. المتعثرة .. مهما رفعت الدولة شعار التقـدم ..

فالمجتمع الذى على عتبة التقدم يمر بظروف خاصة .. هى خليط بين التخلف والتقـدم .. اما تسـاعده على اجتيـاز مرحلة التخلف .. أو تبقيـه أسيرا لهـا ..

من هـذه الظروف عقلية الدولة .. اى نظرتها الى النظم السياسية المختلفة ، وأسلوب موازنتها بين الافكار والمفاهيم والنظريات السائدة التى تزدحم بها عقول المفكرين السياسيين والاقتصـــاديين والاجتماعيين ، الســـابقين والمعاصرين ..

وكيفية وضع قدرات المجتمع الحقيقية الممكنة فى حالة حركة مضبوطة السرعة . فلا (ابطاء يبقى التخلف) .. ولا (اسراع يجهض التقدم) ..

وذلك ما يشترط أن تتحرر قيادة المجتمع من التقيد الحرفى بالنظريات والشعارات المنقولة من المجتمعات الأخرى حتى وان ثبت نجـاحها فى تلك المجتمعات لاختلاف أساس القياس فيما بينها . وهو الظروف الموضـوعية المختـــلفة .

.. ليس معنى ذلك أن ترفض كل النظريات وكل الشعارات الناجحة فى المجتمعات الأخرى، وانما معناه أن تدرس — القيادة السياسية — هذه النظريات المختلفة لتختـار ما يتفق مع ظروف مجتمعها الموضوعية ، وقد تبتكر له وعلى مقاسه نظرية جديدة تتفق مع ظروفه عندما تستخلصها من واقعه هـو بالذات ، كما فعلت جمهورية مصر العـربية ، وكمـا فعلت الجزائر .. على سبيل المثال :

على أن استخلاص النظرية الملائمة على هذا النحو لا ينهى القصة ، ذلك لانه يتحتم على القيـادة السياسية الرشيدة أن تخضع هذه النظرية للملاحظـــة المســـتمرة ، فقد يظهر أثناء التطبيق والتجربة ما يحتاج الى اضافة أو استبدال كى تبقى الحلول المتداولة فى التنفيذ الفعلى ملائمة وبصفة مستمرة لواقع المجتمع المتطور الذى عادة ما يفرز عوامل جـديدة لا تكون فى الحساب لحظة الاتفاق على النظرية الفلسفية المختارة .

فتطوير المجتمعات علاج .. علاج اجتماعى .. والعلاج الاجتماعى

له أصول وقواعد أساسيةكالعلاج البشرى .. فالطبيب لا يستطيع أن يصف المريض علاجا يتفق تماما مع حالته ثم ينصرف الى الأبد .. أو ينقطع عن مواصلة التعرف على النتائج الاكاديمية ..

فالطب يتطور..والمرض يتطور .. والحياة كلها فى تطور مستمر.. وتأتى كل يوم بجـــديد .

فاذا صح ذلك فى حالة (**المريض البسيط**) فانه يكون أكثر صحة فى حالة (**المجتمع المركب**) .. الأمر الذى يستلزم دراسات وأبحاثا ميدانية مستمرة لا تنقطع أبدا ، ومراجعات متواصلة لا تتوقف مطلقا ، بشرط أن تستهدف كلها دفع المجتمع الى التطور والتقدم واثارة غرائز أفـــراده التى تتطلع الى الترقى ، مع تنظيم هذا التطلع بما يتفق مع مصلحة المجموع ، ويحتفظ بثقة الجماهير فى حسن تقدير قيادتها وسلامة اختيارها وســـداد ادارتها .

ان استمرار التفكير أمر طبيعى يتفق مع اســـــتمرار الحياة .. أما التقليد النمطى فانه يفترض بقاء كل عناصر الحياة المتغيرة على حالتها دون أى تغير .. وهذا مالا يستقيم فى الافهام الصحيحة ما لم يمسك دعاة التقليد النمطى بعقارب الزمن ليمنعوها من الحركة .

لكن قافلة الحيـــاة تسير .. وفى عصرنا الحـــديث نراها تسرع فى مسيرتها .. ولا تلتفت الى الخلف الا بقدر الاستفادة من ايجابياته .

وعلى ذلك اذا ظهر فيلسوف اقتصادى واجتماعى فى وقت ما ، وصاغ نظرية بالغة الدقة والاحكام ، فليس معنى ذلك أن يكون ظهوره على هذا النحو المبدع والخلاق أن تصبح نظريته ختام العلم ، ونهاية الاجتهاد ، والا فانها تتحول الى مجرد قيود ظهرت لتغلق كل العقول وتقيد كل الاذهان .

فالعلم يرفض التسليم بأن عالما من العلماء يمكنه أن يغلق على نفسه

باب العلم ثم يموت .. كى يتحول أتباعه ومريدوه الى كهنة يفرضون على البشرية اتباع تعاليمه دون مناقشة .

العلم يرفض ذلك .. لأنه يرفض أن يمكن الكهنة الجدد من اشهار سيوف الارهاب المعنوى على رقاب العباقرة والمفكرين الذين لن تعجز البشرية عن انجاب الكثيرين منهم خلال موكب الحياة الذى لا يتوقف .

ولقد أدان الميثاق العربى (المصرى) سلوك هؤلاء الكهنة ووصفهم بالمراهقين والضعفاء ودعا فى بابه الثامن الى التصدى لخطرهم والقضاء عليه .

كذلك أوضح الميثاق بكل جلاء ان تحرير الطاقات الخلاقة لأى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ (**تاريخه هو**) ويرتبط بالطبيعة (**طبيعته هو**) ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العالم الذى يعيش (**هو**) فيه . أى ان الفلسفة التى يحسن أن يختارها المجتمع المتطور هى تلك التى يستخلصها من تاريخه ومن طبيعته ومن التطورات السائدة والمؤثرة التى يعيشها .

غير ان اختيار الفلسفة الملائمة ثم تفريغها فى أنظمة وتشريعات اقتصادية واجتماعية لا يعنى انتقال المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم .

فالفلسفة مجرد كلام .. كلام يمكن الاتفاق عليه .. ويمكن وضعه فى كتاب ثم طرحه فى شعارات .. وترديده فى خطب وتعليقه على جدران.

كل ذلك يمكن أن يحدث .. ومع ذلك لا يحدث أى انتقال الى التقدم..

لأن فلسفة التقدم (كلام) .. والانتقال الى التقدم (حركة) .. والحركة تحتاج الى محرك .. والمحرك يحتاج الى قدرة تحريك .. وقدرة التحريك فى البلاد النامية غالبا ما تكون غير كافية ، أو هى فعلا كذلك .

ولذلك فان هذه البـــلاد تحتاج الى تعـــاون دولى للحصول على قدرة التحريك .. أى للحصول على أمرين ..

أولهما : المعرفة بالتحريك أى الخبرة ..

وثانيهما : طاقة التحريك أى رؤوس الاموال .

والتعاون الاقتصادى الدولى لا تستطيع ان تستغنى عنـــه دولة نامية أو متقدمة .. لانه أحد الاسباب الجوهرية فى تقدم البشرية عموما منذ فجر التاريخ .. فلقد بدأت الحضارة منذ أن احتاج الانسان الفرد الى الانسان الفرد وبدأ يقول له أى شىء ثم أخذ يتبادل معه أى شىء ، أى منذ أن تعاون الانسان مع الانسان ، وقبل ذلك كان الانسان مجـــرد كائن تائه يأكل من شجرة .. ينام فوقها أو تحتها .

وغنى عن الذكر انه فى معرض (**الحـــديث العام**) عن علاج التخلف لا مجال للاشارة الى (**التعاون الخاص**) مع أية دولة بعينها ، ولا مع أية كتلة بذاتها لان لكل مجتمع ظروفه الخاصة وفلسفته المختارة ، والخطاب فى هـــذا المقـــال (**لكل المجتمعات المتطورة**) دون استثناء مع اختـــلاف ظروفها الخاصة وتباين فلسفتها المختارة .

المهم أن تتوفر قدرة التحريك كى ينتقل المجتمع الراغب فى التقدم الى حالة التقدم .

وبعـــــد ..

ان استمرار بحث المفكرين فى فلسفة مجتمعاتهم المتطورة يضيف دائما جديدا على فقه التطور فيثريه بالمناقشة الجدلية البناءة .. ويخصبه بالحوار العلمى النزيه .. وان لم يكن ذلك ســـهلا أو حتى ممكنا فى المجتمعـــات المفتوحة للصراعات الشخصية والمزايدات الحزبية وتطفل غير المتخصصين وتشنج غير الفاهمين .. حيث لا يوجد ميثاق يحمى المفـــكرين من الارهاب

المعنوى الذى تخلقه المراهقة الفكرية التى هى على كل حال مرض من أمراض التخلف .

استهدف هذا المقال الرد على كهنة التقليد الصنمى الذين لا يقرون منطق استخلاص فلسفة التطور فى كل مجتمع من ظروفه السائدة والمتجددة.

اخبار اليوم فى ٢٩ ابريل ١٩٧٢

تصحيح ما استشهد به الشهارى

نشرت مجلة الطليعة الغراء فى عدد ابريل ١٩٧٢ مقالا للزميل الدكتور محمد على الشـــهارى تحت عنوان ((**اليمن بين طريق التطور الرأسمالى واللارأسمالى**)) واستشهد بفقرات من بعض مقـــالاتى التى نشرتها مجلة أخبار اليوم القاهرية الغـــراء .

وحيث أن الزميل الكريم لم ينقل الفقرات حرفيا من أخبار اليوم حتى يستقيم ويصح الاستشهاد بها بل أضاف اليها عبارات غريبة عنها ثم عجنها **ليستخرج من المخلوط المشوه ما يستدل به على أننى أقف معاديا للاتحاد السوفييتى ، وانتى أدعو الى الانحياز الى الغرب ، رغم أن مقالاتى تنحصر فى الدعوة الى الوحدة العربية القومية كى يولد الكيان العربى الكبير ..**

ولما كان الانحياز الذى يريد الزميل أن يلصقه بى لا يتفق مع أية عبارة وردت فى مقالاتى فضلا عن ان الانحياز لا يستقيم مع مبدأ عدم الانحياز الذى ادين له بالولاء ولا يتناسب مع أساس القومية العربية التى انتمى اليهـــا بالعقيـــــدة .

لذلك فاننى استسمح القراء الكرام فى أن أعيد على صفحات الطليعة الغراء نصوص الفقرات المخلوطة والى جانبها النصوص الأصلية المنشورة فى أخبار اليوم مع تاريخ نشرها كى يرجع اليها من يشاء من القـــــراء الافاضل ، ولا أنسى أن أشكر أسرة مجلة الطليعة التى سمحت لى بذلك مستهدفة كفالة حرية الرأى .

أولا : بدأ الزميل فى مقاله بتحديد مكانى الفكرى فكتب ((ومع ذلك فان

هناك من يرى من بعض المثقفين المترفين الممثلين للجــزء الأعلى المترهل والمتفسخ من البورجوازية الوسطى اليمنية أن طريق التطور اللارأسمالى الذى سارت فيه اليمن الديموقراطية ومن قبلها مصر وسوريا والجزائر وغيرها من الدول العربية والدول الاخرى حديثة الاستقلال فى آســيا وأفريقيا ليس مرفوضا فحسب وانما هو طريق الطائشين والضالين وان طريق التطور الرأسمالى المعتمد على التعاون مع الرأسمال الاجنبى هو الطريق الصـــحيح والوحيد الذى عـــلى كل الدول النـــامية وعلى اليمن بالذات أن تندفع فيه بكامل قوتها ممزقة أى خيوط انعزالية مازالت تشدها الى الخلف » .

وبعـــد أن حـــدد الزميل صـــفتى المترهلة والمتفســـخة ظن أن بوسعه أن يثبت ذلك فاستشهد بفقرة من مقالى المنشور فى أخبار اليوم بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٨ تحت عنوان « **الدولة العصرية** » فكتب نقلا عنى :

« **فالمشاهد فى بعض هذه البلاد النامية أنها تتخذ فى بعض الاحيان سياسات لا تتفق مع مصالحها الاقتصادية ، اما بقصد التقليد غير المحسوب، او بغرض المزايدات المذهبية ، أو تصفية الخصومات الشخصية ، واما بسبب عدم ادراك أبعاد المصلحة الوطنية التى ينبغى السعى الى تحقيقها والتى لا تختلف فى جوهرها عن المصلحة الاقتصادية العامة** ، والتى كما تصاب بمرض المراهقة السياسية فانها تعانى فى بعض هذه المجتمعات من الجمود الانطوائى ، ومن الافراط فى الحذر من التعاون الاقتصادى الدولى اللازم لدفع تيار التنمية والتقـــدم « مما يحرمها » من فرص الانتفـــاع بأساليب الحضارة الحديثة ووسائل الانتاج المتطورة ، ومن رؤوس الاموال اللازمة لعمليات الاستثمار والتنمية ، الامر الذى يشترط أول ما يشترط أن ينفتح المجتمع بعقليته وسياسته وتشريعاته ورحابة صدره الاجتماعى على كل ما ينفع فى تحرك طاقاته المهملة واستثمار موارده المعطلة » .

يتضح من هذه الفقرة أنها الى جانب محاولة تحليلها لبعض أســباب

التخلف فانها تشجع الدول النامية على التعاون الاقتصادى الدولى لتحريك طاقاتها المهملة واستثمار مواردها المعطلة ، ولم تنصح مطلقا لا بقصر هذا التعاون على الكتلة الشرقية ولا الكتلة الغربية ، فليس ذلك موضوعها ، وليس من حقى عندما أتحدث عن التنمية الاقتصادية أن أشير على أية دولة باختيار الشرق أو الغرب ، كما أننى لم أحاول نصيحة أحد باتبـــاع النظام الاقتصادى الحر أو الاشتراكى ، ولم أنصب نفسى عميلا لروسيا أو عميلا لامريكا ، لان الطبيب الذى يصف العلاج ليس من حقه أن يشترط به مصدرا معينا وانما يهمه فقط أن تتواجد فيه العناصر العلاجية اللازمةوالا فانه يفقد صفته كطبيب ويصبح مجرد عميل لاحدى شركات الادوية ..

ولا شك فى أن هذا المعنى الواضح الدلالة لم يفت الزميل الكريم ،الا أنه أراد أن يلويه بأسلوب لا يفوت على أى قارىء فقال : « وقطعا لكل شك، ومنعا لكل وهم بأن الانفتاح الذى يقصد اليه هؤلاء قد يشمل الدول الاشتراكية ، والا يخص الدول الرأسمالية وحدها ، فانهم يسارعون الى نفى كل شبهة ، وازالة كل ظن ، وفى لهجة لا تخلو من التحامل على المعسكر الاشتراكى وأيديولوجيته ، والاهابة بقـــوة النظام الاقتصـــــادى والتكتيكى الغربى وأيديولوجيته » .

وهنا استشهد الزميل الكريم بفقرة من مقال لى يظنها القارىء أننى نشرتها بعد الفقرة السابقة لان كلمة ((**يسارعون**)) التى وردت فى سياق خلط الزميل تدل على أننى أوضحت فى الفقرة التى استشهد بها أولا بضرورة التعاون الاقتصادى الدولى ، ثم اتبعت ذلك بمقال لاحق أحصر فيـــه هذا التعـــاون مع الكتلة الغـــربية :.

لكن ذلك لم يحدث مطلقا لان الفقرة التى استشهد بها أولا نشرت فى أخبار اليوم فى ١٩٧١/١٢/١٨ تحت عنوان ((**الدولة العصرية**)) بينمـــا الفقرة التى استشهد بها ثانيا فانها قد نشرت قبلها فى ١٩٧١/٩/١١ تحت

عنوان ((**قومية الارادة**)) وواضح اختلاف الموضوعين تمام الاختلاف ممـا يقطع صلة الاستشهاد من جذورها .

ومع ذلك لنرى ماذا استشهد به فى تلك الفقرة الثانية ؟ . كتب نقلا عنى بعد المقدمة التى مهد بها القراء ليدلهم على أنه سيأتى لهم بالدليل القاطع والبرهان الساطع على أننى من دعاة حصر التعاون مع الغرب فنقـل **ما يلى :**

((**واذا كان فى دنيا العرب من هم فى أقصى اليسار يرفضون عقائديا المفاهيم القومية لاهثين وراء مثالية الوحدة العالمية للبلوريتاريا فانهم فى عصرنا المتطور يبدون وكأنهم يعشون فى زوايا نظريات القرن الماضى قبل أن تتطور الاستراتيجية الدولية التى لا تسقط من حسابها كل ذرة رمل فى هذا العالم**)) . والواضح أن هذه الفقرة لاتتحدث عن مصادر التمويل مطلقا .

.. ثم أضاف من عنده ((وأكثر من ذلك فانهم وفى هذا الوقت العصـيب والدقيق الذى ارتبط فيه مصير حركة التحرر العربى بمصـير الحـركة الاشتراكية ، وبلغ التحالف بين الثورة العربية ذات الاتجاه الاشتراكى وبين الثورة الاشتراكية العالمية حد عقد معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر والاتحاد السوفيتى يدعون بحماقة منقطعة النظير الى ادارة الظهر لـكل تعاون أو تجالف مع القوى الصديقة والحليفة الاخرى ..)) وهنا أضاف بقية الفقرة من مقالى المذكور فقال نقلا عنا ما يلى :

((**ونحن فى الوطن العربى الـكبير نحتاج الى كيان عربى كبير يمثل مصلحتنا ويحدد حجم فعاليتنا ، وحجم تأثيرنا ، ونحن فى سبيل ذلك يمكننا أن نعتمد على أنفسنا فلسنا فى حاجة الى نابليون ، أو قيصر ، أوموسولينى، ينصر المسلمين ، أوغير هؤلاء يحمون الطوائف الدينية الاخرى**)) .

والواضح أن الزميل الـكريم قد نقل هذه الفقرة مختصرة ومشوهة من مقالى المذكور :

ذلك لان المقال فى معرض حديثه ودعوته الى الوحدة العربية من الخليج الى المحيط استعرض تاريخ الامة العربية وكيف كانت الدول الاجنبية تمزق الوطن العربى وتقتسم أوصاله باسم حماية طوائفه الدينية فادعى قيصر ألمانيا ونابليون وموسولينى الاسلام وادعت بريطانيا حماية الدروز واليهود والموارنة مثل حماية تركيا للسنة وحماية ايران للشيعة فتمزق الوطن العربى ، الى آخر ما جاء فى ذلك المقال مما يمكن الرجوع اليه ، ثم استعرض المقال ظروف نشأة جامعة الدول العربية على يد المستر ايدن حتى جاء الى ذكر اتحاد الجمهوريات العربية .

ولربما من المفيد أن ننشر كامل الفترة التى استشهد بجزء منها الزميل الكريم حتى يكتمل المعنى فى ذهن القارىء الكريم كى يتبين عدم جواز الاستشهاد المقصود ، فالفقرة الكاملة التى نشرتها فى ذلك المقال كما يلى:

« وأخذ جنين الارادة العربية القومية ينمو حتى انطلق عملاقا لحظة ميلاده .. وقامت الجمهوريات العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، التى رغم نكسة الانفصال فانها عمقت المشاعر الوحدوية وزودت الأمة العربية بدروس مستفادة أعانتها كثيرا على ميلاد دولة اتحاد الجمهوريات العربية التى وضع دستورها الزعماء الابطال الثلاثة السادات والقذافى والاسد .. (مستفيدين) من كل التجارب .. (معبرين) عن ارادة الأمة العربية .. (مستلهمين) مشروعهم من ضميرها وليس من العواصم الأجنبية .. لا يطمع أحدهم فى زعامة .. ولا يسعى الى عرش .. ولا يتطلع الى تنصيب نفسه حاكما رغم ارادة الجماهير .. بل تنزه الثلاثة عن كل ما يتضاءل أمام التاريخ متشبثين بكل ما يفخر به .. والتاريخ لا يفخر الا بمن يعمل للشعوب .. بارادة الشعوب .. ومن يعمل بهدوء العلماء .. وطموح الثوار .. وصبر المناضلين .

ومع ذلك . رغم ثقتهم فى خطوتهم المعبرة عن الارادة القومية ، فانهم

طرحوها للاستفتاء الشعبى كى تقول الشعوب المعنية بالامر كلمتها فتعلن اختيارها وتمارس ارادتها ..

وفتح دستور دولة الاتحـــاد طريق الانضـــمام اليه بعد أن أزال الحساسيات التى يثيرها أى اختلاف فى الظروف الموضوعية السائدة فى كل جزء من أجزاء الامة العربية ، والتى تفرض اختلاف كل جزء فى منهاج سياسته الداخلية وأسلوب معالجته لمرحلة نموه .. فالذى يصلح تفصيليـــا للتنفيذ فى جزء من أجزاء الامة العربية قد لا يصلح بعينه وبذاته للتنفيذ فى بقية الاجزاء .. مع التقاء جميع الاجزاء على فـــكر مستخلص من الاطار العربى العام يتخذ من الشريعة الاسلامية مصدرا أساسيا للتفكير .. ومن تطور المجتمع والفكر معيارا متطورا للتطوير .

وبذلك يتسع المجال لانضمام المزيد من الاعضاء كلما استوفى العضو الجديد مؤهل العضوية .

ومؤهل العضوية أن تكون للعضو ارادة وطنية حرة يريد أن يشترك بها فى صنع الارادة القومية .. وهو لا يكون كذلك الا اذا كان متحررا من النفوذ الاجنبى .. متحررا من الانطواء والانكماش فى الذات المتخلفين فى النفس البشرية عموما منذ عهد الغابة .. ومتحررا من أثقال الشعارات التى أثبت العقل والتجربة عدم ملاءمتها ..

بذلك يشترك الاعضاء المتحررون فى تجسيد الامنية العربية والتعبير عنها بالارادة القومية التى تسعى الى خلق الكيان العربى الكبير فى عصر الكيانات الكبرى ..

واذا كان هناك فى دنيا العرب من هم فى أقصى اليسار يرفضـــون عقائديا المفاهيم القومية لاهثين وراء مثالية الوحدة العالمية للبروليتاريا فانهم فى عصرنا المتطور يبدون وكأنهم يعيشون فى زوايا نظريات القرن الماضى

قبل أن تتطور مع طفرة الاقتصاد العالمى وتطور الاستراتيجية الدولية التى لا تسقط من حسابها كل ذرة رمل فى هذا العالم .

ان الاتحاد السوفيتى لم يصبح الاتحاد السوفيتى الا بشعوبه وملايينه ومساحاته الهائلة وكل مقوماته التى صاغت وحدة الارادة السوفيتية .

وكذلك الصين بكل ما تمثله من بشر وأرض وامكانيات أخرى ..

وأما ألبانيا فمع تقديرنا لمواقفها فانها بأقصى يسارها لا تزال هى البانيا بغير فعالية دولية .. مجرد صوت دولى كبقية أصوات هايتى ونكاراجوا وترنداد .. لا يتجاوز تأثيرها أى أثر يمكن أن تلعبه امارة موناكو بأقصى يمينها ..

والسبب واحد ..

حجم الكيان .. الذى يحدد حجم الفعالية الدولية .. التى يتوقف عليها التأثير النهائى ..

فالكيان يحدد المصلحة .. والمصلحة تفرض الصراع من أجل تحقيقها ثم الحفاظ عليها .. لذلك يوجد صراع بين الشرق والشرق .. بين الصين والاتحاد السوفيتى .. أى بين البلوريتاريا والبلوريتاريا .. كما يوجد صراع بين الغرب والغرب .. بين أوربا الغربية والولايات المتحدة .. أى بين البورجوازية والبورجوازية . أو بين الراسمالية والرأسمالية حسب درجات التصنيف التى يحلو للبعض استعراضها .. وسيبقى الصراع يختفى ويظهر .. يتستر أحانا ويسفر أحيانا أخرى .. مادامت فى الكون مصالح .. والصراع لا يحتاج الى مجرد رغبة صراع ، وانما الى فعالية صراع .. لأن الصراع بدون فعالية صراع يصبح مجرد شعارات .. وخيال مراهقة .. وفقدان للذات .. وتكسير للرأس فى صخور جبل .. ونحن فى الوطن العربى الكبير نحتاج الى كيان عربى كبير يمثل مصلحتنا ويحدد حجم فعاليتنا .. وحجم

تاثيرنا .. ونحن فى سبيل ذلك يمكننا أن نعتمد على أنفسنا ، فلسنا فى حاجة الى نابليون أو قيصر أو موسولينى ينصر المسلمين .. او غير هؤلاء يحمون الطوائف الدينية الاخرى .. نحن العرب الاخوة نحمى الاسلام والمسيحية .. نحمى الشيعة والكاثوليك والسنة والأرثوذكس والموارنة والدروز ..نحمى كل هؤلاء .. لاننا كل هؤلاء .. نحمى الايمان وحرية العقيدة فى بلادنا مهبط الديانات وموطن الرسل والأنبياء .. ثم بالعلم نصنع فكرنا .. فلا استيراد فكرى .. ولا جمود فكرى .. وانما لمعان فكرى .. امعان فى واقع كل جزء من أجزاء الوطن العربى .. امعان فى اختيارالحلول الملائمة .. الوطنية والقومية .. امعان فى التنسيق بين مصالحنا الخاصة ومصلحتنا القومية .. امعان فى صنع ارادتنا .. ارادتنا القومية .. »

هذه هى الفقرة الكاملة التى شوهها الزميل الكريم باقتطاف بعض اجزائها ثم عجنها بمقدمة من وحى خياله ، وهذه الفقرة لم تستهدف سوى دعوة العرب الى الوحدة العربية لخلق الكيان الكبير فى عصر الكيانات الكبيرة ، وهى لم تشر لا من قريب ولا من بعيد الى الانحياز الى الغرب والاهابة — كما ذكر الزميل الكريم — « بقوة النظام الاقتصادى والتكنيكى الغربى وأيديولوجيته » كما أراد الزميل الكريم أن يصوره من بنات أشعاره.

فهى فكرة منصبة على الدعوة الى الوحدة العربية القومية . **ولا شأن لى اذا كان الزميل الكريم ليس من دعاة الوحدة العربية القومية وانما من دعاة وحدة البروليتاريا فى العالم .. فله رأيه الذى أحترمه ولى رأيى القومى العربى الذى لن أكف عن الدعوة اليه .**

ثانيا : استشهد بفقرة من مقالى المنشور فى أخبار اليوم بتاريخ ١٩٧١/٦/٥ تحت عنوان « **الدين والتقدمية** » فادخل على كل عبارة من عباراتى عبارات من عنده حتى ظهرت الفقرة التى استشهد بها ونسبها الى كما يلى :

« أن يتحرر الثوار والتقدميون من المعتقدات الشمولية المنقولة من المجتمعات الأخرى ، والتى تزعم لنفسها صفة الدوام ، عندما تفسر الانسان والطبيعة تفسيرا نهائيا يدعى غيبية لاهوتية جديدة باسم العلم أو باسم الثورة والتقدمية » ذلك لانه ليس هناك حقيقة ثابتة على الاطلاق — كما يتخيلون — وليس هناك قانون موضوعى قط وليست هناك نظرية صحيحة أبدا ، بل ليست هناك فرضية مؤكدة وثابتة ، وليس هناك معسكر صديق يمثل جانب الخير والعدل يمكن الاعتماد عليه والتعاون معه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى « فان التجارب الاجتماعية — كما يكتبون — لا تستطيع أن تؤدى الى خلق بديهيات اجتماعية مماثلة للبديهيات الهندسية ، ومجمل البديهيات المستخلصة من علم الاجتماع أن الحقائق الاجتماعية غير ثابتة ، بل متطورة ومستمرة فى التطور ، أى أن الفرضيات الاجتماعية متحركة وبالتالى لا تخضع لاحكام هندسية ثابتة وبديهية » .

والذى يثير الدهشة أن الزميل الكريم فضلا عن اضافته عبارات من عنده على العبارات المستشهد بها ، فانه حرص على أن يحشر عبارة المعسكر الصديق استكمالا للصورة التى أراد أن يصورها من بنات أفكاره ظنا منه أنه بذلك يخدم المعسكر الشرقى ، ولذلك فاننى أنقل الفقرة الاصلية المنشورة فى مقالى المذكور وهى كما يلى :

« وان تقدمية الميثاق العربى (المصرى) تتجلى فى أن الفكر الثورى لم يتجاهل الواقع الموضوعى للامة العربية .. وانما تعمق فى بحث وتحليل هذا الواقع الموضوعى العربى .. ليس من أجل الوصول الى تبريره كأمر واقع .. وانما للوصول الى الحلول العلمية الصحيحة التى مع احتفاظها بجوهر الدين تكفل تغيير الواقع الموضوعى مع فتح حوار علمى لتطوير هذه الحلول ذاتها حتى يتحرر الثوار والتقدميون من المعتقدات الشمولية المنقولة من المجتمعات الأخرى ، والتى تزعم لنفسها صفة الدوام عندما تفسر الانسان والطبيعة تفسيرا نهائيا يدعى غيبية لاهوتيـــة جديدة باسم العلم أو باسم

الثورة التقدمية . لذلك اكد الميثاق العربى أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض اختلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله .. وأن التجارب الاجتماعية قابلة للدراسة المفيدة وليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار » .

لكن الظاهر أن الزميل الكريم لم يسمع عن الميثاق العربى ، ولم يسمع عن علم الاجتماع .. فهذه الفقرة مجرد شرح للميثاق العـــربى ، بل ان العبارة الاخيرة التى وردت فيها منقولة حرفيا من الميثاق العربى ذاته . ولا يزال الميثاق العربى موجودا وقائما . ولازلت مقتنعا بهذه الفقرة التى أوردها لاننى لا أزال مقتنعا بأن التجارب مستمرة والاستفادة منها مستمرة ، كما لا أزال مقتنعـــا بأن العلم يتطور والمجتمع يتطور .. **فاذا كان الزميل الـــكريم يعتقد أن كارل ماركس قد أغلق على نفسه باب العلم ثم مات ، وانه على البشر حتى يوم القيامة أن يرددوا ما قاله دون أدنى تفكير أو اضافة أو استفادة من التجارب ، فاننى لا أعلم أن ذلك يتفق مع طبيعـــة العلم فى شىء .**

ثالثـــا : استشهد بفقرة من مقالى المنشور فى أخبار اليوم بتـــاريخ ١٩٧١/٨/٢٨ تحت عنران « **قومية الفكر** » ففعـــل بها ما فعل بالفقرات السابقة فكتب نقلا مشوها عنى ما يلى :

« وتأسيسا على ذلك فانه من الغرابة أن ينقسم العالم وتتوزع فئات وطبقات المجتمع الى قوى تقدمية وقوى رجعية ، فسمعنا عن اليمين ويسار اليمين ، وسمعنا عن يمين اليسار ، ويسار اليسار ، وكل مجموعة تجـــد القاعد السياسية محجوزة تبتكر لنفسها اجتهادات جديدة ، ثم تطرحها فى شعارات ، وتلقى بها فى السوق » .

وحقيقة الفقرة المنشورة فى أخبار اليوم كما يلى : « **فى القرن المـــاضى كان النفوذ الاجنبى يستغل الطائفية والعصبية الدينية فى الوطن العربى ،**

ولما اختفت هذه الظاهرة فى معظم أجزاء الامة العربية واخذت تختفى فى بقية أجزائها تحول النفوذ الاجنبى الى استغلال الحزبية التى أصبحت الاداة الجديدة والعصرية لاستمرار تمزيق الأمة العربية ، فسمعنا عن اليمين واليسار .. ثم سمعنا عن اليمين ويسار اليمين .. وسمعنا عن يمين اليسار ويسار اليسار .. وكل مجموعة تجد المقاعد السياسية محجوزة تبتكر لنفسها اجتهادات جديدة ثم تطرحها فى السوق .. ويستمر تمزق العرب .. وتستمر طاحونة الخلافات غير الواقعية وغير العلمية تطحن امكانيات العرب ، وتسحق قدراتهم ، وتقطع أواصر القربى بينهم ، فتعوق ميلاد الارادة العربية العملاقة .. ولقد تنبه لذلك دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية الذى وقعه الابطال الثلاثة السادات والقذافى والاسد .. فنصت المادة ٦٢ من دستور الاتحاد على تكوين جبهة من الدول الثلاث تعمل على « تحقيق التفاعل والترابط بين جماهير الشعب فى جمهوريات الاتحاد وترسيخ اسس الديموقراطية وقيمها وتوحيد منطلقات وأساليب العمل السياسى فى الجمهوريات الأعضاء وخلق مناخ ملائم لقيام الحركة العربية الواحدة » .. وهذا المناخ المناسب يحتاج الى تعميم قدر مناسب من ادراك المبادىء الأساسية التى تحكم الاطار العام الذى يحيط بالأمة العربية من الناحية الكلية .. ويختلف فى أجزائها من الناحية التفصيلية .. معنى ذلك اطار عام لكل الوطن العربى .. وانتباه خاص لظروف كل جزء من أجزائه .. ثم نظرية فكرية تشمل الاطار العام وتراعى الانتباه الخاص .. تستخلص من الظروف الموضوعية للوطن العربى .. تراعى تقاليده الايجابية وفى مقدمتها « الايمان » .. تقيس امكانياته الحقيقية فلا تتجاوزها ولا تتقاعس عنها .. فالتخلف لا يحدث فقط من مجرد اهمال الامكانيات الموجودة ، وانما يحدث أيضا من تجاوز حدود هذه الامكانيات ، وتجاهل الحقائق الموضوعية التى تتحرك بمعدل سرعة تطور يتفق مع طبيعة هذه الامكانيات وطاقتها » .

يتضح من هذه الفقرة انها اشادة بما انجزه دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية ، وانها استمرار لدعوتى الى الوحدة العربية القومية ، وأنها تشجب التعصب الحزبى الذى يعوق تحقيق الوحدة العربية القومية ، كما تحث على التفكير فى واقع الامة العربية ككل ، وفى واقع كل جزء من أجزائها كتفاصيل .. بغير مراهقة فكرية أو جمود عقلى أو كلمات محفوظة ورنانة كما نص الميثاق العربى (المصرى) حيث جاء فيه حرفيا فى بابه الثامن ما يلى : « والمراهقة الفكرية خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه . ان الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات أو قوالب تحد من قدرته على الانطلاق ، أو تشيع فيه روح التردد انما يقللون من قوة المجتمع بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق المنبعث من الواقع الوطنى . ان التقدم الوطنى لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .. ان تحرير الطاقات الخلاقة لأى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ويرتبط بالطبيعة ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العالم الذى يعيش فيه . ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ ، والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته . ان الخطر فى المراهقة الفكرية فى هذه المرحلة انما يخلق نوعا من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ » ..

هذه كلمات الميثاق العربى بذاتها التى تقيدت بمعانيها فى مقالاتى كلها والتى بسببها ، أى بسبب كلمات الميثاق ، وصفنى الزميل الكريم باننى من المثقفين المترفين المترهلين المتفسخين البورجوازيين كنوع من الارهاب المعنوى الذى أشار اليه الميثاق العربى .

وأما عن التعاون الاقتصادى الدولى ، فقد ذكره الميثاق العربى فى بابه العاشر بقوله :

« ان التعاون الدولى من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستها الخارجية

انعكاسا لنضالها الوطنى . ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمى والرخاء الانسانى . ان التعاون الدولى من أجل الرخاء هو الامل الوحيد فى تطور سلمى يقرب ما بين مستويات الامم ، ويزرع المحبة بينها بديلا عن سموم الكراهية .. » .

كذلك استخدم الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير الدولة المصرى للتخطيط ، وهو من قادة الفكر التقدمى ، نفس ألفاظى المنشورة بخصوص الاستعانة برؤوس الاموال الصديقة ، فقال سيادته فى حديثه المنشور فى الاهرام بتاريخ ٧٢/٤/٢٥ (أما فيما يتعلق براس المال العربى والاجنبى فاننا يجب أن نتخلص من عقدة الخوف) .

بقيـــة نصيحة ..

ان عنوان مقال الزميل « **اليمن بين التطور الرأسمالى واللارأسمالى** » عنوان غير علمى ، لأنه لا يوجد تطور اقتصادى لا راسمالى ، أى تطور بدون رأس مال ، ذلك لأن التطور .. تطور .. أى انتقال من طور الى طور .. من حالة اقتصادية الى حالة اقتصادية أفضل .. وهو مالا يمكن حدوثه بغير الاستعانة برؤوس أموال لتطوير وسائل الانتاج وأساليبه وادارته ، وما الى ذلك من جميع عمليات تحرك المجتمع نحو الأفضل ، ســواء فى ظل النظم الاقتصادية الاشتراكية أو فى ظل النظم الاقتصادية الحرة .. **والنصيحة ان يكون عنوان الزميـــل « اليمن بين طريق التطور الاقتصـــادى الحر أو الاشتراكى »** .

أما محاولة تأثير الزميل الكريم علينا بمعاهدة الصداقة التى أبرمهـا الاتحاد السوفيتى مع مصر فأمر لا يقل غرابة .. **ذلك لأن عقد هذه المعاهدة لم يحرم مصر من الاحتفاظ باستقلالها وبحرية ارادتها وبحرية الحركة الفكرية البناءة على أراضيها ضمن الأطار الذى رسمه ميثاقها ودستورها** ، كما أن عقد هذه المعاهدة لم يهدم الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يضم تحالف قوى الشعب العـــاملة .

ولم يفرض على المفكرين العرب أن يصبوا عقولهم فى القالب الشيوعى .

وقد أكد هذا المعنى الحر الرئيس القذافى فى افتتاح المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى الليبى فقال بمناسبة عقد الاتفاق السوفيتى الليبى : **« ان العلاقات الليبية السوفييتية هى علاقات بين دولتين ، وانه لا يسمح باى نشاط شيوعى فى ليبيا » .**

على كل حال ..

ان مقالاتى التى استشهد بها الزميل الكريم لم تخص اليمن بالذات كما قال .. ولم تدع الى الانحياز كما ادعى .. ولم تنصح بمصادر دولية معينة للتمويل كما حاول التشهير بها .

انها ذات معان استمدت جذورها من الميثاق العربى ومن دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية .

وهى مجرد اجتهادات مبدئية وكلية معروضة للشرح والتفصيل الذى يتقيد بأصول الاجتهاد ويستهدف نشر الوعى القومى ويؤمن بالكيان العربى الكبير .

وبعد ..

اننى أشكر الزميل الكريم لأنه أوجد المبرر كى أتشرف بنشر بعض آرائى على صفحات الطليعة الغراء ..

وهى آراء لازلت أعتقد انها صحيحة ..

وقد أعدل عنها .. فى وقت قريب أو بعيد ..

عندما يظهر لى خير منها ..

ذلك .. لاننى أومن بتطور العلم ..

وأومن بالاستفادة من التجــارب ..

بعد أن تجاوزت مرحلة المراهقة الفكرية » . .

استهدف هذا المقال كشف الغطاء عن الطريقة التى يسلكها المتاجرون بالشيوعية ، الذين يحاولون تشويه الأفكار الوطنيـــة والقومية سعيا وراء مغانم شخصية .

مجلة الطليعة المصرية فى أول مايو ١٩٧٢

القرارات السياسية

بين العلمية والشعبية

لا يتحقق تقدم اقتصادى أو اجتماعى بغير قيادة تقود التقـدم وتدفع تيـاره .

قيادة فى جوهرها جهد سياسى منظم ومنضبط ..

ينطلق من آمال واسعة كى يحقق أهدافا محددة ..

جهد سياسى .. أى علم سياسى .

علم لا ينطوى على نفس المضمون الذى تقوم عليه العلوم الأخرى ، التى تستمد فرضياتها من تجارب نمطية مؤكدة ، وأرقام ثابتة محددة ، ونتائج نهائية مطلقة .. يمكن الاستدلال بها والاستناد عليها ، ويجوز نقلها بذاتها ورمتها لتعطى نفس النهايات ، وتحقق ذات النتائج .

علم سياسى : يختلف عن هذه العلوم فى أنه يعتمد على اجتهادات وتقديرات وفرضيات محلية وخارجية ، متداخلة ومتحركة ، وعوامل بشرية حية متقلبة ومتغيرة .. بعضها يدخل تحت حصر ، وأكثرها يستعصى على الحساب .. أو يختفى بعيدا عن دائرة الاحتمالات المرئية والمقدرة .

اذن .. فالقرارات التى تستهدف معالجة هذه الفرضيات المتحركة تتضمن عادة قدرا غير مؤكد من الصواب .. قدرا من الاحتمـــال يفترض استمرار النظر فيها وهى فى عجلة التنفيذ الفعلى .

أى يفترض اعتبارها تجربة مستمرة ، كى تتولى الممارسة العمليـة اثبات صحتها وملاءمة استمرار الأخذ بها ، أو اظهار حتمية صرف النظر عنها والبحث عن بديلها .

فالتغيير صفة أساسية ملازمة للقرارات السياسية ، كى تظل ملائمة — وبصفة مستمرة — للظروف المتغيرة التى تتعامل معها .

وتزداد هذه الحقيقة وضوحا فى العصر الحديث ، كلما تقدمت المجتمعات وتطورت ظروفها بتطور العلوم والتكنولوجيا ، التى قفزت بالحضارة الى الحد الذى جعل العناصر التى تصوغ القرار السياسى تتعرض باستمرار للتأثير الجذرى السريع ، بفضل التطورات الخاطفة والمفاجئة التى تحدث هنا وهناك ، فتؤثر فى صحة استمرار القرار السياسى وفى مدى ملاءمته للظروف المتغيرة المعنية بالعلاج .

قديما .. كانت القيادة السياسية تستطيع أن تفكر على مهل ، وتقرر على مهل .. ولا بأس ان هى نامت بعد ذلك قليلا أو كثيرا .. فالحياة تسير على مهل ، والتفاعلات الاجتماعية والسياسية المحلية والعالمية تأخذ مسارها أيضا على مهل .

وكانت صحة القرار السياسى أو خطؤه يحتاج كل منهما فى الظهور الى وقت يقصر أو يطول ، بسبب ظروف كل مجتمع ودرجة تقدمه الحضارى ومدى احتكاكه بالظروف العالمية المعاصرة .

أما فى العصر الحديث .. فكل شىء يجرى بسرعة .. والصواب والخطأ يظهران بسرعة .. وفى كثير من الأحوال يتداخل كل منهما فى الآخر بحيث يتضمن كلاهما قدرا من زميله ، ولا يحكم على القرار الا بقدر نسبة ما يتضمن من هذا وذلك .

فالقيادة فى العصر الحديث .. أما أن تقبل تغيير قراراتها تبعا لتغير الظروف الأساسية المحيطة بها ، والمؤثرة فيها ، فتحتفظ بعلمية قراراتها .. واما أن تخضع لعواطف الشعوب فتنفذ نفس هذه القرارات رغم تغير ظروفها كى تحتفظ بشعبيتها .

امران متناقضان :

علمية القرارات تفترض مرونتها .

وشعبية القرارات تفترض جمودها .

ويضيق الفاصل بين علمية القرارات وشعبيتها كلما تقدمت المجتمعات، لأن الشعوب المتقدمة تتابع بادراكها تغير الظروف .. فتدرك حتمية تغيير القرارات المستخلصة منها والمستهدفة علاجها ، تساعدها على ذلك قيادتها الرشيدة حين تطرح على الرأى العام كل مايمكن طرحه بغير ضرر ، وبالقدر الذى يؤدى الى اشراك أغلبية الجماهير الواعية فى متابعة الظروف المتغيرة التى تحيط بها .

وبذلك تحتفظ القيادة الرشيدة بعلمية قراراتها وشعبيتها معا .

وأثناء ذلك .. لا مفر من الحوار الطبيعى حول استكشاف مستقبل القرار السياسى .. فهذا قدر القيادات الديموقراطية التى تسعى الى اقناع الجماهير بها .

هذا الحوار يكتسب موضوعية كلما كان المشتركون فيه ملمين بعناصره الأساسية ، مترفعين عن مصالحهم الشخصية ، متحررين من العصبيات الفلسفية ، متابعين التطورات المحلية والعالمية .. يسندهم فى ذلك (المام عام) يحيط بأرضية الحوار و (ادراك خاص) يمسك بتفاصيله .. ثم تدفعهم الى ذلك غيرة وطنية تشدهم الى موضوعية الحوار ، حتى لا يتوهوا أثناء الانفعال بين أعاصير التعصب .

ولكن .. الابتعاد عن موضوعية الحوار ظاهرة عامة ، تشمل معظم المجتمعات النامية بسبب طبيعة تركيبها الاجتماعى ومستواها الثقافى ، وحداثة عهدها بالموازنة بين المصالح الخاص والصالح العام ، وتأثير الصراعات الأجنبية التى تجرى على ساحتها الوطنية .. **الى جانب كل**

ما يغرى على النقد الذى يثير عادة اعجاب الجماهير ، لأنه يمس فيها غرائز الرفض والمعارضة .. وهذا ما يضيف الى أعباء القيادات السياسية مهمة تحرير مجتمعاتها من المؤثرات غير المنتجة التى تخلقها المزاحمات غير البناءة.

وأثناء هذا النوع من الجدل .. يغيب عن الذهن أن القيادات السياسية ليست مطلقة اليدين فى اختيار كل الحلول التى يحلم بها مفكروها وفلاسفتها ، وأنها لا تعمل فى فراغ ، ولا تبدأ فى كل الأمور من الصفر ، ولا تصنع قدر المجتمع من قماش خام تفصل منه ما تشاء من ثياب المستقبل .

ذلك لأن كل مجتمع يشمل عناصر خاصة .. اقتصادية وثقافية واجتماعية موروثة من الماضى ، بتقاليده وعاداته وأساطيره ومفاهيمه ، كما أن لكل مجتمع ظروفه السياسية المحلية والخارجية التى تؤثر فى طاقة قيادته السياسية .. كما تؤثر فى مرونتها .

ومع ذلك .. اذا كانت القيادة السياسية ليست مطلقة اليدين فى اختيار الحلول النموذجية المطلقة ، فانها ليست مكتوفة اليدين أمام اختيار الحلول النموذجية النسبية .. أى أنها ليست مكتوفة اليدين امام العوامل المستجدة التى تلقى بنفسها فى طريق المجتمع ، وأمام العوامل الجامدة الموروثة من الماضى .

فمن واجب القيادة السياسية : أن تعمل على (تطويع العوامل المستجدة) ، كى تتخلص من موانع الدفع الى المستقبل ، وأن تعمل على (تطوير العوامل القديمة) كى تتخلص من عوامل الجذب الى الماضى .

وتطويع العوامل المستجدة لا يدخل فى حصر ، فلكل عامل مستجد علاج مستجد .

وأما تطوير العوامل القديمة .. فلا يخرج عن التوسع قدر الامكان فى تطبيق العلوم العصرية والوسائل التكنولوجية الجديدة فى اطارات

الانتاج والادارة والمرافق العامة ، وفى مقدمتها التعليم .. فذلك ما يقترن عادة بتغيير متواصل يجعل الأشياء كلها تبدو متغيرة ، فيضعف الاستقرار الذى تفرضه التقاليد السابقة .. مما يؤدى الى تكييف التقاليد مع الحالات الجديدة الناشئة عن التغييرات المتواصلة .

فالتخلف والتقدم يحسبان بحسب درجة الانتفاع بالامكانيات المادية والبشرية المتاحة فى كل مجتمع .

معنى ذلك أن درجة الانتفاع هذه نسبية وليست مطلقة ، أى أنه لا يوجد تخلف مطلق ولا تقدم مطلق .

فالمجتمع الذى يبلغ درجة عالية ومتفوقة من التقدم ، يبقى مع ذلك مجتمعا متخلفا نسبيا .. اذا بقيت لديه قطاعات كبيرة نسبيا من موارده المادية والبشرية غير منتفع بها .

وعلى العكس من ذلك .. اذا استطاع مجتمع من المجتمعات أن يستثمر موارده المادية والبشرية بالطاقة المتعارف عليها ، ولم يحرز رغم ذلك تقدما متفوقا ، فانه مع ذلك يعتبر مجتمعا متقدما نسبيا .

وما دام التقدم والتخلف يقاسان بحسب درجة انتفاع كل مجتمع من موارده المادية والبشرية ، فان قيادة المجتمع لا تكون قيادة علمية ان هى فرضت على مجتمعها ما يتجاوز طاقاته وامكانياته وظروفه الخاصة ، سعيا وراء شعبية مؤقتة بدعوى حرصها على الاسراع فى تطويره .

وهى حين تفعل ذلك .. لا تنفصل فقط عن مجتمعها الذى تدعى تمثيله ديموقراطيا ، وانما تفقد شعبيتها أيضا عندما يتضح فشلها المؤكد ، وعندما يثبت أنها قتلت أجنة التطور الحقيقى الذى كان من الممكن تحقيقه تدريجيا ثم تطويره دون توقف .

والملاحظ فى بعض المجتمعات النامية أنه عندما تتحول قيادات التحرير

الى قيادات حاكمة ، فان هذه القيادات لا تدرك أن طبيعة عملها قد تغيرت .. لا تدرك أنها فى مرحلة (التحرير) كانت تحتاج الى مؤهلات خاصة أساسها : الشجاعة والاقدام والصبر والكتمان والاستعداد للتضحية .. وفى مرحلة (التطوير) تحتاج الى مؤهلات مختلفة تماما .

فتحول قيادات التحرير الى قيادات تطوير .. يجعل من السهل أن يظهر من بينها فلاسفة واقتصاديون ، ومنظرون يفرضون أمزجتهم على مجتمعاتهم ، أو ينقلون لها وصفات جاهزة يتصادف أنهم ذات يوم قد القوا عليها نظرات شاردة .

ولذلك تغوص هذه القيادات فى دوامة المفاجآت الاقتصادية والسياسية التى تداهم قراراتها غير العلمية .. فتسرع فى اثبات آثارها السيئة .

ومن الطبيعى حينئذ أن تظهر حركات رفض شعبية تتصدى لها هذه القيادات ، فتتفاقم الصراعات الداخلية التى تزيد من أسباب التخلف .

وقيادات أخرى رشيدة ..

تدرك أن الجماهير تنفعل بالمقدمات المحتملة ، بينما ينفعل التاريخ بالنتائج المؤكدة .

وان القائد السياسى الحكيم .. لا يلزم أن يكون فيلسوفا اقتصاديا أو اجتماعيا حكيما .

وأن الاستعانة بعلم العلماء ، وفلسفة الفلاسفة ، شرط أساسى لنجاح القيادة السياسية .

والقيادة التى تدرك ذلك ، أو بعض ذلك ، تبلغ قمة الفلسفة .

استهدف هذا المقال الرد على أدعياء الالمام بما لا يعرفون ، وايضاح علاقة الملاءمة الصحية بين القرارات والظروف موضوع هذه القرارات ..

اخبار اليوم فى ٣ يونية ١٩٧٢

تهمة أنفيها .. وتهمة أقرها

يتلخص رد الدكتور على الشهاوى المنشور فى مجلة الطليعة الطليعة الغراء بتاريخ أول يولية سنة ١٩٧٢ فى أنه يتهمنى بتهمتين :

الأولى : اننى أعادى الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى .

الثانية : اننى لست شيوعيا .

واننى اذ أشكر الزميل الكريم على ما وصفنى به من اننى أعلن آرائى بأكبر قدر من الصراحة والوضوح ، فهذه مواقفى دائما مهما أتحمل بسببها من مصاعب ومضايقات .

لكننى فى نفس الوقت أستغرب قول الزميل فى رده على بما يناقض وصفه لى حين قال : « أما محاولة دفن الفقرات البالغة الأهمية والدلالة فى شرح أيديولوجية الدكتور البيضانى والتى تعبر بذاتها عن موقف فكرى متكامل وواضح السمات فى أكثر من قضية سياسية فانها محاولة غير موفقة وبالتالى غير مجدية » .

أستغرب أن يقول الزميل اننى أحاول دفن أيديولوجية يقول هو بنفسه اننى أسعى الى نشرها ، اذ كيف أنشر شيئا أريد دفنه أو كيف أدفن شيئا أريد نشره ، اللهم الا اذا تساوى النقيض مع نقيضه .

المهم ..

بالنسبة الى التهمة الاولى فلقد سبق أن نفيتها بوضوح فى ردى على الزميل المنشور فى الطليعة الغراء بتاريخ أول مايو سنة ١٩٧٢ ، ومع

ذلك لا مانع من تكرار النفى لاننى أومن بأهمية صداقة الدول النامية مع الاتحاد السوفييتى والمعسكر الشرقى عموما .. طالما كان مخلصا لها .

وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد أن أذكر اننى كنت أحد الاعضاء المؤثرين فى أول وفد يمنى يصل الى موسكو فى يونية سنة ١٩٥٦ ، وكان الوفد برئاسة الامام السابق البدر وولى العهد فى تلك الايام . وقد حصلنا على أسلحة روسية كثيرة بلا أى مقابل مادى ، ولم يشترط الاتحاد السوفييتى أية شروط سياسية على الحكومة الملكية اليمنية ، وكان العامل المشترك بين الدولتين فى ذلك الوقت هو مجرد توارد خواطر لايذاء الوجود البريطانى فى عدن والجنوب اليمنى .

وعندما قامت الثورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وقضت على الامامة فى اليمن كان الاتحاد السوفيتى أول دولة مشكورة تعترف بحكومة الثورة اليمنية .. **فالسياسة الدولية لا تعترف بالحب العذرى المجرد وانما بالحب المدعم بالمصلحة الذاتية التى من خلال توافقها مع المصالح الذاتية للدول الأخرى تنتظم العلاقات السياسية وتتحدد مواقف الدول .. ولا بأس بعدئذ أن تغلف هذه العلاقات شعارات تتردد على أنغام الألحان الانسانية .**

كما أنه من المفيد أن أذكر أننى كنت الرجل الثانى فى اليمن فى ثورة سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، حيث كنت نائبا لرئيس مجلس الثورة ونائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا لخارجية الثورة التى يتباكى عليها الزميل .. وأذكر أنه فى اليوم الرابع للثورة وبعد أن تأكدت قيادة الثورة من تحفز القوى المعادية قمت بابلاغ السفير السوفييتى فى اليمن بأننا سوف نرسل الى موسكو وزير الدولة اليمنى لشئون رئاسة الجمهورية ومعه تفويض من قيادة الثورة بالتوقيع على أى عقد شراء يراه الاتحاد السوفييتى ضروريا كى يمكنه أن يزودنا بالسلاح اللازم للدفاع عن الثورة ضد الخطر المحدق بها وسلمته صورة من قائمة بأنواع وكميات الاسلحة المطلوبة .

وأذكر اننى تسلمت برقية من الرفيق خروشوف يبلغنى فيها بأن الاتحاد السوفييتى أرسل الأسلحة المطلوبة بالكامل وأنه يؤجل مناقشة أى عقد شراء الى ما بعد دفع الخطر المحيط بالثورة اليمنية .

أذكر ذلك لأثبت للزميل أننى مارست الصداقة السوفيتية عملا لا قولا ، بشرط ألا تمس حق الشعوب فى اختيار أنظمتها الاجتماعية وفق ظروفها واختيارها الحر المطلق .

أما قول الزميل فى رده المذكور : « ومن الملاحظ انه عندما يصطنع الدكتور البيضانى الحكمة فى اخفاء عدائه للاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الاشتراكية ، فانه يضع حينئذ معسكر الغرب الاستعمارى ، ومعسكر الشرق الاشتراكى على قدم المساواة ، ويدعو الى التعامل معهما معا ، باعتبارهما مجتمعات متطورة » واستشهد على ذلك بفقرة نقلها هذه المرة بأمانة من مقال نشرته فى مجلة أخبار اليوم القاهرية بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩ والفقرة تقول :

« وغنى عن الذكر أنه فى معرض (الحديث العام) عن علاج التخلف لا مجال للاشارة الى (التعاون الخاص) مع أية دولة بعينها ، ولا مع أية كتلة بذاتها ، لأن لكل مجتمع ظروفه الخاصة ، وفلسفته المختارة .. والخطاب فى هذا المقال (لكل المجتمعات المتطورة) دون استثناء ، مع اختلاف ظروفها الخاصة ، وتباين فلسفتها المختارة .. المهم أن تتوافر قدرة التحريك ، كى ينتقل المجتمع الراغب فى التقدم الى (حالة التقدم) » .

الغريب ان معنى هذه الفقرة واضح كل الوضوح ويتلخص فى أن الدول المتطورة ينبغى أن تستهدف الحصول على قدرة تحريك مواردها الطبيعية والبشرية كى تنتقل فعلا ((**لا قولا**)) الى حالة التقدم ، وهى فى

سبيل ذلك تتعاون مع الدولة أو الدول التى تستطيع أن تكفل لها ذلك مع احتفاظها بفلسفتها التى أملتها ظروفها ومقوماتها المتطورة .

فى تلك الفقرة لا أعرف بالتحديد من أخاطب من الدول المتطورة حتى أشير عليها بمصادر معينة لطاقة التحريك ولذلك جعلت الخطاب عاما كما جاء فى نص تلك الفقرة .

اما اذا كان الدكتور الشهارى يريد منى أن أحصر استلهام الفلسفة من الاتحاد السوفيتى ، وأن أدعو الى حصر التعـــامل الاقتصادى معــه فنعزل انفسنا عن بقيـــــة العالم ، فاننى لا أستطيع أن أوافقه على ذلك اليوم ، ولن افعل ذلك فى أى يوم .

أولا : لأنه يلغى حرية الشعوب فى اختيار أنظمتها الاجتماعية الملائمة لها ، والتى قد تتفق وقد تختلف مع نظام الاتحــاد السوفيتى الاجتماعى والاقتصـــادى .

ثانيا : لانه يحصر مصدر الحصول على الخبرة ورؤوس الاموال من الاتحاد السوفيتى وهذا ما يستحيل ((كليا وبصفة مستمرة)) . واذا جاز ((جزئيا وبصفة طارئة)) فانه يرهق طاقات الاتحاد السوفيتى ويحمله اعباء ومســئوليات غير متناهية فضـــلا عن أنه يخلق نموذجا مماثلا لاقتصــاد الكومنولث الاستعمارى أيام انغلاقه .

والخلاصة أنه لا يصح أن يستنتج الزميل أننى أتحامل على الاتحـــاد السوفيتى أو أعاديه لمجرد اننى أدعو كل مجتمع الى التعــامل الدولى مع كل جهـــة تستطيع أن توفر له الحصول على الخبرة ورؤوس الاموال أى طاقة التحـــريك فى ظل الفلســـفة الاجتماعية والاقتصادية التى اختارها لنفســـه .

وليس فى ذلك أى جديد أو اختراع لأننا نسلم جميعا بأن لكل مجتمع ظروفا تختلف فى قليل أو كثير عن المجتمعات الاخرى وبالتـــالى استغربه

الا نسلم باختلاف السياسات الخارجية فى قليل أو كثير لدى هذه المجتمعات تبعا لاختلاف ظروفها .

والقول بغير ذلك معناه ان الزميل يرى ((تقنين)) السياسة الخارجية و ((تنميطها)) ووضعها فى لوائح لتحفظ عن ((ظهر قلب)) .. ولو صح ذلك لما كانت السياسة سياسة ..

ولأصبحت نوعا من قواعد النحو والصرف التى لا تختلف من بلد الى آخر ، أو من زمان الى زمان .

لـكن السياسة التى نعرفها .. هى مجرد اجتهاد .. هى فن بلوغ الممكن .. وليست اضاعة الوقت واهدار الطاقات فى طلب المستحيل .. والفن فن .. أى نتاج الموهبة المصقولة بالعلم والخبرة .. ولذلك لا يوجد النموذج الفرد فى السياسة الذى يمكن الدعوة الى الالتزام به .

وكل الذى يمكننا كمفكرين أو كتاب أن نعطيه بسخاء هـو مجرد استعراض النظريات والفلسفات والتجارب والدروس المستخلصة منها ، واذا وفقنا الى اضافة جديد فانه ليس أكثر من طرح أفكار للبحث والتأمل على سبيل الاسهام فى بناء فقه الفكر السياسى ، وليس على سبيل الجزم بصحة هذا الجديد والدعوة الى حتمية الالتزام به .

فالتعامل مع جميع الدول بما يحقق المصلحة الوطنية والقومية سياسة مفيدة لا تزال متعارفا عليها ، وسبق لى أن مارستها عمـلا عندما كنت المسئول عن ادارة الشئون الخارجية للثـورة اليمنية فى مرحلتها الاولى والخطيرة ، ففى ذلك الوقت رغم عـلاقاتنا الوثيقة بالاتحـاد السوفيتى الصديق ، حرصت على الاحتفاظ فى اليمن بالسفارتين الأمريكية والبريطانية رغم عدم اعتراف أمريكا وبريطانيا بحكومة الثورة ، ورغم الاختلاف المصيرى الجذرى الذى كان بين الثورة اليمنية وبينهما ، اعتقـادا بأن الأجهـزة

الدبلوماسية هى أجهزة تفاهم وتقريب وجهات النظر ، وانهـا أكثر فائدة وايجابية فى تحقيق هذه الغاية فى زمن الاختلاف بين الدول منها فى زمن الوئام والانسجام .

وأذكر اننى رغم عـدم الاعتراف الامريكى بحكومة الثـورة اليمنية استلمت عن طريق السفير الامريكى فى اليمن خمس رسائل من المسـتر كيندى رئيس الولايات المتحدة فى ذلك الحين ، انتهت بالاعتراف الامريكى بحكومة الثورة اليمنية ، وبتقرير معونة اقتصـادية للجمهورية اليمنية وبدخول الجمهورية اليمنية فى عضوية الامم المتحدة وطرد المندوب الامامى اليمنى منهـا .

وكم كنت أود الاحتفاظ فى صنعاء بالسفارة السعودية رغم اشتداد هجوم حكومتها واذاعتها المستمرة على الثورة اليمنية ، واعلانهـا الأمير السابق الحسن ملكا على اليمن ، غير أن الجماهير اليمنية الغاضبة أسرعت الى احتلال دار هذه السفارة فى اليوم الثالث للثورة فقمت بنفسى باخلائها من الجماهير واصـطحبت القائم بالاعمال السعودى الى مقـر رئاسـة الجمهورية وأحطته علما بأننا لانزال حتى تلك اللحظة لا نريد أن نرد على الهجوم الاذاعى بمثله أملا فى اقناع الحكومة السعودية بصداقتنا وحسن عواطفنا نحوها .. وأضفت أن قيادة الثورة تنوى ارسال وفد يمنى على مستوى القمة الى الرياض لتوقيع أية اتفاقية تراها الحكومة السعودية مطمئنة لها .. واننا لا نرحب بانتقال الخلاف العربى الى أرض اليمن ، واننا يمكن أن نكون حمامة السلام فى ذلك الخلاف .. واستطردت قائلا : ان الذى يجعلنا نتردد فى الاسراع بارسال هذا الوفد هو تجربة انتفاضة اليمن سنة ١٩٤٨ ، حين ذهب الى السعودية **أبو الأحرار الأستاذ محمد محمود الزبيرى** فى مهمة مماثلة ، فألقت السلطات السعودية القبض عليه .

ثم رجوت القائم بالأعمال أن يتوجه الى الرياض ليبلغ هذه الرسالة

الى جلالة الملك سعود وقلت اننا سوف نستدل على نجــاح هذه المهمة عندما تتوقف اذاعة السعودية عن مهاجمة الحكومة اليمنية وعندئذ يتحرك الوفد اليمنى فورا الى الرياض .. أما اذا استمر الهجوم الاذاعى الذى كان يدعو الى حث الشعب اليمنى على الوقوف ضد الثورة وقطع رؤوس رجالها فاننا سوف نضطر بكل أسف شديد الى مواجهة الموقف .

وبكل أسف شديد ذهب القائم بالاعمال السعودى ولم يعد ثانية الى صنعاء واستمرت الحملة الاعلامية السعودية ضد الثورة اليمنية .

وكان ما كان مما كنا نعمل على تفاديه منذ بداية الثورة .

ولا شك فى أنه لو استمرت السفارة السعودية فى صنعاء تقــوم بعملها رغم اختلاف الحكومتين فى ذلك الوقت ورغم المصاعب التى كان من الممكن أن تواجهها بسبب غضب الجماهير لكان من الممكن اجتيــاز أزمة الخلاف فى أقرب وقت وبأقل خسائر بين الطرفين.. وبطبيعة الحال كانت الحكومة اليمنية ستوفر الحماية الــكافية لتلك السفارة ورجالها .

لذلك أكرر مرة أخرى انه لا محل لاستنتاج الزميل الدكتور الشهارى اننى أدعو الى معاداة الاتحاد السوفيتى لمجرد دعوتى الى الاستفادة قــدر الامكان من التعاون الدولى بصفة عامة حسب ظروف كل دولة .

وأمامنا أمثلة حية ومعاصرة أبرزها ما تعانيه السفارة السوفييتية فى أمريكا من الصهيونيين الذين لا يكفون عن مواجهتها بالقنــابل ، ثم زيارة الرئيس نيكسون الى الصين والاتحاد السوفيتى والتى زادت شرح دروسها تلك النصوص الواضــحة الدلالة التى تضــمنتها الاتفــاقيات والبلاغات السوفيتية الامريكية .

فالسياسة الدولية لا تخضع للانفعالات والتشنجات ، وانما تقتفى أثر المصالح الحاضرة والمنتظرة .. ولا تفترض أن طرفا من الأطراف يمكن أن

يأخذ ولا يعطى .. أو يعطى ولا يأخذ .. وانما تقوم على تبادل المصالح المادية والمعنوية المؤكدة والمحتملة ، وتتوقف على قيام كل طرف بموازنة ما يعطيه بما يأخذه .

ثم يأتى حاصل الجمع والطرح ليفرض على كل طرف موقفه .

هذا عن التهمة الأولى .

أما عن التهمة الثانية التى يتهمنى بها الدكتور الشهارى مثبتا اننى لست شيوعيا ، فهذه تهمة أعترف بها ، وليس الزميل فى حاجة الى أن يجهد نفسه فى المزيد من الكتابة لاثباتها . **ذلك لاننى مع احترامى لجميع الشيوعيين المناضلين لم أزعم فى يوم من الأيام اننى شيوعى .. كما لا أجد أى تناقض بين كونى غير شيوعى وبين ايمانى بأهمية الصداقة مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية عموما بما يحقق المصالح الوطنية والقومية سواء من ناحية التحرر الوطنى أو من ناحية التنمية .**

أما اذا كان الزميل الدكتور الشهارى يفرض على كل صديق للاتحاد السوفيتى أن يكون بالضرورة شيوعيا فان هذا الفرض يجرد الاتحاد السوفيتى من معظم أصدقائه فى العالم ، وهو فرض لم يدع اليه الاتحاد السوفيتى نفسه .

لقد كان الزعيم الراحل جمال عبد الناصر من أعظم وأخلص أصدقاء الاتحاد السوفيتى دون أن يكون شيوعيا ، وأكد ذلك — على سبيل المثال — فى مجلس الأمة بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ حيث قال: « مقلناش ان احنا اشتراكيتنا اشتراكية مادية .. ومقلناش ان احنا اشتراكيتنا ماركسية ، ومقلناش ان احنا خرجنا على الدين .. بل قلنا ان الدين بتاعنا هو دين اشتراكى وان الاسلام فى القرون الوسطى حقق أول تجربة اشتراكية فى العالم » .

وفى اجتماع **الزعيم جمال عبد الناصر** مع كبار علماء الدين فى اليمن فى صنعاء يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٤ قال سيادته : ((**اشتراكيتنا هى التى سنها محمد عليه الصلاة والسلام**)) .

ثم عاد سيادته فى حديثه فى مؤتمر المبعوثين بالاسكندرية فى ١٠ اغسطس ١٩٦٥ فأكد هذا المعنى قائلا : ((**أقول بصراحة ان اشتراكيتنا ليست ماركسية .. وليست ماركسية لينينية**)) .

كذلك **الزعيم القائد محمد أنور السادات** لا يشك أحد فى صداقته المخلصة للاتحاد السوفيتى ، ومع ذلك لا يزعم أحد غير الدكتور الشهارى ان الرئيس السادات شيوعى ، كما حاول أن يوحى الينا فى رده المذكور علينا .

لقد أعلن الرئيس السادات فى اجتماع سيادته بأعضاء اللجنة المركزية بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٧٢ فقال : ((**ان الاتحاد السوفيتى ظل يقدم لنا العون والتأييد فى الوقت الذى نعلن فيه اننا حريصون على نظامنا الاجتماعى والاقتصادى**)) . وقال سيادته : ((**ان خط مصر واضح .. اننا حريصون على نظامنا وتراثنا وقيمنا الروحية فارادتنا الوطنية قد تحررت نهائيا ، وقد تجاوزنا مرحلة الخوف والحساسية من التعامل مع الدول الكبرى**)) .

ثم عاد الرئيس السادات وأكد هذا المعنى فى لقائه بلجنة العمل ورجال الاعلام يوم ٢٤ أبريل ١٩٧٢ فقال : ((**اننا نتعامل مع الاتحاد السوفيتى بوضوح كامل بعيدا عن الايديولوجيات**)) وأضاف ((**بالنسبة الى علاقتنا بالاتحاد السوفيتى فهى علاقة صداقة ومصلحة مشتركة فى الوقوف ضد الاستعمار ، واننا نبنى مجتمعنا بالاسلوب الذى يتمشى مع ظروفنا**)) .

وأما قول الدكتور الشهارى فى رده المذكور علينا : ((انه حتى

سياسة عدم الانحياز لا تعنى الوقوف المتخشب بين جانب الشرق والغرب .. وأن هذه السياسة لا تعدو أن تكون موقفا انتقاليا فى السياسة تلجأ البورجوازية الوطنية الضيقة التكوين الى ممارسته بغية أن يشتد ساعدها » .. فان هذا القول لا يمسنى الا بقدر ما يدين جميع دول عدم الانحياز وبقدر ما يسىء الى زعماء هذه السياسة جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو .

لأنه لو صح ما زعمه الدكتور الشهارى لكان معناه ان هؤلاء الزعماء قد عملوا على استدراج الدول النامية عن طريق عدم الانحياز الى الانحياز .

ولكان معناه أيضا ان هذه الدول قد وقعت ضحية لهذه السياسة غير المنحازة اسما ، والتى تجرها الى الانحياز موضوعا .

ناهيك عن تسمية الدكتور الشهارى لدعاة عدم الانحياز بالبورجوازيين الضعفاء ، ومن هؤلاء جميع زعماء الدول العربية التقدمية غير المنحازة الذين نجلهم ونقف وراءهم مقتنعين بجهادهم فى سبيل التحرر السياسى واجتياز مرحلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى .

وفيما يتعلق بتهكم الدكتور الشهارى على ما جاء فى مقالى المنشور فى أخبار اليوم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٢ قد اقتبس جملة ناقصة من فقرة ليصل من خلال ذلك الى تشويه معانيها ، فنقل عنى فى رده المذكور « فالفلسفة مجرد كلام ، كلام يمكن الاتفاق عليه ، ويمكن وضعه فى كتاب ، طرحه فى شعارات تردد فى خطب وتعلق على جدران » ووقف عند هذه الكلمة محاولة منه ان يثبت كما قال اننى أرى ان الفلسفة فى أحسن الأحوال يمكن أن تضاف الى قصائد المعلقات السبع الشهيرة فى الشعر الجاهلى التى كانت تعلق على أحد الجدران فى مكة .

وصحة الفقرة المنشورة فى ذلك المقال يمكننا اعادة نقلها متكاملة حتى يمكن استخراج المعنى المقصود منها ، وهى :

((أوضح الميثاق بكل جلاء أن تحرير الطاقات الخلاقة لأى شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ (تاريخـــه هو) ويرتبط بالطبيعة (بطبيعته هو) ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة فى العالم الذى يعيش (هو) فيه)) .

أى ان الفلسفة التى يحسن أن يختارها المجتمع المتطور هى تلك التى يستخلصها من تاريخه ومن طبيعته ومن التطورات السائدة والمؤثرة التى يعيشها .. غير أن اختيار الفلسفة الملائمة ثم تفريغها فى أنظمة وتشريعات اقتصـــادية واجتماعية لا يعنى انتقـــال المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم . فالفلسفة مجرد كلام .. كلام يمكن الاتفاق عليه .. ويمكن وضعه فى كتابه ، وطرحه فى شعارات وترديده فى خطب وتعليقه على جدران ..كل ذلك يمكن أن يحدث . ومع ذلك لا يحدث أى انتقال الى التقدم . . لأن فلسفة التقدم كلام .. والانتقال الى التقدم حركة .. والحركة تحتاج الى محرك .. والمحرك يحتاج الى قدرة تحريك .. وقدرة التحريك فى البلاد النامية غالبا ما تكون غير كافية أو هى فعلا كذلك ، ولذلك فان هذه البلاد تحتاج الى تعاون دولى للحصول على قدرة التحريك .. أى الحصول على أمرين .. أولهما : المعرفة بالتحريك أى الخبرة .. وثانيهما : طاقة التحريك أى رؤوس الاموال . والتعاون الاقتصادى الدولى لا تستطيع أن تستغنى عنه دولة نامية أو متقدمة .. لانه أحد الاسباب الجوهرية فى تقدم البشرية عموما منذ فجر التاريخ .. فلقد بدأت الحضارة منذ أن احتاج الانسان الفرد الى الانسان الفرد وبدأ يقول له أى شىء ثم أخذ يتبادل معـــه أى شىء ، أى منذ أن تعاون الانسان مع الانسان . وقبل ذلك كان الانسان مجـــرد كائن تائه يأكل من شجرة .. ينام فوقها أو تحتها ..)) .

والمقصود من هذه الفقرة واضح لا سيما اذا قرئت ضمن بقية المقال .

الذى موضوعه ((**فلسفة المجتمعات المتطورة**)) المنشور فى أخبار اليوم فى ١٩٧٢/٤/٢٩ .. وهذه الفقرة بذاتها تشير الى أن بعض المجتمعات النامية يثقل على نفسه برفع الشعارات الرنانة الحماسية ، ويستنفذ جل طاقاته فى المناقشات الفلسفية دون أدنى محاولة الى البحث العلمى عن الامكانية المادية والفنية لوضع هذه الشعارات موضع التنفيذ .

وهذه الملاحظة سبقنى اليها الرئيس تيتو حين قال لزملائه بعد الاستقلال اليوغوسلافى : ((**أريد عملا أكثر وسمادا أكثر ، وكلاما منقولا عن كارل ماركس أقل**)) .

وذلك حتى لا تبقى الثورات مجرد شعارات وقصائد ومعلقات ، يستمتع بها عشاق الجدل والقوافى ، ثم ينامون فوق شجرة أو تحتها .. لا يهم .

اننى أرفض أن يكون الكلام لمجرد التلعثم .. ولا أقر أن تكون الفلسفة لمجرد التحذلق .. وانما أقبل أن يكون كل ذلك مجرد وسائل تتوسط بين العلم وتطبيقه .. أصر على أن يكون لذلك اى قدر من الفائدة العملية .. والفائدة العملية لا تتحقق الا اذا أمكن تطبيق العلم بالعمل .. **والتطبيق** لا يتم الا اذا راعى ظروف الممكن وتفادى سحر المستحيل .

وأخيرا فان اعتراض الدكتور الشهارى على الفقرة التى نقلها مشوهة ومختصرة من مقال قومية الفكر الذى نشرته فى مجلة أخبار اليوم بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧١ ، فان صحة هذه الفقرة هى : ((**واذا كانت التجارب الهندسية منذ زمن أقليدس قد تطورت تدريجيا خلال عدد من القرون حتى ادت الى خلق بديهيات هندسية فى غير حاجة الى براهين تجريبية ، فان التجارب الاجتماعية لا تستطيع أن تؤدى الى خلق بديهيات اجتماعية مماثلة للبديهيات الهندسية .. ومجمل البديهيات المستخلصة من علم الاجتماع**

أن الحقائق الاجتماعية غير ثابتة ، بل متطورة ومستمرة فى التطور .. اى أن الفرضيات الاجتماعية متحركة ، وبالتالى لا تخضع لأحكام هندسية وثابتة وبديهية .. وما دام المجتمع يتطور فالأفكار الاجتماعية تتطور .

وعندئذ تصبح مهمة المفكرين الثوريين تطوير الأفكار الاجتماعية بالقدر الذى يستميل سرعة تطوير المجتمعات مع مراعاة ظروفها » .

هذه الفقرة لا تحتاج الى ايضاح ..

وأظن أنها من افضل ما كتبت ..

وأدعو الدكتور الشهارى الى المزيد من التأمل فيها ..

فقط لا غير .

استهدف هذا المقـــال مواصلة كشف الغطاء عن سطحية المتشـدقين بالمـاركسية ، المنافقين للاتحاد السوفيتى ..

مجلة الطليعة المصرية فى أول أغسطس ١٩٧٢

الأهداف الاقتصادية للسياسة التعليمية

التقدم زيادة مستمرة فى القـــدرة على اشباع الحاجات المـادية والمعنوية ..

زيادة متدفقة فى انتاج المـاديات ، والخـدمات ، وسائر الحاجات المعنوية ..

زيادة لا تتوقف عند حد .. تحاول اللحاق بحاجات لا تتوقف عند حد .

والقدرة على زيادة الاشباع تتوقف على مدى المعرفة به ..

فكلما تطورت المعرفة بوسائله ، تطورت القدرة عليه .

أما المعرفة بهـذه الوسائل فتعتمد على مدى الاحاطة بمفرداتهـــا وخصائصها المتاحة ، ثم مدى الاحاطة بامكانية تطويرها والانطلاق منها وبها الى درجات أفضل بصفة مستمرة لا متناهية .

والمعرفة فى جوهرها محصلة خبرات من علوم وفنون ومهـــارات يختزنها المجتمع ، ويلقنها لأبنائه من جيل الى جيل لتتولى الأجيال تطويرها أثناء موكب الحياة المستمر .

لذلك .. فان الاختلاف فى مستويات التقدم بين المجتمعات هو اختلاف فى (كمية) و (كيفية) و (سرعة) تطوير هذه المعرفة .

مجتمعات تهمل أو تبطىء فى تحصيل وتطوير معرفتها ، فتتخلف عن ركب التقدم .

ومجتمعات تنهل من المعرفة وتندفع الى تطويرها ، وتتسابق فى الخلق والابداع ، وتلقين أبنائها ما يسهم فى صنع التقدم .. فتصنع التقدم .

والتخلف والتقدم على كل حال مقاييس نسبية .. تقاس الى مستويات التقدم العام للمجتمع الانسانى فى أزمنة معينـة ، بمعنى أن حالة المجتمع تنسب الى درجة تقدم المجتمعات الأخرى .. فلا يكفى أن يتوقف المجتمع عند حد معين ، ولا يتقهقر الى الخلف حتى يحتفظ بدرجة تقدم معينة .. لأن تقدم غيره من المجتمعات مع زيادة سكان هذا المجتمع يجعله متخلفـا بالمقارنة بها ، والقياس اليهـا .. ما دامت لديه امكانيات مادية وبشرية معطلة ، أو غير مستثمرة بأساليب العصر المتطورة .

واذا كان التقدم الحضـــارى عبارة عن تقدم فى انتاج المـاديات والخدمات ، وما يتبع ذلك من تطور فى الخلق والابداع .. وكان التقـدم فى الانتاج فى جميع ميادينه يرتبط بالمعرفة التى يكثفها ويصقلها ويطورها العلم ..

اذن .. فهناك علاقة ارتباط عضوى بين العلم والتقـدم .. ارتباط الأسباب بالنتائج .. أى أن العلم عبـارة عن واسطة بين المجتمع وبين اشباع حاجاته ، وحلقة اتصال بين المجتمع وآماله .

ومادام العلم واسطة وحلقة اتصال بين المجتمع وآماله .. فان المجتمع الذى لا يريد أن يضيع طاقات أبنائه سدى .. ينبغى عليه أن يحـدد خريطة آماله ..

أى يحدد حاضره الذى يريد أن يتخطاه ..

ومستقبله الذى يريد أن يحياه ..

ثم يضع لنفسه تخطيطا مرحليا لحلقات الاتصـــال بين الحاضر والمستقبل .

تحديد الحاضر والمستقبل .. نسميه أهدافا اقتصادية ..

وتحديد الصلة بين الحاضر والمستقبل .. نسميه سياسة تعليمية .

والسياسة التعليمية التى تستهدف الانتقال من حاضر معين الى مستقبل معين .. لا نسميها تعليما للتعليم ، أى تعليما لمجرد مسايرة أمزجة المواطنين فى تحصيل العلم .. اىعلم .. وانما نسميها سياسة تعليمية ذات أهداف اقتصادية .

معنى ذلك ان المجتمع يختار اولا : اهدافه الاقتصادية .. ثم يضع خطته الانتاجية .. وعلى ضوئها يضع خطته التعليمية .. لأنه قبل أن يضع خطته الاقتصادية ، فانه لا يعرف على وجه اليقين .. أو حتى التقريب .. مدى حاجاته المختلفة من أنواع التخصصات ودرجات هذه التخصصات ، ومراحل هذه الحاجات المتزايدة والمتناقصة ، والتى ينبغى إلا تقل وألا تزيد عن حاجات مراحله فى جميع فروع برامجه الانتاجية المتكاملة .. والتى لابد أن تأخذ شكلا هرميا تتكون قمته من أصحاب الكفاءات العالية التى تتناقص من حيث الكيف ، وتتزايد من حيث الكم عبر وسط الهرم .. حتى تصل الى قاعدته لتمتلىء من أصحاب المهن والحرف ، والمهارات العادية .

واذا كانت الخطة الاقتصادية تتكون من شكل هرمى ، فان كل مفرد من مفرداتها يتكون هو الآخر من شكل هرمى .. يحتاج الى عدد أقل من المتخصصين فى القمة ، وعدد أكبر من الأقل تخصصا فى القاعدة .. ولذلك تستهدف السياسة التعليمية ذات الأهداف الاقتصادية اغراء أكبر عدد من خريجى المراحل التعليمية الأولى ليملأوا قاعدة الهرم ووسطه .. ويتم ذلك عندما ترتبط مناهج هذه المراحل التعليمية بقاعدة ووسط الهرم الاقتصادى فى المجتمع ، مع اغراء مادى لخريجى هذه المراحل .. وفى المرحلة التالية ترتبط المناهج التعليمية بشريحة أعلى فى هرم الخطة الاقتصادية ، مع اغراء مادى يقابل جهد هذه المرحلة .. وبذلك تبقى المرحلة الجامعية لاعداد الأخصائيين المطلوبين فى الخطة الاقتصادية للشرائح القريبة من القمة ، وبأعداد تتناسب مع الهرم الاقتصادى فى الخطة .

بهذه الكيفية يمكن أن يستفيد المجتمع من خريجى كل مرحلة تعليمية .. ويقل عدد الذين ينتقلون الى المراحل التالية ليتناسب عددهم مع حجم الصعود الى **القمة** .

أما ابتعاد المراحل التعليمية عن الحياة العملية ، وانقياد كل مرحلة الى المرحلة التى تليها بما يربط المراحل كلها فى شكل سلسلة تنتهى الى المرحلة الجامعية .. فان هذا **ما يجعل المجتمع يتهيأ الى صنع قمة هرم بغير قاعدة** ، وهو ما يعمل على استمرار التخلف رغم تزايد عدد الخريجين الجامعيين ، لأن قدراتهم تجد نفسها مسخرة للمحافظة على مجرد توازن الهرم الواقف على **قمته** .

وهذه ظاهرة منتشرة فى المجتمعات التى لا تربط سياستها التعليمية بسياستها الاقتصادية ، مما يجعل التعليم يسير فى اتجاهات متعارضة وغير متكاملة تؤدى الى مفاجآت غير محسوبة ولا متوقعة .. منها مثلا تزايد المتخصصين فى أحد الفروع الى حد البطالة بينهم ، وانعدامهم فى فروع اخرى الى حد تعطيل التقدم الذى يعتمد على درجة التكامل والتنسيق فيما بين فروع ومفردات الأنشطة الانتاجية كلها .

وفى كل الأحوال تتورط الدولة .. لأسباب اجتماعية وسياسية .. فتصدر قراراتها بتوظيف كل الخريجين فى وظائف اما أن تكون بعيدة عن تخصصاتهم ، أو تكون بغير مجال لأى عمل على الاطلاق .. وتصبح النتيجة زيادة أعباء مالية واقتصادية على المجتمع .. لأن خلق الوظائف يؤدى الى زيادة فى السكان وعدم موازنة هذه الزيادة بزيادة فى الانتاج يؤدى الى زيادة فى الأسعار .

وما دمنا نسلم بأن السياسة التعليمية تعتمد وتنبثق من السياسة الاقتصادية ، فان هذا التسليم يسوقنا الى التسليم بأن **الذين يضعون المناهج التعليمية ينبغى أن يكونوا المشرفين على احتياجات المجتمع المختلفة**

.. **فهؤلاء يعرفون مدى حاجة المجتمع الى كل تخصص ، ودرجات هـذا التخصص ومراحل اتقانه .**

وبعد ان يضع هؤلاء المناهج التعليمية يأتى دور المتخصصين فى التربية والتعليم ليصوغوا هذه المناهج فى مواد دراسية .. ثم يعملوا على تحسين اداء تدريسها .

أما اذا انفرد المتخصصون فى التعليم بوضع المناهج التعليمية ، فانهم قد يضعون مناهج لا يحتاج اليها الهيكل الاقتصادى فى المجتمع .

ومن جهة أخرى .. ما دامت السياسة التعليميـة .. تتوقف على السياسة الاقتصادية ، التى تتوقف على الظروف الاقتصادية فى كل مجتمع من المجتمعات .. **اذن علينا أن نتوقع اختلاف السياسات التعليمية من مجتمع الى آخر تبعا لاختلاف ظروفه الاقتصادية ، وتبعا لاختلاف مراحل التطور الاقتصادى التى يمر بها كل مجتمع .**

ومع ذلك .. فمن الظواهر الشائعة والمـألوفة فى كثير من المجتمعات النامية ما نلاحظه من اتفاق (**حرفى**) فى مفردات السياسة التعليمية .. أما بسبب التعود على اختيار الحلول الجاهزة التى تجنب المسئولين مشقة التفكير والتدبير ، واما بسبب الافتقاد الى وحدة القيادة فى المجتمع .. الأمر الذى يسمح بأن يسير كل مسئول فى واد خاص به .. فالمسئول عن الاقتصاد يفكر فقط فى زيادة مشروعاته بغير التفـات الى ظروف المرافق الأخرى ، أو عدد المتخصصين المطلوبين لهذه المشروعات .. **وبالتالى تنتشر ظاهرة عدم الـكفاءة فى المشروعات .**

والمسئول عن التعليم يفكر هو أيضا فى واديه .. ولا بأس فى بعض المناسبات .. اذا أعاد النظر فى السياسة التعليمية .. وسياسته التعليمية لا تخرج فى بعض الأحيان عن مناقشة شئون المدرسين ، ولا تتعدى فى كل

الأحيان مناقشة ظروف الطلبة .. وعلى كل حال لا يسعده أكثر من تخريج جيوش المتخرجين لتنتهى عندئذ مشـــكلته .. وأما مشـــكلة توظيفهم والاستفادة من وظائفهم ، فهذا أمر آخر لا يدخل فى واديه .

وأما المسئول عن التوظيف ، فانه يسير فى واد ثالث .. فالذى يثير اعجابه هو مجرد قدرته على لصق أكبر عدد من المتخرجين على أكبر عدد من المقاعد .. ولا بأس اذا تصادف أن التصق أحد المتخرجين فى عمل من نوع تخصصه .. **فهذه مصادفة فلكية لا داعى لانتظارها** .. واذا لم تحدث فالمهم أن يتقاضى المتخرج مرتبه آخر كل شهر ، لأنه ظفر بشهادة معينـــة لها راتب معين .

وفى ظروف عدم اتساع المجال للنشاط الخاص بالقدر الذى يمتص كل هذا الفائض ، فان هذه الحالة تسمى « **بطاقة مقنعة** » .. وهى عبء اضافى على الاقتصاد الوطنى .. وليست احتفالا بتخريج دفعة خريجين .

هذا شأن معظم المجتمعات النامية .. التى لم تهتم بالتخطيط العامى .

والتخطيط فى معظم هذه المجتمعات ينحصر فى مفاهيم اجتماعية .. ولا يمتد بقدر مماثل الى مفاهيم اقتصـــادية .. ولذلك نلاحظ فى هذه المجتمعات تقدما هائلا فى التشريعات الاجتماعية العادلة ، التى تثير حماس الجماهير دون أن تحقق هذه المجتمعات تقدما مماثلا فى الرخاء الاقتصادى .. الأمر الذى يجعـــل (**حـــلاوة الاســـتمتاع بالقـــوانين**) تذوب وسط (**حرارة الارتفاع فى الأسعار**) .

ذلك الارتفاع الذى ينشأ من منح الفرص الأكثر للاستهلاك ، بغير استمالة لحجم أكبر فى الانتاج .. فيختل التوازن بين الانتاج والاستهلاك أو بين العرض والطلب .

فالتخطيط الاجتماعى لا غنى عنه فى أى مجتمع انسانى ينشد (فك) الارتباط بالمـــاضى ، وهو أمر سهل لا يحتاج سوى اصدار قانون .

اما (وصل) الارتباط بالمستقبل .. فهو أمر مختلف تماما ، لأنه يتوقف على وضع كل الأهداف الاجتماعية والسياسية ضمن تخطيط اقتصـــادى شامل يستهدف الاستفادة من الموارد المادية والبشرية .. اقصى استفادة ممكنة تقودهم عقلية جماعية واحدة ومستمرة .

ذلك التخطيط الذى يفترض أن تكون جميع اجهزة الدولة ومسئوليها فى واد واحد ذات تخصصات متكاملة .

وبعد ..

هذه آراء أولية تحتاج الى مزيد من التأمل ..

والى كثير من التفاصيل ..

وعندئذ يمكن الاهتداء الى بداية الطريق ..

الطريق الصحيح .

استهدف المقال ايضاح مضار النقـل الحرفى للسياسات التعليمية من مجتمع الى مجتمع .. بغير اهتمام بدراسة الاحتياجات الفعلية للمجتمع المراد تطويره ، وايضـــاح مضار السياسات التعليميـــة التى تنبعث من بواعث اجتماعية بغير ارتباط بامكانية الانتفاع الفعلى بتجربتها فى مجال العمل .. الأمر الذى يمنع تحقيق أهداف هذه البواعث ذاتها ، بل ويحقق نقيضها .

اخبار اليوم فى ١٩ اغسطس ١٩٧٢

المصالح الوطنية والسياسة الخارجية

السياسة الخارجية .. فن تحقيق اهداف الدولة من خلال الظروف الخارجية المساعدة ، والمضادة لهذه الأهداف .

فن .. اى موهبة مصقولة بالعلم .. او علم مصقول بالالهام .

فالسياسة ليست علما مجردا يكتفى بالقاعدة والحساب ، وما الى ذلك من بديهيات ((نفاذ البصر)) .

وانما — الى جانب كل ذلك — يحتاج الى سعة أفق ، وعمق ادراك ، وغير ذلك من مقتضيات ((نفاذ البصيرة)) .

وتتجسد أهداف الدولة من واقعها الذى يصوغ تطلعاتها .. ذلك الواقع الذى يتشكل من تطور أحداثها التاريخية ، وظروفها الجغرافيـة والثقافية والاقتصادية ، التى تفرز مراحلها الحضارية ، وتحدد علاقاتهـا الخارجية ، وكل ما يصوغ سماتها وخصائصها .

اذن .. فواقع الدولة يصوغ أهدافها .. وأهدافها تصوغ سياستها الخارجية .. وهى حين تسعى الى تحقيق اهدافها فانهـا تسعى وسط مجتمع يتكون من دول عديدة لكل منها أهداف تسعى الى تحقيقها .

وهنـاك فى المجتمع الدولى اهداف عامة تتضمن مصالح عامة يلتقى عندها صالح عدد من الدول .

هـذه الأهـداف العامة تأخذ بحكم القبول العام طابع الشـعارات والمبادىء العـامة .. ومع ذلك يظل ارتبـاط كل دولة بها مرهونا بمدى ما تحققه من مصالح عن طريق هذا الارتباط .

وسياسة الحياد او عدم الانحيـاز .. لا تخرج عن هذه القاعدة ..

فهى عبارة عن موقف دولى من جانب دول اتفقت مصالحها فى عدم الانحياز الى أحد العملاقين الدوليين ، وفى التعايش السلمى معهمـا .. ونجحت هذه السياسة خلال الخمسينات لأنها لم تتضمن موقفا عدائيا ضـد كتلة معينـة .

ثم شهدت الستينات انحيازا من جانب بعض دول عدم الانحياز ، التي عجزت عن ادراك اهمية أن تضع فى اعتبارها مصـــالح الدول المؤثرة فى الموقف المحيط بها ، مما دفع هذه الدول الى اتخاذ مواقف عدائية منها .

كذلك يحدث أحيانا أن تحاول دولة تغيير موقف دولة أخرى ذات فعالية فى علاج قضيتها عن طريق تهديد مصالحها بغير قدرة حقيقية وفعالة لتهديد هذه المصالح فتضطرها بذلك الى الدفاع عن مصالحها المهددة عن طـريق الوقوف الى جانب خصومها .

فاذا كانت هذه المصالح محققة ومؤكدة بأوضاعها بمساعدة أطـراف أخرى فان الدولة صاحبة القضية لا تفعل بتهديدها أكثر من زيادة الحـاق الضرر بقضيتها .. ذلك لأنه يجدر بالدولة صاحبة القضية أن تحـدد أولا أسلوبها فى حل قضيتها .. حربا أو سياسة .. فاذا اختارت الحرب لجأت الى أسلوب التهديد .. أى تهديد لا يهم . واذا اختارت السياسة فعليها بلا ملل استمرار محاولة الاقناع بلا تهديد .. ليس الاقناع بعدالة قضيتها .. فذلك أمر يكاد يخصها وحدها .. وانما الاقناع بأن مصالح الغير المطـلوب اقنـاعه لن تتأثر بوقوفه الى جانب عدالة هذه القضية .. فالغير صاحب الفعالية فى القضية لا يهمه أمر الظالم أو المظلوم فذلك من أمور الدعاية الدولية وكسب الاصدقاء على أمل الانتفاع الدولى من صداقتهم .

وبطبيعة الحال حـديثنا يقتصر على السياسة الخارجية .. أى على محاولة تحقيق أهداف الدولة سلميا أى بالسياسة . أما التجاء الدولة الى فرض هذه الأهداف بالقوة ، فذلك حديث آخر .

حقيقة ان قرار الحرب قرار سياسى..لكن مفهوم الحرب محدد بمحاولة فرض مصالح الدولة على الغير بالقـوة . بينما مفهوم السياسـة يتسع لمحاولة تبادل هذه المصالح مع هذا الغير بالأخذ والعطاء ..

اى أن الحرب تفترض اسقاط مصالح الغير من الاعتبار أثناء سعى الدولة الى تحقيق مصالحها ..

بينما فى مجال السياسة لا يوجد ما يغرى الأطراف الأخرى على الاصغاء للدولة صاحبة القضية الا مظنة الانتفاع بحلها أو على الاقل مظنة عدم التضرر من ذلك الحل ..

كذلك .. مادامت أهداف الدولة ترتبط بظروف داخلية ودولية متحركة ومتغيرة فذلك يستلزم المرونة المسـتمرة فى أساليب تحقيقهـا ، لأن التطور الهائل والمتلاحق فى وسائل المواصلات والعلوم التكنولوجية وانعكاس ذلك على الظروف الدولية والمحلية قد أملى التطور المتواصل فى العـلاقات السياسية الدولية تمشيا وانسجاما مع هذه المتغيرات الدولية ذات الآثار والانعكاسات المحلية .

هذه المتغيرات فى المحيطين الدولى والمحلى تحدث نتيجة تلاقى عوامل ونتائج ، وتفاعل ظروف مختلفة ، لكل منها مقدمات تجعل من الممكن علميـا استخلاص التقديرات السياسية المتوقعة منها . وبالتالى تجعل من الممكن الاستفادة من هذه التقديرات فى حساب المتغيرات المحلية والدولية المنتظرة والمتبادلة التأثير بحيث يمكن أن تنتفع منها القيادات السياسية فتتهيأ لرسم سياسات خارجية جديدة .

مثلا : التقارب الأمريكى السوفييتى متغير سياسى دولى له أثره العالمى على الموازين والعلاقات الدولية عموما . وهو لم يحدث فجأة وانما تحقق بعد مقدمات ونتائج وتغيرات فى الظروف التى تؤثر فى العلاقات السياسية بين

هاتين الدولتين بما يحقق لهما معا مصالح أكثر . وعندما تكون هذه هى نتيجة الحسابات الاقتصادية فان علاقاتهما السياسية تتغير . فهما دولتان تتعاملان بالحاسبات الالكترونية التى تستكملها عقول متخصصة ، ومتخلصة من عقد العواطف ، وغير محصورة بين جدران الشعارات التقليدية اثناء قيامها بالتخطيط الاستراتيجى .

ولذلك رحب السوفييت بما قيمته الف مليون دولار من القمح الامريكى كما رحبوا بالاستثمارات الأمريكية التكنيكية الأكثر تقدما والتى تقرر باتفاق العملاقين أن تنتشر فوق سيبيريا رغم انها تحمل معها عادات وعلاقات انتاج جديدة دون أن يرى أحد فى ذلك استعمارا قديما أو جديدا .

ذلك ما تقبله العقلية السوفيتية المرنة فأقرت أنه مع تغير الظروف المؤثرة فى العلاقات بين هاتين الدولتين ينبغى أن تتغير تبعا لهـا طبيعة وصياغة هذه العلاقات السياسية بينهما تحقيقا لمصالح مشتركة أكثر وأكثر فى عالم يسعى كل من فيه الى مصالحه .

كذلك التقارب اليابانى الصينى ثم تفكير اليابان فى اعادة علاقاتها مع كوريا الشمالية . ثم أوربا الغربية التى دفعتها مصالحها الاقتصادية الى ميلاد فكرة السوق الأوروبية المشتركة ، وما تبع ذلك من تغيير فى سياسات أعضائها الخارجية من أجل الحفاظ على مصالح هؤلاء الأعضاء ، وايجاد نوع من التوازن الدولى بين مصالح هذه الكتلة ومصالح الكتل الاقتصادية والسياسية العالمية الاخرى .

كل ذلك تطبيق بديهى لمنطق تجسيد المصالح فى أهداف ..

ثم صياغة الاهداف فى سياسة ..

ثم تطوير السياسة فى صياغات مرنة متطورة لتلاحق الظروف المتغيرة محليا ودوليا .

فى مقابل هذه الأمثلة ترفع الدول العربية كلها شعار الوحدة العربية السياسية الشاملة بينما لم تعمل ايجابيا على التقريب بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة التى بمرور الوقت تزداد اختلافا معبرة باختلافها عن مصالح اقتصادية مختلفة .

والمصالح الاقتصادية المختلفة تفرض اتباع سياسات خارجية مختلفة ومتناقضة مع شعار الوحدة .

فالمقدمة الموجودة فعلا لا يمكن أن تؤدى الى النتيجة المرجوه أملا .

كذلك اتفاق الوحدة السياسية الذى أعلن أخيرا بين شطرى اليمن والذى يحقق أكبر احلام اليمنيين جميعا يحتاج الى عمل كثير والى اخلاص أكثر ، لأنه يوجد فى شطرى اليمن نظامان اقتصاديان متناقضان .. أحدهما فى الجنوب يعتنق الماركسية بعنف ، والآخر فى الشمال يرفضها بقوة ، وكلاهما يحمى مصالح اقتصادية مختلفة ، وبالتالى يخلق مواقف سياسية مختلفة ، ولذلك فان تحقيق الوحدة اليمنية فى ظل الظروف القائمة مرهون باعتدال أكثر فى الجنوب وتطور أكثر فى الشمال .

الاعتدال الاكثر فى الجنوب يساعد على الاقتراب الاكثر من الظروف الموضوعية فلا يصادمها .

والتطور الاكثر فى الشمال يساعد على الاقتراب الاكثر من الافكار العصرية فلا يخاصمها .

وبذلك يتخلص الجنوب والشمال معا من فتنة الصدام وعقدة الخصام .

وهذا حجر الأساس فى بناء وحدة سياسية على أسس اقتصادية يمكن تطويرها انطلاقا من « ظروف التطور » وتصاعدا مع « تطور الظروف » .

المهم خلق التغيرات الموضوعية كى تقبل المتغيرات السياسية .

فالسياسة كما سبق الايضاح لا تسلم بأنه يمكن أن تكون كل الطرق السياسية الممكنة مسدودة فى كل الاوقات .

فذلك مالا يستقيم مع المفهوم العلمى للسياسة ..

فهى تقتضى دائما خلق طرق جديدة وعدم الوقوف أمام اية مشـــــكلة ((بأيد مكتوفة)) و ((لسان معقود)) وسط ((دائرة مفرغة)) .

غير انه عند فتح الطرق السياسية الجديدة يشترط أن تصــــــحبها أساليب جديدة .. ومعالجات جديدة .. يسبقها فهم جديد لطبيعة المخاطب القديم .. وطبيعة المخاطب الجديد .

أو تنتهى الطرق الجديدة الى نفس النهايات القديمة .

استهدف هذا المقال الرد على دعوة الارتباط الخارجى الأوحد مع معسكر دولى مذهبى بدعوى الالتزام العقائدى التاريخى فى عالم لا يعرف ســوى مصالح وطنية تتجسد فى منطلقات دولية .

اخبار اليوم فى ٤ نوفمبر ١٩٧٢

جذور الوحدة بين شطرى اليمن

الساعة العاشرة من قبل ظهر ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ ، ومن بعد مباريات دبلوماسية معقدةاستمرت نحو ثلاثة أشهر، اعترفتالولايات المتحدةالأمريكية بحكومة جمهورية الثورة اليمنية على أثر بيان اعلنته هذه الحكومة ، كان متفقا عليه ، وأهم ما جاء فيه ان حكومة الثورة اليمنية تسعى الى السـلام مع الجيران •

شجع ذلك البيان ممثل بريطانيا التى لم تكن قد اعترفت بالجمهـورية اليمنية على أن يتقـدم لزيارة كاتب هذه السطور وكان حينئذ نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا لخارجيتها ليستفسر عن تفسير حـكومة الثورة لكلمة (جيران) •

وكانت اجابتى بأنهم (جيران الشمال) أى السعوديين فهؤلاء تسعى حكومة الثورة اليمنية منذ قيامها وبكل اخلاص الى استمالة صـداقتهم واثبات حسن نيتها نحوهم ورغبتها الصادقة فى العيش معهم فى سـلام واسـتقرار •

فعاد ممثل بريطانيا متسائلا : وماذا عن (جيران الجنوب) ؟

يقصد أبناء الجنوب اليمنى الذى احتلته بريطانيا منذ عام ١٨٩٣ •

هذه صفحات مجهولة من تاريخ اليمن •• أنها تتناول عـلاقة صنعاء وعدن خلال الستينات •• تتناول علاقة الثورة فى اليمن الشمالية بحركات التحرير فى اليمن الجنوبية •• وكاتب هذه الصفحات هو الدكتور عبد الرحمن البيضانى نائب رئيس الجمهورية ووزير خارجية اليمن فى ذلك الوقت •• يسجل فيها الأسرار التى عاشتها المنطقة فى تلك الفترة ••

هيئة تحرير اخبار اليوم

فرددت قائلا : ليس لصـــنعاء جيران جنوب غير أسماك بحـــر عدن . وأن عهد الثورة لا يستطيع أن يكون أقل وطنية من عهود الامامة التى رفضت باصرار أن تعترف بالوجود الاستعمارى فى الجنوب اليمنى ، كما رفضت باستمرار أن تعترف بأية حدود تفصل بين شطرى اليمن . وكان ذلك رأى كل رجال الثورة اليمنية ..

تمسكت بريطانيا بأن تعترف حكومة الثورة بانقسام اليمن الى شطرين فى نظير أن تعترف بريطانيا بحكومة الجمهورية فى صنعاء .

وأصرت حكومة الثورة اليمنية على التمسك بمبدأ وحدة اليمن مضحية فى سبيل ذلك باعتراف بريطانيا .

وتوقفت المحـــادثات اليمنية البريطانية .

وانصرفت ســلطات الاســتعمار فى الجنوب الى محاولة اســقاط الجمهورية فى الشـــمال .

وانصرفت الجمهورية الى تحرير أراضيها فى الجنوب .

وأثناء العمليات الفدائية التى تواصلت فى الجنوب ضد الاســتعمار البريطانى لفظ الشيخ راجح بن غالب لبوزة أنفاسه الاخيرة فوق جبال ردفان فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وكان قد تم فى صنعاء تشكيل تنظيم ثورى لهذا الغرض تحت اسم «الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل» فاعتبر ذلك اليوم عيدا للثورة المسلحة على الاستعمار فى الجنوب .

ولما تطورت عمليات التحرير وتصادمت فى بعض الاحيان عناصر من الجبهات النضالية التى كانت تعمل كلها وباخلاص فى اتجاه هدف واحد هو التحرير فالوحدة ، رأت الحكومة اليمنية وجامعة الدول العربية أن مجرد التنسيق بين هذه الجبهات النضالية لا يكفى لاستبعاد **مصادفات التصادم .**

الامر الذى قد يؤدى **بالاحتكاك المحتمل** الى مزيد من الصراعات والحساسيات التى تخلق بذاتها **جذور الانفصال** فيما بينها .

وهذا ما يهدد بحرب أهلية بين عناصرها النضالية عند الظفر بالنصر .

ولذلك تشكلت فى يناير ١٩٦٦ جبهة موحدة تحت اسم « جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل » واختير عبد القوى مكاوى أمينا عاما لها . غير أن بعض القياديين من الجبهة القومية فضلوا عدم الانضمام الى الجبهة الموحدة.

وظل فى ساحة النضال جبهتان ، جبهة التحرير والجبهة القومية .

وعند اقتراب النصر وتأكد حتمية جلاء الاستعمار عن الجنوب اشتد الاقتتال فيما بين الجبهتين فى النصف الثانى لعام ١٩٦٧ . وكانت بريطانيا تسعى الى تعميق جذوره وتوسيع أبعاده لتهرب بجلدها من المنطقة بعد أن تفرض عليها الخراب والدمار والحرب الاهلية ، علاوة على ما سبق أن فرضته عليها **من تخلف** .

فهى التى عملت على منع قيام اقتصاد ذاتى فى المنطقة وجعلت الرواج المؤقت فيها مرتبطا بتوظيف أغلبية موظفى وعمال البلاد فى أعمال تابعة للقوات البريطانية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يحدث كساد عام ومباشر وانهيار اقتصادى يتفاقم بمجرد انسحاب هذه القوات من المنطقة . لا سيما قد تم ذلك فى وقت توقفت فيه الملاحة فى قناة السويس مما أدى الى القضاء على ثلاثة أرباع الحركة الملاحية فى ميناء عدن . بينما كان دخل الميناء والاعمال المرتبطة به وتبادل القوى الشرائية المنبثقة عن ذلك يمثل جزءا هاما من الدخل القومى فى جنوب اليمن .

ولذلك كان على بريطانيا أن تتحمل التزامات مالية لحكومة الاستقلال كى تستطيع ادارة الشئون الاقتصادية والمالية التى ستقفز على سطح الأحداث بعد الجلاء . وكانت بريطانيا ملتزمة فعلا لحكومة أصدقائها من

السلاطين والوزراء قبل الاستقلال بمبلغ ١١٠ ملايين جنيه استرليني تدفعه خلال ثلاث سنوات لهذه الحكومة فيما لو كانت هي التي ستستلم السلطة بعد الجلاء (*)

ولهذا كانت الوحدة الوطنية التي كانت تحاول جامعة الدول العربية تحقيقها بين الجبهتين المناضلتين بمثابة الركيزة الأساسية التي تشد أزرهما أثناء مفاوضات الجلاء ، لكن بريطانيا نجحت في تحقيق نقيضها تمـــاما .. وفشلت الجامعة العربية .

وانتهت مفاوضات الجلاء بين بريطانيا والجبهة القومية منفردة باعلان قيام دولة مستقلة في الجنوب منذ فجر ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ . وتخلصت بريطانيا من التزاماتها المالية في وثيقة الاستقلال بدعوى ((**أن الفترة السابقة على الاستقلال لم تسمح بانهاء المباحثات حولها**) .

ورغبة في تهدئة أحـــد سلاطين حكومة الجنوب السابقة قال السير هنفري تريفيليان المندوب السامي البريطاني في عدن .

((ان احتفاظ بريطانيا بأصدقائها في الجنوب يكلفها ١١٠ ملايين جنيه في وقت تمر فيه بريطانيا بأزمة اقتصادية جعلت حكومة المستر ولسن العمالية تقرر تجميد الاجور والاسعار . وأشار الى مهراجات الهند الذين كان كل واحد منهم يزن العرش البريطاني بالذهب كل عام ومع ذلك تركتهم بريطانيا لأقدارهم عندما لم يكن في وسعها أن تفعل أكثر من ذلك)) .

تولت حكومة الاستقلال السلطة في الجنوب في أعقاب حرب أهلية وفي ظـــروف اقتصادية ومالية بالغة الصعوبة ، **بطالة عامة متزايدة ومتوقعة ، وانكماش اقتصادي رهيب ومنتظر** ، يتضاعف من يوم الى آخر ، وكان ذلك .. للانصاف .. بسبب عوامل وظروف كان معظمها خارجا تماما عن ارادة حكومة الاستقلال لأن مقدمات وجذور هذه العوامل والظروف كانت قائمة وعميقة قبل استلامها للسلطة .

وربما كانت المعالجات الاقتصادية التى اتبعتها حكومة الاستقلال غير مناسبة لطبيعة العوامل المؤثرة فى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى هذه المنطقة (بالذات) وفى اطار هذه العوامل (بعينها) . أو كانت هذه المعالجات غير كافية لصيانة القافلة مما فتح المجال لظهور بعض الاجتهادات المتطرفة التى أدت من جانب آخر الى المزيد من الصعوبات الاقتصادية .

وقيل ، من ضمن ما قيل ، أن تأخر حكومة الشطر اليمنى الجنوبى عن اعلان الوحدة مع الشطر الشمالى يرجع (**ضمن أسباب أخرى**) الى هذه الصعوبات الاقتصادية الى جانب اختلاف الانظمة الفكرية والاقتصادية والادارية فى شطرى اليمن . وقيل أنه لو تجاهلت حكومة الجبهة القومية فى الجنوب التجاء قوات جبهة التحرير الى الشمال فانه يبقى بعد ذلك موضوع التقريب بين هذه الانظمة الامر الذى يحتاج الى جهد ووقت بعد أن تحقق الاستقلال .

كذلك بدلا من أن تواصل حكومة صنعاء فى الشطر الشمالى رفض الاعتراف بانقسام اليمن الى شطرين فضلت فى ذلك الوقت أن تعترف باستقلال جمهورية اليمن الجنوبية . ربما كان ذلك ثقة منها فى حسن نوايا حكومة الشطر الجنوبى التى لم تقصر فى رفع شعار الوحدة . أو لأن حكومة صنعاء كانت مستغرقة بمعارك تثبيت النظام الجمهورى التى كانت تقودها فى أنحاء متفرقة فى الشمال (**تحت شعار الجمهورية**) . فلم يكن من حسن الاختيار أن تدخل فى مغامرات اضافية فى الجنوب .. (**تحت شعار الوحدة**) علاوة على أن **نظام الرئيس القاضى عبد الرحمن الاريانى كان قد تولى السلطة قبيل ذلك الاستقلال بخمسة وعشرين يوما فقط فى ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد والتمزيق ..**

وكان حصار صنعاء الذى اشتهر فيما بعد باسم حصار السبعين يوما قد بدأت طلائعه تطوق العاصمة صنعاء ، **وكان الرئيس الاريانى .. على**

طريقته .. **يحاول رفع أغصان الزيتون بدلا من المدافع الرشاشة سعيا وراء السلام والاستقرار والوحدة الوطنية** على أمل أن يتمكن بعد ذلك من حل بقية المعضلات من أقصر الطرق .

وسواء كان هذا مقنعا ، أو لم يكن كذلك ، لتبرير اعتراف اليمن الشمالى باستقلال اليمن الجنوبى فان المرجع الاخير قد أصبح بعد التحـــرير فى يد الشعب فى شطرى اليمن كى يختار بنفسه : **اما استعادة الوحدة أو اقرار الانفصـــــال .**

ومنـذ اسـتقلال اليمن الجنوبية بذلت صـنعاء وعـدن محاولات التنسيق فيما بين أنظمتها المختلفة تمهيدا لقيام الوحدة ، لكن هذه المحاولات قد فشلت لأسباب أدت الى قيـام الحوادث المؤسفة الأخيرة بين شطرى اليمن والتى أمكن للجنة المصالحة الموفدة من الجامعة العـربية أن تطوقها بسرعة . ثم أمكنها فى نفس الوقت أن تفتح ملف الوحدة بين شطرى اليمن الأمر الذى وجـد ترحيبا وتجاوبا لدى الشعب اليمنى لأن مطلب الوحـدة يمس مشاعر وآمال اليمنيين جميعا فى الشمال والجنوب .

وهذا ما يبشر بعهد جديد يسود فيه العقل ويلقى فيه السلاح وتسمو فيه المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية والحزبية .

والمصلحة العامة فى هذا الخصوص تقتضى الاهتمام بمصـــالح كل اليمنيين من خلال تقدير مصالح كل العرب .. لأن المنطقة العربية بما فيها اليمن بشـطريها ذات أهمية وحساسية فى الاستراتيجية العالمية ينبغى استثمارها لصالح المصير العربى المشترك ..

ولذلك فان محصلة الصراع بين شـــطرى اليمن اذا لم يتوقف سوف تصبح « خسارة محققة » يدفعها كل الشعب اليمنى من رصيد « مستقبله الوطنى » . و « خسارة محققة » يدفعها كل الشعب العربى من رصـيد « مستقبله القومى » ..

لهذا فان الدعوة الى تحقيق الوحدة اليمنية تستحق كل الجهـود التى يبذلها المخلصون الجادون فى سبيل تحقيقها . وهى لا تتحقق بالطرق السلمية الا اذا أسقط أصحاب الحل والعقد فى شطرى اليمن من حسابهم أى تفكير فى قوائم الارباح والخسائر التى ينتظرون تحقيقها بعد الوحدة .

فالوحدة ربح خالص للجميع لانها الجذر الوحيد الذى يمكنـه أن ينبت شجرة الاستقرار والازدهار فى اليمن كلها .

وهى الصدر الواسع الذى يتسع لكل أبناء اليمن ((حكاما ولاجئين)) مع نسيان رواسب الماضى ودفن الارتباطات الحزبية والاعتقادات الفلسفية السابقة على الوحـدة .

فالدراسة الموضوعية لطبيعة الظروف اليمنية الحالية تنتهى علميا الى حتمية فشل دعاة التطرف جنبا الى جنب مع فشل دعاة التخلف ، لأن هذه الظروف الموضوعية قد تفتحت قابليتها للتطور بعد أن مزقت ثورة صنعاء ستائر الجمود واقتلعت جذور الظلام . ولكن هذه القابلية التى تفتحت للتطور لم تتفتح للقفز من فوق الموانع والحواجز التقليدية والتاريخية التى تراكمت خلال عدد من القرون **ففرضت على جيل الثورة أن يمشى نحو أهدافه مشيا فى خطوات هادئة ومتتابعة . لكنه يعجزا عن القفز الى هذه الاهداف فى قفزة واحدة ..**

وهذا ما يجب أن يدركه دعاة التطرف .

ومن جهة أخرى لم تعد الظروف الجـديدة التى تفتحت بالثورة قابلة للعودة الى الجمود والتحجر والتشبث بالماضى .

فما مضى قد مضى .. وانقضى .

وهذا ما يجب أن يعرفه دعاة التخلف .

دعاة التطرف يصطدمون بطاقات التطور المتـــاحة ((والمحدودة)) فى المجتمع اليمنى والتى لا يستطيع الثوار مهما أرادوا أن يغيروا من حجمها الا من خلال سرعة تحريكها أو من خلال تغيير الظروف الموضوعية الاساسية «وهذا حكم عام» يرهن التغيير لا على مجرد اصدار القرارات المثالية وانما على مدى وكيفية خلق الظروف الجديدة والناجحة والأكثر فعالية فى تطوير المجتمع .. وهى بالقطع الأكثر ايجابية فى تجميع قدرات أبنائه ثم تحركها فى اتجاه العمل الاكثر والتقدم الاكثر .. فالرفاهية الاكثر .

بذلك تتعمق جذور الظروف الجديدة للمجتمع الجديد عن طريق الحوافز الجديدة .. وليس عن طريق القرارات المتطرفة الجديدة .

ودعاةالتخلف يصطدمون بنفس هذه الطاقات اليمنية التى تفجـــرت بالثورة فجعلت القناعة عامة وسائدة بأن حياة الماضى ليست الحيـــاة الاكثر اتفاقا مع احتياجاتالحاضر وأحلام المستقبل ، جعلت القناعة عامة وسائدة بأن أسلوب القديم لا ينجح فى خلق الجديد وأن تجاهل القوى القادرة على دفع التقدم قد ينجح مؤقتا فى الحفاظ على الموازنة السياسية لكنه لا ينجح بالقطع فى تحقيق النهضة الاقتصادية .

وانه بغير نهضـــة اقتصادية يستسلم المجتمع للمراهقة الفــكرية . فالوحدة اليمنية علاج جذرى لكل هذه المشاكل التى هى بعينها العقبـــات الرئيسية التى تعترض من الاساس تحقيق الوحدة ، وهذا ما يضاعف الاعباء الملقاة على عاتق صنعاء وعدن للعمل علىتذليلها لان مشكلات ما بعد الوحدة هى بذاتها عقبات ما قبلها .

وأما مواضيع سحب الحشود وفتح الحدود والجلاء عن المناطق التى تبادلالشطران احتلالهما فىالاشتباكات الأخيرة فانها مجرد مدخل الى بحث عوامل الصراع القائمة بين الشطرين والمراد علاجها بالوحدة .

ذلك لان هذه العوامل الاساسية اذا ما بقيت دون معالجة فان نتائجها الجانبية (الحشود والحدود والاحتلال المتبادل) يمكن أن تتكرر فى أى وقت وربما فى صورة يتعذر تصور أبعادها من الآن .

لكنه الى الآن.. لم يتضح استعداد الحكومتين فى صنعاء وعدن للعمل على خلع جذور هذه العوامل الأساسية . وليس مجــرد الاكتفاء بتلطيف نتــائجها الجانبية المؤقتــة .

بينما اعلان قبول الوحدة يعنى اعلان قبول العمل على تذليل العقبات التى تحول دون تحقيقها .. أى العمل من كلا الجانبين على تنوير المتطرفين .. وتطوير المتخلفين .

فالوحدة وحدة ..

أى فلسفة أخرى وجديدة .. غير الفلسفات التى قامت هنا وهناك فى شطرى اليمن فمزقت الصفوف وأشاعت الشك والقلق والفوضى وعرقلت الوحدة الوطنية وشطرت الوحدة اليمنية وأعاقت التقدم .

الوحـــــدة وحدة ..

أى فلسفة أخرى وجديدة .. تصنعها ارادة الاغلبية .. ويصـــوغها الفهم العلمى والادراك الرشيد المنبثق من هذه الارادة والذى يعبر عنها بحق .. بغير تعصب ولا انقياد .. وبلا تطرف ولا تخلف ..

فلا شعارات على ورق .. ولا ألغام فى طرق ..

ولا نظرات الى الوراء تشد القافلة الى الخلف ..

كذلك ..

لا حكام ولاجئين .. وانما وطن يمنى واحــد يتمسك بالدين ويترفق بالتقــاليد .. تسوده العدالة والكفاءة اللتــان هما الدعامتان الرئيستان للاستقرار والازدهار ..

ومرة أخـــرى ٠٠

بالوحدة اليمنية يمكن القاء السلاح وتمكين العقـــل ٠٠ تحت شعار موضوعي وعلمي ٠٠ واحد ومختصر هو :

الاعتـــدال والتطـــور ٠٠

استهدف هذا المقال الرد على دعاة التطرف الذين يســـعون الى فرض نظريتهم على شعب اليمن سعيا وراء وحدة يمنية ماركسية ، مما أدى حتى الآن الى تعميق الانفصال ٠

أخبار اليوم فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢م

بدلا من إرسالها إلى الأرجنتين

نحن العرب لا نختلف على ((ضرورة اللحاق)) بشعوب الارض التى حققت انجازاتها الاقتصادية الكبرى فصنعت معجزات العصر ..

لكننا نختلف على ((أسلوب اللحاق)) بهذه الشعوب .

ويؤذينا أن ننهمك نحن الآن فى الاختلاف ويستغرق غيرنا فى التقدم..

وما زلنا نختلف فنصنع بأنفسنا ما يحول بيننا وبين العصر الذى نسمع عنه ولا نعيش فيه .. نتمناه ولا ندركه .

وليس على أعدائنا سوى أن يضربونا بأيدينا .ويطمسوا عقولنا بأقلامه.

تلك الاقلام التى جعلت من متحمسينا ((عوائق طريق)) بدلا من أن يكونوا ((مشاعله المضيئة)) .

وكلما اشتعل الاختلاف تصاعد الحماس وتمزقت المواقف وبقيت التجزئة العربية واستمر التخلف العربى وتواصل النهب المنظم الغربى والشرقى لامكانيات الأمة العربية المبعثرة فى كيانات منفصلة .

واذا لم تكن التجزئة العربية من صنعنا ، فالذى من صنعنا هو استمرارها .. ذلك الاستمرار الذى خلقه تورط بعضنا فى (**مزايدات اقتصادية**) ، بغير (**دراسات اقتصادية**) . واصرار البعض الآخر على عدم الاستفادة من تجاربنا الاقتصادية التى أعلنا أننا نصوغ منها وبها **نظريتنا الاقتصادية** .

واذا كنا نصوغ نظريتنا من الممارسة اليومية الحية ، ومن التجربة العملية المستمرة ، فلماذا يصر بعضنا على التمسك بحرفية البداية التى بدأنا بها التجربة ، ولا يسلم معنا بحتمية الحذف والاضافة بما تمليه النتائج

التى انتهينا اليها . ؟ وبالتالى يبدو هذا البعض وكأنه يريد أن يفرض علينا أن نستمتع من ايجابيات التجربة ونعانى فى نفس الوقت من سلبياتها دون موازنة بين الايجابيات والسلبيات .

وقد تصبح محصلة المعاناة اننا لا نصل الى أية نظرية مكتفين برفع شعارها ، الذىأصبح الآن ، وأكثر من أى وقت مضى، فى حاجة الىتحليل علمى وموضـــوعى على ضــــوء المتغيرات الاقتصــــادية والســـياسية والعــربية والدولية .

والا فان المستقبل العربى الاقتصادى والسياسى سوف يبقى أســــيرا وبصفة دائمة للتجزئة والتخلف مهما رفعنا من شعارات وحملنا من أعلام وبذلنا من تضحيات جسام .

لقد أصبحت الدراسة أكثر الحاحا الان بعد أن تسربت مفاهيموتفسيرات وتحاليل شرقية وغربية الى مفهوم العدل الاجتماعى الاسلامى العربى الذى هو مضمون الاشتراكية الذى أحيته الثورة العربية ، الامر الذى أدى الى خلق مناخ انقسامى بينالمفكرين والسياسيينالعرب فتأخر تحقيقشعار الاشتراكية بمفهومها الاسلامى العربى على المستوى القومى وبالتالى امتنع تحقيـــق الوحدة العربية السياسية فبقيت التجزئة واستمر التخلف .

ولا غرابة فى الربط بين التجزئة السياسية والتخلف الاقتصادى فى الوطن العربى ، ذلك لان الوحدة العربية كيان سياسى له مقوماته الاساسية، وأبرز هذه المقومات ذاتيته الاقتصادية التى هى بدورها محصلة نشــــاطه ، وثمرة قدراته ، ونوعية أفراده ، ونظرتهم الى المستوى الحضـــــارى الذى يأملون فى الانتماء اليه .

فالوحدة العربية ليست احساسا عاطفيا تثيره ذكرى الماضى وأمجاده بقــدر ما هى مصــلحة فــردية ووطنية وقومية يثيرها الطموح والتطلع الى مستقبل أفضـــل .

والنظرة الى مستقبل أفضـــل نظرة اقتصادية ، لأن الاقتصاد لغـــة الحياة .. حياة الحاضر .. وحيـــاة المستقبل والاقتصاد يعتمد على لغة الأرقام ، أى لغة الحقـــائق ..

ولغة الحقائق تختلف عن لغة العواطف ، وعن لغة الشعارات ، وعن لغـــة الشعر بأوزانه وقوافيه .

والحقائق تنطق بأن الوطن العربى متكامل اقتصاديا ، حيث توجد فيه اقاليم ذات موارد مالية بغير مجالات تستوعب استثمار هذه الموارد اقليميا ، وأقاليم ثانية تتمتع بموارد طبيعية بغير طاقة استثمار لهذه الموارد ذاتيا ، واقاليم ثالثة تفيض بالموارد البشرية الفنية ذهنيا ويدويا لكنهـــا تفتقر الى الموارد المالية والظروف الطبيعية التى تمتص عمالة كل هذه الموارد البشرية .

الاقاليم الاولى تملك طاقة التحرك الاقتصادى .. بينما تملك الاقاليم الثانية موضوع هذا التحرك .. وتملك الثالثة القدرة على احداثه .

وحتى تدور العجلة الاقتصادية الوطنية والقومية بالمعدل المناســـب لحجم هـــذه العناصر الهائلة ينبغى التخطيط لكيفية ارتباط هـــذه العناصر المتكاملة بأسلوب خلاق يحقق الاستفادة الكاملة والقصوى من هذه العناصر حتى يمكن بناء اقتصاديات وطنية فى كل أقليم عربى بشكل متكامل ومتساند داخل الاطار الاقتصادى القومى .

وبغير ذلك سيستمر كل أقليم عربى يعانى من مشاكل الانفراد بأحد العناصر وغياب العناصر الاخرى التى بغيرها لا يمكن أن ينمو اقتصـــاده الوطنى بالكيفية القياسية العصرية وبالتالى سنظل نسمع هنا وهناك عن مشاكل هجرة الاموال وهجـــرة الخبراء والفنيين وارتفاع الاســـعار وهبوط مستويات المعيشة نتيجة حتمية للقاء متوقع بين حجم السكان وحجم الانتـــاج .

فبينما يتزايد حجم السكان نتيجة لتطور وسائل الانتاج وتطور وسائل العلاج وتطور التشريعات الاجتماعية واعادة توزيع الثروة القومية والدخل القومى ولاسباب ثانوية أخرى كثيرة ، فان حجم الانتاج لا يتزايد بنفس النسبة لاننا أثقلنا اكتافنا بالشعارات والمزايدات التى حالت دون البحث العلمى الحقيقى عن زيادة الانتاج وطنيا وقوميا .

وبدلا من أن نتفق وطنيا وقوميا على زيادة الانتاج نكاد نتفق وطنيا وقوميا على محاربته لاننا ما زلنا نختلف على مضمون شعار الاشتراكية ونطاقه ، وهل المقصود منه العدل الاجتماعى الغربى أو الشرقى ؟

وتورطنا فى الخلاف وهربت الموارد المالية من أقاليم الموارد الى أوربا وأمريكا تبحث عن مجالات استثمار ، أو ملاجىء حماية ، وبقيت الأراضى الزراعية والامكانيات الطبيعية فى معظم اقاليم الموارد الطبيعية معطلة او مستثمرة جزئيا .

وأما أقاليم الموارد البشرية فلقد هربت منها الخبرات الذهنية والايدى العاملة الفنية نظرا الى ضيق المجالات الاقتصادية التى أحكمت قبضتها على من بقى من السكان الذين لا يكفون عن الصراخ من الغلاء وأزمات وسائل الحياة وتكاليف المعيشة .

ونسى المختلفون منا أن البحث فى توزيع العدل الاجتماعى بغير تقدم اقتصادى لا يخرج عن دائرة اعادة توزيع الدخل القومى الموجود فعلا ، فلا يتحقق أى تقدم فى الانتاج . بل على العكس من ذلك يتناقص حجم الانتاج بالنسبة الى تزايد حجم السكان الذى يحدث تلقائيا بسبب اعادة توزيع هذا الدخل . وبالتالى تتقهقر حضارة الدولة وينخفض مستوى معيشتها العام ولا يتحقق الهدف المرجو من العدل الاجتماعى .

كذلك نسى المختلفون منا أن العدل الاجتماعى الاسلامى العربى لا يرفضه أحد على مستوى الساحة العربية بأسرها ، وأن أساس الخلاف

النظرى هو محاولة البعض تحريف هذا المفهوم السمح وتجـريده من قيمته الدينية والروحية وحصره فى اطاره المادى المجرد ثم عزله عن جماعة الشعب وحصره فى احدى فئاته وتبشيرها بأن العنف الدموى وحده هو الذى يحقق العدل الاجتماعى .

ولا ندرى اى عـدل اجتماعى ذلك الذى يستبدل الرحمة والمحبة والانصاف بالقسوة والعنف والارهاب ؟.

كذلك نسى المختلفون منا ان المفاهيم الاجنبية الدخيلة قد فقدت أساسها النظرى بفعل تطور عمليات الانتاج وانتقال الدور القيادى من فئات العمل اليدوى الى فئات العمل الذهنى التى لم تكن موجودة وقت تنظير تلك المفاهيم منذ قرن ونصف قرن ، الأمر الذى أدى الى تطور الفكر الاجتماعى سـواء فى الشرق المتقدم أو فى الغرب الذى سبقه اليه .

ففى عصر التسـيير الآلى (**الاوتوماشن**) وعصر الادارة الذاتية (**السيبرناطيقيا**) عصر الاحتياج الى الأعداد الهائلة والمتزايدة من العمال الفنيين والاداريين المهرة والخبراء والمديرين الأكفاء والمخترعين والعلماء ، عصر اتساع قاعدة المبادرات الذاتية واتخاذ القرارات التنفيذية الفورية فى جميع المستويات الانتاجية ، لم يعد العدل الاجتماعى متوقفا على مزاج فئة محدودة من محتكرى الانتـاج ، وانما على الهيكل الاقتصـادى كله وبصفة عامة وشمولية ، ذلك الهيكل الذى يعتمد ليس فقط على أحد عناصر الانتاج وانما على هـذه الفئات الجديدة التى أصـبحت « بحق » الاغلبية المتحكمة فى مصـيره .

فاذا نظرنا الى العدل الاجتماعى من هذه الزاوية الواسعة ، وعـلى ضوء تطور الفكر الاجتماعى الحـديث كى نتكيف مع تطور أساليب وطاقات الانتاج الحديث ، فان تفكيرنا يتجه بصفة مباشرة نحو العمل الفورى الجاد على تجميع طاقات الامة العـربية واعادة النظر فى كل المعـوقات المحلية التشريعية التى تحول دون قيام اقتصاد قومى بل وتعمل على قتله وابعاده عن مجال الخيال الممكن التحقيق .

وظل العدو الصهيونى يستغل هذا التمزق العربى ، ويوسع فى رقعة الارض التى اغتصبها من أصحابها ، يقتل ويسلب وينهب ويكذب ، ويدوس على الشور العالمى ، ويتحدى التاريخ ودروس التاريخ .

وكانت اسرائيل تعتمد فى غرورها على ثقتها المطلقة فى تفوقها العسكرى المطلق على العرب ، وكانت تبنى ذلك التفوق على عنصرين هما :

مزيد من السلاح والتدريب .. ومزيد من التمزق العربى والخلافات العربية .

وفى مواجهة هذا التحدى رفع **الرئيس المؤمن أنور السادات** شعار العلم والايمان ، ثم سعى الى مزيد من السلاح والتدريب ، كما سعى الى تحويل التمزق العربى الى وفاق عربى ثم الى عناق عربى .

وتحققت المعجزة ، وانقلبت الموازين الاسرائيلية .

ظهرت ارادة عربية قتالية واحدة ومصممة ..

وجبهة عربية قتالية واحدة ومستميتة .

وتسابق العرب .. جادين ومخلصين .. من الخليج الى المحيط .. يسعون الى اللحاق بالتاريخ العربى المجيد .. والجديد .

وكان النصر الأكبر بالعناق الأكبر الذى بدأ يتجسد على يد الرئيس السادات حين سعى الى جمع شمل العرب .

ضمد جراح الخصومات .. وأطفأ نار الصراعات .. وأوضح ان الهدف ليس زعامة .. وانما الهدف كرامة ..

كرامة العرب .. كل العرب ..

واذا كان النصر العربى هو البداية .. فان المجد العربى هو الغاية ..

والآن فليتسابق العرب كل العرب الى الاسهام فى النصر ..

من استطاع القتال فليقاتل ..

ومن لم يستطع .. فليقاتل بأمواله وبتروله ..

وهذا أيضا قتال ..

استهدف هذا المقال اثبات صحة ما جاء فى مقالاتنا السابقة ، وايضاح مدى نجاح الجهد العربى المخلص الذى بذله الرئيس المؤمن محمـــد أنور السادات فى جمع كلمة العرب بغير مزايدات سياسية ولا عقائدية مما أدى الى انتصار العرب .. كل العرب .

صحيفة الأخبار فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٣

فلسفة المستقبل العربي

الحرب العسكرية وسيلة استثنائية تتخذها الشعوب لتفرض مصالحها على غيرها من الشعوب ..

فالحرب اذن فى جوهرها ((صراع مصالح)) .

وللصراع وسائل كثيرة ليست الحرب وسيلتها الوحيدة .

والآن .. وقد لاحت بوادر نصر العرب فى جولتهم العسكرية الاخيرة مع اسرائيل ، فان صراع المصالح الذى كانت الحرب احدى وسائله لن يتوقف .. لا الآن .. ولا بعد الآن ..

فاسرائيل ، ومن خلفها ومن حولها الصهيونية العالمية ، أو الصهيونية العالمية وفى ذراعها قبضة الصدام اسرائيل ، تستهدف أولا وأخيرا الهيمنة على الامكانيات العربية ، جغرافية وطبيعية وبشرية لتعتصر هذه الامكانيات فى طواحين مصالحها الاقتصادية .

فلا الغزوة الصهيونية (**غزوة دينية**) تستهدف العودة الى ما يزعمون أنه أرض الميعاد ، **ولا هى (غزوة عسكرية)** تستهدف تصحيح الكرامة اليهودية التى أهدرها أجدادنا منذ قرون سحيقة ، وانما هى (**غزوة اقتصادية**) تسترت فى الدين .. وتنكرت فى التاريخ .. لتبرر معاركها العسكرية التى تستهدف فى النهاية غرس الكيان الصهيونى بين ضلوع الأمة العربية ليستنزف خيراتها ويتولى الوصاية على طاقاتها ، ومقدراتها ، من الخليج الى المحيط .

وسوف تعود اسرائيل الى خطوط ١٩٦٧ تحت ضغط النجاح العسكرى الذى أحرزته الأمة العربية أخيرا ، وتحت ضغط التضامن العربى ، الذى

أشهر أسلحته العسكرية فى ساحة القتال كلها من الجولان الى سيناء الى باب المندب ، كما أشهر أسلحته الأقتصادية والسياسية على مستوى الساحة العالمية بأسرها .

كما لن تخلو اسرائيل من صديق رشيد ينصحها بالعودة الى هذه الخطوط حتى لا تستمر وتزداد عزلتها العالمية ، ولا تصبح مصدرا للقلق والاضطراب الحضارى فى العالم ، وحتى لا تلحق المزيد من الاضرار باستراتيجيتها السياسية والاقتصادية أثناء تشنجها العصبى حين تشبثت بشبر هنا أو هناك فى الاراضى العربية .

ستعود اسرائيل الى خطوط ١٩٦٧ على الاقل حتى تنهى المعركة العسكرية التى وحدت العرب الذين تظن اسرائيل ان الحرب هى التى خلقت وحدتهم العربية الاخيرة ، ونظن ان السلام هو الذى سوف يعيدهم الى فرقتهم الاولى .

ومهما تنازلت اسرائيل فانها لا تنسى المبرر الوحيد لوجودها بين ضلوع العرب ، وهو امتصاص الخيرات العربية . وهذا ما ينبغى أن تدركه شعوب الامة العربية ، وما ينبغى أن يستفيض المفكرون العرب فى شرحه وتحليله ، كى يصلوا الى قناعة عامة بتشخيص الخطر الداهم والبعيد المدى الذى يتهدد الأمة العربية كلها ، والذى ينبغى أن تتهيأ لمواجهته مواجهة علمية وواقعية ، بعيدة عن المزايدات والمناقصات السياسية والمذهبية .

والشعوب العربية التى أدركت أهمية التضامن العربى فى مواجهة المعركة العسكرية لن تعجز عن ادراك أهمية هذا التضامن فى مواجهة المعركة الحضارية .

فالمعركة الاصلية والاساسية معركة حضارية بدأت بمعركة عسكرية ..

معركة حضارية بين الصهيونية العالمية والامة العربية .

والآن وقد أوشك هذا الصراع الحضارى أن ينتقل من مرحلة المواجهة العسكرية الى مرحلة المواجهة السلمية فان التضامن العربى يلزم هو الآخر أن يتكيف بطبيعة المرحلة الجديدة . وهو ما يستلزم البدء السريع باقامة اقتصاد قومى يكفل استثمار جميع رؤوس الاموال العربية ، وجميع الخبرات الفنية العربية ، وجميع الموارد الطبيعية العربية ، من الخليج الى المحيط .

فان دولة عربية واحدة ، مهما بلغت حضارتها وتطورها الاقتصادى ، لا تستطيع وحدها أن تتصدى للغزو الصهيونى الحضارى الذى يستولى حاليا وبنسب متفاوتة على مقاليد الاقتصاد فى العالم ،والذى لن تعوزه فى المستقبل أية ذريعة فيعود الى استخدام وسيلة الحرب العسكرية ، فى أية مرحلة لاحقة ، يظن فيها أن مصالحه الاقتصادية سوف تتحقق أكثر باستخدام هذه الوسيلة .

وعلى ذلك ، فليس أكثر ملاءمة لاسرائيل من قيام اقتصاديات عربية اقليمية ، متنازعة ومتنافسة ، حتى يتمكن الاقتصاد الصهيونى من التسلل بين هذه الكيانات الاقتصادية العربية وينفذ الى عظامها فيقضى على الواحد تلو الآخر ، حتى تصبح الساحة العربية مرتبطة به ، معتمدة عليه ، خاضعة له ، بشكل أو بآخر ، مباشر أو غير مباشر .

وهذا ما يدعو مرة أخرى ، وباستمرار ، الى التركيز على ايضاح أهمية استمرار التعاون العربى الذى انطلق من خلال المعركة العسكرية وينبغى أن يتبلور فى تكامل اقتصادى عربى فى مواجهة المعركة الحضارية .

وهذا ما يستدعى استمرار العناق العربى القائم الآن .. ومنع قيام أية خلافات عربية بعد الآن .

واذا كان العدل الاجتماعى لا يتحقق الا بتحقيق الكفاية والعدل ، أى زيادة الانتاج وعدالة التوزيع ، فان زيادة الانتاج لا تتحقق ((مثاليا)) على

المستوى الاقليمى الا اذا تحققت ((مثاليا)) على المستوى القومى . أى أنها لا تتحقق بالحد الاقصى الممكن على المستوى الاقليمى العربى الا عن طريق الاستثمار الاقصى الممكن للامكانيات العربية المتكاملة على المستوى القومى العربى .. وعندئذ يأتى الحديث عن عدالة التوزيع .

أما اذا لم تتحقق زيادة الانتاج فلا ثمة باعث للحديث عن عـــدالة التوزيع ، لأن هذا الحديث لا يخرج حينئذ عن مجرد حديث شاعرى عن عدالة توزيع الفقر .. والتخلف .. وتوزيع الحقد بين الناس .

بينما المطلوب هو .. توزيع الرخاء .. توزيع العدالة .. حتى تسود المحبة بين صانعى هذه الحضارة .

فاذا كانت فى الماضى ثمة صراعات عربية ، عقائدية أو سياسية ، فان المعركة العسكرية ينبغى أن تكون قد دفنتها حتى تفسح المجال للعمل الايجابى والتفكير العربى فى المستقبل العربى .

لذلك ..

فان الفلســـفة العربية الايجــابية .. هى تلك التى تنسق الطاقات العربية .. حتى تخلق منها طاقة عربية .. واحدة .. وعملاقة ..

فتحقق الوحدة الوطنية ..

والقـــومية ..

استهدف هذا المقال الرد على الذين ينادون بعدالة التوزيع بغير التفات الى أهمية زيادة الانتاج ومصادره ووسائل تنميته .

الأخبار فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٣

البديل

للصراع الدموي في اليمن

محاضرة

ألقاها الدكتور عبد الرحمن البيضاني

في رابطة طلاب اليمن شمالا وجنوبا

بجمهورية مصر العربية يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٤

كلمــــة أولى

اســـتندت هـــذه المحاضرة الى أكثر من ألف مرجــع علمى من مختلف الاتجـــاهات .

ولذلك : نتوسم فى أصحاب الرأى أن يدققوا ((على مهل)) فيما احتوت من معلومات ، وتناولت من تفاصيل ، وعرضـــت من نتـــائج ، قبل أن يعلنوا قبولهم بها أو رفضـــهم لها ، حتى يمكن حينئـــذ أن يكون قبولهم علميا ورفضـــهم علميـــا .

واذا كانت هذه المحاضرة قد انصبت على اليمن بشطريها باعتبار انهـــا ((المثال المحدد)) لموضوع البحث من حيث التفاصيل فانها ((المثال المكرر)) من حيث الاطار الفكرى العام الذى يحكم مسار التطور والتنمية والعدالة الاجتماعية فى اليمن . . وفى غير اليمن .

بمعنى انه اذا كان الشق الثانى من هذه المحاضرة ((البديل)) يهم اليمن بشطريها لأنه يستهدف طرح البديل للصراع الدموى الذى يجرى على أرضها، فان الشق الأول ((الماركسية)) يهم كل المفكرين الماركسيين وغير المركسيين، العرب وغير العرب ، لأنه يستهدف اكتشاف الحقيقة العلمية الصـــادقة من بين زحام المؤلفات التى تناولت الماركسية سواء بالتأييد أو بالرفض .

ولعله من التيسير الالهى أن تأجل القـــاء هذه المحاضرة من الصيف الماضى حتى يوم القائهـــا فى فبراير سنة ١٩٧٤ ، فـــكان القاؤها بعد النصر العربى الكبير الذى تحقق فى ١٠ رمضان ((٦ أكتوبر)) مما أعطى لها مزيدا من المنطقية الفكرية لأنه جسد على أرض الواقع مضمون المتغيرات المحـــلية والعربية والدولية التى كانت قبل ١٠ رمضان مجرد ((حقيقة متوقعة)) ثم أصبحت بعد ١٠ رمضان ((حقيقة واقعة)) وبذلك ســـهل على المفكرين تصور المنطلقات الاساسية التى صاغت جوهر هذه المحاضرة .

و ((الحقيقة الواقعة)) التى تحققت يوم ١٠ رمضان ليست كما يتصور البعض انها نقطة التحول العظيم فى تاريخ الامة العربية ، لان هذا التصور يجرد هذه الحقيقة من عظمة ما تجلى فيها من منجزات ، ويحولها الى مجرد ((مصادفة قدرية)) جاد بها الدهر على غفلة من أصحابه .

ذلك لان نقطة التحول العظيم فى تاريخ الأمة العربية كانت قد بدأت وتحققت فعلا قبل ١٠ رمضان عندما استطاع الزعماء العرب ومن بينهم الرئيس المؤمن محمد أنور السادات أن يدفنوا صفحة الصراع العربى، فوحدوا كلمتهم وأبرموا عزيمتهم ، وصمموا على استرجاع كرامة العرب ، وحقوق العرب ، وأمجاد العرب .

وكنا نتابع مسار هذا التحول العظيم ، وكنا نشجعه ، وندفعه ، وننشر المقالات الصحفية التى تعطيه الدعم المستمر بالفكر والشرح والايضاح والرد على خصومه بالمنطق والبرهان والحجة الواضحة ، راجين من الله أن يأتى على أثر ذلك ((يوم)) نجنى فيه الثمار الأولى لهذا التحول العظيم .

وكان هذا ((اليوم)) هو ١٠ رمضان فجنينا الثمار الأولى .

وقبل القاء هذه المحاضرة بثلاثة أيام أكد الرئيس هذا المعنى فى خطاب ألقاه يوم ١٩ فبراير ١٩٧٤ فى حفل تكريم أبطال النصر بمجلس الشعب المصرى فقال : ((لقد عرفنا ماذا يستطيع أن يفعل العرب باتحاد كلمتهم ، وكيف ان الخلاف والصراع بين العرب كان هو دائما طريقهم الى الهزيمة والبوار . ثم أكد الرئيس السادات اصراره على استمرار اتحاد كلمة العرب وعدم العودة الى الصراع فيما بينهم عندما ربط هذه الفقرة التى جاءت فى خطابه بدعائه الى الله عز وجل قائلا : ((ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب)) .

لكن قليلا من الناس لا يرضيهم اتحاد كلمة العرب ..

اما لكونهم لا يزالون مشدودين للماضى ((غير مستفيدين)) من دروسه .

وأما لكونهم ((مستفيدين)) من الماضى غير مبالين بدروسه .

وهذا امر طبيعى يحــدث عادة فى كل المجتمعات وفى كل الاوقات ، حيث لا يخــلو شــــعب من شـــعوب الأرض من ((دعاة تفـــرقة)) و ((مستغلى صراع)) .

فدعاة التفرقة ، ومستغلو الصراع ، والحـــزبيون عموما لا يقرون اتحاد الكلمة ، ولا يقبلون التجمع الوطنى والقومى الذى يضع المصـــلحة الوطنية والقومية فوق المصالح الشخصية خوفا على امتيازاتهم الذاتيــة التى تذوب وتنصهر داخل هذا التجمع الكبير الذى يحدد الاهداف الوطنية والقومية ويلتزم بالعمــل من أجل تحقيقها .

فالحزبية لا تقر اتفاق ((الــكل)) لأنها تعتمد على التزام ((البعض)) ثم تصوغ الشعارات التى تفتت الكل حتى تحول دون التئام أجزائه .

وتمزقت الأغلبية العربية بين الشعارات والصراعات .

وتاهت وسط الزحام .

ثم استيقظت على صراخ الحقيقة . .

حقيقة ((الشقاق)) الذى هزم العرب فى حزيران . .

وحقيقة ((الوفاق)) الذى نصر العرب فى رمضان .

فاتجهت الى اعادة النظر .

اعادة ((النظر)) فى المــاضى . . ليكون لها ((نظر)) فى المستقبل .

وقــد دفعتنا الرغبة المخلصة فى مخاطبة الأغلبية الى القــاء هــذه المحاضرة فى قاعة رابطة طلاب اليمن شــمالا وجنوبا بمصر ، لا ســيما

ان أحد شقى هذه المحاضرة يخص اليمن وحدها ، وان كان من الممكن أن تظهر ملاءمته بالنسبة الى البلاد العربية الأخرى ، مع الأمل فى أن يدور حول موضوع المحاضرة بشقيها حوار موضوعى وعلمى يمتد خارج هــذه القاعة فيصل الى مستوى الساحة العربية كلها .

والحوار الموضوعى والعلمى ، الذى يراد له أن يمتد الى الساحة العربية ، هو ذلك الذى يرفض ((انغلاق الرأى)) الذى يؤدى الى المزيد من ((اختلاف الرأى)) .

وكما سبق أن أوضحناها فى مقالنا بعنوان ((التخلف والصراع على السلطة)) فى صحيفة أخبار اليوم القاهرية بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ فان شروط الحوار الموضوعى والعلمى تقضى بأن ((ينحصر اختلاف الرأى فى المناقشــة والمناظرة ، والاقناع والاقتناع ، والاســتعداد للفهم بغير تعصب ، وفى نطاق الاحترام المتبادل والحرية الفكرية)) .

من هذا المفهوم حرصنا على طبع هــذه المحاضرة وتوزيعها بغيــر مقابل ، مساهمة منا فى الجهد الوطنى والقومى والانسانى ، وعلى امل ان تناقشها العقول اليمنية ، والعربية ، والأجنبية ..

الراغبة فى البحث عن الحقيقة ..

الصادقة فى محاولة اكتشافها ..

القادرة على الاعتراف بها ..

حتى نصنع من ((عبرة)) الماضى ((معابر)) المستقبل .

المحاضرة

مدخل

ليس خافيا على أحد أن اليمن بشطريها .. لا تزال تشكو من تخلف رهيب .. مستمر ومتزايد .

يعترف به الحكام .. ويصرخ منه المواطنون .

هذه حقيقة .. مرئية .. ملموسة .. واضحة .. وصريحة .

كان هذا التخلف ((موجودا)) فى العهود السابقة .. ولا يزال ((مشهودا)) فى العهود اللاحقة .

واننا عندما نصف الأوضاع فىاليمن بشطريها بالتخلف ((**متجاوزين**)) عما تم انجازه فعلا من الانجازات الايجابية الكبيرة ، فاننا نفعل ذلك مستخلصين هذه الصفة من قياس المجتمع اليمنى بغيره من المجتمعات التى كانت فى مثل ظروفه سنة ١٩٦٢ فى الشمال ، وسنة ١٩٦٧ فى الجنوب ، ثم قفزت فى اتجاه الحضارة العصرية وتجاوزت تقدم المجتمع اليمنى بمسافات كبيرة .

فالتقدم والتخلف صفات نسبية لا تستخلص فقط من مجرد مقارنة المجتمع بنفسه فى موقعين زمنيين متعاقبين ، وانما تستلخص أيضا من مقارنة هذا المجتمع بغيره من المجتمعات التى كانت فى مثل ظروفه فى وقت معين .. ثم قفزت من مواقعها منذ ذلك الوقت المعين .

وذلك الى جانب عوامل المقارنة الاقتصادية الفنية الأخرى .

واننا عندما نقدم الآن نقدا نزيها للأوضاع السـائدة الآن فى اليمن بشطريها ، فاننا نفعل ذلك انطلاقا من ايماننـا بالله واخلاصنا الوطن ، ورغبة فى تقديم دراسة علمية وموضوعية نضعها تحت نظـر الحكومتين اليمنيتين فى الشـمال وفى الجنـوب ، وتحت بصر الجمـاهير اليمنيـة فى ساحة اليمن بشطريها ، على أمل أن يدور حولها حوار ايجابى وبنـاء يستهدف الوصول بقافلة التقدم اليمنى الى تحقيق التطور الحضارى .. **ذلك التطور الحضارى الذى يستطيع المجتمع اليمنى أن يصل اليه بهدوء وبخطوات ايجابية عصرية اذا عمل أفضل مما يعمل الآن .. لأن المجتمع اليمنى يستطيع فعلا أن يعمل أفضل مما يعمل الآن .**

فالنقد النزيه كما وصفه السناتور الأمريكى وليم فولبرايت فى كتابه « غرور القوة » (The Arrôgance Of Power) صفحة ٢٥ فى معرض نقده للسياسة الأمريكية ، فقال : « ان النقـد خدمة للوطن .. وتحية له فى نفس الوقت .. فالنقد خدمة للوطن لأنه يستميل الوطن كى يعمـل أفضل مما يعمل الآن .. وهو خدمة للوطن لأنه يشهد لهـذا الوطن بأنه يستطيع فعلا أن يعمل أفضل مما يعمل الآن » .

من هذه المنطلقات نقدم هذه الدراسة .

الصراع

في شبه الجزيرة العربية والخليج

صراع دموي

سالم ربيع علي
رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن
الديموقراطية الشعبية

في برقية أرسلها إلى مؤتمر السلام
بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٧٤

معوقات التطور

الأسباب التى أعاقت تطوير اليمن بشطريها متعددة ، رغم انتهاء مرحلة التحرر وابتداء مرحلة التطور .

وأهم هذه الأسباب : الحرب التى ما انتهت فى اطار الخلاف على شكل النظام حتى عادت فظهرت فى ساحة الدفاع عن اسلاميته ، لأنه منذ أن أعلن النظام الجديد فى صنعاء فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى مقدمة أهدافه الرئيسية « العودة الى شريعة الاسلام الحقة » .. **لم يتم منذ ذلك الوقت ، وحتى الآن ، طرح برنامج تطور يمنى يتقيد بالأحكام القاطعة الدلالة فى القرآن والسنة ، ويستفيد من جميع الأبحاث النافعة فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية ، الأمر الذى يرحب به الاسلام ، بل ويدعو اليه دعوة صريحة .. وبصفة مستمرة .**

فى غياب هذا البرنامج ، وما ترتب على هذا الغياب من عدم الاتفاق على العقيدة التى تصوغ التطور وتقود النهضة الشاملة فى البلاد ، تعثرت هذه النهضة ذاتها كما نبتت جذور الاختلاف الفكرى .. على مستوى كل اليمن .

وبقدر ما يكون الاختلاف نتيجة للتخلف .. فانه هو أيضا سبب من ضمن أسبابه .

فالتخلف يصيب المجتمع بالسطحية ، ويحصره فى المزايدات الكلامية ، فيقتل فرص الاتفاق ، ويعمق جذور الاختلاف .

والاختلاف .. بدوره .. يصيب المجتمع بالصراعات الشخصية ، فيقتل فرص الوحدة الوطنية ، ويعمق جذور التخلف .

هكذا .. تخلف فاختلاف .. واختلاف فتخلف .

ويدور المجتمع فى حركة دائرية ..

بدايتها هى النهاية .. ونهايتها هى البداية .

وعندما نسلم بحكم المنطق بأن كلا من الاختلاف والتخلف سبب للآخر ونتيجة له ، ثم نسلم بأن الاختلاف « مشكلة فكرية » وبأن التخلف « مشكلة موضوعية » .. فاننا بغير اهمال لما هو موضوعى قد نحسن الاختيار عندما نبدأ بالبحث فيما هو فكرى .

وعندئذ نستطيع أن نقطع هذا الخط الدائرى لنصنع منه خطا مستقيما نتعرف من خلاله على نقطة « **البداية** » التى يمكن أن تصل بنا بنجاح الى حسم القضية فى « **النهاية** » .

ونقطة البداية الآن فى اليمن أن أحكام الاسلام لو كانت قد طبقت تطبيقا صادقا فى الماضى ، لما كانت اليمن فى حاجة الى يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ الذى قام ليعلن أن هدفه الأول والأساسى هو « **العودة الى شريعة الاسلام الحقة** » .. تلك العودة التى تعنى من ضمن ما تعنى اجلاء المستعمر الأجنبى عن الشطر اليمنى الجنوبى .

ثم انه لو كان قد طرح فى اليمن برنامج تطور ينبثق من الاسلام ، ويتسع للنهضة العصرية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الشاملة منذ ذلك اليوم .. لما كانت اليمن الآن فى معركة مع الالحاد ، وهى تعانى فى نفس الوقت من تعدد الأحزاب وتفرق الكلمة .

ولكن ..

هكذا جرت المقادير .. وها نحن فى منحدر الطوفان .

وعزاؤنا فى قوله تعالى : « **ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء** » .

ترتب على عدم طرح ذلك البرنامج بهذه المواصفات الاسلامية والعصرية ، أن ظهرت فئة من الملحدين تزعم أن الاسلام كان السبب في تخلف الماضي .. وأنه لا يزال السبب فى تخلف الحاضر .. وأنه سوف يكون دائما السبب فى تخلف المستقبل .

انطلقت هذه الفئة من واقع التخلف الرهيب الذى يسود الآن اليمن بشطريها ، فأعلنت الدعوة الى اعتناق العقيدة الماركسية ، زاعمة أن الاسلام اذا كان يعد المؤمنين بـ « **جنة السماء** » فان الماركسية تحقق للملحدين « **جنة الأرض** » .

ونسب الماركسيون الفقر والمظالم وجميع مظاهر التخلف التى يشكو منها اليمنيون .. الى الاسلام .

وهكذا نشأ الخلاف الفكرى فى اليمن .

خلاف بين عقيدتين :

« **عقيدة أممية ماركسية** » تزعم أن التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن لن يعثر على علاجه الملائم الا بترك الاسلام وهدم جميع التقاليد والمثل الاجتماعية الحالية واتباع تعاليم وتفاصيل العقيدة الماركسية بالعنف والارهاب الدموى والقضاء على فكرة القومية العربية .

و « **عقيدة عربية اسلامية** » يتمسك بها المؤمنون اليمنيون الصادقون ، مع تعدد تجمعاتهم السياسية ، ترفض الالحاد كما ترفض جميع المظالم التى تعصف حاليا بالمجتمع اليمنى ، وترفض استمرار الفقر والتخلف والتجزئة اليمنية والعربية ، وتنادى بالنهضة والتقدم والتطور والوحدة اليمنية والعربية ، والتضامن الاسلامى الذى يؤدى الى وحدة اسلامية ، وذلك عن طريق الاستفادة من جميع الأبحاث الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية ، والاستفادة من جميع النتائج الايجابية التى

حققتها تجارب الشعوب الأخرى ، مع عدم تجاهل ما هو نافع وايجابى من التقاليد الوطنية .

الخلاف بين هاتين العقيدتين الرئيسيتين طرح فى اليمن سؤالا من شقين :

الشق الأول : هل من الصحيح أن التطور الحضارى العصرى أصبح وقفا على الماركسية ؟ وهل من الصحيح أن الماركسية تحتكر العلمية ؟

الشق الثانى : هل من الصحيح أن المجتمع اليمنى يمكن أن يتطور حضاريا وعصريا بغير ماركسية ، وفى قفزات عصرية ، ملتزما بالايمان بالعقيدة الاسلامية ؟

دعاة الشق الأول من الماركسيين ذهبوا فى « **تطرفهم** » الى نقطة حمل السلاح لفرض هذا التطرف .

ودعاة الشق الثانى من المؤمنين اضطروا بـ « **ايمانهم** » الى حمل السلاح دفاعا عن هذا الأيمان .

وموضوعنا الآن هو محاولة الاجابة على هذا السؤال بشقيه فى أسلوب بسيط يضع الحقائق العلمية تحت نظر الجميع .

وسوف نبدأ فى الشق الأول من هذه المحاضرة بـ « **الماركسية** » ثم ننتقل فى الشق الثانى الى « **البديل** » .

كما سوف نحافظ قدر الامكان على الاحاطة بالضرورى من الأسس العلمية ، فى اطار ما تتسع له ظروف محاضرة واحدة تسعى الى ايضاح « **الكثير** » من الحقيقة فى « **القليل** » من الوقت .

وهذا ما يجعلنا نلتزم بأن تكون هذه المحاضرة مستفيضة بغير ملل .. ومختصرة بغير خلل .

وانما حين نناقش الماركســـية ، فاننا نناقشها كنظرية اقتصـــادية واجتماعية وسياسية وانسانية — شأنها شأن جميع النظريات والاجتهادات الفكرية الذى يفترض فيها أن تكون قابلة للبحث والمناقشة والقبول والرفض بلا أى قيود سوى حدود البحث العلمى عن الحقيقة .

وحرصنا على البحث العلمى عن الحقيقة فى المـــاركسية لانقاذ بلادنا لا يتعارض مطلقا مع حرصنا على صداقة كل الدول ، وعندما نشير الى بعض الممارسات المـــاركسية فاننا نفعل ذلك بقدر ما تقتضيه ضرورة أمانة البحث العلمى عن هذه الحقيقة .. حتى نستطيع أن نكتشف لأنفســـنا وبأنفسنا ما يصلح لمجتمعنا اليمنى العربى المسلم من الأفكار والعقائد .

وفى الحقيقة .. لم نكن فى حاجة الى اثبات حرصنا على صـــداقة كل الدول ، لأننا — ونحن فى مجال التطور والتقدم ومحاولة اللحاق بركب الحضارة العصرية — ينبغى علينا أن نسلم بحاجتنا الى كسب صـــداقة جميع الدول التى ترحب بصداقتنا ، ولا تفرض علينا قيـــدا ولا شرطا ، ولا تجبرنا على الغاء وجودنا العقائدى والقومى .

هـــذا شرط الاستقلال الذى جاهدنا فى تاريخنا المعـــاصر من أجل الحصول عليه ، واستشهد منا عشرات الألوف من الشـــهداء الأبرار فى سبيل تحقيقه والتشبث به .



الشق الأول - الماركسية

بينما وضعت أستاذة فى جامعة كامبردج على أول صفحة من كتاب لها عن ماركس عنوان « الماركسية أفيون الماركسيين » ، لتعبر بذلك عن أن الماركسية بالنسبة الى الماركسيين أصبحت مسألة « **مزاج وادمان** » وليست مسألة « **تفكير واقتناع** » (Robinson, J. Op. Cit.)

فاننا نجد ماوتسى تونج فى الكتاب الأحمر طبعة ١٩٦٧ فى صفحة ٢١ يقول : « ان المبادىء الأساسية للماركسية لا يجوز أن تنقض أبدا » .

وبين « **واقعية** » أستاذة كامبردج ، و « **تعصب** » زعيم الصين ، نجد مفتاح المناقشة فى عبارة أوردها انجلز نفسه ، وهو أحد اثنين أسسا الماركسية فى كتابه « انجلز لودفنج فيورباخ » صفحة ٣٦١ (Engels, Ludwing, Feurbach Op. Cit.) : « لا يجب أن يزعم مفكر ، أيا كان ، أنه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية ، وان أى فكرة هى وليدة ظروف معينة قد تكون صالحة أو غير صالحة فى هذه الظروف بعينها ، واذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم ، فقد لا تصبح كذلك غدا .. ولذلك يجب أن يكف الانسان عن طلب حلول نهائية وحقائق خالدة » .

هذا قول انجلز نفسه ، واننا نضعه الآن تحت نظر الماركسيين كى يتأملوا فيه .

وقبل أن نبدأ فى مناقشة مبادىء الماركسية الأساسية ، نود الاشارة الى أن لينين فى صفحة ١١١ من كتاب « بيان الحزب الشيوعى »

K. Marks and Engels.
The Manifesto Of the Communist Party
Foreign Languages Publishing House
Moscow, 1959, p. III

اشار الي البيان الشيوعى الذي اصــــدره ماركس وانجلز سنة ١٨٤٨ بقوله : « انه ما زال حتى يومنا هذا مصـــــدر الوحى والقوة الدافعـــة للبروليتاريا المكافحة والمنظمة في كافة انحــــاء العالم المتمدين » . **اى أن لينين يدعو المـــاركسيين الى الالتزام الأبدى والحرفى بالوحى المـــاركسى الذى نزل بالبيان الشيوعى دون أن ينحرفوا عنه بالاجتهاد قيد أنملة ، اذ لا اجتهاد مع النص ، وبذلك أغلق عقول المـــاركسيين وصاغهم فى قالب جامد يتنافى مع التقدمية التى تدعيها النظرية المـــاركسية .**

الجـــذور الفكرية للماركسية

ورث ماركس وانجلز الجدلية أو الديالــكتية عن الفيلسوف هيجل ، ثم جرداها من المثالية وصبغاها بالمادية ، بقـــولهما : ان المادة هى التى سبقت الفكرة .

فبينما كان هيجل يرى أن الوجود المـــادى ليس الا صورة أو مظهرا لتطور الفكرة المطلقة ، رأى ماركس وانجلز أن الفكر ما هو الا انعكاس الطبيعة بما فى ذلك فكرة الألوهية .. وبهذا نســـــفا من وجهة نظرهما الاعتقاد بوجود الله عز وجل ، وعابا على المؤمنين أنهم يؤمنون بالله دون أن يكون معهم دليل مادى يبرر هـــذا الايمان ، ووصفا الايمان بأى اعتقاد لا يقوم الدليل المـــادى على اثباته ـــ « **الميتافيزيقية** » .

وسميت هذه الفلسفة بـــ « **المـــادية الفلسفية** » ، ونلاحظ أن معظم كتابات انجلز عن أسس هذه الفلسفة ، قد كتبها بعد وفاة ماركس . كما نلاحظ أن عبارات ماركس التى يمكن أن تؤخذ دليلا على اعتقاده بمادية انجلز الفلسفية كانت قليلة للغاية ، كمـــا لم تكن على درجة كافيـــة من الوضوح والقطع .. ولقد جاء هذا المعنى فى صفحات ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ من كتاب المـــاركسية للمفكر الاقتصادى كيجان باول .

G. Leightheim, Marxism, Kegan Paul
London, 1961.

وبالعودة الى جدلية المـاركسية نجد انها لا تقتصر على تقرير أن كل شيء يحمل فى باطنه نقيضه ، بل تقدم التناقض على أنه هو أسـاس وسبب الحركة والتطور ، وترى فى عمومية التطور دليـلا أو اثبـاتا لعمومية التناقض .

وبذلك انتقلت الماركسـية عن طريق المادية الفلسـفية الى المادية التاريخية لاثبات أن تاريخ الانسان ما هو الا تاريخ الصراع بين الطبقات ، وأن تطور الفكر الانسانى ما هو الا نتيجة لتطور هذا الصراع ، وأنه مظهر من مظاهره .

ومن خلال هذا التفسير انتقلت المـاركسية الى صـياغة نظرية القيمة ، وفائض القيمة الذى يجسد استغلال أصحاب العمل للعمـال حسب تعبير المـاركسية .

ولندخل الآن الى المناقشة العلمية :

اولا — نسلم جدليـا مع الماركسيين بأنه لا ينبغى ان نؤمن بالدين الا بالأدلة المـادية ، وعندنا فى القرآن الـكريم العديد من هذه الأدلة التى تقطع بأنه من عنـد الله .. ومن ذلك الآيات البينات التى تواصـل العلوم العصرية والاكتشـافات المتطورة الـكشف عن بعض معانيها التى لم تكن فى أذهان الأولين ، من ذلك قوله تعالى :

« **رفع السـماء بغير عمد ترونها** » اشارة الى قوانين الجاذبية التى اكتشفت بعد الاسلام بقرون عديدة .

وقوله تعالى «**أيحسب الانسـان أن لن نجمع عظامـه ، بلى قادرين على أن نسوى بنانه** » اشارة الى بصمات الاصابع التى أثبت العلم الحديث أنها لا يمكن أن تتشابه مطلقا فى عهود البشرية جميعا .

وقوله تعالى : « **تبـارك الذى جعل فى السماء بروجا وجعل فيهـا**

سراجا وقمرا منيرا » اشارة الى مصدر الضوء هو السراج ، أى الشمس ، وأن القمر مظلم لا ينير الا بانعكاس أشعة الشمس عليه .. وهذا ما توصل اليه العلماء أخيرا أيضا ، كما توصلوا الى اثبات أن القمر كان كتلة مشتعلة انفصلت عن الشمس ثم بردت وانطفأ ضوؤها .

وهذا ما سبق أن أشار اليه القرآن الكريم ، قبل أن يكتشفه العلماء بأكثر من ألف سنة ، بقوله تعالى : « **وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة »** ، والمعنى ان آية الليل هى القمر الذى محا الله ضوءه .

وقوله تعالى : « **يكور الليل على النهار ، ويكور النهار على الليل »** والتكوير هو اللف على سطح كروى اشارة الى كروية الارض .. ثم قوله تعالى : « **والارض بعد ذلك دحاها »** اشارة الى أنها بعد أن كانت كروية فانها بعد ذلك أخذت تتبعج تدريجيا ، وهذا ما توصل الى معرفته العلم الحديث أيضا .

وقوله تعالى : « **الذى جعل لكم من الشجر الاخضر نارا فاذا أنتم منه توقدون »** اشارة الى المادة الخضراء التى تختزن حرارة الشمس فى النباتات وتجلعها فى قوالب كيميائية تنطلق نارا عند احتراقها ، كما ثبت أخيرا فى تحليل تاريخ نشوء الفحم والبترول .

وقوله تعالى : « **يخلقكم فى بطون أمهاتكم خلقا من بعد خلق فى ظلمات ثلاث »** اشارة الى الأغشية الثلاثية التى اكتشفت أخيرا بالتشريح الحديث ، ووظيفتها منع نفاذ الضوء والحرارة والماء الى الجنين .

وكلما تقدم العلم الحديث كلما وجد التفسير العلمى لما تشابه على الأقدمين .. ولو استعرضنا آيات القرآن لوجدنا فى كل آية قرآنية دليلا على أنه من عند الله ، ولا يمكن أن يكون من عند أى مخلوق من مخلوقاته .. وصدق الله العظيم حيث يقول : « **أفلا يتدبرون القرآن .. ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا »** ..

وما دمنا نسلم — ولا مفر للعاقل من أن يسلم — بأن القرآن من عند الله ، فان السؤال عن أصل الكون يجيب عليه الله تعالى بقوله : **« انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون »** .

والمتأمل فى الكون يرى فيه مظاهرة كونية تصرخ للعقلاء بأن هذا الكون من صنع خالق عليم خبير قوى مريد مصور بديع هو الله سبحانه وتعالى .

أما المادية الفلسفية الماركسية التى تزعم بأن المادة خلقت نفسها وانها سابقة على الفكر الذى ليس سوى انعكاس لها على حد تعبيرها ، فانها لم تقدم الدليل المادى على صحة زعمها هذا وبالتالى تكون قد وقعت فى المحظور الميتافيزيقى الذى قامت أساسا للتنصل منه ولصقه بالمؤمنين ظلما لتجريدهم من الايمان بربهم جل شأنه .. ولقد جاءت آراء الفلاسفة المعاصرين تتهكم على زعم الفلسفة الماركسية ، وعلى سبيل المثال نشير الى الفقرة التى جاءت تحت عنوان « رفض الميتافيزيقيا » من كتاب « الفلسفة ومنطق تركيب الكلام للفيلسوف جرنان » R. Garnan Philosophy and Logical Syntax 1935.

وكذلك الفقرة التى جاءت مؤيدة للفقرة السابقة فى صفحتى ٢٠٩ و ٢٢٥ من كتاب الفيلسوف زايت . (M. Zhite : The Age of Analysis 1955) حيث نصت هذه الفقرة على ان **« القول بأن العالم الخارجى موجود مستقلا عن ادراكنا يشترك مع القول بأن العالم الخارجى غير موجود ، وأن لا وجود الا لاذهاننا فى ان كليهما كلام ميتافيزيقى خال من المعنى لانه لا يمكن أن نتصور طريقا للتحقق من صدق أو كذب أيهما بالتجربة أو الملاحظة »** .

كذلك فى صفحتى ٤٤٧ و ٤٤٨ من كتاب « مقدمة حديثة للفلسفة » :

Edwards, P. and P. and P.A.
"A Modern Introduction to Philosophy 1957".

يقول الفيلسوف المجدد برتراند رسل **« ان عناصر الفلسفة الماركسية التى استمدت من هيجل كلها غير علمية ، بمعنى أنه ليس هناك أى سبب على الاطلاق للاعتقاد بصحتها »** .

ومع أننا نسلم مع الماركسيين بمبدأ « **التغيير** » وهو بديهى ، فانهم لا يسلمون معنا بما هو أكثر بداهة وهو أنه لابد من وجود ((**الحق الدائم**)) الذى يقاس اليه التغير خوفا من أن نجرهم الى الاعتراف بأن هذا الحق الدائم هو ((**الله عز وجل**)) .

ومع ذلك يحدث ان يفكر الملحدون الماركسيون فى حقائق الكون وفى حقيقة العجز عن ادراك علاقة الارتباط فيما بينها ، فضلا عن ادراك مصدر نشوئها وقدرة استمرارها . وعندئذ يتخلص المثقفون منهم من دوافع الانفصال الشاذ عن المنطق الفطرى المجرد .

وعندئذ يعود الماركسى المثقف الى حظيرة الايمان بالله وان ظلت فى ذهنه رواسب من بقايا أفكار اقتصادية واجتماعية وسياسية من الماركسية التى يكون قد قطع علاقته بها منذ أن عاد الى الله .

ولعل أقرب مثال لذلك هو فيلسوف الماركسية المعاصر روجيه جاروديه الذى عاد الى الايمان بالله بعد سبعة وثلاثين عاما من الالحاد الماركسى ، فذكر فى كتابه الأخير بعنوان ((**البديل**)) الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٧٢ فى صفحة ٢٣٠ ((**أنه انقلاب رهيب فى حياة انسان من الناس أن يكتشف ، بعد طول ما جاهر بالحاده ، أنه لا يزال (المسيحى) الذى يحمله بين جنباته**)) .

ثانيا — رغم عدم علمية ((**المادية الفلسفية**)) فقد بنى عليها الماركسيون « **المادية التاريخية** » ، ثم رتبوا على ذلك قولهم أن العامل الاقتصادى هو العامل الوحيد فى تفسير التاريخ ، وقدموا تفسيرا اقتصاديا لكل ظاهرة حتى ولو كانت لا تقبل هذا التفسير ثم تجاهلوا الظواهر الهامة عندما تعذر عليهم اخضاعها لتفسير المادية التاريخية » .

ونحن نسلم بأن العامل الاقتصادى هو عامل هام فى تفسير التاريخ لكننا لا نعتبره العامل الوحيد لتفسيره ، ولقد أشار ماركس وانجلز الى

هذا المعنى نفسه عندما تراجعا فاستخدما عبارة « **ان العامل الاقتصادى عامل جوهرى** » لكنهما مع ذلك لم يحددا بصفة رياضية ما هى الظروف التى يمكن أن تجعل العوامل الاقتصادية أكثر أو أقل أهميـــــة من غيرها من العوامل المؤثرة فى سير حدث معين .

وعندما يتراجع الماركسيون ويسـلمون معنا علميا بأن العــــامل الاقتصادى ليس العامل الوحيــد فى تفسير التاريخ ، وان أهميته تختلف باختلاف الظــروف المؤثرة ، فعندئذ تصبح ماديتهم التاريخية المــاركسية لا تزيد عن مجمــوعة من المؤشرات التى يحتــاج اليها المفكرون عادة وفى جميع العصور عندما يبحثون فى مراحل تاريخية معينة لمجتمعات محددة ، وحينئذ تكون الماركسية قد عجزت عن تقديم أى اضافة علمية جـــديدة فى هـــــذه النقطة بالذات .

ثالثا — حاول ماركس **تحديد ثمن** السلعة عن طريق تفسير ماركس لـــ « نظرية القيمة » تذكر فى **الجزء الأول** من كتاب رأس المـــال أنه اذا افترضنا تساوى التركيب العضوى لرأس المال فان الأثمان تتحدد بحسب كميات العمل المبذول فى الانتـــــاج .

وعندما أدرك ان ذلك مجرد افتراض ، تراجع مرة أخرى فى **الجزء الثالث** من نفس كتابه وقال : انه اذا اختلف التركيب العضـــــوى لرأس المال فان الأثمان تحدد بحسب كمية العمل وبمعدل الربح ، ثم أضـــاف قائلا : « ان لعنصر العمل أهمية خاصة » .

ولم ينجح ماركس فى ايضاح كيف ان كمية العمل المبذول فى انتاج سلعة معينة تحدد ثمنها ، كما لم ينجح فى ايضاح كيف أن عنصر العمـــل يفوق غيره من العناصر المؤثرة فى نفقة الانتاج ولم ينجح فى ايضـــاح علاقة الطلب فى مدى تأثيره على الثمن .

وهذا ما دفع الفيلسوف الماركسى المعاصر شارل بتلهايم فى كتابه « الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكى » :

(La Transition vers l'économie Socialiste).

مشيرا الى فشل النظرية الماركسية فى تفسير الأثمان فقال تحت عنوان : « حل مشكلة الاسعار » فى صفحة ٢٨٦ « **ان رأس المال وماركس لا يستطيعان الاجابة على المشاكل الجديدة ولذلك يجب أن ننتقل الى الايديولوجيات الفنية العديدة الاخرى باعتبار ان المهم هو أن نزود أنفسنا بوسائل اقتصادية فعالة** » .

ثم أشار فى صفحة ٣٢٥ الى النقاش الدائر حول نظرية القيمة وتخطيط الأسعار ماركسيا فقال : « **لقد تمخض النقاش حول الأسعار عن نواحى ضعف خطيرة جدا فى النظم (الماركسية) الموجودة** » .

وبذلك تكون « نظرية القيمة » الماركسية قد فشلت علميا باعتراف فلاسفتها الماركسيين المعاصرين .

رابعا — ادعاء النزعة الانسانية للماركسية لا يستطيع أن يخفى وراءه نزعتها الدموية فهى لا تلغى أساس التناقض الطبقى ، على حد مفهومها ، وانما تستبدل عمليا مواقع الاستغلال من فئة الى أخرى وبالتالى تحافظ على بقاء الطبقية .. **ولقد أدرك ماركس هذه الحقيقة** وحاول تفسيرها فى كتابه « نقد برنامج جوتا » :

(Marx, Critique of Getha Programme Vol. II.) op. cit.

من صفحة ٢٣ الى صفحة ٤٠ حيث قال : « تتميز مرحلة الانتقال من الناحية السياسية بأنها مرحلة لاتزول فيها الطبقات تماما ويوزع فيها الناتج القومى حسب « **العمل** » وهذه هى المرحلة الأولى من الشيوعية تمييزا عن مرحلة أعلى **ينعدم فيها التمايز الطبقى** كلية ، وتنقرض فيها الدولة ، ويتم توزيع الناتج القومى بين الأفراد بحسب « **الحاجة** » .

ويسمى ماركس هذه المرحلة الأولى من الشيوعية بديكتاتورية البروليتاريا ، أى ديكتاتورية الطبقة العاملة ، على بقية الطبقات المنتجة الأخرى .

وبالرغم من أن تنبؤ ماركس بأنه فى المرحلة العليا من الشيوعية سوف تنقرض الدولة فانه لم يدلنا عن كيفية ادارة المجتمع الشيوعى بغير دولة ، وكيفية توزيع الناتج القومى بين الأفراد بغير سلطة عامة تتكفل بتنظيم الانتاج وتنظيم التوزيع،وتنظيم علاقات هذا المجتمع الشيوعى مع غيره من المجتمعات الأخرى الدولية ، بينما لا يظهر فى أفق أكثر المفكرين تفاؤلا أى احتمال لانقراض التنازع على المصالح الدولية حيث لا يوجد لدى أى مجتمع اكتفاء ذاتى مطلق من الموارد البشرية والمادية الاقتصادية بحيث يمكن أن يغلق حدوده على نفسه ويستغنى عن العلاقات الدولية التى تنظم التبادل الدولى استغناء كاملا ..

وان وجد هذا المجتمع على سبيل الافتراض فان هذا المجتمع لا يستطيع أن يفترض استبعاد الأطماع الخارجية فى ظروفه الذهبية الاستثنائية بحيث لا يستطيع أن يفترض امكانية الاطمئنان على سلامته بغير سلطة سياسية تدبر له هذه السلامة .

كما لم يدلنا ماركس هل ان تحقيق المرحلة العليا من الشيوعية ، حيث تنقرض الدولة ، سوف يتأخر حتى يتحول العالم كله الى مجتمع شيوعى واحد ؟

وعلى فرض امكانية تحقيق هذا التصور فان ماركس لم يفسر لنا كيف يمكن تنظيم هذا المجتمع الكونى الشيوعى الواحد بغير سلطة تتولى تنسيق العلاقات الشخصية والاقليمية وضبط الاحتياجات البشرية فى عصر أهم عوامل تطوره الحضارى السريعة هى تزايد أهمية التخصص الذى يؤدى الى تقسيم العمل الذى يفرض تنسيق تبادل المصالح بين البشر المتحضرين المتطورين .

ومع اننا لا نرى أية علمية فى استبعاد الاختلاف حول المصـــــالح الدولية ، سواء فيما بين المجتمعات غير الشيوعية كما يحـدث الآن بين **الولايات** المتحدة الامريكية وحلفائها **فى غرب أوروبا** وفى اليابان ، أو فيما بين المجتمعات الشـــيوعية **كما** يحدث **الآن بين** الاتحاد السـوفيتى والصين ، ومع أننا لا نرى أيضا أية علمية فى احتمال أن يتحول العـــالم بأسره الى مجتمع شيوعى واحد بغير سلطة تتولى ادارة شئونه فاننـــا نتسائل عن طبيعة العدالة الاجتماعية وضوابط النزعة الانســـانية التى ستسود ماركسيا فى « **فترة الانتظار** » أو كما يسميها ماركس بـ « **فترة الانتقال** » الى ان يتحقق ذلك المجتمع العالمى الشيوعى الموحد .

وتبدو أهمية هذا التساؤل فى **ان ماركس بعد أن سلم باســـتحالة** تحقيق العدالة **بين الناس جميعا بمجرد اعتناق** المجتمع للماركســـية **فانه لا هو ولا انجلز قد أعطيا التبرير الفلسفى المقنع عقليا وانســـانيا لموافقتهما على أن تتسلط فى مرحلة الانتقال طبقة على غيرها من الطبقات تسلطا دكتاتوريا دمويا ، مع أنهما يصفان نظريتهما بالنظرية الاجتماعية الانســـانية .**

ولقد حاول لينين أن يفسر هذا التعارض بين النظرية والتطبيق فى كتابه « الثورة البروليتارية والالحاد »

Lenin, The Proletarian
Revolution and the Renegade
Kautsky, Little Lenin Library.
(Engels : Ludwig, Feurbach op. cit.)

فى صفحة ٣٤ حيث قال : « **بالرغم من أن الهدف النهائى من ديكتاتورية البروليتريا** هو الغاء التمييز **الطبقى** ، **فان هذه** المرحلة (الاولى) تشـــبه ديكتاتورية البورجوازية فى أنها هى الأخرى **ديكتاتورية** طبقة ضد أخرى ، لا يحدها أى قانون ولا تكف عن اتباع أقصى أساليب العنف وبغير رحمة » . ولـــكن ذلك لا يشينها فهى ديكتاتورية الأغلبيـــة ضد الأقليـــة .. ولذلك **لا يحدها** أى قانون ولا تكف عن اتباع أقصى أساليب العنف وبغير رحمة ».

اذن ..

فالماركسية تجـرد نفسها بنفسها من الطابع الديموقراطى والانسانى ما دامت تسمح بسيطرة طبقة على طبقة أخرى ، وتقضى باتبـــاع أقصى أساليب العنف وبغير رحمة كما قال لينين فى كتابه المذكور .

ومن جهة أخرى لم يلاحظ لينين ان « **الصفوة** » من طبقة البروليتاريا ستتحول بالتدريج الى طبقة متميزة ، وبالى ستنشأ طبقات جـــديدة من طبقـــة البروليتاريا نفســـــها .

وتستمر الطبقية التى تخلقها المـــاركسية بنفسها ويبقى معهـــا التميز الطبقى بين صفوف العمال ، هذا التميز الطبقى الذى ينمو بسبب العوامل الذاتية والشخصية واختلاف المواهب والمواقع الوظيفية ، ويستمر الصراع الذى يمكن أن نسميه صراعا طبقيا ، أو صراعا فئويا ، أو صراعا شخصيا، أو صراعا من نوع قد لا نجد له تسمية مناسبة من الآن ، **وانما ســـيكون صراعا بشكل أو بآخر ، وطبقية من نوع حقود متجرد من الأخلاق والقيم وتعتمد فقط على مجرد العنف وبغير رحمة كما قال لينين نفسه .**

خامسا ـــ يصوغ الماركسيون أفكارهم النظرية فى قوالب قانونية .. نهائية ومطلقة .. ويفترضـــون صـــــلاحيتها لملاءمة كل الظروف فى كل المجتمعات ، ويرتبون على افتراض حتمية صحتها الالتزام بعقائد يصفونها بأنها بديهية ويرفعونها فى شعارات مثيرة وحماسية وقادرة على اجتذاب قيادات التحرز الوطنى التى لا تمكنها ظروفها الفكرية الخاصة من دراسة مدى علمية اقتباس هذه القوانين بحرفيتها ومدى ايجابية نقلها وتطبيقهـــا على مجتمعاتهم التى ما تكاد تتحرر من أغلال « **أنظمة غير متطورة** » حتى تعود فتتقيد بأغلال « **قوانين غير ملائمة** » فتضيع طاقات المجتمع البشرية والمادية فى أعاصير الاختلاف والتخلف .

واذا كنا لا نوافق على نقل القوانين الاجتماعية والاقتصـــادية من مجتمع الى آخر بغير دراسة لامكانية ملاءمة هذه القوانين لهذا المجتمـــع أو ذاك ، فاننا لا نبتكر هذا الرأى ولا ندعى اكتشافه ، فقد أثبته ماركس من قبلنا ، ولا ندرى هل قرأ الماركسيون كل ما كتب ماركس أم لا ؟

لقد كتب ماركس فى كتابه « نقد برنامج جوتا » الطبعة الاجتمــاعية صفحة ٢٥ « ان القانون لا يمكن أبداً أن يرتفع عن الحالة الاقتصـــادية للمجتمع ، وعن درجة الحضارة المقـــابلة له » .

وقـــد علق على ذلك الفيلســـوف الماركسي شـــارل بتلهايم فى كتابه « الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكى » فى صفحة ٦٠ بقوله : « ان هـــذا يعنى بوجه خاص أنه اذا كانت قواعد القانون الذى يتم سنه لا تقابل الحالة الاقتصادية للمجتمع فان هذه القواعد تظل جزئيا ، أو مؤقتا بلا مفعول ، أو أن مفعولها ليس هو الذى كان منتظراً » ، ثم يعود فى صـــفحة ٢٣٤ فيؤكد ذلك قائلا : **((ان الفكر يســقط فى سراب قانونى حين يعتقــد ان قرارات نزع الملكية ، والتأميم ، هى التى تقرر كل شيء وتضمن مولد طريقة انتـــاج جديدة)) .**

وقال لينين فى نفس المعنى تحت عنوان : «عن مرحلة طفولة اليسار» فى كتابه « أعمال لينين » جزء ٢٧ صفحة ٣٤٩ **((أعزائى الشـــيوعيون اليساريون .. يالها من قرارات جارفة .. ويااله من نقص فى التفكير .. ان العميان هم الذين لا يرون اننا أممنا وصادرنا وحطمنا وهدمنا أكثر من أننا نجحنا فى المحاسبات ، أنا نستطيع أن نصادر بمجرد اصدار قرار دون أن نكون أكفاء فى مجال الاحصاء والتوزيع المنطقى لما تمت مصادرته)) .**

والمعنى ان لينين يعترف بانه فرض هذه القوانين على المجتمـــع السوفييتى فى ظروف موضوعية غير ملائمة لهـــا .

ولقد كان ذلك خطأ من الناحية العلمية والاقتصادية ، لكنه كان صوابا من ناحية الاثارة السياسية ، أى من ناحية تمكين الطبقة الجديدة المنتصرة من السيطرة على امكانيات المجتمع الذى أصبح تحت قيادتها بصرف النظر عن قدرتها الفعلية الذاتية لقيادة المجتمع الذى استولت على سلطته السياسية باسم تطويره اقتصاديا واجتماعيا .

وهذا ما يساعدنا على الاعتقاد بأن الطابع السياسى متغلب على الطابع الاقتصادى والاجتماعى فى الفكر الماركسى .

وهذا ما يخرجنا من نطاق البحث عن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، لأنه بعد ازالة العقبات السياسية التى تعوق التطور فان اطراد النمو الاقتصادى فى المجتمع وتحقيق زيادة الأنتاج وعدالة التوزيع يصبح كل ذلك مرهونا بمدى الابداع فى التخطيط الاقتصادى الخلاق الذى يستميل حركة كل طاقات وموارد المجتمع البشرية والمادية فى اتجاه التقدم والتطور والرفاهية ..

الأمر الذى يتطلب مفكرين اقتصاديين وسياسيين واجتماعيين لا مزايدين ومصارعين وانتهازيين ، أو منظرين بغير نظر ، ومتفلسفين بغير فلسفة ، ومتحكمين بغير حكمة .

سادسا — حين كتب ماركس عن الاستغلال كانت فى عصره فئة قليلة من الملاك الصناعيين تستأثر بثمار عمل ملايين من العمال المعدمين على أثر قيام الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الماضى ، ولذلك تصور ماركس ان سبب الاستغلال هو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ففضل عليها الملكية الجماعية .

والآن قد تطورت قوى الانتاج وأصبح من المتعذر فى بعض فروع الانتاج أن يمتلك المشروع فرد واحد يستطيع أن يتابع تطبيق أساليب الانتاج

المستمرة فى التطور فظهرت ((**الملكية الجماعية**)) فى صور مختلفة ، منها الشركات المساهمة ومنها ملكية الدولة للقطاعات الرئيسية الانتاجية بقصد الاستجابة الضرورية لتطور قوى الانتاج وأساليبه .

حدث ذلك فى معظم الدول المتطورة ، ولا يزال الاتجاه متصاعدا نحو المزيد من الملكية الجماعية فى صورة شركات مساهمة لسبب واحد فقط هو ((**تطور قوى الانتاج**)) فى عصر التقدم التكنولوجى الذى لم يعرف التاريخ له مثيلا من قبل .. ولم يخطر على بال أحد من المفكرين المفرطين فى الشاعرية .

فعندما وصف « انجلز » وضع الطبقة العاملة فى بريطانيا فى كتابه المنشور فى سنة ١٨٤٥ قال : ((**ان التسول كان لا يعد رذيلة بل كان ظاهرة طبيعية ، وأن البغاء كان مقبولا من الجميع وأنه كان يسمى ((بالساعة الثانية عشرة من العمل))** .

وبعد قرن كامل من بداية عصر ماركس وانجلز انطلقت شرارة الانقلاب التكنولوجى الباغت فى منتصف القرن الحالى ، ذلك الانقلاب الذى لا يقاس بالانقلاب الذى أحدثته الآلة البخارية حين ظهرت أول مرة فى نهاية القرن الثانى عشر .

فعلى سبيل المثال كان نابليون ينتقل من مكان الى آخر بنفس سرعة الخيول التى كان ينتقل عليها فراعنة مصر منذ أكثر من خمسة آلاف سنة ، ثم تضاعفت هذه السرعة الى أربع مرات بظهور السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر ، لكنه لم يطرأ تغيير جذرى فى هذه السرعة الا بعد ظهور الطيران الاسرع من الصوت فى النصف الثانى من القرن العشرين الذى نعيشه الآن .

كما ظلت نسبة السكان الزراعيين الى مجموع السكان ثابتة ولم تتغير على نحو يذكر عبر الوف السنين ، وفى بداية القرن العشرين كانت

حوالى ٥٠ ٪ حتى فى البلاد الصناعية ، وبعد التطور التكنولوجى الذى بدأ فى منتصف هذا القرن العشرين هبطت الى ١٥ ٪ فى فرنسا ، والى ٧ ٪ فى الولايات المتحدة .

كذلك كان الانتاج الاجمالى للسلع والخدمات خلال الوف السنين لا يزيد الا بنسبة ٤ ٪ على الأكثر فى القرن الواحد بكامله ، ثم زاد بعد الثورة الصناعية الأولى بنسبة ٣٠٪ على الأكثر ، أما الآن بعد التقدم التكنولوجى فى النصف الثانى من القرن العشرين فانه يتضاعف ١٠٠ ٪ مرة كل خمسة عشر عاما فى البلاد المتطورة .

ويقول تقرير لليونسكو أن ٩٠٪ من العلماء الذين عاشوا منذ بداية الحضارة الحديثة هم أحياء حتى اليوم ، ويقصد هذا التقرير أن يثبت أن العلماء الذين صنعوا كل هذا الانقلاب الحضارى لا يزالون أحياء ، وذلك للدلالة على حداثة هذه الحضارة التى نعيشها والتى تجاوزت كل ما سبقها من حضارات .

وكتب أحد الخبراء العالميين فى البرامج المدرسية قائلا : ((**قياسا الى الوتيرة التى تتطور بها المعرفة ، فان جملة معارف البشرية ستكون أكبر بأربع مرات حين يتخرج من الجامعة الطفل الذى يولد اليوم . وحين سيناهز الخمسين من العمر سيكون ٩٧ ٪ مما سيعرفه قد تم اكتشافه بعد ولادته**)) .

نقصد من ذلك أن نوضح حتمية التخلى عن جمود الفرضيات التى تؤدى الى جمود النتائج التى بنيت عليها قبل ظهور هذه الحضارة الحديثة ، لأن ((**الحضارة المباغتة**)) الجديدة قد نشأت بالضرورة عن ((**أساليب انتاج جديدة**)) ، وأوجدت معها بالضرورة أيضا ((**علاقات انتاج جديدة**)) ، الأمر الذى يحتم علميا ظهور ((**معالجات ملائمة جديدة**)) تتفق مع الجديد الذى ظهر مع هذه الحضارة الجديدة ، التى انتقل فيها الدور

الرئيسى فى الانتاج من طبقة العمل اليدوى الى طبقة العمل الذهنى ، أى من العمال الى العلماء والمخترعين والمديرين والفنيين ، حتى أن العمال اليدويين انفسهم فى معظم الدول المتطورة لم يستمروا فى بساطة وبدائية عمال القرن الماضى ، قرن ماركس وانجلز ، وانما أصبحوا من خريجى الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب الفنى ، لأن ذلك هو ما يحتاجه أسلوب الانتاج الحديث .

وفيما يتعلق بتحسين أحوال الطبقة العاملة ، فانه يتحقق تلقائيا من خلال تحقيق مخططات التنمية الاقتصادية التى تنبثق منها مخططات السياسة التعليمية والثقافية والتدريبية ، وما يلزم من التشريعات الاجتماعية التى تطورت هى الأخرى مع تطور الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، الذى كلما تطور فكريا وانسانيا وحضاريا كلما اقترب من جوهر الاسلام الذى من بين خصائصه تحقيق التكافل والتضامن والتراحم الاجتماعى بشكل لم تبلغ اليه حتى الآن جميع الدساتير والتشريعات العصرية فى العالم مما لا يتسع الآن المجال لشرحه وتفصيله .

ذلك الجوهر الاسلامى الذى يدعو الى تعاون المجتمع ، كل المجتمع ، من أجل تحقيق الخير العام فى اطار ترابط القلوب وتكامل الاختصاصات لتحقيق المزيد من الانتاج فينعم المجتمع بالمزيد من الرفاهية العامة .

اذن ...

فمعالجة قضية استغلال الطبقة العاملة لا يعتمد على مجرد منع الملكية الشخصية والفردية الاقتصادية كما يزعم ماركس ، وانما يعتمد على مخططات التنمية الاقتصادية والتشريعات الاجتماعية ، والاستفادة مما توصلت اليه العلوم العصرية .

سابعا ـ اذا كانت الحرية السياسية ((**محل شك**)) فى بعض الديمقراطيات غير الشيوعية ، فانها ليست ((**محل يقين**)) فى

الديموقراطيات الشيوعية التى قال عنها لينين « لا يمكن للحزب الشيوعى من أن يسير سيرا حسنا الا اذا اعتمد تطبيق المركزية الديموقراطية » .

فما هى المركزية الدموقراطية ؟

لا نود أن نأتى لها بتفسير من لدينا ، وانما نفضل أن ننقله من كتاب « نقد من الأساس » الذى أصدره سنة ١٩٦٠ الفيلسوف الماركسى المعاصر والمفكر الاقتصادى الفرنسى جان بابى حيث قال : « ان للمركزية والديموقراطية مفهومين متعارضين يستبعد كل منهما الآخر ، ورغم ذلك فانهما غير قابلين للانفصال عن بعضهما فى حياة الحزب الشيوعى العملية » . . ويمضى جان بابى قائلا : « ونحن اذا اخذنا بعين الاعتبار المظهر الأول من التناقض وهو (المركزية) ، واعتبرنا انه الاعتبار الأول ، وقلنا ان الديموقراطية مظهر ثانوى ، فان الحزب قد يصبح فى مثل هذه الحال دمية فى يد زمرة ، وله قائد واحد يقرر بمفرده ، وبغير رقابة ، فيفقد الحزب مبرر وجوده كعضوية جماعية ، ويصبح الحزب مجرد تجمع من خدم يقبلون الأوامر بطاعة عمياء وينفذونها بصفة ميكانيكية بدون أدنى مبادهة ، وبالتالى يصبح معزولا عن الجماهير . واذا أخذنا بعين الاعتبار المظهر الثانى من التناقض وهو (الديموقراطية) معتبرين أن المركزية عقبة فى وجه التطور الديموقراطى ، فان الحزب عندئذ يتجه بصفة حتمية الى الفوضى ويتحول الى ناد النقاش الدائم والبلبلة والثرثرة والفوضى الايديولوجية » .

معنى قول جان بابى باختصار هو :

اما أن يعطى الحزب اهتمامه الأكبر للمركزية على حساب الديموقراطية ، فيتحول الحزب الى مجرد « دمية » فى يد قائد منفرد يسلب حرية أعضائه ويحولهم الى مجرد « خدم طائعين » معزولين عن الجماهير .

واما أن يعطى الحزب اهتمامه الأكبر للديموقراطية على حساب المركزية ، فيتحول الحزب الى « ناد للنقاش » الفوضوى والثرثرة الأيديولوجية .

وبعد أن أوضح جان بابى هذا التناقض ، حاول أن يجد له علاجا أو ضابطا للتوفيق بين **العنصرين المتناقضين ، المركزية والديموقراطية** ، لأن تعاليم لينين تقضى بضرورة الأخذ بهما معا ، فقال جان بابى فى نفس ذلك الكتاب : « ان الموقف الوحيد المناسب يتوقف على **(فن القيادة الصالحة)** الذى يمكنها من معرفة التوفيق والتركيب بدقة بين **(مقادير المركزية)** و **(مقادير الديموقراطية)** حسبما يقتضى « ظرف معط » .

ونلاحظ على ذلك أن جان بابى قد ربط الحل السعيد لعلاج هذا التناقض بوجود **(قيادة صالحة)** ، وهو أمر لا نستطيع التسليم بصحة افتراض وجوده ، وفى كل المراحل ، واذا استطعنا أن نسلم — وبصفة مطلقة — بافتراض وجود **(قيادة صالحة)** باستمرار ، فانه ينبغى علينا وعلى جان بابى الا نخشى من تغليب المركزية على الديموقراطية ؛ لأن **(القيادة الصالحة)** لا يمكن أن تقع فى محظور تحويل الحزب الى مجرد (دمية) وتجريد أعضاء الحزب من حرياتهم السياسية .

وعلاوة على ذلك ، فان تقدير (مقادير المركزية) و (مقادير الديموقراطية) مسألة تقديرية خاضعة لمزاج القيادة ولا يمكن حسابها رياضيا ، كما لا يسهل ضبطها بقواعد محددة تضمن (دقة التركيب) الذى يقتضيه (ظرف معط) .

ويستطرد جان بابى فى شرح هذه المقادير ، فيقول : « ان المقادير ليست واحدة فى جميع الظروف ، ففى وقت المعارك الحاسمة تصبح المركزية هى المظهر الأساسى ويلزم أن تتراجع الديموقراطية ، وفى فترات

الفكرى ، وبعد أن واصل جهده الذهنى خلال ما يقرب من نصف قرن كانت أفكاره مع زميله كارل ماركس تبنى الهرم الفكرى المـــاركسى سنة بعد أخرى ؟

ولمـــاذا لا تكون هذه الحقيقة العلمية هى التفسير العـــام والوصف النسبى للماركسية التى كتبها كارل ماركس ، والذى توفى سنة ١٨٨٣ ، والتى واصل بناءها وتنقيحها زميله انجلز حتى كتب هذه الحقيقة العلمية فى سنة ١٨٩٢ ، أى بعد وفاة ماركس بنحو تسع سنوات ؟

أليس من المحتمل والأقرب الى الصواب ، أن يكون انجلز بعـــد أن اكتمل نضجه أراد بهذه الرسالة أن يقنع المـــاركسيين اللاحقين بأن نظريتهم ليست نهائية ولا دائمة ولا خالدة ، بل قابلة للتغيير عندما تتغير الظروف ؟

وهذا ما نظن أن انجلز كان يريد تأكيده بقطعية الدلالة للعبـــارات الصريحة والواضحة فى رسالته المذكورة والمنشورة بجميع اللغات .

ومن أدلة عدم انطباق المـــاركسية على الظروف المتغيرة ، أن الحاشية التى أضافها انجلز الى البيان الشيوعى سنة ١٨٨٨ ، ذكر فيها فى صفحة ٦٦ انه « لا موجب للجزع لما يمكن أن يترتب عليه الغـــاء الملكية الفردية من فقد الحافز على العمل والانتاج » .. ورغم ذلك اضطر الاتحاد السوفيتى الى اعادة الحافز المـــادى للانتاج حتى يستجيب للغريزة البشرية ، غير مبال بهدم أحد الأسس الرئيسية للنظرية المـــاركسية .

وكان ذلك مراعاة لضرورة زيادة الانتاج القومى التى هى أســـاس أى نظرية اقتصادية .. ومقدمة أى رفاهية اجتماعية .

وأما تفاوت الدخول نتيجة لتفاوت الجهود بسبب العودة الى الحـــافز المادى وما يترتب عليه من نشوء فئات .. فظهور طبقات .. فبروز صراع .. فان الدولة السوفييتية تفسر ذلك فلسفيا للمتعصبين بأنه عدالة توزيع اقتضتها استمالة المزيد من الجهود سعيا وراء المزيد من الانتاج تحقيقـــا لمزيد من الرفاهية .. ما دام الالتزام بالنظرية المـــاركسية لم يحققها ..

خلاصة البحث

نستنتج مما تقدم ، ما يلى :

اولا ــ اننا لا نستطيع ، ولا احد غيرنا يستطيع ، ان يقطع بمدى ارتباط كارل ماركس بفلسفة زميله فريدريك انجلز المادية ، التى عجزت عن تقديم الدليل المادى على صحة أساسها النظرى ..

ولذلك فان النتائج النظرية التى تولدت عن هذه الفلسفة تصبح أكثر ضرورة ((للنقد)) وأكثر حتمية ((للنقض)) بعد أن تعرت جذورها الفكرية من القيمة العلمية التى حاولت أن تملأ بها عقول الأقدمين وخيال المعاصرين .

ثانيا ــ اذا انكمشت محصلة المادية التاريخية وتقوقعت فى اعتبار العامل الاقتصادى عاملا جوهريا وليس عاملا وحيدا فى تفسير التاريخ ، فاننا ــ وبغير حرج ــ نسلم بهذه المحصلة كلها دون أن نكون ماركسيين ، لأن هذه المسلمات فى هذه الحدود ليست الا مجرد بديهيات يتقيد بها المفكرون فى كل المراحل ، وفى كل العصور قبل أن تبدأ الماركسية ، وبعد أن تنتهى الماركسية .

ثالثا ــ اذا أراد خلفاء الماركسية أن يثيروا الجدل حول أصل العالم للتوصل الى انكار وجود الله عز وجل ، فاننا نعلم أنه فى جميع عصور التاريخ ظهر ملحدون ، وحتى يومنا هذا لا يخلو العالم من ملحدين دون أن يكونوا ماركسيين .

ولا نرى أى قيمة علمية فى الربط بين ((حتمية الالحاد)) و ((امكانية التطور)) .. واذا كان جاجارين أول رائد فضاء سوفييتى قد دارت رأسه وهو يدور حول الارض فارسل برقية الى خروشوف الذى اذاعها بدوره فى

مؤتمر صحفى عالمى وخلاصتها : « انه لم ير الله وهو يدور حول الأرض » ..
فان رواد الفضاء الأمريكيين الذين تجاوزوا مجرد الدوران حول الأرض ، وصعدوا الى سطح القمر وداسوه بأقدامهم ونهبوا صخوره ، لم تصبهم اية نوبة من غرور ، ولم تعتريهم اية لوثة من الحاد ، وانما ازداد ايمانهم بقدرة الله وصلوا له فوق القمر . . وعندما عادوا الى سطح الارض لم يكفوا عن الذهاب الى الكنيسة .

فالعلم ليس وقفا على الملحدين ، حتى يشترطوا الالحاد على المتقدمين ..

رابعا — اننا عندما نأخذ بعين الاعتبار عبارة « لا يجب أن يزعم مفكر — أيا كان — أنه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية،وأن أى فكرة هى وليدةظروف معينة ، وقدا تكون صالحة أو غير صالحة فى هذه الظروف بعينها ، واذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم فقد لا تصبح كذلك غدا » .. الى آخر ما كتبه انجلز قرب انتهاء حياته واكتمال نضجه ، فاننا نتوصل الى « اليقين » **بأن النظرية الماركسية ليست أكثر من مجرد اجتهاد فلسفى ظهر وليد ((ظروف معينة)) ، شأنه شأن كل الاجتهادات الفلسفية التى تفرزها ظروف خاصة وتسقطها ظروف أخرى مختلفة .**

خامسا — من خلال دراستنا لكتاب رأس المال لكارل ماركس بمجلداته الأربعة ، ومن أولها الى آخرها ، لم نتوصل الى أى جديد اقتصادى علمى يحدد **((القيمة))** التى هى المحور الرئيسى للماركسية .. وكل ما اكتشفناه اقتصاديا من خلال التنقيب الدقيق هو عبارة أن « لعنصر العمل أهمية خاصة » ..

وهذه العبارة لا تأتى بجديد ، لأن لكل عنصر من عناصر الانتاج أهمية تزيد وتنقص بحسب كل سلعة وبحسب ظروف انتاجها ، وان وجود أهمية خاصة لأحد عناصر انتاج سلعة معينة فى ظروف معينة لا ينفى أهمية عناصر الانتاج الاخرى بالنسبة الى هذه السلعة المعينة ، وحتى فى نفس هذه الظروف المعينة ..

وبالتالى نكون غيـــر مخطئين اذا حكمنا بأن نظـــرية ((القيمة)) لكارل ماركس لا تقدم أى جديد علمى نستفيد منه .

سادسا — بينما ترفع الماركسية شعار الغاء التمييز الطبقى فلقد رأينا من الاستعراض السابق أنها تقر التمييز الطبقى باقرارها ديكتاتورية طبقـــة البروليتاريا على غيرها من الطبقات ، كما لا تمنع افراز طبقات جديدة داخل طبقة البروليتاريا نفسها . وكل ما تؤدى اليه هو نقل السيطرة الطبقية من طبقة الى أخرى . **وبذلك لا يمكن التسليم بأن النظرية المـــاركسية ((نظرية اجتماعية انسانية)) ، وانما يلزم اعتبارها ((أداة اثارة سياسية)) تتســـلح بها مجموعة متعطشة الى السلطة كى تنقض عليهـــا وتمارس تسلطهـــا الديكتاتورى على بقية المجتمع ،** وهذا ما يخرجنا عن دائرة الاقتصـــــاد الاجتماعى ، ليلقى بنا فى ساحة الصراع السياسى ...

والصراع السياسى بدلا من أن يستثمر طاقاتنا من أجل تطوير أساليب التقدم الحضارى ، فانه يستنفذ هذه الطاقات فى تطوير أساليب القمع البوليسى ..

سابعا — اصرار المـــاركسيين على تطبيق القوانين الماركسية فى أى مجتمع ، وبصرف النظر عن ظروفه الموضوعية المؤثرة فى حضارته اصرار يتنافى مع قول ماركس نفسه الذى أوضحه فى كتابه ((نقد برنامج جوتا)) صفحة ٢٥ الذى أشرنا اليه من قبل ، والذى نصه : ((ان القانون لا يمكن أبدا أن يرتفع عن الحالة الاقتصادية للمجتمع وعن درجة الحضارة المقابلة له))

ومعنى ذلك أن القانون الذى يحكم تطور مجتمع ما يلزم ان يراعى ظروف هذا المجتمع بعينه ..

وعندئذ تصبح زيادة الانتاج وعدالة التوزيع فى اليمن بشطريها مرهونة كما ســـبق أن ((ذكرنا)) ولا بأس اذا ((كررنا)) بمدى الابداع فى التخطيط الاقتصادى الخلاق الذى يستميل حركة كل طاقات وموارد المجتمع البشرية

والمادية فى اتجاه التقدم والتطور والرفاهيـــة ، الامر الذى يتطلب مفكرين اقتصـــاديين وســــياسيين مبدعين لا مزايدين مراهقين ومنظـــرين سطحيين ..

ثامنا — بظهور الحضارة الحديثة التى لم يتنبأ بها ماركس وانجلز ، ولا غيرهما من مفكرى القرن الماضى أو مفكرى أوائل القرن الحالى .. نجد أن قضية الاستغلال قد عجزت عن العثور على أى حل حاسم وجذرى فى التطبيق الماركسى ، ولن نجد لها هذا الحل الا عن طريق الفكر الاقتصـــادى والسياسى الذى يتلاءم مع طبيعة الحضارة الحديثة التى قفزت فى حركة صاروخية ، وفى غفلة من تاريخ البشرية القديم والبطىء .

تاسعا — بالرغم من أن الماركسية ترفع شعار الديموقراطية ، فلقد دلتنا الممارسات الديموقراطيـــة على أن حتميــــة الالتزام بتطبيـــق « المركـــزية الديموقراطية » فى المجتمعات الماركسية يجرد هذه المجتمعات من فرص الممارسة الفعلية للديموقراطية ..

وبذلك لاتلغى الماركسية « اهتمامها النظرى » بالديموقراطية فحسب ، وانما تفصل أيضـــا « ارتباطها العملى » عن موكب الفكـــر الحضارى الذى بحث عن الديموقراطية وطالب بها منذ أقدم العصور ، نذكر من ذلك على سبيل المثال : **سقراط فيلسوف أثينا الذى دفع حيـــاته ثمنا لايمــــانه** بالديموقراطية وعوقب اوريبيدس بالطرد من أثينا لاتهامه بالتلوث بمشاعر غير خلقية لانه كان يطالب بالحرية السياسية .

ولا تزال العقوبات التى أصابت سقراط وأروبيدس فى العصر القديم تتكرر بشتى الصور فى « العصر الحديث » .

والسبب واحد ..

هو « التطلع الى الديموقراطية فى أنظمة لا تمارسها » .

وعنـدما يكون ذلك هو مصـير الشعار الديموقراطى الذى ترفعه الماركسية ، فانها حينئذ لا تتميز عن الأنظمة السياسية الأخرى التى تقـوم الماركسية بالعمل على اسـقاطها .

عاشرا — ان شعار المسـاواة بين النـاس الذى رفعته الماركسـية لاكتساب الشعبية الجماهيرية لم يتحقق فى الممارسات العملية بسبب خلوه من العلمية ، ويشهد على ذلك التفاوت فى الأجور والمرتبات والحوافز المادية فى الأنظمة الماركسية المعاصرة .

حادى عشر — ان النجـاح فى تحقيق التقـدم لا يتوقف على قيـام جمهورية ترفع شعارات حماسية ماركسية أو غيـر ماركسية .. وانمـا يتوقف النجاح فى تحقيق التقـدم على مدى النجـاح فى اكتشاف وسائله الممكنة فى ظل أى نظام سياسى يرحب بالتقدم ويدفع الى المزيد من التطور .

وتدلنا المطالعات السياسية على أن القيادات الجديدة التى لا تنجح فى اكتشاف هذه الوسائل الممكنة بالنسبة الى مجتمعاتها المختلفة ، فانها :

أما أن تقع فى « محظور التخلف » فتتاجر « سياسيا » بحرصها على التقاليد ...

وأما أن تقع فى « محظور التطرف » فتتاجر « عقائديا » بحرصها على التجديد ..

والسبب فى الحالتين واحد فقط ..

هو العجز عن اكتشاف الوسائل الممكنة للتطور .

فيحدث « القعود الخاطىء فى المكان » أو « الاندفاع الخاطىء فى نفس المكان » ..

ثانى عشر — رأينا من المناقشة السابقة أن النظرية الماركسية لا تعتمد على ضوابط محددة تكفل قيام قيادة جماعية ..

ثالث عشر — لم يثبت احصائيا ان رفاهية الفرد فى المجتمع الماركسى أعلى من رفاهية الفرد فى المجتمع غير الماركسى ..

ذلك لأن الرفاهية الفردية ليست ((**موقوفة**)) على المجتمع الماركسى ، ولا ((**محظورة**)) على المجتمع غير الماركسى ..

وان المزيد من الجهد ، والمزيد من العمل ، والمزيد من الابداع ، والمزيد من الانتاج هو الذى يؤدى الى المزيد من الرفاهية ، فى كل مجتمع سواء كان ماركسيا أو غير ماركسى ..

ولا تتوقف هذه الرفاهية على كون ملكية وسائل الانتاج ((عامة)) أو ((خاصة)) ، بقدر ما تتوقف هذه الرفاهية على كون هذه الوسائل ((عصرية)) أو ((متخلفة)) ..

والعصرية المنطقية والاسلامية فى نفس الوقت تربط الانتاج الاكثر بالابداع المشروع الاكثر ..

وتعطى الابداع الاكثر العائد الاكثر ..

فتحقق بغير صراع العدل الاكثر ..

هكذا ببساطة ..

لا أقل ولا اكثر ..

واذا افترضنا تصور امكانية الوصول الى المرحلة العليا من الشيوعية حيث يعطى كل حسب حاجته ، فان الاجتهاد النظرى حول من يعطى ومن يأخذ يتضمن فى جوهره جوابه الفطرى ، فالكل يفضل أن يأخذ ويفضل الا يعطى .

وعندما يكون الأخذ ((سهلا)) يصبح العطاء ((متعذراً)) .

وعندما يصبح العطاء ((متعذرا)) فانه ينقرض حتى يصبح الأخذ ((مستحيلا)) .

بتعبير آخر ..

اذا وصلنا الى جنة الماركسيين ، أى المرحلة العليا من الشـــيوعية ، واختفت الدولة أى السلطة التى تنظم المجتمع الشيوعى ، ثم تصـــورنا امكانية اعطاء كل حســب حاجته ، فلابد أن نفترض أن يكون الكل قـــد بذل طاقتـــه .

وفى حالة انعدام الدولة .. ما الذى سيردع الاســـترخاء البشرى الغـــريزى ؟.. ما الذى سيمنع من تناقص الطاقة ويضبط هـــذا التناقص مع تزايد الحاجـــة ؟

أليس الصحيح انه بغير رادع ولا مانع ستتناقص الطاقة .. أى العطاء .. أى العمل وعندئذ لا تتجاوب مع الحاجة .. أى الأخذ .. أى الرفاهية ؟

أليس الصحيح أنه عندما ينقرض العطاء .. ينقرض الأخذ ؟

وعندما يتزاحم الناس على الأخذ بغير سلطة تتولى تنظيمه .. أليس من الصحيح أن ينشأ صراع دموى بين المتزاحمين على هذا الأخذ ؟

وعندما تتناقص الطاقة بالنســبة الى الحاجة ويســتمر الصراع فى المرحلة العليا من الشيوعية .. أليس الصحيح أن ينهار الأساس المنطقى العلمى الأخير للنظرية الماركسية ؟

اذا كان لها أى أساس منطقى وعلمى ..

هذه خلاصة النظرية الماركسية ، فى اطارها العلمى ، وفى تطبيقها العملى لم يثبت أنها حقيقة خالدة ، بل ثبت أنها مجرد محاولة اجتهاد أفرزته ظروف معينة وتجاوزته ظروف أخرى .. ثبت أنها ليست نظرية اقتصادية ينتفع منهـــا الاقتصاديون ، وانما هى ((أســلحة سياسية)) يزايد بهـــا المتصـــارعون .. وحين يثبت أنها محـــاولة طبقيـــة فلن يثبت أنهـــا ذات أهـــداف ديموقراطيـــة .

فهل يعلم أولئك الذين يحملون المدافع ويزرعون الالغـــام وينصبون الـكمائن ، ويزهقون الأرواح في شطر اليمن الشمالى .. انهم لايفعلون ذلك من أجل هدف اقتصادى ، أو تقدمى ، أو انسانى ، أو ديموقراطى ؟

وانهم فقط يرفعون شـعارات ذات مظاهر حماســية فارغة من أية مضـامين علميــة ؟

هل يعلمون أنهم هم أنفســهم ضـحايا ، شــأنهم شأن الوطن الذى يذبحونه بسيوف المتعطشين الى السلطة .. المتشبثين بها ؟

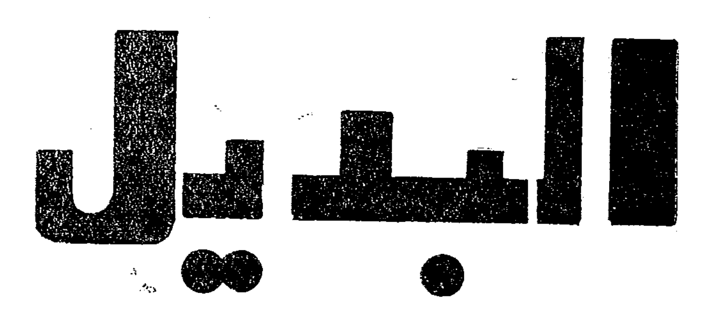
هل يعلمون أن زعماء الفتنة مقتنعون بأنهم فعلا زعماء فتنة ، وليسوا دعاة تطور ، بل انهم لم يدرسوا الماركسية ((بعقولهم)) وانما حملوها على ((أكتافهم)) .. ودخلوا بها فى حرب شعواء ضد كل معقول يمكن أن يدور حوله الحوار أو تستفيد منه المناقشة ؟

هل يعلمون ان زعماء الفتنــة يزجون بهم فى صراعات دموية ، ليس فيها طرف منتصر وانما فيها وطن مهزوم ، وفئــة ترقص على نغمات النــار وتتاجر بأرواح الشــهداء ؟

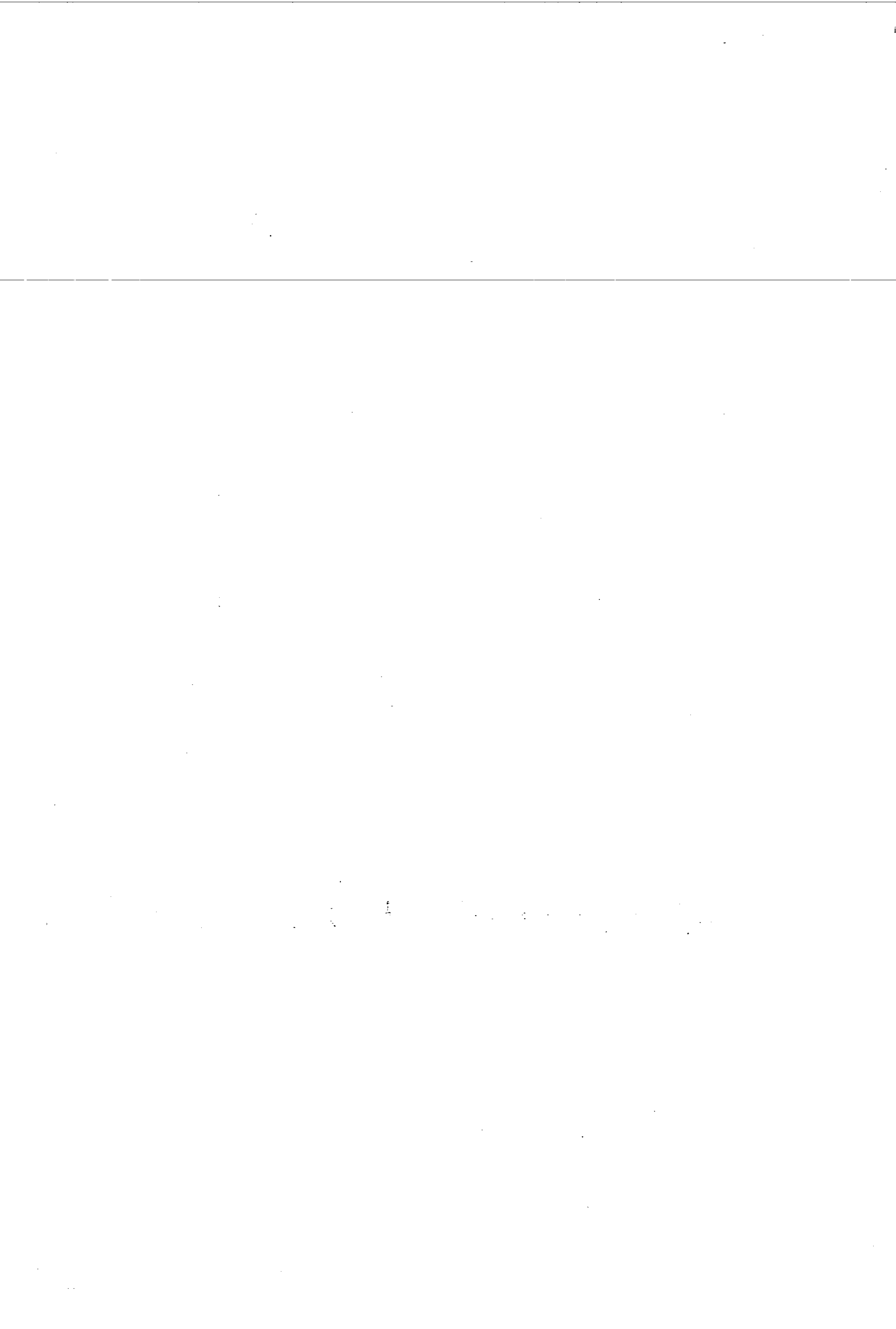
هل ((الزحام اللامعقول على السلطة)) الذى تســتر خلف ((الكلام اللامعقول)) عن التطور يبرر كل هـــذه التضــحيات التى لن تؤدى الى التطور ولن تصنع التقـــدم ؟

الجواب ((العاقل)) بطبيعة الحال ((لا)) .

ولـكن .. السؤال ((الأكثر عقلا)) ما هو البديل .. ؟



برنامج وطني يمني مرحلي



الشق الثانى .. البديل
برنامج وطنى يمنى مرحلى ..

ليس المقصود الآن من « البديل » أن نشرح مخططا اقتصاديا تفصيليا يقود التطور فى اليمن بشطريها ، فذلك ما يحتاج الى دراسة تفصيلية لكل أجزاء الظروف اليمنية ولكل مفردات الطاقات والموارد المتاحة ، والتى يمكن بالعلم وبالعمل أن تكون « متاحة » كما يمكن أن تكون « أكثر اتاحة » ، والتى تدخل فى التركيب العضوى للتخطيط الاقتصادى العلمى اليمنى الذى يمكن أن يؤدى فعلا الى تحقيق التطور والتقدم فى اليمن .

وهذا ما يحتاج الى الاطلاع على أرقام وتفاصيل ومعلومات ضرورية ليست فى متناول أحد غير المسئولين الرسميين فى شطرى اليمن .

لذلك فان المقصود من البديل فى هذه المحاضرة هو الاطار العام لمخطط التطور فى اليمن بشطريها ، ليكون بديلا عن الاطار الماركسى الذى شرحناه فى الشق الأول من المحاضرة .

أى أن المقصود طرحه الآن هو « برنامج وطنى يمنى مرحلى » يقود التطور فى اليمن بشطريها .

« **البـديل » لكل ما جاء عن الماركسية فى الشق الأول من هـذه المحاضرة ، هو باختصار « نقيض » كل ما جاء فيها تماما .**

أولا — بديل « الالحـاد » هو « الايمان » .. ونحن نعترف ونتباهى بأننـا مؤمنون وعصريون متطورون فى نفس الوقت .. **نؤمن بالله ، ونؤمن بملائكته ، ونؤمن بكتبه ، ونؤمن برسـله ، ونؤمن بلقائه ، ونشـهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله .**

ولا نجد فى ايماننا هذا ما يمنعنا من دراسة كل الأبحاث والنظريات ، وفحص كل الممارسات ، واستخلاص كل الايجابيات ، وتحديد كل السلبيات فى جميع الأنظمة والمجتمعات .. فايماننا بالله قد قام على العقل والدليل والحجة الواضحة .. فالدين لا ينهى عى التطور ، ولا يحد من المعرفة ، بل يأمر بالعلم ، وبالمزيد من العلم ، وكانت أول سورة نزلت من القرآن الكريم هى سورة العلق .. فقـال تعالى : « **اقـرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسـان من علق ، اقـرأ وربك الأكـرم ، الـذى علم بالقـلم ، علم الانسـان ما لم يعـلم** » .

فكانت هذه السورة قاطعة الدلالة بأن العلم هو « **بداية الهداية** » ، وليسـت الهـداية هى « **نهـاية العـلم** » . كمـا قال تعـالى « **وقل رب زدنى علمـا** » .

اذن لا يوجد أى تعارض بين أن نكون مؤمنين وبين أن نكون متعلمين ومعلمين ، بل اننا كلما استزدنا من العلم كلما اقتربنا من الله .. فقال تعالى: « **شـهد الله انه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم** » .. وقال الرسـول صلى الله عليه وسلم : « **العلماء ورثة الأنبيـاء** » .

والاسلام لا يقر التخلف والفقر والحـرمان ، بدليل قوله تعـالى : « **قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق** » .

الشيطان وحده هو الذى يسوق الناس الى الفقر وليس الاسلام بقوله تعالى : ((**الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلا**)) .

فالأصل فى الأشياء كلها أنها حلال الا ما حرم الله بنص قاطع ، وما حرم الله محصور فى اطار قوله تعالى : ((**قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون**)) .

الاسلام لا يقر تعليق المؤمنين بآمال النهضة ثم تعويق تنفيذها ، مما يوقع المؤمنين فى الحيرة والقلق ويقدمهم فريسة سائغة للأفكار الالحادية الهدامة بقوله تعالى : ((**ولا تتخذوا ايمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم**)) .

الاسلام لا يقر تفريق الشعب وتمزيق صفوفه باسم التقدمية ، لأن الاسلام كله تقدمية اذا طبقت شريعته تطبيقا صادقا بقوله تعالى : ((**من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ، فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون**)) .

الاسلام لا يقر تعميق الخصومات بين المؤمنين ، بل يأمر بالاصلاح بينهم بقوله تعالى : ((**انما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون**)) .

الاسلام لا يقر الفوضى القضائية بقوله تعالى : ((**ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ، واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**)) .. وقوله تعالى : ((**يا داود انا جعلناك خليفة فى الأرض ، فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله**)) .

الاسلام لا يقر الحبس الانتقامى الذى لا تصدر به أحكام شرعية بقول

رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((**دخلت امرأة النار فى هرة حبستها حتى ماتت جوعا وعطشا**)) .

هذه بعض أحكام الاسلام ، وليس فى الاسلام ما يمنع من الاجتهاد المستمر والاستفادة المتواصلة من جميع العلوم والأبحاث العصرية المتطورة لتحقيق مصالح المجتمع المتجددة ما لم يصطدم ذلك بنص قاطع فى القرآن أو السنة .

وليس فى القرآن أو السنة نص قاطع يمنع تحقيق مصالح المجتمع الحقيقية التى تتطور مع سنة التطور .

ولقد أثبت التاريخ أن المسلمين عندما أقاموا دولتهم وبسطوا سلطانهم فى أنحاء الارض ، كان علماء المسلمين يقودون الحضارة ويتزعمون التطور ويخططون التقدم ويرسمون النهضة ويتصدرون صفحات العلوم والفنون ، ويقدمون الى الانسانية أرقى مبدعات العقول وأحدث مبتكرات العبقرية ، حتى انتشلوا أوروبا من عصر التخلف والظلام وفرضوا عليها فجر التقدم والنهضة .

ثانيا — بديل ((دكتاتورية الطبقة العاملة)) هو ((تعاون كل الطبقات)) فى اطار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتشريعات التى تستمد من الاسلام ، وتستهدف تحقيق الوصول الى وحدة انسانية ووطنية تشيع فيها المحبة ويسود فيها التضامن ، بدلا من الحقد والكراهية والصراع .

ثالثا — بديل ((المركزية الديموقراطية)) هو ((الشورى الحقيقية)) التى يتولاها ممثلو الشعب الذين يضع المجتمع ثقته فيهم ، حتى يكون الحكم السياسى حكما شوريا تقيمه وتحرسه ارادة الأغلبية ، وحتى يصبح قرار السلطة العليا فى **المجتمع منسجما مع الارادة الشعبية تحقيقا لقوله تعالى** فى سورة الشورى : ((**وأمرهم شورى بينهم**)) ، وقوله تعالى فى سورة آل عمران : ((**وشاورهم فى الأمر ، فاذا عزمت فتوكل على الله**)) .

أى أن مراحل اتخاذ القرار فى النظام الاسلامى تمر أولا بالشورى الحقيقية .. ثم ثانيا بعزم القائد ، أى اتخاذ قراره وفق هذه الشورى الحقيقية .. ثم ثالثا بتوكل القائد على الله ، أى اخلاصه وصدقه مع الله فى استخلاص عزمه أى قراره بعد هذه الشورى الحقيقية مستلهما التوفيق من الله .

وبذلك تتحقق الديموقراطية من الشورى ، وتنبع القيادة من العزم ، ويتجلى الاخلاص من خشية الله .

رابعا — بديل ((الصراع)) كمنطلق الى التطور هو **((التخطيط العلمى))** الذى يضمن تعاون كل الطاقات المادية وتهيئة الظروف الملائمة التى تتحرك من خلالها كل الطاقات المنسقة فى اتجاه التطور .

خامسا — بديل ((القيمة)) كأساس ماركسى فاشل فى تحديد الأسعار ، هو **((القوانين الاقتصادية))** التى تتأثر بالتخطيط الاقتصادى وتؤثر فى الانتاج والتوزيع ، وفى العرض والطلب .

وأما علاج الاستغلال فانه يمكن أن يتحقق داخل اطار التشريعات الاسلامية ، وفق قوله تعالى : **((ولا تبخسوا الناس أشياءهم)) ، بمعنى** النهى عن اغتصاب مجهود الغير واستغلاله وحرمانه من ثمرات مجهوده .

كما يتحقق علاج الاستغلال بالقوانين المرنة التى تتلاءم بصفة مستمرة ، وتوفق بين الحاجة الاجتماعية الى **((زيادة العدل الاجتماعى))** وبين الحاجة الاقتصادية الى **((زيادة الانتاج القومى))** .

سادسا — بديل ((الالغاء الماركسى للملكية الخاصة لوسائل الانتاج)) هو ((بقاء الملكية الخاصة)) كمبدأ أساسى للملكية ، مع امكانية قيام الدولة ببعض فروع الانتاج كموارد الطاقة والمرافق العامة والمشروعات **التى لا يقدر الافراد على القيام بها ..**

وان اقرار مبدأ الملكية الخاصة عموما كمبدأ أساسى فى اطار التكاليف الشرعية المرتبطة بها ، الى جانب القوانين الاقتصادية التى تنظمها ، يحقق استمالة الأفراد الى الخلق والابداع والمزيد من الانتاج .. مما لا يقتصر نفعه على هؤلاء الأفراد المبدعين وحدهم ، وانما يمتد أثره ليشمل المجتمع بأسره عن طريق زيادة العمالة وزيادة الانتاج ومضاعفة الثروة القومية ، الأمر الذى يرفع مستوى المعيشة بصفة عامة ويحقق المزيد المتصاعد من الرفاهة العامة و « **العدالة الاجتماعية** » التى تتضمنها قوانين العمل والضرائب التصاعدية التى تزيد من دخل الدولة فتمكنها من القيام بالمزيد من الخدمات وتحسين أحوال المجتمع .

ولقد رأينا كيف عاد الاتحاد السوفيتى الى اقرار الحافز المادى فى الانتاج ، مخالفا بذلك أصول النظرية الماركسية ، وذلك بعد أن لمس الاسترخاء البشرى المعتاد الذى يخلقه التواكل المستمر على ضمان الدولة .. وهكذا أعاد الاتحاد السوفيتى النظر فى النظرية الماركسية كى يسد حاجات المجتمع السوفيتى .

سابعا — بديل « نقل نظرية ماركسية فاشلة جاهزة » لتطوير المجتمع .. كل مجتمع .. هو «**تفصيل خطة تطور**» على مقاس كل مجتمع .

ومع الاشارة الى كل ما سبق ايضاحه فى هذه المحاضرة ، نقترح لليمن بشطريها باختصار ما يلى :

١ — بعد أن تحدد الصراع فى اليمن بأنه صراع بين عقيدتين « **عقيدة أممية ماركسية** » أساسها الالحاد .. و « **عقيدة عربية اسلامية** » أساسها الايمان لم يعد أمام كل مسلم فى اليمن بشطريها سوى العمل على ايقاف الردة الزاحفة على بلادهم .

فاليمنيون الذين رفع أجدادهم راية الاسلام فى ربوع الارض ، أحق من يحافظ على بقاء هذه الراية مرفوعة فى أرضهم الطيبة .

واذا كان للالحاد ((جنود خفاء)) من المنافقين ..

فليكن للايمان ((جنود فداء)) من المؤمنين .

٢ ــ ان طبيعة الصراع الآن فى اليمن تدعو الى البدء بالحــديث عن العقيدة الاسلامية فى مجال الحــديث عن الوحدة اليمنية ، بحيث **اذا أقرت القوى المعنية بالأمر الالتزام بهذه العقيدة العربية الاسلامية ، فان الوحدة بين شطرى اليمن يمكن أن تتحقق فى الحال .. ويمكن بعدئذ معالجة جميع التفاصيل الفنية ضــمن دولة الوحــدة .**

ولا يكفى الاعلان عن أن الشريعة الاسلامية المصدر الأساسى للقوانين ، وانما يلزم الاعلان عن التخلى نهائيا عن العقيدة المــاركسية .

٣ ــ فيما يتعلق بالخطة التى يمكن أن تقــــود الآن الشعب اليمنى فى شطرى اليمن الى التطور والنهضة ، فانها ينبغى أن تكون **خطة اسلامية علمية يمنية مرحلية .**

خطة اسلامية ، بمعنى أنها تستمد أصولها وجذورها من الشريعــة الاسلامية .. وفى مجال المصالح المرسلة متسع خصب للاجتهاد العصرى ، ما لم يصطدم ذلك مع نص قطعى من القرآن أو السنة .

خطة علمية ، بمعنى أنها تستمد عناصرها وتفاصيلها من أحدث الأبحاث الاقتصادية والتكتيكية والاجتماعية ، حتى تصاغ هذه الخطــة من نسيج العصر الحديث ، فتقفز باليمن الى موكب التقدم .

خطة يمنية ، بمعنى أنها تنبثق من ظروف اليمن بالــذات وتســتهدف تطويرها هى بعينها ، حتى تتلاءم مخططات التطور مع « **ظروف التطور** » .

خطة مرحلية ، بمعنى أنها تستهدف عــلاج المرحلة اليمنية الحــالية وحدها ، والتى نلم الآن بظروفها ونعلم حاليا وسائل تطويرها ، وذلك حتى تتلاءم مخططات التطور مع « **تطور الظروف** » .

وفى الحقيقة كنا فى غنى عن وصف هذه الخطة بأنها خطة علميـة يمنية مرحلية ، ما دمنا قد بدأنا بوصفها بأنها اسلامية .

فالاسلام يأمر بالعلم وبالمزيد من العلم ، أى يأمر بالعلمية .

والاسلام يأمر بمراعاة الظروف المعينة بالحلول الشرعية ، أى يأمر بمراعاة الظروف الموضوعية .

والاسلام يأمر بمراعاة الظروف المعنية بالحلول الشرعية ، أى يأمر مع كل مرحلة من مراحل الحياة ، أى يأمر بأن تكون اجتهادات التطور مرحليـة .

ولذلك كان الأولى بنا أن نكتفى بوصف خطة التطور بأنها اسلامية ، وفى اسلاميتها ما يتضمن كل هذه المعـانى .. لكننا مـع ذلك أردنا ذكر هذا بالتفصيل حتى نقنع من يزعمون احتكار العصرية بأننا أيضـا نفهم مقتضيات العصر .

٤ ـ ما دمنا نتفق على أن الاسلام هو « **نقطة البداية** » وأن الاسلام هو « **اطار الغاية** » .. فعندئذ لن نختلف على التفاصيل الاقتصادية التى تراعى التكامل الاقتصادى على مستوى « **كل اليمن** » .. كما تراعى فرص التكامل الاقتصادى على مستوى « **كل العرب** » .. واضعين فى اعتبارنا محاولة السعى **الى تحقيق وحدة اقتصادية اسلامية على مستوى** البـلاد الاسلامية ، **ذلك لان التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى أى جزء عربى مرهون** بمدى التكامل الاقتصادى **العربى فى نطاق وحدة اقتصادية** عربية تمهـد السبيل الى قيام وحدة سياسية عربية .

وعنـدما يكون الاجتهاد نابعا من الواقع ، ومسـتهدفا تجميله ، فان التطور يمكن حينئـذ فقط أن يتحقـق بـ « علميـة » لا تقـر التخلف و « موضوعية » لا تثير حفيظته .

٥ ـ مشكلة اليمن تتلخص ـ كمـا سبق أن أوضحنا فى محاضرتنا

السابقة (سوق الشعارات فى اليمن) — فى أن اليمن بشطريها تعانى من **(ندرة ارادة — وندرة ادارة — وندرة خبرة — وندرة مال)** .. بهذا الترتيب بالذات ، **ثم ندرة ادراك ((هــذا بالذات))** .

و ((**الارادة**)) تختلف عن الرغبة ، فيمكن أن توجــد ((**رغبة تطور**)) ولا توجد ((**ارادة تطور**)) ، لأن الرغبة هى مجرد تمنى .. مجرد أمل .. انها رجاء ونية حسنة .

وأما الارادة فهى رغبة مشفوعة بعمل تنفيذى محدد وقاطع ، ومدعمة باصرار متواصل ومقصود .. وتصميم متطلع الى هدف معروف ومطلوب .

فالرغبة فى التطور لا تعنى ارادة التطور ، ما لم يضــــعها أصحابها فى قالب تنفيذى يكتسب الصدق من الحركة الدؤوبة التى تستهدف تحقيق التطور بقوله تعالى : ((ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة)) .. وأكبر عدة للارادة هو صدق الاستعانة بأهل العلم والفن كى تتحقق القدرة الفعلية على تحقيق التطور بقوله تعالى : ((فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون)) .

و ((**الادارة**)) هى الاطارات البشرية ذات الكفاءات التى تكفل توفير الحد الأدنى الذى تقتضيه الخطة الاقتصادية ، والادارة الصالحة تنتظم فى شكل هرمى ، وتتركز مهمتها الرئيسية — الى جانب تصريف شئون المجتمع وقيادة مخططات التطور — فى المحــافظة على الملاءمة التنفيذية لمفردات هذه المخططات ، وفى متابعة مسارها ، وفى محاسبة المسئولين عنها .

و ((**الخبرة**)) هى الاطارات الفنية ذات التخصصات العالية والمتوسطة القادرة على تحريك عملية **التطور فى مجالات الانتاج** والخدمات المختلفة .

و ((**المــال**)) هو طاقة **هذا التحرك نحو التطور .. هو** رؤوس الأموال التى تضع المقومات البشرية والمــادية للتطور فى عجلة التطور .. هــو تمويل الادارة ، وتمويل الخبرة ، والاستزادة من سرعة تطور هذه العناصر المتكاملة .

فالارادة تنشىء الادارة .. والادارة تهيىء الخبرة .. والخبرة تستثمر المـــال .

وعند ادراك ذلك يبدأ الاتجاه الحقيقى الصادق نحو التطور .

أى عند ادراك ضرورة وجود هذه العناصر .. **وبهذا الترتيب بالذات .**

٦ ـــ ندرة الارادة فى اليمن يمكن علاجها فى اليمن ، لأن قدرة توفيرها تتوقف على صدق اليمنيين وحدهم .. ولا أحد غيرهم .

ولا شك فى أن الخلاف الضارب الآن فى البلاد حول اختيار العقيـــدة المناســـبة للتطور ، والذى تحـــول الى صراع دموى ، قد منع ظهور « **نقطة البداية** » المطلوبة والمنتظرة .

لذلك تستهدف هذه المحاضرة **بما تقدمه من برنامج يمنى وطنى للتطور** كبديل علمى وموضـــــوعى لهذا الصراع أن تســـــاعد على ميلاد الارادة الواحدة .. ارادة التطور التى يلزم أن تعمقها وتحميها الطـــــلائع اليمنية الصـــادقة جنبا الى جنب مع جميع أجهزة الدولة المدنية والعسكرية ، كما يلزم أن تتشبع بها جميع البرامج التعليمية فى جميع المراحل الدراسية .

٧ ـــ ندرة الادارة وندرة الخبرة فى اليمن يتحقق عـــلاجهما بوضـــع الخطة الاقتصادية للتطور ، التى على ضوء احتياجاتها يمكن معرفة أنواع التخصصات الادارية والفنية المطلوبة لانشاء الجهـــــاز العصرى الادارى والفنى ، وبعد ذلك ـــ وليس قبـــل ذلك ـــ يمكن وضع السياسة التعليمية والتدريبية الملائمة لتخريج التخصصات المطلوبة وفقا للاحتياجات المحـــددة فعلا فى الخطة الاقتصادية .

وبذلك لا يحدث الخطأ الشائع فى الدول النامية ، عندما تتضمن البرامج **دراسات** غير مطلوبة **فى مجال العمل الفعلى ، أو دراسات غير** كافية له ، أو دراسات زائدة عليه .

وبطبيعة الحال لا يمكن تأخير البدء فى تنفيذ الخطة الاقتصـــادية للتطور ، الى أن يتم تخـــريج كل الخـــريجين المطلوبين ، وانما يمكن البدء فى تنفيـــذها فور اقرارها بالاستعانة بالخبرات الادارية والفنيـــة اليمنيـــة الموجودة حاليا فى البلاد ، والتى لم توضع فى مكانها المناسب حتى الآن ، مع تطعيمها بالخبرات الادارية والفنية العربية ، ثم الأجنبية اذا لم الأمر .

وذلك مع البدء فى تنفيذ السياسة التعليمية الجديدة المنبثقة عن الخطة الاقتصـــادية ، حتى يمكن الوصول ، ذات يوم ، الى أن يكون كل الجهـــاز الادارى والفنى اليمنى من اليمنيين المتخصصين .. وبذلك يضيق مجـــال الاســـتعانة بالخبرات غير اليمنية حتى تنحصر فى التخصصـــات المتطورة المتجددة ، والتى تتسابق مع الأفق المرئى فى التطور والتقدم .

٨ ـــ ندرة المـــال فى اليمن يتحقق علاجها بتوفير الاستقرار العقائدى الاسلامى فى البلاد ، حتى يمكن اصدار التشريعات التى تطمئن أصحاب الأموال اليمنيين ، المقيمين والمهاجرين كى يستثمروا أموالهم داخل اليمن ، كما يستميل المستثمرين العرب وغيرهم من أصدقاء العرب كى يتشـــجعوا على استثمار أموالهم تحت سلطان اليمن .

والى جانب ذلك **يتوقف توفير المال اللازم والضرورى فى اليمن على توفير العقلية التى تســـتهدف تطوير اليمن « بالعلم » وتتفادى تمويهه « بالشعارات »** .. هذه العقلية التى تضع المصلحة الاقتصادية فى جوهر أهدافها السياسية .. ولقد أثبتت التجربة أن الخطأ الشائع الذى تمثـــل فى وضع الأهداف السياسية فوق المصالح الاقتصادية لم يحقق شيئا ، لم يحقق الأهداف السياسية ولا المصالح الاقتصادية .

لأن مثل هذه السياسة المعكوسة لا تنبع من مصلحة المجتمع الحقيقية ، وانما من عصبية الالتزامات النظرية ، أو التطلعات الشخصية ، والمبارزات الحزبية والشللية .

وعلى ضوء التجارب عاد كثير من الزعماء السياسيين الى الأخذ برأى العلماء الاقتصاديين ، فعادوا الى « سياسة الانفتاح الاقتصـــادى » تحت ضغط الرغبة المخلصة والعلمية فى تحسين فرص النهضـــــة الاقتصادية فى بلادهم .

وقد رحب الاقتصاديون بشعار الانفتاح الاقتصادى ،واعتبروه «**ضرورة اقتصادية** » .. وهاجمه الحزبيون واعتبروه « **ردة رجعية** » .

وحتى عندما أقر الاتحاد السوفييتى نفسه سياسة الانفتاح الاقتصادى أخيرا اعتذر الملتزمون نيابة عنه وقلوا أن له « **ظروفا خاصة** » وأرادوا بهذا التبرير أن يسمحوا للاتحاد السوفييتى ما لا يسمحون به لمجتمعاتهم ضمانا للحفاظ على الالتزام الماركسى النظرى .

ولقد سبق أن كتبنا أكثر من خمســـــة وعشرين مقـــالا مطولا خلال السنوات الثلاث الماضية فى صحيفة أخبار اليوم ومجلة آخر ســـــاعة القاهريتين ، نادينا فيهـــا بضرورة التعـــاون العربى وضرورة الانفتاح الاقتصادى ، وشرحنا فى هـــذه المقالات المبررات العملية والاحتيـــاجات الضرورية المنبثقة من الظروف الموضوعية الاقليمية والعربية ..

ولقد أثبت التعاون العربى دوره الفعال فى معارك ١٠ رمضـــــان المجيدة والخالدة مما قطع السنة المتشنجين .

ولما بدأت مصر تأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى قرأنا فى صحفهـــا ومجلاتها مناظرات حول الموضوع المذكور ، وقد رد على الماركسيين الدكتور جمال العطيفى وكيل مجلس الشعب المصرى فى مجلة الطـــليعة المصرية الصادرة فى أول أكتوبر ١٩٧٣ بقوله : « **ان العمل الاشتراكى لم يعـــد حتما عليـــه أن يلتزم التزاما حرفيـــا بقوانين جرت صياغتها فى القـــرن التاسع عشر** » .

كذلك أشار الدكتور السيد جاب الله وزير التخطيط المصرى فى صحيفة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٢/٢ أغسطس سنة ١٩٧٣ الى حملات الماركسيين ضد سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مؤتمره الصحفى الذى كان يقدم فيه خطة التنمية لعام ١٩٧٤ ، وقال : ((**ان حملات التشكيك لن تؤثر فى سياستنا التى تقوم على التوسع فى الانفتاح الاقتصادى لجذب أكبر قدر من رؤوس الأموال العربية والأجنبية .. وأن مصر لن تعود الى سياسة الانكماش الاقتصادى ؟**

ويقصد الدكتور الوزير بسياسة ((الأنكماش الاقتصادى)) ((الانغلاق الاقتصادى)) لأن الانغلاق لا الانكماش هو الذى كان سائدا قبل اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر .

وفى هذا المعنى ذكر المهندس ابراهيم سالم محمدين وزير الصناعة المصرى فى صحيفة أخبار اليوم القاهرية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٧٣ قائلا : **((أن الذين يتصورون أننا قادرون على اقامة الأسوار حولنا ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى يخطئون فلا توجد دولة فى العالم حققت لنفسها الاكتفاء الذاتى .. وأن الضعفاء هم وحدهم الذين يخافون من رؤوس الأموال الأجنبية ، ونحن لا نخاف مادامت هذه الأموال تعمل فى ظل القوانين المصرية وتحت رقابة الدولة)) .**

ثم تساءل الوزير قائلا : ((**أيهما أفضل أن أحصل على قرض او استثمار يساعدنى على تصنيع مواردى وتنمية دخلى .. أم أترك ثرواتى الطبيعية بغير استغلال)) ؟ .**

معنى ذلك أن ((**الظروف الاقتصادية الخاصة**)) هى التى تدفع الى اختيار ((**الحلول الاقتصادية الخاصة**)) .

هذه حقيقة بديهية ما كان ينبغى أن تكون محل مناقشة .

والدول الماركسية التى بلغت مرحلة المرونة الفكرية بدأت تعترف بهذه الحقيقة ، ومن ذلك تصريح اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فى بلغراد بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٣ حيث قال : ((**ان من حق كل دولة شيوعية أن تسير بشكل يتفق مع ظروفها الخاصة)) ، فهدم أساسا هاما ورئيسيا من أسس الماركسية .**

وظروفنا الخاصة فى اليمن تدعونا ، أكثر مما تدعو غيرنا ، الى أن ان نتوسع بـ ((اكبر قدر ممكن)) فى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، محافظين فى جميع خطواتنا على استقلالنا السياسى الذى هو فى الأساس ليس محل مناقشة ، ولا مزايدة ولا مناقصة .

٩ ــ ما دمنا قد اتفقنا على امكانية قيام ملكية عامة لبعض وسائل الانتاج الرئيسية بشرط الا تزيدملكية الدولة فيها عن ٥١ ٪ من رؤوس أموالها كما سبق أن رسمنا نظامنا الاقتصادى فى اليمن منذ سبتمبر ١٩٦٢ ، فيحسن بنا أن نوضح بعض الملاحظات الرئيسية على مثل هذه المشروعات التى تشترك فيها الدولة بهذا القدر من رأس المال والادارة :

أ ــ يجب أن تدار هذه المشروعات على أسس اقتصادية وليس على أسس خيرية ، حتى توجد علاقة اقتصادية بين حجم العمالة وحجم الانتاج ، فتصبح أسعار الانتاج عند المستوى الاقتصادى الحقيقى الذى يمكن بمقتضاه الحكم على نجاح المشروعات من عدمه .. وأما فى غياب هذه العلاقة الاقتصادية فان المجال يتسع لتوظيف أعداد من الطاقات البشرية دون أن يكون لأكثرها أدنى حاجة داخل المشروع فتزداد تكلفة الانتاج بزيادة حجم الأجور من ناحية ويتناقص حجم الانتاجية طبقا لقانون تناقص الغلة من ناحية أخرى .. وبذلك ترتفع الأسعار التى يتحملها جمهور المستهلكين ، وتتعذر محاسبة المسئولين عن هذه المشروعات حيث لا رأى لهم فى حجم العمالة الزائدة التى تفرضها الدولة عليهم فرضا .

ب ـ تجب مراعاة احتياجات المجتمع واحتمالات استمرار توفر مواد الانتاج وفرص تصريف المنتجات محليا وخارجيا ، وظـروف العمـالة واثر التوسع فى اقامة مشروعات معينة فى ظروف معينة على مستوى الأسعار العـــام .

جـ ـ تجب مراعاة آثار المشروعات التى تقام بقروض دولية عنـــد تخصـيص ((كل)) أو ((معظم)) انتاجهـا لسداد هـــذه القروض ، لأن ذلك يؤدى الى ارتفاع فى مستوى الاسعار فى الدولة بقدر القـــوة الشرائية الجـــديدة ومضاعفها عنـدما تتداول فى الســـوق فى صورة الاجور والمرتبات والنفقات الانتاجيـة التى تصرف محليـا دون أن يقابلهـا انتاج يطرح محليا أو يباع دوليا ويشترى بحصيلته احتياجات تطرح فى السوق المحلية لتمتص هذه القوى الشرائية الجديدة .. وتتوازن معها .

١٠ ـ انشاء ((**جهاز فنى اقتصادى**)) يضم خبراء على مســـتوى عال فى الشئون الاقتصادية والتجارية لدراسة المشروعات الاســـتثمارية وعرض هذه الدراسات مجانا على الذين يريدون الاستفادة منها قبل اقامة مشروعاتهم فى اليمن ، مع تزويدهم بالتقارير والخدمات الفنية والتجـارية والقيام بمساعدتهم مجانا فى الاتصالات مع المؤسسات الاقتصـــــادية والصـــناعية فى الخارج .

١١ ـ ((**تشجيع الاستثمار**)) كى يمكن استمالة الادخار حتى تتوقف عمليات الاكتناز وهروب الأموال اليمنية الى الخارج ، وبالتالى يمكن ايجاد توازن بين الانتاج والاستهلاك لان زيادة الادخار تحدث أثرين فى وقت واحد، فهى تؤدى الى الحد من الاستهلاك ، كما تؤدى الى المزيد من الانتـــاج ، وبالتالى يزداد حجم الثروة القومية ويتضاعف الدخل القومى .

١٢ ـ ((**منع الاحتكار**)) لا سيما فى مجال السلع التموينية والسلع الأخرى الضرورية المرتبطة بتطور البلاد ، وذلك عن طريق تدخل الدولة فى

اتجاه زيادة عرض هذه السلع بأسعار قريبة من أسعار تكلفتها ، أو أقل من ذلك بالنسبة الى السلع الغذائية الأساسية للشعب ، وتتحمل الدولة فروق الأسعار تخفيفا عن كاهل جماهير الشعب ذات الدخول الصغيرة .

١٣ — ((**الاحتفاظ بمستوى عام للأسعار يتفق مع المستوى العام لمتوسط دخول المواطنين**)) حتى لا تضيع جهود الدولة من أجل رفع مستوى معيشة الشعب فى بالوعة الارتفاع المستمر فى مستوى الأسعار ، ويتم **ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادى والاجتماعى المدروس .**

١٤ — انشاء ((**بنك للتسليف الزراعى وبنك للتسليف الصناعى**)) وانشاء فروع لهذين البنكين فى المناطق الرئيسية فى البلاد ، وذلك بغرض تمويل المشروعات الزراعية والصناعية حتى لا يعوق نقص المال النقدى حركة التنمية فى البلاد ، ويمكن ايجاد صيغة قانونية واقتصادية وشرعية تحقق مصلحة البنك المختص فى هذا التمويل مع ضمان حقوقه .

١٥ — **انشاء ((جمعيات تعاونية زراعية وصناعية واستهلاكية)) .** وتشجيع قيام الشركات المساهمة لتوسيع قاعدة الملكية الجماعية الانتاجية واعطاء الفرص الاستثمارية لصغار المدخرين فيزداد دخلهم الخاص ويرتفع مستوى معيشتهم ، مع ايجاد سوق يسهل عملية تداول الأسهم وينظم عملية تحويلها بسرعة الى مال سائل مما يبعث الى المزيد من تشجيع الادخار المزيد من الاستثمار .

١٦ — اقامة ((**صناعات تحويلية زراعية خفيفة**)) تستميل المزيد من الانتاج الزراعى والمزيد من فرص تسويقه .

١٧ — ((**علاج العجز الكبير الموجود حاليا فى الميزان التجارى**)) وذلك عن طريق القيام بمشروعات انتاجية زراعية ، وهى فى مثل ظروف اليمن الاقتصادية الحالية تحقق انتاجية عالية بالنسبة الى رؤوس الأموال التى تستغل فيها ، كما تحقق عائدا سريعا فى نفس سنة الاستثمار تقريبا . مع الاهتمام بالبحث عن البترول والمعادن والانتباه السريع الى الثروة السمكية وتعليبها وتسويقها .

١٨ ــ ((**ايجـاد توازن ذاتى بين ايرادات الـــدولة ومصروفات**)) بقدر الامكان ، ودون انتظار لنتائج الخطة الاقتصادية ، وذلك باعادة النظر فى تنظيم وتحصيل موارد الدولة وتنميتها ، وترشيد أوجه الصرف الحكومى، والعمل على حسن الاســـتفادة من طاقات موظفى الدولة وخبراتهم غير المستغلة ، وتمكين الذين يتقاضون مرتباتهم من الدولة بغير عمل يؤدونه لها من القيام بأعمال منتجة تزيد من دخل الدولة .

١٩ ــ ((**تنظيم جبـاية الضرائب بصـــفة تصاعدية**)) على الأرباح الصناعية والتجارية والدخـل العام مع اعتبار حـد أدنى للدخل يعفى من الضرائب .

والاهتمام بتحصيل الزكاة ، باعتبارها فريضة دينية وركنا من أركان الاسلام وصرفها فى مصارفها الشرعية .

٢٠ ــ انشاء ((**مراكز للتدريب المهنى والحـــرفى**)) لايجــاد مهنيين ذوى كفاءات فنية ملائمة لمقتضيات التطور ، مع تنمية مواهب وقـــدرات وكفاءات الطبقة العاملة لزيادة انتاجيتها وصولا الى زيادة دخلها .

٢١ ــ ((**الاهتمام بشئون المهاجرين اليمنيين**)) ، وانشاء ادارة خاصة بهم تلحق بوزارة الخارجية تتولى السهر على مصالحهم فى مهاجرهم وتعمل على توثيق صـــلاتهم بالوطن وتشجيــع وتسهيل عمليات تحويل مدخراتهم الى البـــلاد .

٢٢ ــ يلزم أن يكون ((**التعليم مجانيا**)) مادامت السياسة التعليمية سوف تنبثق من الخطة الاقتصادية ، فانها حينئذ تعتبر استثمارا اقتصاديا ، كما يلزم العمل قدر الطاقة على تحقيق محو الأمية .

٢٣ ــ ((**مجانية العلاج**)) علاوة على كونها هدفا اجتماعيا ، فانهــا أيضا هدف اقتصادى لأن مقاومة الأمراض المتوطنة ترفــع قدرة المواطنين

على الانتاج ، وحيث أنه فى بداية التطور الاقتصادى لا تستطيع الدولة أن تكفل مجانية العلاج بالنسبة الى جميع أنواع الأمراض ، فانه يحسن أن تبدأ الدولة بتطبيق مجانية العلاج بالنسبة للأمراض الاكثر فتكا بالمواطنين .

٢٤ — ان التقدم الاقتصادى لا يتحقق بشكل مطرد الا فى ظل ((**أنظمة قضائية ، وضمانات قضائية**)) تكفل قدرة المحاكم على فهم القضايا الجديدة للمجتمع ، كما تكفل سرعة البت فى هذه القضايا حتى يتفرغ المتخاصمون بسرعة الى متابعة شئونهم الأساسية ، ولذلك يلزم الاسراع فى تقنين الشريعة الاسلامية ووضع الاجتهادات المناسبة لمعالجة المشاكل المستجدة ، واصدار قانون ينظم اجراءات التقاضى وتنفيذ الأحكام النهائية .

٢٥ — انشاء ((**قضاء تجارى**)) أى محاكم تجارية للفصل فى القضايا التجارية لأن طبيعتها التجارية تختلف عن طبيعة القضايا المدنية .

٢٦ — انشاء ((**قضاء مستعجل**)) أى محاكم مستعجلة للفصل فى القضايا التى لا تحتمل أى تأخير فى الفصل فيها .

٢٧ — انشاء ((**قضاء ادارى**)) أى محاكم ادارية حتى يستطيع كل مواطن أن يتظلم من القرارات الحكومية أمام جهات غير حكومية ، فيتحقق ضمان حسن اتخاذ القرارات الحكومية من جهة ، وضمان اطمئنان المواطن الى امكانية حصوله على حقه فى الانصاف من جهة أخرى .

٢٨ — انشاء ((**محاكم أمن دولة**)) للفصل فى جرائم الرأى وجرائم تعريض سلامة الدولة والمجتمع للخطر .

٢٩ — انشاء ((**رقابة ادارية**)) و ((**نيابة ادارية**)) لمراقبة سير الادارة الحكومية وتقديم من يلزم الى المحاكمة .

٣٠ — تشكيل ((**محكمة دستورية عليا**)) يكون من بين اختصاصها محاكمة رئيس وأعضاء المجلس الجمهورى ، ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس وأعضاء مجلس الشورى ، الذين يطلب مجلس الشورى محاكمتهم .

٣١ ـ ((**تحريم الحبس الذى لا تصدر به أحكام قضائية ، وتحريم الاعتقال السياسى**)) الا على ذمة محاكمة يتم البدء فى عقد جلساتها فور اجراء القبض على المتهم للنظر فى الحال فى أمر استمرار اعتقاله أو الافراج عنه مع استمرار محاكمته ، على أن تكون له حرية الدفاع فى محاكمة علنية الا اذا قضت المحكمة المختصة بسريتها بصفة استثنائية عندما تقتضى ذلك ظروف أمن الدولة .

٣٢ ـ انشاء ((**جهاز للمحاسبة**)) لمراقبة ومراجعة جميع الامور المالية المتعلقة بادارات الحكومة ..

٣٣ ـ الاهتمام بـ ((**الأمور ورعاية الطفولة**)) وتنظيم وحماية نشاط المرأة فى المجالات التى تتفق مع طبيعتها .

٣٤ ـ تنمية ((**تطلعات وملكات الشباب**)) وتعميق العقيدة الاسلامية والارتباط الوطنى والقومى فى نفوسهم ، وتنظيم نشاطهم السياسى والثقافى والرياضى ، وانشاء المراكز الثقافية والنوادى الرياضية فى انحاء البلاد ، واعتبار **التدريب الرياضى** والعسكرى مادة **من المواد الاساسية فى المدارس** والمعاهد والكليات .

٣٥ ـ العناية بـ ((**المساجد**)) وتثقيف خطبائها حتى تصبح المساجد مصابيح اشعاع ، ومنابر حضارية لمناقشة قضايا الساعة التى تهم المجتمع فى اطار دينى يتناسب مع طبيعة هذه القضايا وظروف العصر .

٣٦ ـ الحفاظ على ((**الشورى والقيادة الجماعية**)) ، حتى تتكون لدى الشعب اليمنى كفاءات قيادية عليا على مستوى المسئولية الوطنية .. وهذه هى الحكمة التى قدرها الدستور اليمنى مراعيا ظروف اليمن التى تمر بظروف استثنائية الان ، خاصة وهى تنتقل من عهد الامامة الفردى الى العهد الجديد الجماعى والشورى .

كلمة أخيرة

هذه هى الملامح الرئيسية للاجتهاد النظرى الذى نراه صالحا لليمن ، مع حرصنا على عدم الدخول فى التفاصيل التى لا يتسع لها وقت المحاضرة .

وقد لاحظنا المرونة الضرورية فى كل ما عرضناه من أفكار ، حتى تظل دائما قابلة للحوار والمناقشة ، وخاضعة للحذف والاضافة ، بحكم التطور وامكانية ظهور عوامل جديدة ، غير مرئية لنا من الآن ، قد تعترض أفكارنا التى نتوسم صحتها فتجعلنا نقتنع بأفكار أخرى جديدة ، أو تعرقل مخططاتنا التى نتفق الآن على كونها صالحة للتنفيذ فى **اليمن فتجعلنا نتفق على** مخططات أخرى مختلفة .

اننا نحرص على ((مرونة العرض)) لاننا ندرك ((مرونة التطور)) ...

كما ندرك أن ((**الصالح الممكن التطبيق**)) الآن ليس بالضرورة أن يكون هو ((**الصالح الممكن التحقيق**)) فى كل الأوقات .

لقد عرضنا الان اطارات عامة ، وليس تفصيلات خاصة ، حتى يمكن أن تتسع هذه الاطارات لتطور التفصيلات وتطور العلوم والمعارف ، كما تتسع لمعالجة التناقضات التى ستنشأ حتما من خلال التطبيقات والاكتشافات العلمية الجديدة .

واذا كنا نعيب على الماركسية أنها نسبت الى نفسها صفة الحقيقة النهائية ، فينبغى علينا أن نتحاشى بأنفسنا ارتكاب نفس الخطأ .

ولذلك ...

علينا أن نتأكد من الان من حتمية ظهور مفكرين غيرنا فى أوقات لاحقة يلمون بظروف جديدة لا نلم بها الان ، ويتوصلون الى علوم ومعارف جديدة ليست فى مقدورنا أن نتنبأ بها من الان .

فالشعوب تتطور فى أسلوب ((**ميكانيكى**)) متحرك .. وبصفة ((**ديناميكية**)) مستمرة .

فهى لا تتوقف عن الحركة .. ولا تكف عن التطور .. أى الانتقال الجزئى أو الكلى ، البطىء أو السريع ، من حالة الى حالة أخرى .. بما تحمله معها أثناء انتقالها من ظروف ومفاهيم وتقاليد ومظاهر وعلوم ومعارف متتالية تعبر بها عن مراحل متعاقبة .

وهى أثناء حركتها وتطورها تتعرض لعوامل مختلفة ، ذاتية وخارجية ذات تأثيرات متبادلة ومتداخلة تبطىء أو **تسرع فى حركتها وتطورها .**

وهذا ما ينفى عن مخططات التطور صفة النظرية المطلقة ويحصرها فى اطارها العلمى المرحلى. وهذا أيضا ما يفرض علينا أن نستمر فى مراقبة مخططات التنمية الاقتصادية واخضاعها دائما للحذف والاضافة ، كلما دعت ضرورة التطور الى ذلك ، وبالتالى لا يجوز أن نتصارع دمويا على ((**فرض**)) و ((**رفض**)) مخطط تطور ماركسى جرت صياغته فى ظروف خاصة منذ قرن وربع من الزمان .

اننا نأمل من هذا العرض ان تسود ((**الكلمة**)) بدلا من ((**القنبلة**)) .

فالذين يقومون الان بأعمال العنف فى الشطر الشمالى ، هم فى غالبيتهم عناصر يمنية ساءها استمرار التخلف الرهيب والمتزايد فى اليمن ، فتصورت أنه فى وسعها تحقيق التغيير الى الافضل .. بالعنف .. وليس بالعلم ..

وقد اختارت هذه العناصر ذلك العنف فى ظلام الرؤية السياسية التى أوجدها غياب الاجتهاد الذى يقدم لليمن برنامجا يمنيا لعلاج قضايا التخلف وقيادة موكب التقدم .

فكانت خسارة الوطن فيهم خسارة ((مزدوجة)) ، فالوطن يخسرها مرة حين يطاردون الابرياء .. ويخسرهم مرة أخرى حين تطاردهم الحكومة ..

وبعــد ...

ان هــذه المحــاضرة احساس عاطفى ودينى وعقلى ووطنى بمسئولية كبرى نحو شعب اليمن العريق ..

انها صرخة ضمير .. تدعو الى تضامن كل القوى المؤمنة الصــادقة الراغبة فى تحقيق التطور والتقدم فعلا فى اليمن بشطريها ، كى تدفع اليمن فى طريق الازهار والعدالة الاجتماعية ..

فان أحسنت فمن الله ..

وان أسأت فمن نفسى ..

وأسأل الله تعالى أن يجمع شمل اليمنيين فى الشمال وفى الجنوب على كلمة الحق .. فاذا بقيت بعد ذلك فئة منهم على عقيدتها الملحدة فهؤلاء لا نفع يرجى منهم بقوله تعــالى : ((لو خرجــوا فيكم ما زادوكم الا خبــالا ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم)) .

اذن ...

فلتكن رؤيتنا واضحة ومحددة ...

ولنحذر الذين يستفيدون من غموضها ، والذين وصفهم الله عز وجل بقوله : ((واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ، واذا خلوا الى شــياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون)) .

وفى الختام نذكر قوله تعالى :

((وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلــكم وصاكم به لعلــكم تتقون)) .

صدق الله العظيم ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

المناقشات

طالب : سمعنا أن الدكتور المحاضر حاول القاء هذه المحاضرة فى مجلس الشورى فى صنعاء عندما كان فى اليمن أخيرا ، ثم حاول القاءها فى جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية .. فما صحة ذلك ؟

المحاضر : ان فكرة القاء المحاضرة فى مجلس الشورى فى اليمن لم تكن واردة لا على ذهنى ولا على ذهن غيرى فى اليمن ، بل لم تكن المحاضرة نفسها معى أثناء وجودى فى اليمن ، كما اننى كنت حريصا فى اليمن على أن أستفيد من كل لحظة ، من لحظات وجودى فى وطنى ، فى اللقاء مع أبناء وطنى .. ولم يكن معى أى متسع من الوقت يسمح بالقاء محاضرة .

أما فكرة القاء المحاضرة فى جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية فهذه حقيقة صادقة ، واليمنيون هناك هم الذين طلبوا منى ذلك ، **وعدد اليمنيين الذين يدرسون فى المدارس المسائية فى السعودية ٨٠ (ثمانون) الف طالبا** وهؤلاء هم الذين أرسلوا الى المئات من مندوبيهم وقالوا : **ان عدد الطلبة اليمنيين فى مصر لا يزيد عن الف طالب فقط بينما نحن فى السعودية ثمانون الف طالبا ، ولذلك فنحن أولى بالاستماع الى المحاضرة من طلبة اليمن بمصر ...**

أمام هذا المنطق وافقت على القاء المحاضرة وطلبتها من مكتبى بالقاهرة ، ووصلت الى فعلا فى السعودية ، وكان الطلبة اليمنيون قد استصدروا من السلطات السعودية ترخيصا رسميا بالقائها .. وزارنى عميد احدى كليات جامعة الملك عبد العزيز مندوبا عن رئيس هذه الجامعة ليتفق معى على موعد القائها ، وأعلن عن ذلك فعلا ..

وفى آخر لحظة راجعت نفسي واعتذرت للطلبة اليمنيين بالسعودية

وقلت لهم اننى لو ألقيت محاضرتى أمامكم — وهى تتضـــمن البديل الذى اقترحه على اليمن — فسوف توافقون جميعا عليه لأنكم تتفقون معى فى الرأى ، وهو ما استنتجته من مناقشاتى مع مندوبى الطلبة الذين زارونى . ومعنى ذلك اننى لن أجد معكم حوارا ساخنا يبدى وجهات نظر غير وجهة نظرى التى تتفقون معى عليها .

أما فى رابطة الطلبة اليمنيين بالقاهرة ، مع ضـــآلة عدد طلابهـــا بالنسبة اليكم ، فاننى سأجد حوارا ساخنا نظرا لوجود فئات من الطلبة متنوعى الآراء والافكار . ولذلك أحب أن اناقشهم فى حوار ديموقـــراطى فأستمع اليهم ويستمعوا الى ونتبادل وجهات النظر لعلنا نصل الى اقتناع مشترك .

طالب آخر : القضية الوطنية فى حاجة ماسة الى تفكير سليم ووعى دقيق ودراسة تحليلية عملية نابعة من الواقع ، وليست نابعة من خلال دراسة الـــكتب والمراجع واخذ الملاحظات وعمل المقارنات والبدائل ، وما الى ذلك ، فالدراسة الواقعية الحقة أن اليمن ترزح تحت المعاناة والتخلف والظلم ، وهذا ما لم يتعرض له السيد الدكتور . . . .

المحاضر : هذه أول مرة أسمع فيهـــا اعتراضا على دراسة الـــكتب والمراجع ، واننى أتســـاءل : كيف يمكننى أن أناقش الماركســـية التى يرفع شعاراتها بعض اليمنيين فى اليمن دون أن أدرس الكتب والمراجع العلمية التى تؤهلنى لهذه المناقشة ؟ .. وهل يجوز علميا أن أتصدى للقضايا العلمية والوطنية وأعرض على العقلاء والمفكرين خلاصات واستنتاجات بغير أن أشير الى المراجع التى تؤكد صحة هذه الاستشهادات ؟

اننى لو ناقشت الماركسية بغير دراسة كتبها ومراجعها فاننى لن أكون أفضل من الذين رفعوا شعاراتها دون أن يطلعوا على كتبها ومراجعها .

واننى على أى حـــال أرجو أن أستمع الى رأى الزميل فى هذه المحاضرة بعـــد

ان يقرأها على مهل ويستوعبها شيئا فشيئا ، لأنه لم يكن معنا اثناء القائها وانما كان شارد الخاطر مشغولا في البحث عن كيفية رفضها فى عبارة واحدة او عبارتين .

احب أن أستمع الى راى الزميل ان شاء الله بعد أن يهدأ نفسيا ويقرأ المحاضرة بعد طبعها ، وبوسعه أن يتأكد من قيمتها العلمية بفرضها على اساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية ليشرحوا له ما جاء فيها .

طالب آخر : أشكر استاذنا الدكتور على محاضرته القيمة وأود أن استفسر عن بعض الأمور التى تدور فى ذهنى ، كما تدور فى أذهان الكثيرين ، وهى أن ثورة ٢٦ سبتمبر قامت لتخلص الشعب اليمنى من ظلم العهد الامامى ولتستعيد تطبيق الاسلام فى البلاد فى ظل نظام جمهورى شورى .. لكن الشعب اليمنى فى الشطر الجنوبى بعد أن حارب الاستعمار البريطانى وظفر بالاستقلال ، وجد نفسه خاضعا لمنهاج ماركسى مرفوض شكلا وموضوعا .. مما أدى الى نشوء صراع دموى داخل الشطر الجنوبى امتد حتى اغرق الشطر الشمالى فى بحاره الدموية ، **وان الوحدة اليمنية — وهى هدف جماهيرى لا خلاف عليه — أصبحت مستحيلة ، نظرا الى غياب المنهج الفكرى الواحد الذى تقوم عليه الوحدة ..** فى وقت لا تقبل فيه حكومة الشطر الجنوبى أن تتخلى عن ماركسيتها . ولا تتخلى حكومة الشطر الشمالى عن اسلامها .

ولذلك أسفرت اتفاقية الوحدة اليمنية عن مباحثات عقيمة فى أمور سطحية .. فكيف يمكن للسيد الدكتور أن يفسر لنا هذا الأسلوب فى المباحثات حول قضية جوهرية هى قضية الوحدة بين شطرى اليمن التى أصبحت الشعار الرسمى للشطرين معا ؟ كذلك ما رأيكم فى علاقة الانفتاح الاقتصادى بالاشتراكية .

المحاضر : فيما يتعلق بحـكومة الشطر الشمالى فاننى استطيع ان اقطع بانهـا لم ولن تتخلى عن اسلامها ، وفيما يتعلق بحـكومة الشطر الجنوبى فاننى آمل ان تعدل عن ماركسيتها ، وهذا سر اهتمامى بشرح النظرية المـاركسية .. على أمل أن أعرض حقائقهـا على من بهرتهم أضواؤها .. وأما فيما يختص بأسلوب المباحثات حول الوحدة اليمنية ، فلقد اقترحت فى المحاضرة تصورا معينا هو وجوب البدء فى الاتفاق على عقيدة دولة الوحدة .. **فاذا اتفق الطرفان على انها هى العقيدة الاسلامية فعندئذ يمكن أن تتحقق الوحدة اليمنية فورا وفى الحال ..** أما التفاصيل وعملية توافق القوانين فيمكن أن يتم كل ذلك فى اطار دولة الوحدة اليمنية **.. اننى من دعاة الاسراع فى تحقيق الوحدة اليمنية أو تحـديد مواقف صريحة تشير الى الطرف الذى يسعى الى كسب الوقت باسم الوحدة اليمنية من اجـل كسب مواقع سياسية تضر بقيم المجتمع اليمنى وتسىء الى أهدافه .**

أما فيما يتعلق بسياسة الانفتاح الاقتصادى وعلاقة ذلك بالاشتراكية ، فاننى أفهم الاشتراكية بأنها العدالة الاجتماعية الاسلامية .. وبهذا المفهـوم لا تتعارض سياسة الانفتاح الاقتصادى مع الاشتراكية .. وقد سبق أن ذكر مثل ذلك عبد الناصر فى خطاب القـاه فى معسكر قيـادة المنظمات فى حلوان فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حيث قال : ان الاشتراكية معناها « **عدم اسـتغلال انسان لانسان** » .. وقال فى معرض رده على الذين انتقدوه لأنه قرر اقامة منطقة حرة فى بورسعيد : « **ان أى قرار اقتصادى لا يتضمن استغلال انسان لانسان يكون قرارا اشتراكيا** » .

فالانفتاح الاقتصادى لا يلغى الاشتراكية بمعنى العدالة الاجتماعية الاسـلامية ، بل على العكس فانه يؤدى الى مزيد من فرص العمـالة والارتفاع بمستوى الدخل الفردى ومضاعفة الدخل القومى ، كما يمكن

الدولة من تحقيق مشروعات الضمان الاجتماعى وتوفير حد أدنى للأجور ، وما الى ذلك .

واذكر اننى كتبت مقالا فى هذا الموضوع فى ٨ يناير ١٩٧٢ شرحت فيه **ان البلاد العربية لا ينقصها أى عجز فى الموارد الطبيعية ، ولا فى الموارد البشرية ، ولا فى رؤوس الأموال ، ولا الموقع الجغرافى والاستراتيجى .. وانما يعيبها انعزال هذه الامكانيات بعضها عن البعض الآخر .. ولذلك يصبح من أولويات كل مجتمع عربى أن يهيىء ظروفه وضوابطه الاقتصادية وقناعاته الفكرية العامة ، كى تكون مشجعة وباعثة على الاقتناع العربى العام بالتعاون الاقتصادى .. وبيت القصيد هو الاشتراك المباشر فى المشروعات المشتركة ، وليس الاكتفاء بالتمويل من بعيد ، وذلك حتى يذوب الجليد المتراكم على العمل العربى فيؤدى الى تشجيع عودة الوف الملايين من الجنيهات النائمة خارج ساحة الأمة العربية ، بعد أن نتخلص نحن العرب من مفاهيم الفقر وتقاليده التى خلفتها ظروفه .**

واذكر ايضا انه عندما اخذت مصر بعد ذلك بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ذكرت فى مقال آخر فى مجلة آخر ساعة القاهرية بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٣ وتساءلت قائلا : **لماذا لا يفكر كل اقليم عربى تفكيرا قوميا .. بحيث اذا كانت لديه تشريعات تعتبر من أسباب هروب الأموال العربية الى اوروبا وامريكا ، فعليه أن يستبدلها فورا بتشريعات تشجع عودتها الى الوطن العربى حتى تعود الخبرة العربية المهاجرة عندما يتسع المجال الاقتصادى العربى .. وبذلك تنمو الاقتصاديات الوطنية وينشأ ويتكامل الاقتصاد القومى .**

ثم انتقلت فى نفس المقال الى نقد التشريع المصرى الخاص بتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، وهو القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الذى صدر فى عهد الرئيس السادات ، وقلت : ان مجرد اعلان الحكومة

المصرية لسياسة الانفتاح لا يكفى وانما يلزم أن يتجســـد هذا الاعلان فى نصوص دستورية وقانونية .. وقلت : **أيهما أفضل مصريا وطنيـــا ، وكذلك عربيا قوميا ، أن يظل هذا القانون على ما هو عليه وتظل الفرص الاستثمارية فى مصر معطلة ومهملة ، مع تزايد السكان وارتفاع الأسعار وضيق المواطنين بمعيشتهم ؟ أم يتغير هذا القانون كقدوة عربيـــة فتندفـــع الوف الملايين من الجنيهات العربية الى الاستثمار فى مصر بما يحقق زيادة الرفاهية المصرية والعربية ، ويحقق العدل الاجتماعى عن طريق خلق زيادة من الانتاج الحقيقى فى السلع والخدمات وفرص العمل والقضـــاء على البطالة الظـــاهرة والمقنعة ؟**

بعد نشر ذلك المقال بأسبوع تقريبا كنت فى زيارة الدكتور عبد العزيز حجازى نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصـــاد المصرى .. وبدلا من أن يعاتبنى على ذلك المقال الذى انتقد سياسة مصر الاقتصــــادية ، اذا به يشكرنى عليه لأنه قدر ما جاء فى ذلك المقال من نقد نزيه ودراسة علميـــة تتفق مع مقتضى المتغيرات المحلية والعربية والدولية وما أســـفرت عنه الممارسة الفعلية .

وآخر المعلومات الرسمية تؤكد أن مصر الآن بصدد تعديل ذلك القانون بالذات ، حتى يتسع لتحقيق سياسة الانفتاح التى أصبحت سياسة وطنية وقومية ، وكان من اللازم أن تكون كذلك .

الرئيس القذافى ايضا تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فقد نشرت صحيفة الأخبار القاهرية الصـــادرة اليوم تحت عنوان ((**ليبيا توافق على قانون اســـتثمار المال العربى**)) .. فقالت ان الأمانة العـــامة للجامعة العربية قد تلقت من الحكومة الليبية موافقتها على قانون استثمار الاموال العربية الذى اقره المجلس الاقتصادى العربى فى شهر ديسمبر المـــاضى ، وينص هذا القانون على حرية انتقال رؤوس الأموال وعـــدم تأميمهـــا

ومصادرتها وتقديم التسهيلات اللازمة للعاملين والخبراء .. كذلك نشرت تلك الصحيفة أنه قد تقرر انشاء هيئة تحكيم بالجامعة العربية للفصل في المنازعات التي تنشأ عن الاستثمار بين الدولة المستثمرة والدولة المضيفة .

وأما صحيفة الأهرام القاهرية فقد نشرت اليوم أيضا أن مشروعات بألف مليون دولار عرضت شركات يابانية تنفيذها بمصر .. **فالاتجاه نحو الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى اتجاه علمي اقتصادى يحقق المزيد من توفير فرص العدالة الاجتماعية التي تعتمد على زيادة الانتاج التي لا تتحقق الا بزيادة الاستثمار التي تعتمد على زيادة الانفتاح الاقتصادى .**

طالب آخر : انني أشكر أستاذنا الدكتور على محاضرته القيمة ، وانني أنظر اليه كأب وكرجل أكاديمي ومحاضر علامة .. **ولي الحق في أن أقتنع بما يقول أو لا أقتنع .**

السيد الدكتور تناول الماركسية بنوع من الاستفاضة ، ثم أنتقل الى الجانب الآخر — وهو البديل لها — فقال : ان الايمان بديل للالحاد ، والشورى بديل للمركزية ، الى آخر ما جاء في الشق الثاني من المحاضرة حتى أبرز أن البديل الحقيقي والجوهرى للماركسية في اليمن هو الاسلام .. وانني أعتقد أن شمولية الاسلام قد احتوت الماركسية ، والاسلام سلاح ذو حدين .. يجب أن نعود الى التاريخ قليلا حتى يمكن أن نعرف الاسلام على حقيقته .

في الحقيقة أن الاسلام جاء كثورة انسانية لاسعاد البشر . وبالفعل طبق هذا المفهوم تطبيقا عمليا ، وجاء الاسلام وقضى على الفوارق بين الطبقات في الجزيرة العربية ، وقضى على التفرقة بين السيد والعبد .. واستمرت الديانة الاسلامية على نظرتها التطورية من الناحية الاجتماعية حتى فتح العراق في عهد عمر بن الخطاب ، ثم بعد موت عمر بن الخطاب

آل الاسلام الى ما آل اليه الآن .. وما زالت تعاليم الاسلام تطبق تطبيقا خاطئا ، كما تفسر آياته تفسيرا لا يتفق مع جوهره .. وفى رأيى ان أولئك الذين يمثلون الاسلام فى اليمن لا يزالون يأخـــذون بالمفهوم الذى فسره الحكام المسلمون بعد موت عمر بن الخطاب ، وهذا ما يضر بالاســـلام نفسه .

اننا اذا كنا نريد ان ننطلق من الاسلام ، فاننا يجب علينا أن نعـــود الى جذوره واصوله ، ونعطى للاسلام مفهومه الحقيقى .

المحاضر : اشكر الزميل على تركيزه فى موضوع المحـــاضرة ، واتفق معه على أن الاسلام قد احتـــوى الماركســـية فيما يخص العدالة الاجتماعية مع احتفاظه بالايمان والقيم الروحية .

أما فيما يتعلق بالدعوة الى الالتزام الحقيقى بالاسلام ، فاننى اتفق مع الزميل فى أنه بعـــد عهـــد عمر بن الخطاب تجنى كثير من الحكام على أحكام الاسلام واستغلوا الدين لتحقيق مصـــالحهم الشخصية .. واننى أعود بالزميل الى ما سبق أن أعلناه فى صنعاء يوم ٢٦ سبتمبر حيث أعلنا فى مقدمة أهداف النظام الجديد الذى أوجدته الثورة ((**العودة الى شريعة الاســـلام الحقة**)) .

ما معنى أننا اســـتخدمنا لفظ ((**العودة**)) ؟ لمـــاذا لم نســـتخدم لفظ « **تحقيق** » أو « **تطبيق** » أو « **تنفيذ** » مثلا ؟

المعنى اننا أردنا ادانة النظام الامامى الســـابق بأنه لم يكن نظاما اسلاميا ، ولم يكن يحترم أحكام الاسلام ، رغم وجود امام على قمة ذلك النظام ومعه أولاده سيوف الاسلام .. ولو استخدمنا كلمة « تنفيـــذ » أو ما يشابهها لـــكان المعنى أننا نعلن التزامنا بأحكام الاسلام كما لو كانت مطبقة فعـــلا فى اليمن ، لكننا اســـتخدمنا لفظ ((**العودة**)) لنعلن أن أحكام

الاسلام غير مرعية فى اليمن ، وأننا نريد أن نعود اليها .. **نعود الى أحكام كانت مهجورة ومهملة ، وكان يجرى العمل بنقيضها .**

ربما تقع مهمة شرح ذلك على عاتقى وحدى ، لأننى كنت الذى وضع بيان أهداف الثورة بالكامل ، وكنت الذى أعلنه حتى قبل قيام الثورة بستة أشهر كاملة حيث نشرت هذا البيان فى مجلة روز اليوسف القاهرية يوم ٢٣ ابريل ١٩٦٢ ، ثم أذعته من اذاعة صوت العرب واستمع اليه **جميع اليمنيين ، ثم طبعته فى كتاب « أسرار اليمن » قبل قيام الثورة** أيضا .. وكانت فى البيان « **العودة الى شريعة الاسلام محققة** » و « **اقامة جمهورية يمنية** » و « **تحقيق العدالة الاجتماعية** » .. الى آخر جميع المبادىء التى أذاعها راديو صنعاء بعد ذلك فى يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

كان الزملاء الذين اتفقوا على القيام بالثورة قد اتفقوا على أن الشعب اليمنى شعب مسلم ، وأن تطوره مرهون بالاطاحة بالنظام الامامى الذى تجاهل الاسلام وأغرق الشعب فى ظلمات التخلف .. **ولذلك اتفقنا على أن تطور اليمن الذى نسعى اليه لابد أن ينبثق من أحكام الاسلام الأساسية ويتسع لأحدث الأبحاث والعلوم العصرية التى تقفز باليمن الى موكب الحضارة والتقدم .**

ولما قام النظام الجمهورى كان مفروضا علينا أن نتفرغ لطرح برنامج وطنى يمنى مرحلى يتفق مع الأصول الرئيسية للاسلام ، وهما القرآن والسنة ، ويتسع لظروف العصر الحديث .. ولكن ظروف الحرب — للأسف الشديد — والصراع الذى دار فيما بعد على أرض اليمن جعلتنا نتوه فى دوامة الحرب والمعارك والصراعات .

ومع اننى لم اتمكن فى ذلك الوقت من وضع هذا البرنامج ، الا اننى على اى حال قد وضعت الحجر الأساسى للاقتصاد اليمنى وهو « البنك

اليمنى للانشاء والتعمير » ثم « مؤسساته » الأخرى .. والآن وقد تفرغت للعمل الفكرى فاننى قد وضعت لكم هذا البرنامج الذى لو تأملتموه فقرة فقرة لوجدتم أنه برنامج كامل .

اننى كخبير اقتصادى ومفكر سياسى قد وضعت لكم برنامجا اسلاميا علميا يمنيا مرحليا ، وضعت ما استطيع أن أقدمه لكم .. ابقوا عليه ، أو احذفوا منه ، أو ضيفوا اليه .. ولكن بعد أن تدرسوه على مهل ، **وبهدف أن تحققوا من ذلك مصلحة اليمن .**

اننى لا ادعى انه المنهاج النهائى ، أو المثالى ، وانما هو خلاصة فكرى حسب الظروف اليمنية التى الم بها .

ولماذا استخدمت لفظ « ألم » بالظروف اليمنية ؟

لأننى لا أدعى معرفة كل الظروف اليمنية الحالية ، ولا يستطيع غيرى أن يدعى أنه يستطيع أن يعرف بمفرده كل الظروف اليمنية الحالية ، لأن الاحاطة بكل هذه الظروف تحتاج الى جماعة من المتخصصين فى مختلف مفردات الظروف الموضوعية اليمنية ، يجلسون ويتكلمون ، ثم يضعون معا الخريطة التفصيلية الشاملة للظروف اليمنية الموضوعة .. وهو ما لم يحدث فى اليمن حتى الآن .

أما فيما يتعلق بالوسائل العلمية التى يعتمد عليها هذا البرنامج ، فقد استخدمت فى المحاضرة لفظ « **نعلم** » فى مجال علمية وسائل تطوير هذه المرحلة ، لأننى **استطيع أن أقطع باننى اعلم كل النظريات والأبحاث والافكار الاقتصادية الهامة التى كتبت عن الاقتصاد حتى هذه اللحظة .**

اننى فى كل محاضراتى ومقالاتى الصحفية احرص دائما على أن يظل ذهنى مفتوحا وصدرى واسعا ، كما احرص على أن أعرض وجهات نظرى بمنتهى الاخلاص والصدق والوضوح وبغير أنانية .. بمعنى أننى

أرحب فى كل الأوقات ، الآن وبعد الآن ، بأن أضيف عليها أو أحذف منهـــا أو استبدلها بغيرها اذا أقنعنى أحــــد منكم أو غيركم بذلك .. واذا كنتم تقبلون أن تشرفنى فى مكتبى بعد أن تقرأوا هذه المحاضرة وتستوعبوها لتناقشونى فيما جاء فيها مناقشة علمية ، فان هذا مما يسعدنى كثيرا .

لقد قلت للأخ رئيس الهيئة الادارية للرابطة أنه **من غير** المكــن أن يستمع الطالب الى محاضرة فى كليته بالجامعة لمدة ساعة واحــــدة وفى فرع بسيط من فروع علم من العلوم ، ثم يناقش هذه المحاضرة فى نفس اليوم أو يجرى فيها امتحانا فى الحال .

فما بالكم وهذه المحاضرة التى استـــمعتم اليها الليلة حوالى أربع ساعات ، قد احتجت من أجل كتابتها الى الرجوع الى أكثر من الف مرجع علمى عالمى من مختلف اللغات ومختلف الاتجاهات حتى جئت اليكم بهـــذه الصفحات التى هى زبدة الف مرجع .. **من المستحيل أن يكون الآن النقاش نقاشا علميا منبثقا من صلب موضوع المحاضرة ومتعمقا فى تفاصــــيلها .. وهذا ما تلاحظونه أنتم الآن بأنفسكم .**

أما بالنسبة الى العودة الى الأصول الأولى للاســلام ، كاطار عام فيمكننا الآن أن نتنـــاقش فى سبب الدعوة اليها .. واننى أحب أن أؤكد مرة أخرى أنها ليست دعوى جديدة فقد سبق أن ناديت بها قبل الثـــورة اليمنية ، ولا منطق فى الربط بين هذه الدعوة وبين الخطأ والاســــتغلال اللذين سادا خلال عهود طويلة ماضية ، **فان الدعوة الى تحقيق منهــاج تعنى ان هذا المنهاج غير موجود الآن أو أنه موجود الآن ولكن بحالة معيبــة وغير مرضية .** فتنصب الدعوة على الجوهر الصحيح والمرضى .. كذلك ليس علميا ولا تقدميا أن توصف الدعوة الى الاسلام بأنها دعوة غير تقدمية أو بأنها دعوة جديدة .

وقد أشاد عبد الناصر بدور العقيدة الاسلامية فى قيادة النضـــال

العربى ، عندما أشار الى ذلك فى حفل حضره الأسـقف مكاريوس فى ٣ يونية ١٩٦٣ حيث قال « ان الأزهر يحمل مشاعل تلك الطاقات الهائلة فى شعبنا ، هذه الطاقات التى تسلحت بها جماهيرنا ازاء أشـد المحن والأزمات ، ولم تكن تملك سوى ايمانها الثائر والرافض ومقاومتها الباسلة .. والميثاق العربى ذكر أنه « على هدى رسالة محمد صلى الله عليه وسلم قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية » .

واعود فأكرر شكرى للزميل لأنه ركز أسئلته فى موضوع المحاضرة .

طالب آخر : ان كل ما طرحه الدكتور فى محاضرته ليس بجديد ، فقد سبق أن طرحته المخابرات المركزية الأمريكية .

وما قاله عن انتقال الدور القيادى فى الانتاج من الطبقة العـاملة الى طبقة العلماء والمخترعين والفنيين **مرفوض** . وبالنسبة الى الاسلام فقد بدأت القوى الرجعية تأخذ الدين من وجهة نظر استغلالية ، والصراع فى اليمن صراع طبقى . اما قضية الاسلام وغير الاسـلام فهذا **مرفوض أيضـا** .

كذلك ما قاله الدكتور عن التكنوقراطيقيا **مرفوض** . وقول الدكتور أنه بعد أن قرأ أجزاء كتاب رأس المال لكارل ماركس لم يعثر على جـديد علمى فيما يتعلق بالقيمة ، فان هذا القول **مرفوض** لأن النظرية الماركسية خير ما يحدد القيمة والثمن .

المحاضر : اننى لم أتكلم فى المحـاضرة عن التكنوقراطيقيا ، وفى المحاضرة السابقة (سوق الشعارات فى اليمن) خلط أحد الطـلبة بين السيبرناطيقيا والتكنوقراطيقيا فى معرض انتقاده للمحاضرة ، وبالرغم من أننى شرحت الفارق بينهما فى ردى عليه ، وبالرغم من أننى أيضا لم أشر فى محاضرة الليلة ، من قريب أو من بعيد ، الى التكنوقراطيقيا يقف الآن

احد الزملاء ويكرر نفس الخطأ . **والظـــاهر أن بعض الماركســـيين تعـــودوا على حفظ الاصـــطلاحات وترديدها بطريقة بغبغـــائية .**

أن ما ذكرته عن قدرة نظرية القيمة فى الماركسية على تحديد الأســـعار ، فاننى أعتقد أنه لا مبرر لاضـــاعة وقتكم فى تكرار ما جاء فى المحـــاضرة **لأن منطق الزميل يؤكد أنه غير مستعد للمناقشة** . ولذلك فاننى أكتفى بأن انصحه بالتوجه الى عميد كلية التجارة التى يدرس فيها ليسأله عن نظرية فائض القيمة فى الفكر الماركسى ، **بشرط أن يتوجه اليـــه كطالب يريد أن يستوضح مسألة علمية ، أما أن يركب العـــلم كدابة من الدواب فانه لن يستفيد من أية دراسة جامعية . العلم كتب ودراسات وليس دوابا تركب رغم أنوفهـــا .**

طالب آخر : أشكر أستاذنا الدكتور على محاضرته العلمية القيمة ، وأود أن أضيف عليها أن بداية وجود الانسان تمثلت فى الاسرة ثم القبيلة والطائفة والأمة والدولة . ونزل الدين الاسلامى فى الجزيرة العربية على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وكان يمثل ثورة حضارية انســـانية اجتماعية ، **ثم ارتبطت العلاقة العضوية بين الاسلام وبين الأمة العربية** ، بحيث يمكن القول أنه بدون مجىء الاسلام كرسالة حضارية وانســـانية لـــا وجدت الأمة العربية . هذه هى بداية العلاقة العضوية التاريخيـــة بين الأمة العـــربية وبين الدين الاسلامى ، ومن ثم فانه **لا يمكن أن تكون هناك قومية عربية بدون اسلام ، ولا يمكن أن تكون هناك انطلاقة اسلامية بدون الأمة العـــربية .**

أما قوى الصراع الدموى فى اليمن فانها محدودة فى الأحـــزاب المتجمعة فى التحالف الماركسى . **والماركسية لا تمثل اى منهج صـــحيح للتطور لأنها عقيدة خاطئة** ، أى حقيقة علمية غير صـــحيحة ، وذلك ما ثبت من خلال ما عرضه أستاذنا الدكتور فى محـــاضراته لا سيما فى هـــذه

المحاضرة الأخيرة ، وكذلك من خلال دراستنا لها أيضا .

وأرجو أن أسأل السيد الدكتور هل يوافقنى على الاعتقاد بأن أفراد الأحزاب الماركسية فى الشطر الشمالى لا يزيدون عن ٥٠ أو ٦٠ شخصا ؟

المحاضر : أولا — أتفق مع الزميل على أنه لايمكن الفصل بين الاسلام وبين الأمة العربية ، وعلى أن الأمة العربية هى نواة العالم الاسلامى ،وعلى ان هذه النواة تفقد جوهرها الحيوى اذا جردناها من اسلامها . ولذلك فان **اى منهاج صادق يستهدف تطوير هذه الأمة العربية يجب وجوبا أن ينطلق من جوهرها الإسلامى .**

ثانيا — أتفق مع الزميل على أن عدد الحزبيين الماركسنيين فى الشطر الشمالى لا يزيد عن ٥٠ أو ٦٠ شخصيا ، بالرغم من الضجيج العالى الذى يثيرونه بشعاراتهم الطويلة والعريضة .

واننى أعتبر ما جاء فى ملاحظات الزميل اضافتين الى المحاضرة .

طالب آخر : أشكر أستاذنا الدكتور على محاضرته المبدعة التى وضعت لنا بديلا نموذجيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يصلح للتطبيق فى اليمن بشطريها ، ولكن أرجو أن أسأل عن البديل لتعويض النقص فى الأيدى العاملة فى شطر اليمن الجنوبى ، تلك الأيدى التى قتل وسحل وأخفى أصحابها تنفيذا لسياسة الجبهة القومية الماركسية الحاكمة فى شطر اليمن الجنوبى .. لأن هذا النقص المستمر فى الايدى العاملة يؤثر على التخطيط الاقتصادى الذى ورد فى هذه المحاضرة ، بحيث أنه يمكننا ان نتصور انه **بعد مرور عدة سنوات سينقرض شعب الجنوب حتى يختفى تماما** .. من الذى سيبنى ؟ ومن الذى سيعمر ؟ وهل لدى السيد الدكتور برنامج لحماية شعب اليمن فى الشطر الجنوبى ؟ علما بأنه **لا خلاف بين العقلاء على أن الماركسية قد سقطت فكريا ونظريا وعمليا وشعبيا .**

المحاضر . اننى أقسم اليمن من الناحية النظرية الفنيـــة التنفيذية الى شطرين ، رغم أن هذا التقســيم من أثقل الالفاظ التى أود دائما أن أتحاشى استخدامها . **وبالنسبة الى شطر اليمن الشمالى فعندى أمل كبير بعد عرض هــذا البرنامج على قادة الشعب اليمنى وزعمـــائه ومفكريه أن يتبنوه فيتولوا تطوير هذا الشعب وانقاذه من الواقــع المتخلف ، لأنهم لا يقبلون أن يقفوا حائرى الخاطر ، معصــوبى الأعين ، مكتوفى الأيدى ، ينتظرون الصاعقة التى تدق ((الان)) أبواب اليمن كى تعلق عليها ((غدا)) أو ((بعد غد)) رقاب حكامها ومحكوميها ، زعمائها وفــلاحيها ، علمائهـــا وأمييها ، مثقفيها وساذجيها ، لا فرق بين هذا وذاك .. اذا بقيت فى قلب أحدهم ((ذرة ولاء لليمن)) ، أو بقيت فى أعمـــاقه ((أمنية انتماء للامة العربية)) ، أو همس فى قلبه قول ((لا اله الا الله)) .**

ولنا من الجنوب عبرة ...

أما فيما يتعلق بامكانية تنفيذ هذا البرنامج فى شطر اليمن الجنوبى ، فعندى أمل أيضا فى أن الجبهة القومية سوف تعيد النظر فى ســياستها وفلسفتها وتتبنى هذا البرنامج . ولا أذيع عليكم سرا اذا ذكرت لكم أننى التقيت بالاخ الرئيس ســالم ربيع على فى مطار القاهــرة أثناء اســتقبال فخامة الرئيس الاريانى ، وتحدثنا عن امكانية قيامى بزيارة شطر اليمن الجنوبى ، كما سبق أن استأنفت الحوار مع وزير خارجية الجنوب الذى أبدى سعة صدره فى تكرار هذا الحوار .

ولما زارنى الاخ عبد الملك اسماعيل سفير الجنوب بالقاهرة ، قبــل سفرى الى صنعاء فى ديسمبر الماضى ، تحدثت معه عدة ســاعات حول موضوع هذه الزيارة . **وفى حديثى مع الأخ عبد الملك وصفنى بأننى اذا وجدت بنفسى فى اليمن الجنوبية منجزات ايجابية فاننى لن أتردد فى اعلان ذلك فى محاضرة هنا أمامكم ، واذا وجدت هناك أمورا سلبية فان الجبهة**

القومية على استعداد للاستماع الى وجهات نظرى ومناقشتى فيها بصدر مفتوح وعقل مستعد للاخذ والعطاء ، باعتبار أن هدف الجميع هو المصلحة العامة ...

لذلك فاننى يراودنى الامل فى ان تعيد الجبهة القــــومية النظر فى ميثاقها وسياستها وفلسفتها وتتبنى هذا البرنامج المطروح عليكم الليلة ، والذى سنجرى طبعه حالا ان شاء الله ..

أما سؤال الزميل : من الذين سيقومون ببناء اليمن الجنوبية وتعميرها اذا انقرض شعبها نتيجة لعمليات الابادة الجارية الان ، فان جوابى على هذا السؤال يتلخص فى أنه **اذا انقرض آخر يمنى من شطر اليمن الجنـــوبى فان هذا الشطر الجنوبى يكون قد بلغ المرحلة العليا من الشيوعية التى أسماها كارل ماركس بـــ ((جنة المـــاركسيين)) أو ((جنة الأرض))** .

طالب آخر : أشكر الدكتور على محاضرته القيمة التى تناول فيهـــا أثبات فشل النظرية الماركسية علميا وعمليا ، كما قدم لنا برنامجا وطنيا نتمنى أن يتحقق تنفيذه فى اليمن . ولقد سمعنا عن وجود تحالف حـــزبى فى شطر اليمن الشمالىبين من يسمون أنفسهم بالاحزاب الخمسة . وقد أصدروا أخيرا بيانا سياسيا بينما ينص الدستور فى اليمن الشمالية على تحريم الحزبية فهل سمحت حكومة صنعاء بقيام أحزاب فى الشمال ؟ وما هو تصوركم لو سمح بقيام أحزاب فى الشمال ؟ وما تصوركم لمدى خطـــورة تسلل الماركسية من خلال هذه الاحزاب سواء كانت سرية أو علنية .

المحاضر : فيما يتعلق بالاحزاب الخمسة التى أصدرت بيانا فى صنعاء أخيرا ، فاننى لم أقرأ هذا البيان ، والمعروف ان الحزبية محرمة فى شطر اليمن الشمالى دستوريا وقانونيا ، ولـــكن ليس معنى ذلك أنهـــا ليست موجودة أو أنها أحزاب سرية .

يتصارعون حول الشكل والاسلوب ، لكنهم جميعا لم يخرجوا عن نطاق ايديولوجية الاســـلام .. **وفى تاريخ اليمن تعاقبت الدول الامامية وغيــر الامامية ، ولكن بقى الاسلام وبقى المسلمون ..**

أما الصراع فى الوقت الحاضر فقد أصبح بين الاسلام نفسه وبين عقيدة ملحدة لا تفرق بين جمهورى وأمامى ، هبطت على المنطقة واستغلت أشباه المتعلمين الذين شعروا بأنهم غير مؤهلين ليكونوا رجال حــــكم فستروا عجزهم بتبنى شعارات اكثرهم لا يعرفون عنها شيئا ، ثم غرروا بغيرهم من السوقة والدهماء وصغار السن الذين لا يميزون بين ما يصلح وما يضر ولا يعرفون حتى مجرد القراءة والكتابة ، وكلهم مخدرون مخدوعون بأمانى يستحيل تحقيقها عمليا .

وكل ما أدت اليه فى الدول التى تبنتها أنهـــا حولت البشر الى أدوات وتروس فى آلة الدولة الصماء بعد أن جردتهم من نعمة الفكر والاختيار .. الى أن قلت للرئيس الاريانى فى تلك الرسالة أن هذا هو الخطــــر الاكبر الذى يحيط الان ببلادنا **حيث انتهت مرحلة ((تثبيت الجمهورية)) وبدأت مرحلة ((الحفاظ على اسلاميتها))** . وهذا ما يحتاج الى جهد علمى مقتنع ومنظم يخطط على مراحل ، ويستهدف خلق وتثبيت عصرية النظام الجمهورى فى صنعاء لتقليص المد الشيوعى المتدفق من عدن .

هذا ما كتبته الى الرئيس الاريانى فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٧١ ، وقد جاءت الأيام وأثبتت صحته حيث تزايد الانتشار الشيوعى فى الجنـــوب وامتد الى الشـــــمال ، وهو ما يجعلنى أعود فأكرر ندائى بالحـــذر واليقظة من نشاط ما يسمى بالاحزاب الخمسة فى شطر اليمن الشمالى ، كما أكرر ندائى بمزيد من الحذر واليقظة من تدفق المد الشيوعى الموجه من شطر اليمن الجنوبى ..

واذا كان البعض يشخص هذا المرض بأنه ((انفلونزا)) يكفى علاجها بـ ((الاسبرين)) بل ويمكن علاجها بتركها حتى بغير ((اسـبرين)) فاننى أشخص هذاالمرض بأنه ((سرطان)) يستشرى فى جسد شبه الجـزيرة العربية ويهدد الامة العربية بأسرها .

وانني أعتقد أن الرئيس السادات قد تنبه لهذا **الخطر** فى ١٩ يولية ١٩٧١ عندما وجد الحزب الشيوعى يستولى على السودان ((جارة مصر)) فأدرك أن ما حل بـ ((**الجار**)) سينتقل الى كل ((**الجيران**)) فاستخدم كل ما كان لازما من أجل شفاء السودان ، ثم أعلن عن ذلك بصراحة فى مجلس الشعب المصرى قائلا : ان لدولة اتحاد الجمهوريات العربية أنيابا ، وأنها أنياب حادة ، وأنها تستطيع أن تثبت وجودها فى كل الاوقات .

كذلك شرحت للرئيس الاريانى فى تلك الرسالة **أن مقاومة الشيوعية لا تكون عن طريق القمع بالحبس والحـرب والابادة ، وانمـا باقامة دولة عصرية فى شطر اليمن الشـمالى تسـتطيع أن تعطى الشـعب اليمنى ((قناعة)) ذاتية سياسية تؤدى الى خلق ((مناعة)) فكرية عقائدية ضـد التيارات الماركسية . وأعتقد أنه اذا تبنت حكومة الشمال البرنامج المطروح فى هذه المحـاضرة ونفذت ماجاء فيه فان أركان الماركسية سـتهتز تماما فى الجنوب ، بل سوف يكون ذلك بمثابة خلع جذورها من الاعماق .**

فالشعوب عندما ترى أمانيها تتحقق من خلال تحقيق المزيد من الانتاج والمزيد من العدل والمزيد من سهر الدولة على استمرار تحقيق هـذه الامانى ، فان هذه الشـعوب تكتسب ذاتيـا قدرتها على مقـاومة وطرد الامراض الفكرية الهدامة .

أما الشعوب الجائعة ، الضائعة ، الحائرة ، المكتـوفة الايدى ، العاجزة عن فك الحصار المضروب حول طاقاتها التى كان فى وسعها أن تصنع بها أى قدر من التقدم لأبنائها ، هذه الشعوب المغلوبة على أمرها هى

التى دائما ما تكون قابلة للاصابة السهلة بأمراض المراهقة السياسية ، التى لا تجدى فيها الاجراءات البوليسية وانما تشفيها الاصلاحات الاقتصادية .. التى تعتمد فى الاساس على العقلية السياسية التى تتسع وتشجع هذه الاصلاحات الاقتصادية ..

هذا تصورى لمدى خطورة تسلل الماركسية من خلال الاحزاب الخمسة المؤتلفة فى شطر اليمن الشمالى . أما فيما يتعلق بقيام أحزاب بصفة رسمية فى شطر اليمن الشمالى **فاننى لا أقر ذلك وانما أدعو الى قيام تجمع وطنى يضم جميع المؤمنين بهذا البرنامج الذى طرحته الليلة بعد أن تتم الموافقة الشعبية عليه فى شطرى اليمن .**

المهم أن يكون فى اليمن بشطريها تجمع وطنى يضم شماليين وجنوبيين، وأن يكون لهذا التجمع الوطنى برنامج وطنى ، وأن يكون مقر هذا التجمع مدينة صنعاء التى انطلق منها هذا البرنامج ، والتى تحتضن حقيقة أهداف الشعب اليمنى ، كما تسعى الى تحقيق أحلامه وتحافظ علي قيمه واسلامه ...

طالب آخر : لقد وقف الدكتور مدافعا عن الرأسمالية ، فهل أصبح الان مبشرا لها ؟ .. واذا كان الدكتور يقول أن هناك ردة زاحفة على اليمن فلقد قالها الملكيون اليمنيون منذ سنة ١٩٦٢ ، فهل انضم اليهم الدكتور أخيرا بعد أن انتهى عام ١٩٧٣ حين أعلن أخيرا الدعوة الاسلامية ؟

ان مشكلة اليمن لا تحل بالبرامج التى تلاها علينا الدكتور الليلة ، لان مشكلة اليمن تتلخص فى عدم وجود ضمير فلماذا لم يحاول الدكتور أن يعالج هذا من وجهة نظر منصفة ؟ أم أنه بعد أن التقى بالمشايخ فى اليمن أصبح داعية لهم ؟ وهل هذا البرنامج الذى عرضه علينا الدكتور الان هو برنامج المشايخ الذى وزعوه أخيرا فى اليمن ؟ ثم هل يدعو الدكتور الى أحياء الحلف الاسلامى من خلال دعوته الى الوحدة الاقتصادية الاسلامية ؟

المحاضر : يبدو أنك لم تكن معنا عندما ألقيت هذه المحاضرة ، فقد سبق أن ذكرت فى معرض ردى على أحد الزملاء أننى ناديت بالعودة الى ((**شريعة الاسلام الحقة**)) ، ونشرت ذلك فى مجلة روز اليوسف فى ٢٣ أبريل ١٩٦٢ وأذعت ذلك من صوت العرب ، وكان ذلك **قبل قيام الجمهورية اليمنية بستة أشهر** ، ثم كتبت ذلك فى أول بيان أذيع لحظة اعلان الجمهورية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، كما كتبت ذلك فى مقدمة أول دستور يمنى بعد قيام الجمهورية ، أى أننى ناديت بالعودة الى ((**شريعة الاسلام الحقة**)) فى ١٩٦٢ قبل لقائى مع أخوانى المشايخ فى نهاية ١٩٧٣ ...

فاما أنك استمعت الى ما قلت ، ومع ذلك تجاهلت ما سمعت ... اذن فأنت ظالم .. وأما أنك لم تستمع اليه .. اذن فأنت نائم ..

أنت ظالم .. أو نائم .. ؟

نفس الطالب : لست بنائم ..

المحاضر : اذن أنت ظالم ..

نفس الطالب : ولا ظالم ..

المحاضر : اذن .. أنت غير موجود ..

وبالنسبة الى أنى أدعو الى الوحدة الاقتصادية الاسلامية فلست وحدى الذى يدعو اليها ، بل جميع الدول الاسلامية تفكر فيها وتدعوا اليها ، كما قدم وفد جمهورية مصر العربية الى المؤتمر الاسلامى دراسة تتضمن اقامة منظمة اسلامية عالمية للاستثمار ، ومعى الان فى حقيبتى دراسة مصرية بعنوان ((**الدراسة المصرية لاقامة نظام العمل فى البنوك الاسلامية**)) .. والدعوة الى ذلك متزايدة وتتحدث عنها جميع الصحف ، كما نشرت عنها صحف اليوم بالتفاصيل ، **واذا كنت لا تقرأ الصحف فليس هذا ذنبى الذى جئت الان تحاسبنى عليه ..**

واليوم ، بالذات — ٢٢ فبراير ١٩٧٤ وأنا أتحدث معكم ينعقد **« المؤتمر الاسلامى »** الذى حضرته ٣٧ دولة اسلامية فى لاهور ، وينعقد هذا المؤتمر ليدرس هذه المشروعات الاقتصادية الاسلامية ..

أما موضوع علاج مشاكل اليمن وقول الزميل أنه ينبغى على أن أعالجها من وجهة نظر منصفة ، **فاننى أرجو أن تكون للزميل وجهة نظر منصفة بعد أن « يستيقظ » ويقرأ البرنامج الذى طرحته عليكم الآن ..**

وفيما يتعلق ببرنامج العمل الذى قيل أن المشايخ قد وزعوه فى اليمن ، فأرجو أن تثقوا فى أننى لم أطلع عليه بل ولم يصلنى قط .. **واذا كان الزميل يعتقد أن البرنامج الذى طرحته عليكم الليلة هو نفسه برنامج المشايخ ، فان ذلك يشرفنى جدا .**

نفس الطالب : كيف تحصل الجماهير اليمنية على الخبز ؟ ..

المحاضر : انها لن تحصل عليه من الكفر والالحاد ، وانما بوسعها أن تحصل عليه من التنمية الاقتصادية التى تعتمد على التخطيط العلمى الاقتصادى الذى يستهدف زيادة الانتاج وعدالة التوزيع ..

طالب آخر : ان برنامج العمل الوطنى الذى طرحه الدكتور مرفوض، لانه وضع من قبل شخص واحد وهو شخص الدكتور . والدكتور لا يؤمن بالفردية وانما يؤمن بالشورى . أما عن الدعوة الى انشاء تنظيم سياسى على أساس أن يكون بالتعيين فمرفوضة كذلك ، اذ لا يجب أن يكون هناك تنظيم سياسى بالتعيين بل يجب أن يكون بالانتخاب .

المحاضر : اننى أؤمن فعلا بالديموقراطية ، ولا أوافق على الفردية ، وأرجو أن يذكر الزميل أننى فى محاضرة **« الظروف المحيطة باتفاقية الوحدة »** ناديت بطرح فلسفة يمنية ترسم طريق التقدم فى اليمن . ولما طلب منى أحد الزملاء المستمعين أن أتولى مهمة طرح هذه الفلسفة أجبت

عليه أمامكم قائلا : **اننى أرفض الانفراد بأى عمل أو طرح أى بديل** ، وأضفت أننى سأرفض ذلك حتى ولو طلبت منى حكومة صنعاء أن أضع لها وحدى فلسفة واطارا لتنظيم سياسى ، لكننى أرحب بأن أجلس مع غيرى فى تجمع أكبر من القوى الوطنية ليدلى كل منا بوجهات نظره ، حتى ولو لزم الامر أن أتجشم بنفسى مشاق القسط الأكبر من العمل لأن نتيجة هذا العمل سوف تكون حينئذ مقبولة . وأضفت فى أجابتى المذكورة **ان المطلوب هو قبول النتيجة وليس التسابق والتباهى بأبوتها** ، وقلت انه اذا طلبت حكومة عدن ان اشترك مع أى مجموعة تراها بقصد الاتفاق على حلول وأفكار اقتصادية وسياسية واجتماعية تتفق مع ظروف اليمن الراهنة ، فاننى لن أتأخر أبدا لان عملى حينئذ سوف يكون من خلال جماعة وليس عملا انفراديا . .

هذا الكلام كان فى الحوار الذى جرى أمامكم فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٢ ، والى الان — ونحن فى ٢٢ فبراير ١٩٧٤ — لم نسمع عن طرح برنامج وطنى يمنى . وتحت الحاح اخوانى وزملائى ، الذين فى داخل البلاد وخارجها ، استخرت الله والتمست لنفسى العذر وتطوعت بطرح هذا البرنامج ، مؤكدا لكم وللقراء فيما بعد أن هذا البرنامج ليس نهائيا ، وانما هو معروض للحوار والمناقشة وقابل للحذف والاضافة فى اطار الرغبة المخلصة فى الاتفاق الشعبى على فكر موحد لانه هو الشرط الضرورى لتقدم اليمن واستقرارها . . ولقد ذكرت لكم فى هذه الليلة عدة مرات أننى غير متمسك بأى كلمة فى هذا البرنامج ، ولا زلت أكرر ذلك وسأظل أكرره ، **لأن هدفى الوحيد هو المساهمة فى ايجاد قناعة شعبية حقيقة تلتف حول فكر وطنى يمنى يمكن أن يكون قاعدة انطلاق اليمن الى المستقبل الافضل .**

ولقد اتضح لكم الان أننى اذا تركت مهمة طرح هذا البرنامج لغيرى أصبحت محل عتاب ، واذا طرحته بنفسى أصبحت أيضا محل عتاب . المفروض أنكم من الطبقة المثقفة الواعية فى اليمن بشطريها ، ومن هذا

المنطلق يصبح عليكم واجب السعى الى وضع برنامج عمل وطنى ، على أمل أن يوجد البديل للصراع الدموى فى اليمن .

النقد سهل .. وفى امكان أى مستمع بعد أن يستمع الى محاضرة فى أربع ساعات ـ سبقها اعداد أسابيع بل وشهور استغرقتها قراءة نصف مليون صفحة فى أكثر من الف مرجع علمى من عدة لغات ـ ثم يقف هذا المستمع يشطب عليها فى لمح البصر .. أرجو من الزميل أن يطرح لنا برنامجا ، وسوف أكون أول المستمعين اليه وأول المصفقين له ، وأعده بأننى سوف أركز كل فكرى فى البحث معه دون أن أفكر فقط فى كيفية اعلان رفضه ...

أما من جهة التنظيم السياسى فاننى لم أقل مطلقا أنه سوف يتم بالتعيين ، بل اننى لا أوافق أصلا على انشاء التنظيمات السياسية بالتعيين، **لأن تعيين أعضاء التنظيم السياسى معناه انشاء ادارة حكومية جديدة تحت اسم ((تنظيم سياسى))** . والتعيين معناه أيضا اختيار العناصر التى تتفق مع مزاج السلطة وان كانت لا تستطيع أن تقدم لها أو للمجتمع شيئا ، ومعناه أيضا ايجاد شلة تلتف حول السلطة وتمنع الكفاءات الوطنية من ممارسة قدراتها التى كان ينبغى أن يستفيد منها المجتمع ـ وأخيرا فان **تعيين أعضاء التنظيم معناه فصل ((الايمان بأهداف التنظيم)) عن ((ممارسة أهداف هذا التنظيم))** ، **بمعنى انه بدلا من أن تكون عضوية التنظيم بالانتخاب ((خدمة وطنية)) تصبح هذه العضوية بالتعيين مجرد ((وظيفة حكومية))** . ولذلك ناديت فى المحاضرة السابقة ((الظروف المحيطة باتفاقية الوحدة اليمنية)) بأن تكون **عضوية التنظيم السياسى عن طريق الانتخاب الشعبى من بين الذين يؤمنون بفلسفة هذا التنظيم وحدهم** .

نفس الطالب : ان تشديد الهجوم من الدكتور أو من بعض الزملاء على النظام القائم فى شطر اليمن الجنوبى مرفوض ، لأن هذا النظام

احسن من غيره بالنسبة لغيره من الأنظمة العربية بوجه عام ، وفى نفس الوقت أن النظام القائم فى الجنوب هو حصيلة نضال عربى .. ومهما كانت أخطاؤه فانها يمكن علاجها .

وقد كنا ننتظر من الدكتور أن يحاضرنا حول معطيات جديدة للاشتراكية العربية ، ولكنه دعا الى الوحدة الاسلامية التى ليست الا وسيلة لتخدير الشعوب العربية الاسلامية ، ونحن لا نقبلها على الاطلاق لاننا لا يمكن أن نتحد تحت صوت البنتاجون . كذلك هاجم الدكتور الماركسية ، ومعنى ذلك أنه رأى الرأسمالية من وجهة نظره فأكد بذلك قول القائل « وعين الرضا عن كل عيب كليلة » . ولم يلاحظ أن الماركسية فكر انسانى ، وان العامل فى الاتحاد السوفييتى كان قبل الثورة الماركسية يتقاضى ٣ أو ٤ روبلات ، وبعد الثورة الماركسية يستطيع أن يأكل .

المحاضر : ما قاله الزميل يؤكد أن فى اليمن صراعا دمويا ، **واذا كان البنتاجون يسعى الى توحيد العرب والمسلمين فأهلا به ، واذا كانت الماركسية تشتت شملهم فلا مرحبا بها . وأكثر ما أخشاه أن نقلع عن الصلاة خوفا من أن نتهم بأننا نصلى على الطريقة الامريكية .**

طالب آخر : الى الذين عندهم مرض ، وبتعبير مؤدب أقول هواية كهواية جمع الطوابع والتحف والأشياء الثمينة ، وهى تصنيف الناس بين أبيض وأسود ، وأنا برىء من هذا وذاك .. أقول لهم : فلتدوى صيحة فولتير « **استحقوا الخزى فى هذا المكان ، وفى كل بيت وشارع وسهل وجبل فى اليمن** » .. خزى اضطهاد من يخالفونا فى الرأى .. **خزى القول المأفون من ليس معى فهو ضدى** .. ميزوا بين القول والقائل **والا فسوف يفقأ كل منا عيون الآخر بالأصابع العشر .. فالحقيقة لا تخسر مجراها فى صراع حر مكشوف .**

وكما قال طاغور : ((**حيث العقل لا يخاف والرأس مرفوعة عالية .. حيث المعرفة حرة .. حيث العالم لم تمزقه جـدران التعصب .. حيث تخـرج الكلمات من أعماق الحقيقة .. حيث تجـد المحاولة التى لا تمد ذراعها الى الكمال .. حيث لا يفقـد العقل مجراه فى صـحراء التقاليد المميتة .. حيث العقل فى تقدم دائم نحو ساحات أفسح من الفكر والعمل فى هذه السماء من الحرية .. يا أبت دع وطنى يصحو**)) .

ولقد قال الدكتور ((بحق)) أنه بقدر ما يكون التخلف يكون الاختلاف .. وفى خضم الصدام الهائل الذى يقع بين الأيديولوجيات والأفكار المختلفة أصبح الانسان يفكر فى أن يعـود الى جـوهر القرآن .. الى الينابيع الصافية لا الى مجاريها .. يعود الى جوهر القرآن .. واننى أتفق مع أستاذنا الدكتور فى هذا ، وأقول كما قال ابراهام لنكولن ((**لو عرفنا أين نحن وماذا جرى بنا لعرفنا كيف نفعل**)) .

الاسلام رسـالة أبدية لكل زمان ومكان ((وما أرسـلناك الا رحمة للعالمين)) .. كما أن رسالة الاسلام لم تكن تطور لعرف قائم ، أو أسلوب فى العيش ، أو طريقـة فى الحـكم ، لأن التطور أمـر طبيعى وحقيقـة الوجود كما نعلم تجـدد دائم سواء أراد الناس أو لم يريدوا ، **فالاسلام ثورة لا يفهمها الا الثوريون** .. وقد قال أحد أعضاء محكمة العدل الدولية ((**ان الاسلام قد عرفناه ثورة مذهلة**)) .. فلم يكن الاسلام مجرد انتفاضة وانما كان ثورة .

ولقـد استشـهد الدكتـور ببعض الآيات ، والعلم يقـوم على قانون التراكم والحذف والاضافة ولا يصح أن نخضع القرآن للتغيير والتبديل .. أريد أن أقول أن الاسـلام دعوة والعلم تفسيـره فى مكتشـفاته فقط .. **كما أريد أن أؤكد أن الماركسية لجام للشعوب والغاء لحريتها ، واننى أؤيد أستاذنا الدكتور فى ذلك .**

المحاضر : اننى أتفق مع الزميـــل فى كل ما قاله ، **وأشـــكره عـــلى أرتفـــاعه بالقـــرآن الـــكريم فوق العلم ، وهذه حقيقة كلنا نتمسك بها ..** و اننى لم أستشـــهد ببعض المكتشفات العلمية فى تفســـير بعض الآيات على سبيل المثال الا لاثبات استحالة أن يكون القرآن الكريم من عند غير الله عز وجل ، وذلك فى معرض الرد العلمى على الماديين الملحدين الماركسيين وغيرهم الذين ينكرون رسالة السماء ، فأردت أن أستشهد بحقائق علمية أكتشفت أخيرا ولم تكن معروفة لأحد فى أيام الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد أشار اليها القرآن الـــكريم .

ولنا هنا وقفة هامة ، **وهى أن العلم عنـــدما يتطور ويســـاعدنا على تفسير بعض الآيات القرآنية فان نصوص هـــذه الآيات لا تتغير ، وكل ما يحدث هو أننا نكتشف تفسيرات أكثر لهذه النصوص .. أما الايمان بها وبأنها من عند الله عز وجل فانه ايمان ثابت راســـخ وعميق ســـواء عرفنا تفسيرها أو تشابه علينا ذلك . وانى أشـــكر الزميل على أنه أضـــــاف الى المحاضرة هذه الملاحظة القيمة التى تزيل أى غموض .**

طالب آخر : أشـــكر السيد الدكتور عـــلى محاضرته القيمة ، وفى اعتقادى أن الصراع الدموى فى اليمن لا يســـتهدف الا مزيدا من السلطة . أما الذين يذهبون فى القول الى أن الصراع فى اليمن يرجع الى القـــوى العالمية أو غيرها ، فهذا القول مردود عليه بأن هذه القوى العالمية مهما كان دورها فانها لا تؤثر فى شىء داخل الاطار اليمنى ، فنحن الذين نقود هذا الصراع بأنفسنا ونغذيه بدمائنا .

من هنا فان **ما يدور اليوم على أرض الوطن ، شـــماله وجنـــوبه ، لا يخدم الا الماركسية التى تستخدم كل وسائل التجويع التى يمارسها نظام الحكم الماركسى فى شطر اليمن الجنوبى . وهذا الذى يدور على أرض الوطن بشطريه لا يهمه أن يأكل النـــاس أو لا يأكلون .. يعيشـــون فى**

ديارهم أو يتشردون .. يتعلمـــون أو لا يتعلمـــون .. ما دامت الأمور فى أيديهم . أما الشعب فعليه ألف سلام وليهاجـــر الى السعودية بالملايين كيف يشاء .. الجميع شمالا وجنوبا يرددون أغنية واحدة ((أهلا بالمهـــانة والتخلف والجهـــل والفقـــر والمرض .. الأهم أن نبقى فى مراكزنا .. أما الشعب فليبق على هامش التفكير .. والى الأبد)) .

المحاضر : فى الحقيقة لقـــد عـــرض الزميل مشكلة اليمن عرضـــا مأساويا مؤلما ، وهذا ما يدفعنى الى مزيد من الصبر ومزيد من بذل الجهد ومزيد من التحمل حتى تسود المصلحة الوطنية فوق المصالح الشخصية ، وذلك لا يتأتى الا من خلال نشر جهود فكرية متواصلة .. واننى أتفق مع الزميل على أن الصراع فى اليمن صراع يمنى ، وأنه لا يمكن أن يحـــدث كما لا يمكن أن يستمر الا اذا وجد يمنيين مستعدين للمصارعة الدموية .. وقد ذكرت ذلك فى محاضرة ((الظروف المحيطة باتفاقية الوحدة اليمنية)) عندما أكدته فى صلب المحاضرة ، ثم كتبته على غلافها الخارجى امعـــانا فى التأكيد أن **مشـــــاكلنا يمنية ومن أبوين يمنيين ، ويمكننا حلهـــا حلا يمنيا وفـــوريا .**

وفيما يتعـــلق بالتخلف السائد فى اليمن بشطريها ، فاننى أذكـــره وأشرحه فى كل محاضراتى ، ولا أكف عن الاشارة اليه وشرح وسائل علاجه .. **وقادة اليمن وزعماؤها ومفكروها فى الشطر الشـــمالى يشكون من هـــذا التخلف ويسعون الى علاجه ..** واننى أقدم الى اليمن الآن هذا البرنامج الوطنى الذى اعتقد باخلاص أنه يمكن أن يقود اليمن الى التقدم والحضـــارة العصرية .. ولذلك أرجـــو أن ينـــال حقـــه من الحـــوار العـــلمى والدراســـة الموضوعية .

أما فيما يتعلق بهجـــرة اليمنيين الى خارج اليمن ، فانها بالنسبة الى شطر اليمن الشمالى تدل على صعوبة الحياة وضيق المواطنين بمعيشـــتهم

مما يضطرهم الى أن يتركوا ديارهم ســـعيا وراء لقمـــة العيش .. والمقصود من طرح برنامج الليلة هو البدء فى الاتفاق الشعبى على منهاج تطور واقامة دولة عصرية تتولى القيام بتنفيذ خطة تنميـــة اقتصادية كى تنهض بالبلاد وتحقق زيادة الانتاج وعدالة التوزيع ، فلا يضطر المواطنون الى هذه الهجرة . **وبالنسبة الى الهجـرة من اليمن الجنـــوبى فانها الى جانب ضيق مجال الرزق هناك فانها تعنى أشياء أخرى معـروفة للجميع .** واننى آمل فى أنه عنـــدما يتحقق ما ورد فى هذا البرنامج ســوف يعود المهاجرون الى أرض الوطن ، حتى لا يبقى منهم فى الخارج سوى الذين يطمحون الى فرص أكثر .. وعندئذ يصبح بقاء هؤلاء فى الخارج علامة صحية وليس مجرد ظاهرة مرضية .

وفى جميع الاحوال أرجو أن تنشأ ادارة خاصة لرعاية شئون المغتربين وتذكرون أننـــا أنشأنا وزارة لشــــئون المهاجرين عنـــدما أقمنـــا النظام الجمهورى فى اليمن أول مرة .

طالب آخر : أتوجه بالشكر الى أستاذنا الكبير الدكتور عبد الرحمن البيضانى على محاضرته القيمـــة التى ألقـــاها علينا الليلة ضمن سلسلة من المحاضرات العلمية الرائعة التى سبق أن ألقاها هنا فى هذه الرابطة ، **وللأسف خرج بعض الزملاء فى حوارهم عن أصول الحوار وكانوا بعيدين غاية البعد عن العلمية والموضــــوعية ويؤســـفنى أن أكـــرر قولى أنهم لم يكونوا علميين على الاطلاق .**

أما بالنسبة الى المحاضرة فقـــد كانت قمة فى الفكـــر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى المعاصر .. وبالنسبة الى الشق الأول منها فقد كانت مصداقا لما فى نفس الأغلبية هنا فى الرابطة وفى الساحة اليمنية بأسرها ، وأما فيما يتعـــلق بالشـــق الثـــانى فاننى أؤيد أستاذنا الدكتور فى أننـــا يجب أن نأخـــذ فرصـــة أطول حتى نناقشه بعلمية وموضوعية

فلقد كان هذا الشق الثانى هو الآخر مليئا بالجوانب الايجابية البناءة التى تحتاج الى وقت أوســع لنستوعبها اســتيعابا كاملا ، ولذلك **أرجو تحــديد وقت آخر لاستئناف الحــوار حتى نخرج بالفائدة المرجوة منه .**

المحاضر : أشكر الزميل على ملاحظاته وأرحب باعادة الحــوار فى أية لحظة تحددها الهيئة الادارية للرابطة بعد اعطاء فرصة للزملاء لقراءة المحاضرة ، وسوف يكون من دواعى سعادتى أن أحضر هنا مرة أخــرى لنتناقش بنية صــــادقة وروح بنــاءة ، **ويراودنى أمل كبير فى أن الذين التزموا الليلة بمعارضة أى وجهة نظر تطرح عليهم سوف يعــودون الى الحوار اللاحق بروح جديدة حتى تكون روحــا علمية ووطنية وعندئذ نتفــق عن بينــة أو نختلف عى بينــة .**

وتخفيفا على الزملاء الذين لا تمكنهم ظروفهم الدراسية من الحضور مرة أخرى فى موعد محدد ، فاننى أرحب بزيارتهم فى مكتبى لنستأنف معهم الحوار ، وذلك ابتداء من غد وحتى لحظة طبع المحاضرة .. وســوف نطبع الحوار اللاحق ان شاء الله كملحق لحوار الليلة وتحت مسئوليتى الشخصية.

وشــــكرا .

فيما سبق ..

نشرنا جانبا من الحوار الذى دار بقاعة الرابطة .. الجانب الذى انصب على موضوع المحاضرة ، أو اقترب منه ، أو ابتعد عنه قليـــلا .. ونعتذر للزملاء الذين كان حوارهم دون ذلك .

وفيما يلى ...

ننشر الحوار الذى دار فى مكتبنا فى الايام التالية ، والذى شارك فيه الزملاء الذين أدركهم منتصف الليل فى قاعة الرابطـــة .. ولم يتمكنوا من الاشتراك فى الحوار الأول .

طالب : ما رأيكم العلمى فى الرأى الذى يقول بأن تقدم اليمن والأمة العربية لا يتم الا عن طريق التطبيق العـــربى الاشتراكى الذى يستهدف مصلحة الجماهير ؟

المحاضر : « التطبيق العربى الاشتراكى » عبارة أطلقها عبد الناصر لأول مرة فى لقائه مع أعضاء المــكاتب التنفيذية للقـــاهرة والجيزة يومى ٧ ــ ٨ مارس ١٩٦٨ ، وهى عبارة مرادفة للنظام الاقتصادى الذى يلتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الاسلامى ، كما فسر ذلك بوضوح الرئيس عبد الناصر أمام علماء الدين فى اليمن يوم ٢٥ ابريل ١٩٦٤ حيث قال لهم **((الاشتراكية هى التى ســنها محمـــــد صلى الله عليه وسلم))** . ولــكن جرت عادة الــكثير من الصحف والمؤلفات على الخلط بين العدالة الاجتماعية وبين التنمية الاقتصادية ، فانتقل هذا الخلط الى الالسنة والأقلام غير المتخصصة .

والحقيقة أن العدالة الاجتماعية شىء والتنمية الاقتصادية شىء آخر .

فـــ « **التقدم الاقتصادى** » لا يتم الا عن طريق التنمية الاقتصـــادية التى تستهدف « زيادة الانتاج » .. وزيادة الانتاج تعتمد على النجـــاح فى اختيار أفضل السياسات والمخططات الاقتصادية الممكنة وسط ظروف المجتمع الخاصة ، ثم النجاح فى تنفيـــــذ هذه المخططات بكفاءة ونزاهة ومرونة .

أما « **التقــدم الاجتماعى** » فانه هو الذى يتم عن طريق العــدالة الاجتماعية ، لأنه يستهدف « زيادة العدل » .

ولذلك فان تحقيق العــدالة الاجتماعية بالطريق العربى الاشتراكى لا يعنى تحقيق التقدم الاقتصادى ، بل يعنى فقط ((**عدالة توزيع (نسبية) بدون زيادة انتاج (نسبية)))** . وعدالة التوزيع بغيــر زيادة الانتــاج تؤدى الى زيادة السكان وارتفاع الأسعار وانحطاط المستوى العــام للمجتمع ، **وعندئذ تصبح عدالة التوزيع فى هذه الحالة لا تعنى سوى ((عدالة توزيع الفقر)) والمشاكل الاجتماعية الناتجة عنه .**

لذلك فان الأصح أن يذكر الجميع أن ((اليمن والأمة العربية)) لا تتقدم الا عن طريق تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية العلمية الملائمة فى اطار العدالة الاجتماعية التى يسميها البعض الطريق العــربى الاشتراكى ، وذلك حتى يصبح المعنى أن التقــدم المطلوب لليمن والأمة العربيــة هو تقدم اقتصادى واجتماعى .

طالب آخر : ما رأيكم فى شعار ((**حرية — اشــتراكية — وحــدة**)) ؟ على ضوء التجربة والمتغيرات الآخذة فى التطور ؟

المحاضر : ان وظيفــة الشعارات هى تجسيد الأهداف .. وهدف « حرية — اشتراكية — وحدة » هو تحقيق الوحدة العربيــة عن طريق خطوات متتالية ، أى تحقيق الحرية ثم الاشتراكية اللتين عندما تتحققان فان الهدف النهائى من هذا الشعار — وهو الوحدة — يتحقق بعدهما .

وعندما أطلق هذا الشعار كان كثير من البلاد العربيــة يرزح تحت سيطرة الاستعمار ، ولم تكن عصمة هذه البلاد السياسية فى أيديهــا ، فكان التصــور الاول أن الخطوة الاولى ينبغى أن تكون ((**الحــــرية**)) ونظرا لاختلاف النظم الاقتصادية العربية فيما بينها كان التصور الثانى بأن الخطوة الثانية ينبغى أن تكون « **الاشتراكية** » حتى يمكن أن تتحقق الوحدة السياسية بين أنظمة اقتصادية متشابهة .

كان هذا تفكيرا سياسيا منطقيا ، لا غبار عليه .

لكن التجربة العملية أثبتت أن منطق الحديث يختلف عن منطق الأحداث .

فلقد تحررت العراق من الاستعمار ، وكذلك تحررت سوريا ، واستردت كلتاهما عصمتها السياسية ، ثم سارت كل منهما فى طريق الاشتراكية ، بل قام فى كل منهما جناح حاكم من أجنحة حزب البعث العربى الاشتراكى يرفع نفس الشعارات ويعلن نفس الأهداف .. ومع ذلك لا تزال الوحدة السياسية بينهما بعيدة التحقيق تحت أعذار مختلفة وأسباب واهية لا تمت الى الوحدة العربية السورية العراقية بأى صلة .

وقد كانت الوحدة بين هذين القطرين العربيين أقرب الى التحقيق قبل تحقيق الحرية والاشتراكية حيث كانت قاب قوسين أو أدنى عندما ظهر فى أفق الماضى مشروع الهلال الخصيب ، الذى رفضته الأمة العربية فى ذلك الوقت لأنه كان من أبوين استعماريين ، بينما قد يسجل المؤرخون اللاحقون الذين سوف يظهرون بعد جيلنا أنه ربما كان الأولى بالأمة العربية أن ترحب بتنفيذ ذلك المشروع الوحدوى ولو كان من أبوين استعماريين كخطوة على طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، ثم بعد ذلك **يفرض التاريخ منطقه ويحرر المنطقة من الاستعمار ، وتكون الأمة العربية قد ظفرت بالوحدة .**

فالمعروف أن فكرة اقامة جامعة الدول العربية من أب بريطانى هو المستر ايدن . ومع ذلك تحررت الجامعة العربية من النفوذ البريطانى وأصبحت هذه الجامعة قادرة على القيام بدور عربى كبير ، وان كان دورا محدودا ومقيدا باتجاهات الدول العربية المختلفة .

اذن .. أثبتت التجربة أن تحقيق الحرية والاشتراكية لا يؤدى بالضرورة الى تحقيق الوحدة العربية السياسية . وعندما نبحث فى كيفية التفكير فى قيام الوحدات السياسية ، نجد أن هذا التفكير يسلك ثلاثة طرق :

الطريق الاول : تحقيق الوحدة تحت ((**ضغط السلاح**)) كما توحدت الأمة الالمانية والأمة الايطالية والأمة الامريكية .

الطريق الثانى : تحقيق الوحدة بـ « **اتفاق القمة** » كما توحدت مصر وسوريا ذات يوم ، والعرض الليبى للوحدة مع مصر ، ثم تونس ثم مصر ، وغير تونس وغير مصر ، مع عدم اعطاء أهمية كافية للبدء أولا بتنسيق الظروف الموضوعية وربط المصالح الاقتصادية بين القواعد الشعبية لهذه البلاد .

الطريق الثالث : تحقيق الوحدة بـ « **اتفاق القاعدة** » ، أى عن طريق تنسيق المصالح الاقتصادية وقيام ارتباط عضوى بين القواعد الشعبية فى البلاد المراد توحيدها ، حتى يقوم ارتباط المصالح الاقتصادية الشعبية بالدور الأساسى والمحرك الذى يفرض الوحدة السياسية ويضمن ويصون استمرارها ، كما يجرى عليه العمل فى دول أوربا الغربية التى — بلا شعارات وبلا جرية اشتراكية وحدة — تسعى الى تحقيق الوحدة السياسية الأوربية عن طريق تحقق الوحدة الاقتصادية الأوربية .

وأذكر على سبيل المثال أننى كنت أمثل اليمن منذ أكثر من اثنين وعشرين عاما فى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب الذى انعقد فى مدينة بحمدون فى لبنان لوضع اتفاقية الغاء وتخفيض التعريفة الجمركية بين البلاد العربية .. وأذكر أن العراق رفضت ادخال مادة الحرير الصناعى ضمن الاتفاقية بينما أصرت سوريا على ادخالها ، وكان السبب فى ذلك أن صناعة الحرير الصناعى السورى متقدمة فى ذلك الوقت عن هذه الصناعة فى العراق ، فخشيت العراق أن يؤدى تخفيض التعريفة الجمركية على الحرير الصناعى الى قتل هذه الصناعة عندها أمام المنافسة السورية ، وقد اختارنى المؤتمر كى أتولى رئاسة لجنة اقتصادية لمحاولة التوفيق بين العراق وسوريا ، فوجدت أن العراق لا تنتج الحرير الصناعى المتقدم الذى يقل وزن متره المربع عن ١٠٠ جراما ، فاقترحت أن يدخل فى الاتفاقية فقط الحرير الصناعى الذى يقل وزن متره المربع عن ١٠٠ جراما ، وبالتالى يتمتع بالتخفيض الجمركى هذا النوع من الحرير الصناعى السورى ، وهو لا ينافس العراق التى لا تنتجه وانما ينافس مثيله من المنتجات الأجنبية التى

تسوردها العراق ، وتم الاتفاق على ذلك . والمعنى أن الظروف الاقتصـــادية تؤثر فى القرارات السياسية ، وأن **التناقض الاقتصادى والمنافسة الاقتصادية لا تتم معهما أى وحدة سياسية ، لا بين الأنظمـــة الاشتراكية ، ولا بين الأنظمـــة الرأسمالية .**

وخلاصة القول أن طريق ((ضغط السلاح)) لم يعد متفقـــا مع مزاج العصر الحديث .. وأسلوب ((اتفاق القمة)) أثبت أنه مرهون ببقاء الاعجاب العاطفى بشخص الزعيم ، مما يجعـــل الوحدة المؤسسة على شخصيته ((الجذابة)) مهددة بالانفصــــال فى أى لحظة ، وحتى خلال حيـــاته ووجوده فى قمة السلطة .

ولذلك لا يبقى سوى أسلوب ((اتفاق القاعدة)) الذى يقـــوم على تناسق وارتباط المصالح الاقتصادية الشعبية فى البلاد التى يراد لها أن تتوحد سياسيا بصفة قابلة للبقاء والاستمرار .. بمعنى أنه يلزم العمـــل — على مراحل — من أجل الغاء كافة الحواجز الجمركية واقتــلاع الموانع الاقتصادية التى تفصل فيما بين البلاد العربية حتى يمكن أن تنشـــأ وحدة اقتصادية عربية مشتركة تقفز من خلالها مصلحة اقتصادية عربية مشتركة فتفرز تلقائيا مصلحة سياسية عربية مشتركة تستهدف الدفاع عنها .

هذه المصلحة السياسية العربية المشـــتركة هى بنفسها الوحدة السياسية العربية التى يمكن أن تكون فى قوالب دستورية متعددة تستهدف الحفاظ على نفس الهدف الذى أوجدها .. وبمرور الوقت وانتقال ((المشاعل الحضارية)) من جيل الى جيل يظهر ويتجسد القالب الدستورى الوحدوى الواحد .. الذى يمكن أن يتحقق على يدنا فى هذا الجيـــل اذا تجنبنـــا نحن الانفعالات الحماسية والتزمنا نحن بالحقائق العلمية .. أى اذا انتقلنا من ((كثرة الـــكلام)) الى ((كثرة العمل)) .

اذن .. فسياسة الانفتاح الاقتصادى وما يلزمها من شعارات جديدة ونصوص دستورية جديدة ومواد قانونية جديدة ، تسعى الى ميلاد وحـــدة

اقتصادية عربية « وليدة » قد أصبحت الان هى الاسس الجديدة التى يجب ان يرتكز عليها الفكر السياسى العربى المعاصر .. **وبطبيعة الحال سوف يبقى بعض من المتحمسين العاطفيين لا يهضمون بسهولة هذه الأفكار الجديدة التى أفرزتها التجربة وأكدتها الممارسة واتفق عليها العلم ،** وذلك لأن مشاعرهم سوف تظل لفترة أخرى مشحونة بانفعالات عاطفية اكتسبتها من خلال طول الوقت الذى مر على كثرة التكرار ، حتى أصبحت لديهم هذه الانفعالات بمثابة الالهام العقائدى الذى لا يقبل أى مناقشة .. لكن هؤلاء سوف ينضمون ، وباخلاص ، الى هذا الفكر العربى المعاصر — ان عاجلا أو آجلا — اذا كانوا مخلصين حقيقة فى سعيهم الى تحقيق هدف الجماهير العربية المتطلعة الى الوحدة السياسية العربية .

طالب آخر : تردد أنكم فى عددى صحيفة نداء الجنوب الصادرين بجدة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٧٣ و ١٤ ينـاير ١٩٧٤ ، قد أشدتم بالعدالة الاجتماعية والمنجزات التشريعية التى حققتها الحكومة السعودية ، ودورها فى مساعدة اليمن ، ودور الملك فيصل فى معركة ١٠ رمضان .. كما تردد أنكم هاجمتم الناصرية وقلتم انها مرحلة منتهية .. فما صحة ذلك ؟

المحاضر : أولا — فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والمنجزات التشريعية فى المملكة العربية السعودية ، فاننى لم أشر اليها من قريب أو من بعيد فى تلك الصحف لسبب بسيط جدا هو أنه لم تكن هناك مناسبة للحديث عنها .. وأتمنى أن أدرسها وأكتب عنها فى وقت لاحق ان شاء الله ، لأن هذا هو دور المفكرين الذى يتلخص فى تقييم الحقائق التى يطلعون عليها .. لقد ذكرت فقط المنجزات العمرانية التى لمستها فى جدة ومكة ، وهى منجزات غيرت معالم هاتين المدينتين تغييرا جذريا ، وهو ما يسود الآن معظم المدن السعودية الأخرى .. ولا ينكر ذلك أحد لأنه حقيقة مرئية وملموسة .

وبهذه المناسبة أذكر أنه فى لقائى مع سمو الأمير سلطان بن عبد

العزيز وزير الدفاع والطيران السعودى وجدت أن الأمير يرحب بفتح باب الاجتهاد الاسلامى ودعانى الى تقديم مناهج اقتصادية اسلامية تتسع للحضارة الحديثة لأن هذا هو جوهر الاسلام . وذكر سموه ان المملكة العربية السعودية وعدد كبير من الدول الاسلامية تتطلع الى مثل هذه المناهج الاقتصادية الاسلامية حتى تتمكن الأمة الاسلامية من اللحاق بركب الحضارة العصرية بكل معانيها وصورها وقال الأمير ان هذا هو واجب الاقتصاديين المسلمين .

ثانيا : فيما يتعلق بدور المملكة السعودية فى مساعدة اليمن ذكرت ان المملكة تقدم للشعب اليمنى التأييد السياسى والدعم المعنوى فضلا عن مساعدتها المالية والاقتصادية اللامحدودة ، والتى بفضلها استطاعت حكومة اليمن أن تفى بالتزاماتها الرسمية نحو موظفيها وقواتها وأن تفى بالتزاماتها الوطنية نحو انجاز مشروعاتها العمرانية والتربوية . **قلت ذلك بالنص وأكرره الآن بالنص أيضا لأنه حقيقة نعترف بها ، على الأقل من باب الاعتراف بالجميل ، ولا أعتقد أن التقدمية هى انكار المعروف واخفاء الحقيقة والتجنى عليها أو اعلان نقيضها فى سوق المزايدات السياسية التى لست أحد أبطالها .**

ثالثا : فيما يتعلق بدور **جلالة الملك فيصل** فى معركة ١٠ رمضان فقد ذكرت فى تلك الصحيفة أنه دور عظيم وخالد وان العالم كله يشهد به ، كما ذكرت **اننى كنت أعلم أنه سوف يقوم به قبل أن يقوم به** وهذا ما أبرزته فى محاضرتى **السابقة « سوق الشعارات فى اليمن »** التى ألقيتها قبل معركة ١٠ رمضان بأكثر من ستة أشهر **لأننى أتابع السياسة العربية والدولية وأستطيع أن أرصد تحركاتها وأستخلص نتائجها من مقدماتها وأتحدث عنها وأنشرها كرصد سياسى قبل أن تصدمنى فى عينى كما يفعل بعض الآخرين .**

وبعد شهرين من تصريحى المذكور فى صحيفة نداء الجنوب نشرت

صحيفة الاهرام القاهرية بتاريخ أول مارس تصريحا للرئيس الســــادات يؤكد ما سبق أن ذكرته عن جلالة الملك فيصل حيث قال حرفيا ((**ان فيصل هو بطل معركة العبور وسيحتل الصفحات الاولى فى تاريخ جهاد العــرب وتحولهم من الجمود الى الحركة ، ومن الانتظار الى الهجوم . وهو صاحب الفضل الأول فى معركة الزيت . وهو الذى تقدم الصــفوف وأصر على استعمال هذا السلاح الخطير . وفتح خزائن بلاده لمصر لتأخذ منها ما تشاء للصرف على معركة العبور . بل لقد أصدر أمره الى ثلاثة من أكبر بنــوك العالم أن من حق مصر أن تسحب ما تشاء وبلا حدود كل ما تحتاجه من أموال للمعركة))** .

رابعا : بالنسبة الى الناصرية فقد ذكرت فى تلك الصحيفة ما نصه : ((**ان الناصرية اجتهاد مرحلة معينة . وقد تناول هذا الاجتهاد معالجة القضايا المصرية الخاصة بشكل خاص كما تناول القضايا العربية العامة بشكل عام . ثم أثبتت التجربة العملية والممارسة الفعلية فى مصر ان للناصرية ايجابيات ولها سلبيات، ولذلك تعمل القيادة السياسية للمصرية الرشيدة الحالية على استبعاد سلبيات هذه التجربة حتى تستطيع أن تتلاءم مع التطور فى مصر))** .. وقد كتبت نحو ٢٠ مقالا فى الصحف المصرية خلال العامين الماضيين دعوت فيها الى استمرار الحذف والاضافة فى عناصر هذه التجربة ومقوماتها حتى تستمر محاولات الملاءمة مع المتغيرات المحلية والعربية والدولية . وأضفت قائلا ((**اذا كان البعض من غيــر المصريين ـ لا يزال يتعصب ارثوذكســيا لحرفية التجربة المصرية ، فان هذا البعض لا يدرك مدى احتياج المجتمــع المصرى الى التجاوب مع المتغيرات المحلية والخارجية ومدى ضرورة الحــذف والاضافة فى مقومات هذه التجربة** وصولا الى تحقيق مصــالح أكثر وطنية ومصرية ومصالح أخرى عربية وقومية . كما لا يدرك هذا البعض أن طبيعة الاجتهادات البشرية الوضعية تخضع دائما لضرورة التغيير بصفة كونهـــا اجتهادات اجتماعية يسرى عليها ما يسرى على سائر فروع علوم الاجتمـــاع

التى تختلف عن علوم الرياضة فى انها لا تتضمن فرضيات دائمة ولا نتائج مطلقة كالفرضيات والنتائج الرياضية » .

وعندما وصلت الى القاهرة وجدت بعض الطلبة اليمنيين غير راضين عن هذا الحديث لسبب من شقين : الشق الأول انهم فسروا عبـــــارة **((الناصرية اجتهاد مرحلة معينة))** بأننى أقصد أن الناصرية **((مرحلة منتهية))** .. والشق الثانى انهم **فسروا ((الحذف والاضافة))** بانه **((الغاء الناصرية))** ..

وردى على ذلك هو ان الناصرية اجتهاد مرحلة معينة فعـــلا ، لان الظروف التى كانت سائدة فى مصر وفى الوطن العربى خلال فترة عبـــــد الناصر هى التى أفرزت اجتهاد عبد الناصر بالشكل والاسلوب المعروفين . لأن عبد الناصر لم يعتكف فى غار مقدس بجبل المقطم حيث نزل عليه وحى من السماء ، وانما عبد النـــــاصر العربى وابن مصر تأثر بظروف مصرية وعربية فأتى باجتهاد منبثق من هذه الظروف حسب اقتناعاته الشخصية .

واننى اسمى هذا الاجتهاد كما جاء فى حديثى المذكور بأنه **((تجـــربة مصرية))** وبأنه معرض للصواب والخطأ ، وعبد الناصر يقول هذا أيضا . ففى خطابه فى افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الامة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ قال « ان الذين لا يستفيدون من تجـــــاريبهم يستسلمون للدوران فى حلقات مفرغة .. وان مقدرة التطور ومراجعة (**التجربة**) ظواهر حيوية وخصوبة خصوصا فى نقط التحول وعدد الفواصل بين المراحل المتعـــددة مهما بدت متداخلة » . وفى خطاب آخر له بتاريخ ٤ يولية ١٩٦٢ ســــبق ان قال امام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية « طالما نعمل فسيكون هنــــاك خطأ ، المهم أننا نصحح هذا الخطأ باستمرار » .

وما دمنا نسمى الاشـــــياء بمسمياتها حين يقول عبد الناصر ونقول معه بأن ما جرى ويجرى فى مصر هو ((تجربة)) وأنها كما يقول عبد الناصر نفسه خاضعة لحتمية المراجعة والتصحيح ، اذن لا نخطىء حين نقول ان الشكل الذى نعرف به الناصرية فى مرحلة معينة هو اجتهاد هذه المرحـــلة

المعينة ، ولا نخطىء حين نضيف الى هذا القول أنه كلما تغيرت الظروف والمعطيات التى هيأت مناخ هذا الاجتهاد فان مقومات هذا الاجتهاد تتغير مع تغير هذه الظروف والمعطيات . والقيادة المصرية الحالية تراجع هذه التجربة كما اراد عبد الناصر فى خطابه المذكور ، والمراجعة تعنى الحذف والاضافة وتعنى العدول الكلى والجزئى عن مقوماتها اذا لزم الامر لان هذا هو منطق المراجعة ومقتضى تحقيق مصلحة الجماهير صاحبة المصلحة فى هذه التجربة .

أعتقد بعد ذلك الشرح أنه قد زال ما قد يكون غامضا ، والمهم أن يرحب الجميع بالافكار البناءة التى تستهدف تحقيق المصلحة العامة الوطنية والقومية بغير تعصب ولا تشنج حتى لا نحبس عقولنا فى متحف الماضى . واننى فى معرض هذه الاجابة اشير الى ما سبق ان كتبته فى مقال بمجلة آخر ساعة القاهرية بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٣ حين أردت اقناع الحريصين على مصالح الجماهير العربية بأننا حين ندعو الى فكر جديد فاننا لانعود الى ماوراء الماضى فاكدت فى هذه المجلة **((اننا لا نرجع الى الخلف .. ولا نعود الى الوراء .. بل نتقدم الى الامام .. وننظر الى المستقبل .. اننا نستيقظ على الحقيقة ونستخلص النظرية من نتائج التجربة . . اذ ليس من المقبول تاريخيا أن يقال عن هذا الجيل أنه تشبث ببداية تجربته ولم يستفد من نهايتها .. فعاش فى وطن متجزىء متخلف .. تهرب منه أمواله ويهجره مفكروه ليصنعوا الحضارة فى أوربا وأمريكا والارجنتين .. هذه حقيقة .. لا تتغير الا بحقيقة .. بغير خيال ولا أوهام وبلا تشبث ولا عصبية . .)) .**

ولعل من قبيل الرد الطبيعى والقاطع على الذين تشككوا فى حديثى بصحيفة نداء الجنوب بخصوص الناصرية ، والذى نشر بتاريخ ١٤ يناير ١٩٧٤ ، أن حديث الرئيس السادات مع مجلة ((تايم)) المنشورة ترجمته فى صحيفة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٩ مارس ١٩٧٤ جاء بعد شهرين كاملين مطابقا تماما لحديثى المشار اليه حيث **قال الرئيس السادات : ((أن ما كان**

قائما لدينا هو « تجربة) والتجربة لها ايجابيات وسلبيات ، وما أفعله الآن هو تصحيح السلبيات . وانه يجب أن تكون لنا رؤية جديدة ، لأن كل شيء حولنا فى العالم من علاقات وموازين واستراتيجيات يتغير من ساعة الى اخرى ومن ثم فيجب أن تكون هناك نظرة جديدة ونحن نحاول ان نكيف أنفسنا طبقا لهذه النظرة وتلك الموازين والاستراتيجيات المتغيرة . وهناك من يزعمون أننى ألغى الناصرية ، ولكننى لا أعبأ بهم على الاطلاق ، فهم لا يفعلون شيئا سوى مجرد الصياح ، وفريق من هؤلاء يصيح لأسباب شخصية ، والآخرون لاسباب مادية » .

طالب آخر : ما رأيكم فى نتائج التجربة الاقتصادية **المصرية ؟**

المحاضر : لقد كان عبد الناصر مخلصا فى رغبته فى تطوير مصر تطويرا اقتصاديا ، لكن الرغبة فى التطوير بغير خبرة التطوير تجعل الخطأ أقرب منالا من الصواب . وقد أدرك عبد الناصر هذه الحقيقة وأعلنها فى بيانه فى افتتاح مجلس الأمة بتاريخ ٢ مارس ١٩٦٤ فقال : « ان الارادة وحدها لا تبلغ تحقيق الاحلام .. لابد من التخطيط والمتابعة .. وكلاهما يحتاج الى علم واسع وخبرة عميقة بالواقع الوطنى » .. **لكن عبد الناصر بعد أن أقر بأن تحقيق الأحلام لابد له من تخطيط ومتابعة وعلم واسع وخبرة عميقة عاد فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ ليعلن فى افتتاح مجلس الأمة أنه تجاهل رأى الفنيين وأصحاب هذا العلم الواسع وتلك الخبرة العميقة حيث قال :** « الفنيون فى التخطيط قالوا ممكن مضاعفة الدخل القومى فى عشرين سنة ، وتناقشنا فى مجلس الوزراء .. ودارت مناقشات متعددة .. خبراء التخطيط قالوا لا يمكن مضاعفة الدخل القومى فى ١٠ سنوات قلنا ، قالوا ٢٠ قلنا ١٠ ، قالوا ١٥ قلنا ١٠ ، قالوا ١٢ قلنا ١٠ » .

وبطبيعة الحال لا ندرى تفاصيل الأسباب التى بنى عليها خبراء التخطيط المصريين وجهة نظرهم العلمية ، والتى تجاهلها عبد الناصر ، ولكنها على أى حال أسباب فنية تتعلق فى الأساس بالازمات والاختناقات

ومستوى الاسعار العام والآثار الاقتصادية لكثافة القروض ، وما الى ذلك من نتائج محاولة الافراط فى الاستثمارات وفى هيكل هذه الاستثمارات وطبيعة منتجاتها مما لا تستوعبه الظروف الموضوعية نفسها فى أحسن صورها الممكنة ، **الأمر الذى يؤدى فى كل الاحيان الى مشاكل اقتصادية** واجتماعية لا حصر لها ، لعل من أسهل ما نعرضه منها الانفجار السكانى وارتفاع أسعار المعيشة ثم تعطيل بعض المصانع وتخفيض طاقات انتاج البعض الآخر .

والذى يجرى الآن فى مصر هو أن الرئيس السادات ترك الاقتصاد لرجال الاقتصاد مع امساكه بعجلة القيادة الاقتصادية حتى تبقى فى يده قدرة التوجه نحو الهدف والحفاظ عليه ، أما التفاصيل الفنية والعلمية التى تحقق الوصول الى هذا الهدف فان الرئيس السادات قد تركها الى أهل العلم والخبرة المتخصصين .

واننى لا أبدى ملاحظاتى هذه على التجربة الاقتصادية المصرية الآن فقط ، بل سبق أن أبديت ملاحظاتى عليها منذ البدء فيها ، بل وسبق أن رفضت نقلها الى اليمن عندما كنت متوليا السلطة العليا فيها كنائب لرئيس الجمهورية يتولى مهمة رئاسة مجلس الوزراء ويرسم التخطيط الاقتصادى فى اليمن . وقد أشار الى ذلك المؤرخ الامريكى « دانا آدمز شميت » فى كتابه « اليمن .. الحرب المجهولة » صفحة ٧٥ طبعة ١٩٦٨ .

Yemen The Unknown War. Dana Adams Schmids
1968 p. 75, New York, London.

فقال : « بالرغم من صداقة الدكتور البيضانى للرئيس عبد الناصر فانه رفض أن يطبق سياسة عبد الناصر الاقتصادية فى اليمن » .

واننى أعتقد ان مصر مقبلة على تقدم اقتصادى عظيم وكذلك بقية الدول العربية التى تتبنى نفس السياسة الاقتصادية الحكيمة التى بدأت تأخذ مجراها حاليا فى مصر ، وفى مقدمة ذلك سياسة الانفتاح الاقتصادى وادارة الشئون الاقتصادية بعقلية اقتصادية .

وهذا ما دفع الرئيس السورى حافظ الأسد الى اصدار عدة مراسيم تلغى القيود الاقتصادية الكبرى وتشجع عودة رأس المال السورى الذى كان قد هاجر من سوريا فى السنوات الأخيرة ، كما تضمنت هذه المراسيم ترحيبها بالاستثمارات العربية والاجنبية . **وقد وصف الدكتور عبد الله العظمة نائب وزير الاقتصاد السورى هذه التدابير بأنها تهدف الى أن تتمشى التنمية الاقتصادية فى سوريا مع خط الدول العربية الاخرى مثل لبنان المجاورة التى تنعم بالرخاء .**

وأضاف المسئول السورى قائلا : ان هذه المراسيم تسمح لارباح الاستثمارات الاجنبية بأن تنقل للخارج بحرية فى شكل عملات صعبة كما تسمح بالخروج منها متى تشاء ، وذلك بعد أن **أصبح من الضرورى انهاء القيود الصارمة المفروضة على النقد الأجنبى .**

ووتفاصيل ذلك منشورة فى الصحف العربية ومن بينها صحيفة الاخبار القاهرية بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٧٤ بعد أن تناقلتها وكالات الانباء العربية والعالمية ..

أما بالنسبة الى الاتحاد السوفيتى ((الماركسى)) فقد ذهب فى سياسة الانفتاح الاقتصادية الى حد مناشدة الولايات المتحدة الامريكية ((الرأسمالية)) أن تمنحه حق الدولة الاولى بالرعاية . وليس بعد ذلك انفتاح اقتصادى وسياسى . وقد اذاعت ذلك وكالة تاس السوفييتية ونشرته صحيفة أخبار اليوم القاهرية فى ٢٣ مارس ١٩٧٤ **ومع ذلك لا يزال الماركسيون العرب يهاجمون الانفتاح الاقتصادى ، وهذا يدل على مدى حرصهم على استمرار الفقر فى المنطقة العربية ، واستمرار ضيق المواطنين بمعيشتهم حتى يتمكن هؤلاء الماركسيين من رفع الشعارات باسم العدالة الاجتماعية لاثارة الطبقات الكادحة التى يحرصون على استمرار فقرها وضيقها حتى تستجيب لشعاراتهم وتصبح أداة طيعة فى أيديهم من أجل اثارة الفوضى والقلاقل .**

كذلك يخشى الماركسيون من أن تؤدى سياسة الانفتاح الاقتصادى العربى الى قيام وحدة اقتصادية عربية تحرث الارض السياسية وتمهد لقيام وحدة عربية على أسس قومية تتنافى مع معتقداتهم الماركسية الامية .

ولذلك لا يوافقون على الانفتاح الاقتصادى العربى ، ويعطون هذا الحق للاتحاد السوفييتى وحده بدعوى أنه دولة ناضجة لا يؤثر فيها الانفتاح على الرأسمالية .

طالب آخر : ذكرتم فى المحاضرة أن النجاح فى تحقيق التقدم لا يتوقف على قيام جمهورية ترفع شعارات حماسية ماركسية أو غير ماركسية ، فما قصدكم من ذلك ؟

المحاضر : المقصود من ذلك ان النجاح فى تحقيق التقدم يتوقف على مدى النجاح فى اكتشاف وسائله الممكنة فى ظل ((**أى نظام سياسى**)) يرحب بالتقدم ويدفع الى المزيد من التطور ، وعندما يتوج هذا التقدم الاقتصادى بتقدم اجتماعى عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية يكون قد بلغ هذا التقدم قمة التقدمية . **أما قيام نظام جمهورى يرفع شعارات حماسية دون أن يكون عارفا حقيقة بمفهومها ولا قادرا فعلا على تنفيذها ولا صادقا فى هذا التنفيذ فان الامر يتحول الى مجرد مسرحية سياسية عنيفة أو مأساة شعبية مفزعة ..**

ولدينا مثال على ذلك جرى فى المكسيك حيث انتصر الحزب الثورى فيها وأدخل تغييرات جذرية فى فترتى رئاسة كارانزا وأوبريجون وكان من هذه التغيرات تقسيم المزارع الكبيرة على الفلاحين بما فيها المزارع التى تملكها الكنيسة ، وتأميم أراضى الاجانب وممتلكاتهم بما فيها امتيازات البترول الغنية ، وسن القوانين التى تشجع التنظيم النقابى وفرض التعليم الإلزامى، ومع ذلك لم تتحقق الامال التى كانت معقودة على تلك الثورة ، فلم تنفعها صرامتها وعنفها فى التغلب على الصعاب التى ما تزال المكسيك تعانى منها حتى اليوم ..

فلا تزال الحالة التعليمية بالغة التأخر فى مناطق متخلفة تعتبر من أوسع المناطق المكسيكية ، ولا تزال الفاقة منتشرة فى ربوع البلاد ، ولا تزال الامراض الوبائية تفتك بجماهير الشعب بصفة واسعة الانتشار ، ولا تزال التصرفات الحكومية والفردية الخرقاء مستمرة فى تجريد أعالى الجبال والغابات من أشجارها ، **واستلم الفلاحون الأراضى الموزعة عليهم لكنهم استمروا فى تطبيق الاساليب التقليدية فى الزراعة مما ضاعف من انخفاض الانتاج الزراعى الذى ترتب — الى جانب ذلك — على تفتيت الوحدات الانتاجية الزراعية** ، ولاتزال الصحراء قاحلة ، ولايزال الكثيرون من الفلاحين يفرون من جفاف أراضيهم متهالكين على العمل فى المدن المكسيكية أو مهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية .

وهم يتدفقون على المدن بغير تدريب على الأعمال غير الزراعية ، يتحركون من مزارعهم الى المدن المكسيكية أو الامريكية بكامل الحرية لان **ثورتهم حررتهم من عبودية الارض ولكنها لم تحررهم من عبودية الفقر** ، وهم الان فى دنيا الفقر منفصلون عن قيادتهم السياسية الغارقة فى دنيا السلطة حتى أنها فقدت شعورها بمسئولياتها وتحولت الى زعامة انتهازية .

ومع ذلك لا يزال زعماء هذه السلطة يلقون التصريحات الحماسية حول الثورة دون أن يقصدوا ما يقولون لانهم تحولوا الى عصبة مقفلة كل همها أن تحتكر السلطة ، كما كانت تحتكرها حكومات ما قبل الثورة ، وأصبح عملها الاساسى والوحيد أن تستبقى سيطرة الحزب بتوزيع الغنائم على الأنصار وتعبئة القوة الكفيلة بالقضاء على أى معارضة .

وبذلك أصبحت الثورة مجرد ((**هدف وصول**)) وليست ((**نقطة انطلاق**)) . **وهذا ما يذكرنا بالصراع الانانى على السلطة الذى ترويه لنا الاساطير عن الكهنة الذين أقاموا حكما فى غابة صغيرة ، وكان كل كاهن يطمع فى الحكم فيقتل الكاهن الحاكم ويحل محله ، ثم لا يلبث أن يصبح القاتل قتيلا ...**

وهذا ما يخرجنا عن دائرة السعى الى تحقيق تقدم المجتمع ، ويجعلنا **نؤمن بأن النجاح فى تحقيق هذا التقدم لا يتوقف على كون نظام الحكم ثوريا أو تقليديا ، ملكيا أو جمهوريا ، وانما يتوقف على كون هذا النظام متقبلا للتقدم متطلعا اليه ، أو معرضا عن التقدم معارضا فيه** . وصفحات التاريخ القديم والمعاصر مليئة بالادلة والبراهين .

طالب آخر : اننى أرجو من جماهير الشعب اليمنى فى شطرى اليمن أن يتبنوا هذا البرنامج المطروح فى هذه المحاضرة، والذى لم يأت من فراغ، وانما أتى بعد خبرة طويلة فى العمل الوطنى اليمنى والقومى ، ورحلة علمية عالمية استغرقت عشرات السنين فى البحث والاطلاع بعد أن حصلتم على أعلى الشهادات العلمية العالمية . لكننى أتساءل عن كيفية قيام تنظيم سياسى ينبثق عن هذا البرنامج الوطنى اليمنى فى وقت يوجد فيه تنظيم سياسى فى شطر اليمن الشمالى وتنظيم سياسى فى شطر اليمن الجنوبى ، وما مصير هذين التنظيمين ؟ وما مصير التنظيمات السياسية السرية ؟

المحاضر : بعد طرح هذا البرنامج أرجو أن يدور حوله حوار ساخن على مستوى الساحة اليمنية بشطريها ، فاذا ظهر له متحمسون فان ظهورهم هذا سوف يكون بمثابة نقطة بداية لتجمع وطنى ، **وبالنسبة لمصير التنظيم السياسى الموجود فى الشمال ، أى الاتحاد اليمنى ، فانه قام بغير برنامج وطنى مسبق ، وبالتالى تم تعيين أعضائه من مختلف الاتجاهات وبذلك يستحيل أن يتفقوا على وجهات نظر تفصيلية واحدة** ، ومعنى ذلك أنه اذا طرحت الدولة برنامجا على أعضاء هذا التنظيم فسيكون ذلك بمثابة فرض رأى الدولة عليهم . **وعندئذ يكون بقاء الأعضاء غير المقتنعين ببرنامج الدولة مرهونا بمدى انتفاعهم من اتصالهم بها ، وهذا ما يلغى الفكرة الاساسية من قيام التنظيم السياسى .**

ولذلك أرجو أن تتبنى الجماهير اليمنية فى الشطر الشمالى هذا البرنامج المطروح فى المحاضرة الذى ينبثق من العلم ويتفق مع ظروف الواقع ويستهدف تطوير البلاد بغير عنف ولا مراهقة .

وبالنسبة الى مصير التنظيم السياسى فى شطر اليمن الجنوبى وهو تنظيم الجبهة القومية فانه يقوم حاليا على الفلسفة الماركسية وذلك ما رفضه شعب اليمن بأجمعه ، والامل أن يعيد قادة هذه الجبهة النظر فى وقوفهم ضد ارادة الشعب اليمنى وأن يتأملوا ما جاء فى هذا البرنامج الذى يطرح لأول مرة فى البلاد لعلهم يقتنعون به وعندئذ يتحقق الفرج وينعم الشعب اليمنى فى شطرى اليمن بالاستقرار والتقدم .

أما بالنسبة الى التنظيمات السرية فانها رغم تبنى بعضها النظرية الماركسية الا أنها تعيش بصفة عامة فى فراغ فكرى وضياع نظرى حيث لا تجد معها برنامج عمل تستطيع أن تقنع به الشعب أو تستطيع أن تقدم له عن طريقها شيئا اذا ما وصلت الى السلطة ، ولذلك أتوقع أن تقتنع عناصر كثيرة من هذه التنظيمات السرية بالبرنامج المطروح الان فتنضم الى التجمع الوطنى ، ومن يبقى بعد ذلك خارجا عن هذا التجمع مصرا على التخريب واشاعة البلبلة والذعر فانه يتحول من ((**متحذلق وطنى**)) الى ((**مخرب وطنى**)) ..

طالب آخر : هل تعتقدون ان الدولتين الاعظم قد ادخلتا شبه الجزيرة العربية والخليج ضمن مناطق الوفاق بحيث أصبح معروفا بينهما من منهما صاحبة الكلمة فى هذه المنطقة . وبذلك يصبح من العبث أن نقحم أنفسنا فى الدفاع عن أمور تم اقتسامها فعلا وبعيدا عنا ؟

المحاضر : ان الوفاق ، بلا شك ، قد حدد لكل منهما مناطق لا يمسها الطرف الآخر مسا عنيفا ، وهذه المناطق نسميها ((**مناطق الرقبة**)) وليست شبه الجزيرة العربية والخليج من بينها لان هذه المنطقة من ((**المناطق الحيوية**)) فقط بالنسبة لكل منهما ، وهى بهذا التكييف تصبح قابلة للصراع السلمى بينهما ، ذلك الصراع الذى لا يمنع اشعال نار صراعات اقليمية تحت شعارات وطنية وتقف كل من الدولتين الاعظم من وراء ستار .

وانني أتصور أنه بعد الانتهاء من حل مشكلة فلسطين واعادة فتح

قناة السويس وبروز الدور الدولى للبترول العربى والبدء فى تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى فى الساحة العربية فان الصراع السياسى الدولى فى منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية والخليج سوف يشتد كما سيشتد الضغط على خط ((**الجزائر القاهرة الرياض دمشق**)) باعتبار أن تأثير هذا الخط على المستوى العربى يتزايد يوما بعد يوم ويكتسب كلمة ذات وزن فى منطقة صراع المستقبل . وسوف يرتكز هذا الضغط الدولى على محورين ، **محور تفتيت هذا الخط العربى المتصاعد ، ومحور كسب مواقع سياسية داخل منطقة الصراع نفسها** عن طريق احتضان وتشجيع وتدعيم عناصر هذا الصراع بقصد استمراره اذا لم يكن فى الأمكان حسمه لصالح أحد الاطراف الدولية المعنية . **وليس** معنى ذلك اننى أذهب الى القول بأن الصراع فى هذه المنطقة صراع دولى فحسب ، لان ذلك يبرىء العناصر العربية واليمنية التى قبلت أن تكون أداة فى يد المتصارعين الدوليين .

فلا أزال أقول **ان مشكلتنا فى اليمن مشكلة يمنية ومن أبوين يمنيين ، وبوسعنا حلها حلا يمنيا وفوريا** ، وذلك عندما تدرك العناصر اليمنية التى قبلت أن تكون أداة فى يد الاطماع الدولية خطورة بيع نفسها لهذه الاطماع فتعود الى الحظيرة الوطنية التى تبحث فعلا عن مصلحة المجتمع اليمنى العربى . **وهذا نداء موجه أساسا الى العناصر التى تسفك الدماء وتشرد المواطنين تحت شعارات ماركسية لا تعنى أى مصلحة وطنية ولا قومية .**

طالب آخر : يروج بعض الماركسيين ان عبد الناصر كان متجها الى الماركسية فما صحة ذلك ؟

المحاضر : ربما كان عبد الناصر رؤوفا بالماركسيين ، **وقد يثبت التاريخ أنه أفرط فى حسن ظنه بهم** لانه مكنهم من مواقع كثيرة نسبيا سواء فى مصر أو خارج مصر ، لكنه بالقطع لم يكن ماركسيا ، كما لم يكن متجها الى الماركسية مطلقا . وقد عبر عبد الناصر عن اشمئزازه من الشيوعية فى خطابه أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٦٢ حيث قال :

« ان الشيوعيين وجدوا الفرصة فى العراق سحلوا الناس ، وذبحوا الناس ودفنوا النـــاس أحياء ، وعلقوهم بالحبال وموتوهم ، وقـد رأينا الصور وحمامات الدماء الجماعية » . والمعروف ان الذى يجرى الان فى شـطر اليمن الجنوبى لا يقل عن ذلك بل يزيد عليه .

ثم أعلن عبد الناصر اختلافه عن الماركسية فى اجتماع الهيئة البرلمانية للاتحـاد الاشـتراكى العـربى بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٦٥ حيث قال :

« ان الماركسية تقول انها لا تعترف بالدين ، وأنا أختلف معها اختلافا جذريا فى هذا .. والماركسية تقول لابد من ديكتاتورية البروليتاريا ، وأنا اختلف معها اختلافا جذريا فى هذا .. والماركسية تدعو الى العنف ، وأنا أختلف معها اختلافا جذريا فى هذا .. اذن نحن شيء والماركسـية شيء آخر »

الى أن قال فى نفس الاجتماع ردا على أحد الاسئلة : **« الذى يقول لك أن اشتراكيتنا ملحدة ضع أصبعك فى عينه ، والذى يقول لك أن اشتراكيتنا مادية ضع أصبعك فى عينه .. » ..**

ومع ذلك لقد سمعت كثيرا ، وكثيرا جدا ، من يزعم بأن عبد الناصر كان متجها الى الماركسية ، كما سمعتم أنتم أيضا مثل ذلك فى محاضرة لاحد المحاضرين بالرابطة .. **ومن جانبى فقد تعودت على أن أنفى ذلك دون أن اضع أصبعى فى عين أحد ..**

طالب آخر : ما هو موقف كل من عدن وصنعاء فى معركة ١٠ رمضان ؟

المحاضر : كان المفروض أن تبادر القوات البحرية المصرية الى اغلاق باب المندب لاحكام الحصار البحرى على اسرائيل . ولما ذهب الاسـطول المصرى الى ميناء عدن للتزود بالماء رفضت سلطات عدن السماح بذلك ، ثم أرسلت وزير خارجيتها الى القاهرة ليحتج على الحكومة المصرية لاقدامها على اغلاق باب المندب فى وجه الملاحة الاسرائيلية والحقيقة أن حكومة عدن تخشى من أى نصر عربى يفسح المجال لنظرة عربية على مأساة شعب الجنوب ، فالتقت فى ذلك مع المخطط السوفيتى الذى بذل أقصى جهده لمنع العرب من

تحقيق أى نصر عسكري على اسرائيل كما صرح القائد السوفييتى جريتشكو حين قال أنه ((اذا انتصر العرب فانهم سيطردون الروس من المنطقة))
(الاهرام ٢٩ مارس ١٩٧٤)

ولما علمت حكومة صنعاء بذلك أمرت باستضافة الاسطول المصرى فى ميناء الحديدة ، وسلم السفير يحيى المتوكل سفير الشمالية ، مذكرة تلقاها من الحكومة اليمنية الى المسئولين فى القاهرة تؤكد ان حكومة صنعاء تعتبر باب المندب جزءا من المعركة ، وأنها تضع سيطرتها على الموقع تحت تصرف القيادة المصرية . والمعروف أن الجزء الهام الذى يغلق باب المندب يقع ضمن المياه والاراضى الاقليمية اليمنية ((الشمالية)) ..

طالب آخر : هل من الممكن أن تعتمد اليمن على مدخرات اليمنيين للنهوض بالبلاد نهوضا ذاتيا ، حتى تبقى القروض والاستثمارات غير اليمنية فى أضيق نطاق ممكن ؟

المحاضر : بالقطع هذا غير ممكن ، والا ستتقدم اليمن ببطء شديد جدا لا يتناسب مع تزايد السكان وتقدم الشعوب الاخرى . والمعروف أن الاغلبية العظمى من جماهير الشعب اليمنى تتكون من أصحاب دخول صغيرة ومتوسطة نسبيا وهم صغار المزارعين وعمال الزراعة وعمال الصناعة ((المبتدئة)) وعمال النقل وأصحاب المهن والحرف وموظفى الدولة والشركات والاعمال الخاصة وصغار الجنود والضباط وأصحاب الدخول الثابتة وغير هؤلاء من هذا المستوى العام ، واذا سلمنا بأن جماهير الشعب اليمنى تستطيع الاكتفاء بدخلها الذاتى مع ((**شد حزام البطن**)) ، فانها بشكل عام **لا تستطيع أن تدخر ما يتلاءم مع حجم الاستثمارات المطلوبة للنهضة الاقتصادية فى البلاد .**

والمعروف اقتصاديا أن نسبة مدخرات أصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة فى البلاد النامية لا تزيد عن ١٪ من مجموع الدخل القومى ، وبشرط أن يكون المستوى العام للأسعار متناسبا مع طاقة هذه الدخول

حتى يمكنها أن تستقطع من الميل الى استهلاك هذا الـ ١ ٪ ، وهذه النسبة لا تزيد أيضا فى البلاد المتقدمة صناعيا عن ٤ ٪ باستثناء اليابان، وحدها التى تتراوح نسبة ادخار أصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة فيها بين ٨٪ و ١٠٪ من الدخل القومى ، بينما نسبة الادخار المطلوب للتنمية الاقتصادية ينبغى أن تبلغ على أقل تقدير ١٢ ٪ من الدخل القومى . وهذا ما يتم بلوغه عادة من قطاع الأرباح وليس من قطاع المرتبات والدخول الثابتة والدخول الصغيرة والمتوسطة .

فكلما كان قطاع الارباح ضئيلا كلما كانت نسبة الادخار « المخصصة للاستثمار » ضئيلة أيضا ، وهذا القطاع غالبا ما يكون ضئيلا فى البلاد النامية .. وهو المسئول عن ضعف الادخار فى هذه البلاد .

كذلك تتوقف زيادة الدخل القومى على مخططات التنمية الشاملة المكنة ، التى تأتى بفرص استثمار جديدة اما عن طريق اكتشاف فرص استثمار جديدة أو عن طريق تعديل فلسفة المجتمع ونظامه بحيث يسمح باستثمار فرص الاستثمار الموجودة فعلا ، والمعطلة فعلا بسبب تعقيدات هذا النظام وقصوره عن تلبية حاجة المجتمع المتزايدة .

أما لماذا تزيد نسبة ادخار الطبقة المتوسطة فى اليابان بالنسبة الى مجموع الدخل القومى عن مثيلتها فى الدول الأوروبية وأمريكا ؟ فلذلك قصة بدأت من منتصف القرن التاسع عشر حين اشترت الحكومة اليابانية حقوق الاقطاع والنبلاء وحرمتهم من مزاولة نشاطهم الادارى ، وفى نفس الوقت أعفتهم من ديونهم ، فوجدوا أنفسهم وجها لوجه مع ثروة نقدية طائلة او سندات حكومية بغير ديون ، فاتجه بعضهم الى الأعمال المصرفية . وفى نفس الوقت أيضا **أقامت الحكومة اليابانية مصانع حكومية نموذجية رائدة ، ثم قررت بيعها سنة ١٨٨٠** فوجدت أصحاب هذه الاموال مستعدين لشرائها فى صورة أسهم .

وبالتالى تحول المجتمع الاقطاعى اليابانى الى مجتمع صناعى فى

الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وانتشرت عمليات شراء أسهم المصانع على مستوى الجمهور اليابانى فارتفع مستوى الدخول الصغيرة والمتوسطة نسبيا ، وتزايد ميلها نحو الادخار سعيا وراء المشاركة فى الاستثمار وتحسين ظروف المعيشة بزيادة الدخل الفردى . وهذا مثال اقتصادى حى وناجح ينبغى دراسته والاستفادة من نتائجه .

طالب آخر : عندما كنتم المسئول الأول عن اقتصاد اليمن فى مركزكم كنائب لرئيس الجمهورية ، وقائما بمهمة رئيس الوزراء ، رفضتم اصدار قانون الاصلاح الزراعى الذى طبق فى مصر وفى سوريا والعراق ، وطبق أخيرا فى شطر اليمن الجنوبى ، ذلك القانون الذى يستهدف مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة وتوزيعها على المعدمين .. فما سبب ذلك ؟

المحاضر : أولا — تختلف اليمن عن هذه البلاد ، وبالذات عن مصر ، حيث لا تعانى اليمن من كثافة سكانية بالنسبة الى المساحة الزراعية .. فتوجد فى اليمن أراضى زراعية واسعة جدا ولا تزال غير مستغلة أو غير مستصلحة ، والجزء المستغل منها لا يزال يزرع بالطرق التقليدية .. **ومشكلة اليمن كانت فى ذلك الوقت ، ولا تزال حتى الآن ، تتلخص من الناحية الزراعية فى استصلاح الأراضى القابلة للزراعة وادخال أساليب الزراعة الحديثة فى الأراضى المزروعة فعلا .**

ومن باب الخطأ الشائع تسمية توزيع الملكيات الزراعية بأحجام صغيرة على المعدمين بـ « **اصلاح زراعى** » ، لأن عبارة اصلاح زراعى تعنى اصلاح الانتاج الزراعى ، أى تعنى تنفيذ مخططات اقتصادية زراعية تستهدف اصلاح ظروف الانتاج الزراعى وتطويرها ، بينما المراد من قوانين الاصلاح الزراعى فى تلك الدول غير ذلك تماما ، اذ المراد منها هو رفع سيطرة أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة عن العمال الزراعيين ، وهذا هدف سياسى واجتماعى لا علاقة له بالاقتصاد ولا بعبارة « الاصلاح الزراعى » .

ونحن كاقتصاديين نميز بين أمرين :

الأمر الأول : تنمية الانتاج الزراعى ، وهذا لا يتحقق من مجرد اصدار قانون يصادر الملكيات الزراعية ويوزعها على المعدمين ، وانما يتوقف على النجاح فى اكتشاف وتنفيذ مخططات اقتصادية وتكنيكية زراعية تستهدف زيادة الانتاج الزراعى القومى .

الأمر الثانى : تجميد الملاك الزراعيين الكبار وتحرير العمال الزراعيين من سيطرتهم ، وهذا ما يمكن أن يتحقق فى أقل من لمح البصر بمجرد اصدار قانون يصادر هذه الأملاك الزراعية ويوزعها على المعدمين .

بعد ذلك نسأل أنفسنا : ماذا نريد ؟ الأمر الأول وحده ؟ أو الأمر الثانى وحده ؟ أو الأمرين معا ؟.. ولكل اجابة طريقة خاصة تتكفل بتحقيقها .

فاذا كنا نريد تنمية الانتاج الزراعى ، فلنحصر تفكيرنا فى كيفية تحقيق ذلك علميا عن طريق الاستشارة بآراء الخبراء الفنيين الزراعيين والمهندسين المختصين وخبراء الاقتصاد الذين يهضمون كل هذه الآراء والأبحاث الفنية الزراعية والهندسية ويقدمون لنا مخططات اقتصادية زراعية تراعى كل الجوانب الاقتصادية المتداخلة والمتعلقة بحجم الانتاج القومى الزراعى ومرافقه المتكامله وآثاره القريبة والبعيدة واحتياجاته الحالية والمقبلة . وهذا ما لا يتحقق اطلاقا عن طريق ما يسمى بقانون الاصلاح الزراعى لأنه لا يتناول « **انتاجية الملكية الزراعية** » وانما يحصر همه فى « **توزيع الملكية الزراعية** » .

واذا كنا نريد فقط استبدال ملاك الأراضى الزراعية الكبار بملاك جدد من المعدمين فى صورة توزيع ملكيات زراعية صغيرة ، فان القانون المشهور والمعروف بـ « **قانون الاصلاح الزراعى** » يستطيع بسهولة أن يتكفل بتحقيق ذلك فى الحال وبغير أى دراسات اقتصادية ولا زراعية ولا فنية ، ولا يهم حينئذ أن يتناقص الانتاج الزراعى القومى ، كما لا يهم

ما يترتب على تدهور الانتاج الزراعى من اختناقات اقتصادية متداخلة ومتصاعدة فى مجتمع يعتمد أساسا على هذا الانتاج .

أما اذا كنا نريد تحقيق الأمرين معا ، بمعنى تحقيق زيادة الانتاج الزراعى القومى مع تحرير عمال الزراعة من سيطرة أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة ، فذلك يتوقف على ايجاد « تركيبة » اقتصادية اجتماعية تستطيع أن تحقق الأمرين معا . ولقد طرحنا هذه « التركيبة » الاقتصادية الاجتماعية فى اليمن فى أول عهد قيام النظام الجمهورى فيها ، وذلك عندما طرحنا فكرة انشاء مؤسسات زراعية ذات مساحات كبيرة من الأراضى المملوكة للدولة أو الأراضى التى تستصلحها الدولة ، وما أكثر هذه الأراضى، على أن يكون نصيب الدولة فى هذه المؤسسات لا يقل عن ٥١٪ ، وهذه النسبة تمثل قيمة الأرض التى ستخصص للمؤسسة الزراعية ويبقى ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات للمواطنين وهذه النسبة تمثل رأس المال النقدى الذى يسهم فيه المواطنون فى صورة أسهم .. وبذلك يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التالية :

١ ــ تتمكن الدولة من الهيمنة على سياسة المؤسسات الزراعية من حيث اختيار المحاصيل وأسلوب الانتاج وتوقيته وتصريفه .

٢ ــ الانتفاع من مزايا الانتاج الزراعى الكثيف على مساحات شاسعة.

٣ ــ تحديد حد أدنى للأجور الزراعية بحيث يتمكن العامل الزراعى من الحصول على ما يوازى دخل الملكية الزراعية الصغيرة التى كان سيحصل عليها طبقا لقانون الاصلاح الزراعى ولكن فى صورة أجر زراعى ، وبذلك لا يقل دخله عندما ينتمى الى المؤسسة الزراعية .

٤ ــ تحرير الزارع المعدم من مسئولية زراعته للملكية الصغيرة التى كان سيحصل عليها ، والتى كان من الممكن أن يسىء استثمارها فيصاب بخسائر لا تعفيه من سداد قيمة البذور والسماد والقروض التى يحصل عليها من الجمعية الزراعية وبنك التسليف الزراعى ، الأمر الذى يضع

الدولة بين أمرين أحلاهما مر : **اما أن ترهق هذا المالك الصغير الجديد بتسديد ديونه فيبيع ملابسه ، واما أن تتنازل عن حقوقها عليه فتسقط هذه الديون ، وبصفة متكررة ، فيصاب الاقتصاد القومى بأعباء اضافية علاوة على نقص الانتاج الزراعى القومى نتيجة لفشل هذا المالك الصغير الجديد فى زراعته .**

٥ ــ انشاء ناد رياضى ومركز ثقافى فى كل مؤسسة زراعية ، وهذا ما يعطى لعامل الزراعة فرص ترفيهية وثقافية فى **وقت الفراغ الذى لم يكن فى وسعه أن يستمتع به فى حالة انشغاله الفكرى والعصبى بمشاكل ملكيته الصغيرة التى تهبط عليه من السماء وتهبط عليه معها مسئوليات لم يتعود على كيفية مواجهتها .**

٦ ــ انشاء مركز تدريب مهنى وحرفى فى كل مؤسسة زراعية للارتفاع بمستوى انتاجية العمال الزراعيين سعيا وراء زيادة دخولهم من جهة ، وسعيا وراء انشاء كوادر فنية تواصل تقدمها المهنى والحرفى بما يتلاءم مع متطلبات التقدم التكنيكى فى الانتاج الزراعى من جهة أخرى .

٧ ــ اتباع مبدأ ((**الحافز المادى**)) فى الانتاج بحيث يستطيع كل عامل زراعى أن يحصل على أجر أكثر كلما بذل مجهودا أكثر من الحد الأدنى .

٨ ــ اتباع مبدأ **توزيع نسبة من أرباح المؤسسة على عمالها وموظفيها** ، بشرط أن تبلغ هذه الأرباح حدا معينا بحسب الخطة الاقتصادية لكل مؤسسة .

٩ ــ تستطيع الدولة باعتبارها ((**دولة**)) وليس باعتبارها ((**مالكة**)) ٥١ ٪ من ملكية كل مؤسسة زراعية ــ أن ترفع الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين ، كلما اقتضت الظروف الاقتصادية ذلك .

١٠ ــ تحصل الدولة على ٥١ ٪ من أرباح المؤسسة بصفتها ((**مالكة**)) لـ ٥١ ٪ من أسهم كل مؤسسة ، ثم تحصل من الدخل الصافى لجميع

المؤسسات الزراعية أى نسبة مئـوية فى صورة ضريبة أرباح تصـاعدية بصـفتها ((دولة)) •

لجملة هذه الأسباب ، ولغير ذلك من التفاصيل ، رفضت أن أصـدر قانونا بما يسمى بـ ((الاصلاح الزراعى)) عندما كنت مسئولا عن الاقتصاد فى اليمن ولا زلت حتى الآن عند رأيى ، بل لقد أصبحت أكثر تشـددا فى التمسك به والاصرار عليه بعد أن أثبتت التجارب العملية فى البـلاد التى أصدرت مثل هذا القانون صحة ما كنت أتصوره وأتوقع حدوثه •

طالب آخر : ما رأيكم فى برنامج العمل الوطنى واصلاح الحكم الذى طرحه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى ، والذى أطلعناكم الآن عليه ؟ ثم ما هو موقف برنامجكم من هـذا البرنامج ؟ وهل هنـاك تعارض بينهما ؟

المحاضر : لقد أسعدنى الآن الاطلاع على برنامج دولة الرئيس الشيخ عبد الله الأحمر ، وخلاصـته أنه يدعو الى ((الايمان بأن التشريع الاسلامى كفيل بتنظيم حياة الفرد والمجتمع ، وضرورة تقنين أحكام الشريعة الاسلامية المبرأة من ضلال الطغيان السياسى والرجعية والجمود ، والتمسك بالنظام الشورى الديموقراطى ، والقيادة الجماعية ، وتحديد سياسة عامة تسير عليها الدولة بوضوح وصراحة ، والحفاظ على الوحدة الوطنية واسـتعادة الوحدة بين شطرى اليمن وتحقيق الوحـدة العـربية الشاملة ، ومراعاة مصلحة اليمن فى صياغة سياستها الخارجية ، وتقييم الواقع المتخلف تمهيدا لتغييره الى واقع أفضل ، وتنظيم جهـاز الدولة ، والمحافظة عـلى فصل السلطات العامة مع التركيز على اسـتقلال القضـاء ، وربط السياسـة التعليمية بخطة التنمية الاقتصـادية مع تطوير التعـليم وادخال العـلوم العصرية الحديثة ، والاهتمام بصـحة المواطنين ورعاية الأسرة والأمومة والطفولة وتطوير القـرية ووضع ضمانات لتنفيذ قانون العمـل ، ورعاية الأدب والفن)) .. الى آخر ما جاء فى برنامج دولة الرئيس الشيخ عبد الله ، وكل ذلك نتفق عليه ولا يختلف عليه منصف •

وقـــد لفت نظرى بشكل خاص قول دولة الرئيس الشـــيخ عبد الله ابن حسين الأحمر فى صفحة ٣٩ من هذا البرنامج حيث قال : « اننـــــا جميعا متفقون على معالجة مشـــــكلة التخلف الاقتصـــادى والاجتماعى بـــ (**التنمية) اذ لا طريق غيرها** » ثم قوله : « لكن التنمية لدينا تجمدت بسبب الواقع الادارى والاجتماعى .. وبسبب دخول الكثيرين فى متاهات الجـــدل العقيم بين الارتباط بشـــعارات ونظريات مســـتوردة وبين دعوى الواقعية التى لا تستند فى حقيقة أمرها الى الواقع » كذلك أعجبنى تأكيده على أن حل هذه المشكلة لا يكون الا بـــ « **انتهاج أســـلوب البحث العلمى والتخطيط القومى** » .

كما أعجبنى ما جاء فى هـــذا البرنامج بخصوص التنظيم الســـياسى وتركيز الشـــيخ عبـــد الله على ضرورة أن يســـتند هـــذا التنظيم عـــلى « **الوضوح الفكرى الكامل لطبيعة المرحلة والتمسك بالعقيدة الاسلامية** » وعلى ضرورة أن يكون التنظيم السياسى « **نابعا من ارادة الشـــعب بحيث لا يظـــل جهازا وظائفيا خاضـــعا لتوجيهات الســـلطة .. لأن التنظيم الذى تتصنعه السلطة ليس الا وسيلة بيد السلطة لترسيخ أقدامهـــا واستبدادا مقنعا لبقاء حاكم بعينه أو حكام بعينهم . يجب أن يكون التنظيم بعيدا كل البعد عن أى تدخل من جانب السلطة حتى يؤدى دوره ، وليتيح الفرصة فى ابراز العناصر القيادية بصورة متجـــددة ودائمة ، ويمنع تركيز فرد أو جمـــاعة أو اســـتخدامه كوسيلة للتاثير على الجماهير لصـــالح فـــرد أو جمـــاعة** » .

هذه المنطلقات الأساسية التى أوردها برنامج **الرئيس الشيخ عبد الله الاحمر** ، تعتبر جوهر التطلع اليمنى الصادق الذى يستهدف قيادة اليمن نحو مستقبل أفضل ..

أما البرنامج الذى طرحته فانه المبرر الفكرى والفلسفى الذى يعطى هذا الجوهر تفاصيله الفنية ، كما يرد على خصـــــومه بالحجج العلميـــة

وبأسلوب الفكر المعاصر فى صورة منهاج علمى يضمن تحقيق الجوهر الذى طرحه دولة الرئيس الشيخ عبد الله ، كما يكفل استمراره ، ويتعهد باطراد نموه وتقدمه وتطوره .

اذن ...

فبرنامج الشيخ عبد الله هو ((**الاطـار**)) وهو ((**الجـوهر**)) وهو ((**الارادة اليمنية الصادقة**)) ..

والبرنامج الذى طرحته هو ((**الفكر الفلسفى**)) وهو ((**البناء التنفيذى للدولة العصرية اليمنية**)) وهو ((**الرد العلمى**)) على أعـداء الشعب اليمنى وأعداء الامة العربية ..

طالبآخر : هل من مصلحة حكومة عدن أن تحرج بتصرفاتها حكومة صنعاء ؟

المحاضر : لا أدرى .. وربما تجـد الجـواب على سؤالك فى تصريح **محمد على هيثم** المنشور فى صحيفة الاهرام القاهـرية بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧٠ ، عندما كان رئيسا لوزراء عدن ، حيث قال : ((**اننا على يقين من أن هناك فى السلطة داخل اليمن الشمالى من يدرك أن تصفية الاوضاع فى عدن تعنى بالضرورة تصفية الاوضاع فى صنعاء .. ومهمتنا أن نساند بمواقفنا العاقلة هؤلاء**)) .

وقد أضـاف محمد على هيثم الى هـذا الجـواب الواضـح قوله : ((**ان الاخوة فى الجنوب تنقصهم النظرة الواقعية وانهم يستمدون شعاراتهم من آخر سطر قرأوه**)) .. الى أن وصف شعاراتهم التى يرفعونها بأنها « كلمات طنانة وشعارات فارغة من المعنى » ..

طالب آخر : يذكر بعض اليمنيين أنكم عندما كنتم فى السلطة تحـدثتم عن الشوافع بشكل لم يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية ، بل أثار المزيدمن المشاكل .. فما تعليقكم على ذلك ؟

المحاضر : فى الحقيقة لم أكن موفقا فى ذلك ، وكان ذلك خطأ منجانبى يلزمنى أن أعترف به .. ومهما كان هذا الخطأ بحسن نية فانه كان خطأ ، وينبغى أن أسمى الاشياء بأسمائها بغير لف ولا دوران .. وهذه طريقتى فى الحيـــاة ..

وهذا الاعتراف بالخطأ من جانبى ليس أمرا جديدا أجيب به على هذا السؤال الان فى مارس ١٩٧٤ ، بل اننى قد كتبته فى رسالة الى فخـــامة الرئيس القاضى عبد الرحمن الاريانى بتاريخ ١٢ اغسطس ١٩٧١ دون أن يسألنى عن ذلك أحد ، لاننى شعرت بأن راحة ضميرى لن تتحقق الا بعد أن أسجل هذا الاعتراف وأرسله الى الممثل الشرعى لشعبنا فقلت فى رسالتى اليه فى ذلك الوقت : ((ولا يفوتنى أن أذكر لفخامتكم أننى فى سنة ١٩٦٢ قد اتخذت بعض المواقف التى أندم الان على اتخاذها ، وأنقد نفسى بسببها نقدا ذاتيا قاسيا .. وكان سبب عدم توفيقى فى اتخاذها أننى كنت غير ملم بقدر كاف بالظروف الموضوعية فى اليمن ، كما لم أجد من ينصحنى من الزملاء .. فوقعت فى التورط الذى رسمه لى الآخرون .

واننى لا ألقى باللوم على أحد .. وأعترف بأننى كنت غير موفق فى تلك المواقف .. ولقد استفدت من ذلك دورسا عملية أثرت فى تفكيرى تأثيرا جـــــذريا)) ..

هذا ما كتبته الى الرئيس الاريانى فى ١٢ أغسطس ١٩٧١ ...

ومن يعمل فى حقل السياسة العامة يتعرض للخطأ ، والمهم أن يحاسب المرء نفسه بنفسه ، ولا يتردد فى الاعتراف بأنه أخطأ عندما يخطىء ، حتى يتمكن من أن يفتح مع نفسه ثم مع الناس صفحة جديدة يتجنب فيها ما لم يكن يقصده .. ولعل الاعلان الاكبر عن فتح هذه الصفحة الجديدة هو أننى عندما عدت أخيرا الى وطنى أقمت فى بيت دولة الرئيس الشيخ عبد الله الاحمر رئيس مجلس الشورى وابن اليمن البار ، الصادق والوفى ، الذى دفع أبوه وأخوه رأسيهما فى سبيل الشعب اليمنى الخالد .. ثم أمضى زهرة

شبابه مجاهدا ومحاربا فى سبيل الحفاظ على النظام الجمهورى الذى نحمل الآن اسمه وجوازاته ونتشرف بالانتماء اليه ..

ومن دلالات فتح هذه الصفحة الجديدة أيضا لقائى الأخوى مع جميع مشايخ الشمال الابطال الذين زارونى فى صنعاء والحوا على استضافتى فى مناطقهم ، وأذكر منهم على سبيل المثال **الاخ الشيخ فيصل بن عبد الله مناع الذى أصر بالحاح على استضافتى شهرا فى بيته فى صعده ..**

وهكذا ألف الله بين قلوبنا مصداقا لقوله تعالى :

((لو أنفقت ما فى الارض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم أنه عزيز حكيم)) ..

طالب آخر : ان البرنامج الوطنى الذى عرضتمونه فى محاضرتكم هو برنامج شامل وحكيم لا شك فى ذلك ، وهو يمثل الخطوة الأولى للتطور فى اليمن . ولقد أجبتم به على سؤال : **كيف تنهض اليمن ؟** ... وهذا أمر هام جدا .. ولكن الامر الاهم منه أن تجيبوا لنا عن سؤال أكثر أهمية وهو : **من الذى ينهض باليمن ؟**

لا شك فى أنكم سمعتم ما يتردد فى اليمن عن عجز الشعب اليمنى ، وتعوده على الفوضى وعدم الرغبة فى الامتثال لاى نظام ، وعدم تعوده على ممارسة حقوقه السياسية ، بالاضافة الى عدم وجود رجال يمنيين أكفاء على مستوى المسئوليات القيادية والادارية بحيث يستطيعون القيام ببناء الدولة اليمنية العصرية كى يلحق شعب اليمن بسكان الارض — على حد تعبيركم المشهور — لا سيما أن هذا الذى يتردد عن الشعب اليمنى قد وجد ما يبرره عندما عجزت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ عن تحقيق الاهداف الكبرى التى قامت من أجلها ، والتى ضحى فى سبيل تحقيقها ألوف الشهداء .

ثم ماذا فى تصوركم اذا استمر اليأس الحالى من التقدم ، وتأثير ذلك على تعميق جذور الماركسية التى استولت فعلا على الحكم فى شطر اليمن الجنوبى ، وتسعى الان بكل ثقلها وأساليبها لاستيعاب الشطر الشمالى ؟

المحاضر : أجابتى على ســؤالك الأول .. من الذى ينهض باليمن ؟ هى أن **شعب اليمن هو الذى سينهض باليمن** . وأما الادعاء بأن شعب اليمن شعب قاصر عاجز ينقصه الرجال الاكفاء ، فانه ادعاء باطل لا يصح ترديده مطلقا .. ولولا أنه يتردد فعلا فى اليمن لمـــا ضيعت وقتك فى الاستماع الى ردى عليه .

هذا الادعاء يذكرنى بقول الامام السابق أحمد حميد الدين عندما كان أبناء الشعب اليمنى يطالبونه باصلاح الحكم والنهوض باليمن ، وكان يرد علينا ببيت من الشعر يقول فيه :

((انى لأغمض عينى ثم افتحهـــا
على كثيرين ولكن لا أرى أحـــــدا))

وكان الامام السابق يتمثل بهذا البيت ليتهرب من الاســـــتفادة من رجال اليمن واكفائها الذين لو كان الامام السابق قد مكنهم من العمل البناء الذى يستهدف النهوض باليمن لكانت اليمن قد نهضت فى عهده ، ولما كانت فى حاجة الى ثورة تستهدف تحقيق تلك النهضة .

وجاء يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ يرد على الامام ويثبت ، له وللتاريخ ، ان فى اليمن رجالا يستطيعون على الاقل أن يحققوا نقطة البداية الاساسية التى ترتكز عليها النهضة ، وهى ازالة العقبة السياسية التى تحول دون تحقيقها ..

منـــذ ذلك التـــــاريخ تخرج ألوف اليمنيين من المعــــــاهد والجامعات ، بينما كانوا قبـــل ذلك التاريخ يعـــدون على الأصابع ، وافرزت الثـــورة رجالا وقادة سياسيين واقتصاديين وعسكريين وفنيين واداريين وأساتذة فى كثير من التخصصات العلمية والفنيـــة ، ومع ذلك لم تنهض اليمن بالقدر الذى يستحقه شعب اليمن .. **لأنه منذ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وحتى اليوم ، لم تبدأ الاستفادة من هؤلاء اذ لا يزال الكثير منهم فى وظائف تختلف عن تخصصاتهم ، والباقون فى غير وظائف على الاطلاق ،**

لدرجة أن طلبة الجامعات منذ أن يلتحقوا بالجامعات يفكرون فى البـــلد الذى سيقبل هجرتهم اليه عندما تنتهى دراستهم الجامعية .

وهذه ظاهرة خطيرة جدا ، لانها تخلق فى الشباب اليمنى الشعور بعدم الانتماء الى الوطن .. وان كانوا يحملون جنسيته ..

الشعب اليمنى يملك دائما مقومات نهوضه ، لا سيما بعد أن زالت قدسية النظام الذى كان يعترض النهضة وكثرت الخبرات اليمنية بحيث لم يعد أمام شعب اليمن سوى أن يبدأ فرصته التاريخية كى يلحق بسكان الارض . وهذا يتوقف على رغبته فى ذلك ثم على تجـاوب حكومته فى الاستجابة الى هذه الرغبة وتنميتها وتطويرها فى اتجاه الافضل .

كانت فى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ شعوب فى أفريقيـا تستر عوراتها بأوراق الموز ثم بدأت تتحرر مع شعب اليمن من أنظمتها المعرقلة للنهضة . ونهضت فعلا وتجاوزت مرحلة الشعب اليمنى حتى أصبحت لها مكانات دولية مؤثرة . والسبب هو نفس السبب .. هو رغبة هذه الشعوب فى النهضة ثم تجاوب أنظمتها الجديدة مع هذه الرغبة ..

لم يقل أحد لهذه الشعوب .. لا .. لا .. انت قاصرة .. أنت عاجزة .. أنت حديثة عهد بأوراق الموز .. انتظرى .. انتظرى .. حتى تمطـر السماء لك ذهبا أو فضة .. أو تنزل عليك مائدة من السماء .. أو يعجل الله لك بالمهدى المنتظر ..

لم يقل أحد لهذه الشعوب مثل ذلك القول ..

وانما سارعت حكومات هذه الشـعوب الى الاسـتعانة بالخبرات الوطنية والدولية فوضعت مخططات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهيأت لنفسها أنظمتها السياسية كى تمارس هذه الشعوب دورها الشعبى الطليعى الذى يتفاعل مع هذه الحكومات ويراقبها ويدفعها الى المزيد من التقـدم والتطور والنهضة ..

بمعنى آخر ...

لقد تطورت هذه الشعوب ونهضت فعلا وتجاوزت مرحلة الشعب اليمنى لأنها اوجدت النموذج الذى تلتف حوله طاقات هذه الشعوب . هذا النموذج الذى يجذب اليه كل من يستطيع الاسهام فى النهضة ، ويبعد عنه كل من يعترض سبيلها ..

فى غياب هذا النموذج يتحول نظام الحكم الى سلطة تنفر من الكفاءات الوطنية كما تنفر من الطاقات الشعبية القادرة على تحقيق النهضة بقدر عجز هذه السلطة عن القيام بها منفردة .

وهذا موقف متخلف لأن النهضة لا تتوقف على جهد رجل بعينه أو مجموعة بعينها ، وانما تتوقف على تنسيق كامل بين جهود كثيرة ومتنوعة تنتظم فى ((نغم جماعى)) وليس فى لحن ((عازف منفرد)) ..

فالشعب اليمنى قد أنجب رجالا وشبابا لا يستطيع منصف أن يجادل فى قدراتهم وان لم يتمكنوا حتى الان من ممارسة هذه القدرات لأسباب خارجة عن ارادتهم ...

ومهما يقال عن المشاكل الداخلية التى لا تزال قائمة الان فى اليمن ، والتى يصفها البعض بالانقسامات والخلافات والعصبيات فان ذلك لا يمكن أن يقارن بما كان عليه العرب أيام الجاهلية ، قبل الاسلام ، حيث سادت بينهم العداوة بنص قوله تعالى : ((**واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته أخوانا**)) ..

وبعد أن آمن العرب بالعقيدة الاسلامية وقامت ((القدوة)) أى ((النموذج السياسى)) التفوا حوله وأسسوا دولتهم وبسطوا سلطانهم من مشارق الارض الى مغاربها ، ولم يفقدوا هذا السلطان الا بعد أن ((**أنقلاب النموذج**)) الذى كان قد تحول الى ((**ملك عضوض**)) ..

اذن ...

فالمشكلة فى كل العهود ، وفى جميع صفحات التاريخ ، ليست فى ((**عجز الشعب**)) وانما فى ((**غياب النموذج**)) ..

عندما وجد النموذج فى أيام أجدادنا المسلمين أقاموا الحضارة الاسلامية فى أنحاء الارض . وعندما غاب هذا النموذج انهارت هذه الحضارة ..

والان ليس معنا فى اليمن سوى أن نتحدث عن تلك الحضـــــارة ، ونتباها بأجدادنا ، ثم لا نصنع نحن شيئا ، وكأننا من طينة غير طينتهم ، أو كأننا من أولادهم غير الشرعيين ..

وهذا ما لا أقره ، ولا أعترف به ، ولا أقبل أن يوصم به شعب اليمن العريق ...

وأما عن أثر اعاقة النهضة فى شطر اليمن الشمالى فى افساح المجال لانتشار الافكار الهدامة الماركسية فى هذه المنطقة فانه لا يخفى على من يدرس ظروف انتشار الماركسية ان الفقر ، واليأس من احتمال معالجته ، ثم استمرار القلق والحيرة ، مع الشك فى « النموذج » الذى يفترض فيه أنه قام ليعالج هذه المشكلة ، كل ذلك يفسح المجال ، بل يفرض المجـــال ، للتفكير فى ((**البديل**)) ، وعندئذ ينصرف ذهن المواطن الى بديل يستبدل كل شىء ، لان المواطن الذى يبلغ مرحلة اليأس لا يرضى عن أى شىء .. **بل يرى ان الوضع كله ، والتراث كله ، مسئول عن استمرار فقره وتخلفه وظلمه وقلقه وحيرته**

وهذه هى التربة الخصبة التى تنمو فيها بذور الماركسية ، لأن المواطن الحائر .. القلق .. المظلوم .. لا يفكر فى علمية الماركسية وعدم علميتها ، لا يفكر فى مدى صلاحيتها وعدم صلاحيتها ، فذلك لا يهمه كثيرا ولا قليلا .. وانما يهمه فقط ان ما يسمع عنه ويسميه الناس بالماركسية سوف ينسف له كل شىء لأنه يشكو من كل شىء ..

باختصار وبغير فلسفة ..

فالذين اعتنقوا الماركسية من الطبقات المظلومة فى البلاد المتخلفة لم يقرأوا الماركسية ، وان كان بعضهم قد قرأها فانه لم يفهمها . وان كان فهم منها شيئا فانه لا يهمه ما فهمه منها ... بل يكفيه أن يفهم منها ، أولا وأخيرا ، انها ستحطم له الاصنام التى اجبرته الظروف على عبادتها والخضوع لها والامتثال لأوامرها .. تلك الاوامر التى تتلخص فى استمرار فقره وتخلفه .. وبقاء ظلمه وحرمانه ..

وفى عصر تتناقل فيه الأخبار بأسرع من سرعة البرق ، وتتعرف فيه الشعوب على ما قفزت اليه الشعوب الاخرى ، أصبح الشعب ((المتلكىء)) فى مشيته قادرا على التعرف على مقادير الفوارق الهائلة التى تفصل بينه وبين غيره من الشعوب التى تقفز — باندفاع ورشاقة وكفاءة — قفزات حضارية فى عصر الذرة والفضاء .

مثل هذا الشعب ((المتلكىء)) يستسلم عاطفيا لأى اثارة تثير مواجعه وتهيج أحزانه ، فينتفض ، يحطم .. يكسر .. يقتل .. يسحل .. ثم يرتمى فى أى اتجاه .. لا يقصد ((العلاج)) بقدر ما يقصد ((الاحتجاج)) ..

وتصفق الاذاعات الحمراء وتخلع عليه رداء الماركسية ، وتزف ((الشعب الهائج)) الى ((أحضان الغول)) ..

وعندما يفيق الشعب من الهياج يجد نفسه وقد فقد ((كل شىء)) ولم يعد معه ((أى شىء)) ان كان حريصا على عصمته ..

ولذلك أشهد أنه اذا استمرت حالة القلق والحيرة واليأس فى شطر اليمن الشمالى فانه بعد وقت قصير لن يكون فى الشطر الشمالى ((شمالى)) .

نفس الطالب : أراكم تتحدثون بحسرة ..

المحاضر : نعم ...

ليست النائحة كالمستأجرة ...

٢٨ مارس ١٩٧٤

ختام

ما أن انتهى طبع الحرف الأخير فى هـــــذا الكتاب حتى نضجت ثمرته الأولى بقيام حركة تصحيحية سلمية فى شطر اليمن الشمالى يوم ١٣ يونية ١٩٧٤ ٠

وتولى السلطة العليا مجلس قيادة برئاسة العقيد ابراهيم الحمـــدى الذى أعلن فى مقدمة أهدافه القضاء على الفساد والظلم والفوضى والسلبية ، والقضاء على الفقر والقلق واليأس والتخلف ، وتمكين الكفاءات الوطنيــة المؤهلة من تحمل مسئوليتها التاريخية لبناء الدولة اليمنية العصرية ٠

كذلك أعلن مجلس القيادة حل التنظيم الســـــياسى الذى كان يسمى بـــ ((الاتحاد اليمنى)) حتى يمكن انشاء تنظيم سياسى يقوم بارادة الشعب عن طريق الانتخاب الحر والمباشر ٠

وبذلك قامت الجمهورية اليمنية الثالثة برئاسة العقيد ابراهيم الحمدى تلك الجمهورية الثالثة التى أشار هذا الكتاب الى حتمية قيامها فى صــفحة ٢٩٧ بتاريخ ٢٤ ديســـــمبر ١٩٧٢ ٠

وقد كلف مجلس القيادة الاستاذ محسن العينى بتشـــكيل وزارة يمنية تتحرر من كافة القيود التى تحول دون التقدم والتطور والنهضـــة فى جميع المجـــــالات ٠

كذلك أدرك هذا الكتاب عند الانتهاء من طبعه ثمرته الثانية ٠

ففى أعقاب قيام حركة التصحيح فى شطر اليمن الشمالى أعلنت حكومة شطر اليمن الجنوبى العفو العام عن جميع اليمنيين الجنوبيين المحرومين من حق العودة الى ديارهم ، وهم يبلغون مئات الألوف ٠

وبهذا خطت حكومة شطر اليمن الجنوبى خطوة ايجابية مسئولة فى طريق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسى ٠

ويراودنى الأمل ٠٠

أن يستمر التطور نحو الأفضل فى شطرى اليمن ٠٠

حتى تصبح أحـــــداث الماضى ٠٠

قصـــــة فى متحف الماضى ٠٠

لا قطعة فى جسد المستقبل ٠٠

والاسلام يجب ما قبله ٠٠

٢٠ يونية ١٩٧٤

عبدالرحمن البيضانى

محتويات الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٣٥٨٦/١٩٧٤

مراسلات الدكتور البيضانى :
المعادى . القاهرة ، ت ٨٨٧...

المطبعة العالمية ١٦ و ١٧ ش ضريح سعد بالقاهرة


شعارات
تزف
الشعب الحائر
إلى أحضان
الغول
● كيف نقضي على الفقر واليأس
● كيف نصبح عمالقة بين سكان الأرض